بنيامين نتنياهو

مكان بين الأمم

إسرائيل والعالم



ترجمة : محمد عودة الدويري

مراجعة وتصويب : كلثوم السعدي





مكان بين الأمم



بنيامين نتنياهو

مكان بين الأمم

إسرائيل والعالم

ترجمة: محمد عودة الدويري
مراجعة وتصويب: كلثوم السعدي



رقم التصنيف : ٣٢٠,٥٦
المؤلف ومن هو في حكمه: بنيامين نتنياهو، ترجمة - محمد عودة الدويري
عنوان المصنف : مكان تحت الشمس
رؤوس الموضوعات : ١ - الصهيونية - تاريخ
رقم الايداع : (١٩٩٥/٩/١٠١١)

الأهلية للنشر والتوزيع
الأردن، عمان/ وسط البلد، خلف مطعم القدس
ص.ب. ٧٧٧٢، هـ ٦٨٣٦٨٨، فاكس...

دار الجليل
للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية
الأردن، عمان - ص.ب ٨٩٧٢، هـ ٦٦٧٦٢٧-٦٧٥٦٢٧
تلكس ٢٣٠٣١ - فاكس ٦٨٣٦٦٨

بنيامين نتنياهو
مكان بين الأمم (إسرائيل والعالم)
ترجمة: محمد عودة الدويري
مراجعة وتصويب: كلثوم السعدي

Benjamin Netanyahu
A Place Among the Nations
(Israel and the World)

الطبعة العربية الثانية، ١٩٩٦
صدرت الطبعة العربية الأولى عن دار الجليل في الأردن، عام ١٩٩٥

تصميم الغلاف
زهير أبو شايب

الصف الضوئي
دار الجليل/ عمان

المحتويات

تقديم و تنويه

يحس المرء، وهو يقرأ كتاب "مكان تحت الشمس" لزعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، ان الرجل، جمع اوراق التطرف، من جميع اطرافها، ووضعها في ملف، تأبطه في طريقه الى طاولة المزايدات، سعياً لبلوغ قمة هرم السلطة.

لقد لملم نتنياهو غوغاء التاريخ اليهودي، أفتأت على الحقائق، وطوع الجغرافيا، وشكل من كل ذلك جسراً، لخوض الزحام، تشرئب عنقه نحو بريق الحكم، دونما وازع من اخلاقيات الامانة العلمية والتاريخية، فالغاية عنده تبرر الوسيلة.

كانت "الكارثة" اول محطات نتنياهو، لينطلق منها الى قناتين مما يسمى مسيرة الشعب اليهودي:

* الاولى: وهي البكاء على الاطلال، وتتصل بمأساة الشعب اليهودي، ابان الحكم النازي، وهي مخصصة لكسب تعاطف الشعوب الاخرى، وابتزاز حكوماتها، باعتبارها مسؤولة عن المأساة الكارثة دونما التفات الى عنصر التقادم.

* الثانية: وترتكز الى قدرة العنصر اليهودي على النهوض من تحت الانقاض، ذلك ان "الافران" التي احرقت اجساد اليهود، لم تكن قادرة على اخماد روح الارادة اليهودية، وفي ذلك اشارة واضحة الى "تميز" شعب الله المختار، الذي فصل لان يكون السيد المطاع، وما عداه خدماً.

على ان تعامل نتنياهو، مع موضوع الكارثة يدخل في باب الاسقاط، ذلك ان الشعب العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً، ليس لهم اي علاقة، لا من قريب ولا من بعيد فيما يسمى بالكارثة.

أحقية اليهود في ارض فلسطين، اخذت من نتنياهو جهداً كبيراً، من خلال خلط اوراق التاريخ والجغرافيا والتوراة والتلمود، ومستنداً في ذلك الى شهادات صهيونية أو مشايعة للصهيونية، اصحابها كانوا ذات يوم من سدنة الاستعمار، الذي وجدوا في اليهود وسيلة لتحقيق الاهداف الاستعمارية مقابل الثمن.

ان المستمسكات التي استشهد بها نتنياهو لتغيير اسم فلسطين الى مسمى "ارض اسرائيل"، لا تخرج عن اطار القصص الخرافية، التي ربما تنطلي على السذج من الاطفال، او تصلح لان تكون مادة للتسلية، ومع ذلك فثمة اناس في العالم الغربي يصدقونها، في غياب اعلام عربي مواز، يستصرخ الحقائق بالقول والعمل.

ولم ينس نتنياهو ان يعزف الحان الديمقراطية، التي ينعم بها شعبه، ودولته فيما بعد، ويجعل منها مقياساً لصنع السلام، ذلك ان الدول الديمقراطية من وجهة نظره هي القادرة على احلال السلام، واستبعاد الحرب، مؤكدا ان سلاماً بين الديمقراطية الاسرائيلية، لا يتسنى له ان يتحقق مع الدكتاتوريات العربية.

مثل هذا الطرح، قد يكون مقبولاً لدى دول الغرب التي لا تتوفر لها الدرجات الدنيا من الحقائق عن "ديمقراطية" اسرائيل، التي تميز بين اليهودي الغربي ونظيره الشرقي، والعلماني والمتدين، وعن "الفلاشا" حدث ولا حرج، حتى اذا ما وصلنا الى "العربي الاسرائيلي"، فهو مواطن من الدرجة الاخيرة.

لقد مضى الزمان الذي كانت فيه الديمقراطية الاسرائيلية تثير الاعجاب، ذلك انها اصبحت لا تتعدى السباب والتقاتل في الكنيست وفي الحكومة، وسيادة لغة الشوارع.

لعل اكثر ما يثير الانتباه في كتاب "مكان تحت الشمس" ذلك الفصل الذي يتحدث عن العداء العربي ـ الاسرائيلي، ذلك ان نتنياهو آثر تحييد الاقتتال على الارض، باعتبارها ارضاً اسرائيلية مسلماً بها، ليس للفلسطينيين اي حق فيها، ليحيل الصراع، الى كراهية العرب للغرب، ولان اسرائيل تنتمي الى الغرب، بل هي جزء لا يتجزأ منه، لذلك انتقلت الكراهية العربية الى اليهود، كتحصيل حاصل.

وهذا الاستنتاج ليس ساذجا، ذلك انه اعلامي تحريضي في هدفه الأول، ويدخل في اطار العداء العرقي، وهو امر مغاير للحقيقة تماماً، والاصطفاف اليهودي الغربي، الذي يعرف بالاستعمار قديمه وحديثه، هو الذي خلق حالة العداء، وما يسمى بالحضارة الغربية، ليس سمة من سمات الامة العربية، ويبدو ان نتنياهو، اغفل حقيقة ان العرب هم اساس

الحضارات، وتناسى انهم آباء العلوم والاداب والطب... وان الغرب عموماً مدين لهم في كل ما وصلوا اليه.

سلسلة طويلة من الاوراق المختلطة الهشة، نجدها ماثلة في كل جملة وكلمة ومصطلح في كتاب نتنياهو، ولعل الباحثين عن الفكر الصهيوني في اقصى يمينه، يستطيعون ان يجدوا ضالتهم في كتاب نتنياهو، بدءاً بالكراهية والحقد مروراً بالتطرف والارهاب، وانتهاء بالاطماع التوسعية، وهم سيجدون فكر الليكود في اجلى صوره، الذي ما زال يحلم بارض اسرائيل الشرقية، مجسداً بمقولة "الاردن ضفتان هذه لنا وتلك ايضاً".

كتاب نتنياهو صدر بالانجليزية اولاً، وتحت عنوان "مكان بين الامم"، ومن ثم ترجم الى العبرية تحت اسم "مكان تحت الشمس"، ولم تكن الاتفاقية السلمية بين الاردن واسرائيل قد وقعت، وفي ظل تأييد الليكود للاتفاقية، تساءلنا، عما اذا كان نتنياهو يضمر غير ما يعلن، فحاولنا عبر طرف ثالث انتزاع وثيقة منه، يحدد من خلالها موقفه من معاهدة السلام الاردنية ـ الاسرائيلية، تحديداً، ومواقفه من النزاع العربي ـ الاسرائيلي عموما، وقد آتت جهودنا اكلها، حيث خصنا نتنياهو بمقدمة للطبعة العربية، كتبها باللغة الانجليزية، ووجدنا، استكمالاً للفائدة ان نصورها كما جاءت، اضافة الى ترجمة امينة لها باللغة العربية اضافة الى تعقيبنا عليها محل مقدمة الكتاب الاصلية، التي سنوردها ايضاً في مطلع الكتاب.

في القراءة الاخيرة لكتاب "مكان تحت الشمس"، كانت الغصة قد بلغت الحلقوم، من فرط ما جاء في الكتاب من اساءات، تجرأ من خلالها على اتهام شخصيات عربية مشهود لها بالاصالة والشرف والوطنية.

هذا الاشكال، وضعنا امام احد امرين لا ثالث لهما:

* الاول حذف الفقرات المسيئة، وهي على كثرتها ستفرغ الكتاب من مضمونه، وفضلا عن ذلك، ليس لدينا مصلحة في تشذيب افتراءات المؤلف.

* الثاني: ابقاء هذه الفقرات على حالها، ذلك أننا لسنا بحاجة الى استدعاء فطنة القارىء، القادر على تمييز الغث من السمين، وهذا ما اعتمدناه، وهو في المحصلة يعبر عن وجهة نظر المؤلف.

كتاب "مكان تحت الشمس" لزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو، واحد من المؤلفات الصهيونية المبرمجة، اعد ليكون برنامجاً انتخابياً، يخوض بموجبه انتخابات الكنيست القادمة، فضلاً عن انه ورقة عمل يهتدي بها اذا ما اعتلى نتنياهو سدة الحكم، فهو يرسم ابعاد الفكر الصهيوني، مجسدة في شخص ربما كان رئيس الوزراء الاسرائيلي القادم.

والله الموفق
اسرة دار الجليل

مقدمة المؤلف للطبعة العبرية

اعتدت خلال عملي كسفير لاسرائيل لدى الامم المتحدة، في منتصف الثمانينات، الالتقاء احيانا بصورة سرية مع احد السفراء العرب في الامم المتحدة.

في احد اللقاءات، قال لي الدبلوماسي العربي: "انني اقول لأخواني العرب - لقد انتهى الامر".

سألته: ما الذي انتهى؟

اجابني: "الخيار العسكري العربي". فمنذ حرب حزيران لم تعد لدينا امكانية اخضاع اسرائيل في ميدان المعركة، وان اية حكومة اسرائيلية لن توافق على العودة الى خطوط عام ١٩٦٧. انني اقول لاخواني: لا خيار لدينا سوى التسليم بوجود اسرائيل".

لقد انطوت تلك المحادثة على اعتراف جديد كان ينتشر تدريجيا في كل الدول العربية بعد الانتصار الاسرائيلي في حرب الايام الستة.

ادى هذا الانتصار الى نقل حدود الدولة من ضفاف نهر اليركون الى ضفاف نهر الاردن، ومن ضفة بحيرة طبريا الى مرتفعات الجولان، ومن مشارف النقب الى قناة السويس.

في مثل هذا الوضع، لم يعد بمقدور الجيوش العربية التغلغل الى قلب اسرائيل في اجراء سريع ومفاجيء.

وقد اتضحت للعرب صحة هذا التقرير في حرب "يوم الغفران" التي نشبت على حدود اسرائيل الموسعة، وبدأت في ظل ظروف تفاؤلية، بالنسبة للعرب، ولكن، في نهايتها، وقف الجيش الاسرائيلي على ابواب القاهرة ودمشق.

ادى الاعتراف بعدم قدرة العرب على هزيمة اسرائيل في حدودها الموسعة، الى خلق نظريتين مختلفتين في العالم العربي:

النظرية الاولى، تقتضي بضرورة التسليم، ولو بحكم الامر الواقع، بوجود اسرائيل، والشروع في نهاية الامر بالتفاوض معها على السلام.

ادت هذه النظرية الى مصالحة تدريجية بين الاردن واسرائيل، تم في نهايتها التوقيع على معاهدة سلام رسميـــة بين الدولتين، وكانت تلك هي

نظرية السفير العربي، الذي كنت اتحدث معه في الامم المتحدة، وعناصر اخرى في العالم العربي، تتقدم بثبات منذ حرب الايام الستة، نحو تحقيق سلام رسمي وكامل مع اسرائيل.

غير انه، في المقابل، تطورت في الاوساط العربية نظرية اخرى مختلفة في غايتها، اذ اعتقد اصحاب هذه النظرية، ان العرب غير مضطرين للتسليم بوجود اسرائيل، وباستطاعتهم مواصلة السعي للقضاء عليها، فان لم يكن بالامكان تدمير اسرائيل ضمن حدودها الحالية، فيجب اعادتها اولاً الى الحدود الضيقة التي سبقت حرب الايام الستة، ومن ثم شن هجوم مدمر على الدولة اليهودية. ومن اجل اعادة اسرائيل الى خطوط ١٩٦٧، يجب العمل ضدها عن طريق الدمج بين الهجمات الارهابية والعنف، ومن ثم الانتفاضة، بالاضافة الى ممارسة ضغوط عربية على الدول الغربية التي ستحمل اسرائيل على الانسحاب.

تقود منظمة التحرير الفلسطينية التوجه الثاني منذ اكثر من عشرين سنة، منذ اللحظة التي تبنت فيها، بشكل رسمي، "مشروع المراحل" في ٨ حزيران ١٩٧٤ وبناء على هذا المشروع، تقيم منظمة التحرير الفلسطينية، في المرحلة الاولى، دولة فلسطين على اي منطقة من الارض يخليها العدو الصهيوني، وفي المرحلة الثانية، يتم ابرام احلاف عسكرية بين هذه الدولة، وبين دول المواجهة الاخرى، بغية شن هجوم مشترك على اسرائيل المصغرة، لتدميرها.

حتى عام ١٩٩٢، عملت كافة الحكومات الاسرائيلية من اجل تقوية النظرية الاولى في العالم العربي، والتي، على اساسها، سعت لتحقيق مصالحة تدريجية بين العرب واسرائيل، في حدودها الموسعة.

وعلى الرغم من وجود خلافات في الرأي حول خطوط الحدود الدقيقة، كان هناك اجماع وطني واسع بشأن عدم العودة الى حدود عام ١٩٦٧، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الاردن.

لقد ادى انهيار دولة الاتحاد السوفياتي، التي كانت تدعم الدكتاتوريين العرب، وهزيمة العراق في حرب الخليج، الى خلق ظروف دولية مريحة لتحقيق الهدف الاسرائيلي - اي، تحقيق تسويات سلمية مع العرب، لا تسلب من اسرائيل مكاسبها في حرب الايام الستة.

وعلى اساس هذا المفهوم شرعت اسرائيل لاول مرة في مفاوضات مباشرة مع كل جيرانها في مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١.

غير انه لدى تسلم حكومة يسارية السلطة في عام ١٩٩٢، طرأ تحول حاد في السياسة الاسرائيلية. فمن خلال تجاهل مدهش للهدف النهائي المعلن من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، عملت حكومة اسرائيل يداً بيد مع عرفات، في اتفاق اوسلو ١٩٩٣، وتبنت، في واقع الامر، المرحلة الاولى من "مشروع المراحل" الفلسطيني - انسحاب اسرائيلي فعلي الى خطوط عام ١٩٦٧ وخلق الظروف لاقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء المستوطنات التي ستبقى في المرحلة الانتقالية بمثابة جزر معزولة في منطقة فلسطينية معادية، والقدس التي التزمت الحكومة الاسرائيلية ببحث وضعها في المرحلة النهائية للمفاوضات).

كيف حدث هذا التحول في السياسة الاسرائيلية؟

ان من يدرس التيارات الفكرية التي تفرض اي اجراء سياسي، يمكنه ان يدرك طيلة السنوات الماضية، كيف نجحت الدعاية العربية في التغلغل عمقاً داخل اوساط واسعة في اليسار الاسرائيلي، وعن طريقه الى اجزاء اخرى من المجتمع اليهودي في البلاد.

لم يكن من الصعب على منظمة التحرير الفلسطينية، ادراك انه لن تكون هناك امكانية لحمل اسرائيل على الانسحاب، دون حملة اعلامية شاملة تؤدي الى احداث تغيير في الرأي العام العالمي، ومن ثم في الرأي العام الاسرائيلي.

دمجت الاستراتيجية التي تبنتها المنظمة بين الارهاب والانتفاضة، وبين الادعاءات الاعلامية التي ظلت تؤكد باستمرار حق الشعب الفلسطيني في "ارض اسرائيل" - الادعاء الذي لاقى قبولاً لدى بعض الجمهور الاسرائيلي كحقيقة غير قابلة للجدل.

ومن خلال التأكيد على الظلم الذي تسببه اسرائيل بسيطرتها على شعب آخر واحتلال ارضه، ظلت منظمة التحرير تكرر التأكيد على ان السلام يمكن تحقيقه بعد زوال الاحتلال فقط، اي بعد اقامة دولة فلسطينية، الى جانب دولة اسرائيل المصغّرة.

لم يكن بالامكان نجاح هذه الدعاية لولا جهل اجزاء واسعة من

الجمهور الاسرائيلي بحق الشعب الاسرائيلي في ارضه، وتاريخ النزاع العربي - الاسرائيلي، والاهداف الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشركائها، والخطر الفظيع الذي يمكن ان يهدد اسرائيل في حالة عودتها الى خطوط ١٩٦٧.

لكن هنالك سبباً آخر لنجاح هذه الدعاية.. سبباً يجب اعتباره ظاهرة مزمنة موجودة لدى الشعب اليهودي لاكثر من مائة عام. فمنذ ظهور الحركة الصهيونية السياسية وبدء عملها الجاد للنهضة القومية اليهودية، بدأت تظهر بين يهود اوروبا الشرقية، حركات يسارية متطرفة تحقد بشدة على الصهيونية واهدافها. هذه الحركات مثل "بوند" التي نادت بمستقبل يهودي اشتراكي في المهجر، والشيوعيين اليهود الذين اعتبروا الحركة الصهيونية اداة للامبريالية البريطانية، لم تتوقف عن اثارة الجماهير اليهودية في الشتات ضد الصهيونية، وابراز اخطائها واخفاء انجازاتها. وقد زاد هذا التحريض، بشكل خاص في اعقاب اعمال المقاومة العربية الاولى في البلاد عام ١٩٢٠، وذلك عندما استخدموا المقاومة العربية التي نظمها الحاقدون على اليهود من البريطانيين، كدليل على ان الصهاينة يحاولون احتلال ارض ليست لهم، واقتلاع العرب منها وهم اصحابها الحقيقيون.

في الفترة التي سبقت حرب الاستقلال" وفي السنوات الاولى للدولة، انتشرت تدريجياً هذه الادعاءات من قبل معارضي الصهيونية في اوساط اليهود، لتصل الى اوساط يسارية داخل الحركة الصهيونية نفسها، ومع اشتداد المقاومة العربية واصبحت هذه الادعاءات حقائق مسلماً بها، غير انها ليست معلنة، لدى شريحة واسعة من اليسار الصهيوني.

هذا الاعتراف الداخلي، بأن تقدم الحركة الصهيونية يتوقف على قمع العرب في البلاد (الذين كان قد اطلق عليهم اسم "الشعب الفسطيني") كان بمثابة الاساس الفكري الذي خلق الخلفية الشعورية لاستيعاب وقبول الدعاية العربية في اعقاب حرب الايام الستة. وهكذا تبلور لدى هذا الجمهور الاستعداد لقبول ادعاءات منظمة التحرير ومؤيديها، بأن اسرائيل ملزمة بأن تعيد للعرب الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، واعتبار هذه الاعادة ، بمثابة تعويض للعرب ، أو تلبية جزئية لمطالبهم

العادلة، يمكن ان يجعلهم يتصالحون مع الصهيونية.

في الواقع، تحولت الرغبة في التخلص من المناطق الى ما يشبه احدى المسلّمات لدى الاشخاص "المفكرين" "الاخلاقيين"، و"المثقفين"، لا يجوز معارضتها: يجب على اسرائيل الخروج من المناطق، بما فيها هضبة الجولان، التي لا يوجد فيها عرب تقريباً.

ولكي يبرروا الانسحاب على هذه الجبهة، يورد مؤيدوها مقارنة كاذبة بين نزع السلاح من منطقة سيناء، بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، التي ابقت بأيدي اسرائيل العمق الاستراتيجي التي تحتاجه للدفاع عن نفسها، وبين انسحاب اسرائيلي من مرتفعات الجولان، التي حتى لو تم نزع السلاح منها، ستبقي اسرائيل مكشوفة لهجوم مستقبلي.

اما ما يتعلق بمناطق الضفة الغربية، فان اهميتها من حيث الحق اليهودي التاريخي في هذه البلاد، لا تحظى حتى بالتطرق اليها من قبل مؤيدي الانسحاب ولم تعد لها في نظرهم اية اهمية امنية.

لذا اصبح الطموح في التخلص، او الانفصال، عن قلب "ارض اسرائيل" مبدأً ايديولوجياً وامراً الهياً لدى قسم كبير من الجمهور الاسرائيلي.

ولتحقيق هذا الهدف، تجنّد عدد من الكتّاب، والمسرحيين، والمحاضرين، والصحفيين المعروفين في الدولة، وفي سبيل ذلك، كانوا على استعداد لتجاهل كافة المؤشرات الانذارية التي تؤكد بأن منظمة التحرير الفلسطينية وشركاءها لم يتنازلوا قيد أنملة عن خطتهم لابادة اسرائيل، حتى انهم كانوا على استعداد لقبول تفسير ياسر عرفات، المضحك، بأنه قصد "السلام"، عندما دعا المسلمين، في اعقاب اتفاق اوسلو، الى الجهاد من اجل تحرير القدس.

وهذا الاستعداد لتقديم تنازلات بعيدة المدى، تمت تغطيته منذ البداية، من قبل مسؤولي حكومة رابين، من خلال تقدمهم الانتقائي في مرحلة الانسحاب من غزة واريحا، كجزء من اتفاق اوسلو.

لقد سميت هذه المرحلة بـ "غزة واريحا اولاً"، مع تركيز خاص على غزة، التي كانت في نظر جزء كبير من الجمهور الاسرائيلي ليست ذات قيمة امنية او تاريخية، بل عبئاً ومصدراً للازعاج، ولذلك لم يعارضوا التخلي عنها.

ولكن، بعد مرحلة الانسحاب الأول هذا، اتضح نهائياً أن ما هو قادم بمقتضى اتفاق اوسلو، هو تحقيق المطلب العربي في الانسحاب الى خطوط عام ١٩٦٧، واقامة دولة فلسطينية، وجعل القدس الشرقية عاصمة لهذه الدولة.

ومن قبل اعداد الرأي العام لمواصلة الانسحاب، كان لا بد من التغلب على ثلاثة عناصر رئيسية:

* المخاوف الامنية السائدة لدى الجمهور من تسليم مناطق استراتيجية، في وسط البلاد وشمالها لسيادة عربية.
* الرابطة الوطنية العميقة مع هذه الاجزاء من البلاد، التي تشكل قلب الوطن اليهودي.
* التعبير العملي لهذه الرابطة (العلاقة) المتمثل باستيطان يهودي واسع في هذه المناطق.

لذا كان على دعاة الانسحاب الغاء اهمية كل واحد من هذه العناصر لدى الرأي العام الاسرائيلي. وبحماس متزايد، اخذوا يدعون بأن العدو ليس عدواً، والوطن ليس وطناً، والاستيطان ليس استيطاناً، انما هو عبء زائد ألقي على كاهل العناصر الامنية ويجب التخلص منه.

ان الزعماء اليساريين، بتجاهلهم المنهجي لنوايا منظمة التحرير الفلسطينية المعلنة، يوافقون في قرارة أنفسهم على الادعاء العربي، بأن الصهيونية تستند الى خطيئة، تتمثل في احتلال اراض شعب آخر. غير ان موافقة اليسار الاسرائيلي هذه، لا تنطوي على تأييد تشويه تاريخي خطير فحسب، انما تعزز مقاومة العرب لدولة اسرائيل، وتمنحهم عدالة اخلاقية لدى الرأي العام العالمي، وتقوّض الايمان بعدالة قضيتنا، لدى شعبنا في الداخل وفي المهجر.

ان نظرية "ما بعد الصهيونية" هذه، تعتبر اكثر خطورة على مستقبلنا من هجمات خارجية، حيث ان تنازل دولة اسرائيل عن المبادىء الصهيونية، يعتبر تنازلاً عن مصدر حياتها، وعندئذ تبدأ بالذبول.

ان الافتراض القائل بأنه يمكن اصلاح الظلم الذي لحق بالعرب، عن طريق اعادة الضفة الغربية الى حكم عربي، مانعين بذلك اثارة مطالب مشابهة بالنسبة لمناطق اخرى، كان خرج منها العرب في عام ١٩٤٨، يعتبر

افتراضاً فارغاً.

لا يمكن اصلاح الظلم الكبير عن طريق تقليص حلبة الجريمة لتقتصر على المناطق الواقعة داخل الخط الاخضر.

اذا لم يكن هنالك حق لليهود في الاستيطان في الخليل وفي بيت ايل، فليس لهم الحق ايضا في البقاء في حيفا ويافا، كما تدعي منظمة التحرير الفلسطينية.

عبثاً يحاول دعاة الانسحاب، التخلص من هذا الاستنتاج ويمنعهم تفاؤلهم الساذج من رؤية هذا المبدأ الاساسي.

ان من شأن التنازل عن الضفة الغربية تعزيز المطالبة العربية بالجليل والنقب ومناطق اخرى، في دولة اسرائيل فقط.

اضف الى ذلك، انه ليس من الصعب الادراك سلفاً انه بعد ان تحصل المنظمات الفلسطينية من الحكومة الاسرائيلية عن التنازلات المطلوبة منها اليوم، ستستأنف بقوة اكثر الاعمال الارهابية ضد اليهود، قبل ان تشن حرباً حاسمة. فها هي، قد حصلت عن طريق الارهاب، من حكومة اسرائيل، على عقارات بالغة القيمة، وما الذي يمنعهم من الايمان بأنهم قد يحصلون على مكاسب اخرى عن طريق استئناف الاعمال الارهابية وتوسيع نطاقها؟

وبناء على هذا المفهوم، سواء بالنسبة للهدف النهائي، او بالنسبة لاسلوب تحقيقه، تشكل منظمة التحرير الفلسطينية مرشداً وفياً لحماس، ولبقية الحركات الاسلامية المتطرفة.

ان المعنى العملي لتسليم مناطق لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو، على اية حال، تسليم هذه المناطق الى قوى الارهاب والاسلام الاصولي.

هكذا، سيؤدي الاستمرار في تطبيق اتفاق اوسلو الى تطويق اسرائيل بحزام من قواعد الارهاب الاسلامي، هدفها الوحيد القضاء على دولة اسرائيل.

ان الهدف من هذا الكتاب هو تفنيد الفرضيات الاساسية للنظرية الخاصة بعناصر النزاع العربي ـ الاسرائيلي وطرق تسويته، كما تعرضها الدعاية العربية ـ تلك الفرضيات التي اصبحت مسلماً بها، لدى شريحة لا بأس بها من الجمهور الاسرائيلي. لقد جاء التعبير عن الاعتراض على

هذه الفرضيات في مجالين رئيسيين:
- المجال الاخلاقي - عرض النظرية الصحيحة وحق الحركة الصهيونية، وتعرية كذب الادعاءات العربية المضادة.
- في المجال العملي - عرض النظرية السياسية والامنية المطلوبة لضمان بقاء دولة اسرائيل، وتحقيق سلام حقيقي مع جيرانها.

مقابل خطة اليسار الاسرائيلي المؤدية بالضرورة، الى استئناف المطالبة العربية بتطبيق مشروع التقسيم من عام ١٩٤٧، وتطبيق حق العودة، يبين هذا الكتاب، بأنه توجد طرق اخرى اخلاقية ومألوفة عالمياً، في مجال معالجة مشاكل الاقليات القومية- طرق لا تنطوي على تعريض وجود الدول، التي توجد فيها مثل هذه الاقليات، للخطر.

يطرح هذا الكتاب نظرية مختلفة لحل هذه المسألة، ويرفض الرأي القائل، بأن الطريق الوحيدة لحل مشاكل الاقليات بيننا، هي تنفيذ سياسة الترحيل (ترانسفير) بالنسبة للعرب، او "فصل الشعوب" الذي يعني خروج اليهود من المناطق التي يعيش فيها عرب ايضاً، بما فيها مناطق داخل الخط الاخضر، والتي سيطولها التمرد ضد الحكم اليهودي.

كما ان الكتاب يبيّن، ايضاً، كيف يمكن ان نحافظ ونوسّع دائرة السلام بيننا وبين الدول العربية، دون القيام باجراءات قد تعرض السلام للخطر، وتؤدي في نهاية المطاف الى انهياره.

مثلما ان السلام التدريجي بيننا وبين العرب، اصبح ممكناً كنتيجة لالغاء الخيار العسكري للقضاء على الدولة العبرية في اعقاب انتصارنا في حرب الايام الستة، كذلك، ستؤدي عودتنا الى خطوط عام ١٩٦٧ لابتعاد العرب تدريجياً عن السلام، ولزيادة الاعمال الارهابية، لتأخذ ابعاداً أوسع، من كل تلك التي عرفناها حتى اليوم، واستئناف حالة حرب دائمة بيننا وبين العرب في الداخل والخارج.

وفي اعقاب التنازلات الكبيرة في مجالي الارض والقوة، التي ستطلبها اسرائيل في انسحابها لخطوط ١٩٦٧، وبعد مراسيم الدعاية الاحتفالية التي سترافق التوقيع على اتفاقيات هذا الانسحاب، سيتبدد الغبار الذي يثقل على رؤية الامور على حقيقتها، وسنقف مُقزّمين ضعفاء، في مواجهة واقع مرّ ومحزن : عندئذ ستسمع من حولنا ، وبشدة اكثر ، المطالب

المطروحة اليوم ايضاً، بشأن مواصلة التنازل عن المناطق التي "احتللناها بصورة غير مشروعة"، وخلافاً "لاتفاق التقسيم الاصلي". وسنجد ايضاً بيننا، من يؤيد الادعاء بأنه ليس لنا الحق في الاحتفاظ، حتى في هذا الجزء الصغير من البلاد، المتبقي بأيدينا.

هذه المسيرة، ستؤدي بالضرورة، اما الى حرب جديدة فظيعة، او الى القضاء على دولة اسرائيل "بالطرق السلمية"، هذه المسيرة التي يجب علينا ان نوقفها. وهذا التوقف ممكن، عن طريق التخلي عن سياسة التنازلات المتلاحقة، واستبدالها بسياسة واعية وشجاعة، تعمل على تجنيد الرغبة في البقاء لدى الشعب، وتجدد ايمانه القوي بمستقبله.

نحن نقف الآن على اعتاب فترة تاريخية تنطوي على آمال وأخطار معاً. فالنظام العالمي القديم، انهار، في حين ما زال النظام العالمي الجديد بعيداً عن القدرة على الوقوف على قدميه. والضمان الوحيد لبقاء دولة صغيرة في فترات عاصفة كهذه، هي قدرتها على التحرك بصورة صحيحة بين التيارات المتلاطمة لهذا الواقع، وان تستحضر من داخلها، الاصرار المطلوب للنضال، من اجل حقها في تكريس وجودها في وطنها العتيق، وبناء مستقبلها من جديد عليه.

وانه لما يدعو للاسف، أننا نرى طبقات معينة من الجمهور الاسرائيلي تركض بجنون، نحو ما هو مفروض علينا من منظمة التحرير الفلسطينية - ركضاً ينبع من روح مجنونة سيطرت على جزء من الشعب، ومن تفضيل ما هو "آني" على ما كان وما هو آتٍ معاً، ورؤية سياسية وأمنية قصيرة المدى، والتخلي عن حقوق الشعب اليهودي في ارضه، التي تعتبر الاساس الاخلاقي الوحيد لاحتفاظنا بأي جزء من هذه البلاد.

ان أحداً لا يعلم ما ينتظر الشعب اليهودي في القرن الواحد والعشرين، ولكن علينا بذل كل جهد ممكن، لكي نضمن ان يكون مصيره افضل من مصيره في النصف الاول من القرن العشرين، قرن الكارثة. فمن جهة، ثباتنا، من جديد، على "ارض اسرائيل"، واستئناف السيادة اليهودية وقوة الدفاع اليهودية، واحياء الثقافة اليهودية، على اساس القيم الدائمة لشعب اسرائيل - كل هذه الامور، تعتبر مؤشرات لثورة كبرى في وضعنا القومي، التي بمقدورها ايضاً، ان تؤدي الى قبولنا

لدى معظم جيراننا كحقيقة قائمة في المنطقة، وضمان مستقبل الشعب اليهودي كله.

ومن جهة ثانية، تبرز حالياً مؤشرات اخرى لا تبشر بالخير لشعبنا. اننا نشهد تصاعداً جديداً للاسامية، بما فيه موجة قوية من الكراهية لاسرائيل، من جانب القوى الاسلامية التي تزداد قوة. كما نشهد زيادة سريعة في الانصهار اليهودي في المهجر - وهما العنصران اللذان يشكلان اهم عناصر المشكلة اليهودية في العالم.

غير ان المسألة اليهودية برمتها، لا تشغل اليسارين في الزعامة السياسية، الذين تسيطر عليهم فكرة تحرير الفلسطينيين من نير الاحتلال الاسرائيلي، من خلال خروجنا من قلب وطن الشعب اليهودي.

ان الاعتراف بأن الشعب اليهودي ايضاً يجب ان يكون له مكان تحت الشمس، وان ليس له مكان آخر سوى أرض اسرائيل: ليس هو النظرية التي تحرك رجال اليسار، اليوم. وعلى اية حال، فان الفكرة ليست متجذرة في فهم عميق لمصادر الحق اليهودي على هذه الارض، وفي معرفة الشروط المطلوبة لترسيخ هذا الحق فعلياً.

غير أنه، بدون ايمان قوي بعدالة قضيتنا، لن نستطيع مواجهة التحديات، ودون معرفة واضحة بوضعنا الوطني، لن يخلق فينا مثل هذا الايمان.

على اية حال، ان تنمية وعينا الوطني، هو الامر الذي سيحدد مصير صراعنا الطويل مع العالم العربي، وهو الذي سيضمن مستقبل الامة في عهد السلام ايضاً، وهو موضوعنا الرئيسي في هذا الكتاب.

المــؤلف

مدخل:

تعتبر عودة اليهود الى منصة التاريخ كأمة ذات سيادة، حدثاً فريداً في تاريخ البشرية، ولكن، رغم خصوصيته، لا يمكننا البحث في صراع الشعب اليهودي في سبيل اقامة دولة اسرائيل، بعيداً عن توق كافة الامم لنيل الحرية والاستقلال.

لذا يمكننا ادراك تكوّن الحركة الصهيونية، بصورة كاملة، من خلال التطرق الى الصراعات الكبيرة التي حددت مسيرة التاريخ في القرنين الاخرين ـ الصراع بين الطموحات القومية، وبين الطموحات الامبريالية، الاصطدامات بين المطالبة بحق تقرير المصير، وبين الايديولوجية الشيوعية، التي تعتبر دولية وفوق دولية من اساسها.

لهذا السبب، لا بد ان تكون هنالك تأثيرات عظيمة للتقلبات السياسية التي تشهدها نهاية القرن العشرين، على مستقبل دولة اسرائيل.

من الصعب ايجاد قرائن تاريخية للانهيار المدهش الذي اصاب الاتحاد السوفياتي، ففي لحظة، انفجر الحلم السوفياتي لتحقيق حكم عالمي يشرف على سلسلة من المناطق المنضبطة من اوروبا الشرقية وحتى امريكا اللاتينية.

وهكذا، بشكل مدهش، تبخر الايمان بالشيوعية كنظرية يمكن ان تؤدي الى نظام عالمي وعدالة بشرية- نظرية آمن بها ملايين الناس، بحماس بلغ درجة التعصب الديني.

ان انهياراً مزدوجاً كهذا، الذي اصاب اكبر امبراطورية في التاريخ (من حيث المساحة)، واكبر كنيسة في التاريخ (من حيث عدد اتباعها)، لا بد ان يترك اثاراً سياسية عظيمة تطول كافة الامم والدول.

ليس عبثاً ان يدور الان جدال حاد حول مبادىء جديدة يمكن ان تساعد البشرية على تهدئة عالم عاصف.

من المفهوم في حد ذاته، ان يتركز هذا الجدال، في البداية، حول الجمهوريات السوفياتية السابقة والدول التي شكلت الكتلة السوفياتية، ونالت حريتها الان. غير انه ستكون هناك اثار على التسويات التي ستتبع

في هذه الدول ، على بقية اجزاء العالم ، وعلى الطريقة التي بوساطتها ، يتم حل النزاعات القومية والعرقيّة المختلفة التي تندلع في العالم صباح مساء .

ان المجتمع الدولي وهو يسعى لتحقيق نظام جديد ، يعود مرغماً تقريباً ، الى النقطة التي سبقت ظهور الشيوعية . فظهور الشيوعية والحرب الباردة التي تمخضت عنها ، كانا بمثابة جليد ، طمر تحته كثيراً من المشاكل غير المحلولة من القرن التاسع عشر ، مشاكل ربما كانت طيلة عشرات السنين غير مرئية ، لكنها ظلت مجمّدة ومحفوظة جيداً (على غرار ما نشهده الان في الصراع العرقي المتجدد في البلقان) .

في الواقع ، هناك من يدعي بأن القرن التاسع عشر لم يكن ذا مشاكل ابداً . اذ انه في اعقاب هزيمة نابليون في عام ١٨١٥ ، اصبح هذا القرن هو الأهدأ منذ الفي سنة- منذ "سلام روما" الذي تحقق بتهديد العساكر . لقد اقتسمت الامبراطوريات المتنازعة فيما بينها ، العالم ، كمناطق نفوذ ، دون الحاجة الى الدخول في حروب كبيرة او التسبب في كوارث خاصة . غير انه تحت الواجهة الخارجية الهادئة تلك ، كان هناك غليان لا ينقطع . حيث ان قبائل تاريخية عريقة ، وامارات مستقلة ، ومدناً كبيرة على غرار ما كان سائداً في العصور الوسطى ، تعاونت معاً في انحاء اوروبا ، واوجدت أمماً محددة ، وانتقل ملايين الاشخاص من القرى الى المدن الكبرى الصناعية .

وهذه المسيرة ، لا زالت قائمة في عصرنا هذا ، انتقلت من اوروبا الى اسيا وافريقيا ، وهي تغيّر وجه العالم كله اليوم .

الحركات القومية ، التي ظهرت في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، سرعان ما اصطدمت بالنظام العالمي في تلك الفترة وبعد "ربيع الشعوب" القصير قُمعت الثورات القومية في عام ١٨٤٨ دون رحمة .

غير انه في نهاية الامر ، عندما انهارت الامبراطوريات الكبيرة في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، دعت الضرورة الى ايجاد حلول لمختلف المشاكل المتعلقة بتقرير المصير للشعوب التي كانت ضمن سيطرتها .

وعلى اية حال ، بعد الانتصار في الحرب العالمية الاولى عملت دول

الحلفاء يداً واحدة ، من اجل وضع نظام عالمي جديد" ، وقعت على معاهدة فرساي ، انشأت عصبة الامم ، واعترفت رسمياً بنظرية تقرير المصير ، التي نادى بها الرئيس ويلسون .

كان مؤتمر فرساي ، في الواقع ، اول مؤتمر في سلسلة طويلة من المؤتمرات الدولية التي عقدت في الفترة ما بين ١٩١٩-١٩٢٢ ، من اجل تقرير نتائج الحرب العالمية الاولى ، وكان رئيس حكومة بريطانيا ديفيد لويد جورج ، احد مهندسي هذه الاجتماعات (المؤتمرات) ، قد شارك بما لا يقل عن ٣٣ مؤتمراً في تلك الفترة .

كان من ابرز تلك المؤتمرات (بالنسبة لليهود) ، مؤتمر فرساي (الذي عقد في كانون ثان ١٩١٩) ، ومؤتمر لندن الاول (نيسان ١٩٢٠) مؤتمر سوار في فرنسا (آب ١٩٢٠) .

ولعدة اسباب ، يمكننا تعريض القرارات التي اتخذت في تلك المؤتمرات بأنها "تسويات فرساي" .

لقد تمخض عن مؤتمر فرساء والمؤتمرات التي تلته خطة مفصلة ، تحدد بموجبها من يأخذ كذا . . . ولماذا .

كانت تلك الخطة تستند في اساسها الى نظرية ويلسون التي تمنح الحق للجماعات القومية المتفرقة باقامة دولة لها ، تستطيع في اطارها تحديد نمط حياتها باسلوبها الخاص وبمحض حريتها .

لم يكن بالامكان دائما تطبيق هذه الخطة حسب هذا المفهوم . ففي حالات معينة ، عندما كان يبدو عدم وجود امكانية عملية لمنح كل قومية مكانة مستقلة ، كان يتم تجميع عدة امم في دولة واحدة ، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا ، يوغسلافيا ، غير ان هاتين الحالتين كانتا فريدتين . فمثلاً ، حظيت جمهوريات البلطيق-ستونيا ، لاتفيا ، ولتوانيا- التي تتمتع كل واحدة منها بلغة وتاريخ وثقافة خاصة بها ، بمكانة امم مستقلة . كما حظيت بالاستقلال ايضاً ، بولندا ، التي كانت مقسمة طيلة ما يزيد على مائة عام ، بين روسيا ، بروسيا ، والنمسا . كما تم تحرير هنغاريا ، التي كانت تخضع آنذاك تحت حكم الامبراطورية النمساوية-الهنغارية .

وبناء على هذا المقياس ، كان من المقرر ان تتحرر ارمينيا ، جورجيا ، وأذربيجان من النير الروسي .

كما ان اقاليم في انطوليا الغربية المأهولة بأغلبية يونانية ، كان مقرراً ان تنقل الى اليونان ، وكذلك البانيا ، نالت استقلالها ، في حين نالت كردستان حكماً ذاتياً . اما استراليا ، كندا ، وجنوب افريقيا ، فقد أعترف بها لأول مرة كدول ذات سيادة ، ومُنح اعتراف مماثل لشعب واحد آخر هو: الشعب اليهودي .

كانت الحالة اليهودية ، مختلفة ، بالطبع ، اذ انه خلافاً لبقية الشعوب ، كان الشعب اليهودي مشتتاً ، بعد ان هجر موطنه قبل مئات السنين ، غير ان هذا الامر لم يكن كافياً لتغيير قرار دول الحلفاء ، في مطلع القرن الحالي ، القاضي بحق اليهود في دولة خاصة بهم ، بل على العكس ، عزز تشردهم المأساوي المستمر ، الايمان بأنهم يستحقون دولة خاصة بهم ، تضع نهاية لتشردهم .

علاوة على ذلك ، ساد آنذاك اتفاق واسع على ان من حق اليهود ان يقيموا من جديد حياتهم القومية في وطنهم العتيق ، فلسطين ، التي كانت حتى عام ١٩١٧ تحت حكم الامبراطورية العثمانية ، التي اختفت لتوّها من العالم . وهكذا حظيت الحركة الصهيونية بالاهتمام الذي حظيت به حركات اخرى ، كانت تطالب بتحقيق اهدافها القومية .

بعد ذوبان جليد الحرب الباردة ، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، عاد عالم فرساي ليطفو على السطح من جديد ، حيث بدأ المجتمع الدولي ينفض الغبار عن مبادىء فرساي ، ليعيد الحياة الى التسويات التي تقررت آنذاك: المشاكل غير المحلولة (مثل البلقان وتشيكوسلوفاكيا) ، عادت لتندلع بشدة ، وكأن شيئاً لم يحدث منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى . وعادت جمهوريات البلطيق لنيل استقلالها . وكما ان الحرية التي ضمنتها معاهدة فرساي لشعوب وسط وشرق اوروبا ، اعيدت الى نصابها ، حتى ان اتحاد اوروبا الغربية الذي اعلن عنه ببهجة كبيرة ، والذي يرى الكثيرون بأنه محاولة للقضاء على الولاءات القومية ، لا يظهر اية مؤشرات بأنه قد ينجح في احداث تحول كبير في مشاعر الانتماء القومي والعرقي . وهكذا

نشهد من جانب جديد تأثيراً متزايداً للمشاعر القومية كقوة دافعة في الحياة الدولية، ولقدرة الصمود لكثير من الحلول التي تحققت في مطلع القرن الحالي لنزاعات قومية متنوعة- حلول حظيت بموافقة وقبول معظم دول العالم.

غير ان الامر مختلف بالنسبة للقومية اليهودية، فهناك حكومات وزعماء دول، يتنكرون اليوم لما كان مقبولاً في فرساي، كحل عادل للمشكلة اليهودية، ومعظم هؤلاء موافقون على ان للشعب اليهودي حقاً في دولة خاصة به، لكنهم يرفضون تماماً ما تم اقراره في فرساي، بشأن مساحة الوطن اليهودي، ففي افضل الحالات يوافق زعماء العالم على ان يلقوا لليهود بعض الفتات من الاقتراح الاصلي.

لقد تم في فرساي، التعهد لليهود باقامة دولة في فلسطين. وشمل الوطن القومي آنذاك ضفتي نهر الاردن.

هذه المنطقة التي تسمى "أرض اسرائيل الانتدابية" (المنطقة التي كُلّفت بريطانيا عام ١٩٢٠ ان تقيم فيها وطناً لليهود)، شملت اراضي دولتي الاردن واسرائيل اليوم، غير ان الكثيرين يدعون اليوم، ان اليهود لا يستحقون حتى ٢٠٪ من هذه الاراضي (اي، اسرائيل بما فيها الضفة الغربية وغزة)، ويطالبون بأن يكتفي الشعب اليهودي بـ ١٥٪ فقط من منطقة الانتداب الاصلية (اسرائيل، بدون الضفة الغربية وغزة).

ان خطوة كهذه، ستبقي لليهود دولة يبلغ عرضها حوالي ١٥كم، تزدحم مدنها ومستوطناتها على طول شواطىء البحر المتوسط، في حين يظل العرب الذين يقودهم زعماء كارهون لليهود، يسيطرون عليهم من على جبال الضفة الغربية التي تشرف على الدولة برمتها. وهكذا لن يبقى من تعهدات فرساي للشعب اليهودي التي تقضي بأن يحصل على دولة ضمن مساحة معقولة، ذات قدرة على البقاء واستيعاب ١٥ مليون يهودي وذريتهم، سوى "جيتو" مبتور الجناحين، مضغوط بصورة تثير الشفقة، في قطاع ساحلي ضيق.

أي مقابل غريب هذا: في فرساي، ثم التعهد للشعب اليهودي ببيت

قومي في وطنه التاريخي ، على ارض تبلغ مساحتها خمسة اضعاف مساحة دولة اسرائيل حالياً . وقد أعطي هذا التعهد في اعقاب اعتراف دولي واضح بحق اليهود في العودة الى الارض التي اخرجوا منها رغم ارادتهم ، معزز بتعاطف العالم مع المعاناة الفظيعة التي لحقت بالشعب اليهودي أثناء فترة تشرده الطويلة .

والان ، بعد سبعين سنة ، من مؤتمر فرساي ، وبعد ابادة ستة ملايين يهودي في الكارثة ، وبعد خمس حروب ، حاول العرب بها ابادة ما تبقى من الشعب اليهودي ، الذين تجمعوا على هذه الارض الصغيرة ، التي أعترف بها كأرض لهم ، يقولون لنا ان هذه الارض كبيرة للغاية بالنسبة للشعب اليهودي .

والاسوأ من هذا ، انهم يقولون لنا ، ان الرغبة في ان يكون عرض دولتنا ٦٥كم بدلاً من ١٥كم ، تعتبر دليلاً على أن الشعب اليهودي شعب عدواني وتوسعي .

كيف حدث ان الصهيونية ، التي تمتعت بتأييد دولي في مطلع القرن الحالي ، تتعرض لهجمات شديدة الى هذا الحد ، في نهايته ؟ وكيف حدث ، ان الحركة حظيت بدعم حماسي من قبل زعماء كبار مثل وودرو ويلسون ، لويد جورج ، جورج كلمنصو ، وتوماس مسريك ، تتعرض الآن لانتقادات سلبية ، ولضغوط مستمرة ، من جانب زعماء العالم في عصرنا هذا ؟

ما هو السبب وراء تحوّل مصطلح "صهيوني" الذي سبق أن تفاخر يهود ومسيحيون باطلاقه على انفسهم ، الى مصطلح مرفوض ، او على الاقل ، مثير للشكوك ؟ كيف حدث هذا التغيير بعيد المدى ؟

ولكي نجيب على هذه الاسئلة ، يجب علينا ان ندرس اولاً الصعود المذهل للحركة الصهيونية التي استعانت باكبر دول عظمى في العالم ، ومن ثم تخلي تلك الدول العظمى نفسها عن هذه الحركة .

الفصل الاول

ظهور الحركة الصهيونية

في خريف عام ١٨٩٥، زار ثيودور هرتسل، مراسل الصحيفة النمساوية المشهورة (Neue Freie Presse) في باريس، صديقه الكاتب المعروف، ماكس نورداو. اراد هرتسل الاستماع من نورداو الى تعقيبه على فرضيته القائلة: "ان اللاسامية المتصاعدة تعرض يهود اوروبا لخطر لم يسبق له مثيل، ومن شأن، هذا الخطر ان يدفع باعداد كبيرة من اليهود الى صفوف الشيوعية، الامر الذي من شأنه زيادة أوار اللاسامية. وهذه التطورات، حسب رأي هرتسل، ستكون مأساوية ليس فقط بالنسبة لليهود، بل لاوروبا كلها. والحل الوحيد هو اقامة دولة يهودية فوراً، وخروج اليهود المطاردين اليها".

كان هرتسل صريحاً بالنسبة للقبول الذي حظيت به أفكاره لدى الاوساط اليهودية المتنفذة في اوروبا. وقد اقترح عليه احد اصدقائه ان يشرح خطته امام نورداو، الذي كان عالماً نفسانياً.

قال هرتسل: "يعتقد شيف انني مجنون".

رد عليه نورداو، الذي كان يكثر من الكتابة حول افول نجم المدنية الاوروبية، بقوله: "اذا كنت أنت مجنوناً، فأنا مجنون مثلك ايضاً. انني اقف الى يمينك، وتستطيع ان تشق بي". وهكذا، بعد ان جنّد هرتسل، نورداو، الى جانبه، بدأت شراكة مدهشة ومميّزة، مزجت بين نبوءة وهدف عملي، انبثق عنهما قيام الحركة الصهيونية السياسية، تلك الحركة التي أحدثت ثورة في تاريخ الشعب الاسرائيلي.

كان جبل صهيون، في قلب مدينة القدس، في نظر هرتسل ونورداو، يمثل رمز اقامة الدولة اليهودية من جديد، التي سيعود اليها عدد كبير من يهود الشتات لتجنيد حياتهم القومية. ولهذا اطلقا على حركتهما اسم "صهيونية".

بالطبع، كان للحركة الصهيونية سابقات عديدة، بدءاً بطموحات اليهود المستمرة، منذ العهد القديم، لاستعادة حياتهم السيادية في وطنهم، وحتى مطالبات الخلاص القومي التي نادى بها الحاخام يهودا القلعي من صربيا، في الاربعينيات من القرن التاسع عشر ، والحاخام تسفي هيرش كليشر من بولندا،

وموشه هاس العلماني، في الستينات من ذلك القرن.

كان هاس يأمل، في البداية ان يجد حلاً للمسألة اليهودية في اطار الشيوعية، لكنه تمسك في نهاية الامر بفكرة النهضة السياسية للشعب اليهودي على أرضه.

من الاهمية بمكان، الاشارة هنا، الى انه سبقت هرتسل، الحركة اليهودية القومية التي نمت في روسيا في سنوات الثمانينات من القرن التاسع عشر، بزعامة م.ل. ليلاينبلوم، وليئون فينسكر، لقد تناول كتاب فينسكر المختصر والجريء، بعنوان "تحرير الذات"، الذي صدر عام ١٨٨٢، بعد سنة واحدة من المذابح في روسيا، كافة المواضيع الرئيسية التي طُوّرت، فيما بعد، من قبل هرتسل.

لقد أثار كتاب فينسكر الوعي القومي اليهودي لدى اوساط عديدة في يهود روسيا، وبعث روح الحياة في الرغبة بالاستيطان في "أرض اسرائيل" الذي بدأ في مطلع عقد الثمانينات.

لم يقرأ هرتسل كتاب فينسكر، قبل ان يؤلف كتابه "دولة اليهود" عام ١٨٩٦، لكنه توصل الى نفس الاستنتاجات بنفسه، اضف الى ذلك انه عندما كتب هرتسل افكاره، لم يكن يعلم ابدا بأنه اصبحت هنالك ارضية خصبة لاستيعابها في اوساط الطوائف اليهودية المتواجدة في شرق اوروبا. غير انه سرعان ما اصبح هرتسل معروفاً لدى هذه الحركة، بعد أن بدأت افكاره تترك اصداءً في العالم اليهودي، لكن هرتسل كان مختلفاً عن أي ايديولوجي، او حالم يهودي سبقه.

في عام ١٨٩٤، غطى هرتسل، بتكليف من الصحيفة، محاكمة درايفوس في باريس، وقد دفعته المشاهد اللاسامية التي رافقت المحاكمة، الى التفكير في المسألة اليهودية، وسرعان ما بلور خطة محددة، لحل هذه المسألة: سلسلة اجراءات عملية لاقامة دولة قومية يهودية حديثة في "أرض اسرائيل"، تكون شاطىء أمان، وبيتاً لملايين اليهود المقيمين في اوروبا، الذين يسيرون نحو نهاية فظيعة، وسعى هرتسل الى الحصول على تأييد الدول العظمى ودعمها لاستيطان يهودي في "ارض اسرائيل" يحمي نفسه بقوة جيشه.

ولتحقيق هذه الغاية، طلب وضع كافة الموارد والطاقات المالية التي يملكها الشعب اليهودي، في كافة انحاء العالم، واسس صندوق (Jewish Cononial Trust) صندوق الاستيطان اليهودي ـ الذي استخدم قسم بسيط من رأس ماله، لاقامة البنك القومي الاسرائيلي محدود الضمان.

ان الطابع السياسي الذي اضفاه هرتسل على الحلم اليهودي القديم في العودة الى "ارض اسرائيل"، هو الذي أثار خيال ملايين اليهود وغير اليهود في انحاء العالم.

كان جدّي الحاخام نتان ميلايكوبسكي، الذي تجنّد للحركة الصهيونية في شبابه، في عقد التسعينات من القرن الماضي، واحداً من عدد لا يعد ولا يحصى من المتحمسين لهذه البشرى، واصبح احد مبشري هذه الحركة الرئيسيين، ونشر مبادئها بين اليهود في شرق سيبيريا حتى مينوسوتا في الولايات المتحدة الامريكية. وبعد فترة من الوقت، في عام ١٩٢٠، اثبت أنه ليس من الذين يقولون ولا يفعلون، انما يقول ويفعل: حمل عائلته الكبيرة، وأبحر من ترايست الى حيفا، واستوطن في "ارض اسرائيل".

انني احتفظ بصورة له بصفته عضواً في احد المؤتمرات الصهيونية الاولى. وتعود الصورة الى المؤتمر الصهيوني الثامن الذي عقد في لاهاي عام ١٩٠٧. كان جدّي، آنذاك، في السابعة والعشرين من عمره، وكان ذلك اول مؤتمر يشارك فيه. وفي نفس المؤتمر، شارك ايضاً حاييم فايتسمان، الذي اصبح بعد بضع سنوات، رئيساً للهستدروت الصهيونية العالمية، وفيما بعد، أول رئيس لدولة اسرائيل، وكذلك الكاتب والخطيب زئيف جيبوتنسكي، الذي تزعم، فيما بعد، الحركة الاصلاحية، وحدثت بين الاثنين خلافات وصدامات حول اهداف الحركة الصهيونية، غير انه في عام ١٩٠٧، ساد بينهما اتفاق في الرأي تجاه معظم المواضيع.

لم يجتذب المؤتمر اليه نشطاء سياسيين فحسب، بل شارك في ذلك المؤتمر حاييم نحمان بيالك، اكبر الشعراء اليهود في العهد الجديد.

كان بريق فكرة هرتسل وقوتها كبيرين لدرجة جعلت عدداً كبيراً من أفضل الكتّاب والمثقفين، والفنانين اليهود في اوروبا ينضمون اليها، كما حظيت بتعاطف جميع الامم المتحضّرة، والحكومات الاوروبية.

حددت الصهيونية السياسية الطريق لتحقيق نظام حكم يهودي قومي، ووفّرت الايحاء لاستيطان جماعي متجدد في الوطن اليهودي المهجور.

كان التأييد للفكرة الصهيونية، منذ البداية بين من هم غير يهود، اكبر بكثير منه في الاوساط اليهودية. فقد تمكن هرتسل، على سبيل المثال، من مقابلة قيصر المانيا فيلهلم الثاني، الامر الذي لم يكن سهلاً بالنسبة لصحفي يهودي آنذاك.

لم يكن سرّ تأثير هرتسل، يكمن في شخصيته وميزاته الخاصة فحسب، انما في حقيقة كونه أول يهودي يكتشف فن السياسة، واستغلال المصالح المشتركة على الصعيد السياسي.

فقد وصف هرتسل امام القيصر الالماني، الحركة الصهيونية، بأنها عبارة عن مشروع من شأنه اجتذاب قسم من المتطرفين الشباب في المانيا، ويقيم في مفترق طرق لالمانيا، وتفتح امام القيصر الطريق الى الهند.

وطلب هرتسل الرعاية الالمانية للحركة الصهيونية، على افتراض ان المانيا ستجني ربحا سياسيا، غير ان القيصر كان معنياً ايضاً بتخليص مملكته من بعض المرابين اليهود.

كما نجح هرتسل في مقابلة السلطان التركي في القسطنطينية في ايار من عام ١٩٠١، وفي حديث مع السلطان، ذكر هرتسل ما حدث لاندروكلوس، الذي اقتلع الشوكة من كف الاسد، وقال للحاكم التركي، المفلس: "جلالتك، هو الاسد، وربما اكون انا الاندروكلوس وربما توجد شوكة يجب اخراجها. والشوكة حسبما اراه انا، هي الدين الوطني على جلالتكم". اقترح هرتسل اقتلاع هذه الشوكة بوساطة ارباب المال اليهود.

ان الاهتمام الذي ابداه زعماء العالم بالمشروع الجديد الذي لازال في مهده، يدل على صحة اسلوبه وشخصيته. ففي تشرين اول وتشرين ثان ١٨٩٨، اي بعد سنة واحدة فقط من اول ظهور للحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الاول، التقى هرتسل مرتين بالقيصر الالماني.

كما ان الانفتاح الذي لقيه هرتسل في بلاط الملوك وكاتب السياسيين الكبار في عصره، لم ينسه، ولو للحظة، الاهمية العليا التي تكمن في تجنيد مؤيدين

للصهيونية، في اوساط الشعب اليهودي نفسه.

وكانت الشخصية الكبيرة بعد نورداو، من بين المثقفين اليهود الذين جندهم هرتسل، هو الكاتب اليهودي البريطاني المعروف، يسرائيل زنجفيل، حيث قام زنجفيل بترويج الافكار الصهيونية، في اوساط يهود بريطانيا، التي كانت آنذاك اكبر دولة في العالم، غير ان التأييد الحماسي الذي حظي به هرتسل لم يكن مصدره الصالونات اليهودية في وسط اوروبا وغربها، انما من جماهير اليهود من اوروبا الشرقية ـ في بولندا وبروسيا.

هناك، وجد هرتسل الطبقة اليهودية المثقفة التي تبنت الصهيونية بحماس الشباب المتمرد على "الجيتوهات" المغلقة، التي كان يعيش فيها، آنذاك معظم ابناء شعبه.

بدأ هرتسل معركته الجماهيرية في السادسة والثلاثين من عمره، وتوفي بعد ثماني سنوات فقط، في الرابعة والاربعين. لكنه، في غضون هذه الفترة القصيرة، نجح في احداث ثورة لا سابق لها في تاريخ شعبه. وفعلاً لم تكن رؤية هرتسل الثاقبة جنوناً. اذ ان الفظائع التي تنبأ بها سلفاً، وكذلك النجاح الباهر الذي لقيته فكرته، تحققت خلال خمسين سنة.

فقد اتحدت المواقد اللاسامية المتفرقة، لتشكل حريقاً واحداً هائلاً، يلتهم الجالية اليهودية القديمة في اوروبا، وفي نفس الوقت، وقف الشعب اليهودي على عتبة اقامة دولة اسرائيل، وكل هذا كان وفقاً لتنبؤات هرتسل.

كيف كانت نوعية ارضية الرأي العالم العالمي التي تجذّرت فيها عميقا افكار هرتسل؟

كان التأييد الذي حظيت به الصهيونية من جانب الدول العظمى في العالم، في مطلع القرن العشرين، يكمن في نظرة جديدة للشعب اليهودي، تطورت في عصر الثقافة، وابرزت الحق الطبيعي في الحرية لكل بني البشر.

فقد اكد كثيرون من اقطاب الحركة الثقافية العالمية ان اليهود عوقبوا على ذنب لم يقترفوه وسلبت حقوقهم بدون مبرر، لذا فللشعب اليهودي الحق في العودة لاحتلال مكانة محترمة، ومتساوية مع بقية الشعوب.

ها هو، روسو، صاحب الكثير من افضل وأسوأ الافكار التي كونت شخصية الحركة الثقافية، يفهم جيداً خصوصية وضع الشعب اليهودي، ويقول: "يعرض اليهود أمامنا فكرة ليست بالعادية: قوانين نوما، ليكورجوس، وسولون، انتهت. في حين ان قوانين موسى الاقدم بكثير، ما زالت قائمة، اثينا، اسبارطة، روما، دمرت واختفت من العالم، هي وشعوبها، غير ان اليهودية لم تفقد ابناءها، على الرغم مما لحق بها من خراب، انهم يعيشون في اوساط كل الامم، لكنهم لا ينصهرون فيها، ليس لهم زعماء منهم، لكنهم ما زالوا امة: ليس لديهم دولة، لكنهم رعايا...".

في البداية، بدا ان حل المشكلة اليهودية امر سهل حيث يحصل اليهود على المساواة في الحقوق المدنية والدينية في المجتمعات التي يعيشون ضمنها.

ففي الولايات المتحدة، بدأ يتكون فيها آنذاك مجتمع جديد يقام على اساس المبادىء الثقافية، كتب جفرسون، انه سعيد جداً باعادة الحقوق المدنية الى اليهود". وحدث تقدم مماثل ايضاً في اماكن مختلفة في اوروبا. وبدا آنذاك ان المشكلة اليهودية في طريقها الى الحل... احقاً هذا؟

روسو، الثوري والمتشكك، في آن واحد، تحدث عن شكوكه في هذا المجال. اذ لم يكن روسو واثقاً من قدرة اليهود على المساهمة في الحريّات الجديدة، في المجتمع الجديد، بما فيها حرية التعبير: لن اصدق ابداً، بأنني استمع الى مطالبة جديّة من جانب اليهود، طالما لا توجد لهم دولة حرّة، ومدارس وجامعات خاصة بهم يستطيعون ان يتحدثوا فيها دون خوف. عندئذ فقط، نستطيع ان نعرف ما يريدون".

بأقواله هذه، كان روسو، بين الاوائل الذين اشترطوا الحرية الفردية بوجود حرية قومية.

في هذا القرن الذي نعيش فيه، عصر الدكتاتورية، اعتقد الكثيرون أنه يمكن اقامة حرية قومية حقيقية دون حرية فردية، لكن روسو يلمّح هنا، الى فكرة عكسية تماماً: ان اليهود كأفراد، لن يستطيعوا أبداً ان يكونوا احراراً بحق، الاّ اذا توفرت لديهم دولة حرّة خاصة بهم.

بعد وقت ما ، طوّر الصهاينة هذه الفكرة ووصلوا الى استنتاج انه لن يكون

بمقدور اليهود، الى الابد، التمتع بمساواة حقيقية، الا اذا عاش ابناء شعبهم المطاردون في دولة خاصة بهم، وكذلك اليهود الذين يمكن ان يبقوا في الشتات في الدول التي يتمتعون فيها بمساواة بالحقوق مع الاغلبية، ستكون لهم مكانة مريحة. واذا لم يكن الامر كذلك، يكون لهم وطن ذو سيادة، يعزز شعورهم بهويتهم ويمكن ان يهاجروا اليه، اذا رغبوا في ذلك كما هي ايرلندا بالنسبة للايرلنديين، وايطاليا للايطاليين، والصين للصينيين، الذين يعيشون في امريكا، غير ان مشكلة اليهود، كانت تنبع من حقيقة انهم لا يملكون مثل هذا الوطن.

لقد وصف اللورد بيرون صعوبة وضع اليهود في مؤلفه "الالحان العبرية" بقوله: "حتى الحمامة وجدت لها عشاً، عرين لكل رجل، وصخرة لكل ارنب، ولليهودي - قبر فقط".

ان فكرة المساواة في الحقوق المدنية ضرورة، لكنها غير كافية لحل المشكلة اليهودية. بدأ هذا الرأي يتعزز ببطء، في بادىء الامر، ثم بدأ يتسارع مع مرور الوقت. وسرعان ما تبلور الاعتراف بأن اعادة بناء القومية اليهودية في الوطن اليهودي فقط، ستؤدي الى حل مرضي. فهذا من شأنه اعادة اليهود الى وضع طبيعي، ليس كأمة فحسب، انما كأفراد أيضاً، قال الرئيس الامريكي، جون ادامز: "اتمنى ان يعود اليهود الى يهودا كأمة مستقلة، لانني اعتقد... انه بعد ان يعودوا الى مكانة مستقلة، لن يكونوا مطاردين بعدها، سيزيلون من على انفسهم، التصلب والغرابة في طباعهم".

كما ان نابليون، كان شريكاً بالرغبة في رؤية اليهود عائدين الى وطنهم، بعد ان ادرك، على ما يبدو، ان منح جنسية فرنسية لليهود الفرنسيين، لن يعوضهم عن رد اعتبارهم القومي.

في عام ١٧٩٩، عندما كان جيشه يقف على بعد ٤٠كم من القدس، اعلن نابليون: افيقوا ايها الاسرائيليون حان الوقت للمطالبة بوجودكم السياسي كأمة بين الامم".

في القرن التاسع عشر، تزايد التعاطف مع اليهود في بريطانيا والولايات المتحدة، وتزايد ايضا عدد الزوار من الغرب الى "ارض اسرائيل"، كما بدأت حركة

هجرة يهودية متزايدة اليها، وظهر اول المشروعات المحددة لاستيطان يهودي واسع النطاق، في "ارض اسرائيل".

كل هذه الامور، ادت الى تعزيز التأييد الغربي لفكرة النهضة القومية اليهودية. وانبرى كتاب وادباء وصحفيون وفنانون وسياسيون، في بريطانيا وامريكا وفرنسا، لترويج فكرة عودة اليهود الى وطنهم المهجور، واعادة تعميره.

ففي عام ١٨٣٠، على سبيل المثال، كتب اللورد شفتسبري انه متأثر بالنسبة لامال ومصير الشعب اليهودي. وقال: "كل شيء جاهز لعودتهم الى فلسطين...
ان الحيوية الكامنة في الشعب اليهودي تتجسد من جديد بقوة مدهشة... لكن النهضة الكبرى لا يمكن ان تحدث الا في الارض المقدسة".

في عام ١٨٤٠، اقترح اللورد فلمرستون، وزير خارجية بريطانيا، توفير الحماية لكافة اليهود في "ارض اسرائيل"، وتعهد ان يقنع السلطان التركي، بأن الخير يمكن ان يجني، فقط، من حقيقة ان "يقتنع اليهود الموزعون في اوروبا وافريقيا، بالقدوم والاستيطان في فلسطين.

كذلك، قال اللورد ليندسي في عام ١٨٤٧: "لقد حافظ الشعب اليهودي على البقاء بصورة مدهشة... وربما توفرت امامه الان الفرصة للبدء في مرحلة اخرى من وجوده القومي، وربما يعود ليملك وطنه من جديد". وفي ١٨٤٥، دعا السير جورج جاولر، حاكم جنوب استراليا ومؤسس "الصندوق للاستيطان في فلسطين"، الى توطين المزارع والحقول الفلسطينية، بابناء الشعب النشط، الذي يمنح حبه الاكبر لارضه".

كان السياسيون البريطانيون، الذين اعلنوا عن تأييدهم للنهضة القومية اليهودية، من المعروفين وذوي الاهمية في الادارة البريطانية وهم: فلمرستون، شفتسبري، ويزرائيلي، اللورد سولبري، واللورد مانشستر. كما اعلن عدد من الرؤساء الامريكيين عن تأييدهم للصهيونية ومن ضمنهم: وليام ماكنلي، ثيودور روزفلت، وليام تبت.

منذ مطلع القرن التاسع عشر فصاعدا، بدأت الحركة الصهيونية، على اية حال تتمتع بتأييد متواصل من جانب عناصر ذات نفوذ في العالم غير اليهودي.
وقد تم التعبير عن هذا التأييد ، في ادب تلك الفترة ففي عام ١٨٧٦

تنبأت الكاتبة الانجليزية المعروفة، جورج اليوت، بالنهضة اليهودية في كتابها "دنيئل ديروندا" الذي يقول فيه بطل القصة: "لدينا ما يكفي من كنوز الحكمة لتأسيس مجتمع يهودي جديد اصلي، بسيط، وعادل، على غرار المجتمع القديم ــ جمهورية تكون فيها مساواة في الحماية ــ المساواة التي اشرقت كنجم على جبين مجتمعنا القديم، وتألق بين ممتلكات الشرق الظالمة، اكثر من ضوء الحرية الغربية... لان المجتمع الذي سينشأ في مشارف الشرق، سيكون مزيجاً من ثقافات كافة الامم ذات الاهمية في العالم، ويحظى بتأييدها".

اندمج في هذه الحركة الجماهيرية ايضا تيار بالغ الاهمية، زادت قوته في القرن الماضي، هو الصهيونية المسيحية. فقد آمن اتباع هذه المدرسة، بأن خلاص البشرية الروحاني، لن يتحقق، الا بعد تجميع الشتات اليهودي وفقاً لما ورد في التناخ.

على اية حال، كانت الصهيونية سواء بالنسبة لليهود او المسيحيين بمثابة تحقيق لنبوءة قديمة: "ويحمل معجزة للغرباء، ويجمع اسرائيل الشتات، ويجتمع اليهود من كافة اقطار الارض". هكذا، قال يشعياهو. كما تنبأ يحزقيل: "وخلصتكم من الغرباء وجمعتكم من كل الاقطار، وأحضركم الى ارضكم".

لقد استخدم رجال دين مسيحيون هذه الآيات، قبل خمسين سنة من ظهور الصهيونية. ففي عام ١٨١٤، نشرت في نيويورك الموعظة الشهورة للقس، جون مكدونالد، اكد فيها الدور المركزي الذي تنبأ به النبي يشعياهو، للدولة الجديدة في امريكا، في اعادة اليهود الى ارضهم، قال القس: "يا سفراء امريكا، انهضوا، واستعدوا لاسماع بشرى السعادة والخلاص لابناء شعب منقذكم، الذين يعانون من الظلم... ارسلوا ابناءهم واستخدموا اموالهم في سبيل تحقيق هذه الرسالة الالهية".

في ١٨٢١ دعا المبشّر ليفي برسونس بقوله: "في قلب كل يهودي، تتأجج رغبة لا يمكن اخمادها، لاستيطان الارض التي أُعطيت لاجدادهم اذا دُمرت الامبراطورية العثمانية، فان معجزة فقط يمكنها ان تمنع عودة اليهود الفورية الى ارضهم، من كافة اقطار العالم".

وكلما زاد حجم الاستيطان اليهودي في القدس والخليل وصفد، وزاد الاهتمام الدولي بالصهيونية، كان يتضح اكثر فاكثر، بأن هذه التنبؤات ستتحقق.

في عام ١٨٤١، وقبل خمسين سنة من انعقاد اول مؤتمر صهيوني، اعلن زعيم "المرمونيم" اورسون هايد: "أن فكرة نهضة اليهود في فلسطين، تقوى يوما بعد يوم... لقد بدأت العجلة الكبرى بالدوران، لا شك في ذلك، وان الرب قد امر بأن تدور هذه العجلة على محورها.

ومن اجل ازالة اية شكوك في هذا الموضوع، كان هنالك بعض المسيحيين، على استعداد لمساعدة العجلة على الدوران.

في عام ١٨٤٤، عُيّن، ووردر كرسون، قنصلاً للولايات المتحدة في القدس، لكنه بدلا من ذلك، ساعد على انشاء مستوطنة يهودية ـ مسيحية اسست في انجلترا.

وبعد ذلك بحوالي خمسين سنة، حشدت الصهيونية المسيحية قوة ملموسة. وفي اعقاب المذابح في روسيا، عام ١٨٨١، وعندما بدأت هجرة كبيرة من اوروبا الشرقية، استطاع القس الامريكي وليام يوجين بليكستون، تجنيد دعم ما يزيد على ٤٠٠ امريكي من ذوي الشهرة- بينهم جون د. روكفلر، ج.ف. مورغن، واعضاء كونغرس ذوو اهمية، قضاة ومحررو صحف- وتقديم عريضة للرئيس بنجامين هاريسون، طلب فيها، العمل في سبيل اعادة الشعب اليهودي الى ارضه.

قال بلكستون في عريضته: منذ ما يزيد على الف وسبعمائة سنة، ينتظر اليهود، بصبر، هذه الفرصة الفريدة، هيا نعدهم الى الارض التي سلبت منهم ببشاعة.

ظل بلكستون مخلصا لفكرته. فبد اكثر من عشرين سنة، وعندما نوقش اقتراح اقامة وطن قومي لليهود في اوغندا، ارسل كتاب تناخ الى هرتسل، واشار فيه بوضوح الى كل النبوءات التي تتحدث عن عودة اليهود الى ارضهم.

والى جانب النشاط الصهيوني ـ المسيحي، ظهرت في العالم غير اليهودي، حركة علمانية مؤيدة للفكرة الصهيونية، ومن جانب آخر: برز الاهتمام العلمي بالتناخ والتراث اليهودي.

فقد استخدم الباحثون، على مختلف انواعهم، طيلة القرن التاسع عشر، الاساليب الجديدة في التنقيب عن الاثار، وتحليل رموز اللغات، والكشف عن المضمون التاريخي للاثار المكتشفة في ارام نهرايم ، وفي اماكن اخرى في الشرق

الاوسط. غير ان ارض التناخ، جذبتهم اكثر من اية ارض اخرى.

هل هناك حقيقة تاريخية في قصص "المكراه" ام انها مجرد تخيلات فقط؟

هل فعلاً هنالك وجود للاماكن الوارد ذكرها في التناخ؟ وهل يمكن تحديد مواقعها اليوم بدقة؟ وعلى ماذا سيعثرون اذا ما حضروا في هذه المواقع؟

لقد شملت محاولات الاجابة عن هذه الاسئلة، العالم كله، وسرعان ما ظهر باحثون استعان كل واحد منهم بابحاث من سبقه:

ادوارد روبنسون، الامريكي (الذي عمل في ارض اسرائيل في الفترة ١٨٣٧-١٨٣٨ و ١٨٤٥-١٨٤٧).

وتيتوس توبلر، الالماني (١٨٤٥-١٨٤٦).

هـ . و. جرين، الفرنسي (١٨٥٢-١٨٧٥).

وكلود كوندر، البريطاني (١٨٧٢-١٨٧٧).

اجمل عالم الأثار الامريكي، الذي حفر في "ارض اسرائيل" في العقد التاسع من القرن التاسع عشر، ما قام به اولئك الباحثون الطلائعيون بما يلي: "يدل عمل الباحثين الاربعة التالية اسماؤهم على تقدم منطقي. روبنسون، وضع المبادىء الصحيحة للبحث. وتوبلر، استخدم هذه المبادىء بدقة كبيرة، ولكن في مجال جغرافي ضيق فقط. وبنفس الدرجة من التعمق حاول جرين اجراء بحث ودراسة للمنطقة كلها ـ يهودا، شومرون، والجليل ـ لكنه كان يعاني من ضيق الامكانات التي يعمل بها باحث وحدة في العادة، فيما نجح، كوندر، الذي ترأس وفداً جيداً مزوداً بالمعدات اللازمة، في سد الثغرات الكثيرة التي خلفها سابقوه في المجال الطوبغرافي".

ثم انضم اليهم السير تشارلي ويلسون، والسير تشارلي وورن (اللذان اكتشفا آثاراً هامة في القدس)، وشارل كلرمون جنو (الذي حدد موقع "جيزر" التي تعود لعهد المكراه)، وفلندرس بتري (الذي اتبع اسلوب دراسة الفخار كوسيلة لتحديد تاريخ الاثار).

لقد شجعت بعض الدول الاوروبية، الابحاث التي يقوم بها مواطنوها، بعد ان كان بالامكان دراسة الطاقة السياسية والعسكرية للبلاد التي يجري التنقيب فيها، وبخاصة بريطانيا التي امتازت باستغلال ابحاث "المكراه" لاغراضها:

في ٢٢ حزيران ١٨٦٥ ، تأسس برعاية الملكة فكتوريا ما عرف بـ (Palestine Exploration Fund-PEF)، من قبل مجموعة من السياسيين والمثقفين ورجال الدين البريطانيين وكان، فيما بعد، تأثير كبير جداً، لهذا الصندوق، على النظرة الى ارض اسرائيل، التي بدأت تتبلور في بريطانيا وفي اماكن اخرى. كما ان عدداً من الباحثين المذكورين آنفاً، قد موّلوا ابحاثهم من هذا الصندوق، لكن اهم عملية موّلها الصندوق، كانت ارسال كلود كوندر، الى ارض اسرائيل، للقيام بدراسة واسعة النطاق في غرب البلاد، فقد ترأس طاقماً مؤهلا، وقام كوندر برسم اول خريطة حديثة للمنطقة ـ من نهر الاردن حتى البحر المتوسط، ومن جبال لبنان حتى صحراء سيناء. كان للدراسة العلمية التي اجريت على ارض اسرائيل درو هام في تبديد الضباب، الذي كان يغطي هذه ارض، في الرأي العام الدولي. اذ انه، قبل هذه الدراسة، كانت الفكرة عن هذه الارض، انها مجرد مملكة "المكراه" الخيالية، لكن خلال اجراء الدراسة اصبحت هذه المملكة حقيقة متجسدة اذ لم تعد القدس منطقة مهجورة، بل مدينة، وكذلك الامر بشأن بيت لحم، الناصرة، الخليل، ويافا.

صحيح ان هذه الاماكن، قد تقلص حجمها، لتصبح صغيرة وقليلة السكان، لكنه تبين انه ليس بالضرورة ان تبقى هكذا، وكثير من الباحثين الذين زاروا المنطقة، استنتجوا انه من الممكن اعادة الازدهار لهذه المدن، شريطة السماح لليهود باستيطانها من جديد.

في ١٨٧٥، صدر كتاب "ارض الميعاد "The Land of Promise" تأليف عالم الاثار والباحث السير تشارلز وورن، اقترح فيه على البريطانيين، استيطان هذه الارض، من خلال رغبة معلنة بادخال اليهود اليها تدريجيا.

لم يكن لدى وورن ادنى شك في ان هذه الارض تستطيع ان توفر مصادر الرزق لسكانها اليهود، وعلى هذا الاساس ـ هكذا كان يؤمن ـ "سيعود يسرائيل الى ارضه".

واضاف وورن: يجب ان نطلب من الجمهور الاعتراف بهذه الحقيقة، وفي نفس الوقت، بعث الحياة القومية اليهودية، كلها او بعضها، برعاية دولة عظمى واحدة او اكثر".

كما ان كلود كوندر، كانت لديه القناعة بأن اي شعب آخر، لن يستطيع العودة لبناء هذه الارض بحماس ونشاط، مثلما سيفعل اليهود، وكان واضحاً له، انه بعد ان يبدأ اليهود في العمل، ستنهض البلاد من جديد بسرعة.

ان البحث العلمي الذي اجري في "ارض اسرائيل" حول، البشرى الصهيونية الى مشروع عملي يمكن تنفيذه، سواء بالنسبة لليهود او لغير اليهود، اوجد الحماس العلمي مشاريع عملية للاستيطان، مثل اقتراح السير لورنس اوليفنت، لعام ١٨٧٩، الخاص باسكان يهود في جلعاد، الخطة التي حظيت بتأييد رئيس حكومة بريطانيا وولي عهدها ووزيري خارجية بريطانيا وفرنسا.

في ١٨٩٨، بعد نحو مائة عام من الاهتمامين الديني والعلمي بارض اسرائيل، اعرب السيد ادفين شروين ولنر، القنصل الامريكي في ارض اسرائيل عن المزاج العام التالي: "شعب اسرائيل، بحاجة الى وطن، الى ارض يستطيع القول انها ارضه، الى مدينة يستطيع ان يجسد فيها خلاصه. كل هذه الامور ليست بيده الآن. بيته الحالي، بين الغرباء... الدول التي يعيش فيها ليست له... يمكن ان نحقق آمال شعب اسرائيل بوطن خاص به، لكنها لن تتحقق الا في فلسطين... انني أومن بأنه لن تطول الايام، حتى تصبح فلسطين بأيدي شعب يعيد لها خصوبتها القديمة. الارض، تنتظر، والشعب مستعد للقدوم، وهو سيأتي اليها فعلاً في اللحظة التي تؤمن له فيها الحياة والمتاع".

لقد اثر الصهاينة اليهود، وغير اليهود، من بريطانيا والولايات المتحدة، المتدينون والعلمانيون معاً، بصورة مباشرة، على ارآء السياسيين ذوي الاهمية في مطلع القرن التاسع عشر مثل، ديفيد لويد جورج، ارثر بلفور، و وودرو ويلسون. جميعهم كانوا مثقفين ومطلعين في تاريخ "ارض اسرائيل" وتاريخ الشعب اليهودي المليء بالمعاناة. وكتب بلفور يقول: "ينصب اهتمامي فقط، على ايجاد بعض الوسائل التي يمكن بواساطتها، وضع نهاية للوضع الحالي الفظيع الذي يعيشه كثيرون من ابناء الشعب اليهودي".

لقد ساعدت صهيونية هؤلاء السياسيين الغربيين من غير اليهود، الصهيونية اليهودية، على تحقيق هدفها _ نهضة الشعب الاسرائيلي.

غير انه كان هناك عنصر آخر ، اقنع هؤلاء الزعماء بصدق الصهيونية _ لا

يقل اهمية عن التراث اليهودي في المكراه، والبحث العلمي لارض اسرائيل، والاعتراف بمعاناة اليهود. كان رجال فرساي، اولاً وقبل كل شيء، ذوي فكر سياسي، درسوا مسألة النهضة القومية اليهودية، على اساس مبادىء سياسية مثل: الحقوق القومية. وتقرير المصير، مثلما درسوا مطالب قوميات اخرى. ومن خلال هذه الدراسة، نجح الصهاينة اليهود في اقناعهم بعدالة مطالبهم.

وفعلاً، كان زعماء الحركة الصهيونية، بدءاً من هرتسل، شركاء طبيعيين لكبار السياسيين من ابناء جيلهم (كانت هناك حالات نبعت فيها هذه الشراكة من علاقات سابقة، قبل ان يصبح لويد جورج رئيسا لحكومة بريطانيا بوقت طويل، عمل محامياً وكيلاً لهرتسل ووضع صيغة انشاء منطقة رعاية بريطانية في فلسطين).

لقد ادرك هرتسل، نورداو، وزملاؤهم، انه اذا كانوا يريدون النجاح فعلا في مهمتهم الصعبة، المتمثلة في تجميع شتات اليهود في تلك الزاوية المهملة والفقيرة في اسيا، يجب عليهم الحصول على تأييد دولي واسع، وتعزيز الاعتراف بالعدالة التاريخية والضرورة السياسية لهذه المهمة.

قال الصهاينة ان اليهود، يجب ان يحصلوا على دولة خاصة بهم في "ارض اسرائيل"، ووافق زعماء العالم على ذلك، رغم معرفتهم بأنه لا توجد سابقة لمحاولة اقامة دولة من لا شيء، كما عرفوا ان المشروع الصهيوني، قد يثير مقاومة من جانب سكان المنطقة. في مطلع القرن، كان الرأي العام العالمي يميل بوضوح الى جانب اليهود.

واليوم، يدعي العرب انه في فترة مؤتمر فرساي لم تكن لليهود اية حقوق سياسية، على ارض اسرائيل وان مثل هذه الحقوق، كانت فقط للعرب الذين يعيشون على هذه الارض، لهذا فهم يقولون ان الجريمة القديمة التي ارتكبها المجتمع الدولي المتمثلة بتأييد الحركة الصهيونية، لم تكن في عام ١٩٤٨، ولا في عام ١٩٦٧، انما في عام ١٩١٧ وذلك عندما اصدرت الحكومة البريطانية اعلان وعد بلفور، وتعهدت لليهود باقامة وطن لهم في "ارض اسرائيل" بيد انه من الواضح، ان زعماء العالم، آنذاك، كانوا يرون الامور بصورة مختلفة. كانوا يعتقدون بأن هناك حقاً تاريخياً خاصاً لليهود في هذه الارض ، وهـذا الحق يغطي على اية

مطالب محتملة من جانب سكان المنطقة.

ماذا كانت مصادر هذا الاعتراف الواسع بحق اليهود التاريخي "بأرض اسرائيل"؟

لكي نجيب على هذا السؤال يجب ان نبدأ اولاً بتحديد طبيعة الحقوق التاريخية بشكل عام.

هناك من يدعي بأنه، لا معنى للمناقشة النظرية للحقوق التاريخية للشعوب، وان اقامة الدول تنجم في الواقع عن عدة عناصر. اذا بحثنا المسألة على الصعيد التجريبي، وليس على الصعيد الاخلاقي نجد ان هذا الادعاء، ينطوي على درجة لا بأس بها من الحقيقة. واذا كان المبدأ هو ان صاحب القوة هو صاحب الحق، فهذا يعني ان الممثل الاخير هو صاحب الحق. وبناء على هذا التعريف، فان اسرائيل هي صاحبة الحق في السيادة على "ارض اسرائيل"، لكن من الواضح، انه ليس هذا هو المقياس المناسب عندما يتعلق الامر بنهضة اليهود القومية، واذا كان "اليهود يقيمون في فلسطين بمقتضى حقهم وليس كصدقة" كما قال تشرتشل في عام ١٩٢٢، فمن الاهمية بمكان، فهم القاعدة الاخلاقية لدولة اليهود. وبالنسبة لمطالب اليهود القومية، فان السؤال الرئيسي هو: هل يحق للشعب الذي فقد ارضه المطالبة بها من جديد، بعد مرور اجيال عديدة؟ وبشكل خاص، هل يحق له ذلك، حتى لو استوطن هذه الارض شعب آخر؟

يكرر مؤيدو العرب طرح هذين السؤالين، ويجيبون عليهما بالسلب دائماً. كما يدعون بأنه لا يوجد لليهود نزاع مع العرب، بل مع الرومانيين الذين طردوهم من هذه البلاد في البداية، وعندما جاء العرب، كانت البلاد خالية تقريباً من اليهود.

اما اليهود ومؤيدوهم، فلا يكثرون من الجدال حول هذه الادعاءات، التي يثيرها العرب بوضوح وباستمرار، ومما لا شك فيه ان هناك اجابات على هذه الادعاءات.

معظم الاشخاص يعرفون، بدرجات مختلفة، تاريخ اليهود خلال السنوات الالف الاولى من هذا التاريخ، وهي ما يعرف بعهد التناخ: انهم يعرفون ان اليهود، ابناء اسرائيل كانوا عبيداً في مصر ، واصبحوا شعباً بعدما تحرروا من

العبودية، ونالوا حريتهم، وتلقوا توراة موسى. كما يعرفون بأنهم استوطنوا ارض آبائهم وبعد ان احتلوها بقيادة يهوشع بن نون.

في سنة ١٠٠٠ قبل التاريخ تقريبا، نشأت في "أرض اسرائيل" مملكة موحدة برئاسة الملك داوود، ومنذ ذلك الحين، ظلت تلك المملكة تصارع دولة اثر دولة، من اجل الحفاظ على استقلالها السياسي.

ينتهي تاريخ شعب اسرائيل الوارد في التناخ، بعودة صهيون، وتجديد الاستقلال اليهودي، في عهد كورش ملك الفرس، عام ٥٣٨ قبل الميلاد.

اما الاسكندر الاكبر، الذي احتل البلاد من ايدي الفرس فلم يمنح السيادة لليهود، لكنه في عام ١٦٧ قبل الميلاد تمرد اليهود على الحكم اليوناني، ونجحوا بقيادة الحشمونائيم، لكنهم فقدوا استقلالهم من جديد، لدى استيلاء الرومانيين على البلاد في عام ٦٣ قبل الميلاد ولكن، حتى عندما كانت البلاد تحت الاحتلالين الفارسي واليوناني، طيلة مئات السنين، استمر اليهود في تعميق جذورهم القومية في هذه الارض.

كيف أُقتلع اليهود اخيراً من "ارض اسرائيل"؟

وبشكل عام، نلقي بالتهمة على الرومانيين فقط، فالاعتقاد السائد، هو ان الرومانيين هم الذين انهوا السيادة اليهودية، وسلبوا الارض من ايدي اليهود، وطردوهم منها الى الشتات، الذي استمر حتى يومنا هذا.

غير ان هذا الاعتقاد ليس صحيحاً، فخراب بيت المقدس على ايدي الرومانيين في عام ٧٠م، كان حدثاً كبيراً فعلاً في تاريخ اليهود على "ارض اسرائيل"، لكن ليس هو الحدث الذي ادى الى تصفية السكان اليهود، في هذه البلاد.

من هنا، نجد ان الادعاء السائد *ألفا سنة من الشتات*" ادعاء ينطوي على التضليل: لم تبدأ الهجرة مع خراب بيت المقدس، بل كانت هنالك جالية يهودية كبيرة ونشطة تعيش في الاسكندرية وبابل، وفي اماكن اخرى في العالم القديم، منذ مئات السنين، قبل قدوم الرومانيين. ومن الخطأ ايضاً القول، ان الرومانيين هم من انهوا الحياة القومية اليهودية على "*ارض اسرائيل*" فقد حدث هذا الامر، بعد مئات السنين من الاحتلال.

ففي عام ١٣٥م، اي بعد ٦٥ سنة، من خراب القدس، كرر اليهود تمردهم على الرمانيين بزعامة باركوخفا، وتم قمع تمرد باركوخفا بوحشية، لكن البلاد كانت يهودية في معظمها، وبعد وقت قصير من التمرد، حصل اليهود من الرومانيين على درجة كبيرة من الحكم الذاتي، استمر ما يزيد على ٢٥٠ سنة.

في سنة ٢١٢م، عندما منح القيصر "كركلا" الجنسية الرومانية لمعظم مواطني الامبراطورية، حجبها عن اولئك الذين ليس لهم ارض خاصة بهم، وقد حصل اليهود على الجنسية، لانهم اعتبروا شعبا له ارض خاصة به، وتجدر الاشارة ايضا، الى ان اهم المؤلفات القانونية اليهودية، المشناه والتلمود المقدسي، كتبت في "ارض اسرائيل" ابان الحكمين الروماني والبيزنطي، وتدل على وجود حياة فكرية نشطة في تلك الفترة الطويلة.

والمدهش ايضا، انه في عام ٦١٤ كان اليهود يناضلون من اجل الاستقلال، وذلك عندما قاتل جيش يهودي، تم تجنيده في البلاد، الى جانب الفرس، الذين غزوا البلاد وساعدهم على احتلال القدس والقضاء على الحكم البيزنطي.
ان ما يدل على حجم وحيوية السكان اليهود في القرن السابع، هي حقيقة اشتراك ما يزيد على ٢٠ الف مقاتل يهودي، في حصار مدينة صور.

ولكن في عام ٦٢٦، بعد بضع سنوات من عودة البيزنطيين برئاسة القيصر هيركوليوس، دخل العرب الى "ارض اسرائيل" بعدما دمروا نهائياً الاستيطان اليهودي الكبير والمزدهر، في شبه الجزيرة العربية.

كان الحكم البيزنطي قاسياً بالنسبة لليهود، ولكن في عهد الحكم العربي فقط، اصبح اليهود اقلية قليلة في "ارض اسرائيل" ولم تعد لهم قوة قومية حقيقية.

في بادئ الامر، علق اليهود آمالاً كبيرة على المحتلين الاسماعيليين، كما عُرفوا في تلك الفترة، ولكن في غضون سنوات قليلة، اتضحت سياسة العرب، وتلاشت كافة آمال اليهود. خلافاً للمحتلين الذين سبقوهم.

غمر العرب البلاد بموجات كبيرة من المهاجرين الذين كانوا في اغلب الحالات ابناء عائلات الجنود الذين وصلوا مع الكتائب التي رابطت في البلاد.
لقد طبق الاستيطان العربي المسلح ، عن طريق مصادرة الاراضي والبيوت

رالقوى العاملة. ونجحت هذه السياسة في تحقيق ما لم تنجح فيه من قبل، اي دولة عظمى في البلاد ـ اقتلاع الفلاح اليهودي من ارضه. ومن هنا، نجد ان اليهود لم يسلبوا العرب ارضهم، انما العرب هم الذين سلبوا ارض اليهود.

ما هي اهمية هذه الاقوال؟ فقد مضى اكثر من ١٢٠٠ سنة: امم اتت، وامم ذهبت، والتاريخ مستمر.

حتى لو كان صحيحاً ان العرب هم الذين اكملوا عملية اقتلاع اليهود من "ارض اسرائيل" ما الضير في ذلك؟ لقد احتلوا البلاد، وهي لهم منذ ذلك الحين.

ان الجدال بين العرب واليهود، حول حقوقهم التاريخية في "ارض اسرائيل"، يشبه، من وجوه عديدة، الجدال حول حقوق ملكية انسان على بيته، فاذا طرد صاحب البيت من بيته، يظل حقه في البيت قائماً. وماذا يحدث اذا اجرى الساكن الجديد تغييرات في البيت لتتلاءم مع احتياجاته في الوقت الذي لا زال صاحب البيت حياً ولا يوافق نهائياً على التغييرات التي أُدخلت على بيته؟

وهنا ايضاً، يكون حق صاحب البيت مفضلاً على حق الساكن الجديد. فكيف اذا جعل الساكن الجديد البيت بيتاً له، وسمح ايضاً بتدميره: لا شك في انه ليس له اي حق فيه، وان صاحب البيت الاصلي له الحق في العودة اليه واستعادة كل ممتلكاته.

على هذا الاساس، يجب ان نطرح سؤالين مبدأيين فيما يتعلق بالادعاءات المتناقضة التي يوردها العرب واليهود بشأن حقوقهم التاريخية:

- اولا: هل ظل اليهود متمسكين بادعائهم ان الارض تعود لهم ابان سنوات شتاتهم؟
- ثانيا: هل نال العرب ملكية قومية وحيدة على هذه الارض بعد ان طردوا اليهود منها؟

واضح ان الاحتلال في حد ذاته، لا يمنح المحتل حقوقا قومية في الاراضي التي احتلها. فوراء كل ادعاء اقليمي قومي، يقف شعب منفرد، يختلف عن غيره، له ارتباط مستمر بقطعة ارض محددة.

وهذا هو اساس الادعاء اليهودي، وهذا هو السبب ايضاً، الذي من اجله يحرص العرب على التأكيد، على انه قبل مئات السنين ، نشأ شعب عربي منفرد

وخاص، على ارض اسرائيل _ الشعب الفلسطيني.

خلافا لما هو متبع في حل الخلافات بين الافراد، حول حق ملكية بيت ما، ليس بمقدور الادعاء بالتقادم، تسوية خلافات حول وطن قومي، في النزاعات بين الشعوب. ويمكننا ادراك هذا الامر في ضوء ما يحدث الان في اوروبا الشرقية، التي تشهد الان نزاعات قومية عمرها مئات السنين. لكن هناك نموذجاً اقرب، يتمثل في قضية الاحتلال العربي لاسبانيا.

استولى العرب على شبه الجزيرة الابرية في عام ٧١١ واحتفظوا بمعظم اراضيها مئات السنين. ولم يبق بأيدي الاسبان سوى قطعة ارض جبلية صغيرة في الشمال، واصبح المسيحيون في بقية البلاد، مع مرور ايام، اقلية، والمسلمون اغلبية حاسمة، وعندما حرر الاسبان ارضهم، كانت مختلفة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.

عادت قرطبة الى ايدي المسيحيين بعد ٥٠٠ سنة ومملكة غرناطة بعد ٨٠٠ سنة، وطيلة هذه الفترة الطويلة، لم تتوقف اسبانيا عن كونها وطنا للاسبان رغم علاقات المسلمين بالارض، ورغم الحضارة العربية المزدهرة التي نشأت في تلك البلاد. وهذا هو السبب الرئيس، الذي يمنع اي انسان من الادعاء بأن الاسبان الحقوا ظلماً تاريخياً بالعرب في اسبانيا، عندما احتلوا ارضهم من جديد.

ان ما حققه الاسبان بعد ٨٠٠ سنة، حققه اليهود بعد ١٢٠٠ سنة - لكن المبدأ متشابه. والاكثر اهمية هي الفروق في الطريقة والظروف، التي بواسطتها، حقق الشعبان نهضتهما القومية:

عاد الاسبان واحتلوا اسبانيا بالنار والدم، في حين قام اليهود بذلك عن طريق الاستيطان المشروع حسب قوانين البلاد، وامتلكوا السلاح للدفاع عن النفس فقط.

حارب الاسبان الامة التي اقامت احد المراكز الحضارية الهامة في تاريخ البشرية، واستعادوا لانفسهم بلادا مستغلة ومسكونة في معظمها. في حين لم يجد اليهود الذين عادوا الى ارض اسرائيل فيها سوى ارض الخراب، وعدد قليل من السكان.

ان القاسم المشترك بين اسرائيل واسبانيا ، هو استمرار بقاء الشعب الذي

احتلت ارضه، والامل الذي لم ينقطع لدى ابناء هذا الشعب في العودة لاقامة وطنه القومي على ارضه.

في الواقع، نجح الاسبان في الاحتفاظ بجزء من ارضهم، ومن هذا الجزء بدأوا بتحريرها، لكن هذا الامر سّهل عليهم المهمة فقط: انه لم يحدد حقهم الاساسي في العودة اليها.

ورداً على هذه التبريرات، يورد مؤيدو العرب ادعاءات مختلفة: المؤرخ البريطاني، ارنولد توينبي، مثلاً، لم يحب الشعب اليهودي، لانه لم يتصرف حسب منطق التاريخ. لقد اراد توينبي ان يفرض قيوداً قانونية على الادعاءات القومية، على غرار القوانين التي تنظم تسوية الخلافات المدنية بين الافراد. لذا يرى توينبي، انه لو عاد العرب واحتلوا "ارض اسرائيل" من ايدي اليهود، بعد خمسين سنة، مثلا، يمكن اعتبار هذا الاحتلال عادلا. ولكن في المقابل، بما ان اليهود احتلوا الارض من العرب، بعد فترة زمنية اطول بكثير، يجب الا يكون هذا الاحتلال عادلاً، غير ان ادعاءات التقادم هذه، المتعارف عليها في القانون المدني، لا تتلاءم ابداً مع النزاعات القومية. وهنا يجب عدم اللعب بالارقام، كما يفعل توينبي، وان اية فترة زمنية، طالت ام قصرت، يجب ان لا تلغي حق شعب في ارضه، ان الحق ساري المفعول، من الناحية التاريخية، ولا يلغى الا اذا اختفى المطالبون به.

وعلى هذا الصعيد يختلف اليهود في حقيقة الامر عن اي شعب اخر في التاريخ: على الرغم من بقائهم في الشتات مدة تزيد على الف سنة، فقد رفضوا الاختفاء.

ان تاريخ الشعوب مليء بنماذج الامم التي تلاشت ارادتها القومية بعد اجلائها عن ارضها بالقوة، وانصهرت، كنتيجة لذلك، مع شعوب اخرى، وحضارات اجنبية، او انها استولت على ارض اخرى، وجعلتها وطناً قومياً جديداً لها.

في الواقع، كان هناك يهوداً انصهروا في بوتقة شعوب اخرى، ولكن كأفراد فقط، اما التجمعات اليهودية، فقد رفضت الانصهار والاختفاء، كما رفض اليهود فكرة اقامة كيان سياسي مستقل في اي مكان آخر ـ في بيروبيدجان، الارجنتين، اوغندا ، ومنشوريا ـ ولم يتخلوا عن رغبتهم في العودة الى "ارض اسرائيل" ،

واليها فقط.

في عام ١٩٠٣، في اعقاب احداث كيشينيف، واجهت الحركة الصهيونية خطر انقسام عميق، عندما بدا ان هناك امكانية لتمكين الصهيونية من اقامة وطن قومي لليهود في شرق افريقيا، التي كانت آنذاك تحت الحكم البريطاني، والتخفيف من معاناة اليهود في شرق اوروبا، وقد اهمل "مشروع اوغندا" اخيراً عندما رفض زعماء يهود شرق اوروبا هذه الفكرة واصروا على اعتبار "ارض اسرائيل" وحدها، هي الوطن القومي الوحيد، الذي يمكن ان يكون اليهود مستعدين لاقامته.

ربما نستطيع ادراك اسلوب هرتسل الواقعي الذي كان يرى كضرورة ملحة، ايجاد ملجأ، ولو مؤقتاً، لانقاذ ملايين اليهود من اوروبا، لكن اخلاص الشعب الاسرائيلي لارض اسرائيل، كان اقوى من الرغبة في التخلص من الخطر الذي كان يهدد يهود اوروبا، وفي نهاية الامر، كانت قوة هذا الاخلاص، هي الوسيلة الوحيدة لتعبئة جماهير الشعب اليهودي، لعمل سياسي منسق.

عبثا، حاول هرتسل ان يشرح موقفه بأن اوغندا لا تعدو كونها محطة في الطريق الى "ارض اسرائيل"، وليست الهدف النهائي للشعب اليهودي.

في الواقع، ظل اليهود طيلة عدة اجيال يحملون آمال العودة الى وطنهم، وهذا الشوق لم يكن دافعاً مؤقتاً فقط، اذ انه كلما مرت السنون، تزايد هذا الدافع، بدلاً من ان يتلاشى او يضعف. وكان الحنين الى الوطن، يمثل بالنسبة للشعب اليهودي، سبب بقائه وصراعه الفريد من نوعه، كان تعبيراً لرغبته في العودة، واقامة وطنه القومي على ارضه القديمة، التي يحتلها غرباء، ليس لانها ارض اجداده فحسب، انما لانه رأى فيها الفرن الذي صهرت فيه هويته وايمانه، وفيها فقط، سيكون قادراً على العودة لاحيائهما، بعد سنين من الشتات والمصاعب.

لا يمكننا عدم المبالغة في اهمية فكرة عودة صهيون، في تاريخ اليهود، وقيام دولة اسرائيل، رغم ان احد الارآء السائدة اليوم، يقضي بأن الكارثة كانت السبب الرئيس لاقامة دولة اليهود.

صحيح انه في اعقاب الكارثة، نشأ تعاطف مع اليهود من جانب كثيرين من ابناء الشعوب الاخرى _ هذا التعاطف الذي سهل ، الى درجة كبيرة، اقامة دولة

اسرائيل. ولكن، مع ذلك، يجب ان نذكر هنا، ان الكارثة كانت عملية ابادة فظيعة، قضي فيها على ملايين اليهود الذين كانت اعينهم ترنو الى صهيون، وادت الى القضاء تقريباً على القاعدة البشرية لدولة يهودية دائمة. كانت الكارثة ذروة طريق طويلة من الكوارث، التي حلت بالشعب اليهودي ـ اعمال قتل ومذابح ومحاولات ابادة شعب.

دون فكرة العودة الى صهيون، ربما لم تكن الكارثة لتؤدي الى شيء، سوى قليل من التعاطف والمؤاساة من جانب الغرباء، وربما كان ملايين اليهود الذين قتلوا في الكارثة يشكلون ضربة مميتة للشعب اليهودي كله. ولولا ان الكارثة كانت مسبوقة بالفي سنة من الآمال بالنهضة القومية، ومائة سنة من العمل الصهيوني في سبيل العودة واعادة ترميم البلاد الخربة، لما قامت دولة اسرائيل ابدا.

ان فكرة عودة صهيون، هي، على اية حال، جزء لا يتجزأ من سر بقاء الشعب اليهودي. وكانت القوة المحركة في ولادة دولة اسرائيل، وهي المفتاح لاستمرار بقائها.

لقد حوفظ على حلم العودة متكاملاً، منذ العهد القديم وحتى يومنا هذا، بفضل الطابع الخاص لليهودية ذاتها. يعتقد ابناء العالم الغربي، بشكل عام، ان اليهودية، شأنها شأن المسيحية، مجرد دين، لذا فهي لا تشمل وعياً قومياً. لكن اليهودية، منذ بدايتها، كانت ديناً وقومية معاً. كما ان الغرباء الذين استوعبتهم واعتنقوا دينها، اصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الامة، مثلما قالت رون المؤابية الى نعمي: "شعبك شعبي، والهك الهي".

وفي ارض الشتات، زادت اهمية هذه الازدواجية في اليهودية. فبعد ان فقد اليهود ارضهم، وحكومتهم، ولغتهم، ووزعوا في انحاء العالم، اصبح الدين الاداة الرئيسة للمحافظة على هويتهم وطموحاتهم القومية. وداخل هذه الاداة، سكب اليهود احلام العودة الى صهيون، وتجميع الشتات في ارض اسرائيل.

الديانة اليهودية، بما يتكرر فيها من ايام الصوم في ذكرى خراب القدس، والصلاة التي تقرأ ثلاث مرات في اليوم "تجمعنا سوياً، من مختلف اقطار الارض لنعود الى ارضنا" وعادات اخرى مختلفة لاحياء "ذكرى الدمار" على غرار "اذا

نسيتك يا قدس"، اصبحت مجموعة من ذكريات الماضي وآمال المستقبل في ارض الاجداد.

ان هذه العلاقة القائمة بين الشعب والارض، تميز اليهودية عن بقية الاديان الاخرى. فالكاثوليك، على سبيل المثال، لا يصلون من اجل ان يكونوا السنة القادمة في الفاتيكان". وفريضة الحج، التي يؤديها اتباع الديانات الاخرى، هي عبارة عن رحلات موسمية الى مواقع مقدسة يستطيع المؤمن ان يجدد فيها ويعمق شعور وحدته مع ربه.

ولكن عندما ظل اليهود في مختلف البلدان يصلون طيلة مئات السنين من اجل "السنة القادمة في القدس"، كانوا يقصدون شيئاً آخر مختلفاً في غايته: لم يكن ذلك هو امل الفرد في العودة الى المدينة المقدسة للصلاة فيها، انما رغبة شعب كامل في العودة لبناء حياته القومية على ارضه، التي تعتبر القدس قلبها.

بعد ان فقد اليهود في ارض اسرائيل، مكانة الاغلبية من حيث عدد السكان والقوة المسيطرة، جاءت مئات من سنين الامل والحنين لاستعادة السيادة اليهودية على هذه ارض، ويمكننا ان نجد خلال تلك الفترة الطويلة، وافراً من المؤلفات التي تعبر عن هذا الامل بين سطور الشعر والنثر، باقلام كبار الادباء والشعراء والمثقفين اليهود.

ففي القرن الثاني عشر، على سبيل المثال، اعلن الحاخام يهودا هليفي، الذي كان يقيم في اسبانيا، ان عودة اليهود الى ارضهم، هي الامل الوحيد لوضع حد لمعاناتهم على ايدي العرب، الذين لم يشهد اليهود امة اكثر عداء منهم، ولا امة اساءت الينا وفرقتنا وقللت عددنا وحقرتنا، اكثر منهم". لكن الحاخام اكد بقوله: "لا يمكن الا ان يأتي من نسل سليمان رجل يجمع شتاتنا".

لقد ذهب الحاخام هليفي الى ابعد من هذا ايضاً فقد قال في القرن الثالث عشر: ان الاقامة في "ارض اسرائيل" واجب ديني، مكلف به كل انسان يهودي، وطبق هذا القول على نفسه، اذ هاجر الى ارض اسرائيل، وساعد على ترميم الطائفة اليهودية، التي كانت قد ابيدت تقريباً في الحملات الصليبية.

في القرن السادس عشر، برزت فكرة تقضي بأن التحالف بين اليهود والمسيحيين قد يؤدي الى احتلال البلاد من ايدي المسلمين ـ الامر الذي الـسهب

حماس وآمال كثير من يهود ايطاليا والبرتغال.

اقام مهاجرون من اسبانيا الحي اليهودي في الخليل بعد ان اعادوا ترميمه، في حين اعاد، دون يوسف نسي، من البرتغال، ترميم انقاض طبريا باذن من السلطان. وادت هذه العودة ايضاً الى بعث الحياة الفكرية والثقافية اليهودية في صفد، وحتى نهاية القرن، كان يقطن فيها ما بين ١٠-٢٠ الف يهودي.

وفي القرن السابع عشر بدأ يهود بولندا الاستعدادات للعودة الى صهيون. بعد ان كانوا توقفوا عنها لفترة قصيرة، بتأثير من الحركة المسيحية، بزعامة شبتاي تسفي، ولكن رغم خيبة الامل التي سادت في أعقاب قضية شبتاي تسفي، واصل حاخامات يهود اوروبا الشرقية الدعوة الى تنظيم جماعات للاستيطان في "أرض اسرائيل".

وبالفعل، وجد الطلائعيون الصهاينة، الذين بدأوا بالوصول الى "أرض اسرائيل"، اواخر القرن التاسع عشر، في عدة مدن، تجمعات يهودية صغيرة، أقامها تلاميذ كبار الحاخامات هؤلاء، ويهوداً آخرين استوطنوا هناك قبلهم. وفي القدس ذاتها، كان اليهود في تلك الفترة يشكلون أكبر عنصر سكاني.

وهكذ، شيئا فشيئا، عاد اليهود الى أرضهم واستوطنوا فيها. كان من بينهم من اجتازوا، سيراً على الأقدام، صحراء روسيا، ومروا عبر دمشق وبيروت، ودخلوا البلاد من جهة الشمال، وآخرين أبحروا الى ميناء يافا عبر البحر الابيض المتوسط، الذي كان يعج بالقراصنة. وفور ان وطئت أقدامهم "أرض اسرائيل" انضموا الى الجاليات القديمة في الخليل، طبريا، صفد، أو القدس، التي ظلوا يحافظون على وجود يهودي طيلة أجيال، على هذه الأرض المهجورة. ونتيجة لهذا لم تكن هنالك فترة في تاريخ شعب اسرائيل. كانت فيها البلاد خالية تماماً من اليهود، (في قرى بقيعين وشفر عام (شفا عمرو)، في الجليل ظل يهود يقيمون باستمرار منذ العهد القديم وحتى يومنا هذا).

غير أن الهجرة بمجموعات كبيرة، لم تكن ممكنة حتى ظهور الحركة الصهيونية الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث عبَّر اليهود عن حنينهم بالعودة إلى أرض صهيون، بصورة عملية وسياسية.

إن مؤلفات هاس (روما والقدس من عام ١٨٦٢)، وفينسكر (تحرير الذات،

عام ١٨٨٢)، وغيرهما كانت بمثابة مدماك آخر في الايمان بإمكانية الخلاص في الوقت الحاضر.

في اعقاب موجة المذابح في روسيا، عام ١٨٨١، تُرجمت هذه الطموحات والآمال إلى حركة صهيونية عمليّة لاستيطان "أرض اسرائيل" تحت اسم "هواة صهيون" التي تمخضت عنها هجرة يهودية واسعة النطاق، وأدت هذه الافكار والمشاعر إلى تهيئة الأرض لظهور الصهيونية السياسية قبل حوالي مائة عام، عندما بدأت الامبراطورية العثمانية تتهاوى.

وللمرة الأولى، منذ تدمير الهيكل الثاني، برزت فرصة سياسية حقيقية لاعادة بناء السيادة اليهودية وهجرة يهودية جماعية إلى "أرض اسرائيل". وبرز على المنصّة رجال ذوو بصيرة، أمثال هرتسل نوردو، أدركوا هذه الفرصة التاريخية التي سنحت امامهم. لم يقترح هرتسل خطة مفصلة ومحددة لانشاء الدولة اليهودية فحسب، إنما أقام المؤسسات التي ستدير هذه الدولة، في المستقبل، مثل "الهستدروت الصهيونية العالمية" والمؤتمرات الصهيونية التي عقدت الواحد تلو الآخر، منذ عام ١٨٩٧ فصاعدا.

نجح هرتسل في ترجمة المشاعر الصهيونية الطبيعية التي كانت تدق في قلوب ملايين اليهود، إلى حركة سياسية، عرفت كيف تأخذ بنظر الاعتبار العالم الحديث.
لقد أفلح أيضاً في فهم لعبة القوى في السياسة والتاريخ. وكانت لديه معرفة كاملة بأن يهود اوروبا يواجهون خطراً مدمراً، إلى جانب إيمانه الكامل بامكانية العودة لاقامة دولة ذات سيادة. لذا عمل هرتسل من أجل الفكرة الصهيونية، بكل ما أُوتي من سرعة ونشاط.

ثم جاء من بعده أشخاص بعثوا الروح في الصهيونية في بلدان كثيرة وعملوا على إقامة الدولة، وفي نفس الوقت بدأ طلائعيون يهود بحملة لاستيطان البلاد.
كان "الافندية" العرب، الذين يملكون معظم الاراضي، قد تركوها واهملوها إلى درجة كبيرة، في حين كانوا هم أنفسهم يعيشون حياة بذخ ورفاهية في بيروت أو دمشق. في حين حوّل المستوطنون اليهود المستنقعات والأراضي الصخرية الوعرة إلى أراض زراعية خصبة غُطّيت في بادئ الأمر بالمستوطنات القروية ومن ثم بالمدن. وقدّ ساعد عدد من أرباب المال اليهود ، من أمثال ، موشه مونتفيوري،

والبارون روتشيلد، مشروع الاستيطان اليهودي، وكانت أول مستوطنة أُقيمت في "أرض اسرائيل" من جديد في عام ١٨٨٢ من قبل رجال الهجرة الأولى، ريشون لتسيون. وكانت مستوطنة زراعية أقامها يهود قادمون من روسيا، تلقوا الدعم المالي من البارون روتشيلد.

في ١٨٩٦، عندما جاء إلى ريشون لتسيون، ابراهام ماركوس، والد جدي لأمي، وجد فيها مجموعة من المنازل المشيّدة والمدهونة باللون الأبيض مع أسقف من القرميد الأحمر، تقف شامخة في قلب صحراء رملية مترامية الأطراف. وكان ابراهام، عضو حركة "هواة صهيون"، يطمح لأن يكون فلاّحا مثقفاً. ففي النهار كان يغرس الأشجار، وفي الليل يواظب على دراسته. وعندما وُلدت أمي في بيتح تكفا، القريبة، عام ١٩١٢، كانت الأسرة قد أصبحت تسكن في قلب بيارات زرعها أبناؤها، في بيت جميل يزيّنه صفّان من أشجار النخيل على مدخله، لكن اقلاء فقط هم الذين استطاعوا التمتع بمثل هذه الحياة الهانئة. إذ أن معظم المهاجرين الجدد كانوا يعيشون في ظروف أصعب بكثير.

ففي عام ١٩٢٠، عندما جاء جدّي لأمي الحاخام نتان ميلوبسكي، إلى "أرض اسرائيل" لم تكن فيها طرق معبدة ولا وسائط نقل حديثة، لقد نزل ابناء الأسرة من السفينة إلى الشاطئ بزوارق تجديف، اذ لم يكن آنذاك في يافا ميناء حقيقي. وبعد أن مكثوا فترة ما في أول بيوت بُنيت في تل ابيب، سافروا بطرق ترابية إلى سمخ، في رحلة استغرقت يومين كاملين، ومن هناك إستقل جدي وأبي سفينة إلى طبريا مع الأمتعة، بينما تابع بقية أفراد الأسرة طريقهم على متن عربة. وبعد قضاء ليلة في طبريا توجهت الأسرة على متن عربة إلى صفد، وفي روش بينا تم استبدال الخيول التي تجرها. وباستثناء روش بينا كانت المنطقة كلها قاحلة، إلاّ من عدة مضارب بدوية، كانت بمثابة نقاط في المنطقة، متفرقة هنا وهناك. وهكذا فان الرحلة من يافا إلى صفد، التي تستغرق اليوم ثلاث ساعات، إستغرقت آنذاك ثلاثة ايام.

لقد غيّرت موجات المهاجرين التي جاءت الواحدة تلو الأخرى منذ عام ١٨٨٢، وجه البلاد كلّياً. حيث شق اليهود الطرق وعبّدوها، واقاموا المدن والمستوطنات والحقول الزراعية والمستشفيات والمصانع والمدارس. وكانت كلما زادت الهجرة اليهودية، زاد عدد السكان العرب في البلاد أيضاً. حيث وصلت الى البلاد

هجرة عربية جماعية بحثاً عن امكانيات العمل التي توفرت لهم، ومستوى الحياة الأفضل، الذي توفر لهم بفضل الاقتصاد اليهودي النشط.

في عام ١٩٣٩، قال الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت: "لقد زادت هجرة العرب الى فلسطين منذ عام ١٩٢١، بدرجة كبيرة على هجرة اليهود اليها في كل الفترات الأخيرة". وبفضل التحسّن الذي طرأ على الاقتصاد والصناعة والتجارة، طرأ ارتفاع متزايد على الأجور والتصنيع في اوساط عرب "أرض اسرائيل" قياسا على الدول العربية المجاورة. ففي عام ١٩٤٧، كانت أجرة العامل العربي في يافا، ضعف أجرة العامل في نابلس التي لم يستوطنها يهود أبداً.

كما أن المعامل الصناعية التي يملكها العرب، زاد عددها ٤٠٠٪ في الفترة مابين ١٩٣١ - ١٩٤٢، وزاد عدد العمال في هذه المصانع عشرة أضعاف في الفترة ما بين ١٩٣١ - ١٩٤٦.

كانت الزيادة المؤثرة في الهجرة العربية الى المناطق التي يقيم فيها اليهود. فمنذ عام ١٩٢٢، السنة الأولى للانتداب البريطاني، وحتى عام ١٩٤٧، زاد عدد العرب في المدن المختلطة بنسب كبيرة: ٢٩٠٪ في حيفا، ١٥٨٪ في يافا، ١٣١٪ في القدس (مقابل ٦٤٪ في الخليل، ٥٦٪ في نابلس، ٣٧٪ في بيت لحم، التي كان يقيم فيها عدد قليل فقط من اليهود).

لكن الهجرة العربية إلى المناطق التي أصبح يملكها فيما بعد ملايين اليهود، لم تغيّر شيئاً في الرأي الذي ساد العالم، بأن هذه الأرض مخصصة لتكون وطناً قومياً لليهود، تكون فيه أقلية عربية.

وعلى أية حال، ان المطالبة اليهودية في السنوات المائة الأخيرة بحق اليهود على "أرض اسرائيل"، تعززت بفضل الجهود التي لا تعرف الكلل لاستيطان الأرض وإعادة إخصابها من جديد.

وعلى الرغم من أن مطالبة اليهودية كانت شديدة، ربما كانت ستضعف قليلاً، لو أظهر العرب درجة مماثلة من الاصرار والاخلاص للارض خلال الاجيال التي سبقت ظهور الصهيونية.

ويدعي العرب اليوم، أنه عندما إعترف المشاركون في مؤتمر فرساي بحق اليهود التاريخي على "أرض اسرائيل"، تجاهلوا وجود أمة أخرى كانت قد نشأت،

في تلك الأثناء، على هذه الأرض، أمة عربية ـ فلسطينية، أوجدت روابط حضارية وتاريخية مع هذه الأرض لا تقل عن تلك الخاصة باليهود.

ويقول العرب؛ لقد أخطأ زعماء العالم عندما آمنوا بأنهم "يمنحون أرضا بلا شعب إلى شعب بلا أرض".

لويد جورج، اللورد بلفور، وودرو ويلسون، وسياسيون كثيرون آخرون، في مؤتمر فرساي، كانوا رجالاً مثقفين، أذكياء وذوي بصيرة، فهل فعلاً أعمتهم رغبتهم في احياء الماضي التناخي الى درجة جعلتهم يتجاهلون الحقائق السكانية والقومية التي كانت قائمة في "أرض اسرائيل" في تلك الفترة؟ كلا، وألف كلا. لقد عمل هؤلاء الزعماء من خلال إدراك واضح للوضع الذي كان سائداً آنذاك في "أرض اسرائيل"، الذي كان معروفاً وموثّقاً جيداً.

على أية حال، يدعي العرب ان اليهود احتلوا "أرض اسرائيل"، من أيدي شعب عربي عاش عليها مئات السنين، وكان صاحبها الشرعي. فقد أعلن ياسر عرفات في كلمته في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ ما يلي:

"بدأ الغزو اليهودي في عام ١٨٨١... كانت فلسطين آنذاك أرضاً خضراء يسكنها أبناء شعب عربي كان مشغولاً ببناء حياته وباثراء نشط لثقافته الداخلية".

ويرى العرب في عام ١٨٨١، علم الهجرة اليهودية الأولى، بداية الغزو الصهيوني. في ذلك العام، كان عدد اليهود في القدس أكبر من عدد سكانها العرب منذ ٦٠ عاماً.

لقد تعمقت جذور هذا الادعاء، الذي يكرره الناطقون العرب، وكأن اليهود اغتصبوا الأرض من اهلها العرب، في اوساط واسعة في الغرب وفي اسرائيل أيضاً، إلى درجة أصبح من الصعب جداً إقتلاعها. غير ان هذا الادعاء ليس له أي أساس تاريخي. فالوصف الذي يورده عرفات وغيره، "لأرض اسرائيل"، قبل عودة اليهود اليها، بأنها أرض خضراء مكتظة بالسكان، يتناقض تماما مع مئات التقارير التي أوردها شهود عيان اوربيون وامريكيون، زاروا البلاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن ضمنها تقارير كبار علماء الآثار من روبنسون فصاعداً.

في القرون الأخيرة ، عندما بدأ الغرب يهتم بأبحاث فترة "المكراه" زاد تيار

الزوار "لأرض اسرائيل" وشمل أدباء وعلماء آثار وجغرافيين، وغيرهم. ودوّن كثيرون منهم بالتفصيل، ما شاهدوه في مذكراتهم وفي صحف تلك الفترة. وجميعهم، بدون استثناء، يوردون اوصافاً ديمغرافية وطبيعية تختلف كلياً عما يحاول عرفات تصويره.

في عام ١٦٩٧، كتب هنري موندرل، ان الناصرة هي عبارة عن "قرية صغيرة ليست ذات اهمية"، وفي نابلس يوجد شارعان فقط، واصبحت أريحا "قرية حزينة قذرة"، وعكا عبارة عن "خربة كبيرة".

في ١٧٣٨، كتب عالم الآثار البريطاني، توماس شو، عن "أرض اسرائيل" أنها أرض "قاحلة لا يوجد فيها شيء ... نظراً لقلة عدد السكان"، وفي عام ١٧٨٥، وصف قسطنطين فرنسوا وولني، الارض بقوله: "وجدنا صعوبة في التعرف على القدس ... يبلغ عدد سكانها ما بين ١٢ - ١٤ ألف نسمة ... المكان الثاني الجدير بالذكر هنا هو بيت لحم ... فلاحة الارض سيئة ... يحتمل ان يكون في هذه القرية ٦٠٠ رجل قادرين على حمل السلاح ... والمكان الثالث والأخير من حيث الأهمية هو الخليل، أقوى قرية في هذه المنطقة .. تستطيع تجنيد ٨٠٠ - ٩٠٠ مسلّح".

في عام ١٨٣٥، وصف الشاعر الفرنسي، الفونس دي لامارتن المنطقة بقوله: "خارج أبواب القدس، لم نر مخلوقا حيّاً، ولم نسمع صوت مخلوق. صادفنا فراغاً وسكوناً تامين يخيم على المدينة، على الطرق، على البلاد كلها.... إنها قبر لشعب كامل".

في عام ١٨٥٧، كتب القنصل البريطاني في "أرض اسرائيل"، جيمس بين، الى المسؤولين عنه في لندن: "البلاد خالية الى درجة كبيرة من سكانها، لذا فهي بحاجة ماسة الى مجموعة كبيرة من السكان".

أما الكاتب الامريكي الذي اشتهر برحلاته الى "أرض اسرائيل" مارك توين، الذي زار البلاد في عام ١٨٦٧، فقد وصف إنطباعاته عنها في كتاب "رحلة ملذّات في الارض المقدسة " The Lnnocents Abroad" : "في سهل مرج بن عامر بكل طوله وعرضه ـ ثلاثون ميلاً لكل جهة ـ لا تجد ولو قرية واحدة. إنما تجد في الواقع ما بين ٢ - ٣ مضارب بدوية صغيرة ، ولكن ولا

قرية دائمة واحدة. تستطيع ان تركب لمسافة عشرة أميال في هذه المنطقة دون أن تصادف ولو عشرة أشخاص".

ويضيف: "أن من تشتاق نفسه لرؤية العزلة الموحشة، فليذهب الى منطقة الجليل وطبريا الحزينة. اما أريحا الملعونة فهي اليوم عبارة عن خربة مهدمة، تماما، كما تركها يهوشع بن نون، قبل ما يزيد على ثلاثة الاف سنة... وبيت لحم المقدسة، خالية من كل مخلوق ذي حياة" .

ويصف ضواحي القدس بقوله: "كلما أبعدنا ... ترتفع درجة الحرارة وتصبح الارض أكثر صخرية وعراءً منفّرة وقاحلة. كثيرة الحجارة بشكل لا يصدق. لا توجد فيها حتى ولو شجرة واحدة. حتى أن أشجار الزيتون والصبر، التي اشتهرت بها هذه الأرض، فليس لها وجود هنا. والقدس المشهورة، أجمل أسم في التاريخ، فقدت حجمها التاريخي وأصبحت قرية حزينة".

لقد تكررت انطباعات توين هذه في انطباعات خبير الخرائط البريطاني المعروف ارتور فرنين ستانلي، عندما كتب عام ١٨٨١، (العام الذي يعتبره عرفات بداية الغزو الصهيوني واقتلاع سكان محليين نشطين من ارض خضراء)، يقول: "لن أُبالغ إذا قلت انه على مسافة ميل وراء ميل لا نرى في منطقة يهودا علامة حياة، ولا وجوداً لقرية ماهولة واحدة".

إن اهمية الأمر لا تكمن في ادعاء عرفات هذا، إنما في ان هذه الكذبة التي يكررونها باستمرار وباسهاب، قد احتلت مكان الحقيقة التي كانت جليّة بالنسبة لكل إنسان مثقف في القرن التاسع عشر، وهي ان الارض كانت خالية تقريباً، وكانت تتسع لملايين اليهود الذين عاشوا انذاك في "جيتوهات" اوروبا في ظروف لا تحتمل، وفي ظل خطر متزايد، وكانوا يتوقون الى العودة للبلاد لاحيائها من جديد.

من المفهوم، انه كان هناك عرب في "ارض اسرائيل"، وفي منتصف القرن التاسع عشر، كان عددهم يزيد على عدد اليهود فيها. ولكن حتى نهاية الربع الثالث من ذلك القرن، كان عدد سكان البلاد يهودا وعربا حوالي ٤٠٠ ألف نسمة ، أقل من ٦٪ من عدد سكانها اليوم.

عام ١٨٨١، بدأ الاستيطان اليهودي في "أرض اسرائيل" ، ومع انتهاء الحرب

العالمية الأولى، كان عدد السكان في ضفتي نهر الاردن بلغ ٩٠٠ ألف نسمة، منهم حوالي ٦٠٠ ألف غرب النهر، غير ان هذا العدد كان ضئيلاً بالمقارنة مع عدد السكان الذي يمكن ان تستوعبهم هذه البلاد.

عام ١٨٩٨، زار القيصر الالماني، "أرض اسرائيل"، ولدى اجتماعه بهرتسل قال له: "أن المستوطنات التي شاهدتها سواء الالمانية منها أو تلك التابعة لابناء شعبك، يمكنها ان تكون نموذجاً لما يمكن ان نفعل في هذه البلاد. يوجد هنا مكان للجميع".

عندما أدرك سياسيون واعون، أمثال ووردو ويلسون ولويد جورج، الوضع المهمل في "أرض اسرائيل"، أدركوا ان الوجود العربي القليل في هذه البلاد، الذي لا يستغل الأراضي الخالية لسد الاحتياجات المتواضعة للسكان، لا يمكن ان يكون عنصراً حقيقياً مقابل مطالبة ملايين اليهود من كل أنحاء العالم، بدولة خاصة بهم، خاصة اذا أخذنا بالاعتبار المنطقة العربية الواسعة (التي تبلغ مساحتها ٥٠٠ ضعف "أرض اسرائيل" القريبة لها) التي تشكل الوطن القومي للعرب.

وبهذه الروح، قال زئيف جيبوتنسكي امام لجنة أقلية في "أرض اسرائيل"، لكنني أنفي ان يكون مثل هذا الوضع سيلحق بهم الأذى. ان هذا الأمر سيئاً لأي شعب ولا لأية أمة، توجد لديها عدة دول قومية قائمة الآن، وستكون لها دول قومية أخرى في المستقبل. جزء صغير، فرع واحد من هذا الشعب ـ وليس فرعاً كبيراً ـ سيضطر للعيش في دولة اجنبية ... وواضح بالنسبة لي، أن أية أقلية تفضل ان تكون أغلبية، ويمكننا ان ندرك رغبة عرب "أرض اسرائيل"، الذين يفضلون ان تكون "أرض اسرائيل" الدولة العربية الرابعة أو الخامسة أو السادسة ...، ولكن عندما نقارن بين مطالب العرب ومطالب اليهود في الخلاص، نكون وكأننا نساوي بين مطالب صاحب الشهيّة، وبين مطالب الذي يحتضر جوعاً".

في إطار محاولاتهم لترسيخ مطالبهم التاريخية "بأرض اسرائيل"، لم يشوّه العرب الظروف الديمغرافية والطبيعية لهذه الارض في القرن التاسع عشر فحسب، إنما حاولوا إقناع العالم ، بأن عرب أرض اسرائيل ، بلوروا خلال مئات السنين

الأخيرة هوية قومية خاصة بهم، منفردة ومختلفة .

وقد قاموا بهذه المحاولة من خلال المعرفة، أنه بدون هوية كهذه، لن يستحقوا تقرير المصير. لذا فهم يدعون ان اليهود الذين غزوا البلاد، استولوا على بلاد مستقلة هي فلسطين، كان يعيش فيها شعب منفصل وخاص ـ الفلسطينيون .

غير أن هذا الادعاء أيضاً يسخر من الحقيقة التاريخية الصريحة. فبعد احتلال العرب في القرن السابع لم تعد هناك فلسطين، كما يقول البروفيسور برنارد لويس:
"منذ إلغاء الدولة اليهودية في العهد القديم وحتى بداية حكم البريطانيين، لم تكن للمنطقة المعروفة باسم فلسطين أية حدود باستثناء الحدود الادارية. وكانت المنطقة جزءاً إدارياً من ضمن كيان اكبر".

قسّم الأتراك البلاد إلى اربع مناطق ادارية عرفت باسم "سناجق": منطقة القدس، وشملت سيناء وامتدت الى داخل افريقيا، في حين كانت السامرة، والجليل، وشرق الاردن، تشكل ثلاث مناطق منفصلة أخرى. ثم قسّم الحكام الأتراك الواحد بعد الآخر، المنطقة إلى أجزاء ووزعوها حسب مناطق نفوذهم

لم تكن دولة فلسطين العربية قائمة أبداً، كما لم تكن هنالك منطقة عربية تحاذي منطقة أرض اسرائيل. حتى أن اسم فلسطين نفسه لم يعد مستعملاً بين العرب،البريطانيون هم الذين أحيوه، ومنهم صادره العرب لأنفسهم، في القرن الحالي.

من هم الذين كانوا زعماء تلك الأمة الفلسطينية الخيالية خلال المائتي سنة من حكم المماليك، والأربعمائة سنة من الحكم التركي ؟ وما هي المنظمات السياسية، أو المؤسسات الاجتماعية، أو المؤلفات الأدبية أو الفنّية أو الدينية أو حتى تبادل الرسائل الخاصة، التي ورد فيها ذكر أو تعبير عن علاقات تلك الأمة بهذه الأرض المجزأة والمقسّمة؟

كل هذه الأمور لا وجود لها نهائياً. فطيلة هذا التاريخ الطويل، لم يعرب السكان العرب في "أرض اسرائيل"، ولو تلميحاً، عن رغبة في الاستقلال القومي، أو فيما يعرف اليوم "تقرير المصير" . كان هنالك عرب عاشوا في "أرض اسرائيل"،

مثلما عاش عرب آخرون في أماكن أخرى كثيرة، لكن لم يكن هناك شعب فلسطيني ذو وعي قومي أو هوية قومية، أو حتى مصالح قومية مشتركة؛ ومثلما لم تكن هناك دولة فلسطينية، لم يكن هناك شعب فلسطيني، أو ثقافة فلسطينية.

كانت تلك أيضاً، إستنتاجات اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) التي حاولت في عام ١٩٣٧ تحديد مستقبل "أرض اسرائيل":

"في القرون الاثني عشر، منذ الاحتلال العربي، اختفت هذه البلاد تقريباً عن المنصّة التاريخية ... وسواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي، بقيت هذه البلاد خارج تيار الحياة الرئيسي في العالم. وعلى الصعيد الفكري والعلمي والادبي كذلك، لم يكن لها دور في المدنيّة".

هناك من يدعي أنه في الثلاثينات، اتخذ هذا الموضوع مغزى سياسياً، ولذلك لا يمكننا إقرار حقيقة تاريخية بالاعتماد على أقوال قيلت في تلك الفترة. غير أننا لا نستطيع أن ننسب مثل هذا المغزى لتقارير شهود العيان الذين زاروا البلاد في القرن السابق. فها هو الدارس السويسري، فيلكس بڤنه، الذي زار ارض اسرائيل عام ١٨٥٨ يقول عن الوضع الذي شاهده هناك: "لم يعرف الصليبيون الذين احتلوا الأرض المقدسة كيف يحتفظون بها، ولم يسبق لها أن كانت بالنسبة لهم أكثر من ميدان معركة ومقبرة. اما العرب الذين أخذوها منهم فقد تركوها هم أيضاً ليسيطر عليها الأتراك والعثمانيون. ... هؤلاء، حوّلوها إلى صحراء قاحلة، لا يجرؤون على السير فيها دون خوف. والعرب أنفسهم، الذين هم سكانها، لا يمكن اعتبارهم سوى أنهم يخيّمون فيها. لقد نصبوا خيامهم في حقولها الرعوية، أو أنهم اتخذوا لأنفسهم ملاجيء في خرابها. إنهم لم يؤسسوا شيئاً فيها، لأنهم غريبون عن الأرض، لم يسبق أن ملكوها. وان رياح الصحراء التي جلبتهم إليها، قادرة على حملهم في أحد الأيام، دون أن يخلفوا وراءهم أية آثار يمكن أن تدل على عبورهم عليها".

وعندما تجوّل ادوارد روبنسون، كلود كوندر، وعلماء آثار آخرون، في البلاد، لأول مرة، استطاعوا التعرّف، بسهولة نسبية، على المواقع الأثرية اليهودية، لأن العرب لم يهتموا حتى ولو بتغيير أسمائها ، وتركوا الأسماء العبرية القديمة (مع

بعض التحريف في العربية).

ومن بين المواقع اليهودية التي لم تتغيّر أسماؤها تقريباً، وجد الباحثون مدينة يرمياهو، عناتوت (عناتا)، وميادين المعارك التي خاضها المكابيون في لبونه (الوبان) وفي بيت حورون (بيت عور)، والحصن الأخير لباركوخفا، بيتار (بتير)، وشيلا (سلوان). وعراد (تل عوريد)، واشكلون (عسقلان)، وبئر شيفع (بئر السبع)، بني براك (ابن ابريق)، بيت شآن (بيسان)، بيت شيمش (عين شمس)، ادورايم (دورا)، اشتموع (السموع)، ومئات المواقع الأخرى.

في حقيقة الأمر، أقام العرب خلال ١٢٠٠ سنة من وجودهم على أرض اسرائيل، مدينة جديدة واحدة هي الرملة.

هذه الحقائق الواضحة، دفعت السير جورج أدام سميث، مؤلف كتاب "الجغرافيا التاريخية للأرض المقدسة" (The Historical Geography of the Holy Land) ليكتب في عام ١٨٩١ مايلي :

"لا توجد أية حضارة محلية في فلسطين يمكن أن تكون بديلاً للحضارة التركية، سوى الحضارة اليهودية التي منحت فلسطين كل شيء ذي قيمة إلى الأبد".

لقد كان زعماء العالم محقين عندما لم يبحثوا في فرساي مطالب الفلسطينيين القومية. إذ لم يطرح أي زعيم عربي في فرساي (ولا في ارض اسرائيل أيضاً) مثل هذا المطلب.

فيصل، ابن شريف مكة، وملك العراق فيما بعد، الذي ترأس الوفد العربي، كان مشغولاً في تحقيق الاستقلال للدولة العربية الذي كان يأمل في ان تشمل سوريا اليوم والعراق وشبه الجزيرة العربية، وفي الحقيقة اعتبر العرب، الصهاينة حلفاء لهم بالقوة. وتجدر الاشارة أيضاً، إلى انه خلافاً لما يدعونه اليوم بأن البريطانيين وعصبة الأمم كانوا يعرفون جيداً انه يوجد في "أرض اسرائيل" عرب يعارضون التسوية التي تقضي باقتطاع جزء صغير في منطقة الشرق الأوسط، من السيادة العربية، ليقام فيه وطن قومي لليهود. وقد تم التعهد لهؤلاء العرب بمنحهم حقوق المواطنة الكاملة، وبما أنه كان يعيش في "أرض اسرائيل" ٥٪ فقط من ملايين العرب الذين كانت بريطانيا قد حررتهم من الامبراطورية العثمانية.

في نظر بلفور ، "كانت للصهيونية جذور بعيدة في الماضي ، ومتطلبات في

الحاضر، وآمال مستقبلية، تزيد في عمقها ادعاءات وطموحات ٧٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون آنذاك في الأرض العتيقة".

تم التوقيع على اتفاقيات فرساي، وسُلّم الانتداب على "أرض اسرائيل" للبريطانيين في مؤتمر سان ـ ريمو ١٩٢٠ بعد أن قام محرضون من دمشق بإثارة اضطرابات دامية في القدس، قُتل فيها ستة يهود وجُرح مئات آخرين.
تجدر الاشارة إلى أنه في تلك الاضطرابات أيضاً لم يطلب العرب الاستقلال لفلسطين، بل ضمها إلى سوريا المستقلة.

عبّرت السياسة البريطانية بوضوح عن الاتفاق العام بأنه يوجد شعبان، شعب عربي، وشعب يهودي، وان الاثنين لهما الحق في الحصول كل على حصته. وفي كانون أول، ١٩١٧، بعد فترة قصيرة من إصدار وعد بلفور، أجمل اللورد روبرت ساسل، نائب وزير الخارجية البريطاني، سياسة بلاده بكلمات بسيطة: "نرغب في ان تكون البلاد العربية للعرب، وأرمينيا للأرمن، ويهودا لليهود".

بعد عدة سنوات من مؤتمر فرساي، وعندما اتضح للورد لويد جورج، أن العرب يدعون بأنهم ظُلموا في أرض اسرائيل وفي اماكن أخرى، قال: "لا يوجد شعب حقق مكاسب أكثر من العرب، مما تعهدت به الدول الحليفة للشعوب المقهورة. فبفضل التضحيات الكبيرة التي قدمتها دول الحلفاء، وبخاصة بريطانيا وامبراطوريتها، نال العرب استقلالهم في العراق والسعودية وسوريا وشرق الاردن، رغم أن معظم الشعوب العربية قاتلت في الحرب الى جانب الأتراك ... العرب الفلسطينيون (بشكل خاص) حاربوا من أجل السلطان التركي".

ولهذا لم يفاجأ أحد، في الثاني من تشرين ثان ١٩١٧، عندما أشار بلفور بصورة رسمية في رسالته إلى الاتحاد الصهيوني البريطاني، بواسطة اللورد روتشيلد، إلى أن بريطانيا تنظر بعين العطف للطموحات اليهودية بانشاء وطن قومي يهودي في "أرض اسرائيل"، وكان الجميع يعرفون آنذاك أن هذه الطموحات تعني تحقيق أغلبية يهودية في البلاد، وحكماً يهودياً، في نهاية الأمر. وقد عُرفت تلك الرسالة فيما بعد باسم "وعد بلفور": "تنظر حكومة جلالته بعين العطف لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وستبذل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف من خلال ادراك واضح، بأنه لن يحدث شيء قد يمس

بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في أرض اسرائيل، ولا في الحقوق والمكانة السياسية لليهود في أي مكان آخر".

بالنسبة للسكان العرب، أكد وعد بلفور على أنهم سيظلون يتمتعون بحقوق مدنية ودينية في أرض اسرائيل. اعتقد الجميع أنه لا ضير في وجود أقلية عربية وسط اليهود، طالما أُحترمت حقوقها الفردية، كما ورد صراحة في وعد بلفور.

في عام ١٩٢٠، سلّمت عصبة الأمم، بريطانيا، مهمة الانتداب على أرض اسرائيل في مؤتمر سان ريمو، على أساس وعد بلفور المؤيد للصهيونية من عام ١٩١٧، حيث ضُمّ إلى كتاب الانتداب كجزء لا يتجزأمنه: "يكون صاحب الانتداب مسؤولاً عن أن تسود في الدولة ظروف سياسية، وادارية واقتصادية، تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي".

كما أن صيغة كتاب الانتداب، اشتملت على "دعوة للسماح بهجرة يهودية واستيطان يهودي مكثّف في البلاد".

كانت هذه التسوية عادلة في نظر بريطانيا. إذ قبل فترة وجيزة، كان البريطانيون قد حرروا العرب من الحكم التركي الذي استمر مئات السنين، ومنحوهم بلاداً واسعة لتحقيق طموحاتهم القومية واعتقد البريطانيون، أن اليهود أيضاً، يستحقون إعترافاً خاصاً، نظراً لإخلاصهم لبريطانيا ومساهمتهم في المجهود الحربي في الحرب العالمية الأولى.

فقد حارب عدد كبير من اليهود في إطار جيوش دول الحلفاء وساهموا في إنتصارها، في حين لم يفعل العرب شيئاً، للتحرر من نير الحكم التركي.

معظم العرب، وبخاصة، عرب ارض اسرائيل، ساعدوا الاتراك المسلمين بالذات، كما أشار لويد جورج. ويستثنى من ذلك، بعض الهجمات المتفرقة على الخط الحديدي الحجازي، التي نفذتها عصابات عربية بقيادة لورنس. في حين، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الجنود اليهود الذين خدموا في جيوش دول الحلفاء، إشتركت في الحرب، الكتائب العبرية التي أُقيمت في إطار الجيش البريطاني بمبادرة صهيونية بقيادة الكولونيل، جون هنري بترسون، حيث قدمت هذه الكتائب مساهمة كبيرة في الحرب ضد الاتراك في مناطق شومرون، والجليل، وشرق الاردن.

على أية حال، أبدت بريطانيا، التزاماً تجاه المطلب التاريخي لليهود على "أرض اسرائيل" من خلال الاعتراف بمساهمتهم في المجهود الحربي، وبحقوقهم التاريخية. لذا لم يكن مستغرباً أبداً أن يؤكد السياسيون البريطانيون حقوق اليهود في إطار كتاب الانتداب الصادر عن عصبة الأمم، ولم يواجه هذا التأييد أي إعتراض من جانب أحد، نظراً لأن كثيرين آخرين، كانوا يعترفون بهذه الحقوق آنذاك.

في حقيقة الأمر، لم يمنح الانتداب اليهود الحق على هذه الأرض، إنما اعترف بحق موجود وقائم، وأكد العلاقات التاريخية للشعب اليهودي بهذه الأرض وحقه في إعادة بناء وطنه القومي عليها.

لقد بدا هذا الاعتراف في تلك الأيام طبيعياً ومنطقياً، لأن معظم أبناء الطبقات المثقفة، آمنوا أن حق الشعب اليهودي على أرض اسرائيل، يحصل عليه بحكم التاريخ، ورغبة هذا الشعب المستمرة في العودة لاحياء وجوده القومي عليها.

إن أفضل من استطاع التعبير عن حق اليهود هذا، كان وينستون تشرتشل، عام ١٩٢١، عندما قال: "واضح للغاية ان العدالة تقضي بأن يكون لليهود الموزعين، مركز قومي ووطن قومي يتحدون فيه من جديد، وأين يمكن أن يكون مثل هذا الوطن، إن لم يكن في فلسطين، التي يرتبطون بها إرتباطاً وثيقاً وعميقاً، منذ ما يزيد على ثلاثة آلاف سنة؟ نحن نعتقد أن هذا الأمر سيعود بالفائدة على العالم، وعلى اليهود، وعلى الامبراطورية البريطانية وعلى العرب أنفسهم الذين يعيشون في فلسطين ... سيكون هؤلاء شركاء في خير وتقدم الصهيونية".

كان تشرتشل متمسكاً برأيه، ان اليهود سيكونون قادرين على بناء وطنهم القومي على أرض اسرائيل، وجلب الفائدة أيضاً لسكان البلاد من العرب. وقد رد على العرب الذين طلبوا منه عدم السماح لليهود بشراء أراض في أرض اسرائيل، والاستيطان فيها، بقوله: "إن أحداً لم يسيء اليكم ... فالمهمة الملقاة على عاتق اليهود، أصعب بكثير من مهمتكم . فما عليكم سوى الاستفادة من ممتلكاتهم.

في حين أن اليهود ملزمون بايجاد مصادر عيش للاشخاص الذين يجلبونهم الى بلاد خربة".

وفي أعقاب تعرضه للهجوم والانتقاد في مجلس النواب البريطاني، بسبب منحه اليهود امتيازاً لاقامة مشروع كهربائي على نهر الأردن، قال تشرتشل: "يقولون لي أن بامكان العرب عمل ذلك بأنفسهم. من يصدق هذا؟ إذا تركوا عرب فلسطين لشأنهم فلن يقوموا باجراءات مفيدة لريّ فلسطين وكهربتها، حتى ولو بعد ألف سنة. إن الأسهل بالنسبة لهم الإقامة ـ مجموعة من البشر ذوو منطق فلسفي ـ في مروج قاحلة تحرقها الشمس، وترك مياه نهر الأردن تتدفق دون عوائق، الى البحر الميت".

كانت نظرة التأييد هذه سارية، بالطبع، على جانبي المحيط، حتى أن أحداً لم يستغرب إعتراف الولايات المتحدة بوعد بلفور. فقد تمت المصادقة على هذا الاعلان في حزيران ١٩٢٢ من قبل مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، وصادق عليه الرئيس الأمريكي وورن ج . هاردنغ، في شهر أيلول.

وهكذا، في ١٩٢٢، بعد عشرات السنين من العمل السياسي بلغت الحركة الصهيونية ذروة نجاحها الدولي. حيث إعترف الكثيرون بصدق طريقها، وحظي زعماؤها بالتقدير والاحترام، وكان هدفها الأساسي ـ إقامة وطن قومي لليهود على ضفتي نهر الاردن ـ مقبولاً على العالم كله تقريباً.

في الحقيقة، أن الوطن القومي اليهودي، كان من المقرر له أن يكون صغيراً ومتواضعاً، معظمه أرض صحراوية ومستنقعات، وكله معرّض لأشعة الشمس الحارقة، لكنه كان خالياً وواسعاً ... وعلى هذا الأساس سدّ الحاجة الرئيسة.
ألم يعمل أباؤهم (اليهود) في أرض جلعاد شرق النهر، وغرسوا الكروم في يهودا، واصطادوا الأسماك من بحيرة طبريا وأبحروا بنفسهم من شاطيء يافا؟

ذرية اليهود، ستقوم بكل هذه العمال، وأكثر من هذا. كما تنبأ هرتسل في كتابه "التنقيلاند"، ستحيي مدينة اليهود تقاليد قديمة، وبنفس الوقت ستطوّر العلوم والتكنولوجيا؛ وستكون "جمهورية تحمل ثقافة وأحاسيس اهم الأمم في العالم". كما تنبأ، جورج اليوت.

وستزدهر "أكثر من بريق الحريّة الغربية بين مملكات الشرق الظالمة".

في عام ١٩٢٢، وعلى الرغم من سحب العاصفة التي كانت تقترب اكثر فأكثر من فوق رؤوس اليهود في اوروبا، بدا وكأنه في القريب العاجل سيكون هنالك ملجأ آمن لليهود. إذ لم يكن مستقبل اليهود ورديّاً إلى هذه الدرجة منذ ألفي سنة.

الفصل الثاني

التخلي عن الصهيونية

لم تجر الأمور كما يجب. إذ أنه قبل عام ١٩٢٠، عندما كُلّفت بريطانيا بانشاء وطن قومي يهودي، في مؤتمر سان ريمو، كانت عناصر مختلفة في الحكومة البريطانية قد بدأت تعمل ضد الالتزام البريطاني في مؤتمر فرساي. وقبل المصادقة في مجلس عصبة الأمم على الانتداب عام ١٩٢٢، كان واضعو السياسة البريطانية قد بدأوا بالتراجع عن عزمهم تنفيذ اعلان وعد بلفور.

وفي إطار سياستها الجديدة، تراجعت بريطانيا عن التعهدات التي أخذتها على عاتقها بموجب وعد بلفور. إذ أصبح ما بدا في نظر البريطانيين حقائق اخلاقية ووعوداً قومية قبل تسلمهم الانتداب رسمياً، في نظرهم الآن، سياسة غير واقعية.

ففي عام ١٩٢٢، انتزعت بريطانيا شرق الاردن من منطقة الوطن القومي اليهودي. وبجرة قلم واحدة، انتزع من الاراضي المخصصة للشعب اليهودي ما يقارب ٨٠٪ من هذه الاراضي، وتم اغلاق شرق الاردن بكاملها في وجه الاستيطان اليهودي حتى يومنا هذا.

سلمت بريطانيا هذا الجزء من أرض اسرائيل الى الملك عبدالله، الذي ينتمي الى الأسرة الهاشمية من مكة، وتوجته أميرا وأقامت من أجله دولة جديدة باسم "شرق الأردن"، واليوم (المملكة الاردنية)، تلك الدولة التي لا زالت تعاني حتى اليوم من الظروف الاصطناعية لولادتها.

على خلفية الادعاء بأن الاستيطان اليهودي في "أرض اسرائيل" هو السبب الذي أثار الاضطرابات العربية، أصدرت بريطانيا، عام ١٩٣٠ "الكتاب الأبيض" ضمنه قيوداً كثيرة على هجرة اليهود الى البلاد وعلى شراء الاراضي. وقد بدأت سياسة الحصار البريطانية تزداد قوة في سنوات الثلاثينات. وعشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد صدور "كتابين أبيضين" خنقت بريطانيا الهجرة اليهودية، بصورة كاملة تقريباً، وحددت شراء اليهود للأراضي بجزء ضئيل فقط من البلاد. حتى أن الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت لم يتردد في أن يسأل وزير خارجيته، كوردل هال: "لقد كنت في فرساي ، وأعرف ان البريطانيين لم يخفوا عن أحد أنهم

تعهدوا بفلسطين لليهود. فلماذا يتراجعون عن تعهداتهم تلك الان".

ما هو سبب هذا التحوّل؟ وما هي القوى السياسية التي استطاعت التأثير على بريطانيا العظمى، لجعلها تتخلى من جانب واخد، عن تعهدها باقامة وطن قومي لليهود، وتبقيهم دون وطن ولا قوة، في الوقت الذي كانت فيه آلة الدمار الهتلرية تسحق، بوحشية، وسط أوروبا؟

لقد تبنت حكومة، لويد جورج، وعد بلفور وأيدته في فرساي، لسببين لا يختلفان كثيراً عن التبريرات التي يطرحها كثير من الأمريكيين، لدعم اسرائيل اليوم. فقد آمن، لويد جورج، بأن تأييد فكرة إنشاء وطن قومي لليهود، له ما يبرره على الصعيد الأخلاقي (نظراً لصدق الادعاء اليهودي)، لكنه إعتقد أيضاً أن دعم الحركة الصهيونية ينسجم مع المصالح البريطانية. وشأنه شأن القيصر الألماني، رأى هو أيضاً، اليهود كقوة يجب أخذها بعين الاعتبار. إذ أن تحالفاً مع أمة يهودية في "أرض اسرائيل" تتواجد في محاذاة قناة السويس، وتشرف على الطريق البرية الى الهند، سيكون بالنسبة لبريطانيا ثروة ذات أهمية على مدى الأيام. ولهذه الأسباب آمن، لويد جورج، بأن تعزيز قوة اليهود في "أرض اسرائيل" يعني تعزيز قوة بريطانيا نفسها، وفي نفس الوقت، تقوية القيم الغربية، التي كان يرى ان بريطانيا مسؤولة عن المحافظة عليها.

كان التحوّل في نظرة بريطانيا الى الحركة الصهيونية، بعد سقوط حكومة لويد جورج، ينبع من تغييرات أساسية في الأسلوبين التاليين:

- أولاً: توصل السياسيون البريطانيون إلى استنتاج بأن التحالف مع العرب أفضل بكثير لبريطانيا من تحالفها مع اليهود.
- ثانياً: بما أن معظم الزعماء العرب عارضوا الاستيطان اليهودي في "أرض اسرائيل"، ادعى البريطانيون أن تفضيل الصهيونية سيلحق الظلم بالعرب.

هاتان النظريتان المتعلقتان بالمصالح السياسية، ومسألة العدالة، تبلورتا في بريطانيا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، لكنهما ظلتا قائمتين في النصف الثاني من القرن الحالي. وكانتا قاعدة للاستعداد الذي أبداه البريطانيون، مع مرور الزمن، لقبول الادعاءات العربية كحقائق مجردة، وهما اللتان حددتا الى درجة كبيرة، السياسة الاوروبية والأمريكية تجاه اسرائيل حتى اليوم.

يجدر بنا اذن، فهم مصدر هاتين النظريتين، والتعرّف على مدى الفائدة التي حققتها السياسة البريطانية، التي اعتمدت عليهما، على صعيدي العدالة والمصالح البريطانية.

بالطبع، لم تكن معارضة إقامة وطن قومي لليهود، سياسة كل من بلفور، ولويد جورج، انما جاءت من جانب موظفي وزارتي الدفاع والخارجية البريطانيتين.

في الحرب العالمية الأولى، احتلت بريطانيا من أيدي العثمانيين جزءاً كبيراً من العالم العربي. كانت مثاليات، ويلسون وبلفور، قد اندمجت جيداً في دعاية الحرب، ولكن منذ اللحظة التي انتقلت بها الى أيدي سوريا، وارض اسرائيل، والعراق، والعربية السعودية، بدأت بريطانيا تواجه مشكلة عمليّة: "شخص ما" يجب ان يحكم هذه البلدان، وهذا "الشخص" كان عبارة عن مجموعة صغيرة ومتماسكة من الموظفين "المستعربين".

في وزارة الخارجية، أمضوا سنوات طويلة في تعلم اللغة العربية، والاقامة في اماكن عديدة، مثل القاهرة أو الخرطوم، وأصبح لديهم اعجاب رومانسي ب "البدوي الأصيل".

كان هؤلاء يحلمون بانشاء امبراطورية عربية موالية لبريطانيا، تمتد من السودان وحتى العراق، وضم هذه الإضافة الشرق أوسطية الى الامبراطورية البريطانية لتشكل إتصالاً برّياً بريطانياً، من جنوب افريقيا حتى الهند. وخلال الحرب، ناضل هؤلاء الموظفون باخلاص، من أجل تحرير العرب من الحكم العثماني، واجتهدوا لابراز زعماء عرب، يقومون بتوحيد القبائل العربية المتفرقة ويضعونها الى جانب بريطانيا. ويبدو أن هؤلاء "المستعربين" لم تزعجهم حقيقة أن مئات الآلاف من العرب، حاربوا وقُتلوا إلى جانب الأتراك بالذات، وان بضع مئات فقط من البدو، تم اقناعهم بصعوبة، للمشاركة في القتال الى جانب دول الحلفاء، بعد أن حصلوا على رشوة مالية وسياسية سخيّة جداً. لم يول "المستعربون" أهمية كبيرة لمجموعة السكان العرب القليلة في "أرض اسرائيل"، لكن المنطقة بالذات، كانت في نظرهم تشكل جسراً برياً استراتيجياً يربط بين القاهرة ودمشق وبغداد. ونظراً لرغبتهم في كسب ود العرب، كان هؤلاء الموظفون البريطانيون على استعداد لتبني العداء العربي للصهيونية ودمجه في إطار سياستهم . وهكذا، على

سبيل المثال، طلبوا بعد وقت قصير من الانتداب، ضم "أرض اسرائيل" لسوريا التي أصبحت تحت سيطرتهم.

فور سقوط القدس بأيدي البريطانيين، في ١١ كانون أول ١٩١٧، وبعد شهر واحد على صدور اعلان وعد بلفور، كانت قد بدأت تظهر مؤشرات لمقاومة الصهيونية في أوساط الموظفين البريطانيين في أرض اسرائيل. ولم يكن هدف هؤلاء المعارضين تحقيق العدالة، او تنفيذ تعهدات حكومتهم، بل كسب ثقة العرب. إذ سارع البريغادير جنرال جلبرت كلايتون، المستشار السياسي للجنرال اللنبي، للاعراب عن تحفظه من وعد بلفور، حيث اعلن: "علينا .. أن ندرس ما إذا كان الوضع يستوجب حقاً دعماً غير محدود للحركة الصهيونية، حتى لا نثير ضدنا عداء العرب، في هذه اللحظة الحرجة بالذات".

وجاء في ادعاء كلايتون أمام السيد مارك سايكس، الموالي للصهيونية: "أرى من واجبي الاشارة الى انه في الوقت الذي نعمل فيه لأجلهم (لأجل الصهاينة) بهذا النشاط الذي نقوم به، فاننا نعرض انفسنا لامكانية ان تصبح الوحدة العربية حقيقة واقعة، وتقف ضدنا".

لقد لاقى موقف كلايتون، التأييد من المندوب السامي البريطاني على مصر السير رجنلد ڤينجايت، الذي حذر اللنبي من أن سايكس، تمادى كثيراً في دعمه للصهيونية، وإذا لم يعتدل فقد يقلب الأمور رأساً على عقب.

كما أن الحاكم العسكري الجديد للقدس، رونالد ستورس، عمل هو أيضاً، على تبرير حماس البريطانيين تجاه المشاريع الصهيونية. وطالب بالنظر بتعاطف مع مطالب العرب المحليين، وان يتم أي تغيير يحدث على الأرض بصورة تدريجية، لكي لا نثير عداءً مستديماً.

اما الجنرال اللنبي نفسه، فقد رفض السماح حتى بنشر اعلان وعد بلفور في "أرض اسرائيل"، وبدلاً منه، نشرت ادارة الحكم العسكري إعلاناً بشأن النيّة في التشجيع والمساعدة على انشاء حكم وادارة محلية للسكان في سوريا و "مسوفوطمية".

وافترض الوجهاء العرب، بالطبع، ان هذا الاعلان ينطبق عليهم أيضاً، إذ كانت "أرض اسرائيل" في نظرهم جزءاً من سوريا (حتى أن البريطانيين أرسلوا لهم

نسخاً من الاعلان). وقد وصف جيبوتنسكي سياسة الحكم العسكري البريطاني في "أرض اسرائيل" بـ "إعتذار عن هفوة اللسان التي صدرت عن بلفور".

وسرعان ما وصلت الإشاعات بشأن هذه المعارضة لسياسة حكومة صاحب الجلالة الرسمية، إلى وزارة الخارجية في لندن. وكان بلفور لا زال على سدة الحكم، وبدأ العمل فوراً.

في ٤ آب ١٩١٨، وصلت برقية إلى الحاكم العسكري البريطاني في "أرض اسرائيل"، تتضمن تعليمات واضحة بشأن إعتبار اعلان وعد بلفور سياسة بريطانية رسمية وملزمة، بكل معنى الكلمة، غير أن هذا لم يؤثر على الحكم العسكري البريطاني، الذي ظل يسخر من سياسة إنشاء وطن قومي لليهود، ومن اليهود أنفسهم، وبصورة علنية وصريحة.

أما الجنرال، ارتور موني، الذي حل محل الجنرال اللنبي في رئاسة ادارة الحكم العسكري، فقد اشتكى بشأن أصدقاء لويد جورج "اليهود"، وأمر بطباعة نماذج رسمية باللغتين الانجليزية والعربية فقط، ورفض أيضاً الوقوف اثناء عزف نشيد هتكفا (الأمل). في حين شكّل الحاكم العسكري البريطاني لمنطقة يافا اللفتنانت كولونيل، هابرد، أول منظمة سياسية عربية وموّلها، بهدف استخدام الممثلين العرب الذين وضعهم على رأس هذه المنظمات، كوسيلة لمحاربة الصهيونية. وترددت أنباء مفادها أن هابرد أعلن، أنه اذا اراد العرب تنظيم مظاهرات ضد اليهود، فانه لن يمنعهم.

أما بالنسبة لفكرة السماح لليهود بالقدوم والعيش في أرض اسرائيل، فقد أعربت اجهزة المخابرات البريطانية عن مخاوفها من نتائج مثل هذه الخطوة غير المسؤولة، وضغطت على وزارة الخارجية، لثنيها عن اعطاء تأشيرات هجرة لليهود، إلى حين استقرار الوضع العسكري.

توصل جيبوتنسكي، الذي كان حتى ذلك الوقت من مؤيدي التعاون مع بريطانيا، إلى استنتاج يدعو للأسف، وهو أن الادارة البريطانية أُصيبت "بوباء اللاسامية". واضاف جيبوتنسكي: " أن الكراهية لليهود التي سادت أوساط الجيش البريطاني في أرض اسرائيل خلال الفترة ١٩١٩ _ ١٩٢٠ لم يكن لها مثيل حتى في روسيا وبولندا".

لكن الادارة البريطانية كانت تضم عدداً من الأشخاص المؤيدين المخلصين للصهيونية، حيث نهض هؤلاء للدفاع عن الصهيونية، رغم ان هدفهم كان خدمة سياسة لويد جورج وبلفور. وكانت آراء هؤلاء معارضة تماماً لنظرية المؤيدين للعرب. كانوا يؤمنون بأن بريطانيا لا تستطيع الاعتماد على العرب، لفترة طويلة، وان العرب المؤيدين لها، سيظهرون في نهاية الأمر ضعفاء وغير مستقرين. لذا، فان مصلحة بريطانيا تتطلب دعم اليهود بالذات، لكي يتمكن هؤلاء من ان يبنوا في قلب الشرق الأوسط، قاعدة غربية قوية، تساهم في استقرار المناطق العربية المجاورة.

كان على رأس المنادين بهذه الفكرة، الكولونيل، رتشارد ماينر تسهاجن، رئيس فرع المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط، الذي كان لعملياته المضللة الناجحة دور كبير في المساعدة على طرد الأتراك من أرض اسرائيل، عام ١٩١٧.

ويعترف ماينر تسهاجن، بأنه، كان في بداية طريقه، ذا ميول لاسامية، غير أن افكاره بشأن اليهود والصهيونية تغيّرت، بعد أن بدأ بتشغيل عملاء مخابرات يهود وعرب، أثناء الحرب. وعندما عُيّن في منصب الضابط السياسي الرئيس. في "أرض اسرائيل" عام ١٩١٩، أصبح واحداً من أكبر الصهاينة من غير اليهود، في تاريخ الصهيونية، حتى أنه اجتمع فيما بعد مع هتلر، بهدف محاولة انقاذ يهود من المانيا وجلبهم الى "أرض اسرائيل".

وكان تأييد، ماينر تسهاجن، للصهيونية ينبع، أولاً وقبل كل شيء، من ايمانه بأن هذا التأييد ينسجم مع المصلحة البريطانية.

ويقول عن نفسه: انه بصفته مندوباً لوزارة الخارجية البريطانية في "أرض اسرائيل"، كان "معزولاً بين الغرباء في تأييده للصهيونية". ومع ذلك ظل يتمسك برأيه القائل: ان دعم فكرة انشاء وطن قومي لليهود، يخدم بوضوح المصلحة البريطانية، ويقول: "قد نواجه تحدياً قومياً، يؤثر على مكانتنا. اننا لا نستطيع مصادقة العرب واليهود في آن واحد، لذا اقترح ان نصادق أولئك الذين يمكن ان يحافظوا على عهدهم ـ اي اليهود ـ فعلى الرغم من أننا عملنا الكثير من أجل العرب، إلاّ أنهم لا يعرفون ما هو الاعتراف بالجميل، حتى أنهم سيكونون عبئاً علينا، في حين سيكون اليهود ذخراً لنا ... أضف الى ذلك ان اليهود أثبتوا قدرتهم على الحرب، منذ ان احتل الرومان القدس. أما العربي فهو مقاتل حقير،

رغم أنه قومي جداً في مجالات السلب والتخريب والقتل ... ان من شأن إقتراحي، تعزيز مكانتنا في الشرق الأوسط".

قبل ثلاثين سنة من قيام دولة اسرائيل، كان ماينر تسهاجن واثقاً تماماً، من ان تحالفاً مع اليهود المؤيدين للغرب، سيكون في نهاية المطاف الطريق الوحيدة لحماية مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط، إذ قال: "في عام ١٩٦٦، من المقرر ان تنتهي سيطرتنا على قناة السويس، وفي تلك السنة سنُطرد من مصر، بحيث تستطيع مصر، حينئذ إغلاق القناة في وجه سفننا ... لقد اعتبرت فلسطين دائماً مفتاح الدفاع عن الشرق الأوسط. لهذا توجهت (في الاسبوع الماضي؟ الى ڤايتسمن، للاستيضاح منه، فيما اذا كانت بريطانيا ستكون قادرة على الحصول على قواعد عسكرية بحرية وجوية في فلسطين، بعد أن تُقام فيها دولة يهودية مستقلة. أضف الى ذلك، أننا نستطيع الاعتماد على اليهود بالمحافظة على الاتفاقيات، في حين لا نستطيع الثقة بالعرب إطلاقاً ... واذا كانت لدينا قواعد في فلسطين، فستكون مكانتنا في الشرق الأوسط مضمونة الى الأبد".

بلغ الصراع بين، ماينر تسهاجن، وبين معارضي الصهيونية على مستقبل الانتداب، ذروته، في آذار ١٩٢٠، عندما توّج فيصل، بتأييد المستعربين البريطانيين ملكاً على سوريا كلها، بما فيها "أرض اسرائيل"، وبما ان موظفي الادارة البريطانية في "أرض اسرائيل" كان محظوراً عليهم ضم "أرض اسرائيل" رسمياً الى مملكة فيصل، نظموا سلسلة من المظاهرات العربية العنيفة، مطالبين بوضع حد لسياسة الوطن القومي اليهودي، وضم "أرض اسرائيل" الى سوريا. وبتنسيق كامل مع فيصل، رعى حاكم القدس، ستورس، ورئيس اركانه، ريتشارد ووترس تايلور، مجموعة من العرب المتطرفين، كان من المقرر لهم أن يؤيدوا المطالبة بضم "أرض اسرائيل" الى سوريا، التي انتقلت السلطة فيها، كما أسلفنا، الى أبناء اسرة فيصل، الهاشميين. وترأس هذه المجموعة مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، الذي اعتمد البريطانيون عليه لتأييد ضم "أرض اسرائيل" لسوريا.

يقول، ماينر تسهاجن، الذي أُضطر لزرع عملاء لمراقبة النشاطات المعادية للصهيونية، داخل الادارة البريطانية، ان، ووترس تايلور، توجه الى هؤلاء العرب، مطلع عام ١٩٢٠ ، بشأن تنظيم مظاهرات عنيفة ضد اليهود ، لاقناع الادارة

البريطانية، بان السياسة الموالية للصهاينة ليست شعبية ولا مقبولة". كا أن ستورس، والملك فيصل، كانا على اطلاع على سرّ هذه الخطة.

اجتمع، ووترس تايلور، مع الحسيني، وأكد له الأهمية الحاسمة لمثل هذه الاضطرابات. وقد كتب ماينر تسهاجن تقريراً عن هذا الاجتماع، جاء فيه: "اجتمع ووترس تايلور مع الحسيني يوم الاربعاء قبل عيد الفصح، وأوضح له أنه، في عيد الفصح، ستكون لديه فرصة ذهبية، ليظهر للعالم كله، أن العرب في فلسطين لن يتحمّلوا سيطرة اليهود على أرضهم، وأن الصهيونية مرفوضة، ليس من قبل رجال الادارة البريطانية في فلسطين، وانما في "وايت هول (الحكومة البريطانية)، واذا ما اندلعت الاضطرابات، وكانت على درجة كافية من العنف في القدس، خلال أيام عيد الفصح، فسوف يوصي الجنرال بولس، والجنرال اللنبي، بالتخلي عن فكرة *الوطن القومي اليهودي*".

في يوم الاضطرابات، غُطّيت شوارع القدس، بمنشورات جاء فيها: "الحكومة معنا، اللنبي معنا، اذبحوا اليهود، إن من يقتل اليهود لا يعاقب". كما هتف محرضون عرب: "يعيش ملكنا، الملك فيصل، باسم الملك ندعوكم لمحاربة اليهود".

وتم ابعاد افراد شرطة يهود من وظائفهم ولم تشاهد قوات الأمن في أي مكان، باستثناء بعض افراد الشرطة العرب، الذين ساهموا في الواقع بالاضطرابات. هكذا، تُرك الشارع للجمهور الذي شرع في أعمال القتل والاغتصاب والنهب لمدة ثلاثة أيام متتالية، دون أي ازعاج.

وتم الافراج عن معظم المتظاهرين العرب الذين اعتقلوا، حتى قبل انتهاء الاضطرابات حيث عادوا لينضموا الى زملائهم. ونجم عن هذه الاضطرابات، مقتل (٥٦) يهودياً وجرح (٢١١) آخرين. واخيراً، بعد أن هدأت الاضطرابات، وعاد النظام الى نصابه، اعتقل البريطانيون اثنين من العرب بتهمة اغتصاب امرأتين يهوديتين، وعشرين من اليهود بينهم جيبوتنسكي، بتهمة تنظيم قوة للدفاع الذاتي. في حين فرّ الحاج أمين الحسيني، الذي أشرف على الاضطرابات، من البلاد.

وفي اجتماع عقده وجهاء مسلمون، فور إنتهاء الاضطرابات قال أحد زعماء المحرضين ، عارف العارف : " من حسن حظنا أن الادارة البريطانية تقف الى

جانبنا، ولن نُمس بسوء. لهذا أقترح مواصلة ضرب اليهود".

في الأيام الأولى التي تلت الأحداث، بدا للحظة أن سياسة ماينر تسهاجن، ستتغلب على سياسة "المستعربين". فالاحتجاجات التي بعث بها الى وزارة الخارجية في لندن، التي كانت ما زالت مؤيدة للصهيونية، اضافة الى افادته أمام لجنة التحقيق الخاصة، التي أُقيمت بعد الأحداث، أحدثت هزّة لدى الحكومة البريطانية، بلغت درجة جعلتها تقرر حل ادارة الحكم العسكري. حيث تم إقالة الجنرالين لويس بولس، ووترس تايلور، وأُفرج عن جيبوتنسكي وزملائه. وفي تموز ١٩٢٠، سُلّمت "أرض اسرائيل" الى سلطة المندوب السامي، الذي كان معروفاً بأنه مؤيد لامع للصهيونية ـ هاربرت صموئيل.

في تلك الأثناء، هاجم الفرنسيون دمشق، واطاحوا بنظام الحكم الهاشمي، الذي أقامه البريطانيون هناك، وسيطروا على سوريا. وهكذا تلاشت نهائياً خطة "المستعربين" لضم "أرض اسرائيل" الى سوريا تحت الحكم البريطاني. غير أنه لم تمض بضعة أشهر، حتى اتضح أن المعركة بشأن الوفاء بتعهد البريطانيين، ستكون قاسية وطويلة. إذ كتب الكولونيل بترسون يقول: "ذهب بولس، لكن السياسة التي أسسها لا زالت قائمة. فالموظفون اللاساميون الذين أحضرهم معه ما زالوا في مواقعهم". أما صموئيل، فعلى الرغم من نواياه الطيبة، لم يستطع التغلب على مرؤوسيه، الأمر الذي جعل الوضع يزداد تدهوراً بسرعة.

واصل موظفو المندوب السامي شكواهم من كراهية العرب للبريطانيين، بسبب اليهود، واهتموا بتعيين العرب في المناصب المهمة في الادارة، حتى في جهاز الأمن. ونتيجة لضغط الموظفين الموالين للعرب، عفا، هاربرت صموئيل، عن الحسيني كبادرة حسنة تجاه العرب. وهكذا عاد كبير المحرضين الى القدس ليباشر عمله فوراً.

وخشية حدوث "مجابهة مع أصدقائنا العرب" تم اقناع صموئيل بالتخلي عن معارضته لفصل شرق الاردن عن بقية اجزاء "أرض اسرائيل".

وعندما شغر منصب مفتي القدس، رشح الحاج أمين الحسيني نفسه لهذا المنصب، بهدف استخدام الوجاهة والقوة الاقتصادية، التي يتمتع بها المفتي، ضد اليهود . وعندما أُجريت الانتخابات لمنصب المفتي ، هُزم الحسيني وحصل على

المركز الرابع فقط، غير أن مؤيدي العرب في الادارة البريطانية، عزلوا الفائز الحقيقي وضللوا صموئيل، بأن الحسيني هو الممثل الوحيد لعرب "أرض اسرائيل". وأخيراً عُيّن الحسيني في المنصب الجديد الذي أنشئ من أجله، منصب "المفتي الأكبر" مدى الحياة. وهكذا، وبجرة قلم مصيرية، منح البريطانيون الشرعية لاكبر وأعنف عنصر في وسط عرب "أرض اسرائيل" ومنحوه مكانة الزعيم الأعلى. وهكذا، تحدد نموذج زعامة عرب "أرض اسرائيل" التي ظلت قائمة، حتى نهاية القرن العشرين.

وكتب عنه ماينر تسهاجن يقول : "انه يكره اليهود والبريطانيين، ويعتبر تعيينه جنوناً حقيقياً". في حين اجمل لويد جورج هذا الموضوع بقوله: "صموئيل ، رجل ضعيف".

في عام ١٩٢١، كانت جذور العداء لليهود قد تعمقت في لندن ذاتها. في تلك السنة انتقلت المسؤولية على أرض اسرائيل، من وزارة الخارجية الى "دائرة الشرق الأوسط" وهي دائرة خاصة أُقيمت في وزارة المستعمرات.

كان رجال الدائرة من قدامى بناة الامبراطورية، الذين تعود احوالهم الى مستعمرات بريطانية مثل، كينيا، سيراليون، وجنوب روديسيا. وترأس الدائرة السير جون أڤلن شاكبرغ، وكان رجلاً مشبعاً باللاسامية، ويمقت الصهيونية واليهود. كان شاكبرغ من كبار مؤيدي النظرية القائلة أنه من أجل ترسيخ قبضتها في الشرق الأوسط، يجب على بريطانيا معارضة الصهيونية، لكي تكسب ثقة وولاء رعاياها العرب، في مصر والعراق والخليج العربي.

على الرغم من أن معظم مؤيدي العرب من البريطانيين (المستعربين) كانوا مفتونين بسحر "النموذج العربي" الذي كانوا يصفونه ب "خفايا الشرق"، كان لديهم سبب آخر لنقل تأييدهم من الصهاينة الى العرب. فقد اعتقد هؤلاء الموظفون، ان السيطرة على العرب، ستكون أسهل من السيطرة على اليهود. بحيث يمكن تضليلهم الى ما لانهاية، وتأجيل مطالبتهم بالاستقلال _ طالما بقي عداؤهم لليهود، يمنعهم من معارضة الحكم البريطاني.

كان من بين زملاء شاكبرغ، في وزارة المستعمرات، عدد من قدامى الحرب العالمية الأولى، الذين عُرفوا بحبهم للعرب، ومنهم، توماس ادوارد لورنس، المعروف

بلقب "لورنس العرب".

كان لورنس قد اشتهر في بريطانيا وامريكا، بفضل تمثيلية ناجحة، بالغت في وصف معركة البريطانيين ضد العثمانيين، وعرضت لورنس مع مجموعة صغيرة من العرب، كأبطال رئيسيين لهذه المعركة.

ولكي يرسخ شهرته، سعى لورنس باصرار، لإثارة الانطباع، بأن بريطانيا مدينة جداً للعرب عامة، ولفيصل والهاشميين، خاصة.

في تلك الفترة، ترأس وزارة المستعمرات وزير تنقصه الخبرة هو، وينستون تشرتشل، حيث استطاع موظفوه ذوو الخبرة في الوزارة، من امثال، شاكبرغ، ولورنس، إستغلال عدم خبرته، وجعله ينفذ سياستهم.

تسلم تشرتشل مهام منصبه، وهو معروف كمؤيد قوي للصهيونية. وفي شباط ١٩٢٠، أثار الهلع في قلوب الموظفين الموالين للعرب، عندما قال لصحيفة "صاندي هارولد" انه يتنبأ بقيام دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن ... يعيش فيها ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي".

بأقواله تلك، كان تشرتشل وفياً لروح "فرساي" التي أيدت بوضوح، حق الشعب اليهودي في العودة والاستيطان على ضفتي الاردن، في الأماكن التي عاش فيها في عهد المكراه.

وفي حينه كتب بلفور الى لويد جورج بهذا الشأن، ان الحدود الشرقية "لأرض اسرائيل" يجب أن تمر بعيداً الى الشرق من نهر الأردن، بغية توفير امكانية تطوير الزراعة الصهيونية.

وقد وافق هاربرت صموئيل على ذلك بقوله: "لا يمكن ان يعيش شعب كبير دون أرض. وكل خبير يعرف أنه من أجل ازدهار فلسطين، يجب ان تكون لها أرض مناسبة الى الشرق من نهر الاردن".

كما أن أهم صحيفة بريطانية "التايمز" كتبت آنذاك، أن "أرض اسرائيل" بحاجة الى حدود عسكرية جيدة تكون قريبة قدر الامكان من حدود الصحراء".

وأضافت الصحيفة: "نهر الأردن ... غير مناسب ليكون الحدود الشرقية لفلسطين، وواجبنا كأصحاب إنتداب، أن نهتم بأن لا تعيش فلسطين اليهودية، في صراع دائم، بل تكون دولة قادرة على إدارة حياة مستقلة وقومية مزدهرة".

وبعد بضع سنوات، أجمل اللورد، أرنولد، نائب وزير المستعمرات، الموقف الرسمي البريطاني في الحرب العالمية الأولى في خطاب القاه أمام البرلمان البريطاني، على النحو التالي: "خلال الحرب، إعترفنا باستقلال العرب ضمن حدود معينة ... وجرت مناقشة مسألة تحديد المناطق التي ستكون مشمولة داخل هذه الحدود، غير أنه لم يكن هنالك أي خلاف بشأن شرق الأردن. ولا شك بأن شرق الأردن مشمولة ضمن الحدود التي تطرق اليها اعلان وعد بلفور (إبان الحرب)". وكما قال الملك عبد الله انه: "بعون الله، تمكنت من اقامة حكومة شرق الأردن بفضل فصل هذا الجزء من الأرض عن اعلان وعد بلفور، الذي كان مشمولاً ضمن حدوده منذ أن قررت اتفاقية سايكس بيكو من عام ١٩١٦، أن يكون تحت النفوذ البريطاني.

ويبدو أن الأمير عبدالله، شأنه شأن أخيه فيصل، عرف أهمية هجرة اليهود الى شرق الأردن واقامة البنية الاقتصادية هناك، وقد جرت محاولات في عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٥ لبيع وتأجير أراض في شرق الأردن ليهود من "أرض اسرائيل" الغربية. وتم إحباط هذه المحاولات، في نهاية الأمر، من قبل الادارة البريطانية في البلاد.

غير أنه في ضوء التأييد القوي لاستيطان يهودي شرق نهر الأردن، كان واضحاً لموظفي دائرة الشرق الأوسط، أنه اذا ما تركوا تشرتشل لشأنه، فانه سيحاول تحقيق فكرة اقامة "الدولة اليهودية على ضفتي نهر الأردن". لذا سارعوا الى العمل بهدف إحباط هذه الامكانية. فقد نقل شاكبرغ ولورنس وزملاؤهم معلومات كاذبة الى تشرتشل، مفادها أن مناطق شرق الأردن قد تعهدت بها بريطانيا لفيصل والأسرة الهاشمية من مكّة، خلال الحرب. وهكذا أدى الأمر الى انشاء نظام حكم الأمير عبدالله، شقيق فيصل، على شرق الأردن (بدعم من جيشه الخاص البالغ آنذاك حوالي (٢٠٠) جندي، رغم احتجاجات المندوب السامي، صموئيل وغيره، الذين ادعوا أن شرق الأردن جزء لا يتجزأ من "أرض اسرائيل".

وادعى لويد جورج بشدة، أنه حتى لو لم يكن هنالك خيار سوى جعل شرق الأردن إقليماً عربياً، يجب إعتباره "إقليماً عربياً من فلسطين يهودية، أو إقليماً

مضموماً اليها".

كان موظفو تشرتشل، على قناعة بأن مثل هذه التسويات ستكسبهم ولاء العرب. وقالوا لتشرتشل ان مثل هذه الهدية للعرب، لن تضر باليهود نهائياً. وكان تشرتشل، شأنه شأن زعماء غربيين كثيرين، جاءوا بعده، ليس مطلعاً على التفاصيل الكاملة للقضية، لكي يتمكن من دحض هذا الادعاء.

وفي تلك الأثناء، نُقل ماينر تسهاجن، الى دائرة الشرق الأوسط في لندن، ومرة أخرى وجد نفسه معزولاً في محاولاته جعل بريطانيا تفي بتعهداتها لليهود، وكتب يقول: "الجو السائد في وزارة المستعمرات معادٍ جداً لليهود، وأسوأ الموجودين هناك، شاكبرغ، المسؤول عن دائرة الشرق الأوسط ... كدت أنفجر عندما سمعت أن تشرتشل اقتطع شرق الأردن من فلسطين. لقد أرضوا الأمير عبدالله على حساب البيت القومي اليهودي الممتد على كل فلسطين التناخية. كما كان لورنس الى جانب تشرتشل، وبالطبع، استغل نفوذه لديه ... وهكذا تقلص الوطن القومي اليهودي الى ثلث مساحة فلسطين المكرائية. وتعلن وزارة المستعمرات والادارة البريطانية في فلسطين حالياً أن بنود الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي، لم تعد تنطبق على شرق الأردن .. وكل هذا لم يتفوهوا به إلاّ عندما أرادوا مصالحة أمير عربي".

وبغضب شديد، طلب ماينر تسهاجن مقابلة تشرتشل: "... ذهبت إليه وأنا في حالة غضب شديد. استمع تشرتشل لأقوالي كاملة: قلت له سنلحق ظلماً شديداً باليهود، فها هو التزام آخر نتنصل منه، ومن غير المنطق ان نرى وعد بلفور يتجزأ، وأن نرى التخريب في سياسة جلالته بشأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين "المكرائية"، وان نرى أن دائرة الشرق الأوسط، المسؤولة عن تنفيذ تعليمات الانتداب، تكن العداء لليهود ...

قال تشرتشل: انه يدرك ما أقوله وتعهد باعادة النظر في القرار. ورغم اعتقاده بأن الوقت متأخر بالنسبة لامكانية التغيير، لكنه قال: ربما يمكن تحديد فترة زمنية لحكم الأمير عبدالله في شرق الأردن.

ولإنصاف تشرتشل، نقول، انه نجح في صد محاولات "المستعربين" لاقناعه بالغاء تطبيق وعد بلفور على المنطقة الواقعة غرب نهر الاردن، غير أن تأييده هذا

للصهيونية، لم يكن كافياً لاضعاف العرب. فقد أدرك هؤلاء، أن بريطانيا في طريقها للرضوخ لمطالبهم، نتيجة الاضطرابات التي يقومون بها في "أرض اسرائيل".

في أيار ١٩٢١، شرع الجمهور العربي بسلسلة هجمات ضد اليهود في أماكن مختلفة من البلاد، قُتل خلالها حوالي ٥٠ يهودياً، بينهم الكاتب يوسف حاييم برنر. وكان أول هجوم، في تلك السلسلة، على يهود في يافا. وبعد الاحداث كتب القاضي العسكري في الادارة البريطانية، هورس صموئيل مايلي: "عرب يافا ... بدأوا يقتلون ويجرحون وينهبون اليهود، تحت غطاء رسمي، وبمساعدة عدد كبير من شرطة يافا ... جمهور من العرب هاجم مقر المهاجرين التابعين للجنة الصهيونية، بالحجارة والعصيّ. في البداية، احبط المهاجرون المحاولة لكن سرعان ما تعزز المهاجمون بعدد من الشرطة العرب المسلحين بالبنادق والقنابل والذخيرة.

اقتحم أفراد الشرطة المنزل ثم تبعهم الجمهور وقتل ثلاثة عشر شخصاً من المهاجرين ...".

في اعقاب هذا الهجوم على يافا أدرك البريطانيون ماذا يجب عليهم ان يفعلوه: "اضطرابات الأول من أيار، وقتل اليهود في مقر المهاجرين، كانت بمثابة إشارة واضحة الى أن عرب يافا يعارضون نهائياً أية هجرة يهودية جديدة الى البلاد. واتصل المندوب السامي، الذي كان يفضل الدبلوماسية على القوة، هاتفياً، بعد ٤٨ ساعة فقط من الأحداث، بنائب حاكم يافا، ميلر، وأمره أن يبلغ العرب، أنه بناء على طلبهم، ستتوقف الهجرة اليهودية حالياً".

لكن العرب لم يستريحوا لهذا التعهد، وفي الأسبوع التالي واصلوا مهاجمة مستوطنات يهودية أخرى في انحاء البلاد. وأُمر الجنود البريطانيون بعدم اطلاق النار. وقُتل خلال الأحداث ٣٥ يهودياً وجُرح المئات.

ويقول القاضي صموئيل، أن ستورس أوصى بإغلاق الرشاوى على العرب، على أمل الامتناع عن القيام بثورة علنية. وقُبل رأيه هذا، وفرض لأول مرة حظر على الهجرة اليهودية. ورغم أن هذا الحظر استمر بضعة أشهر فقط، إلاّ لأنه تحدد هنا النموذج الذي بموجبه هُضمت حقوق اليهود بضغط من الابتزاز العربي ـ تلك السابقة التي سرعان ما أحتلت مكان وعد بلفور، كسياسة بريطانية فعليّة.

في تلك الأيـام لم تكن التعهدات العربية في نظر "المستعربين" البريطانيين ،

إبتزازاً. إنما كانوا راضين عن مقاومة العرب لذلك الشعب، الذي لا يحظى بالتعاطف في أي مكان آخر في العالم. هؤلاء "المستعربون والاستعماريون الذين سيطروا على شعوب بأسرها، يدعون الآن بأن وجود نظام حكم يهودي في "أرض اسرائيل" سيلحق الظلم بالعرب، سكان المنطقة، لأنه سيكون نظاماً استعمارياً، نظاماً غريباً على المنطقة.

مثل هذا الادعاء، قاله إستعماري بارز آخر عام ١٩٢٠، هو اللورد كرزون، وزير الخارجية البريطانية الجديد. حيث قال كرزون: ان الانتداب الذي "تفوح الرائحة اليهودية من كل بند فيه" ليس منطقياً من أساسه، بالنسبة للعرب.

وفي عام ١٩٢١، ورد رأي مماثل، على لسان القائد الجديد للجيش البريطاني في "أرض اسرائيل"، الجنرال كونغريب. حيث قال في منشور وزعه على جنوده: صحيح انه لا يطلب من الجيش ابداء رأي سياسي، لكنه لا يستطيع تجاهل الظلم الذي يلحق بالعرب، عندما يُسمح لليهود بالاستيطان في فلسطين. وسرعان ما أدى هذا التوجه، الى تأثير قوي على السياسة البريطانية في المنطقة.

لقد استنتج، إدجار رتشموند، مستشار المندوب السامي للشؤون العربية، بأن الصهيونية "تتلقى الايمان من روح شريرة" ـ وبدأ يخطط لتسليم الحاج أمين الحسيني، منصب المفتي الأكبر كخطوة تصحيحية لهذا الظلم.

أدى العداء للصهيونية، الذي كان يتزايد في لندن، والتخوف من تهديدات العرب، الى تقليص محاولة دعم إنشاء كيان يهودي قوي في "أرض اسرائيل". وهكذا بدأت السياسة البريطانية تغرق في تناقضات داخلية.

لقد اتضح لماينر تسهاجن، ان التراجع في موضوعي الاستيطان والهجرة، بدأ يؤثر أيضاً على مسائل استراتيجية، وذلك عندما حاول في عام ١٩٢٣ تحقيق نظام لتعاون عسكري مستقبلي بين اليهود وبين البريطانيين في ارض اسرائيل:

"لم يرغب تشرتشل في أن أطرح هذا الموضوع في جلسة لجنة شؤون فلسطين، لأنه خشي رداً معادياً. وسألته عما اذا كانت الحكومة البريطانية لا زالت ملتزمة بوعد بلفور. وأجاب بـ "نعم"، لكنه أضاف انه في هذا الوقت، يجب التقدم ببطء لأن الحكومة لن توافق أبداً على تطبيق سياسة، من شأنها إثارة مقاومة العرب".

كان الاخلاص لوعد بلفور لا زال يعشعش في قلوب مجموعة من الشخصيات

العامة البريطانية مثل، اللورد ياشيا ووجود، فيندهام ديلس، وليوبولد أمري، ولكن نفوذهم ضعف خلال سنوات معدودة، لدرجة أنه بدأ يتلاشى نهائياً.

في التاسع من آب ١٩٢٩، هاجم جمهور من العرب، يهود الخليل والقدس وصفد ومستوطنات أخرى. وظل العرب يمارسون هجماتهم طيلة ثمانية أيام، دون ان يردعهم أحد. قتلوا (١١٣) يهوديا وجرحوا المئات، ودمروا ست مستوطنات يهودية تدميراً كاملاً، من بينها الطائفة اليهودية القديمة في الخليل. ومرة أخرى، أحجم البريطانيون عن التدخل، لكنهم هذه المرة، كانوا أكثر صرامة، في مصادرة الاسلحة غير القانونية من "أيدي اليهود". ومن خلال الشعور باليأس، كتبت صحيفة "دافار": "هل يوجد قانون يفرض على رجالنا التخلي عن حياتهم وحياة اولادهم، ويترك بناتهم يتعرضن للاغتصاب وممتلكاتهم للنهب؟ أي نظام وأي قانون هذا الذي يطلب من بني البشر مثل هذا الطلب؟؟ .

في تلك الأثناء، كان اللورد بنسفيلد، وزيراً للمستعمرات. ورغم ان هجرة اليهود الى "أرض اسرائيل" كانت تقلصت، الى درجة كبيرة، في السنتين اللتين سبقتا أحداث ١٩٢٩، فقد توصلت الوزارة الى استنتاج، يقضي بأن الهجرة اليهودية، كانت أحد أسباب الاضطرابات الدامية. ومرة اخرى، خضعت بريطانيا للمطالب العربية: أعلن وزير المستعمرات ، انه من الآن فصاعداً، لن يتم تخصيص أراضٍ لاستيطان يهودي. كما دعا الى ضرورة فرض رقابة مشددة على الهجرة، وحثّ اليهود على التخلي عن فكرة الوطن القومي.

طلب العرب عدم السماح لجيبوتنسكي بالدخول الى البلاد، لأنه كان يسعى لاقامة دولة يهودية، ورضخ البريطانيون لهم في هذا الموضوع أيضاً.

وهكذا، مرة واحدة، تبلورت العودة بكاملها: أوشكت بريطانيا على التخلي نهائياً، عن فكرة الوطن القومي اليهودي. ومن الغريب، ان كثراً من اليهود لم يعترفوا بهذه الحقيقة. حيث رضوا بسماع بعض التصريحات العلنية، التي يعبّر فيها البريطانيون عن ودهم للشعب اليهودي، بعد كل تنازل يقدمونه للعرب.

وبما أن الشعب اليهودي لم يجرّب حياة الدولة، طيلة عدة أجيال، فقد أُصيب معظم اليهود بقصر نظر سياسي فظيع. لم يدركوا دوافع السياسة البريطانية ونتائجها المدمرة ، بالنسبة لهم ، اذا لم يهبوا لمقاومتها بشدة ـ تماماً مثلما لم

يدرك يهود اوروبا ماذا كان النازيون سيفعلون بهم بعد بضع سنوات.

القليلون، مثل جيبوتنسكي، الذين ادركوا جيداً ما يدور من أحداث، أُضطروا لمحاربة رأي الأغلبية، الذين رفضوا الاعتراف بالواقع، وطلبوا عدم الدخول في مجابهة مع بريطانيا، تلك الدولة العظمى آنذاك.

اعتاد الشعب اليهودي طيلة أجيال عديدة، الامتثال للأوامر، واعتقد كثير من اليهود، أن مسألة المجابهة مع بريطانيا يجب أن لا تخطر على البال أبداً. والغريب، أن هذا الضعف اليهودي، حدث في الوقت الذي كان الرأي العام العالمي قد بدأ يشعر بالاجراءات المعادية للصهيونية، التي اتخذتها وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٣٠.

فعلى سبيل المثال، انتقدت لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم، موقف بريطانيا الاخلاقي، خلال مناقشة مسألة "أرض اسرائيل"، وفي عام ١٩٣٠، أعلنت ان بريطانيا هي المذنبة في اندلاع الاضطرابات العربية في البلاد، كونها لم توفر الحماية الشرطية المطلوبة. غير أنه في ذلك الوقت، كان نفوذ عصبة الامم ضئيلاً جداً، وتلاشى هذا النفوذ نهائياً مع غزو اليابانيين لمنشوريا، وغزو، موسوليني لاثيوبيا عام ١٩٣٥.

إن الفكرة الخيالية التي تبلورت في اعقاب الحرب العالمية الأولى، والتي تعهدت الدول العظمى، بمقتضاها، باحترام التزاماتها تجاه الشعوب الصغيرة، كانت على وشك الافلاس المطلق في "أرض اسرائيل".

كانت أفعال بريطانيا تدل بوضوح، على مراجعة عامة، تمهيداً لتنصلها نهائياً من الصهيونية، بعد بضع سنوات. في عام ١٩٣٣، تسلم هتلر مقاليد الحكم في المانيا، وفي غضون ثلاث سنوات فقط، تضاعف عدد اليهود في "أرض اسرائيل". وادرك المستعربون البريطانيون وحلفاؤهم العرب، ان البلاد تتحول، أمام أعينهم، الى ملجأ للمهاجرين اليهود القادمين من اوروبا، واذا لم يتصرفوا على الفور، سيحقق اليهود أغلبية في "أرض اسرائيل"، ويقيموا فيها دولة يهودية. وهكذا يتعرض للخطر، الحلم بشأن إتصال إقليمي تحت سيطرة الامبراطورية البريطانية في الشرق الوسط.

في ١٩ نيسان ١٩٣٦ ، أعلن العرب الاضراب الشامل بهدف شلّ البلاد

نهائياً لارغام السلطات على وقف الهجرة، أبدى البريطانيون تعاوناً معهم، ولم يمنعوا الاضراب، وفرضت عصابات عربية يرعاها المفتي الارهاب على البلاد كلها. وخلال "الثورة العربية" عذّب رجال العصابات وقتلوا معارضيهم من العرب، وهاجموا اليهود في كل زاوية. وظل الجيش البريطاني، وقتاً طويلاً، لا يتدخل ويصادر السلاح من اليهود، في حين غض الطرف عن كميات السلاح الكبيرة، التي كانت تتدفق على العصابات العربية ، اضافة الى جماهير المتطوعين العرب، الذين انضموا اليها من الدول العربية المجاورة. وبلغ عدد القتلى اليهود في نهاية الاحداث ٥٠٠ قتيل، من ضمن سكان يبلغ عددهم حوالي نصف مليون نسمة.

ماينر تسهاجن، إستعرض المذبحة وتنبأ بقوله: "يا الله ... كيف تخلينا عن اليهود. إذا لم نتصرف بحذر، سنفقد شرق البحر الأبيض المتوسط، والعراق وكل شيء ذا قيمة في الشرق الأوسط".

في ذلك الوقت المتأخر أيضاً، كان هنالك بين البريطانيين من يعتقد، بأن السلوك العنيف للعرب، يبرهن لهم، أن مع اليهود فقط، يمكن ان تبرم بريطانيا حلفاً قوياً. وكان ابرزهم النقيب، اورد ڤينجايت، الذي جنّد ودرّب، في "أرض اسرائيل"، قوات يهودية لمحاربة الارهاب. وقامت هذه الوحدات التي عُرفت باسم "سرايا الليل" بعدة هجمات ضد العرب.

لقد شرح ڤينجايت ضرورة إعداد مجندين يهود بقوله: "نظراً لطبيعة المنطقة ومعرفتها، يقف الجيش عاجزاً في مجابهة مقاتلي العصابات، وذلك رغم تسليحه الأفضل وتدريبه وانضباطه. لذا فمن المناسب ان نشكّل جماعات مختلطة، تضم جنوداً بريطانيين ومواطنين موثوقين من أبناء المنطقة. واليهود هم الوحيدون الذين يمكننا ان نثق بهم. إنهم يعرفون المنطقة جيداً، ويتحدثون لغة البلاد. اضف الى ذلك انهم يحسنون التدريبات الميدانية، كما انهم منضبطون وجريئون في المعركة".

ولكن، في ضوء الغليان المستمر في "أرض اسرائيل"، حال معظم رجال الادارة البريطانية للرضوخ لمطالب العرب. لقد اعتقدوا ان الهجرة اليهودية، هي العنصر الذي يدفع العرب لمقاومة البريطانيين، وتأييد النازيين، كما آمنوا بأن الهجرة اليهودية تعرض للخطر أيضاً كل ما أقامه البريطانيون في الشرق الوسط ، بجهد

كبير جداً.

في عام ١٩٣٧، كتب أڤلين شاكبرغ، الملحق في السفارة البريطانية في القاهرة، رسالة الى والده "المستعرب" جو شاكبرغ في لندن، لخص فيها النظرية المؤيدة للعرب في القرن العشرين بقوله: "كيف يمكن لنا أن نعرض للخطر مكانتنا في العالم العربي بسبب فلسطين؟".

في واقع الأمر، كانت هذه النظرية قد تعمقت جذورها في لندن. ففي تموز ١٩٣٧، منحت اللجنة الملكية (لجنة بيل) تأييداً واضحاً للسياسة المؤيدة للعرب. وجاء في تقرير اللجنة، ان الانتداب، وانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، أمران قابلين للتنفيذ بسبب المقاومة العربية. واقترحت اللجنة تقسيم البلاد الى دولتين، يهودية، وعربية: تمتد الدولة اليهودية على اجزاء من الارض من قطاع الساحل والجليل ـ حوالي ٥٪ فقط من المساحة التي خُصصت لانشاء الوطن القومي اليهودي بموجب الانتداب، ويواصل البريطانيون الاحتفاظ بالقدس وحيفا، في حين يتم ربط الدولة العربية مع شرق الاردن، وتشمل بقية اجزاء البلاد ـ حوالي ٩٠٪ من مساحتها.

لكن العرب ادركوا جيداً، ضعف الموقف البريطاني، ورفضوا الخطة نهائياً. لقد طالبوا بكل شيء. وفي أيلول ١٩٣٧، قتل ارهابيون عرب الحاكم البريطاني الجديد لقضاء الجليل، الذي بدا في نظرهم مؤيداً متحمساً لمشروع التقسيم. وهكذا، تجددت الاضطرابات، وأصرّ العرب على مطالبهم القديمة: توقف مطلق للهجرة اليهودية، والتخلي عن فكرة اقامة وطن قومي لليهود في "أرض اسرائيل". وفي نهاية المطاف، رضخ البريطانيون لكل مطالب العرب. ففي مطلع عام ١٩٣٩، وضع رئيس الحكومة البريطانة، نڤيل تشامبرلن، مبدأ التراجع الدبلوماسي الذي كان يهدف "لاحلال السلام نهائياً" ليس فقط في اوروبا، إنما في الشرق الأوسط أيضاً: وتنصلت بريطانيا من وعد بلفور.

نشر "الكتاب الأبيض" لحكومة تشامبرلن، في أيار ١٩٣٩، قبل أربعة اشهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي رافقتها إبادة يهود اوروبا: تقرر في الكتاب الأبيض، انه بعد دخول ٧٥ ألف يهودي آخرين، يتم توقيف الهجرة نهائياً، ومنذ الآن، ستعمل بريطانيا في سبيل إنشاء دولة "ثنائية القومية"، عربية ويهودية.

عندئذ أدرك كل من له عقل يفكر به، أن تشامبرلن قضى نهائياً على فكرة الدولة اليهودية.

بعد ستة أشهر فقط على خيانته للتشيكيين في ميونخ، كرر تشامبلن نفس السلوك عندما غدر باليهود.

في حقيقة الأمر، رفضت عصبة الأمم هذا الاجراء البريطاني الذي يتناقض مع الانتداب، غير أنه في عام ١٩٣٩، لم يكن أحد يهتم برأي هذه الهيئة التي تحتضر. لا يمكننا تقدير مغزى خيانة البريطانيين للشعب اليهودي، بشكل مناسب، إلاّ في ضوء ماحدث في اوروبا في سنوات الثلاثينات.

عندما رضخ البريطانيون للمطالب العربية، وفرضوا قيوداً على الهجرة اليهودية، أغلقوا في الواقع طرق التجارة بالنسبة لليهود الذين حاولوا الخلاص من اوروبا التي تشتعل النيران فيها.

كان الجستابو، يرسل الى البحر سفناً محمّلة بيهود المانيا، لكي يثبت بأن أحداً لا يريدهم، في حين كان البريطانيون يعيدون السفن من شواطيء البلاد الى الموانيء التي أبحرت منها، واحياناً بعد اطلاق النار عليها.

كان مغزى هذا السلوك واضحاً تماماً بالنسبة لماينر تسهاجن حيث قال: "يعتزم الالمان تنظيف المانيا من اليهود، وهم يستطيعون عمل ذلك. ان احداً لا يحب اليهود ولا أحد يريدهم، لكننا تعهدنا بمنحهم وطناً في فلسطين. وبدلاً من ذلك، نغلق الابواب في وجوههم، في اللحظة التي يجب ان تكون مفتوحة على مصاريعها. كما أننا نقلّص من مساحة وطنهم في الوقت الذي يجب علينا توسيعها. ان أفعال حكومة صاحب الجلالة في فلسطين، قريبة جداً من أفعال هتلر في المانيا. ربما تكون أفعال الحكومة البريطانية أكثر رقّة، لكن النتيجة بالنسبة لليهود هي واحدة ــ المسّ بأمنهم، والمعاناة، واليأس، والقتل".

لقد أغلق البريطانيون أبواب "أرض اسرائيل"، اكثر من عشر سنوات، في وجه اللاجئين اليهود الفارين من المحرقة الاوروبية.

ولم يعمل البريطانيون من أجل تدمير الوطن القومي اليهودي، الذي لم يكن ليقام دون الهجرة، فحسب، بل أصبحوا شركاء في جريمة إبادة اليهود في اوروبا. وها هو، اللورد هليفكس، وزير الخارجية البريطانية، الذي كان احد المسؤولين الرئيسيين عن هذه السياسة، يشرح سبب تخلي بريطانيا عن التزامها بانشاء وطن

قومي لليهود في "أرض اسرائيل، فيقول: "توجد أوقات تتطلب أن تخلي إعتبارات العدالة المجردة، مكانها لاعتبارات تتعلق بسهولة الادارة".

عندما بدأت تصل الى وزارة المستعمرات في لندن معلومات أولية بشأن إبادة اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، رفض جون شاكبرغ التوسلات بشأن فتح الابواب لانقاذ اللاجئين اليهود، مدعياً ان ذلك عبارة عن "تباكٍ صهيوني غير مسؤول". "هناك أوقات نواجه فيها الواقع، ولا نستطيع الانحراف عن سياستنا بسبب المشاعر الانسانية المشوّهة، التي سادت قبل اندلاع الحرب، في عام ١٩٣٩".

وفعلاً، ظل البريطانيون طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، متمسكين باصرار بسياسة رفض "الانسانية المشوّهة" تلك. وعندما كان اليهود وقوداً لنيران هتلر، ظل البريطانيون يصدون كل لاجيء يهودي رغب في الوصول الى "أرض اسرائيل".

لقد نجح بعض هؤلاء اللاجئين بالدخول الى البلاد خلسة، في إطار ما عُرف "بالهجرة غير المشروعة"، ويعيش هؤلاء هم وذريتهم في دولة اسرائيل. لكن معظمهم لم يحالفهم الحظ، وعادوا الى أوروبا ــ الى حتفهم. لم تكن هنالك دولة في العالم تريدهم، في حين أُغلقت في وجههم البلاد الوحيدة في العالم، التي كانت تنتظرهم.

في عام ١٩٤٥، مع انتهاء الحرب اضطر حاييم وايزمن المؤيد لبريطانيا. الى الاستقالة من زعامة الحركة الصهيونية. وفي خطابه الأخير كرئيس للهستدروت الصهيونية، استعرض فايتسمان بمرارة، نتائج نصف يوبيل من السنوات التي أمضاها، وهو يؤمن بصداقة بريطانيا. بقوله : "هناك من قال لنا "أن ابعادنا عن فلسطين ضروري لرفع الظلم عن أمة اخرى، توجد لديها سبع دول تبلغ مساحتها مليون ميل مربع. وفي مناسبة أخرى قالوا لنا أنه إذا سمحوا للاجئين اليهود بالدخول، فمن شأن ذلك تعريض الأمن العسكري للخطر في سنوات الحرب .. كان من الأسهل بالنسبة لهم الحكم على يهود اوروبا بالموت المحقق، من أن يجدوا طريقة للتغلب على هذه المصاعب".

حتى بعد ان تأكدت المعلومات بشأن قتل اليهود في أوروبا ، وبدأت تصل

الصور من معسكرات الابادة، لم تلن القلوب المتحجرة في الحكومة البريطانية. فقد صمم هؤلاء على منع إقامة دولة يهودية بأي ثمن.

لذلك، طلبوا التاكد من أن يبقى الناجون من الكارثة في اوروبا. وبعد عام ١٩٤٥، ظلت بريطانيا تمنع دخول اللاجئين اليهود الى "أرض اسرائيل" بكل الوسائل التي كانت متوفرة لديها، وأبعدت كثيرين منهم الى افريقيا، والهند، وقبرص. وفي نفس الوقت واصل البريطانيون تسليح جيوش الدول العربية التي كانت تستعد لابادة اليهود في "أرض اسرائيل".

وفي نيسان ١٩٤٨، في الوقت الذي كانت قد بدأت تدخل جماعات عربية مقاتلة غير نظامية الى "أرض اسرائيل" من دول خارجية، جمعت الادارة البريطانية التي كانت تحتضر آنذاك، ما تبقى لديها من قوة، لابعاد اليهود من البلاد.

ورغم كل هذه الجهود، فشلت السياسة البريطانية المعادية للصهيونية فشلاً ذريعاً. وبالطبع، لم يفقد البريطانيون نفوذهم لدى العرب بسبب اليهود، إنما بسبب انهيار الامبراطورية البريطانية.

رغم كل هذا، كانت كراهية العرب للغرب قوية لدرجة كبيرة، جعلت تحريرهم من العثمانيين، والمعاداة البريطانية للحركة الصهيونية، واعادة سفن المهاجرين اليهود الى المحرقة الأوروبية، غير قادرة على مساعدة بريطانيا على كسب تأييد العرب. إذ أنه، عندما حان وقت الاختبار الحقيقي، في الأيام الصعبة من الحرب العالمية الثانية، كافأ العرب البريطانيين، كعادتهم؛ اذ وقف العرب في العراق، وسوريا ومصر، علانية الى جانب النازيين، تماماً كما تنبأ، ماينر تسهاجن. وكان بينهم من حج الى برلين للتطوع في إطار المجهود الحربي الألماني، حتى أن الألمان شكّلوا وحدة عربية، تم ضمها في وقت لاحق، الى الخدمات السرية (إس. إس).

كانت هنالك أُغنية شائعة آنذاك في الشارع العربي يمكن أن تعبّر تماماً عما كان يدور في خلد الجماهير العربية التي كانت تتمنى اللحظة التي يتخلصون فيها من البريطانيين والفرنسيين البغيضين، وهي:

"لا مسيو ولا مستر ، بعد اليوم .
الله في السماء ، وهتلر على الأرض" .

في المقابل، تجنّد يهود "أرض اسرائيل" في إطار اللواء اليهودي في الجيش البريطاني، وحاربوا بامتياز، وأكدوا نبوءة ماينر تسهاجن، بشأن إخلاص اليهود للدول الحليفة في ساعة الاختبار.

وبعد الحرب، ذكّر، ديفيد نيلس، أحد مستشاري الرئيس الأمريكي، ترومان، المقربين، بالدعم الذي قدمه يهود "أرض اسرائيل" للحلفاء إبان الحرب، كحقيقة تبرر السماح بهجرة مائة الف يهودي آخرين الى فلسطين، وقال: "يبدو لي أن ١٠٠ ألف يهودي آخرين، سيكونون عوناً لنا في تلك المنطقة، مثلما كان يهود فلسطين عوناً لنا في الحرب العالمية الثانية. أما العرب فلم تحصل دول الحلفاء منهم على شيء، بينما كانت مساعدة يهود فلسطين لها كبيرة".

كما أن، برتلي كرام، عضو اللجنة التي حققت في وضع اللاجئين، أعرب عن رأي مماثل، حيث قال: "يجب أن لا ننسى كيف تجاهل يهود فلسطين خلافاتهم مع بريطانيا، وساعدوها بكل طاقتهم للقضاء على النازيين ... في أعمالهم هذه، سطّر اليهود فصلاً رائعاً، لم يرو بعد بكامله. وفي المقابل، أبدى الجمهور العربي في فلسطين، عدم اكتراث، بشكل عام، بالمجهود الحربي".

غير أن هذا الدرس البسيط، لم يدركه المستعربون البريطانيون، الذين لم يتحولوا قيد أُنمله عن سياستهم تجاه اليهود. وخلال بضع سنوات، فقدت الامبراطورية البريطانية كل مواقعها في الشرق الوسط.

طيلة ثلاثين سنة، ظل البريطانيون يحاولون مصالحة وارضاء العرب، على حساب اليهود، وفي النهاية، تبين أن سياستهم لم تحقق لهم أية منافع ـ لكنها كلّفت اليهود ثمناً باهظاً.

هنالك تأثير واحد، على الأقل، لتلك السياسة لا زال قائماً حتى يومنا هذا: لقد تم تبني سياسة وزارة الخارجية البريطانية من قبل معظم وزارات الخارجية في العالم. إذ كانت بريطانيا أكبر دولة عظمى في العالم، وحظي دبلوماسيوها بتقدير واحترام، وكثيرون هم الذين قلدوا سياستها.

وهكذا، إنتشرت نظرية "المستعربين" من وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانيتين الى وزارة الخارجية الأمريكية، وبخاصة، بعد أن عثرت شركات امريكية في الثلاثينات على حقول نفط ضخمة في شبه الجزيرة العربية . وحققت

هذه الشركات أرباحاً هائلة، واتسعت صناعة النفط خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، عندما زاد الطلب على النفط، نظراً لتوسع الصناعات في العالم، وبخاصة في العالم الغربي. وفي مطلع الستينات، قُدرت كمية النفط المتوفرة في حقول الخليج العربي بحوالي ٦٠٪ من احتياطي النفط المعروف في العالم.

وعندما فرضت الدول العربية المنتجة للنفط الحظر على تصديره الى الدول الغربية، عام ١٩٧٣، أدرك زعماء هذه الدول، أنهم يسيطرون على مصادر النفط في العالم كله، الأمر الذي يوفر لهم امكانية رفع اسعاره دون قيود. ولكن سرعان ما تبين ان الواقع الاقتصادي غير ذلك، إذ إنضمت الى الدول المنتجة للنفط دول أخرى جديدة، مثل بريطانيا والنرويج، وتم ايجاد بدائل للنفط، كمصادر للطاقة، مثل الغاز الطبيعي.

أضف الى ذلك، أن الدول الغربية بدأت تطوّر صناعاتها وسياراتها بشكل يقلل من استهلاك الوقود، الأمر الذي أدى الى انخفاض متتالٍ في اسعار النفط في السوق العالمية. وتبين كذلك أن سوق النفط هي مجرد سوق تجارية، وان العرب لم تعد لديهم القدرة على السيطرة على هذه السوق.

ولكن، في الثلاثينات، لم تكن هذه الأمور معروفة. لذا، ليس من الغريب، أن يتوصل موظفون امريكيون كثيرون الى استنتاج بشأن ضرورة الأخذ في الاعتبار المطالب العربية، ومن ضمنها إضعاف الصهيونية.

وفعلاً، منحت وزارة الخارجية الأمريكية "بصمتها" دعماً للكتاب الأبيض، الذي أصدره تشامبرلن، بشأن اغلاق مداخل "أرض اسرائيل" في الحرب العالمية الثانية. كما واصلت وزارة الخارجية الامريكية معارضة الهجرة اليهودية الى "أرض اسرائيل" بعد الحرب أيضاً، حتى أُقيمت دولة اسرائيل.

وعندما قرر الرئيس ترومان، رغم هذه المعارضة، تأييد مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة وإقامة دولة يهودية، كتب رئيس طاقم التخطيط في وزارة الخارجية الأمريكية، جورج كنان، انه بهذا القرار تكون قد أُنزلت ضربة قاسية بالهيبة الأمريكية في العالم الاسلامي، وتضررت كثيراً، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط.

فيما بعد، كتب ترومان يقول: "في تلك الفترة كانت وزارة الخارجية الأمريكية

منزعجة من الرد العربي، اكثر من انزعاجها من معاناة اليهود".

وتعززت هذه السياسة، مع مرور الوقت، عن طريق وجود مؤيدين للعرب في دائرة الشرق الأدنى التابعة لوزارة الخارجية. حيث انه على الرغم من أن الشعب الأمريكي كان يؤيد، بشكل عام، اليهود (وبعد ذلك، الدولة اليهودية) كانت نظرة موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، مغايرة، في احيان كثيرة لهذا التوجه.

لا زال في أروقة وزارة الخارجية الأمريكية، من يدعي، حتى هذا اليوم، ان ابتزاز تنازلات من اسرائيل، أو ارغامها على التخلي عن ثروة هامة لأمنها، سيؤدي الى كسب ود العرب وولائهم لأمريكا، وكما كانت الحال في الثلاثينات، فان هذه النظرية تعاني اليوم من قصر نظر شديد.

غير أن التيار المؤيد للعرب في الولايات المتحدة، لم يكن مقتصراً على الدبلوماسيين المحترفين فقط. ففي كل دولة في العالم، توجد مؤسسة للسياسة الخارجية، تضم رجال سياسة، وأكاديميين، وصحفيين، وخبراء في الشؤون الخارجية.

في السبعينات، عندما تضاعف التأثير العربي، بفضل العائدات الضخمة من تجارة النفط، كانت معظم وزارات الخارجية في العالم، قد سلك الطريق المؤيدة للعرب.

وبعد نصف يوبيل من السنوات، مضت على قيام دولة اسرائيل، لا زالت عناصر مؤيدة للعرب تقول: ان اسرائيل وُلدت بخطأ جغرافي ـ سياسي، إذ ان وجودها بالذات، يمنع الغرب من كسب تأييد العرب.

يصعب علينا تقدير مدى إحتفاظ تلك المجموعة من الدبلوماسيين بهذه النظرية، التي يعرب عنها بعضهم، بصورة علنية، في أوقات متباعدة فقط، في حين أن البعض الآخر لا يفصح عنها أبداً.

لقد اكتشفت هذه الحقيقة، ذات يوم، في نيويورك، في آخر يوم لي، كسفير لاسرائيل لدى الأمم المتحدة، عندما ودعت عدداً من الدبلوماسيين الغربيين: أحدهم، أمريكي، كانت تربطني بع علاقات وديّة، دعاني الى حديث وداعي. وبعد ان أفرغ عدة كؤوس من الويسكي، توجه اليّ فجأة قائلاً: "كل شيء كان غلطة". وبما انني كنت اعرف آراءك التي تنتقد بعض الاجراءات الاسرائيلية، سألته أي الاجراءات الاسرائيلية التي يقصدها. أجابني بقوله: "لا. ليست سياسة معينة. أقول

لك ان إقامة هذه الدولة الملعونة، كان خطأً من أساسه. كان يجب علينا ان نمنع اقامتها لنوفر على الجميع كل هذه المصائب".

وربما ولكي تكتمل الصورة، روى لي مؤخراً أحد الدبلوماسيين الاسرائيليين في لندن، أن شخصية كبيرة جداً في وزارة الخارجية البريطانية، قال في حالة عدم إنتباه: "أن الغلطة الاساسية التي ارتكبتها بريطانيا، كانت وعد بلفور". حدث هذا عام ١٩٩٣.

فور انتهاء الكارثة، لم يكن باستطاعة حتى اولئك المؤيدين للعرب، منع حدوث ثورة في الرأي العام العالمي، تطالب بانصاف اليهود. وكان الطلب بسيطاً وهو: "بما أن الشعب اليهودي عانى كل هذه المعاناة الفظيعة، حان الوقت لتمكينه من اقامة دولة خاصة به".

صحيح، انه نتيجة للضغوط العربية ومساعدة بريطانيا تقلصت المساحة التي خُصصت لليهود حتى بقي منها جزء ضئيل فقط، لكن ذلك كان أفضل من لا شيء، بالنسبة لشعب عرف المعاناة، وظل يتعلق بخيط الحياة، بما تبقى لديه من قوة.

لم يكن باستطاعة اليهود الانتظار اكثر من ذلك. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، زادت الحركات السرية اليهودية من نضالها في سبيل فتح ابواب البلاد المغلقة في وجه الناجين من الكارثة، وإبعاد الحكم البريطاني من "أرض اسرائيل".
تصاعد هذا النضال، وتخلله شن هجمات على الجيش البريطاني في "أرض اسرائيل" بعمليات عسكرية حقيقية. وقد نفذت هذه الهجمات مجموعات من المنظمة العسكرية القومية (ايتسل) بقيادة مناحيم بيغن، ومنظمة مقاتلي حرية اسرائيل (ليحي) التي كان ضابط العمليات فيها، اسحق شامير، ثم انضمت اليهما منظمة (الهجناة) التي كانت تخضع لسلطة دافيد بن غوريون.

وأخيراً، تراجعت رغبة بريطانيا في مواصلة السيطرة على البلاد. وكانت معظم الهجمات موجهة ضد المنشآت التي كانت تخدم الجيش البريطاني والادارة البريطانية ـ الجسور (ليلة الجسور المشهورة في ١٩٤٦، عندما فجرت الهجناة ١٢ جسراً رئيساً)، والسكك الحديدية، مراكز الشرطة، قواعد عسكرية، نوادي ضباط، قيادات عسكرية ، ومعتقلات كان يُحتجز فيها رجال المنظمات السرية

اليهودية (في هجوم على سجن عكا عام ١٩٤٧، حرّرت الهجناة ٢٥١ معتقلاً يهودياً).

وبعد بضعة أشهر، عندما أعدم البريطانيون ثلاثة من رجال حركة "أيتسل"، ردت عليهم الحركة باعدام جنديين بريطانيين وقعا في اسرها. وأثار هذا الاجراء جدلاً في البلاد، وأصاب بالذهول الجمهور البريطاني .

في أعقاب اعدام الجنديين البريطانيين، تعززت دعوة، تشرتشل، الذي كان في المعارضة آنذاك، بشأن ضرورة الانسحاب من "أرض اسرائيل".

كان لنضال الحركات السرية اليهودية، ضد الحكم البريطاني في البلاد، تأثير كبير وحاسم. إذ لم تعد الامبراطورية البريطانية المنهكة من الحرب العالمية الثانية، قادرة على الاحتفاظ بمئة ألف جندي في "أرض اسرائيل"، في حين طالب الرأي العام البريطاني، باعادة الجنود الى بلادهم .

في عام ١٩٤٧، أعلنت بريطانيا عن عزمها الخروج من "أرض اسرائيل"، وأرسلت الى الأمم المتحدة رأيها بشأن ما يجب عمله في هذه البلاد، وهكذا، وُلد مشروع التقسيم في الأمم المتحدة بصدور القرار رقم ١٨١ يوم ٢٩ تشرين ثانٍ ١٩٤٧.

ويقضي هذا القرار، بتخصيص حوالي ١٠٪ من مساحة "أرض اسرائيل" الانتدابية، وأُعطي الباقي للعرب، في حقيقة الأمر، أكد قرار التقسيم، مرة أخرى، حق اليهود في دولة مستقلة خاصة بهم. ولكن، لم يكن هنالك أحد، يؤمن بأن هذا المولود الحديث، سيعمّر طويلاً. إذ ساد الاعتقاد في أوساط مؤيدي اليهود ومعارضيهم، في انحاء العالم، بأن هذه الدولة الصغيرة، سيتم احتلالها فوراً من قبل العرب، وأيد الخبراء العسكريون هذا التقدير.

وهكذا، أراح، على أية حال، كثيرون في العالم ضمائرهم، بأن خصصوا لليهود دولة، لا تزيد مساحتها على مساحة جزر الباهاما، من خلال الافتراض بأن القوة المشتركة للجيوش العربية ستنهي هذه القضية تماماً.

على الرغم من هذا، وعلى الرغم من تقليص حقوقه، قبل الشعب اليهودي قرار التقسيم، في حين رفضه العرب ونادوا بالحرب. وفوراً بعد اتخاذ القرار في الأمم المتحدة ، بدأت قوات عربية غير نظامية ، بدخول البلاد، بهدف منع اقامة

الدولة اليهودية. وفي غضون بضعة اشهر، إنضمت الى هذه القوات غير النظامية، الجيوش العربية لكل من مصر وسوريا والاردن والعراق ولبنان.

وعندما تم الإعلان اخيراً عن قيام الدولة اليهودية في ١٤/أيار ١٩٤٨، مع خروج آخر الجنود البريطانيين من البلاد، كانت "حرب الاستقلال" ضد "الغزاة" العرب في ذروتها. وكان الرأي السائد، آنذاك، أن المسألة، مسألة وقت فقط، ولن يكون هذا الوقت طويلاً، حتى تُباد دولة اسرائيل.

دخلت اسرائيل "حرب الاستقلال" في أسوأ الظروف، التي خلفتها بريطانيا. في البداية، قلص البريطانيون الى الصفر تقريباً، المنطقة التي خُصصت للاستيطان اليهودي وعدد اليهود الذين سُمح لهم بالقدوم اليها، ثم منعوا اليهود من التسلّح. في حين سمحوا بتدفق كميات كبيرة من الأسلحة الى العرب دون عرقلة، كما لم يمنعوا تعزيز هؤلاء العرب بقوات من الدول المجاورة. وهكذا، دون طائرات، ولا دبابات، ولا مدافع، وقفت القوات الاسرائيلية القليلة، لتواجه قوة تفوقها بعدة أضعاف في العدد والعدة.

عندما هاجمت الجيوش العربية البلاد، كانت حياة اسرائيل متوقفة على قدرتها على الصد. وفي عشرين شهراً من الحرب المريرة، قُتل (٦٠٠) يهودي معظمهم من الناجين من الكارثة النازية (من ضمن سكان عددهم ٦٠٠ ألف نسمة، وهي نسبة خسائر تعادل ٢،٥ مليون اميركي، في أيامنا هذه).

في شهر حزيران، بلغت قوة اليهود درجة الصفر، لكنهم رغم ذلك، ظلوا يقاتلون بشراسة واصرار. عندئذ وافق العرب على وقف اطلاق النار، ربما لانهم لم يعلموا بضعف اسرائيل، التي استغلت الهدنة لاعادة تسليح نفسها. ولدى تجدد المعارك، تمكنت اسرائيل من تجميع قوات نجحت في صد الهجمات التي تعرضت لها، وأرغمت القوات العربية على التراجع الى الوراء في عدة قطاعات مهمة. وتم التوقيع على اتفاقيات الهدنة في عام ١٩٤٩.

وأصبحت الدولة اليهودية، حقيقة قائمة. لقد جاءت الى العالم بعد مخاض مؤلم. كما ان سنوات طفولة هذه الدولة الجديد، لم تكن سعيدة أبداً. إذ كانت تتعرض باستمرار لهجمات المتسللين العرب الذين كانوا يدخلون عبر الحدود، بينما ظلت الدول المجاورة تهددها صباح مساء بالابادة.

وإلى جانب العداء العربي، حظيت اسرائيل في سنواتها الأولى بنظرة دولية معقولة. ففي العقدين الأولين لحياتها، خفّت حدة الكراهية العربية بسبب التضامن الأخلاقي، من قبل ملايين الناس في العالم، مع الشعب اليهودي، الذي عانى من الكارثة، ومع البطولة التي أبدتها اسرائيل في "حرب الاستقلال" .

في تلك الفترة، وبينما كانت الدول العربية لا زالت، تلعق جراحها، ولم تجهّز اجهزتها الدعائية، أثار هذا التعاطف مع اليهود تأييداً حماسياً لاسرائيل في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

ففي هولندا، فرنسا، الدنمارك، ايطاليا، بريطانيا، والولايات المتحدة بشكل خاص، أُعتبر التأييد لاسرائيل بمثابة التضامن مع الجيد والايجابي. غير أن ذكرى الكارثة، ومعجزة ولادة دولة اسرائيل، ضعفتا مع مرور الوقت، وضعف معهما التعاطف مع اسرائيل.

ثم ظهر هذا التعاطف من جديد، لوقت قصير، اثناء الحصار الذي سبق حرب الأيام الستة، ليخبو من جديد في اعقاب الانتصار المدهش، الذي حققته اسرائيل في تلك الحرب، ثم عاد التعاطف من جديد مع اسرائيل، عندما تعرضت لقصف الصواريخ العراقية في حرب الخليج وذلك عندما أدرك العالم، من جديد، من هو الضحية، ومن هو العدواني.

في النصف الأول من القرن العشرين، كانت الامبريالية البريطانية، التي استعانت بالعرب. هي الرائدة في مقاومة الحركة الصهيونية. وفي النصف الثاني من هذا القرن، انقلبت الأمور، فانتقلت الريادة الى أيدي العرب انفسهم. فقد عرفت الدول العربية، التي نالت استقلالها، كيف تستغل الوسائل الاعلامية المكتوبة والمرئية، والسفارات والخدمات الدبلوماسية، والثراء العظيم الذي مكّنها من استخدام كافة هذه الوسائل، الى درجة كبيرة.

في بادىء الأمر، لم يدرك العرب قوة هذه الوسائل كسلاح سياسي، وتم توجيه الدعاية العربية في البداية نحو الداخل بشكل خاص، بهدف إقناع الشعوب العربية (وليس الشعوب الغربية) بعدالة النضال ضد اسرائيل. لم تكن انظمة الحكم العربية الجديدة قد كسبت الخبرة الضرورية لادارة فن الدعاية الدولية، ولم تعرف كيف تصوغ مواقفها بعبارات معتدلة ، وأكثر اتزاناً . وتعتبر أقوال الملك سعود،

ملك العربية السعودية، عام ١٩٥٤، افضل نموذج لتلك التصريحات: "ان اسرائيل بالنسبة للعالم العربي كالسرطان في جسم الانسان، وليس لها علاج سوى إقتلاعها مثلما نستأصل السرطان ... اسرائيل، جرح مميت في الجسم العربي، ولن نستطيع أن نتحمل آلامه الى الأبد. ليس لدينا الصبر لرؤية اسرائيل وهي تحتل فلسطين زمناً طويلاً. نحن العرب نعد حوالي ٥٠ مليون نسمة. لماذا لا نضحّي بعشرة ملايين، لكي نعيش بشرف واعتزاز؟".

كانت الدولة اليهودية كبش فداء، بالنسبة لأنظمة الحكم العربية، لصرف انظار شعوبها عن فشلها وسوء ادارتها، لكن هذا التطرف من جانب العرب لم ينجح في اثارة اللاصهيونية في العالم، وقليلون هم الذين قبلوا مثل هذه التصريحات القاسية، في العالم الغربي.

على اية حال، حظيت اسرائيل لفترة قصيرة بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧ بتعاطف لدى الرأي العام العالمي، كان ينبع من التعاطف الاساسي مع الحركة الصهيونية الذي كان سائداً آنذاك في المجتمعات الغربية، ومن تجاهل الغرب ولامبالاتهم تجاه الرأي العام العربي.

في تلك الاثناء، كان المؤيدون للعرب في الولايات المتحدة يواصلون جهودهم، لدرجة انهم ضغطوا على الرئيس ايزنهاور لمطالبة اسرائيل بالتنازل عن النقب مقابل السلام. وفي نفس الوقت لم يحظ اولئك المؤيدون للعرب، في تلك الفترة، بتعاطف من جانب الحركة الصهيونية.

في اعقاب حرب الايام الستة، انتهى التعاطف الذي كانت تحظى به اسرائيل لدى الشعوب الغربية، فخلافا للحكومات تحول الجمهور في الدول الغربية الى التعاطف مع من بدا في نظرهم الاضعف. واصبحت اسرائيل في نظر قسم من الجمهور الغربي، دولة تستطيع عمل ما تريد.

وعززت هذا الشعور، التصريحات المعجرفة التي تفوه بها الاسرائيليون في اعقاب الحرب، وكأن انتصاراً واحداً، مهما كان كبيرا، يمكن ان يضع نهاية لصراع البقاء الذي تخوضه الدولة اليهودية الصغيرة ضد العالم العربي الكبير والثري، وسرعان ما عرف العرب كيف يستغلون هذا التحول في الرأي العام الغربي لصالحهم ، وبدأوا يظهرون اسرائيل كدولة عظمى في المنطقة تعتدي على

الدول المجاورة لها والاضعف منها.

وهكذا، تناسى العالم نهائيا، حقيقة ان اسرائيل استولت على الاراضي التي كانت منطلقاً للهجوم عليها، وان العرب كانوا هم المبادرين بهذه الحرب، خارقين بذلك اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل.

وظلت لدى الرأي العام العالمي حقيقة واحدة قائمة، هي ان اسرائيل تحتفظ بأراض واسعة تسكنها جماهير عربية كبيرة، اي "اسرائيل، تحتل اراضي عربية". وكان هذا الاعتقاد كافياً لتخليص العرب من تهمة التسبب باندلاع الحرب والقائها على عاتق اسرائيل. ولكن في نفس الوقت ادرك العرب ان الحرب وضعتهم امام عائق عسكري كبير، اذا ما حاولوا شن حرب ضد اسرائيل، اذ ادى الانتصار الاسرائيلي، الى ابعاد الحدود عن مداخل تل ابيب الى نهر الاردن شرقاً، وراء سلسلة جبال عالية وصعبة الاجتياز. واتضح للعرب أنهم لن يستطيعوا التخطيط بجدية، لالحاق الهزيمة باسرائيل بضربة عسكرية واحدة. واذا كانوا يريدون القضاء على اسرائيل، يجب عليهم اولاً تقليص حجمها واعادتها الى الخطوط التي بدأت الحرب منها، اي اعادتها الى خطوط ١٩٤٩.

كما ادرك العرب، ان ليس في مقدورهم تحقيق هذا الهدف بالطرق العسكرية، انما سيحققونها، اذا ما استخدموا الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، في ممارسة ضغوط شديدة على اسرائيل. ولكن لسوء حظهم، برز في الولايات المتحدة بعد الحرب، توجه عكسي تماماً: بدأت تسمع اصوات تنادي بضرورة ابرام حلف عسكري مع اسرائيل التي اصبحت القوة الاكثر اهمية في المنطقة، وتم التعبير عن هذا التوجه، بعد وقت قصير، عندما بدأت الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية سخية لاسرائيل، زادت من صعوبة تحقيق الاهداف العربية ضد اسرائيل.

ومع ذلك، ظل بعض العرب يقولون، ان التأييد الامريكي لاسرائيل، ليس بالامر الذي لا يمكن تغييره، لذا يمكن التأثير على الامريكيين، اذا ما استفاد العرب من العناصر الامريكية القديمة المؤيدة لهم، كما ادركوا اهمية الرأي العام، في رسم السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية الغربية، لذا، تركزت الجهود العربية بعد حرب ١٩٦٧ ، على الحاق الهزيمة باسرائيل في المنافسة على الرأي

العام الغربي: في وسائل الاعلام، في الجامعات، ومراكز السلطة.

ولكي يفوز العرب بهذا الصراع، اضطروا لادخال تعديلات اساسية على طريقة عرض النزاع في الشرق الاوسط. اذ لم يعد هنالك احد في العالم الغربي مستعداً لسماع ادعاءات مثل اسرائيل "سرطان يجب استئصاله". لذا، كان من الضروري اعادة كتابة التاريخ، (تاريخ الصراع)، وتضمينه شروحات تكون مقبولة للرأي العام، وايجاد مبررات مقنعة، تؤثر على الرأي الغربي، وتجعله يتخلى عن تأييد اسرائيل، وثم في "التاريخ المعاد" هذا، ادخال انتقادات للظروف التي اقيمت بها اسرائيل. فاذا اتضح ان انشاء اسرائيل بالذات كان جريمة اخلاقية، لم تنصف اليهود، بل الحقت ظلماً شديداً بالعرب، فان العالم الغربي سيبدي تعاطفاً مع الجهود الرامية الى رفع هذا الظلم.

اكتشف العرب ان الارض لهذا النوع من الدعاية قد مهدت من قبل "المستعربين" البريطانيين، اذ، كما اسلفنا، كرس هؤلاء المؤيدون، سنوات كثيرة لاقناع الحكومات الغربية، بأن هجرة اليهود الى "ارض اسرائيل" تعتبر غلطة اخلاقية، كان من شأنها، فقط، دفع العرب وتحريضهم على ممارسة العنف، وان وجود دولة يهودية في قلب الشرق الاوسط، من شأنه توحيد العالم العربي ضد الغرب.

بعد حرب ١٩٦٧، بعث العرب الحياة في هذه التبريرات، واستخدموها، لتبرير عمليات الارهاب العربية، ومهاجمة اسرائيل في الامم المتحدة، وفرض الحظر على النفط.

وهكذا، بدأت الانظار تتجه منذ مطلع السبعينات الى المتحدين العرب الذين كانوا يكررون هذه الادعاءات "البريطانية القديمة".

وكما هي الحال في اي محكمة، وكما هو الامر في محكمة الرأي العام، هنالك اهمية حاسمة للسؤال: من الذي هاجم اولاً، ومن الذي بادر بالهجوم، من هو الطرف المهاجم ومن هو الطرف المدافع؟ لذا بدأ العرب بمعركة لا مثيل لها، لاقناع الرأي العام الغربي، بأنهم لم يبدأوا الهجوم، انما اسرائيل هي التي هاجمتهم عام ١٩٦٧، وهكذا لم يعد العرب هم المتهمين بل اليهود الذين صدوا الهجوم عنهم.

غير ان مهمة العرب، هذه المرة، كانت اصعب بكثير من مهمة "المستعربين" البريطانيين الذين سبقوهم، حيث كان اولئك يحاولون اقناع حكوماتهم فقط بمعارضة الصهيونية. ولكن من اجل اثارة الرأي العام الحالي ضد اسرائيل، في الولايات المتحدة، التي اصبح لاسرائيل فيها اصدقاء كثيرون وذوو نفوذ، يتطلب الامر قلب الحقائق والمعلومات الى درجة كبيرة، واكبر بكثير مما احتاجه المستعربون البريطانيون في حينه.

من اجل هذا، كان من الضروري ايجاد حقوق تاريخية عربية لمواجهة الحقوق التاريخية اليهودية، وان يمحوا من الذاكرة قرارات مؤتمر فرساي، وعصبة الامم، ووعد بلفور، واعادة كتابة تاريخ النزاع، تاريخ الحروب العربية ضد اليهود بعد قيام الدولة.

وفي سبيل انجاح ادخال هذه الاكاذيب الى عقول مواطني العالم الغربي وحكوماته، كان يتوجب على العرب شن هجوم مباشر على الصهيونية بهدف زعزعة مكانتها كحركة اخلاقية تسعى لتحقيق العدالة. وكانت الادعاءات العربية الكاذبة كلها، تتركز على اظهار حقيقة ان خلق "دولة اسرائيل" كان تصرفاً لا اخلاقياً. ولذا كان يتوجب عليهم القضاء تماماً على الشخصية الايجابية للحركة الصهيونية التي سادت بشكل خاص، في اعقاب الكارثة النازية.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف الطموح، هاجم العرب اسرائيل في كافة الحلبات، ووسائل الاعلام، والمؤتمرات، وسرعان ما اتضح لهم، ان افضل اداة بأيديهم، التي يمكن ان يصل نفوذها الى كل زاوية في العالم، والتي كانت تتمتع آنذاك بثقة دولية كبيرة، هي منظمة الامم المتحدة.

في الامم المتحدة، وفي حلبات اخرى، استعان العرب بحليف جديد "الامبراطورية السوفياتية" التي حلت محل الامبراطورية البريطانية المنهارة، فقد رعى الاتحاد السوفياتي نظام جمال عبد الناصر في مصر، وانظمة دكتاتورية اخرى، وشأنه شأن بريطانيا من قبله، استنتج الاتحاد السوفياتي السابق ان وجود اسرائيل يعتبر عقبة امام طموحاته الامبريالية في الشرق الاوسط، كان السوفيات فناني دعايات: لقد علموا ودربوا كل المنظمات الارهابية المعادية للغرب، لبلورة تعبيرات مثل "داعية سلام"، و "تقرير مصير" ، وهكذا اوجدوا الصيغة التي كان

يحتاجها العرب للمس بالمكانة الاخلاقية لاسرائيل، في اوساط الرأي العام الغربي.

في عام ١٩٧٥، سيطر الممثلون السوفيات والعرب على المؤتمر النسائي الذي رعته الامم المتحدة في مدينة مكسيكوسيتي، وارغموا المؤتمر على تبني قرارات تندد وتشهر باسرائيل، وثم عرض هذه القرارات على الجمعية العمومية للامم المتحدة، التي اقرتها هي ايضاً.

لقد حقق العرب هدفهم عن طريق التخويف السياسي والاقتصادي ـ في تلك الايام كان الابتزاز النفطي العربي في ذروته، وبدا انه لا توجد قوة في العالم يمكن ان تصمد امامه. فكثير من الدول التي كان يجب ان تعلم الحقيقة، وعرفتها فعلا، رضخت رغم ذلك لقبول الاكاذيب.

وهكذا، في تشرين ثان ١٩٧٥، بعد ثماني سنوات فقط على هزيمتهم الكبرى في حرب الايام الستة، تمكن العرب من تحقيق اكبر نصر دعائي لهم: قررت الجمعية العمومية للامم المتحدة بأغلبية ٧٢ صوتاً، مقابل ٣٢ صوتاً، وامتناع ٣٢ صوتاً، ان الصهيونية، الحركة القومية للشعب اليهودي، هي حركة عنصرية. وهكذا نجح العرب في تحقيق ما لم ينجح به اعتى اللاساميين في التاريخ.

بالطبع، ادرك العرب ان قوة اسرائيل لا تكمن في عدد سكانها، او حجمها الجغرافي، او مواردها الطبيعية، فقد كان اعداؤها يفوقونها في كل هذه المجالات. لقد ادركوا ان ردع اسرائيل الحقيقي، هو قوتها الاخلاقية، وارادوا ان يمزقوا هذا الدرع بالذات. لذا حاولوا الصاق العيوب بالصهيونية، التي كانت السبب في قيام دولة اسرائيل. علاوة على ذلك، يعتبر التراث اليهودي من مرتكزات الحضارة الغربية، ويبرز دوره، بشكل خاص، في تعريف مصطلحات مثل: العدالة، والحرية.

لقد عانى الشعب اليهودي من الاحتقار والاذلال والقمع والعنف، اكثر من اي شعب آخر، ولم تنشأ الحركة الصهيونية الا لتحقيق الحرية والعدالة لشعبها. وهكذا، بعد الفي سنة من العبودية، اصبح الشعب اليهودي حراً مستقلاً. هذا هو المعنى الحقيقي للصهيونية. في اواخر الحرب العالمية الاولى، وبعد الحرب العالمية الثانية، كان العالم كله يعترف بهذه الحقيقة. شعوب كثيرة في العالم، ابدت اعجابها بالاصرار والجرأة اللذين تمتعت بها الحركة الصهيونية، واعجبت بما حققته هذه الحركة في بناء دولة حديثة على انقاض وطن قديم، وتجميع الشتات اليهودي من

كل انحاء العالم، واحياء لغة قديمة. لقد احترمت هذه الشعوب قدرة اسرائيل على اقامة دولة ديمقراطية وانسانية، خلال تعرضها لحرب مستمرة وكراهية ليس لها مثيل في التاريخ.

حظيت، كل هذه الصفات بالتقدير، ليس في اوروبا والولايات المتحدة فقط، انما في افريقيا وفي دول نامية كثيرة اخرى، كانت الحركة الصهيونية واسرائيل بالنسبة لها، نموذجاً يحتذى للاستقلال والتقدم.

هذه الحقائق، لم تغب عن عيون الانظمة العربية والشيوعية ايضاً، ولم تنبع هجماتهم على اسرائيل من منطلق المصالح السياسية فحسب، اذ انهم كانوا يحقدون، في انفسهم على اسرائيل، اذ لا شيء يمكن ان ينزع القناع عن وجوه هذه الانظمة التي تختفي وراء اقنعة الشعارات مثل: "التحرر القومي" و"تقرير المصير"، مثل وجود حركة تحرير قومية حقيقية. فمجرد وجود الحركة الصهيونية، كان من شأنه تعرية هذه الانظمة الاستبدادية. وبلغت هذه الانظمة ذروة الصفاقة عندما وصفت الحركة الصهيونية "بالعنصرية" ـ تلك الحركة التي قال مؤسسها تيودور هرتسل ان معاناة الزنوج تقلقه ليس بدرجة اقل من معاناة اليهود انفسهم.

وبعد حوالي مائة عام من اقوال هرتسل هذه، انقذت اسرائيل يهود اثيوبيا وهجرتهم الى اسرائيل. وبهذا اثبتت الحركة الصهيونية، بأنها الحركة الوحيدة في التاريخ، التي تخرج السود من افريقيا، ليس لاستعبادهم، انما لتحريرهم.

في عام ١٩٨٥، وبمناسبة مرور عشر سنوات على قرار الامم المتحدة بتعريف الصهيونية كحركة عنصرية، نظمت ندوة خاصة في مبنى الامم المتحدة لمهاجمة هذا القرار. وثار غضب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كيف نجرؤ على عقد لقاء سياسي في "منطقتهم"؟ حاولوا منع عقد الندوة، لكنهم لم ينجحوا. ومما اثار غضبهم بشكل خاص، ان كان احد المتحدثين في الندوة، رحاميم اليعازر، مهاجر جديد من اثيوبيا، الذي وصف بكلمات تمس شغاف القلب، الخلاص الشخصي الذي حظي به بهجرته الى اسرائيل. وبعد ذلك اليوم هاجر الى اسرائيل عشرات الالاف من ابناء طائفته.

ان اتهام الصهيونية، الكاذب، بالعنصرية، الذي يؤكده ابناء العالم العربي - هذا العالم الذي لا زال حتى اليوم يحتفظ بالعبيد السود (في دول الخليج)، والذي كان لعدة اجيال الرائد في مجال تجارة العبيد على طول سواحل افريقيا ، والـذي

يتحمل وزر اعمال القتل الفظيعة لمئات الالاف من السود في جنوب السودان على ايدي الاغلبية العربية - هذا الاتهام للصهيونية بالعنصرية، يجب ان لا يتعدى كونه نكتة تافهة. لكن العالم لم ينظر اليها هكذا. فالقوة المشتركة للعرب والسوفيات، منحتهم السيطرة الكاملة على الامم المتحدة والاستغلال اللامحدود لوسائل الاعلام التابعة لها. والحقيقة هي انه لولا حملة الاكاذيب ضد اسرائيل، التي شهدتها اروقة الامم المتحدة، فان هذه المؤسسة ليست مؤهلة لاصدار حكم في موضوع اخلاقي: لم تفعل الجمعية العمومية للامم المتحدة شيئا ضد العدوان السوفياتي على افغانستان الذي قتل خلاله ملايين الاشخاص: كما لم تحرك الامم المتحدة ساكناً، طيلة سبع سنوات كاملة لوقف اعمال القتل في الحرب العراقية-الايرانية: كما لم تفعل شيئاً تجاه اعمال القتل في الشعب الكمبودي، والاعمال الفظيعة التي حدثت في اوروبا. ولم تتدخل نهائياً في مقتل مئات الالاف من المواطنين في اوغندا، في ظل نظام حكم عيدي امين، وكذلك عجز الامم المتحدة في الصومال، اكبر شاهد عليها.

كل هذه الاعمال، تشكل خرقاً فاضحاً لاعلان مبادىء حقوق الانسان، تلك الوثيقة الاساسية التي من اجلها انشئت منظمة الامم المتحدة.

غير ان ايا من قرارات الامم المتحدة واعمالها الفاشلة لم يكن له ذلك التأثير القوي والعميق في الرأي العام الدولي، مثلما كان لقرار وصف الصهيونية بالعنصرية.

هناك من يصف هذا القرار بأنه مجرد هراء لا قيمة له، وبخاصة بعد قرار الغائه عام ١٩٩١، لكن هذا القول خطأ. اذ يجب ان نتذكر انه مضت ١٦ سنة تمكن خلالها العرب من تعميق الوصف بالعنصرية، لدى الرأي العام العالمي، وحتى بعد الغائه رسميا، لا زال مقبولا لدى كثيرين من زعماء العالم وشعوبه.

اعود واكرر انه لم يسبق في التاريخ ان صادقت مؤسسة دولية على كذبة حقيرة كهذه، ضد شعب بأكمله.

في العهد الذي حدثت فيه الكارثة، يجدر بنا ان لا ننسى ما الصقه النازيون بالشعب اليهودي، عندما وصفوه بأنه شعب ممقوت دنيء وحقير. ولولا غسيل الدماغ الذي قام به النازيون للشعب الالماني والشعوب الاخرى، لما نجحوا في تجنيد مئات الالاف من المتعاونين معهم لادارة آلة الابادة ضد اليهود ، ولهذا

نجد ان الدول الاوروبية التي لم يتحقق فيها مثل هذا التعاون مع النازيين، نجا معظم اليهود فيها. فهذه قضية انقاذ يهود الدنمارك، معروفة جيدا: اعلن ملك الدنمارك انه اذا اضطر شخص ما من رعاياه لارتداء "الرداء الاصفر" (الذي يرتديه اليهود المتدينون)، فانه سيفعل هو ذلك نفسه. وتم بعد ذلك تهريب يهود الدنمارك بنجاح، الى السويد المحايدة، وكذلك نجاة يهود بلغاريا بفضل تقصير الدعاية النازية في الوصول الى الشعب البلغاري، الامر الذي جعله يقف الى جانب اليهود.

بعبارة اخرى نقول، ان الافتراء، او التشهير، مقدمة للقتل، اي بمثابة اذن بالقتل. شهروا به، وعزلوه عن بقية الشعوب، جعلوا حياة ابنائه مهدورة، في حين يحظى قاتلوه وقامعوه بالتأييد.

بعد خمسين سنة، يبدو التشهير بوصف الصهيونية بالعنصرية، هو نفس التشهير الذي اشاعه النازيون ونفس تلك اللاسامية، ولكن برداء جديد. ان اللاسامية لم تختف من العالم بعد الكارثة، بل اصبحت اكثر حذراً في استخدام المصطلحات القديمة التي تثير الارتباك اليوم. لذا، فهم يغيرون المصطلح "اليهودية"، و"يهودي" الان بالقول "صهيونية" و "صهيوني". وبما انه لا توجد في أيامنا هذه اسوأ من كلمة "عنصري"، تستخدم هذه الكلمة بدلاً من كلمات الاساءة القديمة مثل: "قتلة المسيح"، "المرابي"، و"المتآمر الدولي".

كل هذه التعبيرات اللاسامية تتستر الان تحت غطاء لغوي جديد، يسمح لكارهي اسرائيل بالقول: "انا لست لا سامياً، انما لا صهيوني". اي وكان شخصا ما يقول: "انا لست معادياً لامريكا، انما اعتقد فقط انه ليس للولايات المتحدة حق البقاء".

تمسكت الدعاية العربية بقرار الامم المتحدة المذكورة، طيلة ما يقرب من عشرين سنة، وبواسطته استطاعت ان تحك اكاذيب حول اي موضوع او رأي يتعلق باسرائيل.

وحتى الان، بعد ان الغي قرار الامم المتحدة بشأن الصهيونية، لا زالت الاراء التي تبلورت بفضله قائمة لدى كثيرين في العالم. فقد نجح العرب في تشويه سمعة اسرائيل، لدرجة تجعل كثيرين في العالم يتجاهلون جرائمهم والصفح عن ممارساتهم

القطيعة، ليقولوا: يجب الاخذ بعين الاعتبار "المصائب التي لحقت بالفلسطينيين" "والمعاناة الشديدة التي عاشوها".

لقد نجح العرب في ادخال اكاذيبهم التاريخية في وسائل الاعلام، وجعلها تترسخ عميقاً في الرأي العام العالمي، تماماً مثلما خططوا للقيام به بعد حرب الايام الستة.

وهكذا، أحدثوا تحولاً مدهشاً- اصبحوا هم انفسهم الجانب المتضرر الذي يطالب بالانصاف، فيما اصبحت اسرائيل كياناً غريباً عديم الاخلاق والمشاعر، كل اعماله تتناقض مع العدالة الانسانية، لان قيام هذا الكيان بالذات، هو ظلم لا يمكن التكفير عنه.

ما حدث، هو ان الحركة الصهيونية، التي اعتبرت في مطلع القرن العشرين، في نظر معظم شعوب العالم، حركة قومية اصيلة، اخرجت لدرجة كبيرة الى خارج المعسكر، في نهاية هذا القرن.

فاسرائيل، هي الامة الوحيدة في العالم، التي تعتبر في نظر الرأي العام، مذنبة لكونها امة بالذات: انها ليست محقة في مطالبتها بحقها القومي على وطنها التاريخي، وتستحق العقاب لاستيطانها في قلب هذا الوطن، وهي مخطئة عندما تحاول حماية نفسها من اعداء يطمحون لخرابها.

تلك هي وجهة النظر التي بلورها الاستعماريون البريطانيون في عهدهم، لكنها مقبولة اليوم كحقيقة ناصعة في نظر الكثيرين الذين لا يدرون من اين اتت ولا طبيعة النتائج التي ستؤدي اليها.

يدعي معظم السياسيين في العالم، بالطبع، انهم لم يتراجعوا عن الالتزام الاساسي الذي اعطي لليهود في مؤتمر فرساي. فهم يقولون، نحن لا نريد ابادة اسرائيل، انما نريد فقط المحافظة على التوازن المناسب بينها وبين العرب. غير انه خلف هذا الموقف تجاهلاً مدهشاً لمتطلبات البقاء الاساسية لاسرائيل.

فالولايات المتحدة التي تقيس عمقها الاستراتيجي بالاف الكيلومترات، تندد باسرائيل التي تصر على التمسك بعمق استراتيجي يضم بضع عشرات من الكيلومترات. ويعلن العالم الغربي، صباح مساء، ان على اسرائيل ان تسعى لتحقيق السلام ، وبنفس الوقت ، يبيع الى العرب اسلحة بكميات تفوق عشرات

الاضعاف لما يبيعه لاسرائيل، كما ان الدول الاوروبية هي التي تزود اشد اعداء اسرائيل، بوسائل لانتاج الاسلحة النووية، ورغم المعرفة بأن هذه الاسلحة مخصصة لابادة اسرائيل تندد هذه الدول باسرائيل عندما تحاول احباط هذا الخطر، مثلما فعلت في اعقاب الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي. وهناك سياسيون كثيرون في العالم الغربي، يعرفون جيدا، انه دون هجرة يهودية، فان مستقبل اسرائيل يتعرض للخطر، ومع ذلك فهم مستعدون لعرقلة هجرة اليهود الى اسرائيل، بغية استرضاء العرب.

لم يعد التنكر الدولي للصهيونية، يعبر عنه في ايامنا هذه، بالدعوة الصريحة للقضاء على دولة اليهود، بل بالرضى النفسي الذي تنطوي عليه مطالبة العالم كله حكومة بأن تتحمل اخطاراً لا تستطيع اية حكومة متزنة عاقلة، ان تقبل بها لنفسها او لبلادها.

كما ان هذا التنكر يظهر المرة تلو الاخرى، كلما حاولت اسرائيل ان تدافع عن نفسها، شأنها شأن اية امة اخرى في العالم، تعتبر هي الدولة المعتدية، والنصيحة التي تسدى اليها هي ان تنتظر، دون حراك، الضربة القادمة التي ستحل بها.

ان هذا الالغاء التدريجي لحق اسرائيل في الدفاع عن النفس، يشكل تآكلاً مستمراً في تعهدات فرساي، فلو جردنا دولة ما من الوسائل المطلوبة للدفاع عن وجودها، فاننا نضع بذلك، حقها في البقاء، امام علامة استفهام. فالحق الذي لا يمكن حمايته، او الدفاع عنه، لا بد ان يفقد مفعوله، في نهاية المطاف.

رأينا، على اية حال، ان التنكر المتزايد للمتطلبات الجغرافية، والسكانية، والعسكرية، للصهيونية، بلغ درجة كبيرة، نتيجة لحملة منهجية، كانت بدايتها في افعال المعارضين للصهيونية في العالم الغربي، في النصف الاول من القرن الحالي، واستمرت من خلال الدعاية العربية في النصف الثاني من هذا القرن. وكان الهدف من هذه الحملة، هو تقويض الايمان بالموقف الاخلاقي لاسرائيل، وهذا التقويض ألحق ضرراً لا يمكن تقديره باسرائيل، بعدما تغلغلت شعارات الدعاية اللاصهيونية الى اجزاء من الجمهور الاسرائيلي نفسه، الذين بدأوا يتضامنون مع الادعاءات العربية.

غير ان الحملة السياسية العربية ضد اسرائيل، لم تكن لتحقق مكاسب بعيدة الاثر الى هذا الحد، لو لم تكن منسجمة منذ البداية مع مصالح الدول الغربية، فالادعاء بأن ابتزاز تنازلات من دولة اسرائيل ينسجم مع المصالح الغربية، وبخاصة لصالح الولايات المتحدة بالذات، لا يختلف عن ادعاءات "المستعربين البريطانيين" خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، عندما حاولوا منع قيام الدولة اليهودية. وفي غضون عشرين سنة، تحولت بريطانيا من مؤيدة متحمسة للنهضة القومية اليهودية، الى احد المعارضين الرئيسيين لهذه النهضة. واعتمد هذا التغيير على الافتراض بأن المصلحة البريطانية تستوجب الموافقة على المطالب العربية.

ومثلما ادعى المستعربون البريطانيون بأنه اذا منعت بريطانيا هجرة اليهود الى "أرض اسرائيل" ستحظى بود العرب، يدعي اليوم اتباعهم الامريكيون، بأنه اذا نجحت الولايات المتحدة في حمل اسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وهضبة الجولان، والعودة الى خطوط عام ١٩٦٧، فلن تحظى بود العرب فحسب، بل ستحل اساس النزاع في الشرق الاوسط، وتحقق سلاماً دائماً وتضمن استمرارية تدفق النفط الى العالم الغربي.

الفصل الثالث

حقيقة القضية الفلسطينية

اول ضحايا حرب الخليج التي اندلعت عام ١٩٩١، لم تكن من البشر، انما كانت ابقاراً - ابقاراً مقدسة. فطيلة سنوات عديدة، ربى اعداء اسرائيل قطيعاً من هذه الابقار، مسلمات سياسية لا تجوز مناقشتها، وبنوا على اساسها نظرية مشوهة ومضللة حول طبيعة الشرق الاوسط، وموقع اسرائيل فيه.

ان الواقع المرير، الذي تمثل بالدبابات العراقية، وهي تسحق ببشاعة دولة عربية، لا حول لها ولا قوة، استطاع، ولو لفترة ما، ان يقوض عدداً من هذه المسلمات ـ (البقرات المقدسة).

كانت احدى هذه المسلمات، التي تضررت فورا مع الغزو العراقي، هي وجهة النظر القائلة، ان كافة المتقلبات التي يشهدها الشرق الاوسط، تنبع، بطريقة، او بأخرى، مما سمي بـ "القضية الفلسطينية".

قبل الغزو العراقي للكويت، كانت هذه الفرضية المقدسة، اساساً لكل الابحاث التي تجرى على مشاكل المنطقة وطرق حلها. اذ لم يمض يوم واحد تقريباً، دون ان نسمع ناطقاً عربياً يقول ان القضية الفلسطينية هي "قلب" النزاع، او "نواته" او "جذره"، او "العنصر الاساسي" له.

كان يتم التطرف الى هذا النزاع دائماً، وكأن الحياة في الشرق الاوسط، ستصبح فجأة، مثالية هادئة، لولا ذلك النزاع الوحيد والمثير للغضب، بين العرب واسرائيل. وهكذا نشأ تدريجيا الانطباع، بأنه اذا تم حل القضية الفلسطينية فقط، سيسود السلام في الشرق الاوسط على الفور.

لم تكن الانظمة العربية، فقط، تتبنى هذه النظرية. انما مجموعة كبيرة من حكومات العالم الثالث، والكتلة السوفياتية، وساعدت الامم المتحدة على ترويج اهمية القضية الفلسطينية، ولم يمض وقت طويل، حتى انضم الغرب، ايضا، لهذه الحملة.

ففي كل المناصب الدبلوماسية التي اشغلتها، منذ قدومي الى واشنطن، كعضو في السفارة الاسرائيلية ، عام ١٩٨٢، وحتى تسلمي منصب نائب وزير في

وزارة الخارجية، عشية الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، اهتم دبلوماسيون غربيون من كافة الدول، وكافة المستويات، بأن يوضحوا لي، بأن السلام لن يتحقق في الشرق الاوسط، طالما بقيت القضية الفلسطينية دون حل. كلهم كانوا يؤكدون باصرار ان هذه القضية تشكل قلب النزاع في المنطقة.

وعندئذ، هاجم العراقيون الكويت، في آب ١٩٩٠، ومن الصعب تقدير حجم المفاجأة التي اصابت المجتمع الدولي لهذا الحادث، ففجأة تهاجم دولة عربية، دولة عربية اخرى، وتهدد دولة ثالثة دون اي علاقة مع القضية الفلسطينية، وكانت تعرية الوجه الحقيقي لصدام حسين، صدمة شديدة لعدد كبير من زعماء العالم، وبينهم اولئك الذين يعتبرون انفسهم اصدقاء لاسرائيل.

في العقد الذي سبق غزو الكويت، اعتبر صدام حسين عنصرا لا يشكل تهديدا للمنطقة، وصديقا للغرب ايضا، الامر الذي جعل الدول الغربية تمنحه مساعدات عسكرية واقتصادية سخية جدا، وخلال الحرب بين العراق وايران، كتبت عدة صحف امريكية، باقلام خبراء في شؤون الشرق الاوسط، تدعو لتفضيل العراق في الحرب، كسياسة مفيدة للمصالح الامريكية، اذاً، ليس من الغريب، ان يفاجأ الزعماء الغربيون الذين خدعوا طيلة سنوات، بهذه الفرضية، بعملية صدام حسين هذه. ورغم ذلك، من الصعب الا نستغرب اندهاشهم هذا، اذ لم نكن بحاجة للانتظار، حتى يحدث غزو الكويت كي ندرك ان الشرق الاوسط مليء بالنزاعات والحروب التي ليس لها اية علاقة بالفلسطينيين، اذ ان العراق نفسها، كانت قد انهت، قبل سنة واحدة، حربا طاحنة ضد جارتها ايران، تسببت في مقتل ما يزيد على مليون انسان، والحقت اضرارا جسيمة بالدولتين. كما ان استعراضاً، سطحياً فقط، لتاريخ المنطقة، من شأنه ان يوضح لنا، ان شهية الحرب لم تكن ظاهرة مقتصرة على العراق وحدها. فمنذ تأسيسها، في النصف الاول من هذا القرن، كانت جميع الدول العربية، تقريباً. متورطة في حروب، في محاولات انقلاب، في اعتقالات سياسية، ومؤامرات لا تحصى ضد جيرانها العرب وغير العرب. ففي شمال افريقيا، هناك نزاع بين ليبيا وتونس. وهاجمت ليبيا السودان. وفي عام ١٩٧٧، كادت ان تتورط في حرب مع مصر، عندما اجتازت دبابات ليبية الحدود المصرية _ كل هذه كانت دولاً حاول القذافي اقناعها بوحدة اندماجية مع ليبيا- وكجزء من ايمانه بـ "النظرية العالمية الثالثة" اعلن القذافي دعمه لحركات

التحرر المختلفة في العالم، ومول محاولات عدة، للاطاحة بأنظمة حكم عربية ـ في مصر، والعراق، والمغرب، والسودان، وتونس، والصومال ـ وقتل زعمائها.

كما ان مصر بزعامة جمال عبد الناصر، حاولت في حينه اغتيال زعماء الاردن ولبنان والعراق. وفي عام ١٩٥٨، حاولت فرض حكمها على سوريا، وفي عام ١٩٦٢ شنت حرباً بشعة لاحتلال اليمن، استمرت حوالي خمس سنوات، وكذلك الجزائر والمغرب، ظلتا سنين طويلة على خلاف حول منطقتي كولومب بشار، وتنديف، ادى في النهاية، الى حرب بينهما، عام ١٩٦٣. ومنذ عام ١٩٧٥، فصاعداً وجهت الجزائر عداءها للمغرب، نحو الصحراء الغربية من خلال منظمة "البوليساريو".

كما ان شبه الجزيرة العربية لم تكن هادئة. فحتى وقت ليس بالطويل، ظلت قوات سرية يمنية تدخل الى اقليم ظفار بهدف اقتطاعه من سلطنة عمان.

وكذلك شمال اليمن وجنوبه، لم تتوقفا عن التآمر ضد بعضهما البعض، حتى دخلتا في حرب عامي ١٩٧٢، ١٩٧٩. وفي عام ١٩٩١، جرت محاولة لتوحيد اليمن، لكن الطرفين لم يكونا مرتاحين لهذه الوحدة. وفي عام ١٩٩٤، نشب حرب بينهما. وفي نفس الوقت يخشى الجانبان، العربية السعودية التي كانت في عهد ملكها الاول، بن سعود، قد غزت اراضيهما، اضافة الى اراضي كل من الاردن والعراق والكويت وبقية دول الخليج.

وفي حرب الخليج طردت العربية السعودية مئات الالاف من الرعايا اليمنيين، الامر الذي جعل من الصعب على الحكومة اليمنية استيعابهم.

وعلى الرغم من ان العراق هي التي غزت الكويت، عام ١٩٧٣، كانت الكويت تتعرض للازعاج المستمر من جانب العربية السعودية بالذات، وكان الغزو العراقي الثاني في عام ١٩٩٠، هو فقط، الذي هدأ مخاوف الكويتيين من العربية السعودية ـ على الاقل، مؤقتاً. بالطبع، قامت العراق، قبل غزوها الكويت، بعدة اعمال عدوانية، فقد عملت سراً ضد دول عربية مختلفة، بينها عدوتها التقليدية، سوريا، وصديقتها المؤقتة في حرب الخليج ـ الاردن.

وفي عام ١٩٦٧، بلغ التوتر بين العراق وسوريا ذروته. اغلقت العراق انبوب النفط المار عبر الاراضي السورية ، بينما ردت سوريا باغلاق حدودها مع العراق

لمدة سنتين كاملتين. واستمرت المحاولات العراقية للاطاحة بنظام الحكم السوري طيلة حرب العراق ــ ايران، بسبب دعم سوريا للخميني.

وكذلك سوريا، كان لها مكانة محترمة بين الدول العدوانية، اذ هددت الاردن اكثر من مرة، وقتلت دبوماسييها، وزرعت قنابل في عمان، حتى انها غزت الاراضي الاردنية عام ١٩٧٠. وتعمل سوريا باستمرار، على تشويه سمعة رجال حزب البعث في العراق، وتسعى علانية وبلا هوادة، للاطاحة بنظام الحكم العراقي، خصمها الرئيسي في السيطرة على حوض الفرات، كما ان كل الاراضي اللبنانية تقريبا هي الان تحت السيطرة السورية. وهدف سوريا في لبنان، ليس السيطرة على حكومتها، لانها موالية لها اصلاً، وليس تعديل الحدود بين الدولتين، لان هذه الحدود كلها تحت السيطرة والسيادة السوريتين، انما تهدف الى ابتلاع لبنان كلها. وكانت هذه المؤامرة قد حيكت منذ عام ١٩٤٦، عندما نالت الدولتان استقلالهما حيث اعلنت سوريا، آنذاك، رفضها الاعتراف بوجود دولة منفصلة عنها في لبنان. ولم تعترف بها. ومنذ مطلع السبعينات، بدأت سوريا تعلن ان لبنان هي جزء من "مجال دفاعها الاستراتيجي" وغمرت لبنان بجنودها. وقام الاسد بتصفية كل لبناني ابدى معارضة لوجود النظام السوري في لبنان، ولم يميز ابدا بين مسلم، او مسيحي، او درزي.

ومن اجل تبرير الاحتلال السوري للبنان، ادعى الاسد ان جيشه موجود في لبنان كقوة "حفظ سلام" بتكليف من الجامعة العربية (عندما استدعي في عام ١٩٧٦ من قبل حكومة لبنانية يائسة)، وان امرا من الجامعة العربية فقط، يمكنه انهاء الوجود العسكري السوري في لبنان.

واخيرا، وفي عام ١٩٩١، عندما كانت الانظار كلها متجهة نحو الوضع في الخليج، عملت سوريا بلبنان ما لم تنجح العراق في عمله في الكويت - ابتلعت جارتها كلها، وغطت ذلك بمعاهدة صداقة صورية، بينها وبين لبنان المستسلمة.

ومثلما ادعى النظام السوري دائماً ان لبنان جزء لا يتجزأ من سوريا، كذلك ادعى ايضاً ان "ارض اسرائيل" جزء لا يتجزأ من "سوريا الكبرى". وكل من يشكك في نوعية العلاقات التي ستسود بين سوريا ودولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، يجدر به ان يقرأ ما قاله حافظ الاسد ، في احدى

المرات، لياسر عرفات:

"أنك لا تمثل فلسطين مثلنا. يجب ان لا ننسى ابداً، حقيقة انه لا يوجد شعب فلسطيني، ولا كيان فلسطيني، توجد سوريا فقط، انت جزء لا يتجزأ من الشعب السوري، فلسطين هي جزء لا يتجزأ من سوريا. لذا، فنحن، السلطات السورية، الممثلون الحقيقيون للشعب الفلسطيني.

وبالفعل، ضربت سوريا بشدة منظمة التحرير الفلسطينية في معارك عام ١٩٧٦، في لبنان، وفي عام ١٩٨٣ ايدت محاولة عسكرية ناجحة، قام بها فلسطينيون موالون لسوريا، لطرد منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس في شمال لبنان.

وفي ضوء كثرة الاعمال العدائية بين الدول العربية ذاتها، فلا عجب اذا، ان تزعج دول عربية، دولا اخرى، غير عربية، مجاورة لها.

فهذه ليبيا، على سبيل المثال، احتلت جزءا كبيرا من اراضي تشاد واقامت فيها حكومة صورية، الى ان طردت من هناك في عام ١٩٨٦، على ايدي قوة فرنسية.

كما درب القذافي وحدات خاصة للاطاحة بانظمة حكم عدة دول افريقية، حتى طالت اعماله دولة السنغال البعيدة.

وتقول الحكومة المصرية، ان تورط القذافي في الارهاب الدولي، بلغ درجة ان استأجر، في حينه، القتلة للمس ليس بنظرائه من الزعماء العرب فحسب، انما لاغتيال زعماء غربيين، مثل مارغريت تاتشر، وفرنسوا ميتران، وهلموت كول.

وعلى غرار ليبيا، لم تكتف سوريا ايضاً بالعدوان على العرب فقط، اذ تطالب بالسيطرة على لواء الاسكندرونة التركي. لقد تمت تسوية هذا الموضوع عام ١٩٣٩، غير ان منطقة الاسكندرونة لا زالت تظهر في الخرائط السورية الرسمية، داخل حدود سوريا، واعلنت الحكومات السورية،اكثر من مرة، انها لا تعتزم التخلي عن المطالبة بهذه المنطقة. ويدرب السوريون جماعات كردية وارمينية متمردة على تركيا،يمدونها بالمال،حتى انهم ساعدوها على دخول الاراضي التركية.

وفي عام ١٩٩٤، تحدثت الصحافة عن توصل تركيا وسوريا الى اتفاق سري بينهما يقضي بوقف النشاطات السرية السورية ضد تركيا، مقابل تسوية مشكلة

اقتسام مياه نهر الفرات، لكن اياً كان، لا يستطيع تأكيد التوقيع على مثل هذا الاتفاق، او ان سوريا ستلتزم بتنفيذه.

منذ حرب الخليج، تعتبر العراق الدولة العربية الاكثر عدوانية. غير ان صدام حسين، كان قد حاول الاستيلاء على الكويت، قبل ذلك بعشر سنوات، حيث حشد آنذاك، القوات على حدودها، واثار المطالب التاريخية العراقية بالكويت، وبدأ باصطناع الاحداث. على الحدود تمهيداً لغزوها. ولكن سنحت له آنذاك فرصة بدت اكثر اغراءً، تمثلت بايران، التي بدت في نظره، بعد غياب الشاه، كدولة ضعيفة وجاهزة للسيطرة عليها. وقام صدام حسين بالغاء اتفاقية الحدود التي وقعها قبل ذلك بخمس سنوات مع شاه ايران، وسيطر على شط العرب المختلف عليه مع ايران. وهكذا اندلعت الحرب العراقية-الايرانية التي استمرت ثماني سنوات، أُستخدمت خلالها الاسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين، واوقعت خسائر بشرية تقشعر لها الابدان.

ان العنف في الشرق الاوسط، لا يُعبر عنه بالاعمال العدائية بين الدول فحسب. فانظمة الحكم العربية خبيرة ايضا في ممارسة العنف ضد مواطنيها، وتعتمد بشكل دائم على القوة، للمحافظة على بقائها. لذا، فليس من الغريب، ان تكون هذه الانظمة، انظمة دكتاتورية عسكرية، بكل معنى الكلمة.

ففي ليبيا، مثلاً، يمسك بمقاليد الحكم، عقيد، يعتمد على فئة قليلة من الضباط المخلصين له، وكذلك الوضع في الجزائر، اما العربية السعودية، فلا تكتفي بجيش واحد، بل بجيشين: - لكي يراقب احدهما الآخر، ويحميا العائلة المالكة من مواطنيها. وفي سوريا ايضاً، تسيطر على الحكم مجموعة من الضباط تعتمد على الاقلية العلوية، وتقمع اية معارضة من جانب السكان، مستخدمة ما لا يقل عن خمسة تنظيمات امنية واستخبارية منفصلة التي تراقب هي الاخرى بعضها البعض . وفي ظل نظام كهذا، لا تعتبر حتى المذابح الجماعية، ثمناً باهظاً في سبيل المحافظة على بقاء النظام: في عام ١٩٨٢، طوقت الدبابات والمدافع التابعة للرئيس الاسد مدينة حماة السورية، التي أُتهم سكانها بتأييد الاخوان المسلمين"، ودمرت وسط المدينة تدميراً كاملاً وقتلت ما بين ١٠-٢٠ الف مدني.

يجب ان لا نخطىء في فهم مغزى معظم المطالب الديمقراطية في دول مثل

الجزائر والاردن، لان مصدر هذه المطالبات، بشكل عام، الحركات الاسلامية المتطرفة، التي لا تربطها بالديمقراطية اية رابطة. انها لا تسعى لتوزيع القوى السياسية والعسكرية في هذه الدول، على السكان عامة، انما للسيطرة عليها بصورة كاملة.

في ضوء هذه الصورة، يصعب علينا معرفة من يقمع اكثر - الحكام الحاليون لهؤلاء المواطنين ام اولئك الذين يطالبون "بتحريرهم".

ان العنف الداخلي، يمس بالعرب وغير العرب معاً. فالقومية العربية، تعتبر المنطقة الممتدة من المغرب وحتى الخليج العربي، منطقة عربية فقط، رغم انه تعيش في هذه المنطقة، شعوب اخرى، وجماعات عرقية ودينية مختلفة ـ برابرة، اكراد، اقباط، مسيحيون، دروز، يهود، شركس، واشوريون- يشكلون شريحة لا بأس بها من مجموع سكان المنطقة.

ان وجود هذه الاقليات غير العربية وغير الاسلامية، يمكن تحمله، بشكل عام، لكنهم لن يحصلوا ابداً على المساواة مع العرب المسلمين، وسيظلون دائما يعتبرون ابناء طبقة ادنى، ومن لم يرضى بهذه المكانة المتدينة يتم قمعه بالقوة، وبوحشية احياناً.

في عام ١٩٣٣، قتل العراقيون اعداداً كبيرة من الطائفة الآشورية القديمة، ونهبوا ممتلكات آخرين، مما دفع الآف الاشوريين للفرار من العراق. وفي عام ١٩٤٥، اعلن الاكراد في شمال العراق عن اقامة جمهورية مستقلة، لكن الجيش العراقي قضى عليها فوراً. وحاول الاكراد الاعلان عن استقلالهم مرة ثانية، عام ١٩٦١، وقمعوا مرة اخرى بوحشية، حيث قتل عشرات الالاف، وبقي حوالي ٢٠٠ الف كردي دون مأوى. وفي السبعينات، طرد صدام حسين ٢٠٠ الف كردي الى ايران، وقام بتوطين مئات الالاف من الاكراد رغماً عنهم، في مناطق قاحلة خارج وطنهم، على غرار ما فعل بطله نبوخذ نصر.

لقد تقرر في مؤتمر فرساي، منح حكم ذاتي للاكراد، لكن البريطانيين الغوا القرار، وضموا منطقة كردستان للعراق، بهدف السيطرة على النفط في منطقة الموصل الكردية، وادى عدم الاهتمام الدولي بتنفيذ قرارات فرساي الخاصة بالاكراد، الى تمكين صدام حسين، من العمل كيفما شاء، ومواصلة جهوده

الرامية الى جعل منطقة كردستان عربية، وقد قمعت آخر محاولة استقلال اعلنها الاكراد، بعد هزيمة العراق في حرب الخليج، على ايدي صدام حسين، بوحشية لا مثيل لها.

ولم يكن مصير الاقليات الاخرى في الدول العربية افضل كثيرا، ففي العشرينات ابيدت في سوريا الاقلية المسيحية التي كانت تعيش هناك، وبعد الحرب العالمية الثانية، طرد عشرات الالاف من الارمن من اراضيها. وبمقتضى الاتفاق الفرنسي ـ السوري لعام ١٩٣٦، خصص حكم ذاتي للدروز في جبل الدروز في سوريا، حيث يشكلون الاغلبية هناك، لكن كل محاولاتهم لنيل هذا الحكم الذاتي، قمعت بشدة.

وفي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، طردت مصر ابناء الطائفة المسيحية ـ اليونانية، وظلت تشجع اعمال العنف ضد المسيحيين الاقباط، في سنوات الستينات والسبعينات ايضا، اما مصير المسيحيين السود في جنوب السودان، فقد كان مأساوياً بشكل خاص. فمنذ عام ١٩٥٦ فصاعداً، بادرت الحكومات السودانية بسلسلة عمليات استهدفت تغيير ديانتهم بالقوة، من خلال تجويعهم المتعمد، وتسخيرهم للعبودية. وحسب احصائية حذرة، بلغ عدد القتلى في ذروة المعارك في السودان ٥٠٠ الف قتيل، وهناك من يقول ان العدو تجاوز المليون. وفر مئات الالاف منهم الى الدول المجاورة، رغم جهود العرب لالقاء القبض عليهم داخل حدود السودان.

على اية حال، ان ميول الحكام العرب، لاستخدام العنف، هو السبب الرئيسي لنشوب الحروب المستمرة ضد العرب، وغير العرب خارج حدودهم. وفي ضوء هذه القائمة الطويلة من اعمال العنف، من جانب الحكام العرب، ليس من الغريب ان يحاول الكثيرون الانتقام منهم باغتيالهم.

وفيما يلي قائمة تضم ضحايا العنف في العالم الغربي:

١٩٤٩ ـ الرئيس السوري، حسني الزعيم، حكم عليه بالاعدام وأُعدم من قبل محكمة عسكرية بعد انقلاب موالٍ للهاشميين.

١٩٥٨- فيصل، ملك العراق، ورئيس وزرائه نوري السعيد، قتلا في الانقلاب الذي انهى الحكم الملكي في العراق.
١٩٦٠- هزاع المجالي، رئيس حكومة الاردن، قتل على ايدي عملاء مصريين عندما حاولوا اغتيال الملك الحسين.
١٩٦٣- الرئيس العراقي، عبد الكريم قاسم، قتل على ايدي جماعة حزب البعث وضباط وطنيين اطاحوا بنظام حكمه.
١٩٦٤- اديب التشيشكلي، الرئيس السوري، قتل في جبل الدروز، انتقاماً لعمليات القصف التي تعرض لها الجبل في عهده.
١٩٦٧- هواري بومدين، رئيس الجزائر، نجا من الموت في محاولة انقلاب عسكري.
١٩٧١- وصفي التل، رئيس حكومة الاردن، قتل في القاهرة في شهر تشرين ثان، من قبل رجال منظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٧٢- الحسن ملك المغرب، نجا من هجوم جوي على قصره، قام به طيارون متمردون من سلاح الجو المغربي.
١٩٧٥- فيصل بن سعود، ملك العربية السعودية، قتل بيد ابن شقيقه، الذي ألقي القبض عليه وأُعدم.
١٩٧٧- حمدي، رئيس اليمن الشمالي، قتل، على ما يبدو من قبل عناصر موالية للسعودية.
١٩٧٨- جشمي، رئيس اليمن الشمالي، قتل من قبل مبعوث يمني جنوبي حمل معه حقيبة ملغومة.
١٩٨١- انور السادات، رئيس مصر، قتل على ايدي عناصر اسلامية متطرفة، اثناء استعراض عسكري، جرى احتفالاً بالذكرى السنوية لحرب تشرين.
١٩٨٢- بشير جميل، رئيس لبنان، قُتل بانفجار قنبلة وضعت في مبنى مقر قيادة حزب الكتائب اللبناني في بيروت.
١٩٨٤- العقيد القذافي، رئيس ليبيا، هوجم في مقره في طرابلس من قبل رجال "الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا".
١٩٨٥- جعفر النميري، رئيس السودان، نجح في الفرار، اثناء محاولة انقلاب أطاحت بنظام حكمه.
١٩٨٧- رشيد كرامي، رئيس حكومة لبنان ، قتل بتفجير طائرة الهليوكبتر التي

كانت تقله في الجو.

١٩٨٩- رينيه معوض، رئيس لبنان، قتل بتفجير سيارة ملغومة، بعد توليه منصب الرئاسة ببضعة ايام.

١٩٩٢- محمد بو ضياف، رئيس الجزائر. قتل من قبل مسلم متطرف، بعد اربعة اشهر من اعلانه الاحكام العرفية، بهدف منع الاسلاميين المتطرفين، من السيطرة على الدولة.

ومن اجل الاختصار، شطبت من القائمة احداثاً لا تعد ولا تحصى، من اعمال القتل والاغتيال نفذت ضد وزراء، وزعماء معارضة، وصحفيين، ومفكرين، ودبلوماسيين وموظفين، وحتى الاغتيالات التي وقعت في دول اسلامية صغيرة.

احد الباحثين اجرى دراسة في موضوع الحياة السياسية في الامارات الدكتاتورية التي تشكل دولة اتحادات الامارات العربية، في الخليج العربي، نشر نتائج دراسته في عام ١٩٧٧، جاء فيها:

"الشيخ زايد، حاكم ابو ظبي، عزل شقيقه الشيخ شخبوط في عام ١٩٦٦، رشيد، حاكم دبي، عزل عمه في عام ١٩٣٢، احمد من ام القوين، اطلق النار على عمه الذي قتل والده: صقر، من رأس الخيمة، طرد عمه في عام ١٩٤٨، وفي اطار انقلاب داخلي، عام ١٩٧٢، تولى السلطة الشيخ سلطان مشارجه، بعد ان قتل شقيقه، خليل، على ايدي ابن عمه، الحاكم السابق، صقر بن سلطان. وفي ابو ظبي، الامارة الرئيسية في دولة الاتحاد، قتل ثمانية من ضمن ١٥ اميرا من عائلة ابو فلاح.

صحيح، ان الاغتيالات في العالم العربي، خفت في السنوات العشر الاخيرة، لكن هذا الامر نابع من زيادة فعالية الانظمة الدكتاتورية. ففي سوريا والعراق، على سبيل المثال، نجحت الأنظمة الحاكمة في السيطرة على البلاد، وحسنت جداً، من قدرتها على إخماد أية شرارة معارضة داخلية بسرعة فائقة.

ان أحد الجوانب الأكثر ازعاجاً في حوادث سفك الدماء المستمرة في العالم العربي، هو ان هذه الأحداث لا يحكمها أي وازع أخلاقي. ومن هنا ينبع الاستعداد لاستخدام الأسلحة الكيماوية. فهنالك ثلاث حالات، على الأقل، من الحالات النادرة ، التي أُستخدمت فيها الأسلحة الكيماوية بعد الحرب العالمية

الأولى، وقعت في العالم العربي:

* استخدام عبدالناصر غاز الخردل في اليمن في مطلع الستينات .

* قصف صدام حسين بقنابل كيماوية، الجيش الايراني خلال الحرب العراقية ـ الايرانية.

* قصف صدام حسين بالقنابل الكيماوية مدنيين أكراداً في بلاده، وقُتل ما لايقل عن الفي مدني كردي.

وفي الحرب العراقية ـ الايرانية هاجم الطرفان باستمرار سفناً تابعة لدول محايدة في الخليج العربي، وأثناء حرب الخليج، لوّث صدام حسين مياه الخليج بالنفط الخام، ووضع عن قصد، قوات عسكرية في مواقع أثرية. وهكذا أثبت صدام، انه حتى الموارد الطبيعية والثروات الأثرية التاريخية، لن تسلم من جرائم الحرب.

وبشكل عام، امتنع الحكام العرب عن استخدام العنف بهذه البشاعة ضد الدول الغربية. فقد ادركوا أن الغرب قوي، وان مهاجمة مصالحه، بصورة مباشرة، تنطوي على خطر جسيم. لذا استنتجوا، بأن الارهاب سيكون أداة اكثر فعالية وضماناً لتحقيق اهدافهم. لقد وفّر الارهاب للانظمة العربية امكانية ضرب اهداف غربية، وفي نفس الوقت التنصل من كل مسؤولية.

إن دولاً عربية ذات سيادة، مثل سوريا والعراق وليبيا، وفرت عن طريق سفرائها، اسلحة ومعلومات وأموال، للمنظمات الارهابية التي عملت ضد الدول الغربية، وضد أهداف اخرى، حتى انها استخدمت في بعض الأحيان اجهزتها الاستخبارية، لتنفيذ هجمات ارهابية. وهكذا حوّلوا الارهاب من ظاهرة محلّية، تتميّز بها السياسة الشرق اوسطية، الى وباء دولي.

لذا يعتبر الارهاب الدولي، سلطة تصدير شرق أوسطية، والاساليب التي يتبعها في انحاء العالم، هي أساليب أنظمة الحكم والمنظمات العربية التي توجهها: اختطاف طائرات، تفجيرات، وضع متفجرات في السفارات، اغتيالات دبلوماسية، واحتجاز رهائن ـ كل هذه الأعمال كانت من اختراع الارهاب العربي، الذي تبنته منظمات ارهابية عالمية أخرى بعدهم.

لقد انتشر الارهاب العربي في جميع أنحاء العالم ، باستثناء دول الكتلة

السوفياتية، وكانت ضحاياه معرضة للهجوم في أي مكان ـ لندن، باريس، بانكوك، كراتشي، روما، ڤينا ـ حتى ادت السياسة المتشددة التي انتهجتها الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع، الى تقليص هذا الوباء.

في الواقع، ليست كل دولة عربية هي، العراق أو سوريا أو ليبيا. هناك انظمة حكم عربية يمكن وصفها، "مفترسة"، وهناك انظمة عربية أخرى، "فريسة" لها. هنالك انظمة عربية تميل الى الاعتدال، وترغب في الابتعاد عن دكتاتورية الانظمة الراديكالية. لكن هذه الحقيقة لا تغير الصورة العامة البشعة، التي يجب التعرّف عليها وفهمها، لكي نبلور رأياً متزناً عن السياسة الشرق أوسطية: العنف، ظاهرة دائمة في الحياة السياسية في كل الدول العربية، وهو الأسلوب الرئيسي لتصفية الخصوم الداخليين، عرباً وغير عرب معاً.

حتى الآن، لم أتطرق لذكر النزاع بين اسرائيل والعرب، وذلك لسبب بسيط، هو ان أياً من النزاعات التي ذكرتها ليس له علاقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. ورغم ذلك، تتركز كل المباحثات الجارية في اطار "المسيرة السلمية" في الشرق الاوسط، على اسرائيل والفلسطينيين فقط. وهذه نتيجة مباشرة لحملة دعائية عربية، تستهدف صرف الانظار عن الاسباب الحقيقية للعنف والنزاعات المستمرة في منطقتنا، وترسيخ نظرية أن مصدر الاضطراب في المنطقة واحد فقط ـ هو القضية الفلسطينية.

ان الجهد الرئيسي لاخفاء الطابع الحقيقي للشرق الأوسط، بُذل في أروقة الأمم المتحدة. إذ عندما وصلت الى نيويورك لأول مرة، بصفتي سفير اسرائيل لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٨٤ تبين لي، أن الأمم المتحدة خصصت، سنوياً، دورتين كاملتين، للجمعية العمومية، كل دورة مدتها اسبوع، للتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في النزاعات الشرق أوسطية، سُمّيت الدورة الأولى "القضية الفلسطينية"، حيث تحدثت فيها دول عربية وغير عربية، الواحدة تلو الأخرى، منددة باسرائيل وجرائمها البشعة ضد الفلسطينيين، ودعتها لقبول الحل العادل للقضية الفلسطينية، ذلك الحل الذي اشتمل ، بشكل عام، على تفتيت اسرائيل على مراحل، أو تفكيكها فوراً.

أما الدورة الثانية للجمعية العمومية، المتعلقة بمنطقتنا، فقد سُمّيت، "الوضع

في الشرق الوسط". والغريب انه تبين لي، أن الكلمات التي ألقيت في الدورة الثانية، كانت مماثلة لتلك التي أُلقيت في الدورة الأولى، حتى أنها تكررت أحياناً كلمة، كلمة.

في عام ١٩٨٥، تساءلت، عن مدى حاجة الأمم المتحدة لعقد دورتين منفصلتين؛ اذا كانت تُلقى في الدورتين نفس الكلمات، فلماذا لا نوفر الوقت ونعقد دورة واحدة فقط. وقلت اذا كانت هناك ضرورة لعقد دورة ثانية، فمن الأفضل أن نناقش فيها الموضوع الذي عُقدت من أجله ـ أي "الوضع في الشرق الأوسط".

ولكي أوضح وجهة نظري بالضبط، وزّعت على مندوبي الدول، قائمة مفصّلة اشتملت على اعمال العنف التي وقعت في الشرق الأوسط في تلك السنة ـ ١٩٨٥.

إذا اخذنا بنظر الاعتبار كون عام ١٩٨٥، شهد عدداً قليلاً من اعمال العنف في الشرق الوسط، تبدو القائمة مقبولة. إنها كتالوج من التفجيرات، والاختطاف، والاغتيالات، والاعدامات، والانقلابات، والنزاعات الحدودية ـ كل هذا، إضافة الى الحرب الدامية التي كانت دائرة آنذاك بين العراق وايران. وكانت اهداف اعمال العنف تلك، الدبلوماسيين، الصحفيين، السفارات، ومكاتب الطيران، وقُتل فيها أُناس من كافة القوميات ـ عراقيون، مغربيون، سودانيون، ليبيون، امريكيون، فرنسيون، بريطانيون، ايطاليون، سويسريون، هولنديون، روس، يابانيون، وكثيرون غيرهم. وفيما يلي قائمة لشهر واحد فقط.

قائمة أعمال العنف في الشرق الوسط لشهر نيسان ١٩٨٥

١ نيسان ـ اكتشفت مصر مؤامرة ليبية ضد النظام المصري.
منظمة امل اختطفت طائرة لبنانية.

٢ نيسان ـ قُتل قس هولندي في البقاع اللبناني.
اعلن الجيش الشعبي في الصحراء الغربية، عن قتل (١٢٠) مغربياً.

٣ نيسان ـ قُتل ٥٤ شخصا في معارك وقعت في صيدا في لبنان.
العراق، تقصف طهران.

٤ نيسان ـ مهاجمة طائرة ركاب اردنية في اثينا من قبل عناصر منظمة "أيلول الاسود".
العراق تسقط طائرة ايرانية.
عملاء سوريون يهاجمون السفارة الاردنية في روما.
٦ نيسان ـ انقلاب في السودان.
١٢ نيسان ـ مقتل ٢٠ شخصاً بانفجار قنبلة وضعها رجال الجهاد الاسلامي في مطعم في مدريد.
١٣ نيسان ـ محاولة اغتيال إمام لبناني.
١٦ نيسان ـ نجاة وزير نفط الامارات العربية من محاولة اغتيال.
العراق تسقط طائرة ايرانية.
١٧ نيسان ـ منظمة "أمل" تحاصر مخيمات لاجئين فلسطينيين في لبنان.
١٨ نيسان ـ تدمير مقر قيادة حركة "المرابطون" في طرابلس/ لبنان.
٢٣ نييسان ـ أسقطت العراق ثلاث طائرات ايرانية.
٣٠ نيسان ـ اكتشاف مؤامرة عراقية لمهاجمة سفارتي سوريا وليبيا.

من الصعب تجميع مثل هذه القائمة، التي تعتبر نموذجاً متميزاً لواقع مستمر وثابت، في مكان آخر من العالم، لأنه منذ عشرات السنين والشرق الوسط، هو المنطقة الأكثر عنفاً، على وجه الكرة الأرضية.

ان معظم الأحداث التي اشتملت عليها القائمة ليست لها علاقة باسرائيل، ولكن ليس من الضروري القول أن أياً من مراكز العنف هذه، يستحق مناقشته في الأمم المتحدة. وفي ضوء هذا الملخص الذي وزعته، احتج مندوبو الدول العربية: "بأي حق يتدخل المندوب الاسرائيلي بالشؤون الداخلية العربية؟ فكل ما أورده عبارة عن احداث وخصومات داخل "ألاسرة العربية" ولا يحق للأمم المتحدة مناقشتها في اطار ـ استعراضها للقضايا الدولية".

وعلى الرغم من أن الوضع في الأمم المتحدة تحسن بالنسبة لاسرائيل، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع دول كثيرة بدءاً من عام ١٩٨٩ فصاعداً، من الصعب ان نمحو الاضرار التي ألحقتها هذه المؤسسة بمكانة اسرائيل الاخلاقية في العالم.

في الأمم المتحدة، وفي وسائل الاعلام والدبلوماسية العالمية عامة، عمل العرب

على إخفاء العنف الداخلي فيما بينهم "تحت السجادة".

هنالك ما يدعو الى العجب، بقدرة العالم على التركيز على النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي أودى بحياة حوالي ٧٠ ألف نسمة خلال خمسين سنة، وتجاهل نزاعات دامية في الشرق الاوسط، أودت بحياة ملايين الأشخاص: الغزو المصري لليمن (٢٥٠ ألف قتيل)؛ الحرب الأهلية في الجزائر (مليون قتيل)؛ الحرب الأهلية فيي لبنان (١٥٠ ألف قتيل)؛ الغزو الليبي لتشاد (١٠٠ ألف قتيل)؛ الحرب الأهلية في السودان (٥٠٠ ألف قتيل)؛ الحرب العراقية ـ الايرانية (أكثر من مليون قتيل)؛ وأخيراً حرب الخليج (١٠٠ ألف قتيل).

وفقاً لكل مقاييس، القتل والمعاناة، نجد أن أقل نزاع من هذه النزاعات، يفوق عدد القتلى فيه، ما سببه النزاع العربي ـ الاسرائيلي في خمسين سنة. وعلى هذا الأساس، يصعب على من لديه عقل يفكر، ان يقبل الادعاءات المشوّهة للحقيقة، وهي انه يمكن إنهاء كافة هذه النزاعات في الشرق الأوسط، اذا تم حل القضية الفلسطينية. ولكن، إذا لم تكن القضية الفلسطينية، فما هو سبب العنف المستمر في الشرق الوسط؟

أين يجب ان نبحث عن جذور الظواهر السياسية، والاجتماعية، والنفسية، القوية التي يبدو وكأنها حكمت بحرب دائمة، على أمة يبلغ تعدادها ١٥٠ مليون نسمة، كانت لها حضارة أثرت في الماضي على البشرية كلها؟ ولكي نجيب على هذا السؤال، يجب الانتباه الى ثلاثة عناصر مركزية يتميز بها العالم العربي:

* أزمة الشرعية؛ * الرغبة في الوحدة؛ * العداء للغرب.

وكل واحد من هذه العناصر الثلاثة يغذّي الآخرين في دائرة سحريّة من الغليان والعنف، والعناصر الثلاثة، مرتبطة بتصاعد الاسلام المتطرف. منذ إنهيار الامبراطوية العثمانية، في أواخر الحرب العالمية الأولى، لم يُتفق على مسألة: من هي الحكومة العربية الشرعية. ونتيجة لذلك، ظل أي هيكل سياسي أُقيم في العالم العربي، يرتكز على أرجل هشّة. فغياب الامبراطورية العثمانية التي استبعدت العرب مئات السنين، ترك العالم العربي عبارة عن مستعمرات بريطانية وفرنسية.

كانت المصالح الاستعمارية ، ماديّة بالدرجة الأولى . وعندما اتضح لبريطانيا

وفرنسا عدم قدرتها على السيطرة بصورة مباشرة على المناطق العربية الواسعة، حاولنا منح الاستقلال "لدول" عربية، حديثة التكوين، شريطة عدم عرقلة نشاطاتها الاقتصادية، وبخاصة كل ما يتعلق بتزويد النفط. وقامت الدول العظمى بتقسيم المنطقة العربية التي كانت تحت سيطرتها الى دول كثيرة (تضم الجامعة العربية ٢١ دولة)، بحيث كانت كل واحدة من هذه الدول اصغر من ان تصبح دولة قوية بقدراتها الذاتية. وتم تسليم السيطرة المطلقة على هذه "الهينات" الجديدة لعائلات عربية صديقة، على افتراض ان تقيم هذه العائلات علاقات جيدة مع أصحاب الجميل الاوروبيين. وهكذا نشأت في العالم مجموعة من المملكات من الغرب وحتى العراق.

في الشرق الأوسط، لم يكن، بالطبع، تقليد مماثل للنظرية الغربية الخاص "بالدولة القومية" التي توجد المميزات التي تبرر وجود دول منفردة. فالفرنسيون، مثلاً، يعرفون جيداً، الفوارق التي تميّزهم عن الاسبان، والبريطانيين والالمانيين، وهم فخورون بهذه الفوارق.

ان الدولة القومية الاوروبية، على غرار "مدن الدولة" اليونانية والايطالية التي سبقتها استحسنتها الشعوب الاوروبية، لان معظم الاوروبيين يعتبرون أنفسهم ملزمين، بشكل طبيعي، بالولاء والانصياع لحكومة دولتهم، مهما كان نوعها. غير ان كثيرين من العرب يعترفون بأن الوضع مختلف في بلدانهم؛ فهم ملزمون بالدرجة الاولى، بالولاء للعائلة والعشيرة، ومن ثم للقومية العربية بشكل عام. لذا فان نظرتهم لوجود الوحدة السياسية داخل المنطقة العربية، تقسيم ظالم، ليس طبيعياً، ولا مرغوباً، للأمة العربية الكبيرة. ويمكن الافتراض، بأن هكذا أيضاً، سيشعر الامريكيون فيما لو فرض عنصر أجنبي، على الولايات المتحدة الأمريكية، تفكيكها الى دول مستقلة.

على هذا الأساس، نشأ منذ البداية توتر شديد في الدول العربية بين المواطنين والحكام. فالملك الذي توجته دولة عظمى أوروبية، يطالب رعاياه بالولاء له، في الوقت الذي كانوا يستطيعون منحه هذا الولاء، في أفضل الحالات، في ظل مشاعر متضاربة.

وهكذا ، أصبح الملك ، على اية حال ، ليس زعيماً قومياً يعبّر عن الارادة

العامة لشعبه، إنما سليل عائلة قوية إقطاعية. واصبحت النظرة العامة اليه، كمن هو معنيّ فقط باستغلال اجهزة الدولة، لتأمين حياة مرفهة له وللمقربين منه، واحياناً بمساعدات سخيّة من الاجانب، المعنيين ببقاء نظام حكمه. ان هذا التنكر، من جانب العرب لملوكهم ولدولهم وللحدود التي تفصل بينها، هو، على أية حال، نتيجة لأزمة عامة ناجمة عن اعدام الشرعية السياسية.

وبما أن الجمهور العربي سلّم، ظاهرياً، فقط، بوجود الحكومات المفروضة عليه من الاوروبيين، ولما كثرت المطالبات باستبدال "انظمة الحكم الخائنة"، بأنظمة "عادلة" اخرى، تستمد شرعيتها من نسب الأجداد أو من الاسلام النقي، اعتقد الحكام العرب، أنه، بالقوة فقط، يمكن قمع هذه الرغبات والمطالبات باستبدال انظمة حكمهم. وبما أن كل طلب من هذا النوع يكمن في طياته خطر التمرد أو الانقلاب على النظام، نشأ في الدول العربية وضع مزمن من عدم الاستقرار.

ومع مرور الوقت أصبحت لدى الانظمة العربية خبرة في مجال قمع الجماهير والسيطرة عليها، في حين يظهرون تجاه الخارج .ان وضعهم مستقر. غير أن المشكلة الأساسية ظلت قائمة _ عدم وجود شرعية سياسية في كل ما يتعلق بانظمة الحكم والحدود التي تفصل بين مختلف الدول العربية.

لهذا السبب، نجد الزعماء العرب مشغولين باستمرار، ليس بحماية أنفسهم من الانقلابات والاغتيالات، فحسب، إنما بكل انواع محاولات "الاندماج" مع دول أخرى (لأن هذه المحاولات تنطوي بشكل عام، على محاولة سيطرة حكومة على اخرى، وسلبها شرعيتها).

هكذا، حاول عبدالناصر، في حينه، دمج مصر وسوريا والعراق في كيان سياسي واحد (الجمهورية العربية المتحدة)؛ كما حاولت العراق الاندماج مع الاردن وابتلاع الكويت؛ كما أن القذافي عرض نفسه على تونس، والسودان وحتى المغرب؛ بينما ابتلعت سوريا لبنان كمرحلة انتقالية في الطريق لتأسيس سوريا الكبرى.

كل تلك المحاولات الاندماجية، أُصيبت بفشل ذريع، لأن أي حاكم عربي، لم يكن مستعداً للتنازل عن اقل ما يمكن من السلطة، (باستثناء الضم الفعلي السوري للبنان بالقوة، عام (١٩٩١).

ان هذه المحاولات، تثبت صحة نبوءة لورنس العرب الذي قال: "ستمضي أجيال عديدة حتى تتمكن دولتان عربيتان من الاتحاد معاً بمحض ارادتهما".

ان الشعور بالاحباط لدى العرب، بسبب عدم قدرتهم على الاتحاد وتثبيت وضعهم السياسي، كان السبب وراء صيحة الاكبار التي سادت الشارع العربي من المحيط الى الخليج، عندما غزا صدام حسين الكويت. إذ أن احتلال صدام حسين أحيا الأمل لدى الجماهير العربية، بأن ثمة زعيماً قوياً ينهض ليوحّد العالم العربي كله، تحت حكمه، (لم تكن بالطبع، هذه الصيحة صادرة أيضاً عن الحكام العرب، الذين خشي كل واحد منهم ان يكون الضحية التالية لصدام حسين).

كانت الحدود الجائرة التي رسمها الاوروبيون على خريطة العالم العربي، في نظر غالبية العرب، اكثر وأشد ظلماً من كل الاعمال الوحشية التي ارتكبها صدام ضد الكويتيين. لقد هتفوا، لبسمارك العربي، الذي حاول ان يمحو، بضربة واحدة، هذه الحدود، وبالغوا في احترامه وتقديره، لأنه استخدم القوة لاعادة توحيد العالم العربي من جديد.

برز هذا الشعور بشكل رئيسي، في اوساط الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة والاردن، الذين لم تدرك الدول الغربية مغزى حماسهم لدمار الكويت. كانت الكويت في نظر الفلسطينيين، تمثل رمز التدخل الاستعماري في الشؤون العربية، في لبنان واسرائيل أيضاً.

وبدا في نظرهم ان تدمير الكويت الموالية للغرب، خطوة اولى نحو تدمير اسرائيل. وتبين من استطلاع للرأي العام أُجري في آب ١٩٩٠، بعد وقت قصير من غزو الكويت، أن ٨٠٪ من الفلسطينيين يؤيدون صدام حسين. وفي وقت لاحق، هتفت الجماهير الفلسطينية:

"صدام، نحن معك حتى النصر"

ان الاحلام بشأن استعادة الهيبة العربية المفقودة، والاحتجاج الشعبي على وجود الحدود الاستعمارية المصطنعة، شكلت الأسس التي قامت عليها القومية العربية الشاملة. والتي أصبحت حركة قوية في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية. كانت هذه القومية تطالب بتصحيح الضرر الذي أُلحق بالعالم العربي، من خلال إلغاء الحدود القائمة بين الدول ، وتوحيد العالم العربي في اطار دولة عظمى

قوية من "المحيط الى الخليج". كان المعنى العملي لهذه الايديولوجية، هو ضرورة البدء بازالة كافة المملكات التي تمثل، اكثر من غيرها، إستغلال وإذلال العالم العربي، على أيدي الغرب.

وهكذا، اطيح بالأنظمة الملكية، الواحد تلو الآخر بانقلابات عسكرية أتت الى الحكم بزعماء مثل جمال عبدالناصر، والقذافي، وصدام حسين، الذي عمل كل واحد منهم، من جانبه، الاطاحة بانظمة ملكية أخرى.

لم تبق في عهدنا هذا سوى عدة أنظمة ملكية، (في العربية السعودية، الأردن، الامارات العربية في الخليج، والمغرب)، يتهددها خطر دائم، لأنها تعتبر بقايا أخيرة من عهد يوشك أن ينتهي.

بما أن حجر الأساس لنظرية الوحدة العربية الشاملة، هو الرغبة في إلغاء كل الحدود، نجد أن لدى كل حكومة عربية تحمل هذه النظرية، قناعة بأن الشرق الأوسط، كله، أو على الأقل جزء كبير منه، عائد لها، ولها فقط، كان هذا هو الدافع وراء الغزو المصري لليمن عام ١٩٦٢، (كان عبدالناصر بحاجة الى موطىء قدم في شبه الجزيرة العربية لتحقيق احلامه التوسعية)، ووراء حروب صدام حسين "لتحرير الأراضي العربية) في ايران والكويت. وهذا دائماً، هو التفسير "لمعاهدة الصداقة" التي وقعت بين سوريا ولبنان، في أيار ١٩٩١، والتي أدت الى سيطرة سوريا على كل الأراضي اللبنانية.

في أيلول ١٩٧٠، حاولت سوريا غزو الأردن والاستيلاء على أراضيها، ونجت الأردن من هذا الخطر وحافظت على استقلالها بعد أن هددت اسرائيل بالتدخل.

ان نظرية القومية العربية والوحدة العربية الشاملة، ترفض في الواقع، رفضاً باتاً، التقسيمات السياسية في العالم العربي، لكنها فشلت حتى الآن في محاولاتها شطب الحدود التي فرضتها الدول الغربية.

يبدو أن نظرية القومية العربية حققت فعلياً نبوءة لورنس العرب التشاؤمية عندما قال: "لم تنجح أبداً في اختيار حاكم للدولة العربية الموحدة، التي تنادي بها".

بالطبع، لم ينقص الوحدة العربية زعماء ، فهذه الخريطة الليبية الرسمية، على

سبيل المثال، يظهر فيها القذافي وهو باسط ذراعيه مطوّقاً العالم العربي كله. وكان القوميون العرب في كل من مصر وسوريا والعراق، يريدون دائماً ان تكون، مصر أو سوريا أو العراق، هي الدولة العربية العظمى المستقبلية. ومما يدعو للسخرية، أن الخلافات الداخلية بين الحكومات التي تمثل فكرة الوحدة العربية الشاملة، كانت دائماً العائق الرئيسي، في الطريق لتحقيق هذه الوحدة. وهذا هو السبب الذي جعل الخصام بين الأسد، وصدام حسين، من اشد الخصومات في العالم العربي. فالصراع بينهما يدور حول السؤال: من منهما يبتلع الآخر لكي يتزعم الامبراطورية الجديدة، التي يؤيد الاثنان إقامتها دون تحفظ.

في العقد الأخير، خبت، إلى حد ما، شعلة الوحدة العربية "الكلاسيكية" التي تبناها جمال عبدالناصر، لتحل محلها طموحات محدودة أكثر، من قبل زعماء عرب ارادوا السيطرة أولاً على جزء واحد محدود من العالم العربي، مثل، شمال افريقيا، الخليج العربي، أو الهلال الخصيب. لقد ضعف الحماس للوحدة العربية الشاملة، نوعاً ما، لأنه بعد غياب عبدالناصر، لم يظهر عربي له نفس القوة، ولأن المطالبين بالزعامة أصبحوا يحيّدون بعضهم البعض.

غير أن الرغبة في الوحدة العربية الشاملة، ستعود للظهور من جديد، في حالة ظهور زعيم عربي قوي بما فيه الكفاية، يستطيع التلويح بضمان "الوحدة العربية"، كما أثبتت ذلك ردود الفعل الحماسية للجماهير العربية، في أنحاء الشرق الأوسط، في الأيام الأولى التي تلت احتلال صدام للكويت.

إن جذوة الحنين لتحقيق حلم الوحدة العربية، لا زالت متوهجة. إذ عندما تفشل القومية العربية في تحقيق هذا الهدف، تبرز، فوراً، قوة أخرى لتملأ الفراغ، وكلما ضعفت القومية العربية، كلما تعززت قوة الأصولية الاسلامية. وها هي قوتها تزداد في كل مكان.

أحياناً، تعمل الأصولية الاسلامية، يداً بيد، مع القومية العربية، لكنهما، بشكل عام، تتناقضان مع بعضهما البعض (مثلما هي الحال في مصر وسوريا والجزائر). منذ ثورة الخميني في ايران، أصبحت الأصولية الاسلامية معروفة لدى الغرب، اكثر من القومية العربية. ففي اعقاب احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران عام ١٩٨٠ ، تلك القضية التي أدخلتها وسائل الاعلام الى

كل بيت في الولايات المتحدة الاميركية، لمدة سنة أو يزيد، أصبحت الحركة الاسلامية المتطرفة، في نظر العالم الغربي، قوة مجنونة خطيرة وممقوتة.

وفي الولايات المتحدة، والعالم الغربي عامة، ينظرون بجديّة لتهديدات ايران بالقضاء على اسرائيل، والغرب، في حين ينظرون الى التهديدات الصادرة عن القوميين العرب بعدم اكتراث، ويعتبرونها مراءاة، أو "تلميع سيوف". وهذا الفارق، يوضح أيضاً، استعداد الغرب لاعتبار حركة "حماس" خطراً حقيقيا على اسرائيل وعائقاً أمام السلام، في حين أُعتبرت منظمة التحرير (حتى قبل اتفاق أسلو) عنصراً معتدلاً، وقليلون فقط، هم الذين ينظرون بجديّة لتهديدات زعمائها (التهديدات التي سُمعت بعد اتفاق اوسلو أيضاً)، بشأن رغبتهم المستمرة بابادة اسرائيل في يوم من الأيام.

إن هدف الاسلام الأصولي، هو سيطرة الاسلام على العالم كله، والحاق الهزيمة بالكافرين غير المسلمين في حرب مقدسة "الجهاد". والاهداف الفعلية الفورية لهذا الجهاد، ليست هي الدول غير الاسلامية القوية التي يصعب عليهم مهاجمتها بصورة مباشرة، إنما الدول الاسلامية، بالذات. لذا يطمح الأصوليون الى الاطاحة بكل الحكومات "الكافرة" في (٤٠) دولة اسلامية، وشطب هذه الدول نهائياً ودمجها في دولة اسلامية واحدة. لذا فان الاعداء الفوريين للحركة الاسلامية، هم الحكام العرب، العلمانيون، بمن فيهم العسكريون الذين يسيطرون على أنظمة الحكم القومية التي تنادي بالوحدة العربية. فليس من الغريب إذاً، أن تبدي هذه الأنظمة عداءاً شديداً للمتطرفين الاسلاميين ـ أُعتقل عشرات الآلاف من أعضاء هذه الحركة، عُذّبوا وقُتلوا، في دول عديدة في انحاء العالم العربي. السيد قطب، من كبار المنظّرين الاسلاميين، قضى مدة عشر سنوات في السجن المصري، في عهد عبدالناصر، قبل ان يُعدم في عام ١٩٦٦، كتب يقول: " ان الغاية من الجهاد هي حماية دين الله وشرائعه، وانقاذ البلاد الاسلامية فقط، وليس أية بلاد أخرى... ان كل بلاد تحارب الايمان، وتمنع المسلمين من القيام بواجباتهم الدينية، أو لا تطبق دين الاسلام، تصبح "ساحة حرب"، يجب محاربتها، حتى لو كان سكانها من ذريّة المسلم المؤمن" أو من أبناء قوميته".

فكرة أخرى مماثلة، أعرب عنها عبدالسلام فرج (الذي أُعدم هو أيضاً)، منظّر الجماعة الاسلامية التي اغتال رجالها أنور السادات في عام ١٩٨١ : " هنالك

من يقول ان على الجهاد ان يركّز جهوده، في أيامنا هذه، على تحرير القدس. صحيح أن تحرير الأرض المقدسة، هو أمر ملزم لكل مسلم ... لكن علينا ان نؤكد بأن الحرب ضد العدو القريب منك، مقدّمة على الحرب ضد العدو الأبعد. خاصة وأن الأول ليس فاسداً فقط، إنما هو أداة في خدمة الامبريالية ... في كل الدول الاسلامية، يسيطر العدو على مؤسسات الحكم. ان العدو يتمثل في جماعة الحكام الحاليين، لذا من واجبنا محاربة هؤلاء الحكام".

ان دعوة الأصوليين الاسلاميين لاستعباد العالم كله من قبل الاسلام، تبدو هدفاً بعيداً جداً، ولكن إذا أضفنا إليها تمسكهم بالقيم الدينية، وضمان الجنة للمؤمنين، تنشأ أمامنا مؤامرة عظيمة.

ان مطالبة الاسلامين المتطرفين، المفاجئة بانتهاج الديمقراطية في العالم العربي، تدل على ان لديهم قناعة بقدرتهم على كسب تأييد الجماهير العربية في الانتخابات. وفعلاً، تبينت صحة موقفهم هذا في أكثر من مرة: في عام ١٩٩٢، أُضطر الجيش الجزائري لفرض احكام عسكرية على الدولة، بهدف الغاء نتائج الانتخابات، التي حققت في الحركة الاسلامية انتصاراً واضحاً.

بالنسبة للحركة الاسلامية، شأنها شأن حركة القومية العربية، تعتبر الايديولوجية، هي المفتاح لفهم مجريات الأحداث. فالحرب العراقية _ الايرانية، التي كانت في بدايتها حرباً دفاعية، تحوّلت مع مرور الأيام الى صراع حول تحرير الأماكن المقدسة في العربية السعودية وفي اسرائيل، التي يسيطر عليها "كفار" (رغم ان العربية السعودية تطبق احكام الشريعة الاسلامية، تعتبر الجماعة الوهابيّة، في نظر كثير من المسلمين، جماعة كافرة، لأنها، حسب رأيهم لا تطبق الاسلام في كثير من الأمور الخرى).

كما أن تآمر القذافي المستمر ضد الدول الأفريقية له علاقة أيضاً بالايديولوجية الاسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للكراهية الشديدة لامريكا، التي يعتبرها "الشيطان الأكبر" الذي يحاول اغواء العالم الاسلامي، لتحييده عن الطريق المستقيم، طريق الايمان. وكان هذا هو الدافع أيضاً وراء أعمال عنف كثيرة أخرى نفذها اسلاميون متطرفون في انحاء العالم.

وبسبب الخوف من ثورة اسلامية في العربية السعودية، قُتل حوالي ٤٠٠ حاج

ايراني في مكة عام ١٩٨٧، ودُمرت مدينة حماة السورية عام ١٩٨٢.
لقد أدى الصراع بين الحركة الاسلامية المتطرفة، والقومية العربية، حول السيطرة على الفرد العربي، وتأثيرهما الشديد على السياسة العربية، الى نتائج مأساوية ليس بالنسبة للعرب والمسلمين فقط. إذ أنه بسبب رفض هاتين الحركتن الاعتراف بحقوق الجماعات الأخرى، فقد رُفض أي طلب يتعلق باستقلال سياسي أو بالحريات الدينية، لمن هم ليسوا عرباً أو مسلمين.

صحيح أن العناصر المسيطرة في العالم العربي غير قادرة على حسم مسألة من الذي يجب ان يحكم المنطقة الموحّدة، لكنهم يجمعون على ضرورة ان تكون المنطقة كلها عربية واسلامية، دون تحديد.
لقد أُقتطعت هذه النظرية من التفسير المتشدد للقرآن الذي يقسّم العالم الى منطقتين: "دار الاسلام، ودار الحرب". كما أن القرآن لا يترك مجالاً للشك، بالنسبة لاستعلاء المسلمين على الكافرين في المناطق الخاضعة لسلطة الاسلام، في حين يكلّفهم بادارة حرب مستمرة ضد الكافرين في الديار الأخرى.
وبما أن العرب يعتبرون أنفسهم اوصياء على الاسلام منذ فجر أيامه الأولى، لا يعتزمون التنازل عن هذه المكانة. لكننا شاهدنا أن في المنطقة الممتدة من المحيط الاطلنطي حتى الخليج العربي، الذي يدعي العرب انها أرضهم هم فقط، شعوباً وديانات أخرى، غير مستعدة للاعتراف بتفوق العرب المسلمين. وهؤلاء يعدون بالملايين، ويشكلون جزءاً هاماً مما اعتاد العرب على تسميته، بالعالم العربي. غير انه، في نظر القوميين العرب، والاسلاميين المتطرفين، لا تشكل هذه الأقليات أية عقبة. أي، أن أبطال العالم العربي الموحّد، سيفرضون عليهم، رغم أنوفهم، السيادة العربية الاسلامية.

وعلى هذه الخلفية فقط، يمكن أن نفهم رفض العالم العربي لوجود اسرائيل. فطيلة مئات السنين، عانى اليهود من الاذلال والمطاردة، على أيدي العرب، وكانوا يقتلون أحياناً، كما كان يحدث لأقليات أخرى تعيش في اطار المجتمع الاسلامي. ولكن الشعب اليهودي، كان هو الوحيد، من بين كل هذه الأقليات في العالم العربي، الذي نجح في التغلب على هذا القمع، وتحقيق استقلاله. علاوة على ذلك، استطاع اليهود تأسيس حضارة "أجنبية" في قلب المنطقة العربية، وفصلوا بين جزأيها الشرقي والغربي. والأسوأ من ذلك كله ، هو أن الشعب الذي أحدث

هذا التحدي الكبير، لم يكن عربياً ولا مسلماً. لذا فعداء العرب الحالي لاسرائيل، تعود جذوره لعداء سابق، قديم جداً وأساسي، وان قيام دولة اسرائيل، عزز هذا العداء فقط.

إن توأم التطرف العربي ـ القومية العربية، والاسلام الأصولي ـ هما الجذور الحقيقية للنزاع في الشرق الأوسط. فكراهية الأجانب، التي يغذيها هذان التياران، ورغبتهما في التوسع وعداؤهما المتوقد للنظام العالمي الحالي ـ كل هذه الأمور، لها دور كبير في إذكاء العنف الذي يسود منطقة الشرق الأوسط، وينطلق منها الى أنحاء العالم.

هنالك، عدد كبير من العرب والمسلمين في الشرق الأوسط، لا يحبذون، في الواقع، السير في طريق الآلام التي ترسمها لهم هاتان الحركتان، لكن مؤيدي التعصب الديني والقومية العربية، يرعبون من حولهم، ويمنعون، أحياناً، ظهور زعامات قد تكون لديها الجراة على العمل ضدهم، بوضوح وإصرار.
كما أن غياب التقليد الديمقراطي عن الساحة الشرق أوسطية، يخنق ويوقف أي تطوّر لتوجهات من شأنها كبح جماح التطرف العربي ـ الاسلامي.

لم يكن مصادفة، فشل الافكار السياسية الغربية في العالم العربي. إذ أن رفض النظام الديمقراطي وقيمه هو جزء من العداء العام للغرب، الذي تمتد جذوره عميقاً، لدرجة يمكن ان نعتبره عنصراً رئيسياً ثالثاً للصراع في الشرق الأوسط.

ان هذا العنصر، هو الأقل إدراكاً له، من كافة القوى المثيرة للتوتر في العالم العربي، مع أن لهذا العداء وزناً حاسماً في الجانب الدولي، للنزاعات في الشرق الأوسط.

ولكي نفهم تأثير العداء للغرب، في المجتمع العربي، على السياسة في الشرق الأوسط في أيامنا هذه، يجب علينا أن نستوضح أولاً جذوره التاريخية.

هناك شعوب بأكملها، شأنها شأن الأفراد، تمرّ بتجارب مأساوية في ماضيها، وتظل هذه التجارب تؤثر على سلوكها وتفكيرها مدة طويلة بعد ذهاب تلك الأحداث المثيرة.

فالشعب الأمريكي، مثلاً، لا زال تحت تأثير احداث الحرب الأهلية، والأزمة الاقتصادية الشديدة في الثلاثينات ، وحرب فيتنام، رغم أن غالبية الامريكيين لم

يعيشوا تلك الفترات الصعبة. والشعب اليهودي، مرّ، بالطبع، بتجارب أشد بكثير. فهو لا ينسى خراب القدس على أيدي الرومان في عام ٧٠م، الذي وضع حداً لسيادته حتى يومنا هذا، ولا الكارثة التي تعرض لها في هذا القرن، التي أُبيد فيها معظم يهود أوروبا.

هاتان المأساتان، تتقلص الى جانبهما كل الكوارث التي لا تحصى، التي عاشها الشعب اليهودي في الألفي سنة الماضية، وتشكلان العنصرين الرئيسيين وراء سعي اليهود لاستئناف السيادة اليهودية، وبخاصة القدرة العسكرية الدفاعية. وباستثناء حالات نادرة جداً، لا يقتل اليهود بعضهم بعضاً، بسبب خلافات سياسية.

أسرد هذه النماذج، لأن الكثيرين في العالم الغربي يميلون الى التقليل من أهمية وتأثير التجارب التاريخية الشديدة على سلوك الشعوب عامة. ولكن مآسي تاريخية كهذه، هي التي خلقت موقف العرب تجاه الدول الغربية.

اقتحم العرب الحلبة العالمية في القرن السابع، بعد أن اسس النبي محمد دين الاسلام الجديد. وخلال وقت قصير جداً احتلوا كل الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودخلوا الى اعماق أوروبا، وكان العرب مقتنعين بأن انتصاراتهم تعبّر عن إرادة الله، وتفوّق العرب والاسلام على الشعوب الأوروبية وعلى النصرانية.

وكانت انتصاراتهم الأولية، بمثابة المقدمة لتحقيق السيطرة على العالم كله، مثلما وعدهم النبي محمد، تماماً.

في كتابه "إنهيارنا وسببه"، كتب الأمير شكيب ارسلان عام ١٩٤٤ مايلي:
" جمع الاسلام ووحّد القبائل والشعوب العربية المتفرقة ... ففرضوا سيطرتهم على نصف العالم خلال فترة قصيرة، في حوالي نصف قرن، بفضل الحماس النابع من هذه القوة الديناميكية. ولولا الحروب الداخلية ... لما استطاعت قوة على وجه الأرض منعهم من احتلال العالم كله".

لكن الأمور تطوّرت بصورة أخرى. فبعد أن بلغت الانتصارات ذروتها، بدأت تتقلص. ففي عام ٧٣٢م صد شارل مارتن، العرب في (فواتيا)، على بعد ٢٤٠كم من باريس، ومنذ ذلك الوقت، استطاع المسيحيون خلال بضع مئات من السنين أن يعيدوا لأنفسهم المناطق التي فقدوها . لقد احتاج المسيحيون الى ٢٥٠ سنة،

حتى استطاعوا العودة الى صقلية، و٨٠٠ سنة، لاحتلال اسبانيا من جديد.

ان الانتصارات التي حققتها المسيحية الغربية وقدرتها على الصمود في وجه احلام التوسع العربي ـ الاسلامي، جعلتها العدو الرئيسي للعرب، طيلة أجيال عديدة. كما تلقى العرب إهانة اخرى في عام ١٠٩٩ عندما سقطت القدس بأيدي الصليبيين، الذين كانوا أقل منهم عدداً، لكنهم أكثر منهم تنظيماً. لكن صلاح الدين، استطاع الحاق الهزيمة بالصليبيين في معركة حطين عام ١١٨٧، تلك الهزيمة التي أنهت الوجود الصليبي في "أرض اسرائيل". لكن هذا النصر لم يعمّر طويلاً، إذ سرعان ما أُحتلت المنطقة كلها من قبل المماليك، ثم خضعت بعد ذلك لحكم العثمانيين مدة ٤٠٠ سنة. كما أن الأتراك المسلمين، حاولوا إخضاع المسيحية، وسيطروا على اجزاء كبيرة من أوروبا. غير أنه وفي عام ١٦٨٣، تلقى العثمانيون ضربة قوية على أبواب ڤينا، وبذلك انتهت محاولات سيطرة الاسلام على أوروبا.

كانت المجابهة الثانية، بين الغرب والعالم العربي، غزو نابليون لمصر، عام ١٧٩٨. في تلك الفترة، كان الغرب مختلفا. فقد تجاوز عهد النهضة، والثورة الثقافية، ونمت فيه حضارة حديثة وتكنولوجية.

اصاب احتلال نابليون لمصر، بجيش يضم بضعة الاف من الجنود، العالم العربي، بصدمة شديدة فها هو عدوهم التاريخي، الذي كانوا ينظرون اليه دائماً بازدراء، يتفوق عليهم. حتى ان انسحاب نابليون من مصر لم يكن نتيجة لضغوط من الشرق، انما من الغرب بالذات، من اوروبا.

ولم يتأخر الاوروبيون كثيراً في العودة. ففي الثلاثينات من القرن التاسع عشر، كانت فرنسا تحتفظ بقواعد دائمة في الجزائر، بينما تواجد البريطانيون على سواحل شبه الجزيرة العربية، ووضعوا الاسس المطلوبة للانقضاض على قلب العالم العربي. وفي عام ١٨٨٢، احتل البريطانيون مصر. وما لم يحتله البريطانيون والفرنسيون والايطاليون قبل الحرب العالمية الاولى، سقط بأيديهم فور انتهاء الحرب، مع سقوط الامبراطورية العثمانية.

وحتى منتصف القرن العشرين، كان العالم العربي كله تقريباً بأيد غربية. وكان ذلك الوضع في نظر العرب، يشكل ذروة الاذلال، والنقيض تماماً لمكانتهم في

العالم: ها هي اوروبا نفسها التي كانت بأيديهم قبل فترة ما، تسيطر الان، بقوة واستعلاء، على كل العالم العربي، ذرية شارل مارتل، تحكم دمشق والجزائر، بينما يرفع احفاد ريتشارد قلب الاسد، راية الصليب فوق ابراج القاهرة وبغداد.

ان الهزيمة الساحقة التي مني بها العرب، على ايدي اكبر اعداء الاسلام، احدثت ازمة ثقة وهوية، لا زالت تترك بصماتها على افكار العرب الى يومنا هذا، وحتى بعد ان حصلت الدول العربية على استقلالها.

وبدأ يلمس لدى العرب الشعور بالاحباط والخوف الدائم من ظهور عجزهم امام الغرب، مرة اخرى، في مجابهة جديدة معه.

والاخطر من هذا، ان الغرب تغلغل داخل المجتمع العربي والاسلامي، ولوثه بسلوكياته وافكاره ـ في الفلسفة، في العلوم، في النظرية القانونية، والايديولوجية الاجتماعية الغربية. وبدا ان الغرب حقق انتصارا مطلقاً ونهائياً.

لقد عبّر المفكّر المصري محمد تويحي، عن هذا الشعور بالخزي والاهانة لدى المجتمع العربي بقوله:

للحقيقة، اقول، ان كل من يتفحص الوضع الحالي للامة الاسلامية، يجد انها تعاني من مشكلة كبيرة. فقد ارغمتها الظروف المتغيرة على تبني قوانين جديدة، مستمدة، بصورة مباشرة، من كتب القوانين الاجنبية... والتخلي عن شريعتها الدينية الاصيلة... ان الامة تعاني وتتألم، وتعيش تناقضات داخلية وانقساما وواقعها يتناقض تماماً مع افكارها، وسلوكها يتناقض مع ايمانها. فما هذا الوضع المخيف الذي تعيشه الامة.

كما ان هذا اليأس، الذي كان ينبع من تفوق الافكار الغربية، عبر عنه بمرارة، صلاح الدين البيطار، احد مؤسسي حزب البعث، قبل اغتياله عام ١٩٨٠، ببضعة اشهر حين قال: لم يأت العالم العربي في القرنين الماضيين، الى العالم ولو بفكرة اصلية واحدة. وفي المقابل ركزوا كل جهودهم لاستنساخ افكار الاخرين.

ان الاستقلال السياسي، لم يخفف كراهية العرب للغرب. صحيح ان الحرية وفّرت لهم ادوات اكثر فعالية لتغيير وضعهم ـ على شكل حكومات قومية وطنية ، وانظمة حكم اسلامية متطرفة وعدت باخراج العالم العربي من حالة الذل

التي يعيشها، لتعيد اليه هيبته وكرامته التي سلبها الغرب منه، لكنهم فشلوا حتى اليوم، في تحقيق ذلك، ولم ينسوا للحظة اتهام الغرب بفشلهم هذا.

كانت مقاومة الغرب، وزيادة قوة العالم العربي، هما الفكرتين الاساسيتين لاشتراكية جمال عبد الناصر. اذ كانت تعلق على شوارع المدن المصرية ابان عهد عبد الناصر المنشورات والاعلانات التي تدعو الشعب الى النهوض مثل: ارفعوا رؤوسكم، ايها الاخوة لقد ذهبت ايام الذل.

وفي عام ١٩٥٤ اعلن عبد الناصر: انا اطمئنكم اننا منذ بداية الثورة ونحن مشغولون بالتحضير للمعركة الكبرى ضد الاستعمار والامبريالية، كي تستعيد مصر احترامها الذي تستحقه.

كما ان القومية العربية التي يتبناها حزب البعث، من مدرسة حافظ الاسد، وصدام حسين، لا تختلف في جوهرها، مثلما يستشف من اقوال مؤسس حزب البعث، ميشيل عفلق: الان، كما كان في الماضي، تخشى اوروبا الاسلام، لكنها تعرف ان قوة الاسلام... نهضت لتحيا بصورة جديدة، هي القومية العربية، لذا فان اوروبا توجه كل ما لديها من اسلحة ضد هذه القوة الجديدة.

كذلك، الصيغة الاسلامية _ الاصولية للناصرية التي تبناها القذافي في مبدئه "الطريق الثالثة" تعتمد على اساس العداء للغرب.

يقول القذافي: كنا فريسة، ولكن الان... وقفت الفريسة على قدميها، وتطمح الى الوقوف في وجه المفترس. ان العرب، الذين ظلموا على ايدي المستعمرين، بدأوا يشككون في قوتهم. انه لا يصدقون بأن اسس الحضارة الحالية وضعها العرب والمسلمون... وان العرب او المسلمين هم الذين اوجدوا علوم الفلك، والكيمياء، والحساب، والجبر، والطب... لقد حان الوقت لنعلن للجميع حقيقة الاسلام كقوة قادرة على تحريك البشرية، تجلب لها التقدم وتغير مجرى التاريخ، كما فعلنا في الماضي... ان الحقائق التي نتحدث عنها، كانت قائمة، حتى قبل ان يخلق المجتمع الامريكي.

لم يقتصر عداء العرب للغرب على الكلمات فقط، بل عبروا عنه بدعم وتأييدهم المستمر للاتحاد السوفياتي حتى انهياره، في دعايته المعادية للغرب، في الامم المتحدة ، ودول عدم الانحياز ، واعمال "الارهاب" التي كانت موجهة ضد

اهداف غربية. ظهر هذا العداء جليا في تصريحات الزعماء العرب عندما فرضوا حظر النفط، بعدما بدا لهم، انهم استطاعوا خنق الاقتصاد الغربي.

لقد زادت فرحة العرب لدى مشاهدة اعضاء كونغرس امريكيين يذهبون الى عملهم راكبين على دراجات هوائية، ورجال الاعمال الذين يقفون ساعات عديدة على محطات الوقود في نيويورك، ولندن، وباريس. كان حظر النفط، عام ١٩٧٣، في نظر العرب كأصلاح لظلم تاريخي، وكاجراء عادل مثل نهوض الامة العربية ووقوفها على ارجلها، لترد على الغرب بما يستحقه.

ان علاقات الصداقة التي يقيمها عدد من الحكام العرب مع الولايات المتحدة، تضلل الحكومات الغربية، بأن الجمهور العربي شريك في هذه الصداقة ايضا. غير ان هؤلاء الحكام يمثلون، بشكل عام، طبقة دقيقة جداً من المجتمع العربي والاسلامي المتقلب، والبرهان على ذلك هو ان العراق وليبيا مثلا اعتبرتا معتدلتين ومواليتين للغرب في عهد الملك فيصل، والملك ادريس، غيرتا جلديهما بين عشية وضحاها، بعد الاطاحة بنظامي الملك فيصل والملك ادريس، لتصبحا مركزي عداء وكراهية للعالم الغربي. وهكذا حدث ايضا في ايران الاسلامية بعد سقوط الشاه. لذا، فان اعتماد الغرب على انظمة حكم عربية صديقة، هو في الواقع اعتماد على افراد وليس على شعوب.

وهؤلاء الافراد، قد يختفون عن الساحة فجأة، ليحل محلهم اشخاص او مؤسسات معادية للغرب.

وعلى خلفية هذه الكراهية العميقة تجاه الغرب فقط، يمكننا ان نفهم، بصورة صحيحة، الرفض الشديد الذي يبديه معظم العرب لوجود اسرائيل. فاسرائيل في نظرهم، دولة اسسها يهود اوروبيون، ومبنية على اساس نموذج الدول الليبرالية الغربية، وتمثل سلاحا للدول الغربية واداة يقصد بها الحاق الذل والهوان بالامة العربية من جديد.

في الثلاثينات، اعلن اميل غوري، مهندس عمليات قتل المتعاونين العرب في "ارض اسرائيل"، ان المذبحة التي تعرض لها يهود الخليل كانت تمثل هجوما على الاحتلال الغربي، وعلى الانتداب البريطاني، وعلى الصهاينة. وهذه النظرية الاساسية، عبر عنها جمال عبد الناصر في الوثيقة الوطنية لمصر، حيث قال: بلغت

المؤامرات الامبريالية درجات سلب ارض عربية في فلسطين، دون اية حق او قانون، واقامة كيان فاشي عسكري يعيش على التهديدات العسكرية، ويكمن خطره في وجود اسرائيل بالذات كأداة للامبريالية.

وعشية اندلاع حرب ١٩٦٧، كرر عبد الناصر هجومه على الغرب اذ قال في ٢٩ ايار ١٩٦٧: نحن نقف امام اسرائيل والعالم الغربي _ الغرب الذي خلق اسرائيل، واحتقرنا، نحن العرب، وتجاهلنا قبل عام ١٩٤٨ وبعده. انهم لم يأخذوا بعين الاعتبار مشاعرنا، او حقوقنا... واذا كانت الدول العظمى الغربية، ترفض الاعتراف بحقوقنا وتسخر منا وتحتقرنا، فانه يجب علينا، نحن العرب، ان نعلمها كيف تحترمنا وتتعامل معنا بجدية.

وبنفس المعنى تحدث رئيس اركان الجيش السوري عشية حرب ١٩٦٧، عندما حاول تفسير دوافع الحرب بقوله: اعتقد ان اسرائيل ليست دولة، بل قاعدة عسكرية للمعسكر الامبريالي... ان من يحرر فلسطين، يقود الامة العربية الى الامام، الى الوحدة الشاملة... ويستطيع ان يلقي الى البحر بكل الانظمة الرجعية.

وبهذه الروح، قال الرئيس العراقي صدام حسين: ان الامبريالية، تستغل الصهيونية كذراع استراتيجية ضد الوحدة العربية وضد تقدم العرب وتطورهم. وهذه الحقيقة معروفة جيدا.

كان جمال عبد الناصر، الروح الحية التي اسست منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٤، وترك لدى هذه المنظمة نظريته، نظرية الوحدة العربية، المتوهجة ولا زالت هذه التركة قائمة نلمسها حتى هذا اليوم في السموم المعادية للغرب التي تفرزها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، والتي تتبنى كل واحدة منها ايديولوجية خاصة بها، ترفض وجود اسرائيل، التي تمثل قاعدة للغرب الامبريالي.

فعلى سبيل المثال، قال جمال الصوراني، عضو اللجنة التفنيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٦: لا نتوقع اي شيء اسمه السلام. ربما يكون وقفا لاطلاق النار، وطالما بقيت الامبريالية قائمة، وبقيت اسرائيل قائمة، لن يكون هنالك سلام.

والان، وفي اعقاب اتفاق اوسلو ، بالطبع ، تحرص مختلف فصائل منظمة

التحرير الفلسطينية على اخفاء عدائها للغرب الذي تتلقى منه دعما سياسياً ومادياً سخياً. غير انه في حالات اخرى، مثل غزو الكويت، لا بد ان تتفجر هذه المشاعر لتظهر كراهية مفرطة.

في عصرنا، عندما تكون هنالك حقائق تاريخية اساسية غير معروفة، احيانا، للجمهور الواسع، يكون من السهل جدا، على الدعائيين العرب، اقناع الرأي العام الغربي، بأنه لولا وجود اسرائيل، لاقام العرب علاقات ودية جدا مع العالم الغربي، ولكن، وللحقيقة، اقول، ان كراهية العرب للغرب نشأت قبل انضمام اسرائيل لقائمة اعداء العرب بألف سنة، اذن فالعرب لا يكرهون الغرب بسبب اسرائيل، بل يكرهون اسرائيل بسبب الغرب.

لقد اعتبر الزعماء العرب المعادون للغرب، دائماً وابداً، الصهيونية معبراً وممثلاً للثقافة الغربية، وغرسه غريبة تعمل على تقسيم العالم العربي، وما الصهاينة، سوى صليبيين جدد.

وهناك نغمة سائدة في العالم العربي تقول ان توحيد العرب تحت قيادة صلاح الدين جديد وقذف "دولة الصليبيين" الجديدة الى البحر، هي مسألة وقت فقط.

وحقيقة ان اسرائيل، ترى بعلاقتها الغربية هذه، يمكن ان نلمسها بوضوح بتكرار اسم صلاح الدين على السنة، صدام حسين، والاسد، وعرفات فقد قال عرفات قبل فترة: ان منظمة التحرير الفلسطينية، لا تطرح سلام الضعفاء، بل سلام صلاح الدين".

ان ما لم يقله عرفات هنا بوضوح، ويعرفه الشعب العربي جيداً، هو ان "سلام صلاح الدين" (اي الاتفاق الذي وقعه مع الصليبيين)، لم يكن سوى خدعة، اذ، بعد الاتفاق، استأنف المسلمون هجماتهم على الصليبيين حتى طردوهم نهائياً من الارض المقدسة.

من المحتمل اذن، ان يكون هذا هو السبب الذي جعل الرئيس حافظ الاسد، يعلق في مكتبه صورة كبيرة لصلاح الدين، بطل الانتصارات، الذي طرد آخر الصليبيين.

ان الرغبة في تكرار انجازات صلاح الدين، في الوقت الحالي، كانت دائما مصدر وحي للهجمات المتكررة على اسرائيل ، والعمل المستمر ضد انظمة الحكم

الموالية للغرب، والمحاولات العديدة لانهاء الوجود الغربي في الشرق الاوسط، على غرار ما حاولت العراق عمله بالكويت عام ١٩٩١، ومثلما نجحت سوريا في عمله بلبنان، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، اضطرت انظمة حكم عربية مثل سوريا، لابرام سلام تكتيكي مع الولايات المتحدة (واجراء مفاوضات سياسية مع اسرائيل) لا يمكنها تغطية نظرة الاحتكار والعداء التي يبديها العرب تجاه العالم الغربي. هذه المشاعر موجودة، وقد تتفجر في حالة ظهور اية مؤشرات ضعف من جانب الغرب، او في حالة ظهور قوى جديدة على الساحة العالمية، تقف ضد العالم الغربي.

الان، نستطيع ان نفهم السبب الذي حال، سنة بعد سنة، دون تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فكل حروب العرب ضد اسرائيل والاعمال العدائية التي قاموا بها ضدها في فترات ما بين الحروب، تنبع من ثلاث نظريات ترتبط ببعضها البعض، وتشكل معا النواة الحقيقية للنزاعات المتعددة في الشرق الاوسط:

* رفض القومية لوجود اية سيادة غير عربية في الشرق الاوسط.
* سعي الاسلام الاصولي لتطهير المنطقة من اي نفوذ غير اسلامي.
* عداء العالم العربي الشديد والتاريخي للغرب.

عندما نتفحص كل هذه العناصر مجتمعة، نرى بوضوح ان مصدر رفض وجود اسرائيل، ليس خاصا بالدولة اليهودية: عداء العرب لاسرائيل، هو جزء واحد ضئيل فقط، من عداء اوسع بكثير، كان سيظل موجوداً، حتى لو لم تقم دولة اسرائيل.

كما يتضح ان الادعاءات التي يطلقها العرب لتبرير هجماتهم عل اسرائيل ليست سوى ذرائع. فقد هاجم العرب اليهود وقتلوهم بوحشية، طيلة ثلاثين سنة او يزيد قبل ان توجد دولة اسرائيل، اي قبل ان يكون هنالك لاجيء عربي واحد، خلقت بسببه "القضية الفلسطينية".

وهذه الاسباب الثلاثة، توضح دوافع الهجمات العربية على اليهود خارج "ارض اسرائيل" سواء قبل قيام الدولة، او بعده، رغم انه لم يكن لليهود الذين عاشوا في الدول العربية، اية علاقة بالقضية الفلسطينية، وتوضح ايضا، لماذا خرج

العرب لمحاربة اسرائيل، المرة تلو المرة، قبل ان تقام، ولو مستوطنة واحدة، وقبل ان تطأ قدم جندي اسرائيلي واحد، هضبة الجولان او الضفة الغربية.

خلاصة القول ان حربي ١٩٤٨، و ١٩٦٧، شنتا ضد اسرائيل المقلصة، دون المناطق المختلف عليها، وخلال فترة ما بين الحربين، تعرضت اسرائيل لهجمات "الارهابيين" والجيوش العربية، واودت بحياة المئات من المواطنين الاسرائيليين، كانت نيران القناصة عملاً روتينياً على طول الحدود الاسرائيلية، بما في ذلك اطلاق النار على المزارعين اليهود، الذين كانوا يفلحون حقولهم في اسفل منحدرات الجولان. ان جذور العداء العربي لاسرائيل، لا تكمن في هذا الادعاء، او ذاك الذي يمكن مناقشته، انما يعود لرفض اساسي، لوجود دولة يهودية مستقلة بالذات.

ان من يأمل بأن يختفي هذا العداء الاساسي المتجذر من مراكز هامة في العالم العربي، في الوقت الذي لا زالت تتنافس فيه التيارات القومية العربية، والاصولية الاسلامية، على كسب الفرد العربي، فانه يأمل بتحقيق الكثير، وبسرعة اكثر من اللازم، وهذا، لا يعني ان سلاماً بين العرب واسرائيل، او بين العرب انفسهم، لا يمكن تحقيقه، ان السلام ممكن مع العناصر التي استطاعت التحرر من تهديد هذه القوى. ولكن عندما نتحدث عن مثل هذه العناصر يجب ان نفحص الطابع الخاص الذي سيكون لمثل هذا السلام، والشروط الخاصة التي يجب ان تتوفر لكي نضمن عدم خرق هذا السلام في المستقبل.

هناك في الغرب من يريد ان يرى في انتهاء الحرب الباردة "نهاية التاريخ" ــ اي نهاية خطر الحروب والانقلابات الكبيرة. وهنالك من يعتقد ان السلام بين الدول العظمى سيجلب السلام ايضا الى الشرق الاوسط، وان الموضوع هنا، هو مجرد تسويات حل وسط، وضغوط.

لا شك في ان اختفاء الاتحاد السوفياتي احدث تغييرا في خريطة القوى في الشرق الاوسط، لفترة ما، غير انه باستثناء حقيقة ان انتهاء الحرب الباردة سلبت من العرب وصيهم السوفياتي، لم تكن لهذا الانتهاء علاقة بالثقافة السياسية الاساسية الخاصة بهذه المنطقة اذ ان جهاز سفك الدماء الشرق اوسطي ، سيظل

يعمل كآلة تدور بقوتها الذاتية، وتهدد السلام والاستقرار في اماكن كثيرة من العالم.

لذا، فبعد ان يصبح الخوف من التوسع السوفياتي ذكرى بعيدة، ستظل اسرائيل والغرب، وكثيرون من العرب، يخوضون مواجهة مع تطرف ديني اسلامي، ومع انظمة حكم راديكالية متمسكة برغباتها الاحتلالية والعنف.

من السهل على الانسان الغربي، ان يقلل من قيمة الخطر الذي تشكله هذه الدولة العربية او تلك، اذ ان عدد سكان الدول العربية (باستثناء مصر) قليل جدا، وقدرتها العسكرية ضعيفة، وهي بعيدة عن الغرب، لكن هذا التقدير خاطىء من اساسه.

عندما سمح الغرب لدولة صغيرة، مثل ليبيا (٤ ملايين نسمة) باستخدام الوسائل المتوفرة لدولة متقدمة على الصعيد التكنولوجي، لتحقيق الافكار المشوهة لزعيمها، نجح القذافي في رعاية حملة ارهابية عالمية. وعندما بدأت دولة اكبر مثل العراق (١٧ مليون نسمة) تتسلح بصورة حثيثة، نشأ هنالك خطر لا يمكن مقارنته مع خطر الارهاب الليبي، وفعلا، كانت عراق صدام حسين، وما زالت، تمثل خطراً يمكن ان يكون قصة لكتب الاثارة: دولة ارهابية يتزعمها شخص يريد الانتقال من استخدام السيارات الملغومة الى القاء القنابل النووية.

اذا نجح صدام حسين في اي وقت، بامتلاك السلاح النووي، ستكون تلك اول مرة في التاريخ، يكون استخدام السلاح النووي منوطاً بقرار رجل واحد، دون ان يكون هنالك تأثير كابح لهيئات سياسية، او عسكرية، او علمية، كما هي الحال في دول اخرى. لذا، فان الخطر على سلام العالم سيصبح اشد بكثير. وهكذا سيكون الوضع ايضا اذا ما حصلت سوريا على السلاح النووي، غير ان الخطر الاشد من هذا كله يكمن في تسلح الجمهورية الاسلامية الايرانية بالسلاح النووي، وهذا الموضوع سأتطرق اليه فيما بعد.

وبدلا من الاصغاء لتحذيرات اسرائيل بأن العراق تشكل خطراً حقيقيا وقريبا، سقطت حكومات الدول الغربية، في سنوات الثمانينات، في مصيدة الدعاية العربية، واقتنعت بأن مصدر عدم الاستقرار في الشرق الاوسط، هو النزاع العربي - الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية ، وان كل الصعوبات ستنتهي اذا ما قدمت

اسرائيل التنازلات المطلوبة منها.

لقد كانت النظرية بشأن مركزية الفلسطينيين في نزاعات الشرق الاوسط، قوية، لدرجة انه طيلة عشر سنوات كاملة من ١٩٨٠-١٩٩٠، مكنت العراق من اخفاء عملية تزودها الحثيث بالاسلحة، وشكلت غطاء مريحا لتجميع الاسلحة. بينما لاقت احتجاجات اسرائيل آذاناً مغلقة تماما.

وفي عام ١٩٨١، عندما دمر سلاح الجو الاسرائيلي المفاعل النووي العراقي، الذي اوشك، آنذاك، على انتاج القنبلة النووية، تعرضت اسرائيل للتنديد من العالم كله، بما فيه الولايات المتحدة، ولم تعتذر آية دولة عن هذا التنديد، او تتراجع عنه، حتى يومنا هذا، ولا ضرورة للقول ان احداً لم يعرب عن شكره للجيش الاسرائيلي الذي انقذ دولا عديدة من تهديد القنابل النووية العراقية.

وبعد حرب الخليج ايضا، لم يدرك العالم بعد ما ادركه في حينه، لورنس العرب عام ١٩٢٨، ان معظم أنظمة الحكم العربية هي "دكتاتورية متعطشة للدماء" وانه لا اهمية للتصريحات الموجهة للغرب، من جانب الحكومات المعتدلة، لان هذه الحكومات تخضع في نهاية المطاف، لمواقف المتطرفين، وان قوات خارجية، فقط، هي القادرة على ضبط الارهابيين والدكتاتوريين في الشرق الاوسط، وانه اذا ما تسلموا السيطرة على موارد الدولة الحديثة فانهم سيستغلونها المرة تلو الاخرى، لتحقيق أحلامهم في الوحدة العربية، او الوحدة الاسلامية.

كل هذه الامور، نجح العالم العربي في اخفائها من خلال الصيغة التي ظل يكررها باستمرار، وهي ان القضية الفلسطينية (التي نشأت بسبب اسرائيل، بالطبع) تشكل قلب العاصفة الشرق اوسطية.

وفي عام ١٩٩٠، اي بعد حوالي ٢٥ سنة من حرب الايام الستة، كانت هذه الصيغة قد اصبحت حقيقية في نظر العالم كله تقريباً، وعندئذ، هاجم صدام حسين الكويت. ومع الغزو العراقي اضطر الزعماء العرب لاجراء حساب سريع. لم يرتاحوا بالطبع لامكانية ان يكتشف الغرب المغزى الحقيقي للصراع العربي ـ العربي، ويبدأ يسلط الاضواء على ما يسمونه بالنزاعات الداخلية في الاسرة العربية، ولكن، من جهة اخرى، لم يعد بامكانهم تجاهل الاخطار التي تهددهم من عدوانية الرئيس العراقي.

عندما ادرك صدام حسين انه قد يواجه ائتلافا يشمل كل الدول العربية ضده، حاول تحسين صورته العربية بأن عرض غزوه للكويت وكأنه جزء من النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ولكي يحدث التحول المطلوب في الرأي العام العربي، اثار فجأة القضية الفلسطينية التي لم تكن لها علاقة بغزو الكويت. وادعى ان الغزو يشكل ضربة للغرب ولعملائه العرب، والخطوة الاولى على الطريق لاقامة دولة عربية، تكون قوية بما فيه الكفاية، لتحرير القدس. ومن اجل تعزيز ادعائه هذا، طلب ان تنسحب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية، قبل ان تقدم العراق اي تنازل في الكويت.

لكن الدول العربية التي وقفت ضد العراق، رفضت هذا الادعاء، واعلن ناطقون سوريون ومصريون وسعوديون، ان غزو الكويت ليس له اية علاقة بالقضية الفلسطينية.

وقال الرئيس المصري محمد حسني مبارك: اذا اردنا ان نربط بين القضيتين، فمعنى ذلك اننا لا نريد حل شيء. وقال السفير الكويتي في واشنطن: اننا لا نرى اية علاقة بين هاتين الازمتين... ان من يعتقد بأن صدام حسين قلق على مصالح الشعب الفلسطيني او اللبناني، وهو يغزو الكويت، ويقتل اخوانهم الكويتيين، فانه يرتكب خطأً فادحاً.

لقد ادت الاعترافات العربية هذه الى كشف الحقيقة ولو لفترة ما، والحقت ضرراً بالغاً بالنجاح الكبير الذي حققه العرب حتى الان، المتمثل بوضع القضية الفلسطينية في مركز العواصف في الشرق الاوسط، اذ للمرة الاولى، منذ عشرات السنين، تعرى امام انظار الكثيرين في العالم الغربي والشرقي معا، الوضع العربي المعقد، مثلما لم يسبق ان تعرى من قبل، وهكذا اصبح من الصعب، بعد حرب الخليج، تجاهل قوة وتأثير مشاعر العداء السائدة بين العرب والمسلمين وبين انفسهم.

لكن "البقرة المقدسة" المتمثلة بمركزية القضية الفلسطينية، لم تلفظ انفاسها بعد. ولا زالت تدخل في صيغ ملتوية في محاولات متكررة لاثبات ان الاحتلال الاسرائيلي هو، رغم كل شيء، مصدر كل النزاعات في المنطقة. ومع مرور الوقت، نسي موضوع الكويت، لتعود القضية الفلسطينية الى الحلبة من جديد، وتغطي الصورة الحقيقية للشرق الاوسط.

ولكي ندرك نتائج هذه الضبابية التي تغطي الشرق الاوسط، يلزمنا فقط، ان نستذكر الفترة التي سبقت حرب الخليج.

عندما زرت الولايات المتحدة في ايار ١٩٩٠، تعرضت لهجوم شديد من قبل عدد من اليهود الامريكيين، من الحلفاء المخلصين لاسرائيل، على خلفية قضية نزل "سانت جون" في القدس الشرقية: احدى المدارس الدينية اليهودية، استأجرت، بمساعدة من الحكومة، بناية مقابلة لدير مسيحي، وحولتها الى مدرسة داخلية لتلاميذها، واعربت الكنيسة عن معارضتها لهذا الاجراء. الامر الذي اثار عاصفة، كانت مصدر سرور لاعداء اسرائيل، ومصدر اسف لاصدقائها.

وتعرضت لعدة اسئلة ضاغطة، من قبل عدد من هؤلاء الاصدقاء، اعضاء نادي رؤساء المنظمات اليهودية الكبيرة في الولايات المتحدة مثل: كيف سمحت حكومة اسرائيل (كانت برئاسة الليكود آنذاك) لمثل هذا الاغتصاب ان يحدث؟ قلت لهم: انتم صادقون. هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لنا الان، لكنها ستهدأ في غضون اسبوع، ولكن لدينا مشكلة اكبر بكثير، وهذه لن تنتهي من تلقاء نفسها. سألوني: ما هي؟ قلت لهم: "صدام حسين". ان صدام حسين، هو المشكلة الاولى والرئيسة بالنسبة للشرق الاوسط كله، ولنا. قالوا لي: هراء.. مجرد هراء لا قيمة له. انه مجرد حجة لصرف الانظار، من جانب الليكود.

حدث هذا قبل غزو الكويت بثلاثة اشهر فقط. في تلك الفترة، كان اصدقاء اسرائيل واعداؤها على حد سواء، يؤمنون بأن القضية الفلسطينية هي اسم مرادف للنزاع في الشرق الاوسط، وجعل هذا التشويه، حقيقة مقبولة، يعتبر انجازاً مثيراً لآلة الدعاية العربية، ولا شك بأنه ألحق باسرائيل ضرراً بالغاً.

غير ان تأثير هذا الانجاز العربي وصل الى ابعد من هذا بكثير، حيث بسببه تشوشت رؤية العالم الغربي، الامر الذي حال دون قدرته على فهم نوعية الشرق الاوسط الحقيقية، واخطاره التي تهدد امن العالم بأسره.

الفصل الرابع

قلب حقيقة السبب والمسبب

كانت الحملة المخصصة لقلب السبب والمسبب في النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا تقل نجاحا عن نجاح الحملة العربية بشأن مركزية القضية الفلسطينية في نزاعات الشرق الاوسط.

في بادىء الامر، قال العرب ان كل امراض المنطقة، مصدرها القضية الفلسطينية، وبعد ذلك، شرحوا جوهر القضية: لم تكن هذه القضية من مضاعفات الهجمات العربية على اسرائيل، انما كانت السبب الاول لهذه الهجمات.

وبعد عدة سنوات من الدعاية العربية المتواصلة، طرأ تحول في الرأي العام الغربي، تجاه الحرب العربية ـ الاسرائيلية بحيث اتخذ صورة واحدة فقط، هي ان اسرائيل ضد العرب الفلسطينيين: جالوت العربي تحول الى داود الفلسطيني، وداود الاسرائيلي تحول الى جالوت الصهيوني.

غير ان الانقلاب لم ينطبق فقط على نظرية الحجم والقوة الخاصة بطرفي النزاع، انما طال ايضاً ترتيب تسلسل الاحداث: لم يهاجم العرب اسرائيل، انما اسرائيل هي التي هاجمت العرب وبدقة اكثر "الفلسطينيين".

وبدت سلسلة الادعاءات العربية الجديدة على النحو التالي: كل المشاكل في الشرق الاوسط، مصدرها القضية الفلسطينية، وهذه سببها احتلال الاراضي الفلسطينية من قبل اسرائيل. ومن هنا، اذا انتهى الاحتلال الاسرائيلي، ستحل كافة المشاكل التي يعاني منها الشرق الاوسط. لقد برز هذا الادعاء البراق في اعقاب انتصار اسرائيل في حرب الايام الستة، وانتشر بسرعة فائقة، وحتى بداية السبعينات، كان هذا الادعاء قد شق طريقه من الدول العربية الى العواصم الغربية. ففي محادثة مع دبلوماسي بريطاني، من وزارة الخارجية البريطانية، قلت، ان اسرائيل لا تعتزم اعادة المناطق التي احتلتها في حرب الايام الستة، خشية ان تتعرض لهجوم اخر من هذه المناطق. وكان رد الدبلوماسي البريطاني قد ادهشني اذ قال باستهزاء: أوه، حقاً. اعتقد انك لا تتوقع منا أخذ هذا القول على محمل الجد، لانكم انتم الذين بدأتم الحرب.

ما هي الحقائق؟ بعد ان فشلت الدولة العربية، فشلاً ذريعا في محاولتها ابادة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، شرعت في حملة مستمرة من الاعمال الارهابية من خارج الحدود، وطيلة سنوات الخمسينات، ظلت اسرائيل هدفاً للهجوم عليها من كل جانب، وبخاصة من قواعد الفدائيين التي اقيمت في قطاع غزة، التي كانت بأيدي المصريين، وكان الهدف الرئيسي لحملة سيناء (عملية قادش) عام ١٩٥٦، وضع نهاية للغارات التي شنها الفدائيون في قلب اسرائيل. وادت تلك المعركة، الى تصفية قواعد الارهاب في قطاع غزة، واستولت اسرائيل على شبه جزيرة سيناء، ولكن نتيجة لضغوط من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، انسحبت اسرائيل من سيناء خلال بضعة اشهر، رغم ان عبد الناصر، لم يتخل عن عزمه ابادة اسرائيل.

وبعد فترة توقف قصيرة، استؤنفت، في مطلع الستينات اعمال ضد اسرائيل: اطلاق نار وهجمات على الاسرائيليين من هضبة الجولان التي كانت بأيدي السوريين، كانت ظاهرة يومية. وفي عام ١٩٦٦ بدأت منظمة التحرير الفلسطينية التي اسست عام ١٩٦٤، بتنفيذ عمليات ارهابية كثيرة من مناطق الضفة الغربية، التي كانت بحوزة الاردن، وفي تشرين ثان ١٩٦٦، هاجم الجيش الاسرائيلي قرية سموع الاردنية، ودمر قواعد الارهابيين هناك. زاد التوتر. وفي نيسان ١٩٦٧ اسقط سلاح الجو الاسرائيلي ست طائرات سورية، حاولت حماية اعمال تحويل مصادر نهر الاردن التي كان يقوم بها السوريون. وفي تلك الاثناء، كان الجيش المصري قد افاق من هزيمته السابقة. واستمدت سوريا ومصر والاردن التشجيع من الاسلحة الحديثة التي حصلت عليها من الاتحاد السوفياتي (ومن بريطانيا، التي زودت الاردن) واستعدت للهجوم على اسرائيل في شهر ايار ١٩٦٧. كما ان دولاً عربية بعيدة حضرت هي الاخرى، جيوشها للمعركة، وكان لدى الكثيرين في العالم العربي، قناعة بأن هذه المرة، ستكون الهجوم الذي ينهي دولة اليهود. ولم يخف الزعماء العرب نواياهم.

في ٢٥ ايار، اعلن عبد الناصر: ان المشكلة التي تواجه الدول العربية هي كيف يمكن ابادة اسرائيل نهائيا. في حين اعلن الرئيس العراقي عبد السلام عارف، في ٣١ ايار: "هدفنا واضح: محو اسرائيل عن الخريطة". وكذلك الرئيس الجزائري، هواري بو مدين ، قال لشعبه في الرابع من حزيران، ان النضال العربي

يجب ان يؤدي الى تصفية اسرائيل.

وفي ٥ حزيران، اليوم الذي بدأت فيه الحرب، دعت اذاعة دمشق مستمعيها: "القوا بهم الى البحر" وقبل ذلك بستة ايام، في ٣٠ ايار، طار الملك الحسين، ملك الاردن، الى القاهرة للتوقيع على معاهدة دفاع مشترك مع مصر، وبمقتضى هذه المعاهدة، اقيمت قيادة عسكرية مشتركة لجيوش مصر والاردن وسوريا، وبذلك ضاق الحبل حول عنق اسرائيل.

في تلك الاثناء صعدت مصر الوضع حتى بلغ حالة الحرب الحقيقية، عندما اغلقت الممر البحري الاسرائيلي الجنوبي في خليج ايلات، وامرت قوات الامم المتحدة التي كانت ترابط في قطاع غزة، باخلاء قواعدها.

دعت اسرائيل الاردن الى عدم خوض معركة ضدها، غير انه في الخامس من حزيران، عندما اندلعت المعارك، قصفت المدفعية الاردنية اسرائيل على طول الحدود، بما فيها القدس، وتل ابيب ومطار اللد. وفي ٧ حزيران، دعا الملك الحسين جنوده بقوله: اقتلوا اليهود حيثما وجدتموهم اقتلوهم، بسلاحكم، بأيديكم، باظافركم، وبأسنانكم.

ان تسرع العرب في خوض حرب مع اسرائيل، نجم عن "خطأ" سوفياتي (ابلغ السوفيات العرب ان اسرائيل تحشد قوات كبيرة على حدودها مع سوريا)، وعن مبالغة العرب بقوتهم. اذ انه بعد ان افاق العرب من هزائمهم السابقة، وجمعوا ترسانة ضخمة من الاسلحة، اعتقدوا انهم قادرون، هذه المرة، ان ينهوا عملهم بسهولة، نظرا لان نسبة القوى كانت تميل بوضوح لصالحهم: (٥:١ بالمدافع، ٢،٤:١ بالطائرات، و ٢،٣:١ بالدبابات).

كان النصر العربي، باديا في متناول اليد، لانه ما كان على العرب سوى بتر اسرائيل الى جزأين، في اضيق نقطة - في منطقة نتانيا، التي كانت المسافة فيها بين الحدود الاردنية والبحر الابيض المتوسط ١٦كم فقط.

ففي اطار هجوم منسق مع مصر من الجنوب وسوريا من الشمال، كان اي قائد اردني، حتى من المستوى المتوسط، قادرا على اجتياز هذا القطاع الضيق والوصول الى البحر في غضون فترة زمنية قصيرة.

في حقيقة الامر، كان لدى الجيش الاردني، افضل قادة عسكريين في الجيوش

العربية، ولم يكن بمقدور الملك الحسين مقاومة اغراء الانضمام للحرب. علاوة على ذلك، تم التعهد للاردن بتوفير اسناد استراتيجي كامل من جانب العراق. وكما حدث في عام ١٩٤٨، اجتاز هذه المرة ايضا، ثلث الجيش العراقي الاراضي الاردنية، وفي ٥ حزيران كان يقف قرب الحدود الاسرائيلية.

كما ان عبد الناصر، الذي دفع بـ ١٠٠ الف جندي الى شبه جزيرة سيناء (خارقا بذلك اتفاقية وقف اطلاق النار عام ١٩٥٦)، كان يعتقد انه من خلال حدود مصر القديمة يستطيع ان يضرب بسهولة السهل الساحلي الاسرائيلي اذ ان تل ابيب تبعد ٦٥كم فقط عن قطاع غزة في حين تبعد اشكولون (عسقلان) عنها مسافة ٧كم فقط.

ومن منطقة هضبة الجولان، التي كانت مصدراً لازعاج المستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن، طيلة ١٩ سنة، كان باستطاعة سوريا الانقضاض من مواقعها المسيطرة، والتغلغل في منطقة الجليل والوصول الى السهل الساحلي الشمالي.

كثيرون، هم الذين لا يصدقون اليوم، تقدير القادة العسكريين العرب انه في حالة توفر ظروف مناسبة لبدء هجوم على اسرائيل يستطيعون التغلب عليها. وهذا التكذيب، ليس صحيحا، اذ لم يكن اي واحد من هؤلاء القادة قادرا آنذاك على توقع الضربة الوقائية المفاجئة التي قام بها الجيش الاسرائيلي والتي غيرت وجه الحرب، كما ان العرب استمدوا تشجيعا كبيرا من التطورات السياسية ايضا: توجهات اسرائيل الى الولايات المتحدة والدول الاوروبية والامم المتحدة بشأن مساعدتها في فك الحصار الذي فرضته عليها الدول العربية، استقبلت بصمت.

عندما اغلق عبد الناصر مضايق تيران، قبل اندلاع الحرب بثلاثة اسابيع، طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة ان تفي بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها لاسرائيل، عام ١٩٥٦، مقابل الانسحاب من سيناء - اي ان يبقى الممر البحري الاسرائيلي في الجنوب، مفتوحا.

في تلك الايام، كانت تتولى السلطة في الولايات المتحدة، اكثر الادارات الامريكية تعاطفا مع اسرائيل. فالرئيس الامريكي ليندون جونسون، ونائب وزير الخارجية يوجين روستاو ، والسفير الامريكي لدى الامم المتحدة ، ارثور جولدبرغ

كلهم كانوا اشد المؤيدين لاسرائيل.

لكن، حتى هذه الادارة الصديقة، اخذت تماطل مدعية انها لم تعثر على نسخة الالتزام الامريكي تجاه اسرائيل. وبدأ الحبل يشتد على عنق اسرائيل، صحيح ان الرأي العام الغربي وقف، دون تحفظ، الى جانب اسرائيل، لكن الحكومات لم تحرك ساكنا لصالحها. وبقيت اسرائيل وحيدة في مواجهة العالم العربي.

وفي اسرائيل، سادت حالة نفسية سيئة، كانت اخر تجربة حربية خاضتها اسرائيل، في حملة سيناء، قبل ١١ سنة. وفي تلك الحرب، لم يهاجم العرب المدن الاسرائيلية، ولكن الان، بعد ١١ سنة، تقترب الحرب مرة اخرى، وكان التهديد حقيقيا اكثر بكثير.

في الخامس من حزيران، افقت من نومي على صوت انفجار هائل قريبا من بيتنا، صعدت راكضا الى السطح، حيث شاهدت، مندهشا، القنابل الاردنية وهي تتساقط على القدس. سقط بعض القنابل على بيوت سكنية، وادت الى مقتل ٢٠ شخصا واصابة مئات آخرين، وكان مبنى الكنيست الاسرائيلية والمتحف من بين اهداف القصف الاردني.

بالنسبة لي، كان ذلك منظراً جديداً. كنت في الثامنة عشرة من عمري، وقد امضيت السنوات الثلاث الاخيرة في مدرسة ثانوية في فيلادلفيا في الولايات المتحدة، حيث كان والدي يعمل هناك باحثاً تاريخياً. وفي اواخر شهر ايار ١٩٦٧، عندما اصبحت نوايا الحرب العربية اكثر وضوحا قدمت موعد امتحاناتي، وتوجهت الى اسرائيل، ولم يحاول والدي منعي. وعندما هبطت الطائرة في مطار اللد، مساء يوم الاول من حزيران، كان المطار مظلما، وبعد قضاء ليلة مظلمة اخرى في القدس ايضا، خرجت ابحث عن اخي، كان يوني، آنذاك، في الحادية والعشرين من عمره، وكان استقال قبل بضعة اشهر من الخدمة الالزامية كضابط مظليين، لكن تم تجنيده مرة اخرى في الاسبوع الاخير من شهر ايار، في نطاق الاحتياط.

بقيت ابحث عنه حتى عثرت عليه في لواء رقم/٨٠ بالقرب من الطريق

المؤدية من الرملة الى الخضيرة، واثناء الحديث معه سألته: ماذا تتوقع ان يحدث؟

اجابني بكل بساطة: سننتصر. ليس امامنا خيار".

ثم رأيته في المرة الثانية، بعد عشرة ايام، في مستشفى صفد. حيث كانت وحدته قد هبطت من طائرات هليوكبتر في ام لتف، خلف الخطوط المصرية، لتفتح الطريق للدبابات اثناء تقدمها في سيناء. ثم نقلوهم من سيناء الى التلال الواقعة على سفوح هضبة الجولان. ومن هناك واصلوا تقدمهم الى اعلى الهضبة، واثناء الهجوم على موقع سوري في "جلبينا"، قتل زميل يوني وعندما حاول انقاذه، اصيب هو الاخر بطلقة في يده.

عندما زرته في مستشفى صفد، بعد ٢٤ ساعة على نهاية الحرب، كان يوني المصاب الوحيد الذي لم تقطع له يد او رجل من بين المصابين في قسم الجراحة في المستشفى. (٧٧٧) جنديا اسرائيلي قتلوا في حرب الايام الستة، وفي اقل من اسبوع، حقق الجيش الاسرائيلي نصرا رائعا على اولئك الذين ارادوا ابادة اسرائيل.

فقد الاردن كل الاراضي (الضفة الغربية والقدس): وفقدت سوريا هضبة الجولان، وفقدت مصر شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، واصبحت اسرائيل التي كانت قبل الحرب دولة صغيرة، الان دولة واسعة. وثلث حدودها الشرقية التي كانت تبعد ١٦كم عن البحر، الى نهر الاردن ٦٥كم شرقا، وشكلت سيناء حاجزاً برياً ضخماً بين اسرائيل ومصر. وزودت اسرائيل بمعظم احتياجاتها من النفط، اما في هضبة الجولان، فقد انقلبت الامور: اصبح الجنود الاسرائيليون، لاول مرة، ينظرون الى الجنود السوريين من الاعلى.

بغض النظر عن الاسباب التي جعلت العرب يتخلون عن الحذر في الاقوال والافعال، عشية حرب الايام الستة، كانت تلك هي المرة الاخيرة التي كشفوا فيها امام العالم كله، هدفهم الحقيقي ـ القضاء على اسرائيل. لم يتوقعوا الضربة الجوية الوقائية في الساعات الثلاث الاولى للحرب، التي دمرت سلاح الجو المصري تماماً، الذي كان يشكل العمود الفقري في قوة العرب الجوية. وفي نفس اليوم، دمر الجيش الاسرائيلي سلاحي الجو الاردني والسوري، بعد ان بدءا الهجوم. وهكذا حظيت الدروع الاسرائيلية بحرية حركة مطلقة على الارض ،

والطائرات الاسرائيلية بسيطرة كاملة في الجو ـ دمج لا مثيل له في حرب الصحراء، ولم تطلق اسرائيل، طلقة واحدة، في جبهتي الاردن وسوريا، الى ان تعرضت للهجوم.

في (٥) حزيران قصف السوريون قاعدة سلاح الجو الاسرائيلي بالقرب من مجيدو، واهدافا اخرى في حيفا وطبريا، وبدأوا بقصف مدفعي من الجولان. وكذلك الحرب على الجبهة الاردنية، بدأت بعد ان شرع الاردنيون بقصف شديد على اهداف داخل اسرائيل.

من هناك، نجد ان نظيري البريطاني الذي ادعى ان اسرائيل هي التي بدأت الهجوم في حرب ١٩٦٧، ربما صدق في كل ما يتعلق بمصر، لكن مصر كانت قد اعلنت في الواقع، الحرب عندما اغلقت مضايق تيران.

لذا، عندما وقفت اسرائيل امام خيارين: اما القضاء على الخطر الذي يهدد حياتها، واما قذفها الى البحر، اختارت الحياة: هبت للقيام بعملية غير متوقعة وحاسمة لانقاذ نفسها من المصير الذي اعده لها العرب. ان المزاج الذي كان سائدا في اوساط جنود الجيش الاسرائيلي آنذاك، وجد تعبيرا له في قصة كان يتداولها الجنود اثناء فترة الانتظار التي سبقت الحرب، وقد روى لي يوني هذه القصة في رسالة بعثها من موقعه في بيارة قرب الرملة، في ٢٧ أيار ١٩٦٧، جاء فيها:

"جالسون، ننتظر. ما الذي ننتظره؟ الوضع، كما يلي: انجليزي، امريكاني، واسرائيلي، القي القبض عليهم في افريقيا من قبل قبيلة من اكلة لحوم البشر. عندما وضعوهم في القدره، سمحوا لكل واحد منهم بأمنية اخيرة. طلب الانجليزي كأس ويسكي وغليون واعطي ما طلب، ثم طلب الامريكي لحمة ستيك، واعطي ما طلب. اما الاسرائيلي فطلب من زعيم القبيلة ان يرفسه برجله على مؤخرته. في البداية رفض طلبه. ولكن بعد جدال رفسه بقوة على مؤخرته. اخرج الاسرائيلي مسدسا وقتل كل القبيلة. سأله الانجليزي والامريكي: ما دمت تملك مسدسا طيلة الوقت. لماذا لم تقتلهم قبل ذلك؟

اجاب الاسرائيلي: مجانين. ليقولوا عني في الامم المتحدة انني المعتدي.

غير انه هكذا، تماماً، تصرفت الامم المتحدة ومعها معظم دول العالم. لم يمض وقت طويل حتى نددت الامم المتحدة باسرائيل لرفضها طبخ نفسها في القدر

الذي اعده لها عبد الناصر والعرب. صحيح ان هذا لم يحدث فورا. في البداية كانت قرارات مجلس الامن الدولي موزونة ومتزنة (تحت تهديد الفيتو الامريكي)، ودعت الى ضبط النفس والتفاوض لتحقيق السلام بين الاطراف. لكن قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة لم تكن كذلك. فسرعان ما عبر العرب عن شعورهم بالفشل، بواسطة الهجمات الغاضبة، وايدهم بذلك الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له لاسبابهم الخاصة بهم، وربما ان اسرائيل غزت افريقيا باحتلالها شبه جزيرة سيناء، فقد ندد بها بوصفها ذات نظام استعماري جديد. ولم تعد توصف بأنها اداة بيد الامبريالية، انما كأمبراطورية مستبدة بقوتها الذاتية. وقطع الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث علاقاتهم الدبلوماسية مع اسرائيل، ونددوا، بالمعتدي الجديد، ووصفوا ما قامت به اسرائيل للدفاع عن نفسها بأنه: جريمة بشعة ضد العالم العربي، واستفزاز خطير لشعوب آسيا وافريقيا وبقية العالم.

وحقيقة ان كل ما دار آنذاك، رغم ان اسرائيل دافعت عن نفسها ضد هجوم كان يستهدف وجودها بالذات، كانت بمثابة انتصار لا بأس به للدعاية العربية، لكن العرب، ادركوا انه يجب عدم الاكتفاء بهذه التنديدات من جانب الكتلة السوفياتية والصين والعالم الثالث، اذ بعد ان استعادوا وعيهم، اثر الهزيمة، بدأوا يتفحصون تكتيكهم ضد اسرائيل بصورة جذرية.

فبعد ان فقد العرب اراضي استراتيجية في حربهم ضد اسرائيل، وفقدوا سلسلة الجبال التي تسيطر على وسط اسرائيل، ادركوا انهم لم يعودوا قادرين على توقيع تحقيق انتصار سهل: اولاً يجب عليهم اعادة اسرائيل الى الحدود الضعيفة التي كانت لها قبل ١٩٦٧. لذلك يجب ان تمارس عليها ضغوطا سياسية شديدة، ومثل هذا الضغط يمكن ان يأتي من جانب الغرب فقط، فاسرائيل هي دولة غربية مرتبطة بمساعدات امريكية، لذا يتوجب على العرب كسب عطف الرأي العام الغربي، من خلال حملة دعاية مستمرة ومحكمة وشاملة. عليهم ان يغيروا المفاهيم الاساسية للنزاع، وتغطية جوهره الحقيقي، وعرضه بصيغة مقبولة، وحتى مقنعة، في نظر الجماهير الغربية.

قبل كل شيء، عليهم التوقف عن الاعلان عن نواياهم صراحة على غرار ما كانوا يفعلون قبل حرب الايام الستة، وتخفيف حدة اقوالهم الى درجة كبيرة، فقد اتضح الان ، ان الحديث عن القاء اسرائيل في البحر ليس مفيدا ، اذ لم تعد

الشعوب في معظم دول العالم مستعدة لسماع مثل هذه الاقوال. كما ينبغي لهم صياغة ادعاءات جديدة لتبرير عدائهم، المثير للاستغراب لاسرائيل. ولا يوجد افضل من الدليل على عدوانية اسرائيل، حقيقة كونها خرجت من الحرب الاخيرة اكبر واقوى واوسع اراضي مما كانت عليه قبل الحرب، اي ان كل المناطق التي فقدها العرب في حرب الايام الستة، والتي كانت منطلقا لاعتداءاتهم على اسرائيل، حتى عام ١٩٦٧، اصبحت الان تقدم على انها نماذج لتشهية التوسع الاسرائيلية. وهكذا عرضت نتائج العدوان العربي، على انها اسباب لهذا العدوان. الآن، بدأ الزعماء العرب يطالبون باستعادة هذه المناطق، ونجحوا في اقناع الكثيرين بعدالة مطلبهم. واصبحت امامنا نظرية جديدة في العلاقات الدولية: لم يسبق ابدا ان استطاعت دول فقدت أراضي في حرب عدوانية، بتحويل نفسها الى ضحية بهذه السرعة، بالتأكيد، لم تتصرف المانيا هكذا بعد الحرب العالمية الثانية، ولا اليابان او ايطاليا حليفتاها لا توجد سابقة ابدأ لمثل هذه الظاهرة التي يطالب فيها معتد مهزوم باستعادة ما فقد في الحرب، ناهيك عن كون العرب يطالبون بنفس الاراضي التي كانت منطلقا للعدوان.

اعتمد التأييد الذي حظيت به مطالب العرب باستعادة مناطق الضفة الغربية وغزة، على المبدأ الوارد في ميثاق الامم المتحدة والذي يقضي بأن الاستيلاء على اراضي بالقوة، عمل غير مشروع، تماما مثلما ان سرقة ممتلكات شخص ما، مخالفة للقانون، لكن هنالك كثيرا من المراءاة في هذا المبدأ، حيث ان الدول التي تنادي بهذا المبدأ، سبقت ان احتلت وضمت بحماس مناطق واسعة في العالم من اجل انشاء الامبراطوريات الضخمة وعندما كان الموضوع يخدم مصالحها، لم تتورع هذه الدول عن استخدام القوة في الماضي، كما انها لم تتردد في اللجوء الى القوة، في الحاضر ايضا، للمحافظة على ما بقي لديها من مناطق محتلة كلما دعت الحاجة.

واكثر من هذا: ان استيلاء اسرائيل على اراضي الضفة الغربية وغزة، كان مختلفا، من حيث الهدف، عن كل النماذج التاريخية لاحتلال الاراضي بما فيها الصراعات التي خاضها الامريكيون ضد الهنود الحمر، وضد المكسيك والتي حددت حدود الولايات المتحدة الامريكية.

لم تخرج اسرائيل ابدا لاحتلال اراض ، انما ارغمت على خوض حروب دفاعية

الواحدة تلو الاخرى ضد انظمة حكم ذات ايديولوجية تدعو الى ابادة اسرائيل. هنالك اهمية حاسمة لحقيقة كون الاراضي التي يطالب العرب باستعادتها ـ سلسلة جبال الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة ـ كانت مناطق حشد عربية تمهيدا للهجوم على اسرائيل في حرب الايام الستة، وقواعد الارهاب خلال السنوات التي سبقت الحرب، حتى ان سوريا استغلت هضبة الجولان لتهديد مصادر المياه لاسرائيل، بينما دفعت مصر بقوات عسكرية الى سيناء، لهدف واضح، هو الهجوم على اسرائيل.

في مثل هذه الظروف فان استخدام القوة لاحتلال هذه الاراضي، يشبه العمل ضد شخص مسلح بمسدس، اطلق عليك طلقتين، ويجب ان تأخذ المسدس من يده قبل ان يطلق عليك النار في المرة الثالثة، فالدول التي كانت هدفا للعدوان، لها مصلحة عادلة في حماية نفسها من خطر هجوم آخر جديد.

لقد تم الاعتراف بهذا المبدأ في اكثر من حالة عرفتها دول كثيرة، حتى عندما كانت تواجه خطرا اقل بكثير مما تواجهه اسرائيل، فالولايات المتحدة، احتفظت بجزيرة اوكيناوا (حوالي ١٣ الف كيلومتر عن شواطىء كاليفورنيا) لمدة ٣٠ سنة بعد الحرب العالمية الثانية، كضمان لعدم قيام اليابان بهجوم جديد، وهكذا، سيطر الاتحاد السوفياتي ايضا على شرق اوروبا، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، ورومانيا (بموافقة الولايات المتحدة)، مدعية ان هذه السيطرة تشكل حاجزا على وجه عدوان الماني جديد، وتجدر الاشارة الى ان اليابان والمانيا كانتا مدمرتين: تم تجريدهما من الاسلحة ووضعتا تحت اشراف عسكري من جانب الدول الغربية، وكان احتمال مبادرتهما بشن عدوان عسكري، ضعيفا جدا، ورغم ذلك، لم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استعداد للمخاطرة ابدا، لان الامر كان يتعلق بأمنهما القومي.

هيا، نتفحص وضع اسرائيل: مناطق الضفة الغربية، قلب وطن الشعب اليهودي، تبعد امتارا معدودة عن القدس العاصمة، وبضعة كيلومترات فقط عن ضواحي تل ابيب، في الوقت الذي تواصل فيه الدول المجاورة لاسرائيل التزود بالسلاح، وواحدة منها لا تخفي نواياها بأنها ستستخدم الاراضي التي ستعاد اليها، لمهاجمة اسرائيل من جديد.

من الغريب ان الاكاذيب التي يروجها العرب حول غريزة التوسع الاسرائيلية، لا زالت مقبولة رغم ما وافقت عليه اسرائيل عام ١٩٧٩، في إطار اتفاق السلام مع مصر، بشأن اعادة ٩١٪ من الاراضي التي احتلتها في حرب دفاعية، وبعد ان استثمرت في تطوير شبه جزيرة سيناء مليارات الدولارات، بما فيها آبار النفط التي زودت اسرائيل بمعظم حاجتها من الطاقة. وهو العمل الذي لم يسبق ان قام به طرف منتصر في التاريخ. أية أمة أخرى، يمكن ان تتنازل عن مصادر نفطها وتصبح مرتبطة باستيراد الوقود، في سبيل تحقيق السلام، فقط؟

هنالك شيء واحد واضح، هو أن احتلال المناطق في عام ١٩٦٧، لا يمكن ان يكون مصدر النزاع بين اسرائيل والعرب الذي بدأ قبل ذلك بكثير، كما أن اللاجئين الفلسطينيين لا يمكنهم ان يكونوا هم أيضاً مصدراً لهذا النزاع. رغم ان العرب قبل ١٩٦٧، كانوا يستخدمون مشكلة اللاجئين لتبرير كراهيتهم لاسرائيل، غير أن هذه المشكلة لم تكن موجودة عام ١٩٤٨، وعندما خرج العرب لابادة اسرائيل بعد الاعلان عن ولادتها بقليل.

في اليوم الذي هاجمت فيه خمسة جيوش عربية دولة اسرائيل، أعلن عزام باشا، سكرتير عام الجامعة العربية آنذاك: "ستكون هذه حرب إبادة. مذبحة عظيمة سيتحدث التاريخ عنها كما تحدث عن مذابح المنغوليين والصليبيين".
في عدة أماكن. مثل حيفا وطبريا، توسل اليهود لجيرانهم العرب للبقاء في أماكنهم (وتم توثيق هذه المحاولات من قبل موظفين بريطانيين، وصحفيين غربيين كانوا في المنطقة). وفي أماكن أخرى هرب السكان العرب خوفاً من قوات الجيش الاسرائيلي، ولكن لا يجوز أبداً وصف خروج الأغلبية من العرب، من البلاد، بأنه جاء نتيجة لأعمال طرد.

وفي المقابل، أمرت الحكومات العربية السكان الفلسطينيين بمغادرة قراهم ومدنهم، وفتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة. ورغم ذلك، يتكرر الادعاء بان نصف مليون لاجيء عربي طردتهم اسرائيل، حتى أن هذا الادعاء أصبح مقبولاً، مع مرور الوقت، لدى الرأي العام العالمي.

غير أنه بعد "حرب الاستقلال"، كانت هنالك لحظات صراحة: في شباط ١٩٤٩، كتبت صحيفة " فلسطين " الاردنيـة ان الـدول الـعربية شجّعت العرب

الفلسطينيين على مغادرة بيوتهم لوقت ما، لكي لا يعيقوا تقدم الجيوش العربية". كما كتبت صحيفة "الهدى" اللبنانية الصادرة في نيويورك، في حزيران ١٩٥١: "تعهد السكرتير العام للجامعة العربية، عزام باشا، للشعوب العربية بأن احتلال فلسطين وتل ابيب، سيكون بسيطاً، كنزهة عسكرية... وقبل عرب فلسطين نصيحة اخوانهم لترك منازلهم وممتلكاتهم والاقامة لوقت ما في الدول الشقيقة المجاورة، لكي لا تحصدهم نيران مدافع الجيوش العربية".

وفي عام ١٩٥٩، أوردت صحيفة "الدفاع" الاردنية أقوالاً أدلى بها لاجيء فلسطيني: "قالت لنا الحكومات العربية، أخرجوا كي نستطيع الدخول".

وفي عام ١٩٦٣، كتبت صحيفة "أخبار اليوم" القاهرية ما يلي: "جاء الخامس عشر من أيار... في ذلك اليوم توجه مفتي القدس الى عرب فلسطين، داعياً إياهم لمغادرة البلاد لان الجيوش العربية تستعد للدخول وخوض الحرب عوضاً عنهم".

بالطبع، فضل الزعماء العرب ان ينسوا هذا الفصل من التاريخ، واعادوا صياغته من جديد. وبهذه الطريقة ازالوا عن انفسهم أية مسؤولية عن مشكلة اللاجئين، وحمّلوا هذا الوزر كله لاسرائيل فقط. وفي هذا الشأن ايضاً كما هو الحال بالنسبة للمناطق التي فقدوها في حرب الايام الستة، عرض العرب نتائج حرب "الاستقلال" ـ اللاجئين ـ كسبب للحرب.

ولكن لكي تنجع هذه المكيدة، كان عليهم أن يضمنوا بقاء اللاجئين، لاجئين، مساكين، مشردين الى الأبد.

إن العالمين بشؤون الشرق الوسط، يمتعضون لدى سماعهم أن منظمة التحرير الفلسطينية وعدة دول عربية أخرى، منعت بصورة منهجية، خروج اللاجئين من المخيمات. إذ كان اللاجئون، بالنسبة لمنظمة التحرير، كنزا ثمينا لأغراض الدعاية وتجنيد المقاتلين. وعندما تدعو الضرورة لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تتردد في استخدام القوة، لضمان عدم حل مشكلة اللاجئين.

إن رفض الزعماء العرب الشديد، حل قضية اللاجئين مأساوي بشكل خاص، لانهم كانوا قادرين على عمل ذلك بسهولة، لو أرادوا. فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح ما يزيد على ٥٠ مليون نسمة، لاجئين في أنحاء العالم، وتم حل مشكلتهم جميعاً تقريباً وبنجاح. حتى ان اسرائيل التي كان عدد سكانها عام ١٩٤٨، ٦٥٠

ألف نسمة فقط، وكان إقتصادها يئن تحت عبء امني لا يحتمل، استطاعت استيعاب ٨٠٠ ألف لاجيء يهودي، من نفس الحرب التي خلقت مشكلة اللاجئين العرب، وحقيقة ان ٥٠ مليون عربي كانوا يعيشون في الدول العربية عام ١٩٤٨، لم يستوعبوا، طيلة ٤٠ سنة، ٦٥٠ ألف لاجيء عربي، رغم الثراء الفاحش الذي نعموا به من تجارة النفط، تدل على مدى الوحشية التي استغل بها العرب معاناة اللاجئين، من أجل توفير الذريعة للتنديد باسرائيل فقط.

قال الدكتور، ألفن ريس، المستشار لشؤون اللاجئين التابع "لمجلس الكنائس العالمي": "أن مشكلة اللاجئين العرب، هي الأسهل من بين كل مشاكل اللاجئين التي نجمت عن الحروب. فهؤلاء اللاجئون لا يختلفون بشيء عن سكان الدول المقيمين فيها، لا من حيث دينهم، ولا لغتهم، ولا عنصرهم، ولا تنظيمهم الاجتماعي". وأفادت العناصر الأجنبية التي حاولت حل مشكلة اللاجئين العرب بعد عام ١٩٤٨، ان استيعاب هؤلاء اللاجئين في الدول العربية يمكن ان يكون سهلاً وطبيعياً جداً. فقد كتبت لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الكونغرس الأمريكي والتي أُرسلت لدراسة أوضاع اللاجئين في عام ١٩٥٣، ما يلي:-

"يجب ان تُلغى، بأسرع ما يمكن، صفة اللاجئين كمجموعة خاصة من الناس ترعاهم الأمم المتحدة. يجب ان يكون الهدف، هو تحويل اللاجئين الى مواطنين في الدول العربية".

كما جاء في دراسة اجراها معهد (Chatham House) البريطاني، عام ١٩٤٩، انه اذا تم رصد الموارد المالية على صعيد دولي، سيتمكن معظم اللاجئين العرب من التوطن في العراق وسوريا؛ توجد لدى هاتين الدولتين مساحات واسعة من الأراضي، خالية وجاهزة للتطوير الزراعي، يمكنها حل مشكلة تشغيل اللاجئين". هنالك دراسة أخرى، اجراها "المجلس الاستشاري للتطوير الدولي"، افادت بأن العراق وحدها قادرة على استيعاب كل اللاجئين العرب.

على الرغم من السياسة العربية الهادفة الى منع حل قضية اللاجئين، اتضح ان الواقع الذي ذكره الدكتور ريس، أقوى من نوايا الحكام العرب. إذ ان كثيرين من اللاجئين العرب اندمجوا في الاقتصاد والمجتمع، في الدول التي يقيمون فيها.

معظم العرب الفلسطينيين، يسكنون في بيوت خاصة بهم ، وكثيرون منهم

يعيشون كمواطنين ذوي حقوق في المملكة الاردنية. كما أن معظم العرب في الضفة الغربية ليسوا لاجئين مشردين لا بيوت لهم. انهم يملكون الجنسية الاردنية ويقطنون بيوتهم التي كانوا يعيشون فيها قبل قيام دولة اسرائيل. ان عدد اللاجئين الذين يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي حوالي ٥٠٠ ألف. بعضهم يعيش في الضفة الغربية، لكن غالبيتهم تعيش في قطاعْ غزة، (معظم سكان القطاع ليسوا لاجئين)، جميع المحاولات الاسرائيلية لتفكيك مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة، وإعادة اسكانهم، أُحبطت، المرة تلو الأخرى، من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي .

ان الوضع الخطير والحقيقي المتمثل في عدم وجود ماوى للفلسطينيين نشأ بعد حرب الخليج بالذات. بعد أن طردت الكويت الفلسطينيين من اراضيها، كرد على تعاونهم مع المحتلين العراقيين، إذ طُرد حوالي ٣٠٠ ألف من أصل فلسطيني من الكويت (أكبر عملية ترحيل إجبارية في تاريخ العرب الفلسطينيين). ووجد جميعهم، تقريباً، مأوى لهم في الاردن، حيث أُستقبلوا هناك كمواطنين بكل معنى الكلمة. واذا كان هنالك عدد مماثل من العرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يندمجوا حتى اليوم في المجتمع العربي، فان الأمر ناجم، اولاً وقبل كل شيء، عن الضغوط السياسية التي تمارسها الدول العربية والارهاب من جانب منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم ذلك، لا يزال العرب يلصقون باسرائيل تهمة استمرار بقاء مشكلة اللاجئين، التي تستخدم سلاحاً سياسياً ضدها.

ومع مرور الوقت، اتضح للدعائيين العرب، ان أمضى الأسلحة، قد تصبح عديمة الجدوى وغير فعّالة، اذا لم تشحذ من جديد. وربما يحتاج الأمر الى إضافة انواع جديدة من الأسلحة. وهكذا حدث للادعاءات العربية، مثل: "الاراضي المسلوبة"، واللاجئين المشردين، حيث تبين أنها لا تصمد دائماً أمام الاختبارات العملية في الرأي العام الغربي. لذا أُضطر العرب لتبني تبرير ثالث جديد، يعتمد على مبدأ "تقرير المصير" المتعارف عليه في العالم: لقد سُلب الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة، وان أحد هذه الحقوق هو حقه في وطن خاص به". وتجدر الاشارة الى ان شعارات "تقرير المصير للفلسطينيين"، و "الحقوق الشرعية

للشعب الفلسطيني"، أصبحت عملة متداولة، بعد هزيمة العرب في عام ١٩٦٧، فقط.

طيلة مدة حكم المملكة الاردنية للضفة الغربية، الذي استمر ١٩ سنة، لم يتفوّه الحكام العرب، أو اجهزة الدعاية العربية بأي كلمة عن "وطن" للعرب الفلسطينيين في الضفة الغربية ولا عن "حقوقهم المشروعة". وكذلك الحال بالنسبة للحكم المصري في قطاع غزة: عندما كان الزعماء العرب يتحدثون عن "حقوق الفلسطينيين"، كانوا يقصدون دائماً اسرائيل، داخل حدود عام ١٩٦٧، أي حيفا ويافا وعكا، وكان الاستنتاج الطبيعي لهذه الاقوال واضحاً: لكي نحقق هذه "الحقوق المشروع" يجب اولاً تدمير اسرائيل.

أما التناقض فهو أن الذين كانوا يلقبون انفسهم "بفلسطينيين" في عهد الانتداب البريطاني، هم يهود فلسطين، بالذات: أل _ Palestine Post ، والموسيقى الفلهرمونية الفلسطينية، كانتا يهوديتين. كما ان الجنود الذين خدموا في اطار اللواء اليهودي في الجيش البريطاني، كانوا يدعون من قبل البريطانيين "فلسطينيين"، وكان هذا المصطلح خاصاً، آنذاك، باليهود. صحيح أنه كان آنذاك الى جانب "اليهود الفلسطينيين" "عرب فلسطينيين" أيضاً، بيد أنه في تلك الأيام لم يكن عرب "أرض اسرائيل" يرفعون شعارات قومية خاصة منفردة، وكانوا يؤكدون دائماً على "إنتمائهم للأمة العربية".

إن انتماء العرب الفلسطينيين للأمة العربية، لم يضعف مع مرور الوقت أبداً. فها هو ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية يقول: "أن مسألة الحدود لا تعنينا. ففلسطين ليست سوى نقطة واحدة في المحيط العربي الواسع... أمتنا، هي الأمة العربية الكبرى، الممتدة من المحيط الاطلنطي، الى البحر الاحمر وما وراءه". وكذلك، زهير محسن، عضو اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ادلى باقوال مماثلة: "لا يوجد فرق كبير بين أردنيين، أو فلسطينيين، أو سوريين ولبنانيين. كلنا شعب واحد".

ولكن بعد حرب الأيام الستة بوقت قصير، بدأ العالم العربي يتحدث عن الشعب الفلسطيني الذي أُحتلت اراضيه، وكأن امة فلسطينية قد خُلقت فجأة من العدم.

ان تكوّن أمة جديدة، هي عملية معقدة دائماً. فتطور هوية قومية مستقلة، يأتي دائماً كنتيجة لمسيرة تاريخية طويلة، تبرز في نهايتها، علامات مشتركة، في الكيان الجديد مثل: اللغة، الثقافة، الدين، والتاريخ، تكون خاصة بهذا الكيان، لتمييزه عن بقية الكيانات الأخرى. ولكن، لو افترضنا، جدلاً، أن الفلسطينيين حققوا قفزة مدهشة، وبين عشية وضحاها، اكتسبوا الخاصيّة القومية، التي تحتاج شعوب أخرى مئات السنين لاكتسابها، ولذا، فهم يستحقون وطناً قومياً خاصاً بهم. أين يوجد هذا الوطن القومي. ومن هو الشعب الفلسطيني بالذات، الذي سيسكنه؟

من الأهمية بمكان، ان نستمع الى ما يقوله بهذا الشأن، الزعماء العرب، ومن ضمنهم زعماء الفلسطينيين أنفسهم.

هذه منظمة التحرير الفلسطينية الملتزمة، بتحقيق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ادعت لدى تأسيسها، عام ١٩٦٤، ان طموحاتها تشمل كل "أرض اسرائيل" الشرقية والغربية معاً، أي اسرائيل والمملكة الاردنية الهاشمية. وقد تم التأكيد على هذه الأقوال، أكثر من مرة، وبوضوح، على غرار ما حدث، مثلاً، في المؤتمر الثامن للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في شباط ـ آذار ١٩٧١:
"مع الاحترام والثناء على شعار تحرير فلسطين ... لم يكن قصد الثورة الفلسطينية التفريق بين شرق النهر وغربه، كما أنها لا تؤمن بامكانية فصل نضال الشعب الفلسطيني عن نضال الجماهير في الاردن".

في ضوء محاولات التقارب، أو على الأقل الهدنة السياسية، بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، يتوخى زعماء المنظمة الحذر في تصريحاتهم العلنية، من التطرق الى هذا المطلب القديم.
ولكن الحقيقة تظهر من خلال تصريحاتهم في الماضي.

كان من الممكن توقع قيام الاردنيين باتخاذ موقف متشدد تجاه هذه الأقوال، لكنهم لم يفعلوا شيئاً. في عام ١٩٧٠، قال ولي العهد الاردني، الامير الحسن، في كلمة أمام البرلمان الاردني:

"فلسطين هي الاردن، والاردن هو فلسطين، يوجد هنا شعب واحد وارض واحدة، لهما تاريخ واحد وهدف واحد".

وقال الملك الحسين في حديث مع التلفزيون المصري عام ١٩٧٧: "الشعبان، هما شعب واحد بالفعل. وهذه حقيقة".

وفي مقابلة مع صحيفة عربية تصدر في باريس قال الحسين عام ١٩٨١: "الحقيقة هي ان الاردن هي فلسطين، وفلسطين هي الاردن". ثم كرر نفس الأقوال في مقابلة نشرتها صحيفة الأنباء الكويتية عام ١٩٨٤.

"الاردن هي فلسطين... يجب على الاردنيين والفلسطينيين أن يدركوا أن مصيرهم واحد". ثم قال ان "الاردن نفسها هي فلسطين".

وفي عام ١٩٨٨، قال أبو اياد، من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية: "إننا نطالب بكونفدرالية مع الاردن، لأننا نفس الشعب".

وفي السنوات الأخيرة، غيّر الملك الحسين ومنظمة التحرير الفلسطينية لهجتهما الى حد ما، بهذا الشأن، لتجنب النزاع المحتوم بينهما، والذي ينبع من السؤال: من يحكم فلسطين الشرقية (الاردن).

ولكن، سواء قيلت هذه الأقوال همساً، أم على رؤوس الأشهاد، فإن التصريحات العربية نفسها تؤكد ما تقوله لنا الحقيقة التاريخية والمنطق الجغرافي، وهو أن المنطقة التي يعلن الفلسطينيون عنها كوطن لهم تشمل حدود "أرض اسرائيل" الانتدابية، كما حُددت في حينها من قبل عصبة الأمم، وتشمل مناطق اسرائيل والاردن معاً.

من المضحك القول، أن عربيين يقيم أحدهما على "أرض اسرائيل" الشرقية، والثاني يقيم على بُعد عشرة كيلو مترات منه، على "أرض اسرائيل الغربية"، ولهما لغة واحدة وثقافة ودين مشترك، وهناك حالات كثيرة تتعلق بأبناء عائلة واحدة، أبناء نفس الأب والأم، وأشقاء حقيقيين، بالمفهوم البيولوجي للكلمة. وكان زعماء منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولون الاردنيون، أول من اعترفوا بهذا صراحة.

إن من يقبل بنظرية وجود شعب فلسطيني يجب عليه أن يتساءل: كم هو عدد الشعوب الفلسطينية المقصودة؟ هل يوجد "شعب فلسطيني غربي" في الضفة الغربية لنهر الاردن، و "شعب فلسطيني شرقي"" الى الشرق من النهر؟ وكم عدد الدول العربية التي يجب ان نقيمها على "أرض اسرائيل" لتلبية مطلب "تقرير المصير" لهذه الشعوب الفلسطينية؟ لاشك ان هناك في فلسطين الانتدابية جماعتين قوميتين فقط : يهود وعرب. وبنفس الدرجة من الواضح أنه توجد في نفس المنطقة دولتان فقط ـ اسرائيل والاردن. في الدولة العربية، الاردن، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين عربي، لا يوجد فيها يهودي واحد، بعد أن طرد كافة اليهود الذين عاشوا فيها، عام ١٩٤٨. وتمتد الاردن على أربعة اخماس المنطقة التي خصصتها، في حينه، عصبة الأمم، وطناً قومياً لليهود. أما الدولة الثانية، اسرائيل فيبلغ عدد سكانها خمسة ملايين نسمة، سدسهم عرب، ولا تزيد مساحتها على خُمس المنطقة التي خُصصت لليهود حسب الانتداب. وفي المنطقة الواقعة بين الدولتين، والتي هي موضوع الخلاف الفوري، أي، الضفة الغربية وشرق القدس، يعيش (١،١٥٠،٠٠٠) عربي و ٢٥٠ ألف يهودي بالاضافة الى ٧٥٠ ألف عربي يعيشون في قطاع غزة. إن مطالبة العرب الفلسطينيين "بتقرير المصير"، مطالبة كاذبة، فسكان الاردن جميعهم عرب فلسطينيون (إذ ان الملك عبدالله، جدّ الحسين، أراد في البداية أن يسمي الاردن "المملكة الفلسطينية الهاشمية"). ويشكل الاردنيون من أصل فلسطيني (من غرب النهر) أغلبة مطلقة من السكان الاردنيين. وحقيقة أن قسماً من عرب فلسطين هاجروا عام ١٩٤٨، الى جزء آخر من فلسطين، لا تسمح لأي كان بالقول ان العرب الفلسطينيين ليست لهم دولة خاصة بهم، وسُلبوا حق تقرير المصير.

إن معظم العرب الفلسطينيين، يعيشون الآن في معظم منطقة فلسطين الانتدابية، وقسم كبير منهم يفضل هذه التسوية بما في ذلك استمرار حكم العائلة الهاشمية في الاردن ـ الأمر الذي تريده اسرائيل بالتأكيد. لا داعي لتحويل الاردن الى "دولة فلسطينية". فقد كانت هكذا، منذ يوم ولادتها. وما يدعى بالقضية الفلسطينية، يمكن حلّه في إطار الدولتين المستقلتين، اسرائيل والاردن، دون أن تقام بينهما دولة ثالثة مصطنعة وغير مستقرة. فالمطالبة باقامة دولة عربية ـ فلسطينية في الضفة الغربية، تكون الدولة العربية الثانية والعشرين، ما هي سوى

محاولة لدفع اسرائيل الى حدودها الهشة، خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وتجريدها من الجزء اليسير الذي تبقى لها مما تعهدت به لها أُمم العالم، وعصبة الأمم، بشأن فرض سيادتها على فلسطين كلها.

إذاً، فمصدر النزاع العربي ـ الاسرائيلي ليس المناطق التي نشأت بعد الهجوم العربي على اسرائيل، عام ١٩٤٨، ولا حتى عدم تقرير المصير للعرب الفلسطينيين. إن جذور النزاع تكمن في رفض العرب الشديد الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، مهما كانت حدودها، وبما أن ابواق الدعاية العربية كانت موجهة ضد اسرائيل فقط، فقد حظيت هذه الدعاية بتأييد عدد كبير من الدول. غير أن هذه الدول، ستضطر لمعرفة استعدادها للتمادي في تأييد الخدع العربية هذه، وبخاصة التفسير المغلوط الذي يقدمه العرب لمبدأ "تقرير المصير". لان المعركة التي يديرها العرب ضد اسرائيل، خلقت ما أنا مستعد لتسميته "المبدأ الفلسطيني".

الأقلية التي ترفض ان تكون أقلية، غير ملزمة بالبقاء أقلية. يجب التاكيد هنا، أن العرب لا يطالبون بمنح حقوق مواطنة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. لو كان هذا مطلبهم، لكان باستطاعة اسرائيل ـ بعد ضم هذه المناطق ـ ان تجعل جميع سكانها مواطنين فيها، أو أن تعرض عليهم منحهم حقوقاً فردية كاملة وفقاً للقانون الاسرائيلي كرعايا أجانب (وهكذا يحتفظ سكان الضفة بجنسيتهم الاردنية).

ان منظمة التحرير الفلسطينية، ومعظم الدول العربية ترفض هذه الامكانيات رفضاً باتاً، وترفض بشدة مجرد النظر في امكانية ان يعيش عرب الضفة الغربية في دولة اسرائيلية، ولو كانوا يتمتعون بالمساواة على صعيد حقوق الفرد. انهم غير معنيين بمثل هذه الحقوق. انهم يطالبون بحقوق وطنية على المناطق، أي إقامة دولة عربية اخرى، ونظام حكم عربي آخر، وجيش عربي آخر. إنهم لا يكتفون بوجود دولة فلسطينية شرق الاردن، التي تُسيطر على معظم اراضي "ارض اسرائيل" وفيها اغلبية فلسطينية حاسمة. إنهم لا يوافقون على ان تعيش الأقلية الفلسطينية خارج حدود الاردن في منطقة خاضعة لاسرائيل، ويتمتعون بحقوق فردية كاملة، وفقاً لأية تسوية سياسية يتم الاتفاق عليها. انهم يرفضون كل هذه الامكانية باصـــرار . فالعرب الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية ، تلك

المنطقة الصغيرة، التي يبلغ طولها حوالي ٩٠ كم وعرضها ٤٥ كم، يجب ان يحصلوا على دولة خاصة بهم.

ما الذي يحدثه "المبدأ الفلسطيني" هذا في العالم الشيوعي؟

لقد وصفت في مدخل هذا الكتاب، كيف ان المجتمع الدولي يعود الآن الى أيام مؤتمر فرساي، ويبحث عن مبادىء سياسية، يستطيع بمقتضاها منح الاستقلال والسيادة لجماعات قومية وعرقية.

في حينه، كان الرئيس ويلسون، يطمح الى ان تضمن اتفاقيات فرساي لكل أمة منفردة، دولة خاصة بها (ذلك الطموح الذي لم يتحقق في أي مكان من العالم بصورة كاملة)، غير أنه، هو أو غيره، من أصحاب فكرة تقرير المصير، لم يفكروا بأن كل أقلية قومية سيكون لها الحق في اقامة دولة مستقلة، إضافة الى الوطن الذي يشكل فيه أبناء نفس الشعب أغلبية قومية .

وهكذا، على سبيل المثال، عند الحديث في فرساي عن تقرير المصير لليهود في "أرض اسرائيل" لم يطلب أي كان ان يكون من حق الاقليات اليهودية الكبيرة في انحاء العالم اقامة دولة خاصة بهم على أراضي الدول التي يعيشون فيها، وهكذا الوضع أيضاً، في النماذج التالية:

لا شك، مثلاً، ان اللتوانيين يحق أن تكون لهم دولة قومية منفصلة عن روسيا. ولكن، هل يحق للأقلية الروسية المقيمة في لتوانيا دولة خاصة بهم، في الوقت الذي توجد فيه دولة مستقلة للروس، هي روسيا؟ إن أياً كان، لا يستطيع قول هذا.

وكذلك، يحق للتشيكيين والسلوفاكيين، العيش في دولتين منفردتين، أو في دولة واحدة، حسب رغبتهم، ولكن هل من العدل القول، أن الأقلية الهنغارية في سلوفاكيا يحق لها المطالبة بدولة خاصة بها، بالاضافة الى وجود الدولة الهنغارية المستقلة؟

وهكذا، أمثلة كثيرة، تعيش فيها أقليات على أوطان شعوب أخرى.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية معرضة لمثل هذا الكابوس. فمن المحتمل ان تنشأ في غضون عقد أو اثنين من الزمن، في مناطق جنوب غرب الولايات المتحدة، أغلبية " هسبانية " من المهاجرين القادمين من المكسيك . وليس من

المستبعد ان يظهر من بين هؤلاء الهسبانيين، من يطالب بتطبيق "المبدأ الفلسطيني": لن يطالبوا منحهم حقوقاً متساوية حسب القانون، بل سيقولون: بما أنهم يشكلون اغلبية محلية في المنطقة (التي أُحتلت في معظمها من المكسيك عام ١٨٤٨)، يحق لهم اقامة دولة خاصة بهم. ونستطيع الافتراض بأن يكون الرد الأمريكي عليهم كما يلي: "لكن توجد لديكم دولة خاصة بكم، اسمها، المكسيك، أما في الولايات المتحدة، فمن حقكم المطالبة بالحصول على حقوق المواطنة كاملة، لكن غير مسموح لكم المطالبة باقامة مكسيك ثانية". (تماماً، مثلما ان اسرائيل يجب ان تقول للسكان الفلسطينيين، الذين يطالبون بالسيادة على مناطق تقع داخل حدودها.

ربما يبدو مثل هذا الحديث مع مهاجرين هسبانيين في الولايات المتحدة، بعيداً أو خيالياً، ولكن في المستقبل، ربما لا تبدو الأمور هكذا، وبخاصة، إذا سُمح "للمبدأ الفلسطيني" بالانتشار.

ومن سخرية القدر، ان تطبيق "المبدأ الفلسطيني" سيلحق الضرر بحقوق الاقليات في العالم كله. فاذا كانت كل أقلية تشكل خطراً فعلياً على سلامة ووجود الدولة التي تعيش فيها. فلا بد أن تبحث الأغلبية في هذه الدول عن طرق لقمع وضغط مثل هذه الأقليات، أو ربما لتصفيتها في النهاية مثلما يحدث في البوسنة والهرسك، حيث يمارس هناك الصرب حملة منهجية للتطهير العرقي، ضد أقلية مسلمة، تُشكل أغلبية محليّة. واذا كان يحق لكل أقلية الانفصال عن الدولة التي تعيش فيها، فليس من الغريب ان يتوصل البعض الى استنتاج، أنه من الأفضل لهم طرد هذه الأقلية من داخل الحدود والتخلص من هذه المشكلة نهائياً.

إن من شأن "المبدأ الفلسطيني"، على أية حال، أن يدخل الى عالمنا أُسس انقسام وعدم استقرار، في الوقت الذي يسعى فيه الجميع لبلورة أسس للاستقرار.

ان هذه، قنبلة سياسية مؤقتة، قد تفجّر النظام الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية، وتقوّض السلام بين دول متجاورة، تعيش أقلية من احداها، في اراضي الدولة المجاورة.

غير أن الخطر لا ينبع من "المبدأ الفلسطيني" نفسه فقط، إنما من الاساليب التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية لتطبيقه: ارهاب، ابتزاز سياسي، وعنف لا يعرف القيود ولا الحدود ، في جميع انحاء العالم . فمن أجل تحقيق "تقرير

المصير" للفلسطينيين، يمكن قتل بريطانيين في بريطانيا، وفرنسيين، في فرنسا، وايطاليين في ايطاليا. اما قتل اليهود في كل مكان، فلا توجد عليه قيود أبداً.

قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، كان باستطاعة دول كثيرة تأييد "المبدأ الفلسطيني" دون قلق. فقد جمّدت الحرب الباردة المطالب القومية داخل المناطق الواسعة، التي كانت خاضعة للسيطرة السوفياتية. حتى أنها فرضت قيوداً على حرية المناورة، للجانبين المتنازعين، في نزاعات قومية أخرى في أنحاء العالم.

صحيح أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أيدتا في حينه اطراف النزاع في امريكا اللاتينية، وآسيا، وافريقيا، لكنهما حاولتا دائماً ان لا تخرج الصراعات المحلية عن دائرة سيطرتهما. والآن، بعد ان تقلصت المنافسة بين الدول العظمى في العالم، الى أدنى حد ، لم تنشأ حالة عدم استقرار في النزاعات الأقليمية، فحسب، بل زادت حدتها . إذ قد يظهر "عرفاتيـون" جدد في اماكن لا نتوقع ظهورهم فيها اليوم، ليعلنوا مطالبتهم "بالحقوق القومية" . وليس من المستبعد أبداً ان يتمكنوا من التزود بأسلحة فتّاكة من أجل تحقيق مبدأ "تقرير المصير" الذي ينادون به.

وعلى أية حال، هذا هو الخطر الجديد الذي تنطوي عليه إقامة دولة فلسطينية ثانية في الشرق الأوسط. ليس المقصود هنا التهديد الطبيعي الواضح على الوجود الاسرائيلي من الدولة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية وغزة، ولا من الخطر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط نفسه، فحسب، إنما التاثير الحتمي لتأسيس مثل هذه الدولة، على ازدياد المطالب بالاستقلال، من جانب أقليات قومية في انحاء العالم كله.

في الوقت الحالي، يعتبر الاصرار العربي على تطبيق "المبدأ الفلسطيني" أحد العناصر الرئيسة، التي تحول دون التوصل الى حل متفق عليه ومستقر، لمشكلة النزاع بين العرب واسرائيل. يجب ان نوضح أمراً واحداً هو: في أية تسوية يتم التوصل اليها، بغض النظر عن كيفية رسم الحدود الدائمة على الخريطة، يجب ان يعيش العرب الى جانب اليهود تحت سيادة اسرائيلية _ إذ توجد داخل حدود عام ١٩٦٧ أقلية عربية لا بأس بها، داخل اسرائيل.

وكما قال جيبوتنسكي في حينه ، ان وجود أقلية لا يشكل بالضرورة، وضعاً

مأساوياً. فكل الأمم توجد لديها اقليات خاصة بها. لكن المأساة الحقيقة هي ان تكون أقلية في كل مكان، مثلما وضع اليهود قبل اقامة الدولة اليهودية. لكن العداء العربي يستخدم منطقاً معكوساً: ففي نظر العرب، الكارثة هي وجود أقلية عربية في أي مكان في الشرق الأوسط. يصعب عليهم مجرد التفكير بوجود عرب يعيشون كأقلية في دولة اسرائيل، مثلما تعيش شعوب أخرى كأقليات بين العرب ــ رغم ان "عرب اسرائيل" يتمتعون بحقوق مدنية كاملة وبمساواة أمام القانون، اللتين لا تتمتع بهما الأقليات غير العربية، التي تعيش في الدول العربية.

ان "المبدأ الفلسطيني" لا يشكل النموذج الذي تستطيع اسرائيل تطبيقه على الأقلية العربية داخلها. فما هي النهاية؟ إذا كانت كل أقلية تستحق دولة خاصة بها، فهل يحق أيضاً لعرب الجليل والنقب أن تكون لهم دولا خاص بهم؟ وهذا هو بالضبط، هدف منظمة التحرير الفلسطينية: المطالبة بحق تقرير المصير لعرب اسرائيل من خلال الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة وغزة، أي إحياء مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧. والموافقة على مثل هذه الفكرة، تعني نهاية دولة اسرائيل.

تجدر الاشارة هنا، الى أن الشعب اليهودي لم يسبق أن رغب في تطبيق هذا المبدأ على نفسه. فحتى الكارثة في أوروبا، كان اليهود يشكلون أقليات كبيرة في دول عديدة (١٠٪ من سكان بولندا، مثلاً)، لكنهم لم يطالبوا أبداً بدولة خاصة بهم، في اماكن كانوا أغلبية فيها. وعندما نالوا استقلالهم في "أرض اسرائيل"، لم يطلب اليهود لنفسهم دولة ثانية، كما يطلب العرب اليوم.

أُستقبل "المبدأ الفلسطيني" بحماس بالغ في العالم الاسلامي، لأن المسلمين يعتبرونه توسعاً مرغوباً في مجال الحكم الاسلامي.

قال الكاتب الامريكي، تشارلز كراوتهامر، ان الانتفاضة ليست مقصورة على حالة عدم النزاع العربي ــ الاسرائيلي بالذات: إنها اسلوب عالمي من العنف ضد كل حكومة ليست مسلمة من جانب أقلية مسلمة تريد الانفصال عن هذه الدولة: هكذا، بدأت انتفاضات في اذربيجان، وطاجاكستان، قبل ان تنالا استقلالهما من الاتحاد السوفياتي؛ وفي كشمير ضد الحكومة الهندية؛ وفي اقليم كوسبو ضد يوغسلافيا سابقاً؛ وفي شين جيان ضد الصين. وغيرها.

وهكذا، اذا كان "المبدأ الفلسطيني" هذا يعرض للخطر سلامة دول كثيرة، فكيف حدث أن رأت معظم دول العالم ان المطالبة العربية باقامة دولة فلسطينية، ثانية في الضفة والقطاع، لها ما يبررها؟

ان السبب الأول لذلك، هو أن العرب أوجدوا هوية فلسطينية جديدة، وخلقوا، بالاكاذيب، شعباً جديداً مختلفاً هو "الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة".

ليس المقصود هنا أقلية تنتمي لشعب كبير حقق استقلاله في اطار ٢١ دولة، بما فيها شرق الاردن، بل شعب جديد تماماً، يطالب بنيل حقوقه القومية.

لو طلب عرب الضفة الغربية إنضمامهم الى الاردن، لتقلص النزاع واقتصر على مسألة مكان خط الحدود بين اسرائيل والاردن، ولما كان أثار خيال المجتمع الدولي، أسير فكرة "تقرير المصير".

أما السبب الثاني لانتشار "المبدأ الفلسطيني" فهو قوة النفط العربي. لا يمكننا تجاهل دور الجامعة العربية وكارتل النفط العربي اللذين ظهرا في السبعينات كوسيلتين قويتين للترويج لفكرة "تقرير المصير" لعرب الضفة الغربية وغزة.

ليست هذه هي المرة الأولى في التاريخ، التي يحاول فيها نظام استبدادي تشويه مفهوم تقرير المصير، لتهديد سلامة دولة ديمقراطية صغيرة. وابراز سابقة، تتمثل في قضية تشيكوسلوفاكيا عشية الحرب العالمية الثانية. وهذه القضية، تستحق الدراسة من جديد، لأن العرب يعيدون تطبيقها ضد اسرائيل، مستخدمين معظم الاجراءات التي اتخذتها المانيا ضد تشيكسلوفاكيا في الثلاثينات.

تقع تشيكسلوفاكيا، في مكان استراتيجي هام في قلب اوروبا، وكان احتلالها ضروريا لخدمة مخططات هتلر الرامية الى السيطرة على القارة كلها، وتلك البلاد الصغيرة، كانت قادرة على تجنيد جيش مؤلف من (٨٠٠) الف جندي، يعتبر من اقوى الجيوش الأوروبية تدعمه صناعة عسكرية متطوّرة جداً. والأمر الآخر الذي عرقل تحقيق اهداف هتلر، هو حقيقة وجود سلسلة جبال عالية تقع على الحدود التشيكسلوفاكية ـ الألمانية تجعل من الصعب عليه الوصول الى قلب الدولة وعاصمتها براغ. وكان التشيكيون قد أنشأوا في هذه الجبال تحصينات وسواقع، وعوائق عسكرية ضخمة ، لدرجة ، بدا فيها من الصعب ، اختراق هذه

الخطوط، ويستشف من الافادات الواردة في محاكمة، نيرنبرغ، ان ضباط هتلر عارضوا بشدة فكرة الهجوم على التحصينات التشيكية، غير ان هتلر لم يكن يواجه عائقاً أرضياً فقط، بل عائقاً آخر، هو الدول الغربية العظمى، تعهدت في مؤتمر فرساي، بضمان الحدود التشيكية من أي هجوم.

كانت فرنسا، آنذاك، قادرة على تجنيد (١٠٠) فرقة، أي ما يعادل ضعفا ونصف ضعف الجيش الألماني، وتعهدت خطيّاً بحماية تشيكسلوفاكيا من أي عمل عدواني، كما التزمت بريطانيا وروسيا أيضاً، بالمساعدة على حماية هذه الدولة. وعلى هذا الأساس، بدا ان النصر العسكري لهتلر غير ممكن، لذا شرع في حملة سياسية لم يسبق لها مثيل، تهدف الى ارغام التشيكيين على التنازل عن سلسلة الجبال، وبذلك يكونون قد تنازلوا فعلياً عن أي أمل حقيقي للدفاع عن أرضهم وعاصمتهم. ادعى هتلر ان معظم سكان منطقة الجبال الحدودية، هم من الألمان، وان هؤلاء الثلاثة ملايين الماني، يحق لهم ممارسة حق تقرير المصير، بالطبع. أي يجب ان يحصلوا على دولة منفصلة عن بقية الملايين السبعة، الذين يشكلون سكان تشيكسلوفاكيا، رغم ان تشيكسلوفاكيا، كانت ديمقراطية نموذجية، وكان الألمان سكان المنطقة الجبلية يتمتعون بازدهار اقتصادي وحقوق مدنية كاملة. ولكي يرسخ ويقوى ادعاءاته، أقام هتلر زعامة سياسية جديدة في الأقليم، كان هدفها، حسبما جاء على لسان زعيمها، كونرو هنلاين، هو المطالبة باستمرار، بشكل يبدو فيه أننا لن نرفض أبداً..." وأمر هتلر هنلاين بأن ينفي بشدة أنه يتلقى الأوامر من ألمانيا.

وليام شايرر، الذي كان آنذاك مراسلا صحفياً في أوروبا، كتب في كتابه "ظهور وسقوط الرايخ الثالث"، ما يلي:

"وهكذا، أصبحت مشكلة الأقلية الألمانية في تشيكسلوفاكيا مجرد ذريعة بأيدي هتلر... للتآمر على البلاد التي راقت له وتقويضها، وتضليل أصدقائها، واخفاء هدفه الحقيقي، وهو تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية والاستيلاء على اراضيها وسكانها لصالح الرايخ الثالث. ورغم ما حدث في النمسا، لم يدرك زعماء فرنسا وبريطانيا نوايا هتلر. ويبدو أنه طيلة فصلي الربيع والصيف، ظل رئيسا حكومتي فرنسا وبريطانيا، وكل العالم تقريباً، يؤمنون بأن كل ما يريده هتلر، هو انصاف أبناء شعبه في تشيكوسلوفاكيا".

بالاضافة لذلك، أقام هتلر حركة تحرير سودتية (الاقليم الجبلي سوديت)، تحت اسم "الطابور السوديتي الحر"، حيث بادرت هذه الحركة بتنفيذ عدة ثورات عنيفة مخططة جيداً، بحيث أُرغم التشيكيون على استخدام القوة ضدها. حتى ان هتلر، استدعى هنلاين سراً اليى برلين، ووجهه كيف يدير حملة دعائية من أجل "استقلال" اقليم سوديت. وظل، جبلس، رئيس اجهزة الدعاية النازية، طيلة الوقت، يدير معركة دعائية بشأن الارهاب التشيكي المزعوم ضد الأقلية الألمانيةوكان هتلر يدعي بأن رفض التشيكيين، اعادة الأقليم الى اصحابه الشرعيين، الألمان، يشكل عائقاً امام السلام، إذ كيف يمكن لالمانيا أن تقف متفرجة وهم يقمعون أبناء شعبها.

رفض هتلر مشروعاً لمنح الأقليم حكماً ذاتياً، وأصر على عدم الاكتفاء بأقل من "تقرير المصير". حتى أن النازيين قلبوا الأمور مدعيين ان التشيكيين يحاولون خلق أزمة في أوروبا ليحولوا دون تفكك دولتهم، وان الخيار بين الحرب والسلام، هو بأيدي التشيكيين. لكن هتلر أوضح ان هنالك طريقة سهلة لمنع نشوب الحرب، وتحقيق العدالة في نفس الوقت، وهي ان ترغم بريطانيا وفرنسا، تشيكسلوفاكيا على عمل ما هو ضروري من أجل السلام، أي التنازل عن "المناطق المحتلة". ونجحت مؤامرة هتلر بأكثر مما توقعه. فقد تقبّلت حكومات الدول الغربية، وموجهو الرأي العام، نظريته بسرعة غريبة، وفي عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ مارس البريطانيون والفرنسيون ضغوطاً شديدة على تشيكسلوفاكيا للاستجابة لمطالب الألمان.

أُتهم الرئيس التشيكي، ادوارد بناش، بالتطرف، ونشرت الصحف الغربية شعارات تحدثت عن قصر نظر التشيكيين وتجاهلهم متطلبات السلام في أوروبا، والظلم الذي يكمن في رفضهم إعادة اقليم سوديت لالمانيا.

وتحت انذار الماني كان من المقرر ان ينتهي في ١٩٣٨/٩/٢٨ عقد في ١٨ أيلول، اجتماع للحكومة البريطانية شارك فيه رئيس الحكومة الفرنسية ووزير خارجيتها، حيث تقرر ان تستجيب تشيكسلوفاكيا الديمقراطية لمطالب هتلر.

رغم ان الغرب، التزم خطياً، في فرساي، بالخروج للحرب من أجل حماية حدود تشيكسلوفاكيا، تم الاتفاق الان بان على التشيكيين التخلي عن اقليم سوديت من اجل المحافظة على السلام وعلى المصالح الحيوية لتشيكسلوفاكيا.

ومقابل ذلك، يحصل التشيكيون من بريطانيا وفرنسا على ضمانات دولية للحدود الجديدة... من كل عدوان يُشن بدون استفزاز". وأعلن زعماء العالم الحرّ انه إذا لم يوافق التشيكيون على هذه الخطة ولم ينقذوا السلام في أوروبا، سيتركون لمحاربة هتلر وحدهم. "أصبح كل شيء الآن منوطاً بالتشيكيين أنفسهم"، هكذا قال تشامبرلن، رئيس وزراء بريطانيا آنئاك. لكنه، في الواقع، لم يكن منوطاً بهم أي شيء. فقد أدرك تشامبرلن، انه اذا نشبت الحرب بين تشيكسلوفاكيا والمانيا، ربما تضطر بريطانيا وفرنسا للتدخل. وعندما بدأ التشيكيون والالمان تعبئة قواتهم، زاد خوف تشامبرلن، وقرر شراء السلام مقابل تسليم درع الوقاية التشيكي. فقد سافر المرة تلو الأخرى الى برلين، في محاولة لانهاء الصفقة مع الألمان، وأخيراً، قبل دقائق معدودة من انتهاء الانذار الألماني، وافق هتلر على عقد مؤتمر سلام دولي في ميونخ، من أجل جلب السلام الى اوروبا. وخلال احدى عشر ساعة متواصلة، ظل رئيسا حكومتي بريطانيا وفرنسا، يتوسلان الى هتلر حتى استجاب أخيراً، ووافق على "حل وسط" يقضي باستلام اقليم سوديت بطرق سلمية.

وعندما أدرك رئيس حكومة تشيكسلوفاكيا، بناش، ان حلفاءه الديمقراطيين، اصبحوا أداة في خدمة المستبد النازي، أعلن عن رضوخ بلاده للاملاءات الظالمة. قائلاً: "لقد غدروا بنا بصورة مهينة".

في ٣٠ أيلول شرع الجيش التشيكي بالانسحاب من اقليم سوديت، من الممرات الاستراتيجية والمواقع الحصينة على الجبال، ومن المشاريع الصناعية الكبيرة التي كانت تشكل العمود الفقاري في معركة الدفاع عن الدولة. غير ان هتلر لم يكتف باقليم سوديت، فبعد أن ضمّه الى المانيا، قدم للتشيكيين قائمة جديدة من الطلبات. ومرة ثانية دبّرت المانيا احداثاً عنيفة بدت وكأن تشيكسلوفاكيا هي المسؤولة عنها، وعن قمع الأقلية الألمانية التي بقيت داخل تشيكسلوفاكيا المقلّصة. وبعد أقل من ستة أشهر من ضم اقليم سوديت الى المانيا، في ١٥ آذار ١٩٣٩. سحقت آلة الحرب الألمانية النازية، ما تبقى من تشيكسلوفاكيا. وبفقدانهم السلسلة الجبلية والمواقع الدفاعية، لم يستطع التشيكيون الصمود في وجه الهجوم الألماني. وأعلن هتلر: "كان واضحاً لي منذ البداية، بأنني لن استطيع الاكتفاء بمنطقة سوديت الألمانية . ذلك كان مجرد حل جزئـي . ولم

تحرك الدول الغربية ساكناً في هذه المرة أيضاً. وثبت مرة ثانية، ان تعهداتها كانت لا قيمة لها.

لن نحتاج الى جهد كبير، كي ندرك المقارنة بين قضية تشيكسلوفاكيا، وبين الجهود المبذولة لاقتطاع مناطق الضفة الغربية من جسم اسرائيل. فاسرائيل، مثل تشيكسلوفاكيا تماما، دولة صغيرة ديمقراطية، أقامت جيشاً كبيراً وقوياً يستعين في الدفاع عن الدولة، بمنطقة جبلية تشبه اقليم سوديت ــ جبال الضفة الغربية التي تعتبر عائقاً عسكريا قوياً يحمي عاصمة اسرائيل والسهل الساحلي.

وكما فعل الألمان في حينه، أدرك العرب الآن، انه طالما ظلت هذه الجبال بأيدي اسرائيل لن يهزموها بسهولة. كما أدركوا أن حرباً ضد اسرائيل، وهي ترابط على هذه السلسلة الجبلية، ليست واردة في الحسبان، ويمكن اخراج اسرائيل من هذه الجبال عن طريق ممارسة ضغوط سياسية، من جانب الدول العظمى الغربية.

هكذا، بدات الأنظمة العربية بشن معركة هدفها اقناع الرأي العام في الغرب، وفي اسرائيل أيضاً، بأن سكان هذه الجبال (الذين يشكلون شأنهم شأن الألمان السودتيين، أكثر من ربع سكان اسرائيل) هم شعب منفصل يحق له تقرير مصيره، وإذا لم يُحترم هذا الحق، فستضطر الدول العربية، الى شن حرب لتحقيقه. وهنا أيضاً، يُعرض رفض اسرائيل الانسحاب من مناطق استراتيجية حيوية للدفاع عنها، وكأنه عائق في طريق السلام. وعلى غرار مؤتمر ميونيخ، طلب العرب طيلة سنوات عديدة عقد مؤتمر دولي، وتدخل فعّال من جانب الولايات المتحدة وأوروبا في المفاوضات، على أمل أن يوجد تشامبرلن أمريكي، يُرغم الطرف الرافض على الرضوخ.

ويجب الاّ نستغرب، إذا رأينا ان العرب اليوم يطبقون اجزاء مهمة جداً من استراتيجية الدعاية النازية. لكن المدهش، هو أن أوساطاً رفيعة في العالم الغربي، سارعت الى "ابتلاع" هذا الطعم وهضمه. إذ لم يمر يوم تقريباً دون أن تنشر فيه الصحافة الغربية مقالاً او تحليلاً لكبار الصحفيين الغربيين في اوروبا والولايات المتحدة، يحث اسرائيل على الاستجابة لحل كالذي فُرض على التشيكيين في حينه. يقولون لاسرائيل، ان من الأفضل لها أن تتخلص من الأقلية العربية الكبيرة

داخلها وتحقق بذلك ميزات ديموغرافية قومية. وهذا الادعاء أيضاً ليس جديداً. ففي عام ١٩٣٨، كتبت صحيفة التايمز اللندنية، التي كانت أهم صحيفة غربية في ذلك الوقت، مقالاً افتتاحياً لخصت فيه قضية تشيكسلوفاكيا على النحو التالي:

"من الأنسب ان تدرس حكومة تشيكسلوفاكيا، ان كانت ترى أنه من مصلحتها ان تصبح دولة قومية أكثر عن طريق تنازلها عن مناطق هامشية، تضم مواطنين غرباء يجاورون شعباً يتحدون، معه من حيث العرق... يمكن ان تكون الميزات والمكتسبات التي ستحققها تشيكسلوفاكيا عن طريق تحويلها الى دولة قومية، اكبر بكثير من الخسارة التي قد تلحق بها نتيجة التنازل عن اقليم سوديت الألماني".

أكتب كلمة اسرائيل بدلاً من تشيكسلوفاكيا، عرب فلسطين بدلاً من المان سودتيين، ويكون باستطاعتك عندئذ ان تنسخ نفس المقال، في أية صحيفة غربية تصدر في عصرنا هذا.

لقد أصبحت اسرائيل المهددة بالابادة على ايدي العرب في نظر الكثيرين من موجهي الرأي العام الغربي، هي الطرف المتطرف، الرافض، الذي يشكل عائقاً أمام تحقيق السلام. في حين ان العرب الذين يسعون لتدمير اسرائيل، ويعترفون بذلك علانية، داخل العالم العربي، يعتبرون الآن معتدلين ومنطقيين.

المواطنون في العالم الغربي، الذين لديهم سيرة طويلة من احترام حقوق الانسان، والتعاطف مع الحرية القومية يميلون للتضامن بسهولة مع الطموحات القومية للشعب الفلسطيني، الذي أُكتشف حديثاً، والذي آلمتهم معاناته، تماماً كما شعروا في حينه مع "السودتيين" في عهد هتلر.

لذا، فان الادعاء بشأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، قد ينجح أكثر من الادعاءات السابقة التي أثبتت فشلها، مثل عرض النزاع على أنه مشكلة لاجئين، أو توسع اقليمي اسرائيلي. وفور ان اكتشف العرب نقطة الضعف في الرأي العام الغربي، تجاه شعار "شعب مقهور، يناضل من اجل حريته" بدأت آلة الدعاية العربية، انتاج مبررات مشتقة من هذا الادعاء. وفجأة أدرك الدعائيون العرب ان باستطاعتهم اقناع الرأي العام الغربي ، بصدق ادعآتهم ، منذ عام

١٩٦٧: ان وجود اسرائيل في المناطق التي احتلتها بالذات، أمر غير اخلاقي من أساسه، وكل اجراء من شأنه زيادة قوة الدولة اليهودية، تصرف سيء، طالما ظلت اسرائيل متمسكة بهذه المناطق.

هناك أمران، ساعدا الى درجة كبيرة، في إدخال هذه الأفكار الى الغرب: الانتفاضة الفلسطينية، والهجمات المستمرة على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي السنوات الأخيرة، ركّز هذان الموضوعان كل النشاطات المعادية لاسرائيل، في الحلبة الدولية بحيث وجهت كلها، لاصلاح الظلم الذي الحقته اسرائيل بالعرب الفلسطينيين. جاءت الانتفاضة، لمنظمة التحرير الفلسطينية، كهدية من السماء، عندما كانت في أسوأ أوضاعها في العالم العربي، وعلى الصعيد الدولي. في عام ١٩٨٢، دخل الجيش الاسرائيلي الى لبنان، ودمر القواعد التي بنتها المنظمة هناك طيلة عشر سنوات. واستولى على المناطق التي كانت المنظمة تستخدمها لمهاجمة اسرائيل. وتم اجلاء قيادات المنظمة من بيروت الى تونس، وبدأت مكانة المنظمة تتدهور بسرعة.

ونستطيع ادراك مدى هذا التدهور، في قضية تفجير باص اسرائيلي في القدس عام ١٩٨٧ على أيدي "مخربين" من منظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ بعد التفجير ندد زعماء فلسطينيون في الضفة الغربية وغزة، لأول مرة، وبصورة علنية بالارهاب. كانت المنظمة طيلة سنوات كثيرة، تخشى، وهي محقّة في هذا، من معارضة علنية كهذه، لافعال ذلك الذي تبجح بكونه الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

كان السكان العرب في الضفة وغزة، بعيدين عن العيش في جنّة على الأرض، ولكنهم تحت الحكم الاسرائيلي، شهدوا تحسناً كبيراً في مستوى حياتهم. إذ عندما دخلت اسرائيل الى هذه المناطق في عام ١٩٦٧، وجدت أن القرن العشرين لم يصلهم بعد. لم تكن فيها صناعات تقريباً، وكان الجهاز الصحّي في بدايته، ولم تكن فيها مؤسسات للتعليم العالي، ومعظم النساء لا يقرأن ولا يكتبن.

بعد حرب الأيام الستة، انتهجت اسرائيل سياسة ليبرالية، هدفها تحسين ظروف حياة العرب. أُقيمت جامعات، ومستشفيات وشقت طرق جديد. وحتى عام

١٩٨٥، كان عدد مشتركي الهاتف قد تضاعف اربع مرات، وتضاعف عدد مالكي السيارات خمسة أضعاف، وزاد حجم البناء في الضفة الغربية عشرة أضعاف. وفي عام ١٩٨٦، كان التيار الكهربائي يصل ٩١٪ من البيوت في الضفة الغربية مقابل ٢٣٪ عام ١٩٦٧. وفي عام ١٩٨٧، أصبح الفلسطينيون، سكان الضفة والقطاع أكثر المثقفين في العالم العربي. كما حظي الفلسطينيون تحت حكم اسرائيل بما لم يحظ به من حقوق معظم العرب في الشرق الأوسط ــ صحافة ناطقة بلسان احزاب وتيارات عديدة (منها من أبدت تأييداً لمنظمة التحرير)، وحق الاستئناف أمام جهاز القضاء الاسرائيلي ضد أي قرار حكومي. كان جسر الملك حسين على نهر الأردن مفتوحاً، وكان باستطاعة كل عربي فلسطيني، زيارة الدول العربية.

وفي اطار هذه الزيارات مُنحوا فرصة المقارنة بين حياتهم تحت الاحتلال الاسرائيلي القمعي، وبين ظروف حياة المواطنين في الدول العربية. وعلى هذا قررت الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية، أن وضعهم أفضل بكثير.

هذا، لا يعني أن العرب في الضفة الغربية، أصبحوا صهاينة، أو انهم سلّموا بوجود الحكم الاسرائيلي ــ لم يسبق أن تعاطف سكان محليّون تحت حكم عسكري مع الادارة، وبخاصة اذا ما أُضطرت الادارة الى مواجهة إرهاب مستمر. فبسبب الارهاب، شوّشت حياة العرب وشهدت إزعاجات مثل حواجز التفتيش، وتدقيق الوثائق والهويات، منع التجول، اغلاق محلات ومدارس، وتفتيش في البيوت ــ ولم يبد في الأفق أي حل.

في السنوات العشرين، التي تلت حرب الأيام الستة، ظل الوضع السياسي للمناطق المحتلة معلّقاً، أولاً لأن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، رفضت ضمها لأسرائيل، وبنفس الوقت لم توافق على التخلي عنها، ومن ثم، بعد اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨، بسبب رفض العرب الاشتراك في مفاوضات لتحديد مستقبل المناطق.

وهكذا، حدث ان عاش العرب الفلسطينيون في الضفة والقطاع مدة عشرين سنة تحت حكم عسكري، دون ان يعرفوا كيف سيكون مستقبلهم السياسي. وحالة الغموض وعدم التـأكد من المستقبل، يؤديان الى توترات يمكن أن تتلاشى مع

وجود حل نهائي.

عرب الجليل، على سبيل المثال، عاشوا هم أيضاً تحت حكم عسكري في الخمسينات، ولم يكونوا مرتاحين، ولكن عندما ألغي الحكم العسكري، أصبحوا مواطنين متساوين في الحقوق، ويشاركون منذ ثلاثين عاماً بصورة فعلية في حياة الدولة ولهم تعبير سياسي وممثلون في الكنيست. ومع الوقت نشأ تعايش سلمي هادىء جداً مع اليهود في الدولة، وسيظل هذا الوضع قائماً طالما بقيت اسرائيل مضمونة المستقبل.

باستثناء مصر، رفض العالم العربي اتفاقيات كامب ديفيد، والتراجع عن المطالبة باقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وفي مثل هذه الظروف، لم يكن ممكناً اجراء مفاوضات مع اسرائيل حسبما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد.

في ١٩٨٧، بعد حوالي عشرين سنة من حرب الأيام الستة، كان قد نشأ في الضفة الغربية وغزة، جيل جديد من العرب، عاش كل حياته في وضع سياسي غامض، وكان معرضاً للتحريض السام من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، التي ملأت الفراغ السياسي. وكان واضحاً ان هذا الجيل الشاب سيتجه نحو التطرف. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، لم تكن قادرة على الاشارة الى أية مكاسب حققتها، الأمر الذي جعل هذا الجيل الشاب، يوجه غضبه، ليس باتجاه اسرائيل فحسب، بل باتجاه منظمة التحرير أيضاً. وهكذا، تصوّر هؤلاء الشباب أن زعماء منظمة التحرير يعيشون في ظلل هادئة على شواطىء تونس، وعلى الريفيرا الفرنسية. ومثلما أُغري الكثيرون بالشعارات الدينية، زاد عدد الشباب الغاضبين المتوجهين الى حركة حماس الاسلامية المتطرفة، محاولين التنفيس، في اطارها، عن غضبهم. وكما هي الحال في بقية انحاء الشرق الوسط، سرعان ما انتشر الاسلام المتطرف في الأوساط الشعبية الفقيرة، تلك كانت الخلفية لاندلاع الانتفاضة، التي تم في إطارها التعبير عن كل الاحباطات والغضب، باعمال عنف جماهيرية.

بدأت الانتفاضة في ٩ كانون أول ١٩٨٧، بعد أن دهست شاحنة اسرائيلية في حادث طرق اربعة من العرب الفلسطينيين بالقرب من غزة. وانتشرت الاشاعة بأن الحادث كان متعمداً، كانتشار النار في الهشيم. وفوراً، اندلعت اضطرابات جماهيرية عنيفة استمرت عدة اسابيع . وانتهزت منظمة التحرير الفلسطينية هذه

الفرصة لتحسين مكانتها، وبدات تصب الزيت على النار. فغداة الحادث كتبت صحيفة الفجر المقدسية الموالية للمنظمة بأن الحادث كان عملاً مدبّراً. وفي بغداد، استغل عرفات حماس الجماهير، ليؤكد ثانية أن اسرائيل على وشك الابادة حيث قال: "يا أبناء غزة الأبطال، يا أبناء الضفة الأمجاد، يا أبناء الجليل الأبطال، يا أبناء النقب الأشداء: ان نيران الثورة ضد الصهاينة الغزاة، لن تخبو ... حتى تتحرر أرضنا _ كل أرضنا _ من أيدي هؤلاء الغزاة".

في حالات الإثارة، ينسى عرفات، أحياناً، مبادئ الحذر. وهكذا، دعا في تلك المناسبة، العرب، لتحرير "كل أرضنا" ولم يخف أبداً نواياه في السيطرة ليس على الضفة الغربية فقط، بل على الجليل والنقب، أي على مناطق اسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧. وعندما اقترح الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، المعتدل، وقفاً لأعمال العنف، رد عليه عرفات بقوله: "كل من يفكر في وقف الانتفاضة، قبل أن تحقق اهدافها، سيحصل مني على عشر طلقات في صدره". وفي غضون بضعة اسابيع، كانت أعمال الشغب العنيفة منظّمة وممولة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. حيث تم تنظيم شبان عرب في إطار "اللجان الضاربة"، وآمنوا بما وعدهم به عرفات أن النصر قريب.

هاجم هؤلاء الشباب السيارات الاسرائيلية المدنية، بالحجارة والزجاجات الحارقة، وفرضوا اضرابات عامة على السكان العرب، ومنعوا بالقوة العمال من التوجه الى عملهم.

وقام أعضاء اللجان باشعال النيران بحوانيت العرب الذين خرقوا الاضراب، وهددوا التجار الذين ارادوا فتح حوانيتهم. كما اقتحموا المدارس أثناء الدراسة وارغموا التلاميذ على الخروج الى الشوارع، وبذلك ارتفع عدد الاولاد الذين دفعوا حياتهم في اضطرابات الانتفاضة.

أما حركة حماس الاسلامية المتطرفة، فلم ترد أن تتأخر خلف منظمة التحرير، وأقامت لجان منافسة خاصة بها؛ خلال السنوات الاربع التي تلت اندلاع الانتفاضة، تنافست "المنظمتان الارهابيتان" على دفع الجمهور الفلسطيني لسفك الدماء.

في تلك الظروف ، تصرف الجيش الاسرائيلي وفق ما هو مطلوب منه ،

بمقتضى معاهدة جنيف الرابعة. حاول الجيش حماية السكان العرب واليهود بواسطة تسيير دوريات على الطرق والشوارع، واعتقال المحرضين على اعمال العنف.

ورد اعضاء اللجان الضاربة بمهاجمة الجنود بالفؤوس والحجارة والزجاجات الحارقة، وحظوا بالشهرة والتقدير الدوليين. ومن اجل المحافظة على صفة الضعف، وعدم منح الجيش الاسرائيلي ذريعة لاستخدام وسائل خطيرة، أمرت منظمة التحرير الفلسطينية رجالها عدم استخدام الاسلحة النارية.

إعتقد الكثيرون في الغرب، وفي اسرائيل أيضاً، ان الشبان الفلسطينيين الغاضبين في نابلس والخليل، يسعون الى تحرير الضفة الغربية من نير اسرائيل، وهذا كل ما في الأمر. لكن لجان الانتفاضة، كانت ترى غير ذلك. لقد فُرض عليهم الهدف من قبل عرفات وحماس: "طرد اليهود من كل شبر من ارض فلسطين". فقد فسّر نشطاء الانتفاضة هدفهم هذا لمؤيديهم بواسطة منشورات كتبت على الجدران او وزعت على المؤيدين باللغة العربية.

فقد جاء في منشور صادر عن فتح في ٢١ كانون ثان ١٩٩١، أن اليهود هم "أبناء القردة والخنازير"، ومفهوم كيف يجب ان نتصرف معهم". في حين أعلنت حركة حماس في منشور خاص بها: "لن تكون هنالك أية مفاوضات مع اليهود. ولن يكون هنالك تنازل عن سنتمتر واحد من أرض فلسطين. ان الطريق للتحرير هي طريق الجهاد".

أما بالنسبة لجيرانهم اليهود في الضفة الغربية، فقد دعا زعماء الانتفاضة العرب الى "حرق الارض تحت أقدامهم". وفي مناسبات قليلة، قام بعض العاملين في الصحافة الغربية، باجراء مقابلات مع زعماء الانتفاضة، للوقوف على طموحاتهم الحقيقية. كان من بين هؤلاء، يوب سيمون، مراسل شبكة (سي. بي. إس)، حيث اجرى مقابلة مع زعيم خلية مؤلفة من سبعة ملثمين، حيث اجابه بصراحة مطلقة قائلاً: "أنا أريد كل فلسطين... فلسطين غير قابلة للتجزئة. حيفا، يافا، عكا، الجليل، الناصرة ـ كل هذه هي اجزاء من فلسطين"..

إن أياً من هؤلاء الأجزاء، لا يوجد في الضفة الغربية، كلها اجزاء من اسرائيل ما قبل ١٩٦٧، مناطق مزدحمة بالسكان اليهود ، وزعماء الانتفاضة

مؤمنون أنها ستقع بأيديهم في نهاية المطاف.

ولكن بعد مضي بضعة أشهر، بدأ الجميع، باستثناء المتطرفين جداً، يشعرون بالتعب والاعياء، من ركضهم وراء الاحلام، وبدأ بريق الانتفاضة يضعف. فالاضرابات المتكررة، أوقفت الازدهار الاقتصادي، وتسلمت عصابات الفوضويين المحليّين تمولها فصائل متناحرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مهمة فرض القانون والنظام. وبدأ هؤلاء يمسّون بكل من اعتبروه متعاونا مع اسرائيل، ـ أثرياء، مثقفين، خصوم سياسيين ، وما شابه ذلك، وفي نهاية الأمر، وجه الجهد الرئيسي من عنف الانتفاضة نحو الداخل ـ ضد فصائل معادية، وضد كل من أُعتبر نموذجاً غير مرغوب فيه.

وبعد خمس سنوات من الانتفاضة، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي اخوانهم (٧٥٠) شخصاً، أي ما يقارب عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الأمن الاسرائيلية. وهكذا بدأت الانتفاضة تأكل أبناءها.

لم ينشر الكثير عن طابع الانتفاضة المعادي للمسيحية: معركة من العنف واشعال النيران والابتزاز، كانت موجهة ضد المسيحيين في الضفة الغربية، بقصد إرغامهم على بيع ممتلكاتهم الى المسلمين، وترك "الارض المقدسة". إذ توجد اليوم في مكان مسيحي بارز، مثل بيت لحم، مثلاً، أغلبية مسلمة نتيجة لهجرة المسيحيين. فقد كتب القس جورج ابو حزان، في الصحيفة الكاثوليكية "تراسنطة"، أن الدول العربية، دفعت باموال كثيرة الى الضفة الغربية، بهدف "أسلمة" البلاد، واعرب عن خشيته من إنقراض الوجود المسيحي في الارض المقدسة.

وقال ابو حزان أن المسيحيين خافوا على ارواحهم ولم يجرؤوا على الكلام. لكن هذه الحقائق لم تصل الى البرامج التي بثتها شبكات التلفزيون الاجنبية عن الانتفاضة. مثلما حدث أثناء عمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين من الكويت، إذ لم يكن أحد معنياً بهذا، كون المهجرين عرباً، على أيدي عرب. وكان الأمر سيعنيهم، لو حدث هذا على أيدي الاسرائيليين، (لقد برز المبدأ بقوة في اعقاب المذبحة التي نفذها احد الاسرائيليين ضد الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي في الخليل، وقُتل خلالها ٢٨ فلسطينياً). كانت التغطية الاعلامية لهذه المذبحة ضخمة في جميع انحاء العالم، كما كان متوقعاً، في الوقت الذي لم نسمع ولو كلمة

واحدة عن مقتل ٣٣ اسرائيليا على أيدي العرب خلال الأشهر الخمسة التي سبقت المذبحة.

ان الشعوب الديمقراطية تكره العنف، لذا فهي لا تحب الجنود وخاص أولئك الجنود الذين يضربون المدنيين، أو يلقون نظرات تخيف الاطفال. وبما أنه قيل للمشاهدين ان هذا الجيش الاسرائيلي، هو جيش احتلال، أي أنه جيش لا ضرورة لوجوده هناك أصلاً، فقد استطاعت وسائل الاعلام ان تعرض العمليات الضرورية التي كان يقوم بها الجيش الاسرائيلي لفرض النظام والقانون، بصفتها جرائم لا تغتفر.

ان الشيء الذي لم يظهر مطلقاً على شاشات وسائل الاعلام العالمية، هو الطابع التنظيمي للانتفاضة، وحياة الخوف والرعب التي عاشها العرب تحت ظل الانتفاضة، كما لم تظهر تعليمات اطلاق النار التي عُممت على الجنود الاسرائيليين، ولا محاكمات ٢٠٨ جنود اسرائيليين خرقوا هذه التعليمات.

ان الضربات التي الحقتها وسائل الاعلام، باسرائيل، تعتبر مثيرة، في ضوء حقيقة انه، حتى هذا اليوم، لم تنطق هذه الوسائل بما فيه الكفاية، عما حدث في مصر والاردن من عمليات قمع "للانتفاضات" التي حدثت داخلهما، في نفس المناطق قبل عام ١٩٦٧.

حقاً ومن المعقول: يجب ان نحكم على دولة ديمقراطية، حسب المعايير الديمقراطية. ولكن شهدنا خلال سنوات الانتفاضة اندلاع عدة اضطرابات عنيفة وقعت في دول ديمقراطية، كان أشدها تلك التي وقعت في فنزويلا والهند. فبعد يومين من الاضطرابات في فنزويلا عام ١٩٨٧، أعادت الحكومة النظام الى نصابه بثمن ١١٩ قتيلاً و ٨٠٠ جريح. في حين أنه في الهند، وخلال عشرة أيام من حصار "معبد الذهب"، قُتل ١١٣ شخصاً في اشتباكات حدثت بين الهندوس وقوات الشرطة. في هاتين الحالتين، كان عدد القتلى أكثر من عدد القتلى خلال سنة كاملة من الانتفاضة في المناطق.

عندما تندلع أحداث تتخللها أعمال نهب، وعنف، ورجم السيارات بالحجارة، واشعال النيران بالحوانيت في دولة ديمقراطية، يجب على الحكومة اتخاذ الوسائل اللازمة المتشددة لاعادة النظام والقانون الى نصابهما، لان واجب الحكومة _ أية

حكومة ــ هو إعادة النظام والقانون.

عندما اندلعت اضطرابات عنيفة في امريكا، في الستينات، قُتل خلال بضعة أيام، ٣٤ شخصاً في لوس انجلوس، و ٢٠ في نيويورك، و ٤٣ في ديترويت ، وعشرات آخرين في اماكن أخرى، وبلغ عدد المعتقلين عشرات الآلاف.

وعندما اندلعت الاضطرابات من جديد في ١٢٥ مدينة امريكية، أُضطرت الادارة الامريكية الى استخدام (٥٥) ألف شرطي وجندي لقمع الاضطرابات. وقُتل آنذاك ٤٦ شخصاً وأعتقل مايزيد على (٢١) ألف شخص.

كما أن القذف بالحجارة، له مثيل في الولايات المتحدة وغيرها: ففي عام ١٩٩١، ألقي القبض في ولاية مريلاند الأميركية على شابين ألقيا حجارة على سيارة ركاب. وأصاب أحد الحجارة فتاة في الخامسة عشرة، حيث اصيبت بجروح بالغة. (في الضفة الغربية وغزة، مات اسرائيليون كثيرون نتيجة تعرض سياراتهم للرجم بالحجارة). وأدين الشابان في مريلاند بارتكاب عدة تهم وجهت اليهما: "هجوم متعمد للقتل، هجوم بهدف إحداث عاهة، تدمير متعمد للممتلكات، وغير ذلك"، وحكم عليهما بالسجن لمدة (٥٠٠) عام. وهكذا، ضُمن ان يقضي الاثنان بقية حياتهما وراء قضبان السجن.

أليس من الطبيعي، اذاً، ان تفرض الادارة الاسرائيلية في الضفة الغربية احكاماً وعقوبات مماثلة على راجمي الحجارة؟ ولكن رغم ذلك، فان راجمي الحجارة الذين لا يسببون ضرراً بالغاً، يُحكم عليهم بغرامات مالية فقط.

ان اسرائيل لاتحاكم وفقاً لمعايير دولية مألوفة: هذه معايير ليست ثنائية الوجه، بل ثلاثية الوجه: هنالك معيار للانظمة الاستبدادية العربية، ومعيار آخر، للدول الديمقراطية، ومعيار ثالث خاص باسرائيل . ان المعيار الذي يحكم تصرفات اسرائيل يتطلب الكثير منها. ذلك لانه ينبع من الادعاء، بأن وجود اسرائيل بالذات في المناطق، يعتبر ظلماً وغير أخلاقي. لذا، يعتبر الجيش الاسرائيلي معتدياً في أية حالة يستخدم فيها القوة، بغض النظر عن مدى ضبط النفس الذي يبديه، أو ضرورة استخدام القوة.

وقد استغل العرب، بالطبع، هذا الوضع بكفاءة عالية، وسارعوا لعرض اسرائيل كقوة شيطانية، الى درجة جعلت الجميع ينسون تاريخ النزاع وأسبابه.

في غضون وقت قصير، أصبحت الانتفاضة منصّة لتشرف منها، منظمة التحرير الفلسطينية، على حربها الدعائية ضد اسرائيل. فبعد بضعة اسابيع من الاضطرابات بدأ نشطاء منظمة التحرير بترتيب أحداث معينة هدفها إقناع الرأي العام: جماعات تلاميذ واولاد صغار، يتم ارسالهم الى الشوارع للاصطدام بجنود الجيش الاسرائيلي، بهدف تصويرهم للصحافة ووسائل الاعلام، ثم اختاروا من يتحدث الانجليزية ليدعو الى "عصيان مدني"، كل هذا هدفه إقناع الرأي العام الغربي، بضرورة تأييد "الجيدين" ضد "الأشرار".

وفي نفس الوقت أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أن أياً كان، ليس بمقدوره وقف الانتفاضة، وان الطريق الوحيدة لوقفها هي اقامة دولة فلسطينية (تحت زعامة المنظمة، بالطبع) ملبّين بذلك مطلب الفلسطينيين في حق تقرير المصير.

وهكذا، أصبح معظم الرأي العام الغربي يرى باسرائيل، أنها هي المذنبة وعلى عاتقها تقع مسؤولية الأحداث كلها: "الاسرائيليون، هم الذين طردوا الشعب الفلسطيني من أرضه وهم الذين يقمعونه الان". خلاصة القول أن المواطنين في الدول الغربية، يشاهدون هذا الوضع بأم اعينهم، على شاشات التلفاز.

وعلى الرغم من القوة الدعائية التي انطوت عليها الانتفاضة، إلا انه لم يكن في مقدورها ان تكون منصة لشن هجمات سياسية ضد اسرائيل، وفي نهاية الأمر، بدأت تخف حدتها. لذا، انتقل ميدان المعركة بين اسرائيل والعرب حول تقرير المصير للفلسطينيين، الى منصة أخرى _ المستوطنات. فهذه المستوطنات يمكن استغلالها للاثبات بأن اسرائيل تحاول سلب الاراضي من اصحابها الشرعيين، أي الفلسطينيين. وهناك ميزة أخرى لميدان المعركة هذا، تتمثل في وجود قسم لا بأس به من الجمهور الاسرائيلي يعارض الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وغزة، وينادي بتقليص هذا الاستيطان أو حتى ازالته نهائياً.

ان حق اليهود بالسكن في الخليل ونابلس وشرق القدس، معترف به من قبل العالم، تماماً كحقهم بالسكن في حيفا ويافا وتل ابيب، وغرب القدس _ بمقتضى وعد بلفور، وقرارات مؤتمر فرساي، وقرار الانتداب الصادر عن عصبة الأمم.

في تلك الأيام لم يكن هنالك مصطلح "الضفة الغربية"، وأن أحداً لم يقترح الفصل بين الضفة الغربية وبقية اجزاء البلاد . مع العلم أن الضفة الغربية تعتبر

قلب البلاد، التي شهدت أهم الأحداث في تاريخ الشعب الاسرائيلي قبل الشتات: ألون موريه، التي تلقى فيها ابراهيم وعداً بالأرض؛ والخليل، التي دفن فيها أجداد الأمة؛ وبيت إيل، التي رأى فيها يعقوب نفسه على سلّم ورأسه في السماء؛ وبيت لحم مكان قبر راحيل؛ واريحا التي دخل عن طريقها يهوشع الى البلاد؛ ونابلس التي تلا فيها التوراه على مسمع الشعب، وفي تربتها دُفن يوسف؛ وشيلا، مقرّ الشعب في عهد القضاة طيلة مئات السنين، قبل أن تأخذ القدس هذا الدور؛ وبيت حورون، التي هزم فيها مكابي، السلوقيين؛ وبيتار، الحصن الأخير لباركوخفا؛ والأهم من هذا كله، المدينة القديمة في القدس، قلعة اليهود، ومركز الطموحات الروحانية والسياسية للشعب الاسرائيلي. عندما طالب الصهاينة، في مؤتمر فرساي، "بأرض اسرائيل" واعترف لويد جورج، وويلسون وكليمنصو، بعدالة مطلبهم هذا، تركز تفكير هؤلاء الزعماء على هذه الأماكن اكثر من غيرها.

إذاً، ليس من الغريب ان يختار مهاجرون يهود الاستيطان في هذه المناطق بالذات، خلال فترة الانتداب البريطاني. وفي القدس والخليل، انضم المهاجرون الجدد الى الطائفة اليهودية التي كانت تعيش هناك منذ مدة طويلة، وأنشأوا مستوطنات جديدة: كاليا، وبيت هعرباه، في غور الاردن، عطروت ونفيه يعقوب، في "السامرة"، رمات رحيل ومستوطنات غوش عتصيون في "يهودا"، وكفار دروم، بالقرب من غزة.

كل هذه المستوطنات أُقيمت قبل ايجاد مصطلح "الضفة الغربية"، حتى أن أحداً لم يكن يرى أي فرق بينها وبين بقية المستوطنات التي نشأت حديثاً في مختلف انحاء "أرض اسرائيل". كما أن أحداً لم يشكك في حق اليهود بالاستيطان في أي مكان من هذه الاماكن _ باستثناء أولئك الذين رفضوا حق اليهود بالوجود في هذه الارض نهائياً.

إذا كانت قرارات فرساي، اعترفت بحق اليهود بالعيش في مناطق "يهودا والسامرة" وغزة، واذا لم يكن هذا الحق موضع خلاف عندما أُقيمت في هذه المناطق مستوطنات يهودية قبل قيام الدولة، فانه يحق لنا طرح السؤال التالي: متى فقد اليهود حقهم بالعيش في هذه المناطق؟ من أجل الحقيقة أقول، ان اليهود لم يسبق ان فقدوا حقهم بالعيش في مناطق الضفة الغربية وغزة. إنما فقدوا القدرة على تطبيق هذا الحق فعلياً. لقد تم تجميد هذا الحق مؤقتاً، عام ١٩٤٨،

بعد "حرب الاستقلال". إذ احتل الجيش المصري قطاع غزة، بينما اجتاز الجيش الاردني نهر الاردن، دون أي استفزاز أو مبرر، واحتل "يهودا والسامرة" والقدس الشرقية.

وفي كل مكان وصل اليه الاردنيون، شطبوا أي علامات تدل على وجود يهود: في شرق القدس، دمّروا نهائياً الحي اليهودي القديم، والكنس، ودنسّوا المقابر اليهودية، وطردوا آلاف اليهود من بيوتهم. اما بالنسبة لمستوطني غوش عتصيون، فلم يكتف الاردنيون بطردهم، إذتجاهل الجيش الاردني الاعلام البيضاء التي رفعوها وظل يطلق النارعليهم حتى قتل منهم ٢٤٠ شخصاً. ودُمرت المستوطنات تماماً.

في عام ١٩٥٨، بعد تولي الملك الحسين العرش، أقرت السلطات الاردنية قانوناً يحظر على .اليهود العيش داخل حدود المملكة. ورغم ان اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩، نصت على انه يسمح لليهود الدخول الى القدس الشرقية لزيارة الأماكن المقدسة اليهودية، الا ان الاردنيين خرقوا هذه الاتفاقيات ومنعوا اليهود من الدخول الى هذه الأماكن.

عندما دخلت الاردن "يهودا والسامرة" عام ١٩٤٨، كانت المنطقة قليلة السكان. فما عدا المراكز البلدية مثل نابلس، الخليل، رام الله، وبيت لحم، كانت هناك عدة قرى منتشرة على طول طرق سيئة، ومضارب للبدو، هنا وهناك.

في عام ١٩٦٧، عادت الاردن لمهاجمة اسرائيل، وفقدت هذه المرة، كل المناطق التي احتلتها، عام ١٩٤٨. وعندما فتح الجيش الاسرائيلي الطريق، عاد اليهود لدخول القدس القديمة والخليل ونابلس وأريحا، وأصبحوا قادرين مرة ثانية على تجسيد حقهم في الاستيطان بهذه المناطق. وأُعيد بناء الأحياء اليهودية المدمرة في القدس والخليل، وغوش عصيون. وكان معظم الذين أعادوا بناء مستوطنات غوش عصيون، هم من أبناء أولئك المستوطنين الذين طُردوا من بيوتهم عام ١٩٤٨.

ومع مرور الوقت، قرر حوالي ٣٢٥ ألف اسرائيلي العودة لممارسة حقهم في الاستيطان في شرق القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. ويشمل هذه الرقم ١٤٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، و١٨٠ ألفاً في القدس القديمة والشرقية وضواحيها، و٥٠٠٠ في قطاع عزة.

يتضح من الحقائق التاريخية والسياسية ان هذه المستوطنات لا تمثل مطالبة يهودية جديدة أو تجاوزاً من جانب اليهود في هذه المناطق.

ولكن على الرغم من أن دولهم وقعت على اتفاقيات فرساي، وكانت مشاركة في قرار الانتداب البريطاني الذي تضمن اعترافاً بحق اليهود بالاستيطان في "أرض اسرائيل" كلها، انضم كثيرون من زعماء الدول الغربية، فيما بعد، للتنديد بالاستيطان اليهودي. وأخذوا يقولون، أنه رغم كل شيء، لا يحق لكم الاستيطان في هذه المناطق وطرد العرب من اراضيهم.

يمكننا، أن نجد مبرراً لهذا الادعاء، لو كان اليهود قد سلبوا، فعلاً، من العرب، أراضيهم. لقد نجح العرب مرة أخرى في تضليل الرأي العام، حتى أن كثيرين في العالم الغربي بدأوا يتخيلون جماهير عربية تُطرد من اكواخها من "قلب الضفة الغربية المزدحمة بالسكان"، لتبنى مكانها أحياء يهودية. لا يوجد شيء أبعد عن الحقيقة، من هذا القول.

* أولاً؛ زاد عدد سكان الضفة الغربية بنسبة ٥٠٪ منذ عام ١٩٦٧، من ضمنهم ٨٥ ألف مهاجر فلسطيني، سُمح لهم بالعودة في اطار مشروع جمع شمل العائلات.

* ثانياً؛ ان مناطق الضفة الغربية ليست مأهولة بالسكان بصورة مكتظة أبداً. إذ ان نسبة السكان فيها قليلة عملياً لا تتجاوز ١٥٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد، أي ما يعادل نسبة ٢،٥٪ أقل مما هو في تل ابيب. ان معظم السكان العرب يتجمعون في شرقي القدس، وفي أربع مدن أخرى تقع على سلسلة الجبال، ولا تشغل مساحات واسعة من الارض، في حين أن بقية المساحات خالية.

إن المشاهد العادي، لما تبثه شبكات التلفزيون في العالم، الذي تعرض لمشاهدة برامج عديدة، طيلة عدة سنوات، عن اوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، يجد نفسه مرغماً على الاستنتاج بأن الضفة الغربية هي منطقة واسعة ، فقيرة،

مكتظة، مليئة بالاكواخ والبراكيات المزدحمة والمضغوطة بكثافة، وتمتد من تل ابيب حتى اريحا.

ان جولة مدتها ساعة من الزمن، تكفي لتفنيد هذه الكذبة: ان من يسافر بسيارة من تل ابيب الى الشرق على طريق "قاطع السامرة" الى غور الاردن، يمرّ في طريقه على سلسلة جبلية، وتلال لا يوجد أحد عليها _ لا عرب ولا يهود، لا أشجار، ولا بيوت. إنما يستطيع المسافر أن يشاهد، هنا وهناك، قرية عربية او اثنتين، وما يلبث ان يجد نفسه في مناطق خالية من الناس. وأن من ينظر بعين بريئة، يدرك فوراً، ان بالامكان إنشاء مدن كاملة في هذه المناطق، دون سلب ولو ذرة رمل واحدة، من أرض أي انسان.

هذه ليست حقيقة جغرافية فحسب، إنما حقيقة قانونية أيضاً. ففي عام ١٩٦٧، أصبحت اسرائيل صاحبة الاراضي العامة، التي كانت من قبل تحت سيطرة الحكومة الاردنية (حوالي ٥٠٪ من مجموع الاراضي). ومعظم هذه الاراضي لم تكن مأهولة، ولم تكن هنالك قضايا قانونية تطالب بهذه الاراضي من جانب العرب. كما أن المحاكم الاسرائيلية تعترف بقانون الاراضي الاردني، كعنصر حاسم في تحديد الملكية القانونية لاراضي الضفة الغربية (باستثناء البنود التي تحظر على اليهود امتلاك أراضٍ).

في بعض الحالات، حدث ان طالب عرب من الضفة الغربية الحكومة بملكيتهم لاراض، وكسبوا قضاياهم فعلاً، لكن الحقيقة هي أن معظم الاراضي لم تصادر من أي شخص _ كانت منذ البداية أراضي دولة وخالية. في هذه الاراضي القاحلة، التي لا زالت على حالها، مثلما وصفها مارك توين، وارتور ستنلي، قبل ما يزيد على مائة عام، تبعث اسرائيل فيها الحياة الآن .

يعيش في المدينة اليهودية، أريئيل، في "السامرة"، الآن ١٣ ألف نسمة، وفيها مركز تجاري، وفندق، وكلية، وفرقة موسيقية أيضاً. والمدينة مصممة لاستيعاب اكثر من ١٠٠ ألف نسمة، حتى أنه من خلال نافذة السيارة المارّة على الطريق، يمكن ان يدرك المرء بسهولة، أنه لا يوجد أي مانع يحول دون نموّ هذه المدينة وفقاً لما هو مخطط لها: بُنيت أرئيل على تلة خالية، ولا نرى حولها سوى تلال مكشوفة عارية. وهذه هي الحال بالنسبة لمدن معاليه أدوميم ، عمنوئيل، الكنا،

أورنيت، جفعات زئيف، إفرات، بيتار، ومستوطنات أخرى كثيرة.

ليس من الغريب، على أية حال، ان يبدأ العرب وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية بالصراخ والاحتجاج، منذ اليوم الأول الذي بدأ به اليهود ممارسة حقهم في بناء بيوتهم والعيش في شرق القدس والضفة الغربية، بعد غياب دام ١٩ سنة عن هذه الأماكن.

إن قرار منح اليهود الاقامة في هذه الاماكن (التي لم يكلّف الفلسطينيون أنفسهم عناء تأهيلها إبان الحكم الاردني)، هو الذي أثار حملة التنديد الدولية بالنشاطات الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق. وفي هذه المعركة، بلغ تكتيك قلب السبب والمسبب، ذروة بشاعته، فالغرب الذي ندد بشدة بالتمييز العنصري في جنوب افريقيا، أصبح يساعد العرب على انشاء نظام حكم عنصري ضد اليهود، على غرار الانظمة المألوفة في العالم العربي نفسه. إ ان كل الدول العربية (باستثناء المغرب) تفضل عدم وجود يهود (أو حتى مسيحيين) داخل حدودها. وأكثر الدول العربية تعصباً في هذا المجال، هي بعض المملكات التي تعتبر معتدلة مثل العربية السعودية التي تحترم جوازات السفر المختومة بالخاتم الاسرائيلي، والاردن التي تنزل عقوبة الاعدام بحق كل من يبيع ارضاً لليهود. لكن الولايات المتحدة والدول الغربية، لم يسبق أبداً ان ندت بهذه القوانين اللاسامية، ولم تطلب من حكومتي الاردن والعربية السعودية تغييرها.

وفي المقابل، تصدر، المرة تلو المرة، بيانات تؤيد إقامة نظام عنصري مضاد لليهود في الضفة الغربية. ان هذه الدول تطالب الإسرائيليين بالتسليم بالقيود اللايهودية والبقاء خارج حدود المناطق التي يريد العرب إغلاقها في وجوههم. حتى أن الغرب يطالب اسرائيل، باستمرار، باقتلاع يهود ومنعهم من الاستيطان، في أماكن من المقرر ان يسكنها عرب فقط. وتبرز هذه الحقيقة، بشكل خاص، في حالة قيام يهودي بشراء أو استئجار بيت في سلوان، ذلك الحي القريب من مركز القدس.

لقد عاش اليهود في سلوان حتى عام ١٩٤٨، أي حتى تم احتلالها من قبل الاردنيين، وطُرد سكانها اليهود منها. لكن اليهود الذين يشترون اليوم اراضي وبيوتاً في سلوان يتعرضون لعاصفة دولية ، ويواجهون الادعـاء الذي يمنع اليهود

من الاقامة هناك، حتى لو لم يكن هنالك أي خطأ في حقوق الشراء الفردية.

سلوان، هي "شيلوح" المكرائية، وان النبع والبركة التي تقع في أسفلها، هما اللذان كانا يزودان القدس بالمياه في عهد الهيكل الأول. وحول هذا الموقع المائي الوارد ذكره في التناخ، والذي لا زال قائماً حتى هذا اليوم، بنى الملك داوود عاصمته وحصّنها. كتيف هشلوّح" هي بالذات مدينة داوود. وهنا، على بعد ٢٠٠م من حائط المبكى، يريدون منع دخول مستوطنين يهود.

هنالك طلب آخر مماثل، يتعلق بالاستيطان اليهودي في الخليل. الخليل، هي أقدم مستوطنة يهودية في "أرض اسرائيل" وتاريخ الشعب اليهودي عامة، حيث إختارها أبونا ابراهيم للاقامة فيها، وفيها اشترى قطعة الارض المخصصة لمقبرة لزوجته وأسرته. وكل آباء وأمهات الشعب اليهودي، باستثناء أمنا راحيل، مدفونون في قلب هذه المدينة. وفي الخليل أقام الملك داوود مملكته، وحكم فيها سبع سنوات، قبل ان ينتقل الى القدس. ومنذ خراب الهيكل الثاني، تقيم جالية يهودية في الخليل باستمرار، حتى وقعت مذبحة (١٩٢٩) حيث قتل فيها عشرات اليهود، وطُرد الباقون من المدينة.

بعد حرب الايام الستة، استؤنف الاستيطان اليهودي في الخليل وضواحيها ــ في كريات اربع وغوش عصيون. هل هنالك تناقض اكثر مما تنطوي عليه محاولات العرب وصف اليهود في الخليل بأنهم غزاة غرباء في مكان ليس لهم؟! والأكثر ادهاشاً، هو انضمام يهود بمن فيهم اوساط حكومية، للمطالبة باجتثاث الاستيطان اليهودي من المدينة التي وصفها دافيد بن غوريون "الشقيقة الكبرى للقدس" ودعا الى توطينها بأعداد كبيرة من اليهود.

ان المطالبة بعدم الاستيطان في الخليل وفي ١٤٠ مستوطنة يهودية أخرى في الضفة الغربية، لا تبرز دائماً بالمطالبة بتفكيك المستوطنات القائمة، إنما بالمطالبة بتجميد البناء فيها (وبالطبع، لا يوجد أحد يتحدث عن تجميد أعمال البناء العربية). وأصبح هذا المصطلح سائداً بصورة أوسع بعد أن تسلمت حكومة العمل السلطة في اسرائيل، عام ١٩٩٢، وتعهدت بتجميد جزء من المستوطنات. غير أن تجميد أعمال البناء في المستوطنات يعني الحيلولة دون تقويتها ونموّها الطبيعي والحكم عليها بالموت البطيء والمؤكد. فالتجميد من شأنه منع إنشاء المستشفيات

والمدارس، والبقالات ، والمكتبات، والخدمات العامة من كل الانواع. ويعني ايضاً أن الابناء لن يستطيعوا بناء بيوتهم بالقرب من بيوت آبائهم، والمستوطنات الصغيرة، التي تصارع من أجل البقاء الاقتصادي، لن تستطيع التطور وتثبيت دعائمها.

من الذي يريد الاقامة في مستوطنات مجمّدة ليس لها مستقبل؟ واضح ان اي إنسان لا يرغب بالاقامة فيها. لذلك فان مصطلح "تجميد" هو الكلمة السرّية السهلة لكل من يقصد "التصفية" بالذات. لكن سياسة التجميد لم تمس بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية فقط. فمعظم المستوطنين يسكنون في الاماكن التي اعتدنا على اعتبارها ضواحي: مناطق تطوير واسعة مخصصة للسكن والصناعة حول المدن الكبيرة المكتظة بالسكان. وهذه الضواحي تخدم التطوّر الطبيعي لكل مدينة، وجاءت بشكل عام لاغراض بلدية، وليست سياسة بالذات. ومعظم اليهود الذين يسمون "مستوطنين" (بما في ذلك الأحياء الجديدة في القدس) ليسوا سوى سكان ضواحي، على غرار سكان نيوجرسي، ولونغ آيلند، حول نيويورك: إنهم يسافرون يومياً مدة ٢٠ - ٣٠ دقيقة من قلب الضفة الغربية الى الاحياء التجارية في القدس أو تل ابيب ثم يعودون. وبدون ضواحٍ، سيكون محكوما على كل مدينة كبيرة بالاختناق والاكتظاظ، ولارتفاع حادٍ في اسعار الاراضي.

تبعد تل ابيب عن "السامرة" بضعة كيلو مترات فقط، في حين أن القدس محاطة بالضفة الغربية من ثلاثة اتجاهات (شرق المدينة، يُعتبر بنظر العرب وشركائهم من اليسار الاسرائيلي، جزءاً من الضفة).

ولكي ندرك مدى تأثير عدم السماح بالاستيطان حول هذه المدن، على نموّها، يكفينا ان نتخيّل الوضع الذي ستؤول اليه نيويورك، اذا ما منعوا سكانها من السكن في نيوجرسي، أو كونتيكات، أو لونغ آيلند. من الطبيعي ان تتعرض نيويووك للاختناق والذبول.

ان المعركة حول انكار حق اليهود في العيش في قلب "أرض اسرائيل" وعاصمتها، تنبع من فكرة أن الضفة الغربية وشرق القدس هي أرض ليست يهودية، غزاها اليهود وسلبوها من اصحابها القدامى، وهذا تشويه مطلق للحقيقة التاريخية. إذ أن العرب لم يعتبروا الارض بعد أن احتلوها ، علاوة على بقاء يهود

لمدة الاف السنين في أماكن مثل الخليل والقدس. وقبل حرب "الاستقلال" مبشرات السنين، كان يعيش يهود في قرى عديدة في الضفة الغربية.

بعد أن انهارت فجأة الاسوار التي كانت تفصل بين جزأي القدس، حتى حرب الايام الستة، بدأ الاف الاسرائيليين بالتدفق عبر المدينة القديمة الى حائط المبكى، والى بيت لحم، والخليل ونابلس واريحا، وبيت ايل، والى كل مكان شهد بلورة الهوية اليهودية. ربما لم يكن هنالك يهودي واحد، لم يتملكه شعور بالفخر والاعتزاز في تلك الأيام، وكل واحد منهم عبّر عن هذا الشعور بطريقته الخاصة، وها هو أخي، يوني، شأنه شأن الكثيرين من ابناء الشعب الاسرائيلي، يكرّس اجازاته من الجيش، للقيام بجولات تعرّف على قلب الوطن التاريخي. وأنا نفسي، لا زلت أذكر مناسبات مماثلة، خاصة خلال التدريبات والرحلات التي كنت أقوم بها كجندي في وحدة استطلاع. لقد تجولنا كثيراً. صعدنا فوق التلال ونزلنا الى الاودية، وسلكنا طرقاً وعرة. لا زلت أذكر الليالي التي توقفنا فيها أمام منحدر بيت حورون، حيث تغلب هناك المكابيون على اليونانيون، في صراعهم اليائس من اجل الاستقلال، أو تطلعنا بنظراتنا نحو قلعة بيتار، التي قُمع فيها تمرد باركاخوفا، على أيدي الجيوش الرومانية. وقفنا هناك مجموعة من الشباب، في التاسعة عشرة من أعمارهم، نستشف نسيم الجبال: ها نحن عدنا من أجل كل أجيال الشعب اليهودي، الذين كانت لديهم الجرأة على ان يحلموا، وهم في أغوار الذل والمهانة والقمع، بالعودة الى هذه الأرض.

وبعد بضعة اسابيع من حرب الأيام الستة، عبّر موشه دايان، عن هذه المشاعر بالكلمة التي ألقاها على جبل الزيتون، خلال حفل نقل رفات قتلى المعركة على القدس، عام ١٩٤٨، حيث قال:

"اخواننا، الذين سقطتم في حرب التحرير: لم نتخل عن حلمكم، ولم ننس دوركم. عدنا الى الجبل، الى مهد تاريخ شعبنا، الى تركة آبائنا، أرض القضاة، ومعقل مملكات آل داوود. عدنا الى الخليل ونابلس وبيت لحم، وعنتوت، وأريحا ونهر الاردن".

لم يكن موشه دايان يصطنع الكلمات، إنما كان يعبّر عن مشاعر غير عادية. وفي نفس الوقت لم يعبّر كثيرون من الاسرائيليون عن شعورهم الحقيقي لدى عودتهم الى قلب وطنهم . إن مـــن عبّر بصراحة عن مشاعرهم تلك هم الاعضاء

المتدينون في حركات الاستيطان التابعة لغوش إيمونيم، الذين كانوا رأس الحربة في الحملة لاعادة بناء المستوطنات اليهودية القديمة، وبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

على الرغم من أن اعداداً كثيرة من الاسرائيليين تضامنوا معهم (حتى لو لم يستوطنوا في المناطق)، فقد ساد في العالم الرأي القائل أن من يطالب بهذه المناطق هم جماعة هامشية متطرفة فقط في الجمهور الاسرائيلي. وتعزز هذا الرأي المزيّف بصورة أكثر مع ظهور حركة يسارية غوغائية، ظلت تدعي باستمرار ان على اسرائيل الانسحاب من المناطق المحتلة. في الوقت نفسه، لم تكلف الحكومات الاسرائيلية نفسها بأن تشرح للعالم العلاقة الشعورية العميقة التي تربط بين الاسرائيليين والارض، واكتفت هذه الحكومات بعرض الاعتبارات الأمنية، لكي تشرح سبب استمرارها في الاحتفاظ بمناطق الضفة الغربية وغزة.

وفي المقابل، لم يتردد العرب في المطالبة بحقهم على هذه الارض عارضين مبررات تاريخية مزيّفة. وهكذا، بدأت تترسخ فكرة ان اليهود احتلوا بالقوة وطناً عربياً، ليس لهم فيه حق أخلاقي، ولا تربطهم به علاقات تاريخية.

وسرعان ما نسي العالم حقيقة ان العرب هم الذين طردوا اليهود من المناطق التي سكنوها حتى حرب ١٩٤٨، وان العرب هم الذين هاجموا اسرائيل من نفس هذه المناطق في عام ١٩٦٧.

إن الاستعراض المستمر بلا انقطاع للمتحدثين الفلسطينيين امام كمرات التلفزيون العالمية، وهم ينددون بالمحتلين الاسرائيليين، نجح في شطب كل الحقائق التاريخية الواضحة من وعي الجمهور: اسرائيل، احتلت أرضاً أجنبية، يجب عليها إعادتها الى اصحابها الشرعيين، وإلاّ ــ ستعرض نفسها لخطر الحرب.

لم تكن هذه، المرة الأولى في تاريخ اسرائيل، التي يعود فيها يهود الى اجزاء من وطنهم، طُردوا منها بالقوة. إذ قبل ٢١٠٠ سنة، فعل هكذا المكّابيون بعد حرب تحرير دامت حوالي ٣٠ سنة. ويجدر بنا أن نقرأ اليوم نص الرسائل التي تبودلت في حينه بين الملك أنطيوخوس السابع، وبين شمعون الحشموناني، وهو الأخير من ضمن خمسة ابناء متتياهو الذي سقط في النضال من أجل الحرية.

إدعى انطيوخوس أن "أرض اسرائيل" هي جزء لا يتجزأ من الأمبراطورية

الهيلانية التابعة له، تماماً مثلما يدعي العرب اليوم بأنها جزء لا يتجزأ من مجال سلطتهم.

وهكذا قال الملك: "إنكم تسيطرون على يافا، وجيزر، وحكرا، التي في القدس، مدن مملكتي. وجعلتم حدودها مهجورة. لقد ارتكبتم خطأً فادحاً في البلاد، واستوليتم على أماكن عديدة في مملكتي. والآن عليكم إعادة المدن التي احتللتموها... وإلاّ، سنأتي لمحاربتكم".

وكان رد شمعون عليه، والذي يجب ان نكرره اليوم، على النحو التالي: "لم نأخذ أرضاً أجنبية، ولم نسيطر على أجانب، بل على تركة آبائنا التي احتلها أعداؤنا ظلماً في أحد الأوقات. وعندما أصبحت لدينا قوة، أعدنا لأنفسنا تركة آبائنا".

هذه الأرض، التي تخرج مع كل ضربة فأس في أرضها بقايا من الماضي اليهودي. والتي لا زال الاسم العبري القديم يُلمس في أسماء قراها؛ هذه الارض التي أصبح فيها ابناء اسرائيل شعباً، والتي من أجلها ذرفوا بحراً من الدموع عبر التاريخ؛ هذه الارض التي مع فقدانها، حلّت باليهود المصائب والكوارث والمعاناة والشتات والقتل الجماعي، لم تجربها أية أمة من قبل؛ هذه الارض التي من أجلها حارب اليهود ببطولة واصرار لا مثيل لهما في تاريخ الشعوب ـ هذه الارض، هي الارض الأجنبية، التي يريد زعماء العالم اليوم إغلاقها في وجه الاستيطان اليهودي، والتي يُطلب من اسرائيل التنازل عنها من جانب واحد.

ان نضال العرب، اليوم، لإبعاد اليهود من "يهودا والسامرة" مثل نضالهم في الثلاثينات لإبعاد اليهود من "أرض اسرائيل" كلها، لا يرتكز الى الحق حتى لو حظي بتأييد دولي.

دولة اليهود، التي ضغطت نتيجة لخرق الالتزامات الدولية والاحتلال العربي، الى السهل الساحلي الضيق وصعب الدفاع عنه، والتي رأت اليهود يُطردون من المدن القديمة التي أرادوا بناءها من جديد، والتي هاجمتها الجيوش العربية من الجبال المحيطة بها ـ هذه الدولة، يُطلب منها الآن، من قبل العالم كله تقريباً، التسليم بتحويلها من جديد الى جيتو ضيّق وخانق، على طول خط الساحل، تسيطر عليه دولة فلسطينية معادية ، نظيفة من اليهـــود ، تـقام على المرتفعات

الجبلية التي تشكل قلب الوطن القومي اليهودي. واذا كان في مطلع القرن العشرين، قد تم التعبير عن موافقة دولية على اعلان اللورد سسيل: "عرب للعرب، ويهودا، لليهود"، ها هو العالم يطلب الآن ونحن على ابواب عام ٢٠٠٠: "عرب للعرب ـ ويهودا، أيضاً". وهكذا يكتمل قلب السبب والمسبب.

الفصل الخامس

حصان طروادة

تمثلت الخطة الرئيسة التي استخدمها العرب في حربهم الدعائية ضد اسرائيل في تقليص وحصر مشاكل الشرق الأوسط باسرائيل: في بادئ الأمر، قلّصوا كل النزاعات الشرق أوسطية، لتقتصر على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ثم قلّصوا هذا الصراع، الى صراع بين الفلسطينيين وبين اسرائيل، ومن ثم قلّصوا كل الفلسطينيين الى "حركة تحرير" واحدة، هي منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا أستكملت قلب الأدوار في الرأي العام العالمي، وأصبحت اسرائيل ذلك العملاق المتوحش، الذي تقف في مواجهته مجموعة صغيرة من الثوريين المخلصين المثاليين، وحتى الرومانسيين ـ مثل جورج واشنطن وحفنة المقاتلين المخلصين، الذين كانوا معه، مثلما اعتاد عرفات الادعاء، أمام الأمريكيين.

بهذه الطريقة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. في الواقع لم تُنتخب المنظمة من قبل أحد، والتأييد "المطلق" الذي ادعى عرفات بأنها تتمتع به في الشارع الفلسطيني، اعتمد على اغتيال معارضيها، وتجاهل خصومها، لكن كل هذا لم يكن واقعياً: وافق العالم العربي بالاجماع على أنه في كل مرة يُبحث فيها موضوع اسرائيل، يجب دفع منظمة التحرير الى خط الجبهة الدعائية. وهكذا، سيتركز اهتمام الرأي العام الغربي على الجرائم التي ترتكبها الصهيونية ضد الفلسطينيين، ولا يتحول الى مواضيع "هامشية" مثل التسلّح العربي الحثيث ضد اسرائيل. وكانت هذه الاستراتيجية فعّالة، لدرجة جعلت حتى أشد أعداء منظمة التحرير الفلسطينية من بين العرب، يدعمون مطالبتها بأن تكون الناطق الوحيد باسم الجانب الوحيد (أو الرئيس على الأقل) الذي تضرر في النزاع بين العرب واسرائيل.

كيف نشأت هذه المنظمة؟ وهل تبنت الارهاب نتيجة لاحباط سياسي مؤقت، أم لأسباب أخرى؟ وهل الكفاح المسلح ضد اسرائيل، جاء رداً على احتلال اراضي فلسطين من قبل اسرائيل في حرب الأيام الستة، مثلما تدعي منظمة التحرير باستمرار، أم أنه بدأ قبل ذلك بكثير؟

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٤، أي قبل اندلاع حرب الأيام الستة، بثلاث سنوات. لقد أقام الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، هذه المنظمة كأداة لمواصلة حربه الفاشلة ضد اسرائيل، وكوسيلة لزعزعة الاستقرار في الأردن. وبما أن هاتين الدولتين تحتفظان بكامل "أرض اسرائيل" الانتدابية، فان مبدأ "تحرير كل ارض فلسطين" الوارد في ميثاق المنظمة، يعني تحريرها من كلتا الدولتين معاً. تجدر الاشارة الى انه في عام ١٩٦٤، لم تكن اسرائيل تحتل ولو سنتمتراً واحداً من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. وعندما أُقيمت منظمة التحرير الفلسطينية بهدف تحرير "أرض فلسطين كلها" كان هدفها المعلن هو احتلال أراضي دولة اسرائيل، وبخاصة السهل الساحلي، الذي يعيش فيه ثلاثة أرباع سكان اسرائيل، وأصل معظم زعماء منظمة التحرير الفلسطينية من منطقة السهل الساحلي، من عكا، حيفا، ويافا، وتأمل منظمة التحرير العودة الى هذه الأماكن في يوم ما.

وقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في أول مؤتمر له، دستور المنظمة المعروف باسم "الميثاق الوطني الفلسطيني" حيث تضمنت الوثيقة تفصيلاً لاهداف المنظمة الأساسية ومنها:

* البند رقم /١٥ : "تحرير فلسطين .. واجب وطني .. من أجل طرد الغزو الصهيوني والامبريالي من الوطن العربي الكبير، وتطهير فلسطين من الوجود الصهيوني ..."
* البند رقم/١٩ : "قرارات تقسيم فلسطين من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، واقامة اسرائيل، باطلة من أساسها..."
* البند رقم/٢٠ : "أن الادعاءات المتعلقة بوجود علاقة تاريخية أو روحانية بين اليهود وفلسطين لا تنسجم مع الحقائق التاريخية، أو مع عناصر الدولة بمعناها الحقيقي"
* البند رقم/٢١ : "الشعب العربي الفلسطيني الذي يعبّر عن نفسه بواسطة الثورة الفلسطينية المسلّحة، يرفض كافة الحلول التي تأتي بديلاً لتحرير فلسطين كاملة ..."

لقد صودق على هذا الميثاق أكثر من مرة منذ عام ١٩٦٤، ويستشف منه أن الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لا يتعلق بالأرض ، إنما

بوجود اسرائيل كدولة بالذات.

أولاً، وقبل كل شيء، تعتبر اسرائيل في نظر الميثاق الفلسطيني، كياناً غير شرعي وجرم. وبناء على مبدأ أن (قيام اسرائيل باطل) بعني إلغاء وجود الدولة اليهودية. دون أية علاقات لحدودها وحجمها. وهكذا ألغت المنظمة بمسحة يد، تعلّق الشعب الاسرائيلي بأرض اسرائيل طيلة ٣٥٠٠ سنة، منذ عهد التناخ وحتى "وثيقة الاستقلال". وخلاصة القول، ان الهدف الأساسي لميثاق المنظمة، هو القضاء على وجود اسرائيل.

ان الطموح للقضاء على دولة بكاملها، أمر نادر لدرجة ان الكثيرين يصعب عليهم التصديق، بأن مثل هذا الطموح قد يصلح لأن يكون دافعاً لنشاط سياسي منظّم.

تتحارب الأمم مع بعضها البعض نتيجة لخلافات على الحدود، أو الموارد الطبيعية، أو حتى على أنظمة حكم، غير أنه لا توجد تقريباً سابقة في التاريخ الحديث، تتمثل في السعي للقضاء على وجود أمة بأكملها. حتى أن الحرب العالمية الثانية، التي تعتبر أسوأ ما في الحروب، لم تؤد الى هكذا نتيجة: ان هزيمة المانيا واليابان، لم تكن أبداً ذريعة للقضاء عليهما كدولتين، وها هو، هذا الهدف الشاذ، المتمثل بشطب دولة مع شعبها بالكامل من على وجه الأرض، الذي اختارته منظمة التحرير الفلسطينية وتسعى لتحقيقه.

ولكي نقف على نوعية الحركة، التي تتبنى لنفسها مثل هذا الهدف، يجب علينا أن ندرس الخلفية التاريخية لظهورها وتطورها.

بدأت حرب العرب ضد اليهود، في مطلع القرن الحالي. وتدعي منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، أن تبلور الوعي الفلسطيني ومقاومة الاستيطان اليهودي بدأ في العشرينات والثلاثينات، وهي الفترة الحاسمة التي سبقت قيام دولة اسرائيل .

طيلة تلك السنوات، شنت عصابات عربية هجمات دامية على المستوطنين اليهود، وقتلت معارضيها المعتدلين في الوسط العربي، ورفضت كل التنازلات ومحاولات السلام من جانب اليهود.

ورغم أنه قُتل في تلك الحرب الوحشية والطويلة مئات اليهود، فان أحداً لم يذكر أياً من الذرائع التي تسمع اليوم لشرح أسباب العداء العربي لاسرائيل : في تلك

الفترة، لم يكن هنالك "لاجئون"، ولا "مناطق محتلة"، أو "حدود". زد على ذلك، انه لم يكن مطروحاً نهائياً مبدأ "تقرير المصير" الفلسطيني أو العربي، اذ في تلك الأيام، لم يقل العرب ان هذا هدفهم، حتى انهم رفضوا الاستقلال الذي عُرض عليهم، بمقتضى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة من عام ١٩٤٧. وفعلاً، لم يكن النزاع يتغذّى من هذه العناصر، بل من الرفض العربي لأي وجود يهودي، مهما كان، في "اسرائيل".

لقد دمرت عصابات القتلة، كل من حاول الوقوف في طريقها، وبخاصة أولئك العرب الذين نادوا بالحلول الوسط والتعايش السلمي، وكان من أبرز اعداء الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، الحاج أمين الحسيني، المفتي الأكبر للقدس. إنه يمثل "الأب الشرعي" لمنظمة التحرير الفلسطينية. اذا لم تكن هنالك شخصية فلسطينية تأثرت بها زعامة المنظمة أكثر من الحسيني. ومع مرور الوقت، حظي كثيرون أيضاً من مساعدي ومؤيدي المفتي، أمثال، أميل خوري، وعبدالقادر الحسيني، بمكانة ميثولوجية في تراث منظمة التحرير الفلسطينية.

منذ البداية، استعان عرفات بقرابته الأُسرية من المفتي، بصفته سليل عائلة "القدوة" احدى فروع الحسينيين، بهدف تعزيز مكانته بين الفلسطينيين. كان المفتي في نظر عرفات مربّياً ومرشداً.

في عام ١٩٨٥، قال عرفات بمناسبة مرور ثلاثين سنة على مؤتمر باندونغ (للدول الثورية وغير المنحازة) أنه فخور الى أبعد الحدود، بالسير على آثار المفتي، وأكد ان منظمة التحرير الفلسطينية، تسير في الطريق التي شقّها المفتي.

ما هذه الطريق ، ومن هو المفتي؟

لكي ندرك أهداف المنظمة واساليبها، يجب دراسة الفترة التي نشأت فيها القومية العربية في "أرض اسرائيل". في تلك الفترة تحدد اتجاه التطوّر المستقبلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورُسمت سيرة حياة مؤسسيها الذين نشأ كثيرون منهم في حركة المفتي.

ويتضح هنا أيضاً، ان الفترة مابين الحربين العالميتين، كانت حاسمة في بلورة نظريات القوميين العرب تجاه يهود "أرض اسرائيل".

وكما أسلفنا ، عُيّن الحاج أمين الحسيني ،.بمنصب المفتي الأكبر "لأرض

اسرائيل" من قبل البريطانيين عام ١٩٢١، أي بعد أن أدانوه بالتحريض على اليهود في القدس القديمة، بأقل من سنة.

كانت حملة التحريض التي شنها المفتي والعصابات التي شكّلها، العناصر الرئيسة للاضطرابات المعادية لليهود، التي وقعت في البلاد عامي ١٩٢١، ١٩٢٩. ولكن في حقيقة الأمر، كان العرب أنفسهم أهدافاً للهجمات الرئيسة التي شنها المفتي. بمساعدة صنيعه، أميل الخوري، وبتمويل من النازيين والفاشيين الايطاليين، عذّب المفتي وقتل زعماء عرباً معتدلين، وأصحاب أراض كانوا على استعداد لبيعها لليهود، وكل من بدا في نظره خائناً. كانت هنالك عائلات عربية كاملة، عارضت سياسة الحسيني، مثل عائلة النشاشيبي المقدسية، تمت تصفيتها نهائياً أو هجرت المنطقة. قُتل آلاف الفلسطينيين، وأُرغم حوالي ٤٠ ألفاً على الفرار من البلاد. وفي اواخر الثلاثينات كانت سلطة الارهاب المتواصل، قد أدت الى إسكات صوت العرب المعتدلين في البلاد، نهائياً.

في مؤتمر "المائدة المستديرة" لزعماء الشرق الأوسط، الذي عقده البريطانيون، عام ١٩٣٩، لبحث مستقبل "أرض اسرائيل" ادعى زعماء عائلة الحسيني أنهم "الممثل الوحيد للعرب الفلسطينيين".

كانت تلك الأعمال، في نظر الحسيني، لا تساوي شيئاً. لقد أراد الاستعانة بقوة عالمية في حربه ضد الاستيطان اليهودي، واقامة امبراطورية عربية تحت حكمه، والقضاء نهائياً على الوباء اليهودي.

وفي الثلاثينات، عندما تعززت قوة الفاشيين والنازيين في اوروبا، وجد الحسيني فيهم القوة التي يبحث عنها.

عندما تسلم هتلر السلطة عام ١٩٣٣، توجه المفتي لأول مرة الى القنصل الألماني في القدس. وسرعان ما اكتشف التشابه الكبير بين نظريتي القومية النازية والعربية. كان التشابه بين هاتين الحركتين القوميتين، يبدو أمراً طبيعياً ومفهوماً لدى كثيرين من الشعب العربي.

فعلى غرار العالم العربي، كان عالم الناطقين بالألمانية أيضاً محطماً طيلة سنوات كثيرة، ومقسماً لأمارات وطوائف متناحرة، كان بعضها يخضع لسلطة أجنبية (حتى تم توحيدها تحت السيادة البروسية). وكما هي الحال بالنسبة للعرب، كان الألمان يبحثون عن هويتهم ، وكان شأنهم شأن العرب أيضاً، يكرهون

الدول الغربية العظمى التي فككت الامبراطورية الألمانية في فرساي، بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الأولى.

لقد بلور الألمان أخيراً هويتهم على النحو التالي: ألماني، يعني أنه ليس يهودياً، ولا بلشفياً، ولا ملوثاً بالوباء الغربي. وقد أسرت هذه الصيغة كثيرين من العرب، عبروا عنها بتأسيس حركات واحزاب ومنظمات شبيبة عربية عالمية ـ اشتراكية في الثلاثينات، وبتوزيع واسع للأدب النازي المعادي للسامية في العالم العربي، وبتأييد واسع لهتلر في الوسط العربي.

كان ضم النمسا واقليم سوديت الى المانيا، على أيدي النازيين، قد لاقى ترحيباً وصدى إيجابياً لدى العرب، الذين اعتبروه اجراءاً نموذجياً يجسّد قوة الشعوب المقهورة.

في "أرض اسرائيل" أسست عائلة المفتي، "الحزب الفلسطيني العربي". وأعلن زعيمه، جمال الحسيني، علانية أن الحزب أُسس وفقاً للنموذج النازي. حتى أن حركة الشبيبة التابعة للحزب، أُطلق عليها اسم "الكشافة النازيين" لفترة ما.

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كان المفتي يقيم في العراق، اجرى من هناك اتصالات مع قوات المحور، وحاول جمع التأييد لثورة موالية للنازيين في العراق وسوريا، (استعان بصلاح الدين البيطار، وميشيل عفلق، من مؤسسي حرب البعث).

في عام ١٩٤١، أطاح النظام العربي الجديد، الذي كان حليفاً للمفتي، بالنظام الملكي الهاشمي في العراق، واعلن الحرب على دول الحلفاء. وأخيراً أعاد الجيش البريطاني الملك الى عرشه، في العراق. ولكن حتى تمكن الجيش البريطاني من العودة الى بغداد، كان قد قُتل حوالي ٦٠٠ يهودي .

خرج المفتي من بغداد الى روما وبرلين، وعرض خدماته لمساعدة المجهود الحربي لكل من ايطاليا والمانيا، شريطة ان تعترفا، إعترافاً مبدئياً بوحدة واستقلال وسيادة أمة عربية ذات طابع فاشي، تشمل العراق وسوريا وفلسطين، وشرق الأردن.

في تشرين أول ١٩٤١، أصدرت الحكومة الألمانية بياناً رسمياً في برلين، تعهدت فيه بالعمل على تصفية الوطن القومي اليهودي في فلسطين . طار المفتي

الى برلين، وقابل هتلر، لأول مرة، في ٢٨ تشرين ثان ١٩٤١. واعرب المفتي عن استعداده للتعاون مع ألمانيا بشتى الطرق، بما فيها تجنيد لواء عربي يقاتل الى جانب الألمان النازيين. وقال هتلر للمفتي ان الاثنين لهما هدف واحد مشترك هو إبادة يهود "أرض فلسطين".

من الان فصاعداً، واصل المفتي العمل بنشاط لصالح النازيين. وتحدث اكثر من مرة عبر الاذاعة الألمانية، داعياً المسلمين أينما وجدوا، للثورة ضد الحلفاء. حتى أنه نظم عمليات تخريب وتجسس داخل الدول العربية.

وفيما يلي نموذج مما أذاعه الحسيني في عام ١٩٤٢، ومنه نستطيع معرفة العلاقة الواضحة بين المجهود الحربي الألماني النازي، وبين الطموحات العربية: إذا انتصرت بريطانيا، لا سمح الله، سيسيطر اليهود على العالم كله. وستسلب بريطانيا وحلفاؤها من العرب الحرية والاستقلال. وسيوجهون طعنة الى قلب الوطن العربي، ويقتطعون منه اجزاء لاقامة دولة يهودية، التي لن تقتصر أطماعها على فلسطين، إنما ستتوسع لتشمل بلاداً عربية أخرى... ولكن إذا هُزمت بريطانيا وحلفاؤها، سيتم حل المسألة اليهودية حلاً نهائياً، التي تعتبر بالنسبة لنا الخطر الأكبر".

كما أن المفتي جنّد مسلمين من الاتحاد السوفياتي ودول البلقان لوحدات عربية خاصة، أُقيمت في اطار الجيش الألماني، من قبل فلسطيني آخر، هو فوزي القاوقجي. فبعد أن قام بجولة في يوغسلافيا، تم تجنيد حوالي ٦٠٠٠ مسلم تم دمجهم في وحدة جبليّة تابعة لِ "ڤابن ـ إس . إس" التي اشتركت فيما بعد، بقتل يهود يوغسلافيا.

وأعلن المفتي: "أقتلوا اليهود حيثما وجدتموهم".
"الله يريد ذلك، والتاريخ يريد ذلك، والدين يريد ذلك أيضاً".

خلال الفترة من ١٩٤٢ـ ١٩٤٤، عمل المفتي من قاعدته في برلين، وحاول منع انقاذ يهود من هنغاريا ورومانيا، وبلغاريا، وكرواتيا، التي رغم استعبادها من قبل هتلر، سمحت لليهود بالهروب الى "أرض اسرائيل" وأماكن أخرى. واحتج المفتي على ان الألمان لم يتخذوا الاجراءات الكافية لمنع هروب لاجئين يهود من البلقان.

في ١٣ أيار ١٩٤٣، على سبيل المثال، قدم المفتي كتاباً الى وزير الخارجية الألماني روبن تروب، احتج فيه على خطة تسمح بهجرة حوالي ٤٠٠٠ ولد يهودي من بلغاريا، ورغم كل هذا، لم يكن المفتي راضياً، كان هدفه أبعد من منع هروب اليهود من اوروبا، كان يرغب في ان يرى إبادتهم جميعاً.
قال، ديتر فيليتسكاني، نائب، أدولف أيخمان، ان الحسيني، "كان له دور في اتخاذ قرار إبادة يهود أوروبا. ويجب عدم تجاهل دوره هذا... فقد اقترح المفتي، أكثر من مرة، على السلطات الألمانية التي كان على اتصال بها، وعلى رأسها، هتلر، وتروب، وهملر، إبادة يهود أوروبا. كان يرى في ذلك حلاً مناسبا للقضية الفلسطينية".

كيف نجا هذا المجرم المقيت من العقاب؟

في اعقاب الحرب، أُكتشف مجرمو حرب نازيون، وقدموا للمحاكمة في جميع أنحاء أوروبا ـ لكن هذا لم يحدث في العالم العربي، حيث أُستقبل هناك النازيون والمتعاونون معهم كأبطال. لقد حظي مئات من الضباط النازيين بملاجئ في العواصم العربية، وتم تشغيلهم هناك كمستشارين في أعمال القتل. وبخاصة، مصر، حيث حاولت اجتذاب نازيين لخدمتها، من خلال التنافس مع الأنظمة الدكتاتورية في امريكا الجنوبية، التي ارادت هي كذلك، الاستفادة من التجربة الألمانية في قمع الشعوب.

وفعلاً، كان باستطاعة مصر التفاخر بما حصلت عليه من مجرمي الحرب أمثال، جنرال ال (إس . إس) أوسكار ديرلونغر، الذي قتل آلاف اليهود في أوكرانيا، ثم أصبح الحارس الشخصي لجمال عبدالناصر، والدكتور هنريخ فلرمان، الذي أجرى تجارب على الانسان.

كما أن رجل "إس . إس" القاتل المشهور، الويس برونر، عاش سنوات طويلة في دمشق كضيف على السوريين، وكمستشار للنظام الحاكم في المجال الأمني. وكذلك منظمة التحرير التي واصلت طريق المفتي، وتعاونت منذ اليوم الأول لتأسيسها مع "النازيين الجدد".

لقد هزمت النازية في أوروبا، غير أنها سرعان ما وجدت لنفسها مجالاً مريحاً لتبنيها في الشرق الأوسط.

بعد الحرب أُستقبل الجنود والعملاء الذين حاربوا من أجل هتلر بحماس بالغ في أنحاء العالم العربي. وأصبح المفتي نفسه ضيفاً على الحكومة المصرية، واستأنف "عمله كالمعتاد"، أي نشر نظريته السامّة في العالم العربي كله. وبالتعاون مع إبن عمه، زعيم العصابات، عبدالقادر الحسيني، أقام المفتي في عامي ١٩٤٧، و ١٩٤٨، وحدات لتصفية اليهود. وترأس هذه الوحدات محاربون قدامى، حاربوا الى جانب النازيين أمثال، فوزي القاوقجي، وحمود رفاعي. كان الرفاعي، سورياً حارب في صفوف المظليين الألمان. وكان يستمد إيحاءه من دعوة الحسيني المشهورة: "إنني أعلن الجهاد. أقتلوا اليهود. أقتلوهم جميعاً".

في أيلول ١٩٤٨، أقام المفتي حكومة "عموم فلسطين" التي كان من المقرر ان تكون غزة مقراً لها. وعُيّن شقيق ياسر عرفات، جمال، الذي خدم مع قوات عبدالقادر الحسيني، سكرتيراً لحكومة المفتي. (يدعي عرفات أنه قاتل الى جانب الحسيني، ويمكن ايجاد الدليل على ذلك في التقرير الذي يفيد انه، أي عرفات، كان مساعداً شخصياً له).

أيدت مصر الحكومة الفلسطينية، لكي تكون وزناً مضاداً للملك عبدالله في شرق الأردن، الذي كان يطالب هو الآخر، بأرض اسرائيل كلها.

في عام ١٩٥١، بعد هزيمة العرب في حرب "الاستقلال" أبدى الملك عبدالله مؤشرات واضحة بشأن رغبته في التوصل الى سلام مع اسرائيل، واغتيل فوراً على أيدي عملاء المفتي. ان الارهاب السياسي الذي طوّره المفتي وتلامذته، لا يزال يلقي بظله وتهديده على دول كاملة في الشرق الأوسط، حتى يومنا هذا.

لذا، ليس من الغريب، أن يحاول الملك فاروق، ملك مصر، تقليص تحركات المفتي المتطرفة وتحديد مجال مناورته. عندما حاول المفتي الخروج الى غزة لترؤس "حكومته" أمر فاروق باعادته الى مصر فوراً. وأخيراً هرب المفتي الى بيروت. حيث مات هناك. وقبل موته، حظي المفتي برؤية سقوط اعدائه. ففي ١٩٥٢، أُطيح بالملك فاروق، ليحل مكانه نظام استبدادي بزعامة جمال عبدالناصر. استغل عبدالناصر الجهاز الحكومي المتوفر لديه، لاثارة الكراهية للغرب، وتنمية حلم الثأر من ممثلي الغرب، اليهود الذين اغتصبوا فلسطين.

وأدرك عبدالناصر، أن من يقود المعركة ضد اسرائيل ، يضمن لنفسه زعامة

العالم العربي. لذا لم يأل جهداً في التأكيد على ضرورة القضاء على دولة اسرائيل.

وبثت وسائل الدعاية المصرية، ما خلفه المفتي من كراهية، في أوساط المتطرفين في العالم العربي، وبخاصة الفلسطينيين الشباب، الذين إنصهروا في الفرن السياسي للقاهرة الثورية في الخمسينات. وكان مثل هؤلاء الشباب، الذين هجرت عائلاتهم اسرائيل، قبل حرب "الاستقلال" أو خلالها، يتواجدون بكثرة في القاهرة، وسرعان ما انضموا الى عجلة القومية العربية. ومن بين هؤلاء، نشأت فيما بعد، زعامة منظمة التحرير الفلسطينية _ عرفات، أبو اياد، أبو جهاد، وغيرهم. وتلقى هؤلاء تدريباتهم العسكرية الأولية في إطار الوحدات الفلسطينية التي شكّلها عبدالناصر، لمحاربة اسرائيل.

في عام ١٩٦٤، دعا عبدالناصر، زعماء العالم العربي، لعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، لمناقشة موضوع واحد، كان الوحيد الذي يمكن ان يتفقوا بشأنه، وهو كيف يمكن القضاء على اسرائيل.

"في ذلك المؤتمر، اقترح عبدالناصر تشكيل منظمة من العرب الفلسطينيين، تعمل في جميع أنحاء العالم، ومن أجل القضاء على الدولة اليهودية. ووافقت الدول العربية بحماس، واتفق الجميع على تمويل نشاطات المنظمة، التي تزعمها "بوق عبدالناصر"، أحمد الشقيري.

منذ البداية، أراد عبدالناصر ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية أداة لخدمة القومية العربية تحت زعامته. كان من المقرر ان ترفع منظمة التحرير شعارات فلسطينية وتنفيذ عمليات محدودة ضد اسرائيل، بيد أنه كان واضحاً، أن على المنظمة ان تعمل باشراف وثيق من قبل الحكومة المصرية. للحيلولة دون وقوع ردود فعل غير مرغوبة من جانب اسرائيل.

وبعد فشله الذريع في اليمن عام ١٩٦٢، كان عبدالناصر بحاجة الى فترة زمنية لاعادة بناء قوة جيشه. وبدا في نظره، أن القيام بشيء ما بشأن القضية الفلسطينية، (ضجة معينة)، يمكن ان يحسّن من صورته، دون ان يبالغ في المغامرة. وكان الشقيري مناسباً جداً لهذه المهمة: عندما كان الشقيري سفيراً للعربية السعودية في الأمم المتحدة، وصفه الدبلوماسي الايرلندي، كونرو كروز، بأنه "صفر مصفّر". غير انه سرعان ما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تطور أفكاراً

خاصة بها. فقد وقفت المنظمة على قدميها، بفضل النشاطات الارهابية التي نفذتها حركة "فتح" عرفات.

في تلك الفترة، حظيت "فتح" برعاية نظام البعث السوري، وكانت متورطة بعشرات الغارات على اسرائيل عبر الحدود مع الاردن. صحيح أن معظم الغارات كانت فاشلة، إلاّ أن السمعة التي نالتها "فتح" بفضلها، أرغمت عبدالناصر على التخفيف شيئاً ما على قطاع غزة. في البداية سمح للشقيري بالقيام بعدة عمليات، وأخيراً وضع حركة "فتح" في مركز منظمة التحرير الفلسطينية وعيّن عرفات رئيساً للمنظمة.

وشيئاً فشيئاً، نجحت منظمة التحرير الفلسطينية بالتحرر من رعاية عبدالناصر كلها، وتبنت استراتيجية مستقلة خاصة بها. وقررت منظمة التحرير بزعامة عرفات، أن لا تكون رأس حربة لحرب عربية ضد اسرائيل، فحسب، بل العنصر المثير للحروب المأمولة. اعتقد زعماء منظمة التحرير أنهم اذا شنوا هجمات على اسرائيل واستطاعوا جرّها الى عمليات انتقامية ضد الدولة العربية، ستتصاعد وتتسع دائرة العنف، حتى تبلغ الذروة، في حرب شاملة يدمّر العرب فيها اسرائيل. وطيلة العشرين سنة التي تلت ذلك،، ظل عرفات يؤمن أنه على الرغم من مخاوف الدول العربية من احتمال تعرضها لهزيمة أخرى في حرب مع اسرائيل، سينجح في إرغامها على الحرب. واصبح عرفات، بذلك، أكبر مثير للحروب في العالم العربي، حيث قال: "ان حرب الاستنزاف ضد العدو الصهيوني، لن تتوقف أبداً... ان مصلحتي تستوجب حرباً جديدة في المنطقة، لأنني أعتقد أن العلاج الوحيد لصدأ الأمة العربية هو حرب حقيقية ضد العدو الصهيوني".

على اية حال، كان هدف حملة الارهاب التي شنتها منظمة التحرير الفلسطينية هو الدخول الى اسرائيل واشعال نيران حرب جديدة بين العرب واسرائيل. واعتمدت غارات عناصر المنظمة على الخبرة المكتسبة في الخمسينات من عمليات الفدائيين الذين رعاهم عبد الناصر. كان الفدائيون يدخلون الى الاراضي الاسرائيلية، يقتلون مدنيين ويفجرون سيارات، ثم يعودون الى قواعدهم في قطاع غزة، الذي كان آنذاك، تحت الحكم المصري، وفي الضفة الغربية التي كانت تحت الحكم الاردني. وردت اسرائيل بعمليات جريئة ضد قواعد الارهاب. وادت عمليات الفدائيين ، واغلاق مضائق تيران ، في نهاية الامر الى خروج اسرائيل في

"حملة قادش" (حملة سيناء) ضد مصر عام ١٩٥٦، التي دمرت خلالها قواعد الفدائيين في قطاع غزة.

وعبد الناصر، الذي كان لا زال يذكر هزيمة جيشه امام الجيش الاسرائيلي وهو يطهر قواعد الفدائيين في سيناء عام ١٩٥٦، لم يعد مستعداً الآن لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من مواصلة عملياتها، من الاراضي المصرية. لذا، نقلت المنظمة جبهة عملها الى الاردن، التي كانت تعتبرها جزءا من فلسطين، ولم يكن الاردن قوياً بما فيه الكفاية لمنع منظمة التحرير من العمل انطلاقاً من اراضيها. كان يخشى رد الانظمة العربية في العراق وسوريا ومصر، التي كانت كلها تؤيد، بالطبع، انتشار جيش التحرير الفلسطيني في الاردن.

في تلك الاثناء كانت عناصر المنظمة تهاجم اهدافاً داخل اسرائيل انطلاقاً من قواعدها في الضفة الغربية. ورد الجيش الاسرائيلي على هذه الهجمات بشن غارات شديدة، كانت ذروتها الهجوم على بلدة سموع في نهاية عام ١٩٦٦. وبذلك يكون ارهاب المنظمة قد ساهم بدوره في تصعيد التوتر الذي ادى، في النهاية، الى اندلاع "حرب الابادة" المأمولة ضد اسرائيل، حرب الايام الستة، رغم ان هذا الارهاب لم يكن العنصر الوحيد او الحاكم لاندلاعها.

ولكن، كما هو معلوم، لم تجر الحرب كما توقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية. فاسرائيل التي تنبأ الشقيري بكل ثقة، قبل ايام من الحرب، بابادتها، الحقت بالجيوش العربية هزيمة نكراء، وحررت المناطق التي كانت تنطلق منها المنظمة لمهاجمة اسرائيل - الضفة الغربية وغزة. عندئذ أُرغمت منظمة التحرير الفلسطينية على نقل قواعدها الى الضفة الشرقية للاردن، ودخلت في مجابهة مباشرة مع نظام الحكم الاردني. كان الحسين لا زال يخشى العمل ضد دخول المنظمات الى اراضيه، لذا كان يغض الطرف عن افعالها. ولكن كان كلما ابدى الحسين مزيداً من ضبط النفس، كلما زادت منظمة التحرير من قوتها. وبلغت صفاقة وجرأة المنظمة درجة انها بدأت تستعد "لتحرير" الضفة الشرقية اولاً، لتكون نقطة انطلاق لتحرير الضفة الغربية.

في عام ١٩٦٨، ابرمت منظمة التحرير الفلسطينية حلفاً علنياً مع ثلاث منظمات كانت غير مشروعة في الاردن - الحركة القومية العربية الموالية لعبد

الناصر؟ وحزب البعث والشيوعيون بهدف الاستيلاء على الدولة. لكن هذه الخطة كانت ينقصها شيء واحد هو: انها لم تأخذ بالحسبان ان الملك الحسين لن يوافق على تسليم مملكته.

في تلك الاثناء كانت المنظمة قد اقامت دولة داخل دولة، وزادت حالات الاصطدام مع قوات الامن الاردنية، وارتدى رجال المنظمة ملابسهم العسكرية، وجبوا الضرائب من السكان، وجندوا مواطنين لقواتهم، وبدأوا يتدخلون في كل شيء.

وفي عام ١٩٧٠، تجاوزت تصرفات رجال عرفات الحدود، ردا على اعتقال عدد من الارهابيين، قام رجال المنظمة بالسيطرة على فنادق، واحتجزوا رهائن، وقتلوا الملحق العسكري الامريكي في عمان.

بعد فشلها في الاستيلاء على الاردن، توجهت منظمة التحرير الفلسطينية الى مهمة اسهل - الاستيلاء على لبنان. بدا آنذاك ان لبنان تعتبر جبهة مثالية لاستئناف الهجمات على اسرائيل، وبخاصة بعد ان حظرت بقية الدولة العربية، على منظمة التحرير العمل من داخل حدودها، في حين لم تكن في لبنان حكومة قوية قادرة على منع المنظمة من ذلك.

وخلافا للوضع الحدودي بين الاردن واسرائيل التي يفصل بينهما حاجز طبيعي هو نهر الاردن، تعتبر لبنان امتدادا جغرافيا لمنطقة الجليل الاعلى. وهذه المنطقة جبلية تكسوها الاشجار والشجيرات، الامر الذي يوفر امكانية التستر والهروب لعناصر المنظمة.

في عام ١٩٦٩، كانت قد وقعت عدة اشتباكات بين الجيش اللبناني، ورجال منظمة التحرير الفلسطينية الذين حاولوا احتلال مناطق في جنوب لبنان، مقابل الحدود الاسرائيلية ، والتي عرفت باسم " فتح لاند " وسرعان ما انتشر

النزاع في بيروت.

القى السوريون بكامل ثقلهم الى جانب "المخربين" بهدف زعزعة نظام الحكم اللبناني. في الواقع اعلن عرفات انه لا يعتزم ابداً التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية (نكتة مضحكة للغاية، في ضوء ما قامت به المنظمة في الاردن ولبنان، والكويت). ولكن حتى عام ١٩٧٥، كانت المنظمة قد استطاعت انشاء دولة "بحكم الواقع" في لبنان امتدت من غرب بيروت حتى الحدود الاسرائيلية. حيث انطلق من هناك رجال المنظمة في هجمات متكررة على اهداف داخل اسرائيل، كانت كلها اهدافاً مدنية تقريباً.

في عام ١٩٧٤، قتل ١٨ مدنياً في كريات شمونه، و ٢٦ آخرون في معلوت. وفي ١٩٧٤، ١٩٧٩، قتل مدنيون اسرائيليون في نهاريا (احد رجال المنظمة حطم رأس طفلة في الخامسة من عمرها امام والدها، ثم قتله). وكذلك عملية طريق الساحل، في ١٩٧٨، نفذها رجال المنظمة الذين قدموا من لبنان، وقتلوا فيها ٣٥ رهينة. كما استخدمت المنطقة اللبنانية التي سيطرت عليها لقصف مدن ومستوطنات اسرائيلية. وحتى عام ١٩٨٢، كان عدد سكان المستوطنات الشمالية في تناقص مستمر، وكان يتم اغلاق مدارس، ومصانع، ومناطق استجمام، للتقليل من عدد المصابين نتيجة عمليات القصف تلك، وبدأت المنطقة الشمالية بأسرها، مهددة بخطر الانهيار الاقتصادي، وتفريغها من السكان.

وعلى غرار ما حدث في الاردن، ادى تعاظم قوة المنظمة في لبنان الى ردود فعل اسرائيلية، وحرب اهلية في لبنان. حيث اندلعت معارك بين الشيعة والمسيحيين وبين منظمة التحرير الفلسطينية التي فرضت عليهم ارادتها بالقوة.

يعتبر سكان لبنان، خير شاهد على نوعية دولة منظمة التحرير الفلسطينية، في حالة قيامها، لانهم عاشوا في الواقع تحت نير دولة كهذه: لقد عانوا من مصادرة ممتلكات، وقتل جماعي، واعمال غيرها لا تحصى ولا تعد، ومن تجنيد اجباري لاولاد في الثانية عشرة من اعمارهم، في صفوف المنظمة. والاكثر من هذا وذاك، تميزت دولة المنظمة بالفساد وجمع الاموال، وبخاصة من قبل زعمائها، بدءاً بعرفات نفسه (تلك الظاهرة التي تكررت بصورة مدهشة، بعد انشاء السلطة الفلسطينية في غزة). وهنا، انصح اولئك الذين يؤيدون اقامة دولة منظمة التحرير

الفلسطينية بمطالعة الكتاب الذي الفه رفائيل يسرائيلي بعنوان "منظمة التحرير الفلسطينية، في لبنان" (The P.L.O in Lebanon).

لقد ادت اعمال المنظمة في لبنان والحرب الاهلية التي اشتعلت نيرانها هناك الى قتل ما يزيد عن (١٠٠) الف شخص. وهنا ايضاً، كما هي الحال بالنسبة للحدود مع مصر والاردن، قامت اسرائيل برد عسكري على الهجمات ضدها. وبغية حماية مستوطنات الشمال، اجتاز الجيش الاسرائيلي الحدود وهاجم تجمعات "المخربين"، بداية، في "عملية الليطاني" عام ١٩٧٨، ومن ثم في عملية "سلامة الجليل" عام ١٩٨٢. تلك العملية، التي اثارت في حينها انتقادات شديدة في العالم وفي اسرائيل ذاتها، استحقت في نهاية الامر الاسم الذي اطلق عليها. اذ منذ اقصاء المنظمة عن بيروت، وانشاء المنطقة الامنية في جنوب لبنان لم ينجح "المخربون"، تقريبا، في الدخول الى الاراضي الاسرائيلية من لبنان.

لقد ادت عملية "سلامة الجليل" في الواقع، الى اشتباكات عسكرية بين اسرائيل وسوريا، لكن تلك كانت حرباً محدودة اقتصرت على الاراضي اللبنانية، واجوائها وليست حرباً شاملة، كما ارادتها منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت اسرائيل تعتزم اجتثاث قواعد المنظمة فقط، غير انه، وخلال العملية، اصطدمت القوات الاسرائيلية بمقاومة من جانب القوات السورية، التي تحتل (ولا زالت) مناطق واسعة من الأراضي اللبنانية. دمر الجيش الاسرائيلي بطاريات صواريخ سورية، واسقط سلاح الجو الاسرائيلي حوالي ١٠٠ طائرة مقاتلة سورية، وفقد طائرة مقاتلة واحدة. وبما ان رأس التنين في المنظمة، كان يقيم في غرب بيروت، اضطر الجيش الاسرائيلي لدخول المدينة، وتطويق المنطقة الغربية منها. وبعد حصار طويل، تم اخراج قيادات المنظمة من بيروت.

وتبين ان التهديد الذي تردد اكثر من مرة، بأن الجيوش العربية ستهب، هبة رجل واحد، ضد اسرائيل، فيما لو تجرأت على دخول عاصمة عربية، كان مجرد كلام فارغ: ان اي دولة عربية لم تفعل شيئاً، لانقاذ منظمة التحرير الفلسطينية. لقد بدا آنذاك ان استراتيجية منظمة التحرير منيت بفشل ذريع على كافة الجبهات.

غير ان هذا التقدير، لم يكن هو ما حدث فعلاً ، فبالاضافة للحرب الفاشلة

التي خاضتها المنظمة على طول الحدود الاسرائيلية، ادارت المنظمة حرباً اخرى ايضاً، حققت لها نجاحاً لا بأس به. واقصد هناك "الارهاب الدولي" الذي بادرت به منظمة التحرير في اواخر الستينات، وشمل العالم كله خلال السنوات العشرين التالية.

كانت حرب الارهاب التي شنتها المنظمة موجهة، لاحتجاز رهائن والمطالبة مقابل الافراج عنهم، بالافراج عن "مخربين" مسجونين. لكن اسرائيل لم تستسلم: لم يسبق ان استجابت اسرائيل لمطالب المنظمة، وكان يتم القضاء على "المخربين". لذا ازدادت الميول لدى منظمة التحرير بشأن نقل حلبة الارهاب الى خارج اسرائيل، او بدقة اكثر: ضرب الخطوط الجوية التي تربط اسرائيل بالعالم. اعتقدت منظمة التحرير انه عن طريق مهاجمة المسافرين والطائرات، تتوفر لديها فرص افضل للمس باسرائيل، دون ان تكون لديها القدرة على الدفاع.

بدأت المعركة في الجو باختطاف طائرة "ال عال" الى الجزائر عام ١٩٦٨، ثم طائرة اخرى كانت في طريقها الى لندن، وثالثة هوجمت على ارض المطار في زيوريخ. كما هاجم مخربون يابانيون يعملون في خدمة منظمة التحرير الفلسطينية، مطار اللد في اسرائيل، وقتلوا عشرات السياح الذين جاءوا لزيارة اسرائيل. وعندما بدأت اسرائيل تطور وسائل واساليب لحماية طائراتها، انتقلت المنظمة لمهاجمة شركات طيران غير اسرائيلية، حيث نسفت طائرات امريكية في الاردن، واختطفت طائرة بلجيكية كانت في طريقها الى اسرائيل عام ١٩٧٢. وعندما اختطفت طائرة شركة "سابينا" البلجيكية، كنت انا احد افراد الوحدة الاسرائيلية التي هاجمت الطائرة، واطلقت سراح الرهائن، باستخدام اساليب جديدة. ثم بلور الجيش الاسرائيلي نظرية وقاية ضد مثل هذه العمليات، الامر الذي جعل المطار الدولي الاسرائيلي وشركة الطيران اسرائيلية، غير قابلين للاختراق. في هذه الحالة اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية الى الابتعاد في عملياتها اكثر فاكثر. وفي عام ١٩٧٦، نجح "المخربون" بتنفيذ خطة اختطاف طموحة جداً، حيث اختطفوا طائرة تابعة لشركة الطيران الفرنسية "ايرفرانس" كانت تحلق في اجواء اوروبا، وارغموها على التوجه الى مطار عنتيبة في اوغندا. وقدم حاكم اوغندا "عيدي امين" للخاطفين ملجأ، وقام جنوده بحراستهم. وهناك تم الافراج عن الركاب من غير اليهود، وبقي في الطائرة ١٠٦ من الركاب اليهود ، حيث احتجزوا كرهائن. وهدد

الخاطفون العرب والالمان بقتل الرهائن، اذا لم تفرج اسرائيل عن اعضاء المنظمة المسجونين لديها، بتهمة الاشتراك في اعمال ارهابية.

وفي اطار عملية لا مثيل لها في التاريخ العسكري، اقلعت جوا قوة عسكرية اسرائيلية لمسافة ٣٠٠٠كم، الى دولة معادية، وقضت على "المخربين" وعلى الجنود الاوغنديين الذين ساعدوهم، وحررت الرهائن واعادتهم الى اسرائيل، وقتل في عملية "عنتيبة" ثلاثة من الرهائن، كما قتل خلالها، اخي، يوني، الذي قاد القوة المهاجمة. كانت "عملية يونتان"، كما اسميت رسمياً من قبل الحكومة، المعركة الحاسمة في الحرب ضد الارهاب الدولي. حيث بدأت في اعقابها اجهزة الامن الاوروبية، بشن هجمات معاكسة جريئة ضد الارهاب، الامر الذي ارغم منظمة التحرير الفلسطينية على البحث عن اشكال جديدة للارهاب.

منذ بداية عملها، تعاونت منظمة التحرير الفلسطينية مع منظمات اخرى في تخطيط وتنفيذ عمليات ارهابية. غير ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مجرد واحدة من منظمات الارهاب العالمية، انما كانت المنظمة التي جعلت الارهاب مصطلحاً عالمياً في العهد الجديد، وكانت هي التي اوجدت فن تخويف بني البشر في العالم كله، وكانت اول من اختطف الطائرات ونسفها في الجو، واحتجاز الرهائن، واغتيال دبلوماسيين، وطلاب مدارس، ورياضيين، وسياح، واعمال وحشية اخرى. لقد حاكت منظمات عديدة اخرى في العالم، اساليب منظمة التحرير الفلسطينية، لان نجاح ارهاب في مكان ما، يخلق ارهاباً مماثلاً في اماكن اخرى.

غير ان علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع المنظمات الارهابية الاخرى، لم تقتصر على مجال تقليدها من قبل هذه المنظمات، انما منذ مطلع السبعينات، وحتى حزيران ١٩٨٢، عندما طردت المنظمة من لبنان، كانت "دولة منظمة التحرير" في لبنان معهداً وملجأً للارهاب الدولي. حيث وجدت منظمات ارهابية من كافة ارجاء العالم، في هذه "الدولة" ملاذا، وقاعدة تدريب، وقاعدة انطلاق لتنفيذ هجمات ارهابية خارج لبنان. وجميع المخربين في العالم، مروا عبر معسكرات التدريب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في صور وصيدا: "الالوية الحمراء" الايطالية، عصابات "بادرماينهوف"، من المانيا، "الجيش الجمهوري الايرلندي"، "الجيش الاحمر" الياباني ، "العمل المباشر" في فرنسا ، "جيش التحرير"

التركي، جماعة "اصالة" الارمنية، "حراس الثورة" الايرانيون، ارهابيون من امريكا اللاتينية، ونازيون جدد من المانيا - جميعهم كانوا هناك.

من "عش الدبور" هذا، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، انتشر "فيروس" الارهاب الى جميع انحاء العالم الغربي، وبمساعدة حكومات عربية في كثير من الاحيان، وبمساعدة دول من الكتلة الشيوعية. ولكن ما مدى الضرر الذي اصاب اسرائيل نتيجة لهذه الاعمال؟

في اعقاب كل عملية ارهابية، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تدعي، بالطبع، انها الحقت ضرراً بالغاً باسرائيل. مثلا: اعلن ابو العباس، مساعد عرفات ورئيس احد الفصائل التابعة للمنظمة، بعد الهجوم الذي نفذه رجاله على شاطىء نتسانيم، عام ١٩٨٩، انه قتل وجرح في الهجوم حوالي (٥٠٠) اسرائيلي والحقت خسائر بفرع السياحة الاسرائيلي تقدر بحوالي ٥ مليارات دولار. ولكن في الواقع، لم يقتل اي انسان، ولم تحدث اية اضرار.

في حقيقة الامر، كان حجم الاضرار التي الحقها الارهاب باسرائيل هامشية. كما ان الخسائر في الارواح نتيجة لهذه العمليات كانت اقل بكثير منها في حروب اسرائيل: خلال ثلاثين سنة من الارهاب الذي مارسته المنظمة ضد اسرائيل، قتل بضع مئات من الاسرائيليين، مقابل ١٩ الفاً قتلوا في حروب اسرائيل. ومع ذلك، يمكننا القول، بالتأكيد، ان الارهاب الدولي الذي مارسته منظمة التحرير الفلسطينية نجح في المكان الذي فشلت فيه كافة الحروب العربية: لقد نجح في الحاق ضرر سياسي بالغ باسرائيل.

لقد ساهم الارهاب في صعود المنظمة على المنصة العالمية، ومنح مصداقية لادعاءات المنظمة بشأن اليأس والمعاناة اللذين يعيشهما الشعب الفلسطيني الذي تمثله.

ففي بادىء الامر، لم يدرك العالم ان العمليات الارهابية تنفذها هيئة غنية تتمتع بدعم حوالي اثنتي عشرة دولة، انما كمجموعة من الاشخاص اليائسين، الذين ليس لديهم ما يخسرونه.

كانت منظمة التحرير، تسارع بعد كل انفجار يقع في عاصمة غربية، الى الاعلان بأن هذا العنف، هو نتيجة لعدم حل القضية الفلسطينية، وان هذا العنف

لن يتوقف، حتى ينتهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

بعد وصولي الى الولايات المتحدة، عام ١٩٧٢، للالتحاق بالجامعة قتل رجال منظمة التحرير الفلسطينية (١١) رياضياً اسرائيلياً في اولمبياد ميونخ. وكانت المنظمة قد نفذت قبل ذلك عمليات اختطاف طائرات، وقتلت السفير الامريكي في السودان، غير ان اسم هذه المنظمة لم يكن مشهورا بعد. لقد استمعت الى الانباء من ميونخ، في منزل بروفيسور اسرائيلي، كان يحاضر في جامعة برنديس.

قال احد الجلوس: على الاقل، سيعلم الجميع الان، من هم هؤلاء الاشخاص، ورد عليه البروفيسور: نعم. تماماً، خلال وقت قصير سيعرف العالم كله، طبيعة هؤلاء الناس.

لقد كان محقا فعلا. اذ سرعان ما دخل اسم منظمة التحرير الى وعي وبيت كل انسان في العالم الغربي (والشرقي) وكلما ذاع صيتها، كلما زاد عدد المقتنعين بأن فلسطين، يجب ان يتم تحريرها.

واصبحت الدول الواحدة تلو الاخرى، تنجرف وراء ادعاءات المنظمة بأنها تناضل من اجل حقوق الانسان، او ان هذه الدول كانت ترضخ لابتزازات المنظمة. وكانت حملة القتل والتخريب والاختطاف المستمرة، مفيدة وفعالة، لدرجة جعلت كثيرين في العالم الغربي، يرون في معاناة الفلسطينيين، اقسى ظلم شهده عالمنا المعاصر، الذي يتطلب "بالطبع" معالجة فورية.

نستطيع ان نحكم على مدى نجاح المنظمة، في هذا المجال، من خلال ما قاله الرئيس الامريكي جيمي كارتر، عام ١٩٧٦. حيث توصل الى استنتاج مفاده، انه رغم العنف والوحشية التي تتصف بها اعمال الارهاب الفلسطينية، فان هنالك درجة لا بأس بها من العدالة في ادعائهم بأن ظلماً فظيعاً الحق بهم، وان هذا الظلم يمكن معالجته عن طريق منحهم حق تقرير المصير فقط، تماماً مثلما حل وضع اليهود باقامة دولتهم، حيث قال: لا توجد طريقة للتهرب من الاعتراف بمدى تشابك وتقارب تاريخ وطموحات ومصير هذين الشعبين، العربي الفلسطيني، واليهودي... الفلسطينيون يعانون... من ظروف التشرد بين شعوب كثيرة، وان حقهم في منحهم حق تقرير المصير ووطن قومي خاص بهم، يحظى الان بتأييد قوي في كل العالم.

ادى "ارهاب" منظمة التحرير الى جعل العالم الغربي يعترف بضرورة حل القضية الفلسطينية، وذلك بقيام دولة فلسطينية، لكن زعامة المنظمة عرفت انه لكي تجني اكبر قدر من المكاسب السياسية، نتيجة لهذا الاعتراف، يجب عليها التهرب من المسؤولية المباشرة عن الاعمال الفظيعة التي نفذتها. صحيح ان اعمال الارهاب لفتت الانتباه للمنظمة، لكنها لم تجعل الارهابيين الذين يتزعمونها، اشخاصاً يمكن لسياسيي العالم التحاور معهم. لذا بدأت المنظمة حملة نفي وتكذيب هدفها ابعاد عرفات وزعامة المنظمة عن مسؤولية الاعمال الارهابية الكثيرة التي نفذها رجالهم.

حتى في خضم الاعمال الارهابية، كانت المنظمة تدير معركة واسعة النطاق لعكس المعلومات المتعلقة باعمال ارهابية حيث نسبتها الى "متطرفين" يعملون خارج سلطة المنظمة، وان المنظمة نفسها هي هيئة متزنة ومعتدلة. في منتصف السبعينات، اعلن رجال منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة تسعى لتحقيق السلام، تشجب العنف والارهاب، وتتبع خطاً جديداً، عملياً وواقعياً.

كانت المنظمة، آنذاك، تملك طائلاً من الاموال التي ابتزتها من الانظمة العربية الغنية. مثل العربية السعودية والكويت. حيث مكنت هذه الاموال، المنظمة، من اقامة شبكة واسعة من المكاتب والممثليات في العالم كله، ومنها بثت المنظمة بشرى اعتدالها الى الرأي العام الغربي، الذي كان متعطشاً لكل شيء ينطوي على امكانية حل النزاع الشرق اوسطي (يجب ان لا ننسى ان الغرب كان في تلك الفترة يعيش تحت نير حظر النفط الذي فرضه العرب).

وقام ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية، في اوروبا، وامريكا الشمالية والجنوبية، وآسيا، واستراليا، بصفة دبلوماسيين معتدلين انيقين في لباسهم، بعرض بضاعتهم المعتدلة عبر شاشات التلفزيون، ومن على صفحات الجرائد، وفي نوادي روتاري والكنائس، وحتى في الكنس اليهودية.

بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، استخدام خطة "النفي" منذ عام ١٩٧٠، لدى اقامة منظمة "ايلول الاسود" التي كانت اول منظمة في سلسلة عدد كبير من المنظمات الارهابية "المستقلة" ظاهرياً. وقام رجال "ايلول الاسود" باغتيال رئيس حكومة الاردن ، وصفي التل ، والسفير الامريكي في الخرطوم كليا ونوئيل ،

ومساعده كرتيس مور، والرياضيين الاسرائيليين في ميونخ، وغيرها. وادعى عرفات ان ليست له اية علاقة بمنظمة "ايلول الاسود"، حتى جاء عام ١٩٧٣، ليعلن احد كبار منظمة التحرير ان، ابو اياد، نائب عرفات، هو القائد المباشر "لايلول الاسود".

ولكن رغم هذا الاكتشاف، نجح عرفات في الادعاء بأن المنظمة تخلت، منذ فترة، عن ممارسة الاساليب المتطرفة، واصبحت منظمة معتدلة.

وعلاوة على محاولات اخفاء دور المنظمة في العمليات الارهابية، وجدت المنظمة طريقة أخرى لكسب الربح السياسي من الهجمات الارهابية التي كانت تشنها. فبين الحين والاخر كانت المنظمة تتطوع للتفاوض، بصفتها طرفاً "موضوعيا" بشأن الافراج عن الرهائن الذين يحتجزهم رجالها. وكانت مثل هذه المناورات تنجح احيانا. ففي عام ١٩٧٩، على سبيل المثال، تطوعت المنظمة للتوسط في اطار مفاوضات استهدفت اطلاق سراح الرهائن الذين احتجزوا في مقر السفارة المصرية في تركيا، من قبل منظمة سرية، عرفت باسم "نسور الثورة الفلسطينية".

واعترفت حكومة تركيا بالجميل لمنظمة التحرير الفلسطينية التي نجحت بانهاء الازمة، وكافأتها بأن اعترفت بها دبلوماسياً. واتضح فيما بعد، ان مندوب المنظمة في "المفاوضات" كان هو نفس الشخص الذي خطط لعملية الاختطاف كلها.

لكن جهود منظمة التحرير للتنصل من مسؤولية الارهاب لم تفد، وواجهت ازمات متلاحقة، وخاصة وان الارهاب نفسه، تعرض لازمات ومشاكل. فبعد دخول الجيش الاسرائيلي الى لبنان عام ١٩٨٢، دمرت "مملكة الارهاب" التي اقامتها منظمة التحرير الفلسطينية طيلة عشرات السنين. وانتقلت قيادة المنظمة الى تونس، حيث فقدت هناك قدراً كبيراً من قدرتها على زرع الدمار.

في منتصف الثمانينات، بدأت الدول الغربية هجوماً واسع النطاق على الارهاب. وكان هذه الهجوم سياسياً، قبل كل شيء. كان هدف الهجوم تعرية الدول التي تقف وراء الارهاب، ورفض الارهاب بصورة مطلقة بغض النظر عن هوية الارهابيين ودوافعهم المعلنة. وقد سبق هذا الاجراء جهد كبير، استغرق سنوات عدة، لحمل الغرب على تغيير موقفه من الارهاب.

في اطار الجهود المبذولة لتحقيق مثل هذا التغيير في موقف الغرب، اسس "معهد يونتان"، تيمناً باسم اخي يوني وكان هدفه اطلاع جماهير الدول الغربية على نوعية الارهاب وطرق محاربته.

في المؤتمر الدولي الاول ضد الارهاب، الذي نظمه "معهد يونتان" والذي عقد في القدس عام ١٩٧٩، طرح الادعاء بأن الارهاب اصبح نوعاً من الحرب السياسية، التي تديرها انظمة حكم دكتاتورية، ضد الدول الديمقراطية الغربية. وقدم المشتركون في المؤتمر، وكان بينهم السناتور، هنري جاكسون، وجورج بوش، الذي كان آنذاك مرشحاً للرئاسة الامريكية، تفاصيل حول التورط المباشر لانظمة حكم عربية، والاتحاد السوفياتي والدول التي تدور في فلكه، بالارهاب الدولي.

وقالت مراسلة صحيفة "وول ستريت جورنال" التي حضرت المؤتمر ان هذه التفاصيل، واجهت معارضة شديدة واثارت غضب عدد كبير من الصحفيين الذين غطوا المؤتمر ان الاعتقاد بأن الارهاب ليس عملاً يائساً يقوم به افراد يائسون، انما هو اداة حرب تستخدمها دول ومنظمات قتلة، كان مرفوضاً في ذلك الوقت نظراً لعدم مصداقيته. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحدثت مع عدد من موظفي دول الكتلة الشرقية سابقاً، حيث استغربوا امامي، مدى سذاجة الصحفيين الغربيين وجهلهم في هذا الموضوع. وفي المؤتمر الثاني الذي نظمه "معهد يونتان" والذي عقد في واشنطن عام ١٩٨٤، دعا المشتركون، الذين كان بينهم شخصيات من كبار السياسيين الامريكيين الى فرض عقوبات عسكرية وسياسية واقتصادية على الدول التي ترعى الارهاب.

لقد جمعت المحاضرات والمناقشات التي دارت في هذا المؤتمر في كتاب بعنوان: الارهاب: كيف يستطيع الغرب التغلب عليه"، واضفت اليه مقالا مطولا، اكدت فيه على ضرورة توجيه ضربات عسكرية لدول الارهاب. وبعد وقت قصير من قيام الولايات المتحدة بضرب ليبيا، خصصت مجلة "التايم" صفحات كاملة لهذا المقال (الذي قرأه الرئيس ريغان) وربما كان هذا هو السبب الذي جعل عددا من المعلقين في الصحف العربية يتهمونني بأنني السبب وراء السياسة الامريكية المتشددة.

منذ بداية عملي في "معهد يونتان" ومن ثم في اطار وظائفي الدبلوماسية، آمنت دائماً، بأن المفتاح للقضاء على الارهاب الدولي ، يكمن في تجنيد الولايات

المتحدة الامريكية لهذه الحرب. اذ انه منذ اللحظة التي تسلك فيها الولايات المتحدة الطريق الصحيح، ستجر وراءها بقية الدول الغربية. لكن لم يكن من السهل اقناع الادارة الامريكية بتغيير وجهة نظرها في هذا المجال. بناء على النظرية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة، في اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، فان سبب الارهاب، يكمن في اعمال القمع السياسي والاجتماعي، وان انهاء هذا القمع، فقط، هو الذي سيؤدي الى وقف اعمال الارهاب.

لقد رفضت هذه النظرية منذ البداية. فالارهاب، بطبيعته هو اداة قمع، يستخدمها، عادة، الذين يتبجحون في الحديث عن "حقوق الانسان"، وحرية الانسان"، وعندما يصلون الى السلطة، يدوسون بأقدامهم كل الحريات الانسانية.

عملت بالتعاون مع زملائي في "معهد يونتان" على اساس فرضية ان الموقف الامريكي ليس مبدأ غير قابل للتحول عنه، انما هو واقع يمكن تغييره، ببذل جهود اقناع تكون موجهة بشكل رئيسي الى الرأي العام الامريكي، واعتمدت جهود الاقناع تلك، على كشف الحقائق التي كانت مخفية عن نظر الجمهور. ثم جمع الادلة وبعد فحصها وتدقيقها بحرص شديد، نشرناها على نطاق واسع، حيث اتضح من هذه الادلة، بصورة لا تقبل التأويل، ان الارهاب الدولي، بعيد عن كونه عملاً يقوم به اشخاص متفرقون يائسون، وما هو الا ثمرة تحالف بغيض بين انظمة حكم استبدادية ومنظمات ارهابية - تحالف، يجب محاربته والحاق الهزيمة به.

كان لدولة اسرائيل دور رئيس في تجنيد الولايات المتحدة لهذا الهدف، فعلى الصعيد العسكري، كانت اسرائيل تمثل النموذج للصراع الشديد ضد الارهاب. وفي رفضها الرضوخ لاملاءات الارهابيين، وهجماتها المستمرة على "المخربين" الذين احتجزوا رهائن من معلوت وحتى عنتيبة، واصرارها على ضرب قواعد الارهاب العربي حيثما كانت اثبتت اسرائيل بأنه يمكن محاربة الارهاب.

وعلى الصعيد السياسي، بذل الدبلوماسيون الاسرائيليون جهداً كبيراً لاقناع حكومات الولايات المتحدة والدول الغربية، بأنه يجب على هذه الدول ان تتصرف كما تتصرف اسرائيل.

بلغ هذا الجهد ذروته، اثناء فترة تولي موشيه ارنس، منصب السفير الاسرائيلي في واشنطن عام ١٩٨٢ وصل ارنس ، الى الولايات المتحدة، قبل عملية

"سلامة الجليل" بوقت قصير. وكما هو معلوم، اتخذت الولايات المتحدة، في تلك العملية، موقفاً معادياً لاسرائيل، ومارست عليها ضغوطاً شديدة، بما في ذلك تجميد تزويدها بطائرات حربية، وبذل ارنس الكثير من الجهد لكي يغير موقف الولايات المتحدة بصورة كاملة، معتمدا بشكل خاص على العلاقات المميزة التي نشأت بينه وبين الرئيس الامريكي ريغان، ووزير خارجيته، شولتس.

وفي تموز ١٩٨٢، عندما انضممت الى السفارة الاسرائيلية في واشنطن كملحق سياسي، كرست جهودي ايضا، لتغيير السياسة الامريكية. وكذلك اسحق شمير الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة مناحم بيغن كان يدعم هذه الجهود دون تحفظ. وبعد ان اصبح رئيساً للحكومة، اكد شمير اهمية تنمية علاقات وثيقة مع الادارة الامريكية، بهدف القضاء على الارهاب.

ولدى عودة ارنس الى اسرائيل عام ١٩٨٣، ليعمل وزيراً للدفاع، عملت طيلة نصف سنة كقائم بأعمال السفير في واشنطن، الى حين قدوم السفير الجديد، مئير روزين.

في تلك الفترة، واصلت الاتصال الذي كان ارنس قد بدأه مع شولتس قبل ذلك. وكنت في مناسبات مختلفة، واجتماعات دبلوماسية، ومقابلات مع وسائل الاعلام الامريكية، اهاجم بشدة، الارهاب الدولي وانظمة الحكم والمنظمات العربية، التي تقف وراء الارهاب كنت اقول، انه يمكن الحاق الهزيمة بالارهاب، شريطة ان تتبنى الدول الغربية مبدأين اساسيين لمحاربته: الاول: رفض الرضوخ لمطالب الارهابيين. الثاني: ابداء الاستعداد لمحاربة الدول الداعمة للارهاب.

لقد دعوت مراراً وتكراراً لتبني سياسة متشددة تشمل فرض عقوبات سياسية واقتصادية، وحتى عسكرية، ضد هذه الدول.

وفي احد الايام، دعاني شولتس الى مكتبه ليقول لي، انه قلق من انتشار موجة الارهاب. واضاف، ان هؤلاء الارهابيين هم "حيوانات في صورة انسان"، وليس "من بني البشر" وانه قرر تغيير السياسة الامريكية تجاه الارهاب من سياسة الامتصاص السلبي، الى سياسة المقاومة الفعالة، رغم وجود من يعارض مثل هذا التغيير. (كان يقصد بذلك بشكل خاص، وزير الدفاع، واينبرغر، الذي كان يعارض استخدام القوة العسكرية ضد الارهابيين) . واقترح شولتس ان نجري

سلسلة من الاتصالات بهذا الشأن، لكي نعد معاً، ما الذي يجب على الولايات المتحدة عمله بالتعاون مع دول العالم الحر، لمحاربة الارهاب.

تحدثت له عن نية "معهد يونتان" عقد مؤتمر دولي في واشنطن حول موضوع الارهاب، واقترحت عليه ان يلقي كلمة في المؤتمر، تتضمن موقفه هذا ويشرح السياسة الامريكية الجديدة.

في ٤ تموز ١٩٨٤، بعد مضي سبع سنوات على عملية الانقاذ في عنتيبة، عقد المؤتمر الثاني الذي نظمه "معهد يونتان" في واشنطن، حيث قال فيه جورج شولتس ما يلي: "بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومات قلقة ومنظمات خاصة، مثل "معهد يونتان"، بدأت اخيراً، شعوب العالم الحر تواجه مشكلة الارهاب... ان ما عرفناه عن الارهاب، هو قبل كل شيء، انه ليس عنفاً جاء بالصدفة، وغير موجه، وليس هدف. انه لا يشبه الهزة الارضية او العاصفة الهوجاء، من اعمال الطبيعة التي نقف عاجزين امامها. ان للارهابيين ومؤيديهم، اهدافاً محددة، والعنف الارهابي هو الوسيلة لتحقيق هذه الاهداف. وردنا يجب ان يكون مزدوجا: يجب علينا حرمانهم من الوسائل. ولكن يجب علينا، بشكل خاص، منعهم من تحقيق اهدافهم. سيحاول الارهابيون اكتشاف نقاط ضعف لدينا، او مؤشرات انقسام. علينا ان نجعلهم يبلغون درجة اليأس من تحقيق اهدافهم... اعتقد انه، من الناحية العملية، لا يعتبر الدفاع السلبي وحده، رادعاً كافياً ضد الارهاب، وضد الدول التي تمنحه رعايتها. حان الوقت للتفكير ملياً، وبصورة جدية وعميقة، بالوسائل الدفاعية الفعالة اكثر - دفاع بواسطة عمليات وقائية ضد جماعات الارهاب قبل تمكنها من توجيه ضرباتها.

في ضوء السياسة التي تبنتها حكومة اسرائيل التي اقيمت في عام ١٩٩٢ - تلك السياسة التي تمكن الارهاب من تحقيق اهدافه - تبدو اقوال شولتس تلك، ضرورية جداً الان.

يكرر اليساريون الاسرائيليون وممثلوهم في الكنيست الاسرائيلية، الادعاء بأنه لا يمكن وقف الارهاب او حتى تقليص حجمه، الا من خلال المسيرة السلمية التي تعتبر رضوخاً لاملاءات الارهاب السياسية بالذات. لكن شولتس وريغان اتبعا سياسة مغايرة تماماً، وفي اعقاب سياستهما المتشددة تلك، توقفت الهجمات الارهابية كلياً، تقريباً في الثمانينات.

لقد قادت الولايات المتحدة الصراع. فرضت عقوبات سياسية واقتصادية ضد دولة إرهابية مثل ليبيا، سوريا، ايران . وعملت باصرار من أجل اعتقال قتلة منظمة التحرير الفلسطينية في قضية اختطاف سفينة أكيلي لورو. وفوق هذا كله. بعثت برسالة قوية للارهابيين في العالم كله، عندما قصفت، بالتعاون مع بريطانيا، ليبيا عام ١٩٨٦، (ذلك الهجوم الذي كاد يودي بحياة القذافي نفسه).

وخلال تلك السنوات، التي شهدت التحوّل الكبير في السياسة الأمريكية تجاه الارهاب، كانت بداية تحوّل معاكس في السياسة الاسرائيلية، تمثل أبرزها في صفقة تحرير الارهابيين من منظمة أحمد جبريل، عام ١٩٨٦. إذ أنه بعد سنة من تشكيل حكومة الوحدة بين حزبي الليكود والعمل، وافقت حكومة اسرائيل برئاسة شمعون بيرس على الافراج عما يزيد على الف "مخرب" مقابل إعادة ثلاثة من جنود الجيش الاسرائيلي كانوا محتجزين في لبنان.

في الواقع، سبق هذه الصفقة، صفقات أصغر حجماً مثل الافراج عن ٧٦ "مخرباً" عربياً، مقابل إعادة مواطن اسرائيلي مختطف، في عهد حكومة مناحيم بيغن عام ١٩٧٩، لكن تلك الصفقات كانت لا تذكر قياساً بحجم الصفقة الثانية.

منذ البداية، إعتبرت صفقة جبريل، ضربة قوية لكل الجهود الاسرائيلية لبلورة جبهة دولية ضد الارهاب. فكيف تستطيع اسرائيل ان تنصح الدول الغربية والولايات المتحدة بتبني سياسة عدم الرضوخ لمطالب الارهابيين، عندما تكون، هي نفسها، قد رضخت بهذه الصورة المخزية للارهاب؟ وعلاوة على ذلك، كانت لديّ قناعة بأن الافراج عن الف "مخرب" ودخولهم الى مناطق الضفة الغربية وغزة، لا بد وأن يؤدي الى تصعيد العنف، لأن هؤلاء المخربين سيستقبلون كأبطال، وكنموذج يحتذى للشباب الفلسطيني وكزعماء لجماعات ارهابية.

وبعد بضعة أيام من قرار الحكومة بهذا الشأن، كتبت الى احد الوزراء، من مقري في الأمم المتحدة، حيث كنت سفيراً لاسرائيل هناك، "ان صفقة جبريل هي اجراء قد يثير موجة جديدة من أعمال القتل وسفك الدماء على نطاق واسع".

وفعلاً، أصبح اليوم واضحاً، أن اطلاق سراح الألف مخرب، كان أحد العناصر الرئيسة، التي عززت المحرضين والزعماء الذين اشعلوا نار الانتفاضة. ولكن رغم رضوخ حكومة اسرائيل المهين للمخربين ، إلاّ ان الرئيس الامريكي

ريغان ووزير خارجيته شولتس، قررا الامتناع نهائياً عن الرضوخ لمطالب الارهابيين، واتخاذ سلسلة اجراءات متشددة ضدهم.

وعندما التقيت بجورج شولتس، في واشنطن بعد حوالي سنة من اطلاق سراح "قتلة أحمد جبريل" في ١١ تموز ١٩٨٦، وصف شولتس، هذه الاجراء من قبل الحكومة الاسرائيلية، بأنه كان "خطأً فادحاً". لكن هذا الخطأ، كان لا يذكر، قياساً بما فعلته حكومة حزب العمل بعد توليها السلطة في عام ١٩٩٢. فبعد أن وصف شمير "صفقة" الافراج عن المخربين بأنها عملية "فريدة ووحيدة". جعلت حكومة رابين هذه العملية أمراً روتينياً. أضف الى ذلك، أنها كانت تفعل هكذا، حتى دون مقابل، ما عدا الاعتقاد بأن الافراج عن القتلة، قد يرضي منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين، ويغيّر هدفهم الاساسي وهو القضاء على اسرائيل في يوم ما.

ولكن، كما أسلفنا، لم يكن الوهن الذي أصاب الفكر الاسرائيلي، في منتصف الثمانينات، قد أثّر على السياسة الأمريكية بعد، وعلى العكس، بذلت الادارة الأمريكية جهوداً كبيرة لتغيير موقف الدول الغربية تجاه الارهاب. ففي أعقاب القصف الأمريكي لليبيا عام ١٩٨٦، دعت الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر قمة للدول الغربية الرئيسة في طوكيو، حيث اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة بشأن تبني سياسة غربية متشددة ضد الارهاب.

وفي عام ١٩٨٧، أقرّ الكونغرس الأمريكي تشريعاً ضد الارهاب، تم بمقتضاه إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة. وجاء في القانون أن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر منظمة ارهابية تعرض للخطر مصالح الولايات المتحة والدول الحليفة لها.

وبعد عشرين سنة، تمتع خلالها الارهاب الدولي، وعلى رأسه إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية، بحرية عمل مطلقة في العالم، تقرر أخيراً، مبدأ معاقبة الارهابيين والدول التي ترعاهم.

في مطلع عام ١٩٨٨، انحدرت منظمة التحرير الفلسطينية الى اسفل نقطة وصلت اليها منذ تأسيسها. إذ لم تستطع من موقعها النائي في تونس، أن تطبّق دعوتها لمواصلة الكفاح المسلح ضد اسرائيل ، وبدأت تندفع بسرعة نحو مكانة

سياسية عديمة التأثير والأهمية.

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان في تشرين ثانٍ ١٩٨٧، لم تعد القضية الفلسطينية، تمثل المركز الأول على جدول أعمال المؤتمرّ (كان الموضوع الرئيس في المؤتمر، الحرب الايرانية ـ العراقية التي كانت قد دخلت آنذاك عامها الثامن).

وعلى أية حال، قررت منظمة التحرير الفلسطينية أن عليها ان تغيّر بسرعة وبصورة جذرية، صورتها الارهابية لدى الغرب، وإيجاد طرق أخرى، تثبت فيها، أنها لا تزال قادرة على تحرير فلسطين. واتضح للمنظمة انه لكي تكون مقبولة لدى الدول الغربية، لا يكفي ان تنفي تورطها في الاعمال الارهابية، إنما يجب عليها ان تثبت للولايات المتحدة أنه طرأ تغير أساسي أيضاً، في نظرتها تجاه اسرائيل. لذا، بدأ الناطقون بلسان المنظمة يستخدمون صيغاً، تعبّر عن هذا التوجه، لدى مخاطبتهم العالم الغربي، في حين كان كل ناطق عربي يستطيع تفسير هذه الصيغ بصورة مختلفة، من حيث الغاية.
فالاصطلاح الدارج "مناطق محتلة"، على سبيل المثال، يشير الى المناطق التي تسعى منظمة التحرير لتحريرها، تستخدم المنظمة هذا الاصطلاح، للاشارة الى اسرائيل كلها، (المناطق التي أُحتلت عام ١٩٤٨، لكن العالم الغربي يفسّر على أن المنظمة تقصد بذلك "الضفة الغربية وغزة" (أي المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧).

وأحيانا، كانت تصدر بعض الهفوات عن قادة المنظمة، عندما ينسى أحدهم الجمهور الذي يخاطبه. فمثلاً، تمزق قناع المنظمة، عندما قال أبو اياد، رئيس الجناح العسكري لحركة فتح، خلال مقابلة مع شبكة (بي. بي. سي)، عام ١٩٨٥: "عندما نقول فلسطين المحتلة... نعتبر ان كل فلسطين محتلة ... ان مقاومتنا ستشمل كل مكان في المنطقة، وهذا لا يقتصر على الضفة الغربية وغزة فقط".

كما أطلق فاروق القدومي أقوال مماثلة في مقابلة مع الصحيفة الفرنسية (Quotidiem de Paris)، في نفس السنة: "عندما نتحدث عن الكفاح المسلح، الذي اعترفت بمشروعيته، الأمم المتحدة ، فاننا نقصد بذلك كافة المناطق

المحتلة من فلسطين .. من حقنا محاربة العدو الذي احتل ارضنا، سواء تلك التي أُحتلت عام ١٩٦٧، أو عام ١٩٤٧".

غير أن مثل هذه الصراحة، كانت نادرة للغاية، في الصحافة الغربية، إذ حرصت المنظمة بشكل عام، على اخفاء نواياها. ومن بين الخطط الناجحة التي استخدمتها المنظمة لإثارة الانطباع بأنها أصبحت معتدلة، كانت خطة "إعلن وانف": اذ يدلي زعماء المنظمة بتصريحات ذات أكثر من معنى، بحيث يمكن تفسيرها لأول وهلة، أنها "تنازل سياسي" مثل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وفوراً ينفون هذه التصريحات.

وأبرز نموذج على هذه الخطة يتمثل في الوثيقة التي وقّعها عرفات في قيادته المحاصرة في بيروت عام ١٩٨٢، بحضور عضو الكونغرس الأمريكي، بول مكلوسكي. حيث قال مكلوسكي، ان عرفات أعلن أنه على استعداد للاعتراف باسرائيل وفقاً لكل قرارات الأمم المتحدة ـ ذلك التصريح الذي سبق ان ادلى به عرفات قبل ذلك، وكان مشكوكاً فيه للغاية.

لكن، مكلوسكي، وقع في الفخ، إذ سارع بابلاغ الصحف عن حدوث "انطلاقة سياسية"، تركت صدى في العالم بشأن "الانفتاح الجديد من جانب عرفات"، ولكن بعد بضع ساعات فقط، نفت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الموضوع برمته.

وكما هي الحال في كل واحدة من الاستراتيجيات السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان الهدف الرئيس للمنظمة من لعبة "الاعتراف باسرائيل" هو كسب ود واشنطن. إذ قبل انهيار الاتحاد السوفياتي بوقت طويل، كان قد أدرك كثيرون من زعماء المنظمة، أن الطريق لممارسة الضغط الحقيقي على اسرائيل، لا تمر عبر الكرملين، إنما عبر البيت الأبيض، والرأي العام الأمريكي. وبدأ هذا الاعتراف يدخل شيئاً فشيئاً الى العالم العربي كله، (وبعد انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج عام ١٩٩١، دخل الى دمشق أيضاً).

اعتمدت الاستراتيجية الفلسطينية، على مبادئ التقليص والتشويه التي تبنتها الدعاية العربية، والتي أثبتت فعاليتها دون أدنى شك: بعد أن تم تقليص النزاعات في الشرق الأوسط لتقتصر على الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين، وبعد أن "اتضح" ان المنظمة تحظى بتأييد الشعب الفلسطيني المطلق ، طُلب من

الأمريكيين الآن قبول الحلقة الآخيرة في السلسلة: "تمثل المنظمة حلول الوسط والسلام، في النزاع، في حين تمثل اسرائيل العقبة أمام تحقيق السلام".

وبعد ان تنتهي هذه المرحلة من الاقناع بصورة ناجحة، ستشرع الولايات المتحدة باجراء اتصالات مع منظمة التحرير "المعتدلة"، وتمارس الضغط على اسرائيل "الرافضة". ولكن كي تنطلق هذه الحملة، يتوجب على منظمة التحرير تجاوز حاجز مرتفع: في عام ١٩٧٥، وقع وزير الخارجية الأمريكي، آنذاك، هنري كيسنجر، على مذكرة مع اسرائيل، تلزم الولايات المتحدة بالامتناع عن اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية طالما لم تعترف هذه المنظمة بحق اسرائيل بالوجود، وبقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وفي وقت لاحق، التزمت الولايات المتحدة أيضاً، بعدم اجراء اتصالات مع المنظمة، إلاّ في حالة توقفها عن ممارسة أعمال الارهاب.

لذا، فمن أجل تجاوز هذه العقبة، ولكي تكون مقبولة كطرف في الحوار مع واشنطن، كان يجب على المنظمة أن تخفي هدفها (القضاء على اسرائيل) وسياسة الارهاب التي ظلت تنادي بها. الأمر الذي جعل المنظمة تقر "الاعتدال" وتختار تكتيك اللغة المزدوجة، والتصريحات التي تستطيع نفيها بسهولة أمام الجماهير العربية.

في عام ١٩٨٨، تم التحول أخيراً، الى صيغة الخلاص التي جعلت منظمة التحرير تحظى بالأمل المنشود من الولايات المتحدة. لقد تجادل عرفات حتى اللحظة الأخيرة، حول كل نقطة في ورقة التفاهم مع الولايات المتحدة، حتى تم الاتفاق اخيراً على صيغة ترضي الطرفين، وكان من المقرر أن يدلي عرفات أمام مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في الجزائر في شهر تشرين ثانٍ من نفس العام، بتصريح يكون مقبولاً لدى الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك ببضعة أيام، يكرر تصريحه مع بعض التعديلات المتفق عليها مع الأمريكيين، خلال مؤتمر صحفي في جنيف. وفي المقابل، كان من المقرر أن تشرع الولايات المتحدة باجراء حوار مع المنظمة.

هنالك، شيء ما، غريب في هذه النظرية، التي ترى أن مجرد الادلاء بكلام فقط، يجيز قبول ارهابيين والتحاور معهم ، ذلك لأن القرن الحالي شهد أكثر من

ارهابي كذب بصورة دائمة، في سبيل تحقيق اهدافه. ناهيك عن أن الكلمات التي انتزعها الأمريكيون من فم عرفات، كما تُنتزع السن المريضة، لا تعني الكثير.

وفيما يلي التصريحات التي أدلى بها عرفات في جنيف حول موضوع الارهاب:

"أن المجلس الوطني الفلسطيني، يؤكد من جديد رفضه للارهاب بكافة أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدول... وهذا الموقف واضح ونقي من أي شوائب. وعلى الرغم من ذلك، انني انبذ الارهاب بكل صوره وأشكاله، وفي نفس الوقت، أُحيي الجالسين أمامي في هذه القاعة، الذين اتهمهم مستعبدوهم بالارهاب، عندما كانوا يناضلون في سبيل تحرير بلادهم من نير الاستعمار... كما أحيي باجلال وإكبار الشهداء والمعذبين الذين سقطوا على أيدي الارهاب والارهابيين وعلى رأسهم صديقي أيام حياتي، ونائبي الشهيد الرمز، خليل الوزير (ابو جهاد) والشهداء الذين سقطوا في المذابح التي نُفذت ضد رجالنا في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجنوب لبنان".

صحيح، أن عرفات ندد بالارهاب، لكنه في الجملة التي تلت التنديد، سحب البساط من تحت أقدام التنديد: فالارهاب، حسب تعبير عرفات، هو ما فعلته اسرائيل بالفلسطينيين، وهذا ما هو على استعداد ومطلوب منه التنديد به. أما بالنسبة لما قامت به المنظمة نفسها، فعرفات "يحيّي" أولئك الذين "أُتهموا" بالارهاب، وعلى رأسهم أبو جهاد، الرجل الذي خطط لعملية القتل في نهاريا عام ١٩٧٤، ومذبحة طريق الساحل عام ١٩٧٨، وقتل البحارة الاسرائيليين الثلاثة في برشلونة عام ١٩٨٥، وعدة أعمال "اجرامية" أخرى.

كما أن الاعتراف، ظاهرياً، بحق اسرائيل في الوجود لم يكن أكثر من مجرد "كلام سحر"، حيث قال:

"قبل ما يزيد عن أربعين سنة، اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم ١٨١ (قرار التقسيم عام ١٩٤٧)، القاضي بانشاء دولتين في فلسطين. أحداهما عربية فلسطينية، والأخرى يهودية. وعلى الرغم من الظلم التاريخي الذي أُلحق بشعبنا، فان نظرتنا اليوم تقضي بان ذلك القرار، لا يزال يلبي المطالب الشرعية الدولية التي تضمن للشعب العربي الفلسطيني سيادة واستقلالاً وطنياً... إن المنظمة، تسعى لتحقيق تسوية شاملة بين اطراف النزاع العربي _ الاسرائيلي، بما في ذلك

دولة فلسطين، واسرائيل، ودول مجاورة أخرى، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، من أجل ضمان المساواة والتوازن لكافة المصالح، وبخاصة حق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني، واحترام حق جميع الاطراف بالعيش بسلام وأمن".

في كل هذا "اللف والدوران" لم تكن هنالك كلمة واحدة، تعني ان المنظمة تعترف باسرائيل أو انها مستعدة لابرام معاهدة سلام معها. والأشد من ذلك، هو أن المكانة البارزة التي مُنحت لقرار ١٨١ ــ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ ــ تظهر فراغ التمثيلية من مضمونها، حيث بمقتضى هذا القرار يحق للفلسطينيين استعادة، ليس الضفة الغربية وغزة فقط، إنما اجزاء كبيرة أيضاً من اسرائيل في حدود عام ١٩٦٧، وبضمنها مراكز سكانية يهودية كبيرة مثل: يافا، اللد، الرملة، بئر السبع، عكا، نهاريا، كريات جات، اشدود، اشكلون، ومساحات في الجليل والنقب. وتجدر الاشارة أيضاً، الى انه بموجب قرار التقسيم لا تعتبر القدس جزءاً من دولة اسرائيل، انما يجب أن تكون تحت رعاية دولية. كل هذا، ينسجم جيداً مع طريقة منظمة التحرير الفلسطينية في الحديث عن السلام مع اسرائيل بناء على "كافة قرارات الأمم المتحدة".

لقد كانت هذه الصيغة، مرغوبة دائماً، لدى العرب، لأنه من بين قرارات الأمم المتحدة "الموضوعية" تلك التي تقتطع من اسرائيل هضبة الجولان والقدس، وتغمر السهل الساحلي باللاجئين العرب، وتفرض حظراً على الأسلحة، وعقوبات اقتصادية على اسرائيل، وباختصار، تفكك الدولة عملياً.

وعندما إقترحت منظمة التحرير الفلسطينية التوصل الى سلام على أساس "كافة قرارات الأمم المتحة المتعلقة بالنزاع"، أو "وفقاً لقرار ١٨١"، فانها كمن يبلغك انه مستعد لأن يكون صديقاً لك، إذا سمحت له فقط، ببتر رجليك".

لقد ضُخّمت، وأُبرزت التصريحات التي أدلى بها عرفات في الجزائر ومن ثم في جنيف، في وسائل الاعلام المتحمسة، وكأنها حدث تاريخي بارز جداً. واستغلت الولايات المتحدة وبريطانيا تلك التصريحات فوراً، كذريعة للشروع في مفاوضات مع المنظمة، واستخدمها الرئيس الفرنسي، ميتران، كمبّرر لاستقبال عرفات في باريس. واعتبرت أكبر الصحف في العالم، خطاب عرفات، معجزة، أو كحدث يطول

في أهميته إتفاقيات كامب ديفيد. حيث كتبت صحيفة نيويورك تايمز، مثلاً: "أن النظرية الأمريكية المتعلقة بالعلاقات بين العرب واسرائيل، تمر الآن في عملية تغيير... الشهر الماضي، ندد عرفات بالارهاب، واعترف، تقريباً، بحق اسرائيل في الوجود، وبذلك يكون قد حرق كل الأوراق".

يجدر بمن يرغب في تحليل التصريحات الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، أن يذكر أن الشيء المهم لدى المنظمة، شأنها شأن اي نظام استبدادي، ليس ما تقوله للاستهلاك الخارجي، بل ما تقوله لرجالها في الداخل.

عندما كنت أعمل في الأمم المتحدة، كان المندوب السوفياتي يكثر من الحديث عن رغبة الاتحاد السوفياتي في تحقيق السلام في افغانستان. وكان الجميع يعرفون أن تلك الأقوال لا معنى لها، وان السوفيات يواصلون قتل المتمردين الافغان بصورة روتينية. ولكن، بعد أن بدأت الصحف السوفياتيية تورد أقوال الجنود السوفيات من الجبهة الأفغانية في سهل فنجشير، الذين يناشدون حكومة الاتحاد السوفياتي بانهاء الحرب، وبعد أن بدأت هذه الأقوال تُقرأ في الشوارع في موسكو وكييف، أصبح واضحاً أن تغييراً حقيقياً يوشك أن يحدث. وكذلك الأمر، بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا توجد أية أهمية لما يقوله مندوبو المنظمة في الأمم المتحدة في نيويورك، أو لما يهمسونه باللغتين الانجليزية والفرنسية، في آذان الدبلوماسيين في جنيف، ولما يقوله مندوبو المنظمة لوسائل الاعلام الاسرائيلية والدولية بغية خداع وتضليل الرأي العام في اسرائيل والغرب. ان الأكثر أهمية، هو ما تقوله المنظمة لرجالها _ باللغة العربية. إذ هنا تكشف المنظمة عن نواياها الحقيقية.

وفعلاً، بعد بضعة أيام على رفض عرفات للارهاب وتنديده به. والاعتراف الظاهري باسرائيل، بدأ الناطقون باسم المنظمة يشرحون للصحف العربية، أن تصريح عرفات يأتي في إطار سياسة المنظمة بعيدة المدى، وأنه لم يحدث أي تغيير فعلي.

أولاً، اختفى التصريح بشأن تخلي المنظمة عن الارهاب: فبعد مضي خمسة أيام على تصريحه في جنيف، قال عرفات في مقابلة مع التلفزيون النمساوي أنه لم يقصد "رفض الكفاح المسلح" (أي، الارهاب)، وانه هو وعدد آخر من زعماء المنظمة، أوضحوا بأن الكفاح المسلح لن يتوقف.

وسرعان ما توقفت وسائل الاعلام العربية عن محاولة الدفاع عن النوايا الثورية، ظاهرياً، التي تضمنها تصريح جنيف. بعد اسبوع من التصريح، قال سليم الزعنون، نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو اللجنة المركزية التابعة لحركة فتح: "الكفاح المسلح، يجب ان يستمر في كل مكان، ضد العدو الصهيوني وحلفائه... لا يوجد أمامنا خيار سوى مواصلة كفاحنا المسلح، من أجل إلحاق الهزيمة بالعدو واقامة دولتنا".

كما أعلن نائب عرفات، أبو اياد: "ان منظمة التحرير، لم يسبق أبداً ان التزمت بوقف الكفاح المسلح، ولن تندد به". وها هو، نايف حواتمة، زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يقول: "ان الثورة الشعبية في فلسطين، متمسكة بقرارها مواصلة النضال حتى القضاء على الاحتلال الصهيوني، وتحرير فلسطين من البحر وحتى النهر، ومن الجنوب حتى الشمال".

ومرة أخرى يقول أبو اياد: "لم يسبق أبداً ان عنينا برفض الارهاب، تجميد النشاطات العسكرية". وعندما طُلب من فاروق قدومي، التعقيب على تصريحات عرفات الرافضة للارهاب، أجاب: "هذا تشويه لتصريحات الرئيس عرفات... نحن نندد بالارهاب، وبخاصة الارهاب الرسمي الاسرائيلي". وعندما سأله الصحفي الذي أجرى المقابلة معه، عما إذا كانت هذه الأقوال تفرغ الالتزام الذي اعتمد على اساسه وزير الخارجية الأمريكي، جورج شولتس، في اجراء محادثات مع المنظمة، من مضمونه، قال القدومي: "فليذهب شولتس الى الجحيم. واعتقد، أنه ذاهب الى هناك لا محالة".

وهكذا، أيضاً، كان مصير "الاعتراف" الذي أعلنته المنظمة باسرائيل. فقد نفاه أبو اياد، نفياً باتاً أمام كل من ينطق باللغة العربية. ففي ١١ شباط ١٩٨٩، قال ابو اياد: "لم يكن هنالك أي اعتراف من المنظمة باسرائيل، سواء في اطار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ولا في مضمون خطاب عرفات في الأمم المتحدة في جنيف".

وأكد أقواله هذه، جورج حبش، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث قال: "ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لم تتضمن أية إشارة الى الاعتراف باسرائيل، ولا بحق اسرائيل في الوجود. لم نعترف باسرائيل".

في ٨ آب ١٩٨٩، تبنت حركة "فتح" القرار الداعي لتصعيد العمل المسلح، ومختلف أشكال النضال، بغية إنهاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين". وقد أقرّت اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير هذا القرار في ٣١ كانون ثان ١٩٩٠. وكان هذا القرار مقدمة للبيان المشترك الذي أصدره في نفس الشهر، عرفات والقذافي، وجاء فيه: "إن دولة اسرائيل، هي إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، ويجب ان تختفي وتزول كما زال جدار برلين، وبقية نتائج تلك الحرب".

لقد تكرر هذا المشهد من جديد، عندما تراجع عرفات ظاهرياً عن الميثاق الفلسطيني وبخاصة البند الذي يستوجب القضاء على اسرائيل.

قبل تصريحات الجزائر وجنيف، وعندما كان يتعرض عرفات الى ضغط شديد من قبل الصحفيين الغربيين بشأن الميثاق الفلسطيني، كان يغيّر الموضوع، بشكل عام. ولكن عندما حوصر في الزاوية، أثناء زيارته للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، في باريس، بعد مرور أقل من ستة أشهر على تصريحات الجزائر وجنيف، لم يكن باستطاعة عرفات التهرب من الاجابة على السؤال: "كيف تعترف باسرائيل مخالفاً بذلك نص الميثاق الوطني الفلسطيني".

وأجاب عرفات بقوله: "بالنسبة للميثاق، يبدو لي ان هناك تعبيراً فرنسياً: C'est Caduc ، تعبيراً يعني انه لا يتعلق بالموضوع، أو بحكم الملغي".

وعلى الفور، بدأت وسائل الاعلام العالمية بعرض مشهد "سيرك" عادي، إذ بدأت تغطي العالم بتقارير، تفيد بأن عرفات تراجع عن الميثاق الوطني الفلسطيني. ومرة أخرى، كالعادة، أوضح عرفات والمنظمة أن كلمة (Cadue) لها معان كثيرة، وان أقوال عرفات فُهمت خطأً، لأن عرفات، أصلاً، لا يتمتع بصلاحيات إلغاء الميثاق.

كما أعلن أبو اياد: "لا عرفات، ولا صلاح خلف (ابو اياد) ولا أي زعيم آخر، يملك حق إلغاء الميثاق، لان الميثاق هو من صلاحية المجلس الوطني الفلسطيني. ولكي يتم الغاؤه أو تعديله، يتطلب الأمر موافقة ثلثي المجلس.

وحول الاقتراح الداعي الى ان تشطب المنظمة البند التاسع عشر من الميثاق، الذي يتحدث عن القضاء على اسرائيل، قال ابو اياد: "نحن في منظمة التحرير الفلسطينية لا نقبل إلغاء البند ١٩ من ميثاقنا".

وبالفعل، أعطت المنظمة مفعولاً لتصريحاتها باستئناف النشاطات الارهابية: ففي الأشهر التي تلت تصريح عرفات في كانون أول ١٩٨٨، جرت عشرات محاولات تسلل الى داخل اسرائيل من قبل خلايا إرهابية تنتمي لمنظمات تنضوي تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي شاركت في مناقشات المجلس الوطني الفلسطيني، والتي تظاهرت بالموافقة على قرار وقف الارهاب ضد اسرائيل.

ومن خلال التحقيق مع "المخربين" الذين أُلقي القبض عليهم. وخرائط الكيبوتسات والمستوطنات المدنية، التي كانت بحوزتهم، عرفت اسرائيل، أن معظم العمليات كانت تهدف الى ضرب السكان المدنيين مباشرة. وقد نُفذت بعض تلك العمليات من قبل خلايا الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي كان ياسر عبدربه أحد كبار قادتها، وعضو اللجنة التنفيذية التابعة للمنظمة، والرجل الذي ترأس المفاوضات مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٨، بشأن استئناف الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وقد احتجت اسرائيل لدى الولايات المتحدة، غير أن الادارة الامريكية فضّلت تجاهل الأمر.

كان في داخل منظمة التحرير الفلسطينية، التي استمدت "وقاحتها"، التشجيع، من سكوت الامريكيين (مثلما أدى سكوت الاردنيين الى تعزيز قوتها عام ١٩٧٠)، من قرر تصعيد الهجمات. ففي أيار ١٩٩٠، حاولت منظمة ابو العباس، قتل عدد كبير من الاسرائيليين في عيد شفوعوت (نزول التوراة)، ومهاجمة شواطئ تل ابيب من البحر. أرسلت المنظمة عدة زوارق سباق، كانت تقل "مخربين" مدججين بالسلاح. وكان هدف الهجوم، المستجمّين، والسياح في الفنادق الواقعة على طول شاطئ تل ابيب، بالقرب من موقع السفارة الامريكية، في شارع اليركون. ولحسن الحظ، أُحبط الجيش الاسرائيلي العملية في اللحظة الأخيرة (وصلت الزوارق بطريق الخطأ الى شواطئ نيتسانيم)، ولسوء حظ منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تلك العملية بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، اذ قررت الادارة الأمريكية بأنها لن تستطيع تمكينهم من الاستمرار في تضليلها. وفي الكونغرس أُقرّ قانون "ماك _ لبرمان" الذي صدرت بموجبه التعليمات لوزارة الخارجية الأمريكية، بشأن ضرورة إبلاغ الكونغرس، بتقرير كل ثلاثة أشهر، حول مدى تقيد المنظمة بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام الولايات المتحدة. وأرغمت عملية نيتسانيم ، وموقف الكونغرس ، وتركيز وسائل الاعلام عليها ،

الادارة الأمريكية، على وقف الحوار مع منظمة التحرير، بعد مضي أقل من سنة على بدايته.

لكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعقد مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، ولم تمض اياماً طويلة في صياغة وتبني قرارات معقدة هدفها تضليل الرأي العام الغربي فقط.

لقد اهتمت المنظمة بأن تشرح من على الصحف العربية، أن مؤتمر الجزائر، كان حقيقياً، أتخذ فيه قرار حقيقي.

بعد أيام معدودة من تصريح جنيف، في ٨ كانون ثان ١٩٨٩، قال، رفيق النتشة، عضو اللجنة المركزية التابعة لحركة فتح، ومندوب المنظمة لدى العربية السعودية ما يلي: "أن اسلوبنا السياسي الحالي، ينسجم مع مشروع المراحل". وكانت هذه الأقوال تنطوي على ما يشبه الصدى، لتصريح أبو اياد، نائب عرفات، الذي قال قبل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين ثان ١٩٨٨: "يجب علينا طرح مبادرة سياسية، لا تنطوي على جديد بالنسبة لمشروع المراحل... مبادرة توفر أداة جديدة لتحريك مشروع المراحل".

وبعد بضعة أيام من صدور بيان الجزائر أكد أبو اياد، أن هذا ما حدث فعلاً، حيث قال: "أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني... تعتبر تطويراً لمشروع المراحل الذي تمّ تبنيه في القاهرة قبل ١٤ سنة. ان المشروع لم يتم تطويره طيلة هذه السنوات، ولا يوجد جهاز لتنفيذه. لذا خصص مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، لبعث الحياة من جديد، في مشروع المراحل، والعمل على تطبيقه".

ماهو مشروع المراحل، الذي يكثر رجال منظمة التحرير الفلسطينية الحديث عنه؟

خلال السنوات الأولى، التي تلت تأسيس المنظمة في عام ١٩٦٤، آمن زعماؤها بامكانية القضاء على اسرائيل بضربة واحدة، اذا تمكنوا، فقط، من التسبب في اندلاع حرب شاملة بينها وبين الدول العربية. حتى أن هزيمة العرب في عام ١٩٦٧، على فداحتها، لم تقنع المنظمة بضرورة التحوّل عن هذه السياسة. لقد كانت المنظمة متأكدة وواثقة ، من أن الدول العربية ستعيد تسليح نفسها

وتستأنف الهجوم على اسرائيل ـ وهكذا فعلت مصر وسوريا في حرب "يوم الغفران" عام ١٩٧٣، فعلاً. غير أن نتائج هذه الحرب، كانت بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية مخيبة للآمال، أكثر من حرب ١٩٦٧. فالملك الحسين، فضّل عدم الانضمام لحرب ١٩٧٣، واسرائيل، كانت تتمتع بعمق استراتيجي في الجولان وسيناء، مكّنها من امتصاص الهجوم العربي المفاجئ. وعلى الرغم من ظروف بدء الحرب القاسية جداً، وفي غضون ثلاثة أسابيع كان الجيش الاسرائيلي يقف على ابواب دمشق والقاهرة. وهنا بدا لمنظمة التحرير، أن أحلامها بشأن تحرير حيفا وعكا، أصبحت صعبة التحقيق أكثر من أي وقت مضى.

بعد هزيمة العرب في حرب "يوم الغفران" ببضعة أشهر، اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، لاعادة تقييم الوضع. وفي ضوء نتائج الحرب، توصل المجلس الى استنتاج يقضي بأنه لا يمكن الحاق الهزيمة باسرائيل من خلال هجوم عسكري جبهوي، على حدود ما بعد ١٩٦٧. لذا فان هنالك ضرورة لمرحلة إنتقالية، تعود فيها اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧، التي من خلالها فقط، يصبح بالامكان توجيه ضربة مميتة لها.

وهكذا، وُلد مشروع المراحل الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني في ذلك المؤتمر بتاريخ ٨ حزيران ١٩٧٤.

وكان لمشروع المراحل، مبدآن أساسيان هما:

أولاً : تقام دولة فلسطينية في اي منطقة تنسحب اسرائيل منها (بند/٢).

ثانياً: الدولة التي ستقام، تستخدم قاعدة لهجوم عسكري شامل على اسرائيل المقزّمة (بند/٨).

وعلى الرغم من ان المجلس الوطني الفلسطيني صادق على مشروع المراحل، الا انه حدثت بين الحين والاخر، خلافات في الرأي، حول هذا الموضوع، داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية.

فقد قال جورج حبش، زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ان المرحلة الانتقالية تشكل عبئاً زائداً، لان معركة ارهابية متزايدة داخل اسرائيل والعالم، ستنجح في نهاية المطاف في تحقيق اهداف المنظمة. لكن عرفات، وابو اياد، اصرا على ان الدمج بين الارهاب والسياسة ، سيكون اكثر جدوى من الارهاب لوحده،

وتعززت نظريتهما بعد ان زاد اصرار الغرب، بقيادة ادارة ريغان على العمل بشدة تجاه الارهاب.

وكان القصف الجوي الامريكي لليبيا، عام ١٩٨٦، بمثابة رسالة واضحة، بأنه من الآن فصاعداً ستتحمل الحكومات والمنظمات مسؤولية الارهاب الذي زرعته، وقد استوعبت هذه الرسالة جيدا في دمشق، وطهران، وعواصم اخرى ارهابية في الشرق الاوسط. وفهم هذا الموضوع بصورة خاصة من قبل قيادة منظمة التحرير في تونس، حيث سارعت الى تقليص حجم الاعمال الارهابية.

في عام ١٩٨٧، بلغت المنظمة مرحلة متقدمة من "التعفن"، الامر الذي تطلب منها العمل بسرعة على ايجاد دمج جديد بين العنف والدبلوماسة بغية انقاذ مكانتها. عندئذ اندلعت الانتفاضة. لم تبادر المنظمة اليها، لكنها اثارت المنظمة وبعثت فيها حياة جديدة، وهدفاً جديداً.

وقد نجم عن الانتقادات اليومية التي تعرضت لها اسرائيل، ضغط شديد لارغام اسرائيل على اخلاء الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي جعل مؤيدي مشروع المراحل في المنظمة يتفوقون على المشككين فيه.

كان واضحاً، بالنسبة لمؤيدي مشروع المراحل، ان الضغط الدعائي الذي نشأ في اعقاب الانتفاضة قد يساعد على تجنيد الولايات المتحدة في سبيل تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع _ إقامة دولة بزعامة المنظمة في الضفة والقطاع. وهكذا حسم الخلاف نهائيا في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر عام ١٩٨٨ حيث اتحدت كافة الفصائل الرئيسية في المنظمة وراء عرفات وابو اياد، وتبنت نظرية القضاء على اسرائيل على مراحل. كانت نتائج مؤتمر الجزائر نصراً شخصياً لابو اياد. الذي كان اكبر مؤيد، لهذه الاستراتيجية، فقد قال ابو اياد، عام ١٩٨٧: "وفقا لمشروع المراحل، نقيم دولة فلسطينية في اي جزء من فلسطين ينسحب العدو منه. وستكون الدولة الفلسطينية، مرحلة، في نضالنا المستمر لتحرير كل ارض فلسطين، ولن نستطيع تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل باقامة دولة فلسطينية، في كل فلسطين، دون ان نقيم اولاً دولة فلسطينية على جزء من الارض.

وبعد بضعة ايام فقط من "اعتراف" المنظمة باسرائيل ، في جنيف، اوضح ابو

اياد النوايا الحقيقية للمنظمة بقوله: "في البداية، دولة صغيرة، وبعون الله، ستكبر وتتسع شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً... انني اريد تحرير فلسطين خطوة، خطوة".

وفي مناسبة اخرى قال ابو اياد باختصار: "ستكون الدولة الفلسطينية نقطة انطلاق لتحرير يافا وعكا، وفلسطين كلها".

ابو اياد، المنظر الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ظل يوضح دائما ان مشروع المراحل، لا يتناقض مع الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يسعى الى ابادة اسرائيل، انما هو رد تكتيكي على الظروف الجغرافية - السياسية المتغيرة، ومن شأنه توفير الوسائل لتطبيق الميثاق.

في ٦ كانون/١٩٨٨، قال ابو اياد: "اقسمنا على ان نحرر فلسطين ما قبل ١٩٦٧ ايضاً. سنحرر فلسطين مرحلة بعد مرحلة... .ان حدود دولتنا التي أعلنا عنها، تمثل جزءا فقط من طموحاتنا الوطنية. وسنعمل من اجل توسيع هذه الحدود، انطلاقاً من هدفنا لتجسيد طموحاتنا على ارض فلسطين كلها.

لم تكن هذه النظرية حكراً على ابو اياد فقط، انما شاركه فيها العديد من زعماء المنظمة، واذا كان هنالك من نسي الهدف الاساسي فقد عمل عرفات على تذكيره مثلما فعل عام ١٩٩٠: "ان نضال الشعب الفلسطيني سيتواصل حتى التحرير الكامل للارض الفلسطينية... يجب تقديم العون لنضال الشعب الفلسطيني حتى تحرير فلسطين الكامل من النهر وحتى البحر.

ومرة اخرى، يمكننا ان ندرك ان عرفات، لم يحدد في تصريحاته باللغة العربية، هدف الفلسطينيين بتحرير مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، انما وسعه ليشمل فلسطين كلها. من نهر الاردن وحتى البحر المتوسط. وهكذا، قال ايضا، فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة: " اذا اعيد الينا جزء من ارضنا، فلن نتنازل بسببه عن ارضنا... سنقيم خيامنا في المواقع التي تصل اليها حرابنا... وستكون الخيمة نقطة انطلاق لتحقيق المرحلة القادمة.

وكذلك، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني قال: "حتى لو نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة دولة بالضفة الغربية وقطاع غزة، فان ذلك لن يمنع استمرار النضال من أجل تحرير فلسطين كلها... إذا نجحنا في الحصول على جزء من فلسطين ، نقيم عليه دولة ، نستطيع بعد ذلك،

ونحن على أرض فلسطين مطالبة العالم بالعمل من أجل نيل حقوقنا كاملة وكشعب... نحن نسعى لتحقيق ما هو ممكن في المرحلة الحالية... ومن ثم سنطالب بالمزيد".

لقد أيدت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها المتطرفة والرافضة، هذه السياسة "المعتدلة" الرامية الى القضاء على اسرائيل على مراحل. ها هو بيان منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي سبق ان عارضت بشدة مشروع المراحل، يقول:

"إن إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، سيكون بداية سقوط المشروع الصهيوني. نستطيع الاعتماد على هذه الهزيمة، من أجل استكمال النضال وتحقيق هدفنا الكامل، ألا وهو تحرير ارض الوطن الفلسطيني بكاملها".

كما أدلى نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية، بأقوال مماثلة: "يجب ان يوجّه النضال الفلسطيني حالياً نحو اقامة دولة في الضفة الغربية وغزة. وهذا لن يمنعنا من تحقيق هدفنا النهائي ـ تحرير فلسطين كلها".

وعلى أية حال، لدى تبني "مشروع المراحل"، تلاشت جميع الخلافات في الرأي حول الاستراتيجية، بين المتطرفين والمعتدلين داخل المنظمة.

والان، ومن خلال إنسجام لم يسبقه مثيل بين كافة فصائل المنظمة، إنتقل الخلاف الأيديولوجي حول مسألة "مشروع المراحل" من صراع داخلي، داخل المنظمة نفسها، الى صراع خارجي بينها وبين الحركة الاسلامية المتعصبة "حماس".

لقد ارتفعت قوة "حماس" في اوساط العرب الفلسطينيين بسرعة، الأمر الذي جعل الكثيرين في العالم الغربي يحثون اسرائيل على الاسراع في ابرام "صفقة" مع المعتدلين في المنظمة قبل ان تجد نفسها مرغمة على التفاوض مع المتدينين المتطرفين. ولكن يجدر بأولئك الذين يريدون مصلحة اسرائيل، ان يصغوا لما يقوله، رفيق النتشة، أحد النشطاء الرئيسيين في حركة فتح في سياق تلخيصه للخلافات القائمة بين منظمة التحرير وحركة حماس.

"تقول حماس: فلسطين كلها لنا. نريد تحريرها من البحر وحتى النهر في ضربه واحدة. لكن "فتح" تعتقد بأنه يجب العمل وفقاً لمشروع المراحل. ان الطرفين متفقان بشأن ما يتعلق بالهدف النهائي . لكن الخلافات تتركز فقط حول الطريق

المؤدية لتحقيق هذا الهدف".

هنالك من ادعى، أنه في ضوء التطرف السائد، سيتمثل الاعتدال، بالاشخاص الذين ستعينهم منظمة التحرير الفلسطينية من بين سكان الضفة الغربية وغزة، كمندوبين عنها في المحادثات السلمية التي كانت جارية آنذاك بين العرب .واسرائيل. ولكن مع مزيد الأسف، لم ينحرف الناطقون الذين عينتهم المنظمة من بين سكان الضفة والقطاع عن خط المنظمة الرسمي. فها هو، أبرز هؤلاء الناطقين، فيصل الحسيني، يقول في مقابلة مع صحيفة أردنية مفصّلاً نظريته السياسية، قبل بضعة اسابيع من توجهه لمقابلة الرئيس بوش في البيت الأبيض في كانون أول ١٩٩٢، ما يلي: "ان المرحلة التي نعيشها حالياً ــ كفلسطينيين واردنيين وكعرب ــ تمثل فرصة تاريخية لن تعود لفترة طويلة قادمة. إنها تذكرنا بالوضع الذي كان سائداً في اعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية ــ تلك الفترات التي شهدت شطب شعوب ودول من على وجه خريطة العالم. لذا يجب علينا... العمل بحرص شديد، في ضوء هذه الظروف التاريخية الجديدة، أن نضع انفسنا في موقع ... نستطيع من خلاله إبرام أحلاف جديدة تقرّبنا من تحقيق استراتيجيتنا العليا.. يجب علينا أن نذكر ان شعار المرحلة الحالية ليس هو "من البحر الى النهر..."، ولكننا لم ولن نتنازل عن أي من التزاماتنا التي لا تزال قائمة منذ أكثر من ٧٠ عاماً. لذلك يجب علينا التذكير، بأن المجتمع الفلسطيني والعربي الموحّد، قادر على منافسة المجتمع الاسرائيلي الذي لم يكتمل بعد... وعاجلاً أم آجلاً، سنرغم المجتمع الاسرائيلي على التعاون مع مجتمع أكبر منه، مجتمعنا العربي، وبعد ذلك سنعمل على تفكيك الكيان الصهيوني تدريجياً".

إن ما يقصده الحسيني، هو أنه يجب على العرب ان لا يُخدعوا بالمعنى الحقيقي لشعار المطالبة "فقط" بدولة فلسطينية في الضفةِ والقطاع. إذ ان الهدف الاساسي المتعلق باسرائيل لا زال قائماً كما كان: "ان الشعبِ الفلسطيني لم يتخل عن التزامه منذ ٧٠ عاما بشأن القضاء على الكيان الصهيوني.

يستشف من هذا، ان لدى منظمة التحرير الفلسطينية وثيقتين توجهان عملها للمدى البعيد . وقد صودق على الوثيقتين في مؤتمرين هامين للمجلس

الوطني الفلسطيني في القاهرة ــ الاول لدى تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤، والثاني بعد ذلك بعشر سنوات.

الوثيقة الأولى، هي الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي يتضمن الهدف السياسي المتمثل بالقضاء على اسرائيل. والوثيقة الثانية، هي مشروع المراحل ويتضمن تفصيلاً للأسلوب الذي يؤدي الى تحقيق الهدف الاساسي.
لم تفكر منظمة التحرير الفلسطينية إطلاقاً بغير الكراهية السامّة التي تبناها المفتي في حينه، وانهاء رحلة الارهاب التي عمرها عشرات السنين، والتوقف عن الاحلام بشأن حرب ابادة ضد اسرائيل، بل فعلت عكس ذلك تماماً.

لقد وحّد مشروع المراحل المعسكرات المتنازعة داخل منظمة التحرير، بصورة لم يسبق لها مثيل، وجعل أشدها تطرفاً يؤيد تحقيق مكاسب جزئية كخطوة تمهيدية في الطريق الى الحرب الشاملة، التي ينوون شنّها من داخل الدولة الفلسطينية المستقلة التي سيحصلون عليها من اسرائيل، حتى ولو كانت هذه الدولة محدودة في حجمها بداية.

إن الحرب المستقبلية، التي تعتزم منظمة التحرير الفلسطينية المبادرة اليها من داخل الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة والقطاع، ليست السهم السام الوحيد في جعبة أسهم المنظمة. فقد وضعت المنظمة على رأس قائمة مطالبها، مطلباً آخر، هو "حق العودة ــ عودة لاجئي عام ١٩٤٨، الى القرى والمدن التي هجروها.

إن تنمية هذا الحلم الخيالي، لدى أجيال متعددة من الأولاد المحاصرين في مخيمات اللاجئين، يعتبر من أبشع المؤامرات التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها. ففي هذه المخيمات، تحمّل المنظمة اسرائيل مسؤولية التعاسة الانسانية التي تسببت بها الدولة العبرية عندما رفضت استيعاب اللاجئين. ان استمرار وجود المخيمات يضمن عدم التئام جرح عام ١٩٤٨، صحيح ان كثيرين من اللاجئين تركوا المخيمات واندمجوا في المجتمعات العربية المحيطة بهم، لكن الكثيرين أيضاً أُرغموا على البقاء في هذه المخيمات، نتيجة لضغوط من جانب منظمة التحرير والدول العربية.

في تلك المخيمات ، علّمت المنظمة أبناء اللاجئين ان الطريق الوحيد للخروج،

هو العودة الى حيفا ويافا ـ وهكذا ضمنت المنظمة لنفسها جيلاً جديداً من المجندين لصفوف منظمات "القتلة".

واذا كان قد جرى عمل شيء ما لتخفيف مشكلة اللاجئين منذ عام ١٩٦٧، فان اسرائيل هي التي قامت به، وليس الدول العربية.

فقد حاولت اسرائيل، في إطار خطة متعددة السنوات، تفكيك عدة مخيمات آيلة للسقوط في غزة، وموّلت بناء وحدات سكنية جديدة لِ (١١) ألف عائلة. وكما هو معروف، فان اللاجئين الذين يملكون بيتاً، لم يعودوا مشردين، وليسوا لاجئين، ويصعب تجنيدهم للقيام بعمليات إرهابية.

اما منظمة التحرير فعارضت بشدة المشروع الاسرائيلي، الأمر الذي أرغم قوات الأمن الاسرائيلية على توفير الحماية للاجئين الذين ينتقلون للسكن في الوحدات السكنية الجديدة.

بعد مضي حوالي سنة على اندلاع الانتفاضة، قمت بزيارة الى مخيم جباليا للاجئين في غزة. وهناك عرفت من المصدر الأول، منطق استراتيجية منظمة التحرير في إبقاء اللاجئين في مخيماتهم. في تلك الأيام كان هدوء نسبي يسود المنطقة. لذا انفردت عن معظم الجنود الذين رافقوني، وتجولت برفقة مترجم، في أزقة المخيم. وبالقرب من أحد المباني الاسمنتية، التقيت عربياً طاعنا في السن واجريت مع الحديث التالي:

س : من أين انت؟

ج : من المجدل (مجدل، هو الاسم العربي لمستوطنة أشكلون).

س : ومن أين اولادك؟

ج : من المجدل، (توقعت أن يكون أولاده من أبناء جيلي، لذلك من المحتمل ان يكونوا من مواليد المجدل حقاً. لكن شيئاً ما دفعني للسؤال ثانية).

س : ومن أين احفادك؟

ج : من المجدل.

س : هل ستعود الى المجدل؟

ج : إن شاء الله. (يحل السلام ونعود الى المجدل).

وقلت أنا أيضاً إن شاء الله، أنت تزور المجدل، ونحن نزور جباليا. لكن إبتسامته، تلاشت دفعة واحدة وقال: "نحن نعود الى المجدل، وأنتم تعودون الى بولندا".

عشرات الالاف من اللاجئين، مستعدون لتكرار حلم العودة الفلسطينية، على مسامع أي صحفي أو دبلوماسي يطرح عليهم اسئلة من هذا النوع.

وهكذا، أصبحت مخيمات اللاجئين سلاحاً سياسياً، هدفه إذكاء الطموح لتحقيق "حق العودة"، وإثارة معارضة الدول الغربية لهجرة يهود الى اسرائيل.
خلاصة القول، يكرر العرب باستمرار القول، كيف أن العربي الذي وُلد في يافا، لا يستطيع العودة الى أرضه، في حين أن يهودياً من اوديسا، الذي لم يسبق أن وطأت قدمه اسرائيل، يستقبل هنا بالترحاب؟

لقد أوضح، هاني الحسن، أحد مساعدي عرفات لفترة طويلة، أن عودة العرب، هي التي يجب أن تكون في المرتبة الأولى على سلّم أفضليات العالم. وقال الحسن: "أن المشكلة التي تحتاج الى حل، ليست هجرة يهود العالم الى فلسطين، إنما إعادة لاجئين فلسطينيين الى فلسطين... ان الدول العربية لن تقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها... لذا يجب السماح لكل لاجئ من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ بالعودة الى فلسطين".

ان هدف "حق العودة"، على أية حال، تقليد حلم اليهود، وان يكون وزناً مضاداً لهذا الحلم والغائه من خلال خلق تجانس كاذب: اليهود، عادوا الى أرضهم _ والآن يجب ان يعود العرب الفلسطينيون اليها أيضاً.

ولكن، لا يمكننا معالجة مسألة اللاجئين العرب في عام ١٩٤٨، دون أن نأخذ بالحسبان عدداً مماثلاً من اللاجئين اليهود الذين طُردوا في ذلك الوقت، من الدول العربية. فقد أنفقت الدولة اليهودية التي كانت آنذاك في مهدها، مبلغ ١،٣ مليار دولار لاستيعاب مئات الآلاف اللاجئين اليهود الذين قدموا من الدول العربية، ووفرت لهم المساكن والتعليم والعمل، ولا يوجد حالياً أي فرق بينهم وبين بقية مواطني اسرائيل.

في حقيقة الأمر، جرت هنا، عملية تبادل سكاني بين الدول العربية، ودولة اسرائيل _ العرب، هربوا خوفاً من الحرب، بينما طُرد اليهود من الدول العربية في اعقاب تلك الحرب. لقد حدث تبادل سكاني مرات عديدة خلال القرن الحالي: تم تبادل ملايين الناس بين بلغاريا وتركيا، عام ١٩١٩، وبين اليونان وتركيا عام ١٩٢٣، وبين الهند والباكستان عام ١٩٤٧، وهكذا.

في كل هذه الحالات، لم يفكر أي طرف بإعادة العجلة الى الوراء، وبالتأكيد، في إعادة اللاجئين التابعين لطرف واحد فقط. إن حقيقة مضي حوالي ٥٠ سنة على تلك الحرب، وما زالت الدول العربية ترفض القيام بما هو مطلوب منها بموجب هذه المعادلة، التي خلقتها هي نفسها، تحمل دلالات كثيرة، فالزعماء العرب، يعرفون جيداً انه لو وافقت اسرائيل على حق العودة للفلسطينيين، فانها ستتلقى ضربة سكانية ساحقة وسيُقضى عليها في واقع الأمر.

لذا، فشعار "حق العودة" ما هو سوى خدعة هدفها القضاء على الدولة اليهودية، تماماً كماأعلن القذافي بصراحة: "عندئذ (أي بعد عودة اللاجئين) لن تكون هنالك اسرائيل ... إذا وافقوا على ذلك، ستكون نهاية اسرائيل". لم يسبق ان تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن مطالبتها بحق العودة، ولا يزال هذا الطلب على رأس شروط السلام التي تضعها المنظمة.

لقد أوضح عرفات هذه المسألة جيداً بقوله: "لن تنتهي الثورة الفلسطينية، إلاّ بعد الحصول على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة". كما أن موافقة المنظمة على حق اسرائيل في الوجود (وفقاً لقرار ٢٤٢) مشروطة بحق العودة للفلسطينيين، التي قال عنها القذافي أنها ستؤدي الى نهاية اسرائيل. وبنفس المعنى، تحدث عرفات عام ١٩٩١، مؤكداً ان حق العودة، هو شرط مسبق لتحقيق السلام في الشرق الأوسط كله: "لن يحل السلام والاستقرار في المنطقة، طالما ظلوا يتجاهلون الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتي لا يمكن التخلي عنها، وبضمنها، حق العودة، وحق تقرير المصير، وإنشاء دولة مستقلة، عاصمتها القدس".

إن هذا التصريح، في حد ذاته، يعلمنا الكثير. فاذا كان كل ما تريده المنظمة هو دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، فما الداعي لاضافة مصطلحات مثل "تقرير المصير"، وحق العودة، فها هي، فلسطين المستقلة في الضفة الغربية وغزة، كافية لتلبية رغبة الفلسطينيين في تقرير المصير، وقادرة أيضاً على استيعاب كل ما تبقى من اللاجئين. ولكن عن طريق الفصل بين هذه المصطلحات، تلمّح المنظمة، كعادتها، الى الجمهور العربي، بلغة مفهومة جيداً، ان الدولة في الضفة الغربية وغزة، ما هي سوى مرحلة واحدة من خطتها للقضاء على اسرائيل.

ان مصطلح "تقرير المصير"، موجه الى الجمهور العربي في اسرائيل، الذي سيطالب هو ايضاً، بعد إقامة الدولة الفلسطينية، بحق تقرير المصير (أي الاستقلال)، في المناطق التي توجد فيها أغلبية عربية، مثل الجليل والنقب.

واذا كان اقتطاع هذه "الاعضاء" لن يؤدي الى نهاية دولة اسرائيل، فان "حق العودة" سيضمن اغراق ما تبقى من اليهود في فيضانات اللاجئين العرب.

ان الثلاثي، غير المقدس، هذا، والمتمثل بالاهداف العليا للمنظمة ـ دولة مستقلة، وتقرير مصير، وحق العودة ـ والى جانبها أدوات التنفيذ الثلاثية ـ الميثاق الوطني الفلسطيني، ومشروع المراحل، والكفاح المسلح ـ تشكل معاً عقيدة منظمة التحرير الفلسطينية. منها يستمد تلاميذها وأعوانها، توجهاتهم، وإيحاءاتهم، وأهدافهم أيضاً المتمثلة بالجهاد (حرب مقدسة) هدفها تدمير دولة اسرائيل بصورة نهائية. وحتى بعد بدء مفاوضات السلام بين اسرائيل والعرب في مدريد عام ١٩٩١، ظل عرفات يمتدح "الجهاد"، حلمه المنشود منذ تأسيس منظمة التحرير عام ١٩٦٤.

في ١٥ آذار ١٩٩٢، قال عرفات: "من خلال الاتصالات من أجل السلام... خلق الفكر الفلسطيني المبدع، الضلع الثالث للمثلث، والضلعان الآخران هما النضال الفلسطيني والجهاد الذي يؤدي الى النصر الأكيد. إننا نعيش الآن في ذروة معركة سياسية ودبلوماسية... الجهاد، هو طريقنا، وفلسطين هي وجهتنا".

كما أدلى عرفات بخطاب مماثل تضمن مناشدة واضحة لكل العالم الاسلامي كي يهب للجهاد من أجل تحرير القدس، عاصمة فلسطين، في أحد مساجد جوهانسبرغ في ١٩٩٤/٥/٣٢، أي بعد توقيع اتفاقية اوسلو والقاهرة. حيث قال عرفات: "إنني أعتبر هذا الاتفاق كالاتفاق الذي وقعه نبينا محمد مع قبيلة قريش في مكة (وخلال وقت قصير ألغي الاتفاق وقضى على القبيلة المذكورة)... إننا نقبل اليوم اتفاق السلام، كي نواصل الطريق الى القدس. ان الجهاد سيستمر. فالقدس ليست للشعب الفلسطيني فقط، إنما لكل الأمة الاسلامية".

وكعادته، حاول عرفات بعد الخطاب، إخفاء المعنى الحقيقي لكلماته التي كانت واضحة تماماً، وأوضح أنه قصد "الجهاد من أجل السلام". وقد اعتبرت حكومة اسرائيل الموضوع منتهياً، بعد أن قدم عرفات هذا التفسير الكاذب.

إن أية كلمة، من هذا النوع، لم تصل الى الصحافة الغربية، ولا الى برامج التلفزيون في العالم الغربي. فهذه الوسائل، لا تهتم بنشر تقارير عما تفعله منظمة التحرير الفلسطينية، داخل العالم العربي، ولا بالتصريحات التي يدلي بها ناطقو المنظمة باللغة العربية. ونتيجة لذلك، فان زعماء العالم الغربي، لا يعرفون شيئاً عن التكتيك المعقد، الذي تنتهجه المنظمة.

وعندما نسألهم عن سبب عدم اكتراثهم بتأكيدات عرفات المتكررة على عزمه القضاء على اسرائيل، يجيبون بأن هذا الكلام مجرد تمثيلية، أو لعبة، لا قيمة لها.

ينطوي هذا الاسلوب على رسالة تعني:

"لا تأخذ على محمل الجد ما يقوله أي عربي عندما يتحدث الى العرب". غير ان هذا القول ينطوي على منطق عكسي. فالأنظمة والمنظمات الاستبدادية، تتحدث الى الاجانب بأكاذيب تنسجم مع ما يخدم أهدافها، وان ما تقوله لشعوبها ورجالها فقط، هو الذي يعبّر عن أفكارها الحقيقية.

إن من يدرك هذه الحقيقة، يستطيع ان يفهم منظمة التحرير ويفهم طريقة عملها. فالمنظمة، تواصل المتاجرة ببضاعة السلام في الغرب، وفي نفس الوقت لا تتوقف عن التأكيد على مواصلة الارهاب وتدمير اسرائيل في الشرق ـ أي الى الشعب العربي في الشرق الأوسط.

كيف يمكن ان تكون أكاذيب منظمة التحرير الفلسطينية مقبولة كحقائق لدى العالم الغربي، في حين ان الحقيقة ذاتها تُفسّر على أنها أقوال لا قيمة لها؟

في الواقع، ليس كل العالم الغربي، يصدق كل ما تقوله المنظمة. فمثلاً، حتى أولئك المستهلكين المتحمسين لأكاذيب المنظمة في الغرب، لم يستطيعوا ابتلاع "الخارطة السرية" سيئة الذكر، التي "اكتشفها" عرفات على وجه عملة اسرائيلية ـ بصفتها الدليل القاطع على خطة اسرائيل للسيطرة على الشرق الأوسط كله.

ففي مؤتمر صحفي كبير، عُقد خصيصاً في مقر الأمم المتحدة في جنيف، عرض عرفات خريطة تشمل معظم منطقة الشرق الأوسط، من النيل الى الفرات، وحتى جنوب تركيا. وأوضح أن الخريطة المرسومة بخطوط بارزة صلبة، تشمل المناطق التي تعتزم اسرائيل ، المتعطشة للضم ، الاستيلاء عليها في يوم ما. وأن

الخريطة، طُبعت على قطع النقد الاسرائيلية حتى يكون كل اسرائيلي شريكا في هذه المؤامرة السرية، كلما أدخل يده الى جيبه. وبعد خروج عرفات من المؤتمر الصحفي، ترافقه حاشية من المساعدين والاعوان (لم أشهد مثلها خلال سنوات خدمتي في الأمم المتحدة)، دخلت الى القاعة. وأخرجت من جيبي قطعة نقود (عشر أغورات)، وأوضحت ان الرسم المطبوع عليها ما هو سوى نسخة عن قطعة نقد قديمة تعود الى عهد الملك اليهودي متتياهو انتيفونوس (٤٠-٣٧ قبل الميلاد). وتظهر على قطع النقود الاسرائيلية المتداولة حالياً الكثير من رسومات كانت تحملها النقود اليهودية القديمة. كما عرضت صورة مكبّرة لقطعة النقد الأصلية التي نُسخت عنها الخريطة السرية. وقلت ان "الخريطة السرية" التي عرضها عرفات، لم تكن سوى خط الهوامش المهترئة للعملة القديمة.

وهكذا، سرعان ما أحبطت محاولة من جانب عرفات، لابتداع كذبة جديدة. لكن الأمر يكون مختلفا بالنسبة لأكاذيب أخرى تختلقها المنظمة. ومعظم العالم يتقبل هذه الأكاذيب كحقائق أو شبه حقائق.

إن جهل السياسيين ووسائل الاعلام بكل ما يتعلق بالمبادئ الاساسية لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية لا ينبع من الصورة التي توزع المنظمة فيها أكاذيبها فقط، بل يعود في درجة معينة الى ميل الشعوب الغربية، بما في ذلك شريحة كبيرة داخل اسرائيل نفسها، لتصديق ما تقوله المنظمة.

إن الغربيين يريدون، وبكل إخلاص، التصديق بأن كل انسان قد يعود الى الرشد وطريق الصواب، وانه حتى أسوأ الأعداء، يمكن ان يصبحوا، مع مرور الوقت، أصدقاء.. ولهذا، فبالرغم من توقف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، عام ١٩٨٩، في اعقاب استمرار الاعمال الارهابية من قبل المنظمة، بُذلت في واشنطن جهود كبيرة لاستئناف الحوار بينهما. وبدأت الحكومة الأمريكية تبحث عن طرق لاعادة المنظمة، بصورة علنية، الى الحلبة السياسية. وهكذا جرت من وراء الكواليس مناورات حثيثة، من خلال وسطاء مقبولين لدى المنظمة. للحصول على موافقة المنظمة على هذا الاجراء الأمريكي أو ذاك. والهدف من هذا كله هو محاولة تحسين صورة المنظمة في نظر الجمهور الأمريكي والكونغرس، وضمان اشتراكها في المسيرة السلمية المستقبلية.

ان السياسيين الغربيين ، يحبذون دائماً الحلول الوسط ، ويجدون صعوبة في

تصديق أن "مرض ابادة اسرائيل" المستفحل في منظمة التحرير، ليس مصلحة مؤقتة، أو تكتيكاً عابراً.

في حقيقة الأمر، هذه هي خلاصة جوهر المنظمة، وسبب وجودها، وهذه هي العقيدة التي توحّد اعضاء المنظمة وتضمن ولاءهم لها. وهنا، أيضاً، يكمن الفرق بين المنظمة، وبين الدول العربية، حتى أكثرها تطرفاً.

واضح أن معظم الدول العربية ستكون مسرورة لو اختفت اسرائيل عن الساحة، لكن حتى أكثر هذه الدول تطرفاً مثل ليبيا والعراق، لا تجزم بأن حياتهما القومية، مشروطة بابادة اسرائيل. وإن أية دولة عربية لا ترى ان بقاءها يتوقف على فناء اسرائيل.

وهذا الأمر يختلف بالنسبة للمنظمة: "منظمة التحرير الفلسطينية". تحرير فلسطين من ماذا؟ من وجود الكيان الصهيوني بالذات. إن المنظمة تربط أمر وجودها بالذات، باختفاء وجود اسرائيل، وبهذا تختلف عن أي عنصر سياسي آخر في العالم العربي.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، مكبّلة بفكرة القضاء على اسرائيل. والتخلي عن هذه الفكرة يعني القضاء على المنظمة نفسها.

لو أرادت حكومات الدول الغربية وضع المنظمة تحت الاختبار الحقيقي للتأكد من استعدادها لتعديل نفسها، لكان على هذه الدول أن تطلب من المنظمة التوقف عن كونها منظمة "لتحرير فلسطين". وكان يتوجب على هذه الدول ان تصرّ على ان تلغي المنظمة رسمياً ميثاقها، ومشروع المراحل، وقرارات أخرى عديدة اتخذتها المنظمة تدعو الى القضاء فعليا على اسرائيل. وكان عليها ان تطلب من المنظمة، حل جهازها الارهابي، تحت اشراف دولي، والتوقف عن زرع الكراهية المنهجية لاسرائيل في اوساط الشباب الفلسطيني في مخيمات اللاجئين والتراجع عن معارضتها استيعاب واسكان هؤلاء اللاجئين. ان مثل هذه المطالب الاساسية، لم يسبق ان عرضتها الدول الغربية على المنظمة، لأنه، حتى المراقب المخبول، يعرف بحواسه، ان المنظمة لن توافق أبداً على الغاء هذه الايديولوجية، وذلك لسبب واحد بسيط، هو ان المنظمة ملتزمة بكل ما لديها، بالقضاء على اسرائيل بشتى الطرق الممكنة.

هل من الممكن حدوث تحول عن هذا الخط؟ وهل يوجد داخل المنظمة من يعارض هذه السياسة؟ نعم. يوجد كهؤلاء. لكنهم لا يعمّرون طويلاً. ان مصيرهم هو كمصير، رجل المنظمة، عصام سرطاوي، الذي قُتل بدم بارد عام ١٩٨٣، لانه دعا الى سلام حقيقي مع اسرائيل، او كمصير الامام الخزندار، الذي قتل في غزة عام ١٩٧٩ خلال حملة اغتيالات نفذها رجال المنظمة ضد العرب الذين اعربوا عن تأييدهم لزيارة السادات لاسرائيل.

لقد أوضح فاروق القدومي "وزير خارجية" المنظمة المنطق في هذه الاغتيالات، بعبارات تجمّد الدم في العروق حيث قال: "إن منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وخارجها، يعرف جيداً كيف يجب استخدام هذه الاساليب لمنع أشخاص معينين من الانحراف عن خط الثورة. ان رجالنا في الداخل يعرفون مسؤوليتهم وهم قادرون على اتخاذ الاجراءات الانضباطية الضرورية ضد اولئك الذين يحاولون الخروج عن الطريق الصحيح".

وهناك المئات من الفلسطينيين الذين حاولوا الانحراف عن خط الثورة، وأيدوا سلاما حقيقيا مع اسرائيل، لاقوا حتفهم على أيدي خلايا الموت التابعة للانتفاضة، شأنهم شأن حوالي ٧٠٠ عربي فلسطيني، أو يزيد، بينهم ممرضات وطلاب، ومعلمون، أتهموا بالتعاون مع اسرائيل.

قبل اتفاق اوسلو، تحدثت مع عدد كبير من الفلسطينيين المعروفين، وكانت جميع تلك اللقاءات سرية، وجميعهم قالوا لي، انهم يسعون لتسوية حقيقية وتعايش مع اسرائيل، لكنهم يخشون الافصاح عن ذلك علانية خوفاً من ارهاب المنظمة وحماس. وليس المقصود هنا عرباً مؤيدين لاسرائيل. لكن هؤلاء تخلوا عن أحلامهم اليقظة، بشأن اغراق اسرائيل باللاجئين العرب أو احتلال حيفا ويافا. كانوا يريدون أكثر من غيرهم التوصل الى حل عن طريق المفاوضات، يخلصهم من العبء الثقيل الذي تلقيه عليهم المنظمة من تونس البعيدة، ليأخذوا مصيرهم بأيديهم. وخوفاً على حياتهم، لم يجرؤوا على الافصاح علانية عن هذا الموقف، حيث أن الانتفاضة أصبحت أداة تخويف فعّالة جداً. لقد تعلّم معظم عرب الضفة وغزة بأنه عليهم الانحراف عن خط عرفات، إلاّ إذا انضموا الى خط حماس الأكثر تطرفاً.

إن حقيقة عدم قبول الغرب لهذا الواقع، كما هو، تشير الى صعوبة أعمق بكثير، وهي أنه بغض النظر عن الأدلة، فان الغرب يفقد كلياً اتزانه عندما يواجه تعصباً يرتدي بذلة وربطة عنق. وبنفس الدرجة، فان الغرب غير قادر على الاقتناع بان منظمة التحرير الفلسطينية هي في واقع الأمر مؤيدة للاستبدادية، رغم التصريحات العلنية الصادرة عنها بهذا الشأن. ففي عام ١٩٨٩، عندما نددت كل أمم العالم الحرّ، بالصين، التي قام جنودها بقتل آلاف المدنيين العزّل الذين تظاهروا في ساحة تاينتنمن، من أجل الديمقراطية، أرسل عرفات رسالة تهنئة علنية الى سلطات بكين، قال فيها: "بهذه المناسبة، أود التعبير عن رضاي البالغ لنجاحكم في اعادة النظام الى نصابه، في أعقاب الأحداث التي شهدتها مؤخراً الجمهورية الشعبية الصينية".

وعندما افترس صدام حسين الكويت، هتف له عرفات قائلاً: "إنني أقول، مباركة، مباركة، مباركة، هذه الحرب... العراق، وفلسطين تمثلان رغبة مشتركة. سنسير جنباً الى جنب، وبعد المعركة الكبرى، بعون الله، سنصلي معاً في القدس... ان المقاتلين العراقيين وراشقي الحجارة الفلسطينيين، على موعد مع النصر".

وفي آب ١٩٩١، عندما بدا للوهلة الأولى أن محاولة الانقلاب ضد غورباتشوف، وضعت نهاية للمسيرة الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي، أعلن عرفات تأييده للمتآمرين، بقوله: "كانت منظمة التحرير الفلسطينية تنظر دائماً لتجربة البروسترويكا هذه، من خلال شك عميق، وخوف ممزوج بالاسف".

وقبل ان تنتهي محاولة الانقلاب تلك، قالت اذاعة فلسطين "صوت منظمة التحرير الرسمي: "إن ما حدث في الاتحاد السوفياتي، يثبت ان النضال ضد الغرب، هو أمر طبيعي، وحتميّ، وان البروسترويكا، كانت تمثل الوضع الشاذ".

إن المعلقين الغربيين الاقلاء، الذين أدركوا هذا التودد المبالغ فيه من جانب المنظمة تجاه أنظمة الاستبداد، اكتفوا بالاعراب عن اسفهم كون المنظمة تؤيد دائماً "الخاسرين"، وكأن المسألة مسألة حظ. غير أن الحظ، ليس هو الذي جعل المنظمة تختار اصدقاءها، إنما الصلة العضوية التي تربط المنظمة بأهداف واساليب الانظمة الاستبدادية، وهذا ما جعلها ترتبط دائماً بانظمة حكم مثل النظام السوفياتي، والمنظمات الارهابية المختلفة، وانظمة الحكم الدكتاتورية في العالم العربي من مصر

وحتى العراق.

يعود تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للانظمة الاستبدادية، في جذوره، الى مطلع حزيران ١٩٤٠، عندما أرسل الحاج أمين الحسيني تهنئته الى هتلر باحتلال والقضاء على تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وفرنسا، قائلاً: "أود ان ابلغ فخامة الحاكم والزعيم الكبير، تمنياتي المخلصة بمناسبة انتصاراتكم السياسية والعسكرية الكبيرة التي حققتموها لتوكم... ان الامة العربية، حيثما كانت، تغمرها الفرحة الكبرى، والرضى الذي لا مثيل له بمناسبة هذه النجاحات الكبيرة... الشعب العربي... سيكون على ارتباط ببلادكم في اطار حلف صداقة وتعاون".

لا يمكننا التهرّب من المنطق المشوّه، والدائم في غايته، الذي رسم لمنظمة التحرير الفلسطينية طريق الدم الذي سارت عليه بدءاً من الحلف الذي أبرمه المفتي مع هتلر بهدف القضاء على الوطن القومي اليهودي، مروراً بالحلف الذي أبرمه الشقيري مع عبدالناصر بهدف القاء اسرائيل في البحر، وانتهاءاً بالحلف الذي أبرمه عرفات مع صدام حسين بهدف احراق نصف اسرائيل، صحيح ان كل هذه الاحلاف، فشلت ولم تحقق اهدافها، غير أن ما تركته من الكراهية والحقد لا يزال قائماً ومستمراً.

في عام ١٩٩٣، زُفت الينا البشرى باختفاء هذا الارث "الكراهية" من العالم. فلدى عودة حكومة العمل الى الحكم، عام ١٩٩٢، جرت محادثات سرية، استمرت بضع اشهر، بين المنظمة واسرائيل في اوسلو، في النرويج. وتم خلال هذه المحادثات التوصل الى اعداد "اتفاق مبادئ"، نجم عنه اعتراف المنظمة باسرائيل، واعتراف اسرائيل بالمنظمة، كممثل للشعب الفلسطيني. وتعهد عرفات بالعمل من اجل الغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو الى تدمير اسرائيل. بصورة رسمية. كما تعهد شخصيا بالتنديد بالارهاب، بتصريحات علنية، والعمل ضد فصائل المنظمة التي تواصل ممارسة الارهاب. (بموجب رسالتين مرفقتين الأولى الى وزير الخارجية النرويجي الوسيط بين الطرفين، يورغان هولست، والثانية الى اسحق رابين).

وافقت اسرائيل، من جانبها ، على تسوية تبدأ باخلاء مناطق غزة وأريحا ،

وتنتهي بانسحاب الجيش الاسرائيلي من كافة المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية وغزة. وفي المقابل تقام "شرطة فلسطينية" تدخل الى المناطق التي يتم اخلاؤها، وتكون المسؤولة الوحيدة عن شؤون "الامن الداخلي"، أي: محاربة الارهاب الذي يكون مصدره المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وبذلك، تنازل رئيس الحكومة، عملياً، عن حق "المطاردة الساخنة" من قبل الجيش الاسرائيلي داخل منطقة مسؤولية المنظمة ـ ذلك المبدأ الذي لم يسبق أبداً أن تنازلت اسرائيل عنه في أي مكان، بما في ذلك منطقة جنوب لبنان، التي يدخلها الجيش الاسرائيلي متى شاء وحسب مفهومه الخاص به.

أما منظمة التحرير الفلسطينية، فكان من المقرر بموجب التسوية أن تقيم خلال الفترة المرحلية إطاراً يدعى "الحكم الذاتي"، لكنه سيشمل في الواقع بنية الدولة الفلسطينية المستقبلية: مجلس تشريعي، سلطة قضائية وسلطة تنفيذية، وكلها، بالطبع، برئاسة عرفات.

أوضحت حكومة اسرائيل أنها تفضل العمل يداً واحدة مع عرفات، ضد حركة حماس، ووافقت على أن تنتقل، عملياً مسؤولية حماية المواطنين الاسرائيليين من "الارهاب العربي"، الذي يكون مصدره الضفة الغربية وغزة، من الجيش الاسرائيلي، الى منظمة التحرير الفلسطينية.

أما التسوية الدائمة، فقد تركت ظاهريا بدون حسم، ومفتوحة للتفاوض من جديد، لكن الجميع أدركوا، أنه بانسحاب الجيش الاسرائيلي واقامة البنية التحتية السياسية والعسكرية برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، تكون اسرائيل قد وضعت أسس قيام الدولة الفلسطينية، وفي حفل بهيج، جرى في البيت الأبيض، برئاسة الرئيس كلينتون، تصافح رابين مع عرفات وتم التوقيع على اتفاق المبادئ بين اسرائيل والمنظمة (اشترك في التوقيع ايضاً، شمعون بيرس وزير الخارجية، وابو مازن، من كبار رجال المنظمة).

في ذلك الموقف، منحت اسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية الدولية التي ظلت تتمناها طيلة الوقت، وحوّلت المنظمة الى دولة على الطريق، وعرفات الى رئيس دولة فلسطين. عندئذ، بدا لعدد كبير من الاسرائيليين أن حلم السلام المنشود أصبح على الأبواب . لكن هذا الاتفاق " التاريخي " الذي كان مقرراً أن

يؤدي الى تقليص الاعمال الارهابية وارساء السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، بدأ يتشقق منذ اليوم الأول لتوقيعه.

قبل أيام معدودة من التوقيع على "اتفاق المبادئ" أجرى عرفات مقابلة استوعبت جيداً في العالم العربي، شرح خلالها ماهية الاتفاق الذي يعتزم التوقيع عليه بقوله: "هذه هي الخطة التي وافقنا عليها، عام ١٩٧٤. سيكون اتفاق المبادئ، الأساس لاقامة الدولة الفلسطينية، وفقاً لقرار المجلس الوطني لعام ١٩٧٤". وفعلاً، لم يكن هناك أي تناقض بين الاتفاقية الدبلوماسية مع اسرائيل بهدف اقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وبين خطة "مشروع المراحل" لعام ١٩٧٤، الذي يقصد به تحويل هذه الدولة؛ في وقت لاحق، الى أداة لتدمير اسرائيل. وبعد أيام من التوقيع على اتفاق أوسلو كرر عرفات وجميع زعماء المنظمة القول، علانية، أن هدفهم النهائي هو دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس، وتطبيق حق العودة. وماذا، بالنسبة لتعهد عرفات بالتخلي عن فكرة القضاء على اسرائيل؟

في كتابه "الشرق الاوسط الجديد" الذي كُتب بسرعة غير عادية بغية اللحاق بالأحداث "التاريخية"، أكد شمعون بيرس، أن الشرط الأساسي لكل هذه العملية، هو أن تغيّر المنظمة ميثاق تأسيسها. وهكذا أيضاً. كان رأي رابين. وبالطبع، لا يوجد هنالك طلب اكثر شرعية من هذا الطلب. إذ لم نسمع في التاريخ، ان دولة أجرت مفاوضات سلام مع منظمة، ظلت ملتزمة بالعمل على ابادتها (وتقدم لها تنازلات بعيدة المدى الى هذا الحد). غير أنه، في غضون وقت قصير، اتضح ان عرفات لا يعتزم عقد مؤتمر للمجلس الوطني الفلسطيني، لكي يحصل على الأغلبية المطلوبة لالغاء الميثاق، أو تعديله. والمثير للاستغراب، هو ان ما كان قبل بضعة أسابيع، "شرطاً أساسياً" لدى رابين وبيرس، أصبح بين عشية وضحاها، "أملاً لا قيمة له"، "مجرد كلام لا معنى له"، يجب عدم التطرق اليه بجدية. وهذا يعني ان "موضوع الميثاق يثقل على عرفات، ويجب ان نأخذ بالحسبان هذه الصعوبات"، على حد قول ناطقين رسميين. أي أن الحكومة التي علّقت كل آمالها على عرفات، تعمل الآن كل ما من شأنه التخفيف عليه".

وفي موضوع الارهاب أيضاً، أعفت حكومة اسرائيل عرفات من التزاماته. ففي السنة الأولى التي تلت التوقيع على اتفاق أوسلو ، قُتل ٦٧ اسرائيلياً على

أيدي رجال حماس، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، بينهم رجال "فتح" الذين نفذوا عمليات قتل، بما فيها "منبحة العفولة". وكان عدد القتلى هذا، يزيد على ضعفي العدد في السنة التي سبقتها (٢٣ قتيلاً)، والمعدل السنوي لعدد القتلى الاسرائيليين البالغ (٢٤) قتيلاً، خلال الفترة من عام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢، سنوات الانتفاضة. وبالطبع، لم يحرك عرفات ساكناً ضد القتلة، وبشكل عام، رفض مجرد التنديد بهم وبأعمالهم.

كانت حكومة بوش، قد أوقفت، كما أسلفنا، المحادثات مع منظمة التحرير بعد أن خرقت المنظمة التزامات مماثلة، لكن رد الحكومة الاسرائيلية لم يكن كذلك. لقد جعلت من نفسها محاميا للمنظمة. فقد أوضحت الحكومة الاسرائيلية، ان عرفات غير قادر على السيطرة على مختلف الفصائل، قبل ان يحصل على قوة تتكون من بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين على شكل "شرطة فلسطينية"، ثم ادعت ان هذه الشرطة بحاجة الى مزيد من الوقت والوسائل، لكي تستطيع تنظيم نفسها كما يجب (لقد بررت الحكومة الاسرائيلية اقامة نواة الجيش الفلسطيني بما نصت عليه اتفاقيات كامب ديفيد. لكن تلك الاتفاقيات لم تتطرق ابداً الى وجود شرطة فلسطينية "تهتم بشؤون الأمن الداخلي" وتكون بحجم جيش صغير، إنماتحدثت الاتفاقيات عن شرطة قوية، للقيام بالأعمال الشرطية العادية. في كامب ديفيد لم تتنازل الحكومة أبداً عن حقها في ملاحقة الارهاب في أي مكان. غير أن الحكومة اليسارية وافقت عام ١٩٩٣، على إدخال جنود جيش التحرير الفلسطيني الى المنطقة، وتزويدهم بطائرات هليوكبتر ومدرعات بغية مصادرة هذا الحق من أيدي الجيش الاسرائيلي وايداعه بأيدي منظمة التحرير الفلسطينية).

ولا أهمية، كما يبدو، لحقيقة أن عرفات أثبت قدرته على معاقبة كل من أراد معاقبته خلال الانتفاضة دون مثل هذا الجيش، وان المتحدثين باسم المنظمة اوضحوا أنهم لن يعملوا ضد حركة حماس بكل ما يتعلق باسرائيل، وأنهم تعاونوا معها في كثير من الحالات، ولا تصريحات، عباس زكي، الذي عيّنه عرفات مسؤولا عن الأمن في المناطق، عندما أوضح ان انسحاب اسرائيل لن يجلب السلام حيث قال: "إنه وقف إطلاق نار فقط، قبل المرحلة القادمة". وأضاف زكي: "إنني أؤيد المحادثات، لكنها ليست الوسيلة الوحيدة . ها هم الثوريون في الجزائر

وفيتنام، كانوا يتفاوضون من أجل السلام، وفي نفس الوقت يحاربون". إن هذه المقارنة، مفهومة لدى الجميع. بما أن ثوار فيتنام الشمالية، كانوا يجرون محادثات سلام مع الولايات المتحدة، ولم يحيدوا قيد أُنملة عن هدفهم تحرير فيتنام كلها، وبما أن الجزائريين تفاوضوا مع الفرنسيين حتى تمكنوا من تحرير الجزائر كلها، كذلك تجري منظمة التحرير الفلسطينية محادثات سلام مع اسرائيل حتى تتمكن من تحرير فلسطين كلها.

كما أن خرق الاتفاق مرات عديدة من قبل المنظمة، وتصريحات ناطقيهاالكثيرة، لم تكن قادرة على اخراج الحكومة الاسرائيلية عن المسار الذي حُدد من البداية بناء على الأماني، وليس على دراسة صحيحة للواقع.

وبعد التدهور الشديد في الوضع الأمني، في أنحاء اسرائيل، وتزايد أعمال قتل اليهود على أيدي فلسطينيين ترعاهم وتحميهم المنظمة في غزة، لم تستطع الحكومة الاسرائيلية تغيير سياستها ايضاً. بل على العكس، فان التزامها بما تُسمى "عملية السلام" (التي تعني اقتلاع المستوطنات اليهودية تدريجياً، واقامة دولة بزعامة المنظمة ضمن حدود ١٩٤٧)، كان قوياً لدرجة انها حاولت تسريع العملية بدلاً من إبطائها.

لقد سنحت للحكومة فرصة ذهبية، في اعقاب المذبحة التي نفذها اسرائيلي وحيد، في الحرم الابراهيمي، وقتل خلالها ثلاثون من المصلين المسلمين. فقد أوقفت المنظمة المحادثات السلمية فوراً، ولكي تعيدها الى طاولة المباحثات وافقت الحكومة الاسرائيلية على تسريع اجراءات اقامة الشرطة الفلسطينية، ووضع مراقبين دوليين في الخليل، حتى ان وزراءها، اعلنوا عن استعدادهم لازالة أقدم مستوطنة يهودية في تاريخ الشعب اليهودي. ومفهوم، ان الحكومة لم تتقدم بطلبات مماثلة لمنظمة التحرير بعد المذابح التي ارتكبها العرب ضد اليهود بالسيارة الملغومة في العفولة، وانفجار الخضيرة، بعد مذبحة الحرم الابراهيمي ببضعة أسابيع فقط. وهكذا، انقلبت الأمور: مشكلة الأمن الحقيقية، والمحافظة على حياة اليهود، وضعتا جانباً، لتحل محلهما مشكلة أخرى، هي: حماية الفلسطينيين.

باستثناء مذبحة الخليل ، وبعض الحوادث المتفرقة ، لم يكن الفلسطينيون

يواجهون أية أخطار. كان باستطاعتهم الدخول دون خوف الى أي مكان في اسرائيل، في حين لم يكن باستطاعة اليهود التجول في أي مكان دون الخوف من الاعتداء عليهم. وبدلاً من المحافظة على حق اليهود بالاستيطان في أي مكان من "أرض اسرائيل"، قامت حكومة يهودية، دعا معظم وزرائها لطرد اليهود من الخليل.

ودون أي اهتمام بمؤشرات الخطر، وبالسقوط الأمني الذي جاء في أعقاب اتفاق أوسلو، والتصريحات والتلميحات المتكررة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، الدالة على ان الهدف النهائي للمنظمة لم يتغيّر، واصلت حكومة رابين الركض الى الأمام، وأخلت من جانب واحد مدينتي غزة وأريحا، ومكّنت بذلك عرفات من إقامة رأس جسر، لمواصلة اتساع الدولة الفلسطينية نحو القدس وخطوط عام ١٩٦٧.

لدى الانسحاب الاسرائيلي من أريحا، قال قائد قوات منظمة التحرير في المنطقة: "في أريحا، خطونا الخطوة الأولى نحو القدس، التي ستعود الينا رغم التعنت الصهيوني". وبالفعل، أعلن عرفات، لدى وصوله الى غزة أنه يسعى لاقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. ولم ينس، في هذه المناسبة، ارسال التحيات الى "اخوانه" في النقب والجليل، ويكون بذلك، قد أشار بوضوح، الى نواياه المعلنة بشأن تحرير هذه المناطق أيضاً من الاحتلال الصهيوني، عندما يحين الوقت. ثم تلاه، فاروق القدومي في مقابلة مع اذاعة منظمة التحرير في آب ١٩٩٤، أزال خلالها أي مجال للشك بالنسبة للطريقة التي تفهم فيها المنظمة "السلام" مع دولة اسرائيل، حيث قال: "أن الشعب الفلسطيني يعلم أن هناك دولة أُقيمت نتيجة لاكراه تاريخي، ويجب ان ينتهي وجودها".

كانت ردود الحكومة الاسرائيلية على هذه التصريحات ضعيفة ومشوشة وأظهرت الرغبة لديها بتجاهل الحقائق. واعتمد هذا التجاهل، على إيمان أعمى، ساد الصحافة والحكومة في اسرائيل، بأنه يمكن الاعتماد على منظمة التحرير الفلسطينية، كونها منظمة معتدلة أساسا، وتطمح الى التعايش السلمي مع اسرائيل، وانه خلافاً للتصريحات التي يطلقها زعماء المنظمة يومياً، ستكتفي بدولة في مناطق الضفة الغربية وغزة، ولن تطالب بالقدس، وحق العودة، وبقية فلسطين. أضف الى ذلك ، ان الحكومة تحاول تجاهل حقيقة أن غزة، تحت سلطة

المنظمة، ازدادت قوة، وتمكن الارهاب المنطلق منها من ضرب اليهود في كل مكان، لا سيما في قلب القدس، وتل ابيب عام ١٩٩٤.

لقد كان واضحاً، ان منظمة التحرير حتى لو أوقفت الارهاب مؤقتاً، فلا بد ان تستأنفه على نطاق أوسع، في اللحظة التي ستتسلم فيها مسؤولية مناطق الضفة الغربية، وتقيم فيها دولة فلسطينية مستقلة. وكما قال عرفات في غزة، لرجال القوة/١٧ التابعة لحركة فتح، بينهم "أبو هتلر". "بالدم، والنار، والعرق، سنحرر فلسطين، وعاصمتها القدس". وكي يؤكد بأن المقصود هو فلسطين كلها، أكد عرفات بعد بضعة أيام، أن المقصود هو تطبيق مشروع المراحل لعام ١٩٧٤. في عام ١٩٧٤، اتخذنا قراراً بشأن إقامة السلطة الفلسطينية على اية أرض يتم تحريرها من الحكم الاسرائيلي، وسننفذ هذا القرار".

وكان عرفات قد أكد، قبل يوم واحد من هذا التصريح: "سنقيم سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من العدو الصهيوني. حققنا المرحلة الأولى من مشروع المراحل، لكن الطريق لا تزال طويلة وشاقة. سنواصل التقدم حتى نستطيع رفع العلم الفلسطيني على القدس، عاصمة دولتنا، فلسطين".

وقال أحد رجال عرفات، ويدعى، ابو الفهد، وهو أحد قادة "خدمات الأمن" التابعة للمنظمة في اريحا، بكل بساطة: "سنواصل النضال لتحرير القدس وحيفا وبيسان". وبعد بضعة أسابيع فقط، على الادلاء بهذه الأقوال، توجه عرفات الى أسلو، لتسلّم جائزة نوبل للسلام.

سيأتي اليوم الذي يقف فيه المؤرخون مندهشين امام اللغز المحيّر وهو: كيف استطاع ارهابيون واستبداديون قتلوا مواطنين غربيين طيلة عشرات السنين، أن يخدعوا ويضللوا الدول الديمقراطية ويجعلوها تفرض، من أجلهم، حصاراً على الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. والأغرب من ذلك، هو: كيف استطاع الطامحون لابادة دولة اليهود، الاستعانة بحكومة اسرائيل ذاتها، لتنفيذ مآربهم.

ان حلّ هذا اللغز، موجود في الاسطورة القديمة ـ اسطورة حصان طروادة. منظمة التحرير الفلسطينية، هي حصان طروادة العربي ـ الهدية التي يحاول العرب اقناع الغرب بقبولها منذ ما يزيد على عشرين عاماً، لكي يرغم اسرائيل

على ادخال هذه الهدية داخل ابوابها. ان الدعائيين العرب، يحاولون صبغ هديتهم بألوان الشرعية الزاهية الجميلة، وعبارات الحب تجاه الأفكار المقدسة الخاصة بالحرية، والعدل، والسلام. لكن هذه الهدية الملونة والمموهة جيداً، هدفها واحد، هو: إختراق سور الحماية الاسرائيلي، والمرابطة على المرتفعات المشرفة على تل ابيب، ومن ثم التطبيق التدريجي لمشروع ابادة اسرائيل.

ان أية موافقة من جانب الدول الغربية أو من جانب اسرائيل (العناوين الرئيسة، الاستقبالات الحارة، مكانة المراقب في المؤسسات الدولية، السفارات، أية قطعة أرض تستطيع المنظمة وضع يدها عليها _ كل هذه الأشياء، تخدم المنظمة وتقرّبها، خطوة بعد خطوة، من تحقيق هدفها.

صحيح، أنه ربما يصعب على الكثيرين أن يتخيلوا كيف سيدمر المتطرفون العرب اسرائيل، مثلما دمّر اليونانيين طروادة، غير أن الأمر لا يبدو بهذه الصعوبة، بالنسبة لمن يعرف ظروف وجود اسرائيل:

ان دولة منظمة التحرير الفلسطينية التي ستُزرع على بعد ١٥ كم من شواطئ تل ابيب، ستشكل خطراً مميتاً على الدولة اليهودية _ تماماً، مثلما يؤكد عرفات. ان رضوخ العالم الغربي لمثل هذه المؤامرة، يعتبر فشلاً ذريعاً، وقصوراً في الذاكرة والعدالة معاً. إذ كم مضى من الوقت، منذ أن أمر عرفات بقتل أمريكيين واوروبيين؟

لكن الفشل الأكثر فداحة من هذا، هو فشل اسرائيل ذاتها، ليس لأنها لم تمنع نمو مكانة "حصان طروادة" هذا فحسب، إنما لأن أوساطاً واسعة، داخل اسرائيل، مستعدة لقبول الأكاذيب، والاستسلام للخدعة التي تهدد بالخطر وجود الشعب اليهودي ودولته كلها. والآن لم يبق أمام الاسرائيليين الراغبين في الحياة خيار سوى البدء، ولو في هذا الموعد المتأخر، في شرح وتوضيح معنى السلام "الطروادي" الذي تعرضه منظمة التحرير الفلسطينية على اسرائيل.

يجب على هؤلاء الاسرائيليين ان يوضحوا نوع السلام الذي يعرضونه بدلاً من السلام الكاذب الذي تعرضه المنظمة التي تخدع العالم كله.

الفصل السادس

نوعان من السلام

في هذه المرحلة سنجد من القراء من يسأل نفسه، هل يمكن تحقيق سلام حقيقي في الشرق الاوسط. فاذا كانت السياسة العربية تميل، في اساسها، الى العنف والكراهية، واذا كانت انظمة الحكم العربية غارقة في الصراع الداخلي المستمر حول مسألة شرعية حكمها، واذا كان المجتمع العربي يضيق بغير العرب والمسلمين، واذا كانت الميول المعادية للغرب وللصهيونية متعمقة الى هذا الحد في المجتمع العربي، كيف يمكن مجرد التفكير بسلام دائم بين العرب انفسهم، ناهيك عن سلام بين العرب واليهود؟

ممكن، وممكن ايضا، في ضوء ما عرضناه حتى الآن، ربما يستغرب القارىء هذا الاستنتاج القاطع، ولكن في حقيقة الامر، لا يوجد سبب للاستغراب، مثلما يوجد سبب اليأس.

بناء على اتفاقيات السلام بين اسرائيل وكل من مصر والاردن، وبناء على إمكانية توسيع هذه الدائرة لتشمل دولا اخرى، يمكننا تحقيق سلام في الشرق الاوسط، ولكن في حالة معرفة اي نوع من السلام يمكن تحقيقه في هذه المنطقة.

في بادىء الأمر، يجب ان ندرك انه يوجد في العالم نوعان من السلام: سلام بين دول ديمقراطية، وسلام مع دول دكتاتورية. وطابع كل واحد من هذين النوعين يختلف عن الآخر في غايته، وفقا للميول وطرق تصرف انظمة الحكم التي تتولى تطبيق هذا السلام.

اما النوع الاول، السلام بين الدول الديمقراطية، فهو السلام بمفهومه المألوف بين الدول الغربية: حدود مفتوحة، تجارة حرة، سياحة، تعاون في مجال العلوم، والثقافة، والتربية، والمحافظة على البيئة، وتقييد الدعاية المعادية، وعدم وجود تحصينات وقوات عسكرية على الحدود، وعدم وجود حالات تأهب واستعداد عسكري وتحضيرات للحرب، وفوق هذا كله - الامن المطلق السائد بين الدول التي لا توجد لدى اي منها نوايا بالوصول الى درجة النزاع العسكري مع جارتها. مثل هذا، هو السلام السائد بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . ومثل هذا،

هو السلام السائد ايضا بين دول اوروبا الغربية التي يستطيع فيها الانسان الانتقال من دولة الى اخرى دون ان يشعر بذلك نهائياً، الا اذا حاول الشراء بنقوده (وهذه العلامة الفارقة بين هذه الدول، قد تزول اذا ما تم تداول عملة اوروبية موحدة)، لكن هذا لا يعني عدم وجود نزاعات، وحتى نزاعات شديدة، بين هذه الدول. فهذه كندا، مثلاً، تتهم الولايات المتحدة بتلويث غاباتها بأمطار حامضية مصدرها المشاريع الصناعية الامريكية القريبة من الحدود. كما ان الولايات المتحدة تواجه مشاكل صعبة تتمثل في تهريب المخدرات ومجموعات المهاجرين بطرق غير مشروعة من المكسيك الى اراضيها، ولعل مجرد اجراء استعراض سطحي فقط يمكننا من الاشارة الى وجود كثير من الخلافات بين هذه الدول، كما تعاني هذه الدول ايضا من وجود تعصب قومي، ونزاعات تاريخية لا تزال آثارها النفسية قائمة حتى اليوم، وقد تتجدد في يوم من الايام. ولكن رغم كل هذا، لا شك بأن سلاماً حقيقياً يسود بين هذه الدول: واضح للجميع ان ايا من هذه الدول لا تعتزم شن حرب لتسوية هذه الخلافات، كما هو واضح للجميع ان سبب ذلك، لا يكمن في ميزان القوى بين هذه الدول، او في الخوف من رد عسكري من جانب الدولة المجاورة. اذ لا شك في ان الدول القوية من بينها، تستطيع الحاق الهزيمة بالدول الضعيفة دون صعوبة. ان هذه الدول لا تستخدم القوة العسكرية، لسبب بسيط، هو انها لا تفكر بذلك ابداً لان السلام بينها يستمد قوته من نظريات سياسية ونفسانية اعمق بكثير.

هناك ميزة واحدة لكافة الدول التي يسود بينها هذا النوع من السلام: جميعها دول ديمقراطية، ترفض قيمها استخدام القوة، الا في حالة استنفاذ كافة الامكانيات ففي القرن العشرين، اثبتت الدول الديمقراطية، انها لا ترغب في شن الحروب. وهذا لا يعني انها لم ترد على هجمات فعلية، او هجمات متوقعة، حتى انها خرجت لحرب شاملة، عندما دعت الحاجة لذلك، لكنها فعلت ذلك، بشكل عام، بحذر بالغ. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم تنضم الى الحرب العالمية الاولى الا في نهايتها عام ١٩١٧، ولم تنضم الى الحرب العالمية الثانية، رغم الخطر الذي كان يتهددها من جانب هتلر، الا بعد ان هاجم اليابانيون الاسطول الأمريكي في بيرل هاربر. كما خرجت الولايات المتحدة لحرب الخليج، بعد ان اعتدى صدام حسين على الكويت فقط . وحدث هذا ايضاً بعد اشهر طويلة من

الحوار السياسي ومحاولات دبلوماسية مستمرة لتسوية النزاع بالطرق السلمية.

وفي حرب فيتنام، سادت الجمهور الأمريكي نظرة "ثنائية القيم" بالنسبة للسؤال، "هل يجب ان نحارب"؟ وفي نهاية الامر انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام، نتيجة لمعارضة داخلية متزايدة. وهناك نماذج اخرى مماثلة موجودة في تاريخ الدول الديمقراطية في اوروبا الغربية.

ومنذ انتهاء العصر الإستعماري، يصعب العثور على نماذج لأعمال عدوانية من جانب الامم الديمقراطية تجاه دول اخرى، الا في حالات الرد على استفزازات من جانب تلك الدول.

ان احد الاسباب لذلك، هو ان الدولة الديمقراطية التي ترغب في شن حرب، يجب ان تحظى بموافقة مواطنيها على ذلك، وهذه ليست بالمهمة السهلة. اذ ليس من السهل ان يصوت الاباء والامهات لصالح حكومة تعرض للخطر حياة ابنائهم في مغامرات عسكرية لا لزوم لها. لكن هناك سبباً آخر لعدم اقدام هذه الدول على الحرب، لا يقل اهمية عن السبب الاول، وهو ان التردد في الخروج الى الحرب ينبع من ميول المجتمعات الديمقراطية الى الامتناع عن ممارسة العنف. فالنظام الديمقراطي يستخدم القوة، فقط، ضد من يخرج على القانون. وفي اطار القانون، يوجد مجال واسع للنزاعات والمنافسات والصراعات السلمية. وكلما كان النزاع اشد، والخلافات اعمق، كلما زادت احتمالات حسم المسألة، موضوع الخلاف عن طريق اجراء انتخابات عامة.

بعبارة اخرى، ان الخلافات الشديدة في المجتمع الديمقراطي يتم حسمها من خلال بطاقات الناخبين، وليس بحراب البنادق. والنقطة الهامة هنا، ان النزاعات في المجتمعات الديمقراطية تحل دائما بالطرق السلمية، والا تعرضت الديمقراطية فيها للخطر من الداخل. وبما ان الميول النفسية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية متأصلة الى هذه الدرجة بوعي مواطني الدول الديمقراطية. فليس من الغريب ان تظهر هذه الميول تجاه اي نزاع يتطرقون اليه، بما في ذلك النزاعات الدولية. اي ان الدول الديمقراطية تميل دائما الى تسوية النزاعات الخارجية، بنفس الاسلوب التي تحل. فيه النزاعات الداخلية بالحوار، بمحاولات الاقناع، بممارسة ضغوط مختلفة، وبحلول الوسط احيانا، ولكن ليس بالقوة، وعلى الاقل لا تكون القوة خيارها الاول ولا حتى الثاني او الثالث . ان الميول لحل النزاعات الدولية بالطرق

السلمية التي تتميز بها الحكومات الديمقراطية، هو على اية حال، نتيجة للقيود السياسية التي يفرضها عليها جمهور الناخبين لديها، ولنظريات اخلاقية مشتركة لعامة مواطني الدولة.

ان الرغبة في تحقيق مثل هذا السلام ـ سلام الديمقراطيات ـ تشترك فيها كل الدول الغربية، ولكن لسوء الحظ لا توجد هذه الرغبة في اماكن كثيرة من العالم.

في حقيقة الامر، بما ان انظمة الحكم الديمقراطية تطورت خلال المائتي سنة الاخيرة فقط، فان السلام "المفروض من الداخل" الذي مصدره خوف المواطنين من الحرب، يعتبر ظاهرة جديدة نسبيا في تاريخ الشعوب. وتجدر الاشارة هنا، الى انه حتى وقت قصير، كانت تحكم معظم دول العالم من قبل انظمة حكم استبدادية. فالدكتاتوريون، لا يخضعون، بالطبع، لاية قيود او ارهاصات، يتميز بها النظام الديمقراطي، فهم غير ملزمين بالتصرف بحذر، بسبب الظل الكابح، للانتخابات القادمة. اضف الى ذلك، ان الميل الطبيعي لدى الانظمة الدكتاتورية يتناقض، من اساسه، مع الانظمة الديمقراطية.

ان الأنظمة الدكتاتورية، شأنها شأن الأنظمة الديمقراطية تميل الى حل النزاعات الدولية بنفس الطريقة التي تحل فيها النزاعات الداخلية، الا انه في حالة الأنظمة الدكتاتورية، فان ميلها يؤدي بها الى استخدام القوة، وليس لردعها عن استخدام مثل هذه القوة كوسيلة لحل النزاع.

فالنظام الدكتاتوري، لا يعتمد استمراره على موافقة الشعب، بل على الاكراه العنيف، او التهديد باستخدام العنف، لذا فالانظمة الدكتاتورية تميل، الى استخدام هذا الاسلوب في معالجة النزاعات الخارجية ايضاً. وهذا هو السبب الذي جعل الحروب الكبيرة، ومعظم الحروب الصغيرة، التي شهدها القرن العشرين، تندلع بمبادرات من قبل حكام مستبدين.

ان العلاقة بين شكل الحكم، وبين الميول للحرب والعدوان، تظهر للعيان عندما ندرس حالات دول انتقلت من نظام حكم ديمقراطي، الى نظام دكتاتوري، ثم عادت لتصبح ديمقراطية. ليس بمحض الصدفة، انه عندما كانت هذه الدول تحكم من قبل رجال عسكريين ، كانت تميل الى المبادرة بالعمليات العسكرية ،

بهدف تحقيق طموحاتها القومية.

فالأرجنتينيون، على سبيل المثال ادعوا دائما أن جزر فوكلاند، تعود لهم، لكنهم خرجوا لاحتلال هذه الجزر بالقوة، عندما كانت الأرجنتين خاضعة لحكم جماعة عسكرية فقط، في حين وافقت الحكومة الديمقراطية التي جاءت خلفاً للحكومة العسكرية، على اجراء مفاوضات سياسية مع بريطانيا بهدف حل النزاع، او على الاقل، معالجته بالطرق السلمية. كما ان نظام حكم الجنرالات في اليونان اشعل، عام ١٩٧٥، نار الحرب بين تركيا واليونان في قبرص. ولم يتم حل النزاع بعد انتقال الحكم الى ايدي حكومات ديمقراطية في البلدين، الا ان خطره قد تقلص، الى درجة كبيرة. وكذلك الصراع الدامي في نيكاراغوا وما حولها، الذي بدا كنزاع سرطاني لا نهاية له، توقف بين عشية وضحاها، تقريباً، بعد تشكيل حكومة ديمقراطية في مناغوا.

ربما كانت هنالك حالات تشذ عن هذا المفهوم، لكن القليل فقط يمكن ان يخالفونا بشأن المبدأ القائل: ان الدول الديمقراطية تميل الى السلام، بينما تميل الأنظمة الاستبدادية الى الحرب.

ان الصعوبة التي تواجه الدول الديمقراطية، تتعلق، على اية حال، بمشكلة المحافظة على السلام، مقابل الأنظمة الاستبدادية، التي تعتبر طموحاتها للاحتلال والتوسع ظاهرة دائمة على الصعيد الدولي. وان تاريخ القرنين الماضيين، يبرهن على انه من الممكن احلال السلام حتى في مثل هذه الظروف ايضا.

صحيح ان انظمة الحكم الدكتاتورية ليس لديها القوى الداخلية التي تمنعها من الخروج الى الحرب، لكن يمكننا كبح ميولها العدواني من خلال وسائل مراقبة خارجية.

ان اشد الدكتاتوريين واعنفهم، يمكن ان يرتدع عن خوض الحرب اذا عرف، بوضوح، انه سيهزم فيها وان الهزيمة ستجعله يخسر قوة، وشرفا، ومناطق، وحكماً، وربما حياته ايضاً. هذه هي الفكرة الاوروبية المتمثلة بمبدأ "ميزان القوى" التي حظيت في عهد الرئيس الامريكي رونالد ريغان باسم "سلام من خلال القوة".

غير ان الفكرة، هي نفس الفكرة، وهي صحيحة من أساسها: عندما تواجه خصماً دكتاتورياً ، احتفظ لنفسك بقوة كافية لردعه عن الخروج للحرب . وطالما

بقيت تملك هذه القوة، ستحصل، على الأقل، على سلام الردع، ولكن اذا اضعفت وسائل الدفاع لديك، او حتى نشأ انطباع بأنك ضعفت، فانك ستجر على نفسك حرباً وليس سلاماً. هذا هو الدرس الرئيس الذي استخلصه العالم الديمقراطي من غلطته المأساوية في النصف الاول من القرن العشرين، وهو الدرس الذي طبقته الدول الغربية بحرص شديد، في النصف الثاني من هذا القرن.

في مطلع هذا القرن، صعب على الدول الديمقراطية التمييز بين سلام الديمقراطيات، وسلام الردع، وجاءت الكوارث الكبرى التي شهدها هذا القرن، نتيجة لاخطاء التمييز هذه.

في عام ١٩٢٥، حاولت الدول الغربية جعل كل الدول العظمى العسكرية توقع، على وثيقة "كلبوغ ـ بريان" التي اعتبرت الحرب امراً غير مشروع الى الابد. وبعد التوقيع على الوثيقة كان هنالك من بين زعماء الدول الديمقراطية من آمن حقاً بأنه لم يعد بحاجة للاحتفاظ بقوات عسكرية، على امل ان يتصرف الدكتاتوريون على هذا النحو ايضاً. وفي حين، بدأت المانيا واليابان وايطاليا تنمي قواتها العسكرية، التي مكنتها، فيما بعد، من غزو دول اخرى، ظلت الدول الغربية متمسكة بسياستها حتى عشية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من اكتشاف الوجه البشع للنازية، أضعفت الدول الديمقراطية نفسها، عن طريق انتهاج سياسة المصالحة، التي منحت هتلر انتصارات عسكرية وسياسية الواحد تلو الاخر. كان كل انتصار يحققه هتلر، يعزز رأيه بأن الغرب لن يستطيع الوقوف في طريقه في الاختبار القادم، كما وفر له السيطرة على موارد ضخمة ساعدته على تقوية آلة الحرب لديه: عشرة ملايين مواطن الماني، موقع استراتيجي في قلب اوروبا، وافر من الموارد الطبيعية، وصناعات متقدمة، بما فيها مصانع اسلحة، كلها كاملة وجاهزة لخدمة الرايخ. ولكن الاهم من هذا كله، كانت المكاسب النفسية التي حققها هتلر من خلال الانتصارات التي حققها ضد اكبر الدول في العالم، دون اراقة قطرة دم واحدة، كانت باستطاعة هتلر عرض نفسه كبطل، رافع احلام وآمال الالمانيين المستعبدين، (وشعوب اخرى ايضاً، مثل العرب). ان صورة "البطل الذي لا يقهر" هي التي جعلت هتلر لا يواجه اية معارضة او مقاومة، وجردت خصومه في الداخل من قوة الوقوف في وجهه.

فقد افاد جنرالات المان في محاكمات نيرنبرغ ، انه خلال الايام الاولى للحكم

النازي، خططوا للاطاحة بهتلر خوفا من ان يقود المانيا الى الدمار. ولكن بعد الموجة الاولى للانتصارات التي حققها، ادركوا انهم لن يستطيعوا اقناع الشعب الالماني بوجهة نظرهم، وتخلوا مؤقتاً عن فكرة الاطاحة به.

لدى سقوط نازية هتلر، وصعود شيوعية ستالين، قررت الدول الغربية عدم تكرار غلطتها. اذ سارعت الدول الديمقراطية الى اقامة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو حلف دفاع عسكري قوي ضد الشيوعية، التي كانت قد سيطرت على شرق اوروبا، والصين، واجزاء أخرى في آسيا. ولقد تعرضت سياسة الصد الأمريكية منذ عهد الرئيس ترومان، وحتى الرئيس ريغان، والتي طوقت الامبراطورية الشيوعية بسور من التحالفات الدفاعية، للانتقاد في حينه، ووصفت بأنها متصلبة تستهدف اثارة الحروب وعقبة في طريق احلال السلام. لكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً. فقد كانت تلك التحالفات، وبخاصة حلف "الناتو" تمثل تكتلاً عسكرياً وسياسياً للدول الديمقراطية، هدفه ردع الانظمة الدكتاتورية عن القيام بأعمال عدوانية. وبفضل الموقف الصلب الذي ابدته الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، وبفضل السياسة المتشددة التي اتبعتها في سنوات الخمسينات، توقف التوسع الشيوعي. وفي الستينات والسبعينات، اصبحت الحرب الباردة تمثل سلسلة من المصادمات والصراعات العقيمة حول مواطىء قدم في العالم الثالث.

وأدى الموقف الامريكي المتشدد، في الثمانينات، الى اقناع الزعامة السوفياتية، بضرورة التخلي عن احلامها في التغلب على العالم الغربي، وان لا خيار امامها سوى التوصل الى سلام معه. وفي نهاية المطاف، انهارت الامبراطورية السوفياتية، بعد ان لم تستطع الصمود في المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية (وبضمنها ــ العسكرية) مع الدول الغربية، والعبرة من هذا واضحة وهي: ان من يرضخ لتهديدات الدكتاتوريين، يزيد فقط من احتمالات الحرب، وان الوقوف في وجههم بقوة لا يعتبر عقبة في وجه السلام، انما مانع للعدوان.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، واقامة أنظمة حكم ديمقراطية في الجمهوريات الاوروبية التي كانت جزءا من الكتلة السوفياتية، حل "سلام الديمقراطيات" مكان "سلام الردع" في العلاقات بين شرق اوروبا وغربها. وبعد حل حلف "وارسو"، بدأ حلف "الناتو" ايضاً بتغيير طابعه. اذ ترددت الانباء حول وجود نية لجعل هذا الحلف هيئة سياسية، اكثر منها عسكرية، وقد تنضم اليه في يوم ما،

الجمهوريات الديمقراطية في اوروبا الشرقية. اضف الى ذلك، ان جهود تقليص التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا، اصبحت اكثر سرعة في اعقاب انهيار الشيوعية، لدرجة دفعت خبراء التسلح الى التفكير بوقف هذا الاندفاع. اذ ان روسيا التي كانت ذروة العملية الديمقراطية، لم تكن بحاجة الى حث، للتخلي عن قوتها العسكرية الزائدة، حتى انها كانت معنية بتخفيض اسلحتها، وبادرت الى الاقتراح بشأن الاسراع في عملية تقليص التسلح. ولم يكن مصادفة، ابطاء هذه العملية، الى درجة ما، لدى زيادة قوة القوى المعادية للديمقراطية في البرلمان الروسي في الانتخابات التي اجريت في روسيا عام ١٩٩٤. وليس مصادفة ايضا، مطالبة هذه القوى، بمناطق مختلفة حول روسيا وارسال تلميحات واضحة بشأن نواياها فيما لو تسلمت السلطة.

ان هذا المبدأ نفسه، حدث لالمانيا، وبخاصة في علاقاتها مع فرنسا، عدوها الرئيس منذ مطلع القرن التاسع عشر. فخلال الفترة ما بين ١٨٠٦-١٩٤٥، خاضت المانيا وفرنسا، اربع حروب، كانت من افظع الحروب في تاريخ اوروبا. (حرب نابليون، حرب فرنسا ـ بروسيا، والحربان العالميتان الاولى والثانية). وسقط في هذه الحروب ملايين الالمان والفرنسيين. وكانت الحدود بين الدولتين محصنة ومحمية، ترابط فيها جيوش نظامية كبيرة، مقابل بعضها البعض. وها هي اليوم، حدود مفتوحة، ولا توجد فيها اية حواجز ظاهرة للعيان.

في بعض الاحيان، يطرح هذا التطور، كدليل على امكانية التوصل الى سلام حتى بين اشد واقدم الاعداء. لكنهم ينسون ان يطرحوا السؤال التالي: متى اصبح مثل هذاالسلام ممكنا بين المانيا وفرنسا؟

لقد حدث هذا الامر، بعد ان قضي نهائياً على بقايا النظام الدكتاتوري في المانيا، النظام النازي، وحل مكانه نظام حكم ديمقراطي. وعلى الفور، توجهت المانيا وفرنسا لابرام سلام بينهما من النوع الثاني ـ سلام الديمقراطيات ـ واختفت من الحدود، التحصينات، والجنود والاسلحة، وبعد خمسين سنة من الحكم الديمقراطي في المانيا، لم تعد هذه الاشياء الى مواقعها. واستطيع المراهنة، على ان هذا الوضع سيظل هكذا في المستقبل، طالما بقيت الديمقراطية في المانيا قوية وسليمة ولكن اذا ضعفت المانيا، كما حدث لها في عهد جمهورية فايمر، الضعيفة والمترددة، فستزداد قوة التيارات المناهضة للديمقراطية، الامر الذي سيهدد

بالخطر سلام اوروبا والعالم كله، من جديد. والمانيا ليست النموذج الوحيد في هذا العالم. لقد سبق ان ذكرت روسيا، وهنالك الكثير من امثالها.

خلال القرن العشرين، عرفنا، على اية حال، ان هناك طريقين مختلفين في الغاية، لاحلال السلام بين الدول وادامته، وتتوقف ملاءمة هذين الاسلوبين مع الواقع، على طابع نظام الحكم نفسه، الذي نحاول ابرام السلام معه: مصالحة وتعاون مقابل ديمقراطية؟ وقوة وردع مقابل دكتاتورية. وهذا لا يعني انه من غير الممكن المزج بدرجة معينة بين هذين الاسلوبين، مثلاً، استخدام اسلوب "العصا والجزرة" في التعامل مع الانظمة الدكتاتورية. لكن الاقوال التي نوردها هنا تتطرق الى مركز ثقل السياسة المطلوبة، والى الميزة الاساسية للاسلوب الذي يجب ان يكون مشمولاً ضمن اسس هذه السياسة. ففي اطار العلاقات بين الدول الديمقراطية، يمكن العمل من اجل تقوية كافة الدول في آن واحد، لانه مع الايام، سيتحسن مستوى التعاون بينها جميعاً. وهذا هو الوضع السائد حالياً في امريكا الشمالية وغرب اوروبا، ومن المحتمل ان يتسع نطاقه قريباً ليشمل اجزاء اخرى من العالم. ان العلاقات الدولية في هذه المناطق تستعين كثيراً بمشاريع تعاونية، هدفها جلب الفائدة لكل دول المنطقة، وفي مثل هذه الظروف، تعتبر التنازلات والحلول الوسط، مؤشرات للنوايا الحسنة على صعيد "جميل يقابله جميل" ولكن في مواجهة انظمة دكتاتورية، يجب اتباع سياسة مختلفة تماماً، لان سياسة تقديم التنازلات بعيدة المدى تجاه هذه الانظمة تحقق العكس تماماً، لاسلوب المصالحات، وحلول الوسط، وتشجيع هذه الانظمة على المطالبة بالمزيد. لذا، ففي اطار العلاقات مع مثل هذه الانظمة، يمكن تحقيق السلام القائم على الردع، والطريق الوحيدة لتحقيقه، هي زيادة قوة الدول الديمقراطية واضعاف قوة الدول الدكتاتورية. وهذه هي خلاصة الصعوبة في صنع السلام في الشرق الاوسط: اسرائيل، هي الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. اذ لم تجر في اية دولة عربية انتخابات حرة، ولا توجد صحافة حرة، ولا حقوق مواطنة حقيقية، ويطبق فيها حكم القانون حسب المفهوم المتعارف عليه في العالم الديمقراطي. لا توجد دولة عربية واحدة، تبدي ولو مؤشراً واحداً ضعيفاً، لوجود ديمقراطية فيها. ان الاغلبية الحاسمة من هذه الدول، تسبح ضد تيار الليبرالية الذي يغرق اجزاء ذات اهمية في العالم، مثل دول شرق اوروبا، الجمهوريات السوفياتية سابقاً ، وامريكا الوسطى والجنوبية . كما توجد هناك

مؤشرات ملموسة للديمقراطية في اجزاء من افريقيا، التي كانت حتى الآن حكراً على الانظمة الدكتاتورية، والتي من غير المتوقع اختفاؤها الى الابد. حتى ان دولاً مثل منغوليا، والبانيا، التي كانت اسماء مرادفة للدكتاتورية، والظلام، اجتازت عملية ليبرالية سريعة وتغيرت نهائياً. وهذا لا يعني آن كل هذه الدول ستجتاز العملية بنجاح، وربما تنزلق بعضها من جديد الى الانظمة الدكتاتورية، لكن اصرار معظم العالم العربي على رفض مجرد التفكير، وليس التطبيق، بأي نوع من الديمقراطية في الوقت الذي يشهد انتشار الديمقراطية، يمثل اشارة تحذير للديمقراطيين في الغرب. لذا عليهم ان يستخلصوا الاستنتاج المطلوب، وهو: ان ما يمكن تحقيقه في الشرق الاوسط، حتى الان، هو السلام المبني على الردع، ولكن، حسب كل المؤشرات، يبدو ان الدول الغربية لم تستوعب هذا الاستنتاج. اذ ان الولايات المتحدة قامت بدور حاسم في الضغط على انظمة حكم دكتاتورية في امريكا اللاتينية، وعلى بعض الحكومات في افريقيا، مثل النظام العنصري في جنوب افريقيا، ونظام موبوتو في زائير، في سبيل تطبيق اصلاحات ديمقراطية، غير ان مثل هذا الضغط لم يمارس ابداً على العالم العربي.

لماذا توقفت الحملة الديمقراطية عند حدود الصحراء. ان الغربيين الذين يسعون لتحقيق سلام في الشرق الاوسط على غرار السلام الغربي، يتوجب عليهم ممارسة الضغط على الانظمة العربية، من اجل تطبيق اجراءات ليبرالية. ولا نقصد هنا مبادىء التعددية الحزبية، وحكم الاغلبية فقط، انما ارساء مفاهيم اساسية ليست معروفة في العالم العربي، والتي تحمي الديمقراطية، مثل، حقوق الفرد، وحرية التعبير، والالتزام بتطبيق القانون.

ان كل هذه الامور، تتناقض تماماً مع الدعوات الكاذبة للديمقراطية التي يطلقها المتعصبون المتدينون، الذين سيكون اول عمل يقومون به في حالة توليهم السلطة، هو سحق هذه الحريات، مثلما فعلوا في ايران والسودان، ومثلما عزموا عليه في الجزائر، لولا وقوف الجيش في طريقهم ثمة، بالطبع، ادعاء معروف وهو ان العرب والديمقراطية لا ينسجمان ابداً. وهذا الادعاء، غير مقبول لدي. فالمواطنون العرب في اسرائيل (وكذلك في الولايات المتحدة، مثلاً) تبنوا المعايير الديمقراطية في الدولة، وهم يطبقونها في الانتخابات للمجالس المحلية والكنيست، بكل النشاط الذي تمتاز به السياسة الاسرائيلية ، وبدون اية مظاهر العنف التي

يمتاز بها العالم العربي. ان ما نستطيع قوله بالتأكيد، هو انه دون تشجيع حثيث ومنهجي، لا يمكن ان تتطور مثل هذه المعايير الديمقراطية في العالم العربي. لكن الدول الغربية غير مستعدة لممارسة مثل هذا الضغط لثلاثة اسباب:

* اولا: يملك العرب معظم موارد النفط في العالم، والدول الديمقراطية، لا ترغب في الدخول في مجابهة مع مزودي اقتصادياتها بالوقود.
* ثانيا: تكتفي الدول الديمقراطية، في اطار سياستها المتساهلة تجاه الانظمة الدكتاتورية العربية، بأن يقتصر مفهوم "الديمقراطية" على المعنى الضيق له والمتمثل "بحكم الاغلبية" (الذي ينقصه الدستور الذي يحمي حريه الفرد، ويشتمل على اجهزة التوازن والضبط)، بالاضافة الى الادعاء، الذي يبرر نفسه، بأن النظام الديمقراطي سيوصل المتطرفين الاسلاميين الى السلطة، في عدد كبير من الدول العربية.
* ثالثاً: حتى لو حاولت الحكومات الغربية حشد قوتها في سبيل التغلب على هذين السببين (العائقين)، فان الموظفين (المستعربين) الذين لا زالوا مسيطرين على دوائر شؤون الشرق الاوسط في معظم وزارات الخارجية في العالم الغربي، سيجدون الطرق والوسائل لاحباط كل توجه يرمي الى ممارسة ضغط حقيقي باتجاه الليبرالية على العالم العربي. فاذا كان الغرب، غير مستعد للضغط من اجل تطبيق الديمقراطية في العالم العربي، فان عليه على الاقل، ان يعزز قوة الردع التي تملكها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط ـ اي اسرائيل، والسعي لاضعاف قوة الانظمة الدكتاتورية في المنطقة. ان هذا الاسلوب، ينسجم تماماً مع المبدأ الاساسي لمفهوم "سلام الردع" الذي تبناه الغرب خلال السنوات الخمسين الماضية: الشدة تجاه الدكتاتوريين، وصداقة وود، تجاه الديمقراطيين.

غير انه عندما يتعلق الامر بمنطقتنا، يتلاشى الفرق بين هذين النوعين من السلام، وما يقوم به العالم الغربي هو العكس تماماً: انه يضغط باستمرار على اسرائيل لحملها على تقديم تنازلات للدكتاتوريين، ويسارع لارضائهم ومهادنتهم بشتى الطرق الممكنة. وابرز نموذج لهذا الاسلوب المتقلب، يتمثل في سلوك الدول الغربية تجاه صدام حسين، الذي اصرت الادارة الامريكية على منحه ضمانات لقروض مالية، قبل ايام معدودة من غزوه الكويت. وفي الحرب التي تلت الغزو، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لمحاربة السلاح الذي تلقته العراق من

فرنسا وبريطانيا وايطاليا والنمسا، وتدمير تحصينات انشأتها شركة بلجيكية، وتزويد جنودها بواقيات من الغاز الذي زودته للعراق شركات المانية وسويسرية. فهل تعلمنا الدرس المطلوب بعد حرب الخليج؟

ليس، تماماً، فقد اتضح ان الاسم السيء الذي ناله صدام حسين، دفع الار عدداً من المزودين الغربيين لبيع بضاعتهم الى دكتاتوريين آخرين، مثل سوريا، مقابل استعداد السوريين لتأييد الولايات المتحدة التي سفكت الدم الامريكي في حربها ضد الخصم الدائم لسوريا ـ العراق. كما ان استعراضاً سطحياً لتاريخ الشرق الاوسط، في السنوات الماضية، يكفي للاثبات بأن العرب ينصاعون بحرص شديد لمبادىء "سلام الردع".

في عام ١٩٧٥، عندما كان شاه ايران، في ذروة قوته، وقع صدام حسين على اتفاقية عدم اعتداء مع ايران، لانه كان متأكداً من عدم قدرته على تحقيق شيء من العدوان. ولكن عندما سقط الشاه، وانهار جيشه القوي، مزق صدام حسين الاتفاقية، وهاجم ايران، بادئاً بذلك الحرب العراقية ـ الايرانية الدامية. وبعد ثماني سنوات من الحرب، عندما ادرك ان ايران لن تهزم، طلب صدام ان يبرم معها اتفاقية سلام. غير ان ايران (البعيدة عن الديمقراطية) اعتقدت ان لديها احتمالات للنصر، ورفضت وقف الحرب، وبعد ان تمكن صدام حسين من صد الهجوم المعاكس الايراني طلبت ايران ايضاً انهاء الحرب، وعاد الطرفان لتطبيق مبدأ "سلام الردع" على طول الحدود الاصلية بين البلدين".

كما ان الكويت وقعت ضحية للعدوان العراقي، بسبب عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها فقط. لكن العراق وسوريا، لم يسبق ان حاربا بعضهما البعض، بسبب خوفهما المتبادل. اننا نستطيع كبح عدوانية الانظمة العربية الجارحة بطريقتين فقط هما: بقوة الردع ـ واذا فشل الردع ـ بقوة السلاح. وفي هذه الحالة يمكن وقف عدوانهم اذا توفر من هو اقوى منهم ليجردهم مما احتلوه. هكذا حدث عندما غزا الليبيون تشاد، وطردهم الفرنسيون من هناك عام ١٩٨٥. أو عندما ساعد البريطانيون، اليمنيين في صد الغزو المصري في مطلع الستينات. وهكذا حدث، كما هو معروف، للعراق في حرب الخليج. بعبارة أخرى، السلام في الشرق الاوسط، يعني السلام الذي يتحقق عن طريق الردع، أو القوة.

ويعترف الغرب، الى درجة معينة، بذلك، عندما يحث على بيع كميات كبيرة من الاسلحة الى أنظمة الحكم العربية التي تعتبر "معتدلة". إذ يقول الزعماء الغربيون، يجب علينا تعزيز قوة هؤلاء المعتدلين، في سبيل وقف الاطماع التوسعية لدى الانظمة المتطرفة. غير ان هذه السياسة لا تنطوي على أي قدر من الحقيقة، لأن كل الاسلحة الموجودة في العالم، لن تجعل من دول ضعيفة مثل الكويت والعربية السعودية، دولاً قادرة على صد عدوان من جانب دولة عظمى اقليمية مثل العراق، التي يبلغ حجم جيشها اكثر من عشرين ضعف جيوش هذه الدول.

يمكن تسليح "المعتدلين" من الرأس وحتى أخمص القدمين، ومع ذلك سيظلون دون "أسنان". لقد أُكتشفت هذه الحقيقة جيداً في حرب الخليج: بعد سنوات طويلة، حصلت فيها العربية السعودية والكويت، على أسلحة بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تساعدهما هذه الأسلحة بشيء. وكان التدخل العسكري المباشر من جانب الولايات المتحدة، فقط، هو الذي انقذهما من مخالب صدام حسين.

وفي المقابل، فان سياسة تزويد اسلحة غربية الى الأنظمة العربية "المعتدلة"، تخلق ترسانة ضخمة من الأسلحة المدمرة، يستخدمها المتعصبون في المستقبل، الذين قد يطيحون، في يوم ما، بالحكام الحاليين، على غرار ما فعل القذافي بالملك ادريس، الموالي للغرب في ليبيا، والخميني، بشاه ايران، والشيخ حسن الترابي، بجعفر النميري في السودان. وفي الآونة الأخيرة، هناك قلق متزايد لدى الغرب، من حدوث اجراء مماثل في مصر أيضاً، واعربت المخابرات الأمريكية عن خشيتها الشديدة بشأن قدرة الرئيس مبارك على التغلب على الأصوليين الإسلاميين في بلاده.

كما أن دكتاتوريين عرباً، يستطيعون الحصول على الأسلحة التي جمعها جيرانهم، بالسلب والنهب، مثلما فعل صدام حسين في الكويت، أو عن طريق ممارسة ضغوط مختلفة على جيرانهم لارغامهم على تسليمهم هذه الاسلحة.

ومن كل هذه الأمثلة، نستخلص استنتاجاً واضحاً هو: ان الهدف الذي ترسل من أجله اليوم هذه الكميات الهائلة من الأسلحة الغربية، لن يكون، بالضرورة، الهدف النهائي لهذه الأسلحة غداً ، وأن الهدف الذي من أجله تم شراء هذه

الأسلحة اليوم، ربما لن يكون هو نفس الهدف الذي ستستخدم من أجله هذه الأسلحة في المستقبل.

ان النتيجة الأكيدة والوحيدة لتجميع هذه الأسلحة هي تعزيز إيمان اعداء اسرائيل بأن الوسائل اللازمة لتدمير دولة اليهود موجودة فعلاً في العالم العربي. وكلما تلقت الدول العربية مزيداً من الأسلحة، كلما تعززت نظرية المتطرفين في العالم العربي، بان الشيء الوحيد الذي يؤخر انتصارهم على دولة اسرائيل، هو الانقسام السائد حالياً بين العرب أنفسهم.

كثيرون هم، العرب الذين يؤمنون بعدم قدرة اسرائيل على مواجهة القوة العسكرية المتعاظمة حالياً في الدول العربية. وأن العنصر الوحيد المفقود لتحقيق الانتصار التاريخي على الصهيونية، لا يزال، حسب رأيهم، وجود حاكم قوي، يستطيع حشد كل هذه القوة بيديه واستخدامها.

إن السياسة الغربية المتمثلة في بيع كميات كبيرة من الاسلحة الحديثة، الى عناصر مختلفة في العالم العربي، من شأنها إغراء بعض المغامرين من أمثال صدام حسين، للقيام بمحاولة توحيد العالم العربي بالقوة، وتحقيق حلم صلاح الدين المتجدد. ونجد ان هذه السياسة الغربية تساعد، بصورة مباشرة، على اضعاف قوة الردع ضد الدكتاتوريين في الشرق الأوسط، وتضر بالجهود الرامية الى احلال السلام في المنطقة.

يبرر أعداء اسرائيل، بوسائلهم الدعائية، السياسة الغربية الحالية، ويشيرون الى الطابع العدواني لاسرائيل، ويبرهنون على ذلك، بأنها حاربتهم أكثر من مرة منذ عام ١٩٤٨. ولكن من الصعب التصديق بأن أياً كان في العالم الغربي، يمكن ان يصدق هذا الادعاء الكاذب، وبخاصة في اعقاب حرب الخليج.

ففي كل ليلة، كانت المدن الاسرائيلية تتعرض لقصف الصواريخ العراقية، في حين دُفع بالمواطنين الاسرائيليين الى الاختباء في الغرف الامنة، خوفاً من هجوم كيماوي. كل هذا ولم يصدر عن اسرائيل اي استفزاز للعراق، ومع هذا، استجابت الحكومة الاسرائيلية لطلب الولايات المتحدة، ولم ترد على العدوان العراقي، لتجريد صدام حسين من كل ذريعة لافشال المجهود الحربي للدول الحليفة لامريكا.

ولكن، على الرغم من ادعاءات العرب الكاذبة ، فيما يتعلق بعدوانية

اسرائيل، قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل، مساعدات عسكرية سخيّة، منذ حرب الأيام الستة. وقد ساعدت هذه المساعدات الأمريكية كثيراً في مسيرة المصالحة بين العرب واسرائيل، لأنها أقنعت قسماً كبيراً من العرب، بانهم لن يتمكنوا من القضاء على اسرائيل. وان تعزيز هذه النظرة وتعميقها لدى الأنظمة والمنظمات العربية، التي لم تستوعبها جيداً بعد، هي الطريق الوحيدة الحقيقية، لتحقيق سلام دائم بين اسرائيل والعرب.

لقد تطور هذا المفهوم بصورة بطيئة، ولكن مستمرة، في نظرة الدول العربية تجاه اسرائيل: في عام ١٩٤٨، اعتقد العرب أنهم لن يواجهوا صعوبة في القضاء على ٦٠٠ ألف يهودي مجمعين في قطاع أرضي ضيق بينهم، وفي عام ١٩٦٧، كان ذلك القطاع من الارض، سبباً في اغرائهم لمهاجمة اسرائيل، حيث انضمت الاردن وسوريا لمصر، في محاولة لخنق اسرائيل. وفي اعقاب فشل محاولة الايام الستة، تحسّن وضع اسرائيل الاستراتيجي بصورة كبيرة جداً. فبفضل الحاجز الطبوغرافي المتمثل بجبال الضفة الغربية، خرجت التجمعات السكانية والمطارات الاسرائيلية عن دائرة خطر هجوم بري مفاجئ، قد تشنه الدول العربية عليها. وعندما هاجمت مصر وسوريا اسرائيل عام ١٩٧٣، امتنع الملك الحسين عن الانضمام اليهما. إذ كان يتوجب عليه اجتياز غور الاردن وقتال اسرائيل على منحدرات جبال الضفة الغربية، الأمر الذي جعله يكتفي بارسال وفده الى هضبة الجولان للانضمام الى الجيش السوري هناك.

باستثناء مبادرة اسرائيل بالهجوم على مصر في حملة سيناء عام ١٩٥٦، يبرز لدينا توجه واضح: في عام ١٩٤٨، تعرضت اسرائيل للهجوم من قبل جيوش خمس دول عربية؛ وفي عام ١٩٦٧، حاربتها ثلاثة جيوش عربية؛ وفي عام ١٩٧٣، هاجمتها دولتان عربيتان (والثالثة اشتركت في الحرب في مراحلها الأخيرة فقط).

وفي ١٩٨٢، عندما خرج الجيش الاسرائيلي لاجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، دخلت الحرب مع اسرائيل دولة واحدة فقط، هي سوريا، ولكن في قطاع محدود فقط. وفي حرب الخليج عام ١٩٩١، هددت العراق باحراق نصف اسرائيل بصواريخها، لكنها لم تحاول شن حرب برية عليها.

لا شك انه يجب ان نرى في هذه المسيرة توجهاً مشجعاً، ولكن علينا التعرف

جيداً على أسبابها، لكي نضمن استمرارها، ولكي لا تتسبب خطأ بوقفها أو عكسها. يجب علينا، في بادئ الأمر، طرح السؤال المحدد التالي: ما هو السبب وراء تراجع عدد الدول العربية التي كانت مستعدة لمهاجمة اسرائيل؟

واضح أن هذا الأمر لم يحدث لأن العالم العربي غيّر رأيه بالنسبة لاسرائيل، وتحوّل فجأة الى مؤيد للصهيونية. فقد أثبتنا أن العداء للصهيونية متعمّق في المجتمع العربي ويصعب التخلص من هذا العداء بسهولة، وبالتأكيد، ليس دون مقابل اجتماعي وسياسي بعيد الأثر، وهذا لا يحدث، بالطبع، بين عشية وضحاها. على الرغم من ذلك إن استعداد الملك الحسين للانضمام للهجوم المصري والسوري على اسرائيل في عام ١٩٦٧، يتناقض بوضوح مع رفضه عمل ذلك بعد ست سنوات فقط. فقد اعتمد قرار الملك الحسين، هذه المرة، على الوضع الذي كان ينتشر فيه جيشه لدى اندلاع الحرب. ففي عام ١٩٦٧، كان جيشه ينتشر الى الغرب من جبال الضفة الغربية، أما في عام ١٩٧٣، فكان ينتشر شرق هذه الجبال. وهذا الفرق لا يمكن ان يتجاهله إلاّ مجنون، والملك الحسين عاقل بالطبع.

ويمكننا التكهن أيضاً، أن نتائج حرب ١٩٧٣، أثّرت الى حد ما، على قرار انور السادات بشأن ابرام معاهدة سلام مع اسرائيل. ربما كان السادات قد أعاد الاعتبار للكرامة العربية (فقد وقف أمام اسرائيل مدة اسبوعين كاملين ولم يُهزم...)، وربما أيضاً كانت لديه الفرصة للتحدث عن "الانتصار" المصري في تلك الحرب. لكن السادات عرف جيداً أنه رغم مفاجأته المطلقة لاسرائيل في "يوم الغفران"، ورغم الهزّة الشديدة التي أصابت اسرائيل في أعقاب تلك المفاجأة، فقد قلب الجيش الاسرائيلي الأمور رأساً على عقب بعد مضي (١٨) يوماً فقط: لقد طوّق الجيش الثالث المصري، ووقف على بعد ١٠١ كم عن القاهرة. ولولا وقف اطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة، لما كانت هنالك أية قوة تمنع الجيش الاسرائيلي من الوصول الى العاصمة المصرية.

إن تناقص عدد الدول العربية المستعدة لمحاربة اسرائيل، باستمرار، يجسّد حقيقة أساسية في الواقع الشرق أوسطي هي: ان السلام بين اسرائيل وجاراتها، هو سلام ردع، وان احتمال تحقيقه يرتبط بصورة مباشرة على قدرة اسرائيل في الردع. فكلما بدت اسرائيل أقوى ، كلما أبدى العرب موافقتهم على ابرام سلام معها،

وكلما أبدت ضعفاً وتردداً، كلما زادت احتمالات الحرب ضدها. إن ما نقوله، لا يدعو الى الاستغراب، حيث أن هذه هي النظرية الكلاسيكية للردع. فقد امتنع الاتحاد السوفياتي عن مهاجمة الغرب، ليس من خلال تسليمه بوجوده، بل من خلال خوفه من نتائج الضربة المعاكسة التي سيتعرض لها.

إن احتمالات شن هجوم عربي شامل على اسرائيل، تقلّصت ليس بسبب ضعف الشعور بالعداء العربي تجاه اسرائيل، إنما بسبب خوف العرب من هزيمة أخرى في الحرب. ان قوة الردع الاسرائيلية لا تحول دون خروج العرب لمحاربة اسرائيل، فحسب، إنما أيضاً دون خرقهم لوضع السلام معها. وهذا هو السبب وراء نزع السلاح من شبه جزيرة سيناء، في إطار اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي. فشبه جزيرة سيناء، هي منطقة واسعة جداً، ونزعها من السلاح جاء كي تضمن اسرائيل أنه فيما لو صدف ان خرقت مصر اتفاق السلام، تكون لديها المدة الكافية لتعبئة جيشها والشروع في هجوم معاكس، قبل ان تتمكن القوات المصرية من الوصول الى الحدود الاسرائيلية. أما في إطار اتفاق السلام الثاني، مع الاردن، فقد ظلّت اسرائيل في مواقعها الدفاعية في غور الاردن وجبال الضفة الغربية، وبذلك، تكون قد احتفظت لنفسها بقدرة الردع، تجاه أية محاولة لخرق معاهدة السلام في المستقبل.

لذا، ففي الشرق الأوسط يعتبر الأمن (قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم) هو العنصر الحيوي للسلام ولا بديل له: إذ أن السلام الذي لا يمكن الدفاع عنه، لن يصمد وقتاً طويلاً. لكن العلاقة بين الأمن والسلام، يتم عرضه بصورة معكوسة أحياناً، وبخاصة عندما تكون اسرائيل هي المقصودة. هناك من يقولون لنا باستمرار أن الأمن الحقيقي هو "السلام"، أي تحقيق وضع سلام رسمي بيننا وبين جيراننا.

إن أي إنسان لا يمكن ان يفكّر بأن يقول للكويت، مثلاً، ان أمنها منوط بالتوقيع على معاهدة سلام مع العراق، فقد كانت الكويت تملك مثل هذه المعاهدات، ولكن تبين أنها لا تساوي الورق الذي كُتبت عليه. فمنذ اللحظة التي اعتقدت فيها العراق أنها قادرة على ابتلاع الكويت،. لم تنفع الكويتيين المعاهدات ولا التعهدات العراقية. ورغم ذلك، يوجد من يخلط بين "السلام بين الديمقراطيات" وبين "سلام الردع"، ويقولون لاسرائيل، ان عليها ان تأخذ على

عاتقها بعض الاخطار الأمنية من أجل "السلام". لان السلام، كما يقولون لنا، هو الأمن الحقيقي. لا يوجد تجسيد أفضل من هذا، "كوضع العجلة أمام الحصان". وكما أسلفنا، فان السلام الممكن تحقيقه في الشرق الأوسط مع الدول الدكتاتورية، منوط قبل كل شيء بالأمن، وليس العكس. فالسلام الرسمي بين اسرائيل وسوريا، على سبيل المثال، الذي يشتمل على معاهدة سلام، وفتح سفارات لا يضمن شيئاً في حد ذاته، وبخاصة الأمن.

إن مثل هذا السلام، لا يمكن خرقه بعد توقيعه بفترة وجيزة اذا لم يكن مدعوماً بالشروط الأساسية المتمثلة بردع سوريا عن شن حرب جديدة. فقد كانت هنالك سفارة عراقية في طهران، وسفارة ايرانية في بغداد، خلال سبع سنوات من ضمن ثمان استغرقتها الحرب الدامية بينهما. كما أن اتفاقية "عدم الاعتداء" التي وقعها في حينه صدام حسين وشاه ايران، لم تلغ رسمياً أبداً. لقد سبق أن قال هنري كيسنجر "أن كل الحروب تبدأ من حالة سلام". وهذا القول مناسب جداً للوضع القائم في الشرق الأوسط، الذي شهد تاريخه حالات لا تحصى من تمزيق معاهدات صداقة وسلام كانت مبرمة بين الدول العربية ذاتها، وان أياً من هذه المعاهدات لم تُحترم، ولم تمنع نشوب حرب عربية ـ عربية. لا يحق لنا، ونحن في أواخر القرن العشرين، ان نحاول إيجاد ذرائع للاستمرار في الخلط بين نوعي السلام. وهذا ينطبق بشكل خاص على الشعب اليهودي الذي عانى أكثر من أي شعب آخر، بسبب عدم قدرة الدول الديمقراطية على إدراك الفرق الأساسي بين النوعين.

إنني أقترح على من لم يكتف بفلسفة السلام وانواعه، ان يفعل كما فعلت أنا، حيث بحثت في قاموس انجليزي صدر مؤخراً عن دار النشر Collins عن معنى كلمة "سلام"، ووجدت أن لها معنيين هما:

١- حالة من الانسجام بين شعوب وجماعات.
٢- الوضع الذي لا تكون دائرة فيه حرب.

ليس هنالك تعريف أدق من هذا لنوعي السلام. فالسلام "بين الدول الديمقراطية" هو حالة إنسجام بين شعوب وجماعات، تعتمد على قيم ثقافية مشتركة، يكون أمن كافة الأطراف معتمداً بوجودها على هذه الشراكة في القيم .

في حين أن سلام الدكتاتوريات، هو "سلام الردع"، وهو الوضع الذي لا تكون في حرب، حتى لو لم يسده أي انسجام، ولا أمن، باستثناء الأمن الذي يعتمد على ردع المعتدي. وهذا هو السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين اسرائيل والعرب، سلام مسلّح وحذر، يوفر لاسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن استئناف الحرب. حيث أنه حتى نوايا السلام الحقيقية اليوم، يمكن أن تتغيّر غداً، نتيجة للظروف أو لاستبدال الحكام في الدول التي وقّعت على سلام معنا. لا يحق لنا أبداً، ان نخلط بين السلام الذي يرتكز على قوة الردع وبين السلام "الانسجامي" الذي يسود بين الديمقراطيات، لأن مثل هذا الخلط سيقودنا حتماً الى حرب جديدة. ولهذا، فان الادعاء بأن "الأمن الحقيقي" هو "السلام" هو قول باطل لا قيمة له؛ كما أنه قول خطير لأنه يخدع الجمهور الاسرائيلي بشأن امكانية تحقيق سلام حقيقي مع العرب من خلال تقديم تنازلات كبيرة، في حين ستبقي مثل هذه التنازلات اسرائيل، في حقيقة الأمر، دون أمن أو سلام.

هنالك طريقة نموذجية لتشويه الادعاء الاساسي الذي أوردته هنا، تتمثل بالقول أنني أومن بأن السلام ممكن فقط بين الدول الديمقراطية، ولهذا يجب عدم ابرام سلام مع العرب، طالما لم يقوموا بثورات ديمقراطية. لكن كل من قرأ هذا الفصل بتمعن، يعرف بأن هذه أقوال فارغة، هدفها صرف النظر عن الاستنتاج الخاص بوجود امكانية تحقيق سلام لا يرتبط بتنازلات خطيرة من جانب اسرائيل ــ سلام يرتكز على قوة ردع اسرائيلية دائمة، تعتمد على تعاظم مستمر لقوتها العسكرية. لقد احرزنا تقدماً، فعلياً، نحو مثل هذا الوضع، وما معاهدة السلام مع الاردن والاتفاقيات السياسية مع المغرب وعُمان ودول أخرى، سوى تعبير رسمي عن هذا التقدم. ومفهوم بحد ذاته ان مثل هذه الاتفاقيات لم تكن لتعقد مع اسرائيل ضعيفة. واذا توصل العرب في الجيل القادم الى الاعتراف بأن اسرائيل باقية في الشرق الأوسط الى الأبد، من المحتمل ان يطرأ تحوّل نفساني في موقفهم من حق اسرائيل بالوجود. إنني مؤمن بأن العرب لن يظلوا يضربون الجدار برؤوسهم الى الأبد. ولكن اذا شعروا ان جدار الأمن الاسرائيلي ينهار، واذا فقدت اسرائيل فجأة الثروة الحيوية للدفاع عن نفسها، فان التقدم التدريجي نحو السلام الاسرائيلي ــ العربي ، الذي تحقق في السنوات الماضية ، قد ينقلب بطرفة

عين. وهذا هو الخطر الحقيقي الذي ينطوي عليه اتفاق سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، والاستعداد لتقديم تنازلات بعيدة الأثر في الجولان.

لقد وصف، ماكس نورداو، في احد مؤلفاته، تجربة مشهورة أجراها العالم الألماني، كارل اوغست ميبيوس، لمعرفة نظام العلاقات بين المفترس، والفريسة. وقد أُجريت التجربة على نوعين من السمك: "جرى تقسيم حوض ماء الى قسمين بواسطة حاجز زجاجي. ثم وضعت في احد الأقسام سمكة من نوع كراكي، ووضعت في القسم الثاني سمكة من نوع، الشبوط. ومنذ اللحظة التي شاهدت فيها سمكة الكراكي، فريستها، سارعت بالهجوم عليها، حيث لم ترى الحاجز الشفّاف. لذا اصطدمت به بقوة أعادتها الى الوراء، مندهشة، وخرطومها مجروح بصورة بليغة... وكررت السمكة هجومها عدة مرات، لكنها لم تنجح سوى في الحاق الضرر برأسها وفمها".

ويضيف نورداو؛ "أنه، شيئاً فشيئاً، بدأت سمكة الكراكي المفترسة تدرك. أن قوة خفيّة وغير معروفة تحمي سمكة الشبوط (الفريسة)، وان كل محاولاتها لافتراسها ذهبت هباء. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً توقف المفترس عن كل محاولاته لاصطياد الفريسة. عندئذ تم إخراج الحاجز الزجاجي من حوض الماء، وبدأت سمكتا الكراكي، والشبوط تسبحان معاً جنباً الى جنب... وان كل ما عرفته سمكة الكراكي، هو أنه محظور عليها مهاجمة الشبوط، لأن مصيرها سيكون سيئاً ومراً. وكأن الحاجز الزجاجي الذي سبق أن كان موضوعاً في الماء، غلّف سمكة الشبوط بدرع صد الهجمات القاتلة التي شنتها عليه سمكة الكراكي".

وبغض النظر عن طبيعة الدوافع للهجوم، لا مبرر لأي هجوم معروف أن مصيره الفشل. وهذه الحقيقة الأساسية تنطبق على بني البشر وعلى الأمم، ليس بأقل مما تنطبق على الأسماك. وهذا هو بالضبط الادراك الذي بدأ يتعمّق شيئاً فشيئاً لدى الانظمة العربية، حتى اكثرها تطرفاً. بالنسبة لاسرائيل. ولكن لايزال من السابق لأوانه القول أن حقيقة وجود اسرائيل أصبحت مترسخة في الوعي العربي، لأنه إذا ما أزيل فجأة الحاجز الدفاعي الواقي لاسرائيل، ستعود لتصبح فوراً هدفاً للمفترسين المهاجمين. هذا الحاجز، نظام الدفاع الاسرائيلي، يتألف من عدة أسس هامة هي : الموارد البشرية، والطبيعية ، المتوفرة لدى دولة اسرائيل ،

الثروات النفسانية والمادية التي تحميها، والحاجز الطبيعي الذي يفصل بين اسرائيل وبين الجيوش الضخمة في الجبهة الشرقية. هذا الحاجز هو الجدار الواقي للدولة، السور العالي المتمثل بجبال الضفة الغربية وهضبة الجولان. وسنتحدث في الفصل القادم عن الأهمية العسكرية لهذا الجدار.

الفصل السابع

الجدار الواقي

في ٦ تشرين أول ١٩٧٣، كنت طالباً جامعيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من "يوم الغفران" والمسافة الشاسعة التي تفصلنا عن اسرائيل، انتشرت الأخبار بسرعة لتضربنا بأقصى قوة، في ساعات ما بعد الظهر. ماذا، "ألم تسمع؟ اندلعت حرب. مصر وسوريا تهاجمان اسرائيل".

قام عدد من الطلاب الاسرائيليين الدارسين في الجامعات الأمريكية، الذين كانوا ضباط احتياط في الجيش الاسرائيلي بالتوجه فوراً الى مطار كندي في نيويورك، للاقلاع على أول طائرة متوجهة الى اسرائيل. لكن المهمة لم تكن سهلة. فقد تدفق رجال الاحتياط على مطار كندي من جميع انحاء الولايات المتحدة وكندا. وأقلعت الجامبو الأولى بحمولة كاملة، ومن ثم بدأ التسابق للصعود الى الطائر الثانية. بذلت جهوداً كبيرة مستغلاً علاقاتي الشخصية. وأخيراً حصلت على مقعد في الطائرة. كانت الطائرة ملأى برجال الاحتياط من مختلف المهن، وكان من بينهم من كانت تلك آخر رحلة في حياته.

كنا واثقين من أنه في غضون بضعة أيام، اسبوع على الأكثر، ستنتهي الحرب بانتصار اسرائيلي ساحق. غير ان هذا لم يكن ما حدث فعلاً. فقد استطاع المصريون والسوريون تحقيق مكاسب في بداية هجومهما المفاجئ: اخترق الجيش السوري هضبة الجولان حتى اقتربت الدبابات السورية من جسر نهر الاردن، وعلى الجبهة الجنوبية اجتاز الجيش المصري قناة السويس، واخترق تحصينات خط بارليف، وأخذ مواقع له شرق القناة. والأخطر من هذا، اتضح ان الجيشين كانا مزودين بصواريخ حديثة مضادة للطائرات وللدبابات، أوقعت بسلاحي الجو والدروع الاسرائيليين، خسائر مؤلمة جداً.

وفي اسرائيل، سادت حالة من التشويش والذهول. إذ مضى يومان بعد اندلاع الحرب، ولم يكن قد تم الانتهاء من تجنيد كل قوات الاحتياط. وكانت جموع كبيرة من جنود الاحتياط يأتون من الخارج ويبحثون عن وحداتهم. وعندما وصلت الى وحدتي، تبين لي أنها موزعة على الجبهتين . شكلنا ، على أية حال،

قوة من العائدين، تزودنا بناقلات جنود مدرعة وسيارات جيب، وتوجهنا الى الجبهة الجنوبية. ولدى وصولنا الى هناك كان قد تم صد الهجوم المصري بهجوم معاكس، الى ما وراء قناة السويس، كان من المقرر ان يبدأ في غضون بضعة أيام، بقيادة ارئيل شارون، كانت مهمتنا حماية القوات المدرعة ليلاً، من هجمات رجال الكوماندوز المصريين الذين يتم انزالهم بطائرات هليوكبتر.

بعد الأيام الأولى للحرب، ساد الهدوء المشوب بالتوتر خطوط الجبهة التي شهدت كثيراً من المعارك. أما في هضبة الجولان، التي نُقلنا اليها بعد ذلك، فقد وجدنا وضعاً مماثلاً. فخلال معارك قاسية، وضحايا كثيرة، نجحت القوات الاسرائيلية في صد القوات السورية، التي كانت تفوقها عشرات الأضعاف من حيث العدد، وظلت متمسكة بمواقعها حتى وصلت قوات الاحتياط.

أُرغمت قيادة الجيش الاسرائيلي في الجولان، على اخلاء موقعها في نفح، والانسحاب الى منطقة مفتوحة، لان الدبابات السورية وصلت الى سياج القاعدة تقريباً. دبابات، أُصيبت، واشتعلت النار فيها، وطواقم دبابات لم يصابوا، انتقلوا الى دبابات أخرى لمواصلة القتال. تم تدمير لواء كامل. وكان المكشوفون من ابراج الدبابات، وهم القادة، عادة، الأكثر عرضة للاصابة. وكانت هناك وحدات، قُضي فيها على كل طاقم القيادة، وأُضطر ضباط صغار لقيادة الوحدة. وانضمت الوحدات المصابة الى بقايا وحدات أخرى، لمواصلة القتال. الجميع، كانوا يشعرون بأنهم يحاربون من أجل الحيلولة دون "تدمير الهيكل الثالث"، حسب تعبير موشه دايان.

لقد وصف الجنود الذين نجوا من الحرب، شعورهم وهم يقاتلون، بانهم كانوا يشعرون ان مصير الشعب اليهودي ملقى على كاهلهم اذا هُزموا هنا، سيضيع كل شيء.

بعد وصول قوات الاحتياط، شرع الجيش الاسرائيلي بالهجوم، وسرعان ما تغلغل داخل الأراضي السورية. وعلى الجبهة الجنوبية، اجتازت قوات مدرعة اسرائيلية قناة السويس، وطوّقت الجيش الثالث المصري. عندئذ بدأ العرب يتوسلون للسوفيات والامريكيين بشأن العمل على وقف اطلاق النار. واخيراً، وبعد انذار من مجلس الأمن الدولي، تحقق وقف اطلاق النار . وفي نهاية الحرب، كان

الجيش الاسرائيلي يقف على مسافة ٤٠ كم من دمشق، و١٠١ كم من القاهرة.

لقد استطاع الجيش الاسرائيلي قلب الأمور رأساً على عقب، ولكنه دفع ثمناً باهظاً، بلغ (٢٥٥٢) قتيلاً، وهو اكبر عدد قتلى يلحق باسرائيل منذ حرب عام ١٩٤٨.

كانت تلك الحرب درساً هاماً للعرب والاسرائيليين على حد سواء: إستطاع العرب التقدم على الجبهتين لمسافة عشرات الكيلو مترات قبل وقف هجومهم. ولو أن هذه الحرب اندلعت من خطوط الحدود عام ١٩٦٧، وتقدم العرب لهذه المسافة، فمن المحتمل ان لا تكون اسرائيل موجودة الآن، إذ كان باستطاعة المصريين الوصول الى مداخل تل ابيب من الجنوب، والاردنيين (الذي لا شك بانهم كانوا سينضمون لمثل هذه الحرب) سيصلون الى ساحل البحر ويقسمون بذلك اسرائيل الى قسمين، وكان السوريون سيصلون الى الجليل.

لقد نجح الجيش الاسرائيلي في انقاذ اسرائيل من الهزيمة حتى بعد أن بدأ العرب حرباً في أفضل الظروف التي يمكن أن يتخيلوها لنفسهم. كما أن اسرائيل لم تتأهب كما يجب، على الرغم من الانذار الاستخباري. وكذلك الظروف السياسية، كانت لصالح العرب: رفعوا اسعار النفط واوقفوا تدفقه الى الغرب الأمر الذي مكنهم من ممارسة ضغط دولي شديد على اسرائيل. فقد قطعت عشرات الدول علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل، لمدة تزيد على عشرين سنة. وخلال الحرب، عندما أرادت الولايات المتحدة نقل معدات عسكرية الى اسرائيل عن طريق الجو، لم تجد ولو دولة أوروبية واحدة توافق على السماح لطائرات التزويد الأمريكية بالهبوط فيها للتزود بالوقود، (واخيراً وافقت البرتغال على هبوط الطائرات الامريكية في اراضيها). ورغم هذه الميزات التي كانت لصالحهم، هُزم العرب خلال ثلاثة أسابيع.

ان حقيقة، تمتع العرب بهذه الميزات الكثيرة في الحرب، والتي لم يحققوا فيها سوى مكاسب ضئيلة، كان لها دور حاسم في قرار انور السادات، الشروع في مفاوضات سلام مع اسرائيل. وفعلاً، انتهت العملية التي بدأت بحرب "يوم الغفران"، في كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ في اطار اتفاقية السلام الاسرائيلية ـ المصرية عام ١٩٧٩ ـ أول اتفاقية سلام من نوعها بين اسرائيل ودولة عربية. وعلى الرغم من اعادة سيناء الى مصر، أُتفق على ان تبقى شبه الجزيرة منزوعة

السلاح، وان لا يدخل الجيش المصري الى شرق القناة (سوى قوة صغيرة). كما تم تشكيل قوة مراقبة فعّالة اشتملت على قوة مراقبين متعددي الجنسيات، بهدف ضمان بقاء سيناء منزوعة السلاح.

ان مساحة شبه جزيرة سيناء، كبيرة جداً،(تصل الى ضعفي مساحة اسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧، والضفة الغربية معاً)، بحيث تتوفر لاسرائيل، في حالة أي خرق لاتفاقية نزع السلاح، الفرصة والوقت لمواجهة أي هجوم مصري، قبل ان تتمكن القوات المصرية من الوصول الى مشارف النقب. وبفضل هذا الحاجز الواسع المتمثل بصحراء سيناء، كان من السهل نسبياً تحقيق مثل هذه الظروف، على طول الحدود مع مصر.

يتوفر على الجبهة المصرية، على أية حال، الشرط الأساسي المطلوب لمعاهدة سلام بين اسرائيل ودولة عربية: امكانية مناسبة لاسرائيل للدفاع عن نفسها في حالة خرق المعاهدة. غير أنه على بقية الجبهات، من الصعب جداً توفير ظروف كهذه. فالجبهة الشرقية تشمل، أولاً وقبل كل شيء، سوريا والعراق، الدولتين العسكريتين العربيتين الكبيرتين، اللتين رغم ما بينهما من خصومة، تعاونتا في السابق في الحروب ضد اسرائيل. ويجب ان نأخذ بالحسبان أيضاً، العربية السعودية، التي قد تضع ترسانتها من الأسلحة، في ظروف معينة، في خدمة حرب مستقبلية. كما اسلفنا استبعاد امكانية دخول الاردن الى دائرة الحرب، مثلما أن معاهدة سلام مع سوريا، ليست ضماناً لعدم خرقها في المستقبل.

ولكي ندرك الشروط الواجب توفرها لأدامة سلام مع الجبهة الشرقية هذه، يجب أن نتعرّف على مكوّنات نظام الدفاع العسكري الاسرائيلي:

ان قدرة اسرائيل على الردع، تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسة: قوتها العسكرية، مقابل القوة العسكرية العربية؛ المدة الزمنية للانذار المبكر المتوفرة لديها لتمكينها من تجنيد قوات الاحتياط لديها، والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الاسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل.

ان تفوّق العرب على اسرائيل من حيث القوة العسكرية، في التسليح والوسائل القتالية، آخذ بالتزايد منذ سنوات. فمنذ حرب يوم الغفران، أنفق العرب ما يزيد على (١٥٠) مليار دولار على شراء الاسلحة وانشاء المنشآت العسكرية . فالعربية

السعودية وحدها، تخصص لجيشها سنوياً مبلغاً من المال، يضاهي ما تنفقه دولة عظمى على جيشها مثل بريطانيا. أما الجيش السوري فيملك الآن دبابات يزيد عددها على تلك التي كانت بحوزة المانيا عندما غزت روسيا. صحيح ان اسرائيل تتفوق على العرب من حيث النوعية، وبخاصة في مجالات التدريب وتأهيل الجيش، غير ان الكميات الهائلة من الأسلحة التي تتدفق على الدول العربية، من شأنها تغيير ميزان القوة بسرعة، بحيث تصبح كميات الاسلحة الزائدة لدى العرب، جزءاً من التفوق النوعي أيضاً. كما أن القوة العسكرية، لها علاقة بحجم السكان. ففي عام ١٩٩٣، بلغ عدد سكان اسرائيل حوالي (٥) ملايين نسمة، مقابل ٣٢ مليون نسمة في سوريا والعراق، الدولتين الرئيستين اللتين تشكلان الجبهة الشرقية. وهذه الميزة تمكن الدول العربية من الاحتفاظ بجيوش نظامية كبيرة، خلافاً لاسرائيل التي يتكوّن معظم جيشها من رجال الاحتياط الذين يتطلب الأمر تعبئتهم للحرب. لذا، فالدفاع الاسرائيلي يتطلب رداً على هجوم يكون فيه الجيش الاسرائيلي منذ البداية أقل عدداً بنسبة ١ : ٥ أو ١ : ٧، مقابل الجيوش العربية.

وهذه الفجوة الكبيرة لصالح العرب، في مجالي السلاح والطاقة البشرية، التي لا يمكن لاسرائيل تغطيتها، تزيد من أهمية العنصرين الآخيرين من عناصر الأمن الاسرائيلي. فالمدة الزمنية للانذار المبكر، تعتبر شرطاً ضرورياً لبقاء اسرائيل. ان اسرائيل بحاجة ماسّة الى وقت كاف لتعبئة جنود الاحتياط الذين يشكلون القوة الرئيسة في الجيش. وهذه التعبئة، تتطلب استدعاء مواطنين من بيوتهم في جميع أنحاء الدولة، وتجميعهم في وحداتهم، وتزويدهم بالاسلحة والمعدات العسكرية الأخرى، توجيههم ومن ثم نقلهم الى خطوط الجبهة.

ان تجنيد مئات الالاف من الجنود الاحتياط في وقت واحد، يعتبر مهمة صعبة جداً، لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تنفيذها بأقل من ٤٨ ـ ٧٢ ساعة. (لا توجد لدى سوريا مشكلة مماثلة، حيث ان جيشها النظامي يعادل من حيث الحجم قوة الاحتياط الاسرائيلية بأكملها، وربما يكون منتشراً في المنطقة، وليس بحاجة الا الى بضع ساعات فقط للخروج الى الحرب).

وحتى يتم الانتهاء من عملية تعبئة الاحتياط، تكون مسؤولية المحافظة على بقاء اسرائيل، ملقاة على كاهل القوات النظامية المرابطة على خطوط الجبهة. واذا

فشلت هذه القوة النظامية في الاحتفاظ بهذه الخطوط ريثما يتم الحاق قوات الاحتياط، فقد تصل الحرب بسرعة كبيرة الى المستوطنات والمدن الكبيرة في اسرائيل.

والأخطر من هذا، هو المجال الجوي. فالطائرة المقاتلة التي تقلع من مطار عسكري في غرب العراق، أو سوريا تحتاج ما بين ٥ ـ ١٠ دقائق فقط للوصول الى التجمعات السكانية في اسرائيل، وأقل مدة زمنية مطلوبة لاقلاع طائرة معترضة لمواجهة طائرة مهاجمة، هي ثلاث دقائق، وهذا أيضاً اذا كانت الطائرة المعترضة في حالة تأهب قصوى على مدرج المطار. بعبارة أخرى، بدون انذار مسبق، قد تتعرض المدن الاسرائيلية والمطارات فيها للقصف الجوي دون أي مقاومة. والدليل على حدوث مثل هذه الامكانية، هو أن اسرائيل وجدت نفسها في حرب الخليج، مضطرة للاحتفاظ بجزء من سلاحها الجوي، محلقاً في الجو. فقد كانت الطائرات المقاتلة تحلق في سماء اسرائيل ليلاً نهاراً طيلة فترة حرب الخليج. وقد تمكنت اسرائيل من اتخاذ هذا الاجراء لان الأمريكيين أبلغونا سلفاً بموعد بدء الحرب.

لذا، فان هذا المستوى من التاهب، غير ممكن ضد هجوم مفاجئ، الأمر الذي يجعل سلاح الجو الاسرائيلي بحاجة الى أنظمة مراقبة الكترونية، تمكنه من توفير دقائق ثمينة، في حالة استعداد الطيارين لمواجهة هجوم كهذا.

لكم هي مهمة "محطات الانذار المبكر" التي أقامتها اسرائيل على قمم جبال نابلس وهضبة الجولان. فقد أقيمت هذه القواعد على ارتفاعات توفر امكانية مراقبة تحركات الجيش السوري، وكل جيش عربي يتحرك داخل الاراضي الاردنية، وكذلك النشاطات الجوية في هاتين الدولتين. ولو أن دولة معادية نجحت في السيطرة على هذه المرتفعات، لأصبح الوضع معكوساً: سيكون باستطاعة العرب مراقبة كل ما يجري على السهل الساحلي والجليل، ولأصبحت اسرائيل عمياء وفاقدة لجزء كبير من قدرتها على تحقيق الانذار المبكر. لذا فان لهذه المحطات، أهمية حاسمة، ولا بديل لها. في حالة الاستعداد لمواجهة هجوم عراقي أو سوري. ولو كانت هذه المواقع في جبال نابلس والجولان، بأيدي العرب، خلال حرب الخليج ، لكانت محطات الانذار هذه تزود صدام حسين بكل ما يجري في

الجيش الاسرائيلي، (ان الاردن نقلت الى العراق معلومات استخبارية بصورة دائمة طيلة أيام الحرب).

صحيح ان امكانيات المراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والطائرات قد تحسنت كثيراً، غير أن هذه الوسائل الاستخبارية معرضة لتقلبات الجو، والأعطال، وصعوبة الصيانة، بالاضافة الى أثمانها المرتفعة. كما أن العدو قد يسقط الطائرات التي تحمل أجهزة الانذار المبكر. لذا، لا زالت اسرائيل لا تجد بديلاً عن قمة مرتفعة كمصدر للحصول على معلومات استخبارية.

ان أحد أهم الثروات المتوفرة لدى الجيش الاسرائيلي خلال الساعات ال (٧٢) الأولى الحاسمة في الحرب، هي المجال الارضي. فالجيش الاسرائيلي بحاجة الى مساحة جغرافية تمكنه من الاستعداد على صعيدي الطاقة البشرية والسلاح، بعد اندلاع الحرب. ولهذا، فان الجيش الاسرائيلي المضطر حالياً لضغط نفسه داخل الحدود الحالية لاسرائيل، لن يستطيع الانتشار بفعالية فيما لو حُرم من مناطق الانتشار المتوفرة في الضفة الغربية، وكنتيجة لهذا سيجد نفسه مضطراً للانتشار في شوارع القدس ومداخل تل ابيب. والأسوأ من هذا هو أن كل مناطق التجمع والانتشار للجيش ستكون ضمن مدى قذائف مدفعية العدو التي تستطيع اطلاقها من جبال الضفة الغربية، الى أي موقع في اسرائيل، الأمر الذي سيؤدي الى تشويش خطير في شبكة التجنيد بأسرها.

إن سور الضفة الغربية، الحاجز الطبيعي، الذي يحمي السهل الساحلي من أي هجوم، لا يحمي بصورة مباشرة سكان اسرائيل الذين يعيشون على الساحل فحسب، إنما يمنح الجيش الاسرائيلي الوقت المطلوب، لنقل قوات الاحتياط الى الجبهة.

إن الشيء الأهم الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار، لدى الحديث عن منطقة عازلة عسكرية هو: مسافة تمنح الوقت. فالمسافة التي سيضطر العدو لقطعها، قبل ان يتغلغل داخل المناطق الاسرائيلية المأهولة بالسكان، ويلحق بها خسائر فادحة، تساوي من حيث القيمة والأهمية، الوقت اللازم لتجنيد قوات الاحتياط الاسرائيلية. وكلما اتسعت المنطقة التي سيضطر العدو لاجتيازها ازدادت احتمالات نجاح الجيش الاسرائيلي في وقف تقدم العدو ، من خلال الهجمات الجوية والبرية

والحصول على وقت ثمين لتعبئة الاحتياط، والمساحة التي توفر امكانية استخدام تكتيك الاعاقة، تسمى "العمق الاستراتيجي".

لقد وضعت قوات "الناتو" في المانيا خطة الدفاع عن المانيا في وجه التهديد السوفياتي، على أساس عمق استراتيجي يبلغ ٢٣٠ كيلو متراً، وذلك في مواجهة عدد الدبابات التي كانت تحت تصرف حلف وارسو، والتي كانت مماثلة تقريباً لعدد الدبابات في الجبهة الشرقية لاسرائيل. لا نستطيع القول ان مناطق الضفة الغربية، تمنح اسرائيل مثل هذا العمق الاستراتيجي، لكنه توفر شيئاً ما، ودون هذا الشيء، سيكون وضع اسرائيل خطيراً، حيث أن مناطق الضفة الغربية لا تمنح اسرائيل عمقاً استراتيجياً فقط، بل تمنحها ارتفاعاً استراتيجياً أيضاً.

ان الطبوغرافية الجبلية لجبال الضفة الغربية، تتلاءم جيداً مع عمليات الاعاقة المطلوبة للدفاع عن اسرائيل. فهذه السلسلة الجبلية تشكل عائقاً يصعب جداً اجتيازه بالنسبة للمهاجم من جهة الشرق. إذ ان القوة المهاجمة ستدخل الى مناطق الضفة الغربية عن طريق غور الاردن، الأكثر انخفاضاً في العالم، (يزيد على ٣٠٠ م تحت سطح البحر). ومن هناك ستضطر القوة المهاجمة لتسلق هذه المرتفعات الصعبة من خلال القتال. وهذه المنطقة غير قابلة تقريباً للاجتياز بالدبابات والآليات الثقيلة الأخرى، ما عدا بعض المحاور الصعبة والملتوية. وان أي نظام الكتروني، مهما كان حديثاً، لن يستطيع أن يحل محل جدار جبلي يزيد ارتفاعه على الف متر، كحاجز أمام قوة مهاجمة.

عندما انسحبت اسرائيل من سيناء، أخذت على عاتقها أخطاراً لا بأس بها، لكنها ليست كتلك التي تهدد وجودها بالذات. فاذا خرق المصريون معاهدة السلام، وادخلوا قوات عسكرية كبيرة الى سيناء، سيكونون بحاجة الى عدة أيام لاجتياز مسافة ٢٠٠كم الفاصلة بين قناة السويس، ونتسانا. وفي المقابل، لا تزيد المسافة بين جبال الضفة الغربية والبحر المتوسط على ١٥كم. فاذا انسحبت اسرائيل من هذه المناطق، سيكون بمقدور قوات معادية اجتياز هذه المسافة، في غضون بضع ساعات.

يجد الأمريكيون والاوروبيون صعوبة في حقيقة كم هي اسرائيل صغيرة"، وما هي الاخطار العسكرية التي تهددها . وأعتقد أن هذه الصعوبة ، تنبع، الى درجة

ما، من الانتصارات الرائعة التي حققتها اسرائيل في حروبها مع العرب، ويبدو أن هذه الانتصارات تجعلهم ينسون حقيقة أن أول هزيمة تلحق باسرائيل ستكون الأخيرة أيضاً. علاوة على ذلك، وبما أن الكثيرين في العالم الغربي يجهلون الواقع الجغرافي والطبوغرافي لاسرائيل. يصعب عليهم الادراك بأن وضع اسرائيل المتفوق ضد العرب، قد يتغيّر دفعة واحدة، الى الأسوأ بكثير، في حالة تحريك خط الحدود الاسرائيلي "بضعة كيلو مترات هزيلة" فقط. كيف يمكن تفسير حقيقة أن الوضع الجغرافي لواحدة من أكثر الدول عرضاً في وسائل الاعلام العالمية غير معروفة لملايين من بني البشر؟

خلاصة القول، ان خارطة اسرائيل، تظهر دائماً من خلال نشرات الاخبار، عبر شاشات التلفزيون في دول كثيرة. لكنّ المشكلة تكمن هنا: يتم عرض الخارطة هناك، دون مقاييس رسم، وفي أغلب الأحيان يتم ابراز اسرائيل والمناطق المحتلة في الضفة الغربية. ولا يخطر ببال المشاهد أبداً، أن ما يظهر أمامه هي منطقة لا يزيد عرضها عن حوالي ٥٠كم، ويعتقد، لسذاجته، بأن هذه مساحة أرض معقولة، مثل "الضفة الغربية" لنهر المسيسبي، مثلاً، التي تمتد على مساحة ١٦٠٠كم.

ويبدي الأمريكيون الذين يكثرون من زيارة اسرائيل، دهشتهم لصغر حجمها. وفي حرب الخليج فقط، عندما عُرضت على شاشات التلفزيون، خرائط العراق والمنطقة كلها، وبدت اسرائيل بحجمها الصغير الحقيقي، أعرب كثير من المشاهدين عن دهشتهم. لكن، حتى في ذلك الوقت، لم يكن الأمر كافياً لاقناع الرأي العام الغربي بمدى صغر حجم اسرائيل، قياساً بالعالم العربي.

ان مساحة الدول العربية، أكبر بكثير من مساحة الولايات المتحدة كلها. واسرائيل داخل حدود عام ١٩٦٧، هي أصغر من مساحة ولاية ميرلاند، وان مساحة الضفة الغربية، لا تزيد على ربع مساحة هذه الولاية الصغيرة في الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، لو تخيلنا العالم العربي، ملعباً لكرة القدم، يمكننا ان نضع اسرائيل، بسهولة، في احدى شبكات الاهداف في الملعب. ويبلغ عدد سكان اسرائيل (٥) ملايين نسمة. أي أقل من عدد سكان مدينة لوس انجلوس الكبرى مقابل (١٥٠) مليون عربي.

وعلاوة على ذلك، تسمح عائدات النفط الضخمة للدول العربية، بشراء ترسانة

هائلة من الأسلحة الحديثة. ويبلغ حجم الجيش الاسرائيلي حوالي السدس فقط، مقارنة بحجم الجيوش العربية المرابطة على حدود اسرائيل، وحوالي "السُبع" من حجم جيوش كل الدول العربية. ولهذا، لم يشهد تاريخ الحروب، من قبل، نموذجاً واضحاً الى الحد، لحقيقة: "داوود مقابل جالوت".

منذ قيامها، واسرائيل مرغمة على مواجهة جبهة شرقية تتكون من اعداء قادرين على ان يستخدموا، خلال وقت قصير، الاف الدبابات والطائرات والمدافع والصواريخ، وملايين الرجال، على غرار الجبهة الشرقية التي كانت تواجه حلف "الناتو". ولكن مقابل (١٦٠٠كم) كانت تفصل بين خطوط حلف وارسو، وبين المحيط الاطلسي، لا يزيد عرض اسرائيل من نهر الاردن وحتى البحر المتوسط، على ٦٥كم، وكأن هذا الوضع، ليس خطيراً بما فيه الكفاية، لتوجه الى اسرائيل مطالب لا تحصى من جانب دول مختلفة، بشأن تقصير هذه المسافة الى ١٥كم فقط (ويشارك في هذه المطالب أيضاً اسرائيليون، فقدوا أي صلة لهم بالواقع). واذا وافقت اسرائيل على هذه المطالب، فلن يكون بمقدورها العيش طويلاً.

إنني أعرف هذه المسافات جيداً. لقد اعتادوا القول في الجيش ان الجندي يعرف الارض "برجليه"، فخلال خدمتي العسكرية، كثيراً ما كنا نقوم برحلات سيراً على الأقدام من "البحر الى البحر" في يوم واحد. كنا نخرج في الخامسة صباحاً من شاطيء "أخزيف" بجانب نهاريا، وفي الخامسة مساءً نستحم على شاطيء بحيرة طبريا: خلال ١٢ ساعة يستطيع الشخص ان يجتاز البلاد سيراً على الأقدام من غربها الى شرقها ـ بعرضها الحالي. ولكن بعرضها السابق قبل عام ١٩٦٧، كان بالامكان اجتيازها، بركضة قصيرة، على غرار ما كنّا نفعل عندما تجندنا للجيش. كانت قاعدة تدريب المستجدين التي التحقت بها تقع مقابل طولكرم، القريبة من الخط الأخضر. وخلال أكثر من ساعة بقليل، كنّا نركض من القاعدة حتى البحر في نتانيا.

كيف يمكن لانسان يعيش في امريكا، أو بريطانيا، أو فرنسا، أن يدرك مدى هشاشة دولة صغيرة الى هذا الحد؟ ان رحلة جوية في طائرة ركاب عادية من مونتريال، الى ميامي، على طول الطرف القصير للولايات المتحدة، تستغرق ثلاث ساعات. في حين ان طائرة مماثلة تستطيع اجتياز المسافة من خط ساحل تل

ابيب، الى مطار اللد، القريب من الخط الأخضر، بدقيقتين فقط. واذا تابعت هذه الطائرة رحلتها نحو الشرق فستدخل الاجواء الاردنية خلال خمس دقائق.

بعبارة أخرى، مقابل ثلاث ساعات طيران لاجتياز عرض الولايات المتحدة، في أضيق نقطة، تحتاج الى دقائق معدودة لرحلة مماثلة تجتاز اسرائيل، أما الطائرة المقاتلة فتحتاج الى أقل من دقيقتين لاجتياز هذه المسافة.

ان الدفاع عن منطقة صغيرة كهذه، ضد قوات يعادل حجمها. حجم قوات حلف "الناتو" تقريباً، هي مهمة صعبة جداً.

في احدى المرات، أُضطررت لشرح مدى صعوبة الدفاع عن هذه المنطقة. دعاني أحد الرؤساء الأفريقيين لزيارة خاصة، عندما كنت أشغل منصب نائب وزير الخارجية. وبعد أن استقبلني بحفاوة بالغة، أوضح لي أنه ليس عدوآً لاسرائيل، ولكن بصفته صديقاً للفلسطينيين، يدفعه الفضول لمعرفة سبب عدم تخلي اسرائيل عن الضفة الغربية لينتهي الأمر. تناولت قصاصة ورق، ورسمت عليها خارطة اسرائيل، مبيناً حدود مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضعت على الخارطة المسافات الحقيقية. ثم ذكرت عدد القوات التي تقف اسرائيل في مواجهتها على الجبهة الشرقية. ثم قلت له: "سيدي الرئيس، ها أنت رجل عسكري. لماذا لا ترسم أدنى ما يمكن من الحدود التي تعتقد أنها ضرورية لنا للدفاع عن أنفسنا؟" رد الرئيس بقوله: انه مقتنع بوجهة نظري.

في حقيقة الأمر، قام قادة هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي برسم حدود لخريطة كهذه تماماً. ففي ٢٩ حزيران ١٩٦٧، بعد ١٨ يوماً على انتهاء حرب الايام الستة، طلب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت مكنمارا، من قادة هيئة الاركان المشتركة للجيش الأمريكي، ان يقدموا له "ورقة موقف" تتضمن تفاصيل أقل ما يمكن من الحدود التي تحتاجها اسرائيل للدفاع عن نفسها، دون اي اعتبارات سياسية. وقام القادة العسكريون الامريكيون برسم خريطة، بناء على اعتبارات عسكرية صرفة، قبل ان تتسبب "اعتبارات سياسية لاحقة" في تشويش تلك الحقائق العسكرية المجردة.

وأوصت وزارة الدفاع الامريكية في التقرير الذي أرفقته مع الخريطة، بأن تحتفظ اسرائيل بأربعة أخماس اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وبهضبة الجولان كلها. واعرب الخبراء العسكريون الأمريكيون عن رأيهم، بأن المنطقة الوحيدة التي

تستطيع اسرائيل السماح لنفسها بعدم ضمّها هي المنحدرات الشرقية لجبال نابلس. تلك كانت وجهة نظر مخططين عسكريين موضوعيين وغير سياسيين، من وزارة الدفاع الامريكية، وليس "خبراء من اليمين".

وبعد٢١ سنة، في سنة ١٩٨٨، وقّع مائة جنرال وادميرال امريكي متقاعد، على عريضة قدموها الى الادارة الأمريكية، قالوا فيها أن استنتاج وزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٦٧، لا يزال صالحاً لليوم، أكثر مما كان عليه آنذاك، وجاء في العريضة: "دون المناطق المحتلة، ستكون اسرائيل المقزّمة، هدفاً مغرياً جداً للمغامرات العربية والارهاب، ولهجوم عسكري شامل قد يضع حداً لوجود اسرائيل... إذا تخلت اسرائيل عن الضفة الغربية... ستظل في الواقع دون أي انذار مسبق عن أي هجوم... وسيكون سكانها جميعاً معرضين للقصف المدفعي. وفي غضون بضع ساعات، قد تكون منطقة الساحل الى الشمال من تل ابيب مقسومة الى قسمين من خلال هجوم تقوم به قوة مدرعة. كما أن القدرة على تعبئة جيش المدنيين... سيسهل تشويشها وربما بشكل لا يمكن معالجته".

عام ١٩٩١، زار اسرائيل الجنرال توماس كالي، مسؤول العمليات في هيئة الاركان المشتركة في حرب الخليج، وفي شهر تشرين ثان من نفس العام تطرق الى رأي الجنرالات بقوله: " لا يمكن الدفاع عن القدس إلاّ اذا احتفظنا بالمنطقة المسيطرة... انني أنظر الى الضفة الغربية، وأتساءل: لو كنت رئيساً لهيئة الاركان في الجيش الاسرائيلي، فلن استطيع الدفاع عن الدولة دون هذه المنطقة... إنني لا أفهم في السياسة، ولكن اذا طلبتم مني الدفاع عن هذه البلاد، واردتم ان ادافع عن القدس. فانني مضطر للاحتفاظ بهذه المنطقة".

بالطبع، لم يرتكز موقف الادارة الامريكية تجاه اسرائيل، على اعتبارات استراتيجية من هذا النوع. فحكومة الولايات المتحدة، لاتتجاهل الضغوط السياسية التي يمارسها عليها العرب منذ عام ١٩٦٧، في حين ان المتطلبات الأمنية الاسرائيلية، التي التزمت الولايات المتحدة رسمياً بالاعتراف بها، "تتغير" وفقاً للمتطلبات السياسية للادارة الامريكية. لهذا السبب، ينجح موظفو الادارة الامريكية في تجاهل توصيات جنرالاتهم، ويدعون أن دولة اسرائيل بعرض ١٥ ـ ٢٠كم تستطيع الاستمرار في البقاء. غير أنه يوجد حد للمعجزات التي يستطيع العسكريون القيام بها، وبضمنهم الجنود الاسرائيليون أيضاً . ان أية دولة لا يحق

لها ان تطلب من جيشها ان يفعل المستحيل، وبخاصة اذا وُضع على رأس دبوس، فلن يستطيع القيام حتى بأبسط المهام.

كما أن المراقبين غير العسكريين الذين يعرفون جغرافية اسرائيل يتفهمون هذه الحقائق. إن العقل السليم يجعلهم يدركون كل ما يعرفه الرجل العسكري: عليك دائماً ان لا تستعد بناء على حرب وقت. غير أن اسرائيل يُطلب منها دائماً الاستعداد وفقاً لظروف حرب الأيام الستة، مع أن الظروف التي كانت سائدة قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧، والتي بفضلها نجحت اسرائيل في انقاذ نفسها من الابادة، قد ولت الى غير رجعة.

* اولاً: لا يمكن تكرار الضربة الجوية المفاجئة التي دمّرت اسلحة الجو العربية عام ١٩٦٧، لأنه منذ عام ١٩٦٨، لم تعد الطائرات المقاتلة العربية تجثم على مدارج المطارات، بل في ملاجئ تحت ارضية محصّنة.
* ثانياً: منذ عام ١٩٦٩، تزود العرب بصواريخ حديثة ومضادة للطائرات، وقد أوقعت هذه الصواريخ خسائر فادحة في سلاح الجو الاسرائيلي في حرب ١٩٧٣.
* ثالثاً: لا شك بأن العرب أيضاً تعلموا عدة دروس مهمة، ويمكن الافتراض بأنهم لن يمكّنوا اسرائيل من تعبئة قواتها وإعدادها لحرب وقائية، مثلما فعلوا عشية حرب الايام الستة.

وفوق كل هذا، زاد حجم الجيوش العربية ثلاثة أو أربعة أضعاف، وطرأ لديها تحسّن في عدة مجالات: تم تحويل فرق المشاة الى فرق مدرعة متحركة، ولم تعد المدافع مجرورة، بل متحركة، كما زودت أسلحة المشاة بصواريخ مضادة للطائرات والدبابات فعّالة جداً، وغير ذلك.

ومقابل الجيوش العربية، التي توجد لديها مناطق انتشار واسعة حول حدود اسرائيل، سيصعب على اسرائيل الممزّقة نشر جيشها داخل منطقتها المقلّصة. ففي القطاع الضيّق الواقع ما بين تل ابيب وخطوط عام ١٩٦٧، لا يوجد مكان لنشر الجيش الاسرائيلي الذي زاد، هو الاخر، زيادة كبيرة منذ حرب الايام الستة.

ان الاعتقاد بقدرة اسرائيل على صد هجوم عربي وهي داخل حدود عام ١٩٦٧، بعد أن أثبتت هذه القدرة في عام ١٩٦٧، هو اعتقاد باطل من أساسه: فقد تغيّرت الظروف، ولذا لا بد ان تكون النتائج مختلفة أيضاً.

ان احدى الطرق لتجسيد هذا الواقع هي أن يقلع المرء بطائرة من مطار دوف في تل ابيب لمسافة بضعة كيلو مترات نحو الشرق باتجاه خطوط عام ١٩٦٧. تحلق الطائرة فوق ضواحي تل ابيب وخلال دقائق معدودة، تحلّق فوق بيوت كفار سابا، تدور فوق حقل صغير لتصل الى قلقيلية، التي كانت في السابق خارج "الخط الاخضر".

قبل حرب الايام الستة، كانت هنالك بضعة كيلو مترات تفصل بين كفار سابا وقلقيلية، لكن المدينتين اتسعتا منذ ذلك الوقت. وأصبح الحقل الضيّق الذي يفصل اليوم بين آخر بيت من كفار سابا، وأول بيت من قلقيلية، في الواقع، هو "العمق الاستراتيجي" الذي يجب ان تكتفي اسرائيل به، حسب رأي الكثيرين من مؤيدي الانسحاب.

فيما وراء قلقيلية، يرفع سور من الجبال، إذ تبدو سلسلة جبال "السامرة" من الجو كأبراج ترتفع فوق السهل الساحلي. وعندما أصطحب أحياناً، أحد الضيوف الأجانب، في رحلة جوية، أطلب من الطيار الاتجاه غربا مرة ثانية، باتجاه الساحل، والتحليق فوق منطقة السفارات في شارع اليركون في تل ابيب. واذا كان الضيف امريكياً، يدور الطيار فوق مبنى السفارة الأمريكية، واذا كان بريطانياً، يحلّق فوق السفارة البريطانية، وهكذا. وتستغرق الجولة الجوية، حتى الحدود والعودة، أقل من عشر دقائق. وعندما يكون الضيف دبلوماسياً، تتخذ حكومته موقفاً متشدداً في موضوع المناطق المحتلة، يستطيع ان يتصوّر لنفسه بسهولة ، كيف يمكن أن يعمل في سفارة تقع على مسافة (٥) دقائق طيران بطائرة خفيفة من الحدود الجديدة التي تريدها دولته لاسرائيل.

ان معظم مواطني اسرائيل، يعارضون عودتنا، الى حدود عام ١٩٦٧، لكن هنالك أقلية ضئيلة متحمسة للعودة الى هذه الحدود، أو على الأقل، مستعدة للموافقة على ذلك، وبما أن لهذه الأقلية تأثيراً ملموساً في وسائل الاعلام، وبما أنها تشكل أغلبية بين وزراء الحكومة الاسرائيلية التي شُكّلت في عام ١٩٩٢، يجدر بنا الانتباه الى إدعاءاتها.

في إطار الرد على الواقع الجغرافي الخطير لاسرائيل، يقول مؤيدو الانسحاب انه في عصر الصواريخ ، لم تعد هناك أهمية للمناطق التي تحتلها اسرائيل . فاذا

كان العرب يملكون صواريخ قادرة على المرور من فوق هذه المناطق، وضرب المدن الاسرائيلية، وقواعد الجيش الاسرائيلي، فما الفائدة من الاحتفاظ بقطعة أرض؟ هذه الصيغة المبسّطة تجتذب المستمعين اليها بسهولة: فكل ما في الأمر هو التساؤل: ألم تتعرض اسرائيل لهجوم بصواريخ سكاد عراقية، أُطلقت من مسافة ١٥٠٠كم؟ وماذا استفادت اسرائيل آنذاك من احتفاظها بمناطق الضفة الغربية؟ لكن هذا الادعاء، مهما كان جذاباً، هو ادعاء فارغ: فالصواريخ، لا تحقق النصر في الحروب. ان الصواريخ، قد تلحق خسائر واضرار، حتى لو كانت جسيمة، لكنها لا تستطيع احتلال منطقة. لقد أدت عمليات القصف الجوي الأمريكي العنيف على فيتنام الشمالية الى دمار فظيع، لكن الجيش الأمريكي لم يغزها ولم يحتل أرضها، لذا لم يستطع كسب الحرب. كما أن القصف الجوي الأمريكي ضد الجيش العراقي في حرب الخليج، الذي تخلل استخدام هائل للقنابل والصواريخ (من ضمنها القنابل الذكيّة، والصواريخ الملاحيّة) لم يكن بمقدوره حسم الحرب. إذ من أجل طرد الجيش العراقي من الكويت، كان لا بد من شن هجوم بري، وبعد بدء هذا الهجوم فقط، حُسمت الحرب بعد ١٠٠ ساعة.

وكذلك الأمر بالنسبة لاسرائيل، يمكن قصفها من الجو وتكبيدها خسائر كبيرة، ولكن لا يمكن احتلالها دون مهاجمتها بقوات برية. ومثل هذا الهجوم، تستطيع ان تقوم به قوات مدرعة مزودة بدبابات ومدفعية متحركة وقوات مشاة آلية، تكون قادرة على دخول الأراضي الاسرائيلية والسيطرة عليها. وان المسافة التي يتوجب على هذه القوات اجتيازها، والمناطق التي ستضطر للقتال عليها، في بداية الحرب، هي عناصر حيوية في تحديد نتائج المعركة. لدى الحديث عن هجوم بالصواريخ، لا تكون للارض أهمية كبيرة، ولكن لدى الحديث عن هجوم بقوات بريّة، فان الأرض قد تغيّر كل شيء: هنالك فرق كبير بين ما اذا كان يتوجب على فرقة مدرعة عربية ان تجتاز، في بدء المعركة، مسافة ٢٠كم أو ٢٠٠كم للوصول الى هدفها، وما اذا كانت الأرض مستوية أو جبلية. (كما ان المسافة لها تأثير، الى درجة ما، على فعّاليّة الصواريخ أيضاً، فكلما كانت مسافة طيران الصاروخ أقصر، كلما كان بالامكان تزويده برأس متفجر أكبر. ولهذا فان صواريخ "سكاد" السورية، ستكون أشد فتكاً من الصواريخ"سكاد" العراقية).

وفي عصر الصواريخ بالذات ، هناك أهميـــة خاصـة للعوائق الطبيعية المتمثلة

بجبال الضفة الغربية في وجه الجيوش العربية القادمة من الشرق. ستضطر اسرائيل، بالطبع ، لتعبئة جنود الاحتياط لديها، لصد مثل هذا الهجوم، ولكن في عصر الصواريخ، يجب ان نأخذ بالحسبان أن الوقت اللازم لتعبئة قوة الاحتياط، قد يكون أطول مما كان عليه في الماضي. ان صواريخ بسيطة كالتي بحوزة العراق، قادرة على ضرب التجمعات السكانية وتشويش حركة رجال الاحتياط المتوجهين الى مخازن الطوارئ.

قال لي أحد ضباط الاحتياط: "إذا سقطت صواريخ في مكان سكناي، اذهب اولاً الى مدرسة ابنتي، كي أتأكد من عدم اصابتها، ثم أتوجه الى وحدتي". كلما كانت نسبة دقة اصابة الصواريخ أهدافها أكثر، كلما كان بالامكان توجيهها الى قواعد التجنيد ومفترقات الطرق المؤدية اليها، وتشويش حركة نقل قوات الاحتياط الى الجبهة. واذا بدأت القوات البرية المعادية بالتقدم، خلال القصف الجوي، فان أي تأخير في تعبئة قوات الاحتياط الاسرائيلية سينتهي بكارثة. لذا، فان طبيعة الأرض ستكون لها، في بداية الحرب، أهمية حاسمة بالنسبة لقدرة القوات الاسرائيلية النظامية على الصمود أمام هجوم قوات عربية تفوقها كثيراً، من حيث الحجم الى حين وصول تعزيزات الاحتياط. وفي مثل هذه الظروف، ستكون اسرائيل بحاجة الى منطقة أكبر، وليس أصغر، كي تستطيع امتصاص الضربة الأولى، ومنحها الوقت المطلوب لاستعادة وعيها من صدمة الحرب. لذا، نجد أنه في عصر الصواريخ، يمنح الجدار الواقي، (جبال الضفة الغربية)، الجيش الاسرائيلي وقتاً أثمن من الذهب. لكن هذا العصر، جلب معه ليس صواريخ بعيدة المدى فقط، إنما قصيرة المدى أيضاً. فقرب المنطقة من الهدف، يعتبر عنصراً مهماً بالنسبة لهذه الصواريخ. فصواريخ مثل سام/٧ السوفياتية الصنع، وصواريخ كتف من نوع "ستينجر" الامريكية الصنع، قادرة على اسقاط طائرات هليوكبتر وطائرات مقاتلة بصورة فعّالة. وقد ثبتت هذه الفعالية، في افغانستان في منتصف الثمانينات. فقد كان المجاهدون الأفغان على وشك الانهزام على أيدي الجيش السوفياتي، عندما قررت الولايات المتحدة تزويدهم بصواريخ "ستينجر". وأدى ذلك الى احداث تحوّل في الحرب: خلال سنوات قليلة، قضي تقريباً على كل القوة الجوية السوفياتية في سماء أفغانستان، على أيدي جماعات من المقاتلين الذين يمتطون الخيول ويطلقون الصواريخ من قمم الجبال.

خلال الانتفاضة، أضطرت اسرائيل لمواجهة الاف الشباب الفلسطينيين الذين تذفوا الحجارة على تلال "السامرة". وليس من الصعب ان نتخيل انه بدلاً من هؤلاء قاذفي الحجارة، يظهر يوماً ما، الاف المقاتلين من منظمة التحرير الفلسطينية، لا يحملون الحجارة، بل الصواريخ المضادة للطائرات.

يجب ان نتذكر، بأن مطار اللد يبعد عن الحدود القديمة مسافة اربعة كيلو مترات فقط، وان كافة المطارات العسكرية ـ باستثناء واحد ـ تقع في مرمى صواريخ قصيرة المدى من انواع مختلفة. لذا لن يكون من الصعب نصب صواريخ كهذه في الضفة الغربية، وضرب الجيش الاسرائيلي بصورة أدق وأشد مما فعله المجاهدون الأفغان بالجيش السوفياتي.

ان مثل هذه الأسلحة، لم تكن متوفرة بأيدي العرب، قبل حرب الأيام الستة. اما اليوم، وفي اعقاب عدة سنوات من التزوّد العسكري من الدول الغربية والشرقية، تحتل هذه الأسلحة مكانة محترمة في ترسانة اسلحة الجيوش العربية. كما زادت مؤخراً مخاوف الغرب من امكانية سقوط صواريخ "ستينجر" التي زودها للافغان والكويتيين وغيرهم، بأيدي رجال منظمة حزب الله وغيرهم. وهنا أيضاً ستكون فعاليّة هجمات الارهابيين أشد، بالطبع، لو كانوا يحملون الصواريخ ويرابطون في جنوب لبنان أو في المرتفعات المشرفة على اللد والرملة.

إن الدرس الذي يجب ان تتعلمه دولة صغيرة كاسرائيل هو: أنه في عصر الصواريخ، تزداد أهمية الأرض، ولا تنقص. الأمر الذي يزيد من أهمية السيطرة على منطقة تمنح الجيش الاسرائيلي "قدرة الامتصاص" لهجوم أرضي يُشن خلال قصف صواريخ بعيدة المدى، وتبعد الصواريخ قصيرة المدى عن أهدافها.

إن اسرائيل، ليست بحاجة الى الاستيلاء على مناطق اخرى، إنما يجب ان تحتفظ بالعمق الاستراتيجي الحالي الذي تمثله مناطق الضفة الغربية.

ان دولة كبيرة، مثل الولايات المتحدة، تستطيع التخلي عن مساحة كبيرة من الأرض، مثل زاوية في ولاية داكوتا الشمالية، بدون تعريض أمنها لخطر حقيقي، حيث ستظل تملك العمق الاستراتيجي اللازم لها (مع انه من الصعب العثور على مواطن أمريكي واحد يوافق على التنازل عن أي جزء من الولايات المتحدة). ولكن ليحاول أي أمريكي ان يرسم في مخيّلته دولة معادية ، تقع على الطرف

الاخر لنهر "بوتوماك" في واشنطن العاصمة، على بعد طلقة بندقية من البيت الأبيض، عندئذ، يستطيع ان يدرك السبب وراء اعتقاد غالبية الشعب الاسرائيلي بان المنطقة المقابلة للقدس وتل ابيب وحيفا، تعتبر حيوية لأمنه. (انظر الخارطة رقم ١١/). الان، نستطيع أن ندرك حجم الخطر الذي يهدد اسرائيل من وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية، ولا شك انه مع مرور الوقت، ستتزود هذه الدولة بكميات كبيرة من الأسلحة. كيف تستطيع اسرائيل منع مثل هذا الأمر؟ يجيب المؤيدون للانسحاب على هذا السؤال بالقول ان المناطق التي ستخليها اسرائيل، ستظل منزوعة السلاح. لكن في حالة مناطق الضفة الغربية وغزة، سيكون من الصعب جداً تطبيق مبدأ نزع السلاح المتعارف عليه، وذلك لسببين:

أولاً: لا يمكن تجريد المنطقة من أسلحة صغيرة لكنها فتّاكة جداً. إذ لن تستطيع اسرائيل منع تهريب صواريخ قصيرة المدى، وقطع أسلحة أخرى لا يزيد حجمها على حجم الحقيبة، إلاّ إذا كانت موجودة فعلياً في الضفة الغربية. ان هذا النوع من الأسلحة يمكن إحضاره بسيارات شاحنة أو سيارات خاصة، أو نقله جواً بطائرات ركاب مدنية. فاليوم رغم وجود اسرائيل الفعلي وسيطرتها المطلقة على مداخل الضفة الغربية، وحرص جنود الجيش الشديد على تفتيش السيارات المتنقلة عبر نهر الاردن، لا تستطيع ان تمنع نهائياً، تهريب أنواع مختلفة من الأسلحة الى مناطق الضفة الغربية وغزة، وليس من الصعب التكهن بما سيحدث فيما لو انسحبت اسرائيل من الضفة الغربية، وتلاشت وسائل المراقبة هذه نهائياً.

ان شبه جزيرة سيناء الواسعة، والخالية تقريباً من السكان، هي منطقة يمكن تجريدها من الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والمدافع. ولو تم تهريب اسلحة خفيفة الى سيناء، لن تشكل هذه الأسلحة خطراً على اسرائيل نظراً لبُعد الأهداف التي يمكن إصابتها بهذه الاسلحة. لكن أية عملية نزع سلاح، لن تكون فعّالة، ضد الأسلحة الصغيرة التي تشهدها اليوم (وغداً)، والتي يسهل تهريبها الى منطقة مأهولة بالسكان مثل الضفة والقطاع، لتشكل مصدر تهديد للمنشآت الاسرائيلية البرية والجوية. لذا، فان نزع المنطقة من السلاح، لا يشكل الرد المناسب. إذ عندما يكون العداء متأصلاً جداً، وتكون الأسلحة سهلة المنال الى هذا الحد، وتكون المسافات قصيرة الى هذه الدرجة، سيكون الايمان بالدفاع المرتكز على "نزع السلاح"، مجرد أمنية فقط.

ثانياً: لا يمكن الاعتماد على نزع السلاح، لاسباب سياسية. فكل منطقة تخليها اسرائيل، ستحتلها منظمة التحرير الفلسطينية، بغض النظر عن الصيغة التي تستخدم لاخفاء هذه الحقيقة (مثل، اتحاد كونفدرالي مع الاردن).

ان الذين يتحدثون عن نزع سلاح الضفة الغربية، إنما يتحدثون في الواقع عن تجريد دولة ذات سيادة كاملة من السلاح ـ الأمر الذي لم نسمع بمثله في تاريخ الأمم، ولسبب بسيط هو: أنه لا يمكن تطبيقه وادامته.

وتجدر الاشارة، الى أنه حتى نزع السلاح من أقاليم محددة داخل دول، أو بينها، يصعب جداً الالتزام به لمدة طويلة. ان نزع السلاح من اقليم "راينوس" في المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، استهدف حماية فرنسا من هجوم ألماني. ولكن بما أن فرنسا وبريطانيا لم تكونا مستعدتين للخروج للحرب في سبيل فرض الالتزام بنزع السلاح من هذا الاقليم، سرعان ما اتضح أن النزع كان عديم الفائدة، مقابل استعداد هتلر لإلغائه.

كما أن التعهدات التي قطعتها على نفسها دول عربية، في الماضي، بشأن نزع سلاح جزئي، لم تكن لها أية قيمة. إذ عندما حصل الملك الحسين، من الولايات المتحدة، على دبابات "باتون" تعهد بعدم وضعها في الضفة الغربية لنهر الأردن، ولكن الملك الحسين لم يصمد أمام ضغوط عبدالناصر قبل حرب الأيام الستة، واحتلت دبابات باتون مواقع لها مقابل القدس. وكذلك، مصر، خرقت اتفاقية وقف اطلاق النار مع اسرائيل في نهاية حرب الاستنزاف، وقرّبت الى قناة السويس بطاريات صواريخ مضادة للطائرات، خلافاً لتعهدات واضحة قطعتها. وبما أن الدكتاتوريين لا يترددون في خرق مبادئ نزع السلاح، عندما يكون الأمر سهلاً بالنسبة لهم، فلا يوجد أي منطق في الموافقة على تسويات نزع سلاح، اذا كان خرقها، بصورة مفاجئة، من شأنه تعريض أمن الدولة للخطر. لكن، كل هذه الحالات من نزع السلاح الجزئي، لا تشبه نهائياً، نزع السلاح من دولة بأكملها. ان اسرائيل لن تكون قادرة على تفتيش كل سيارة شاحنة أو خاصة تدخل الى الدولة الفلسطينية التي ستقام في الضفة والقطاع. كما أنه لن تستطيع إعتراض كل طائرة مدنية تكون في رحلة اليها، من ليبيا أو أفغانستان، وانزالها في مطار اللد، لتفتيشها. أي دولة، يمكن أن تسمح بمثل هذا التدخل السافر بتجارتها الخارجية وخطوط مواصلاتها الدولية ؟ ستطلب الدولة الفلسطينية لنفسها الحقوق

التي تطلبها أية دولة في العالم: مراقبة حدودها، وحقها في "الدفاع عن النفس"، وإلاّ سرعان ما ستقع ضحية لمؤامرات وتهديدات من جانب دول عربية أخرى ومنظمات ارهابية مختلفة، وسيفسر هذا الحق بالسماح لها باقامة جيش خاص بها. كما ستطلب الدولة الفلسطينية إبعاد أية قوة عسكرية لدولة مجاورة عن أراضيها، وفقاً لما هو متعارف عليه في الدول المستقلة. ان الخبرة المكتسبة خلال القرن العشرين، تثبت انه في أغلب الحالات التي نشأت فيها مواجهة بين مبدأ نزع السلاح، وبين مبدأ السيادة، كانت الغلبة للسيادة في نهاية المطاف. هل هناك شك، في أن الدولة الفلسطينية، ستتمتع بتأييد العالم العربي كله، وتأييد دول اخرى كثيرة، لمثل هذه المطالب؟

إن حماس قسم من الجمهور الاسرائيلي للتخلي عن المناطق المحتلة لا يدل على تفكير صافٍ. وان الشرط الأول لصفاء التفكير، هو الاعتراف بأن نظرية نزع السلاح، ربما تبدو كعلاج عجيب لكل الهموم الأمنية الاسرائيلية، لكنها لا تنطوي على أي حل حقيقي للمدى الطويل ـ ولا حتى المدى القصير. حتى ولو استطعنا إقناع بعض الفلسطينيين بالموافقة على نزع سلاح كهذا، سيكون ذلك أمراً يصعب عليهم تنفيذه لمدة طويلة. وسرعان ما تفقد اسرائيل سيطرتها على الوضع. إذ أن كل عملية دخول الى أراضي الدولة الفلسطينية تأتي كرد على عملية خرق اتفاق نزع السلاح، ستفسّر على أنها اجتياز حدود دولية، ستتولى المحافظة عليها قوات دولية أيضاً.

بعبارة أخرى، نقول، أن العمليات الانتقامية التي ستأتي نتيجة لخرق الاتفاق الخاص بنزع السلاح، اذا كانت هنالك امكانية لقيام بمثل هذه العمليات أصلاً، من شأنها توريط اسرائيل بحرب واسعة النطاق مع الدول العربية، وتعريضها لعقوبات دولية أيضاً. كما ان من يتفحص استراتيجية "مشروع المراحل" لمنظمة التحرير الفلسطينية، سيدرك صعوبة المحافظة على مبادئ نزع السلاح. "فمشروع المراحل" يدعو الى اقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير، وتسليحها ومن ثم شن عمليات "ارهابية" ضد اسرائيل، انطلاقاً من اراضيها، تجر اسرائيل الى القيام برد عسكري، الأمر الذي سيدفع العالم العربي الى "حماية فلسطين"، والدخول في مجابهة حاسمة مع اسرائيل. وعلاوة على الفلسطينيين الذين سيطلقون الصواريخ من جبال الضفة الغربية على اسرائيل ، يجب ان تستبعد دخول جيوش

عربية أخرى الى الضفة الغربية لنهر الاردن، لمساعدة اخوانهم. ومن المحتمل أيضاً، أن يتم انزال قوات عسكرية بطائرات هليوكبتر على سلسلة جبال الضفة الغربية، حتى قبل اندلاع الحرب. واذا جرى ذلك خلال ساعات الليل، وفي ظل صمت لاسلكي، على غرار ما حدث في حرب "يوم الغفران"، فستجد اسرائيل نفسها أمام هجوم مفاجئ. ولكن في هذه المرة، لن تكون نقاط بدئ الهجوم من الضفة الغربية لقناة السويس، ومن هضبة الجولان، إنما على بعد بضعة كيلو مترات عن تل ابيب.

من غير الواضح كيف ستقدر اسرائيل على احباط مثل هذا التطور وهي داخل حدود عام ١٩٦٧. إذا انسحبت من الضفة الغربية، فستكون بحاجة الى جيش نظامي أكبر بكثير من الجيش الاسرائيلي بحجمه الحالي، لان الحدود المتعرجة بين اسرائيل والضفة الغربية، هي أطول بحوالي أربعة أضعاف، الحدود الحالية التي تمر في خط مستقيم تقريباً، على طول نهر الاردن. كما أن التكاليف المالية المتعلقة بالدفاع عن جبهة طويلة كهذه، ستلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الاسرائيلي، وتحدث نقصاً في الطاقة البشرية الحيوية. وعندئذ أيضاً، ليس أكيداً ان تتوفر للجيش الاسرائيلي مساحة من الأرض بين اسرائيل والدولة الفلسطينية، لتمكينه من الانتشار فيها والاستعداد للمعركة.

إن دولة فلسطينية، مثلها مثل اليد الممدودة لخنق شريان الحياة لاسرائيل الممتد على طول ساحل البحر من حيفا وحتى أشكلون. لذا، فليس من الغريب ان تجد معظم الاسرائيليين يرفضون هذه الفكرة، ويرون فيها خطراً مميتاً للدولة.

عندئذ نعرض هذه الحقائق أمام مؤيدي الانسحاب، يردون دائماً بالقول، ان اسرائيل المقزّمة ستكون قادرة دائماً على سحب سيفها النووي من غمده، لتحبط دفعة واحدة كل الاخطار التي تهدد وجودها. غير ان اسرائيل تعهدت بأن لا تكون أول دولة تدخل السلاح النووي الى الشرق الأوسط، وحتى لو غيّرت سياستها، فليس من المؤكد، ما إذا كان هذا السلاح يمكن ان يظل دائماً وسيلة ردع كافية ضد هجوم عربي. فاذا أخذنا بالحسبان المسافات القصيرة، نجد أن أية تحركات لقوات فلسطينية، من شأنها تشكيل خطر شديد على سلامة دولة اسرائيل. وهل ستهدد اسرائيل باستخدام السلاح النووي، في كل مرة يغيّر فيها لواء فلسطيني مواقعه؟ وهل ستستخدم السلاح النووي عندما يقوم رتل مدرعات عربي باجتياز

نهر الاردن، أم أنها ستنتظر حتى يصل هذا الرتل الى مرتفعات قلقيلية، على مسافة ٢٠ دقيقة سفر من تل ابيب؟

ان قدرة الردع النووية المنسوبة لاسرائيل، ستتضرر بصورة خطيرة، لان أي إنسان لن يشن حرباً نووية بسبب خرق اتفاق لنزع السلاح. لذا فان أية عملية عدائية ضد اسرائيل، تتطلب رداً دقيقاً، وكل غلطة مهما كانت بسيطة قد تنطوي على كارثة، لان أية عملية اجتياز حدود، في قطاع بعرض ١٦كم فقط، قد تنتهي بدمار ساحل اسرائيل.

لقد رأينا أن الاقتراح بشأن اقتطاع المناطق التي تشكل الدرع الواقي، من اسرائيل، وضغطها ضمن قطاع ضيق على طول ساحل البحر المتوسط، يؤدي الى الاستنتاج بأن اسرائيل ستضطر لاستخدام وسائل غير تقليدية للدفاع عن نفسها. إن فكرة وضع "جدار" نووي على طول حدود اسرائيل بحيث يكون هذا الجدار، فقط، ضمانا لأمنها، ما هي سوى ثمرة لنقص في التفكير وانعدام المسؤولية. إذ أن مثل هذا الاجراء، من شأنه تعريض اسرائيل والعالم بأسره، لخطر يتمثل بسلسلة من التطورات الخطيرة، التي لا يستطيع أحد التنبؤ بها، ولا السيطرة عليها. علاوة على ذلك: ماهي الأهداف التي سنقصفها بالقنابل النووية؟ نابلس؟ القدس الشرقية؟ فبالاضافة الى الدمار الفظيع الذي سيحدثه مثل هذا السلاح سيأتي في أعقابه الغبار الذري الذي سيسمم المنطقة كلها ويودي بحياة الاف العرب واليهود معاً. ان الغبار الذري لا يعترف "بالخط الأخضر". كما أن خطر حصول أنظمة دكتاتورية عربية على أسلحة نووية، لا يهدد اسرائيل وحدها، بل دولاً أخرى أيضاً. هنالك اجراءات معينة تستطيع اسرائيل اتخاذها لتخفيف الخطر النابع من مثل هذا التطور، لكن مثل هذا الموضوع يجب دراسته في دوائر الأمن الاسرائيلية، وليس هنا.

وعلى الرغم من ذلك، يجب أن نوضح أمراً واحداً على الأقل: على غرار الادعاء الذي نسمعه بشأن موضوع الصواريخ، هناك من يدعي انه في عصر الأسلحة النووية، لم يعد هنالك مغزى لمفاهيم عسكرية مثل عمق استراتيجي. لكن هذه نظرية مغلوطة وخطيرة. صحيح ان اسرائيل قد تواجه يوماً ما، تهديداً غير تقليدي لوجودها، لكن هذا لا يستوجب تعريض نفسها لأخطار الحرب التقليدية. ان حقيقة كون دولة ما مضطرة لحماية نفسها من خطر معين يهدد وجودها ،

يجب ان لا تدفعها الى تجاهل خطر آخر يهدد وجودها أيضاً. فالولايات المتحدة لم تتخلص من القوات التقليدية الضخمة التي احتفظت بها لمواجهة قوات حلف وارسو، حتى في ذروة الحرب الباردة، رغم أنها كانت تمتلك أسلحة نووية كافية لتدمير الاتحاد السوفياتي كله، اذا اضطرت لذلك. إن الحكمة التي تكمن في مثل هذه السياسة، يمكن استخلاصها من حقيقة ان كافة الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لم تستخدم فيها الاسلحة النووية مطلقاً، وكانت وسائل القتال التقليدية، هي التي ترجح الكفة دائماً. لذا، يتوجب على اسرائيل أيضا، أن تفعل كل ما في استطاعتها، لتقليص خطر الحرب النووية، وليس زيادته. ولكن، هل سيقل ارتباط اسرائيل بالاسلحة التقليدية، في ظل شرق أوسط نووي؟ لا أعتقد هذا.

على أية حال، طالما لم تمتلك الدول العربية أو ايران اسلحة نووية، وطالما ظلت هذه الدول تؤمن بأن اسرائيل قادرة على إدخال السلاح النووي الى المنطقة في أية لحظة، ستبقى هذه الأمور تشكل موانع هامة لردعها عن مهاجمة اسرائيل. ولكن ماالذي سيحدث لو تزودت ايران أو العراق، مثلاً، بأسلحة نووية خلال السنوات القادمة؟ ستتغيّر المعادلة السياسية في الشرق الوسط بين عشية وضحاها، وستجد معظم الدول العربية أنفسها تعاني من ضغط شديد للسير مع الدول العظمى الجديدة. أضف الى ذلك، أنه سيزيد احتمال ان تبدي الجيوش العربية استعداداً اكبر لشن حرب تقليدية ضد اسرائيل طالما توفرت لها المظلة النووية الاسلامية. كضمان ضد إحتمال استخدام السلاح النووي الاسرائيلي. أي، يمكن الافتراض، ان امتلاك الدول العربية اسلحة نووية، من شأنه اعادة النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى ميدان المعركة التقليدي بالذات، وعندئذ سيزداد ـ بدلاً من أن ينقص ـ ارتباط اسرائيل بالدفاع الارضي، الذي توفره لها مناطق الضفة الغربية.

هنالك ظاهرة مماثلة، برزت في علاقات حلف الاطلسي مع الاتحاد السوفياتي. إذ طيلة الوقت الذي كان فيه السلاح النووي حكراً على الولايات المتحدة فقط في مواجهة قوات حلف وارسو. ولكن، منذ اللحظة التي امتلك فيها الاتحاد السوفياتي اسلحة نووية أيضاً، أُضطر حلف الاطلسي لزيادة حجم قواته التقليدية بصورة كبيـرة . لذا ، فأولئك الذين يعتمدون على ادخال الاسلحة النووية

الى منطقتنا، كحل لمشكلة الدفاع الاسرائيلي، يتعلقون بأوهام فقط. ففي المستقبل المنظور، ستضطر اسرائيل للاهتمام بالدفاع عن نفسها، ضد تهديدات نووية وتقليدية في آن واحد. لهذه الأسباب وغيرها، يوجد في اسرائيل اجماع قومي واسع (ولو انه غير مطلق)، على ضرورة احتفاظ الجيش الاسرائيلي بالسيطرة العسكرية على الجدار الواقي المتمثل بجبال الضفة الغربية.

في الاونة الأخيرة، يتردد ادعاء بأن ضباطاً كباراً في اسرائيل، وبخاصة مؤيدي اليسار منهم، يخالفون هذا الاستنتاج. من المحتمل ان يكون مثل هؤلاء الضباط موجودين، لكن غالبيتهم الحاسمة توافق على الاستنتاج المذكور. هنالك بعض الضباط في الجيش الاسرائيلي، من يريد أن يرى اسرائيل بعيدة عن السيطرة السياسية على شعب عربي، غير ان الجميع يؤيدون استمرار التواجد العسكري الاسرائيلي في مناطق الضفة الغربية.

لقد برز هذا التناقض بصورة جليّة خلال الندوة التي عقدتها جريدة "هآرتس" في عام ١٩٨٨، باشتراك ثمانية من كبار ضباط الاحتياط المؤيدين لليسار الاسرائيلي. حيث شرح كل واحد منهم أنه يؤيد الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية، وأكد في نفس الوقت، ضرورة مواصلة الاحتفاظ بالسيطرة على جزء من المنطقة، بهدف تحقيق القدرة على العمل بفعاليّة في زمن الحرب.

بعد أن عوّد اليساريون الاسرائيليون، العرب على فكرة حصولهم على الضفة الغربية، أصبح من الصعب اجراء مفاوضات معهم. لكن هذه الحقيقة لا تغيّر شيئاً بالنسبة للاستنتاج القائل: أنه كي تستطيع اسرائيل الدفاع عن مدنها، يجب عليها ان تحتفظ بالسيطرة العسكرية على كل منطقة الضفة الغربية. لقد صدق رؤساء هيئة الاركان المشتركة للجيش الأمريكي في عام ١٩٦٧. وأقوالهم هي حقيقة لاجدال بشأنها، حتى في التسعينات.

ان منطقة قطاع غزة، فقط، هي التي تشكل خطراً سياسياً وليس عسكرياً بالنسبة لاسرائيل. فخلافاً لمناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان، التي تسيطر بصورة مطلقة على الاراضي السهلية تحتها، فان قطاع غزة هو منطقة منبسطة وصغيرة. كانت غزة في الماضي، قاعدة انطلاق لعمليات ارهابية ضد اسرائيل، ثم عادت لتكون كذلك ، بعد أن سحبت اسرائيل جيشها منها . وحتى لو أوقفت

منظمة التحرير، لأسباب تكتيكية، مؤقتاً تنفيذ عمليات ارهابية ضد اسرائيل، انطلاقاً من غزة، فلن يتلاشى خطر استئناف هذه العمليات منها مجدداً. لكن هذا الخطر، لا يهدد وجود اسرائيل. كما أن الخطر الكامن في احتمال استخدام غزة قاعدة لهجوم عسكري تقليدي على اسرائيل، سيقل، إذا ظلت سيناء منزوعة السلاح، واذا واصلت مصر المحافظة على السلام. من المفهوم، ان التخلي عن غزة، أدى الى قيام "مبنى دولة" بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية، تستخدمها كقاعدة لنشاطاتها الرامية الى تطبيق السيادة الفلسطينية على عرب الضفة الغربية (وعلى عرب النقب والجليل). وفي ضوء اتفاقية الاخلاء، التي وقعتها حكومة رابين، والتي تمكّن منظمة التحرير الفلسطينية من اقامة دولة بمعنى الكلمة في غزة وأريحا، أصبح هذا الخطر أكثر تجسداً. هل يمكن الفصل، على طول المدى، بين السيطرة العسكرية، وبين السيادة السياسية؟ هذه هي الصعوبة الكامنة في كافة المقترحات، بشأن التنازل عن اراضي الضفة الغربية وغزة. في النهاية، نجد أن الجدال الدائر بين جنرالات الجيش الاسرائيلي اليساريين واليمينيين حول مسألة التسوية الاقليمية، ليس جدلاً عسكرياً. إذ يوجد بهذا الشأن، تطابق واسع جداً في وجهات النظر، وان معظم الخبراء العسكريين، الذين لا يتأثرون بالآراء السياسية، يوافقون على ضرورة احتفاظ اسرائيل بتواجد عسكري في هذه المناطق بغية المحافظة على أمنها. لذا فالجدل الرئيسي يدور حول المكانة السياسية لهذه المناطق: ماهي الترتيبات السياديّة، التي يجب ان تتبع في المنطقة، بحيث تضمن لاسرائيل دفاعاً فعلياً؟

هناك من يعتقد بأنه من الممكن الاحتفاظ بوجود عسكري اسرائيلي في المناطق الخاضعة لسيادة عربية. لكن المصريين لم يسمحوا، في حينه، لاسرائيل، بالاحتفاظ ولو بقاعدة جوية واحدة في سيناء، ولا يُعقل بأن أية دولة عربية أخرى، ستتصرف على غير هذا النحو.

ويعتقد آخرون، بأن اسرائيل تستطيع السيطرة على المجال الجوي للدولة الفلسطينية. غير أن كل هذه الخطط ستنهار في نهاية الأمر نتيجة لضغط السيادة، على غرار ما حدث بالنسبة لسيطرة الولايات المتحدة على قناة بنما، وسيطرة بريطانيا على قناة السويس، وحالات أخرى شهدها القرن الحالي. عندئذ، ستقف اسرائيل عاجزة ، في ضوء وجود جيوش كبيرة ترابط على بعد كيلومترات

معدودة من مدنها ومستوطناتها. لأن من يريد السيطرة على منطقة جبلية مثل الضفة الغربية، التي تتكون فيها المواقع الاستراتيجية ومراكز التجمعات السكانية قريبة من بعضها البعض الى هذه الدرجة، يجب أن تحتفظ بسيطرة عسكرية وسياسية في آن واحد. وأن من يتخلى عن السيطرة السياسية، لابد أن يتخلى في نهاية الأمر عن السيطرة العسكرية أيضاً.

علاوة على هذه المسائل الأمنية، يجب التطرق أيضاً الى عناصر أخرى تتعلق بالأمن القومي، لدى البحث في موضوع المناطق المحتلة. وأولها، عنصر المياه، الذي لا تستطيع أية دولة البقاء دونه، ولا داعي للتأكيد بأن الشرق الأوسط يعاني من مشكلة المياه. فاسرائيل، شأنها شأن جاراتها، سوريا ومصر والاردن، تعاني من نقص خطير في هذا المجال، وفي كل سنة تستهلك كميات اكبر من تلك التي يتم تعويضها من مصادر طبيعية.

والوضع أخطر ما يكون في سوريا، التي تضطر أحياناً لقطع المياه عن دمشق في ساعات الليل. ولكي يدوم السلام الحقيقي في الشرق الأوسط، يتوجب على دول المنطقة، أن تطوّر، بصورة مشتركة، مصادر مياه بديلة. وإذا لم تفعل ذلك، فقد تندلع في المستقبل أزمة خطيرة جداً، بسبب نقص المياه. والنموذج لمثل هذا النزاع، قد نجده في المجابهة القائمة بين تركيا وسوريا والعراق، بشأن مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من جبال تركيا الشرقية. فقد أدت الاجراءات التي اتخذتها تركيا، في السنوات الاخيرة، لتطوير موارد المياه الواقعة ضمن حدودها، والسدود التي أقامتها على هذين النهرين، الى إثارة غضب جيرانها من الجنوب، ولا يزال العثور على حل مستقر ودائم لهذا النزاع، بعيد المنال.

ان ما لا يقل عن ٤٠٪ من مجمل المياه العذبة التي تستهلكها اسرائيل هي مياه جوفية يتم سحبها من أحواض تحت ارضية توجد غالبيتها في مناطق الضفة الغربية. وهذه الأحواض تشكل مصدراً للمياه، يمكن أن تتعرض اسرائيل دونها لكارثة، وأي حل للنزاع في المناطق، لن يكون حقيقياً، ما لم يتضمن تسوية لهذه المسألة. ولكن كيف؟ إذا كان هذا المصدر الحيوي تحت سيادة دولة معادية، فلا بد من أن يؤدي الى مشاكل كثيرة. فقد نواجه، مثلاً، امكانية "ابتزاز مائي"وهو احتمال مخيف في حد ذاته. كما ان مصادر المياه الجوفية هذه، قد تتلوث لسبب ما، عن قصد ، أو غير قصد، وقد يؤدي هذا التلوث الى امراض

وأوبئة في اوساط السكان، أو ربما لاضرار لا يمكن اصلاحها في الحوض المائي نفسه.

وإذا تذكرنا أن أحد الأسلحة التي استخدمها العرب أثناء الانتفاضة، كان إشعال الحرائق في الغابات في جميع أنحاء الدولة، وان صدام حسين، كان على استعداد لمحاربة الولايات المتحدة عن طريق تلويث مياه الخليج العربي بالنفط الخام، فلن نستطيع استبعاد امكانية حدوث تلويث متعمّد لمصادر المياه الاسرائيلية أو تحويلها (تجدر الاشارة الى أن أول عمليات نفذتها حركة فتح في الستينات استهدفت ضرب الناقل القطري). كما أن حالة تسميم غير متعمّدة لن تكون أقل خطورة. وكذلك سوء استعمال ومعالجة مياه المجاري والفضلات الصناعية والنفايات، قد يكون له تأثير مباشر وفوري على أحواض المياه الجوفية العذبة.

وبغية الحيلولة دون حدوث مثل هذا التلوث، يتطلب الأمر مستوى عالياً من الوعي الحكومي والجماهيري، وانفاق مبالغ طائلة لاغراض الفحص والمتابعة والاصلاح. ان الدول الغربية المتقدمة، تواجه صعوبة بالغة في رصد المخصصات اللازمة لمثل هذه الأعمال، وتوفير الوسائل الكفيلة بمنع حدوث تسمم بيئي، وكذلك اسرائيل، تجد اليوم صعوبة في المحافظة على نقاء هذه الأحواض.

ولكن ما الذي سيحدث، عندما تُلقى هذه المسؤولية الجسيمة على كاهل نظام حكم عربي فقير ومعاد في الدولة الفلسطينية، التي يتمنى اليساريون الاسرائيليون اقامتها؟ هذا الأمر، يعني ان اسرائيل ستواجه، بأسرع وقت ممكن، نقصاً خطيراً في المياه، لن تستطيع تعويضه دون إعادة سيطرتها على المناطق التي سلمتها لحكم عربي.

بعد أن نأخذ بعين الاعتبار الأهمية الحاسمة للعمق والارتفاع الاستراتيجيين، والعوائق الطبوغرافية والجغرافية التي ستواجهها قوة غازية، وأهمية السيطرة على مصادر المياه، لا بد أن نتوصل الى استنتاج قاطع هو: ان مناطق الضفة الغربية، حيوية لمستقبل الدولة. وسيتوصل الى هذا الاستنتاج القاطع، كل من يقف في يوم صافٍ على قمة جبل "ياعل حتسور" في السامرة، ليرى كل البلاد من أقصاها الى أدناها، من غور الأردن وحتى البحر المتوسط : إن أرض اسرائيل الغربية ، أي

المنطقة الموجودة حالياً تحت سيطرة اسرائيل، هي وحدة إقليمية واحدة، فيها سلسلة جبلية واحدة، تشرف على سهل ساحلي واحد. وكل من يقترح تقسيم هذه المنطقة الى دولتين ينقصهما الاستقرار والأمن، ويحاول الدفاع عما هو غير قابل للدفاع، يكون كمن يدعو لكارثة.

ان معظم العمق الاستراتيجي والثروة المائية، هما عنصران هامان أيضاً، لدى الحديث عن مستقبل هضبة الجولان. ففي هذه أيضاً، تعرض الحكومة اليسارية الاسرائيلية تنازلات خطيرة جداً. فالجولان تسيطر على مصادر نهر الاردن وبحيرة طبريا، أي، على ٤٠٪ أخرى من إحتياطي المياه في اسرائيل. والتنازل عن هذه السيطرة، يعني ان نضع بأيدي السوريين القوة "لتجفيف" اسرائيل، وعلى أكثر المتحمسين للانسحاب من الجولان، ان يعيدوا حساباتهم وتفكيرهم، أكثر من مرة، بالخطر الذي ينطوي عليه الانسحاب، قبل ان يقترحوا "سلاماً" كهذا.

ان هضبة الجولان، التي ترتفع حوالي ١٣٠٠م عن الحقول الخصبة في غور الحولة، تشكل هي أيضا، حاجزا طبيعياً يحمي اسرائيل. كما أن هضبة الجولان، تشبه الضفة الغربية في المقاييس أيضاً ـ لا يزيد عرضها عن ٢٥كم في أوسع نقطة ـ خلافاً لما هي الحال في شبه جزيرة سيناء، التي يبلغ عرضها ٢٠٠كم، ولا توجد فيها قطرة ماء. كان باستطاعة اسرائيل ان تكون سخيّة الى أبعد الحدود في سيناء، والتنازل عنها كلها، مقابل السلام على الجبهة الغربية، غير أنها لا تملك مجالاً لتقديم تنازلات مماثلة على الجبهة الشرقية ـ الضفة الغربية والجولان. وتزداد هذه الحقيقة وضوحاً، لدى التطرق الى الجيوش الثلاثة الكبيرة، التي تستطيع ان تشكل تهديداً على وجود اسرائيل ـ جيوش ، مصر، سوريا، العراق.

تفصل بين الجيش المصري واسرائيل، صحراء سيناء، التي تمنح اسرائيل، كما أسلفنا، عمقاً استراتيجياً كافياً حتى في حالة خرق اتفاقية السلام. كما أن اسرائيل أوضحت جيداً، في اتفاقية السلام مع مصر، أن دخول جيش مصري الى سيناء، يعني الحرب.

أما الجيش العراقي الذي يعاود بناء قواته، بعد هزيمته في حرب الخليج، فتفصله عن اسرائيل الصحراء الاردنية ـ منطقة عازلة تعادل مساحتها مساحة

صحراء سيناء. والجيش الاردني الذي يحتفظ بهذه الصحراء، هو جيش جيد فعلاً، غير انه، حتى عندما كانت الاردن في حالة حرب مع اسرائيل، كان هذا الجيش أصغر حجماً من أن يعرض اسرائيل لخطر حقيقي.

لقد أعلنت اسرائيل أكثر من مرة، أنها تعتبر الاراضي الاردنية منطقة عازلة، ولن تسمح بأي حال من الاحوال بدخول قوات اجنبية اليها. ففي حرب الخليج أوضحت اسرائيل، المرة تلو المرة، انه اذا دخلت قوات عسكرية عراقية الى الاردن، بغض النظر عن الاسباب، سترى في تلك سبباً للحرب.

إن معظم مواطني اسرائيل، يعارضون إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، لأنهم لا يريدون، على ابوابهم، دولة تبرم حلفاً مع العراق، ومع أكثر القوى تطرفاً في العالم العربي. لأن مثل هذه الدولة، ستلغي نهائياً قيمة المنطقة العازلة الموجودة حالياً على الجبهة الشرقية.

خلاصة القول، هي أن الرد الاسرائيلي "الارضي" على أكبر جيشين عربيين ـ المصري والعراقي ـ هو الاحتفاظ بمناطق عازلة واسعة ـ صحراء سيناء في الغرب، وصحراء شرق الاردن، في الشرق. ولكن، خلافاً لما تتمتع به اسرائيل على الجبهتين الشرقية والجنوبية، لا يوجد لها عمق استراتيجي كاف لمواصلة تهديد الجيش السوري في الشمال، ويجب ان لا ننسى، ان الجيش السوري، هو أحد أكبر الجيوش في العالم العربي. وترابط معظم وحداته بصورة دائمة. في المنطقة الواقعة بين دمشق، وهضبة الجولان، على مسافة ٢٥كم فقط من الجليل، و٧٥كم عن حيفا والسهل الساحلي. وخلافاً لجيشي مصر والعراق اللذين يحتاجان عدة أيام للوصول الى الحدود الاسرائيلية من مواقعهما الحالية، يستطيع الجيش السوري الوصول الى مراكز التجمعات السكانية الاسرائيلية، خلال ساعات معدودة.

إن العائق العسكري الوحيد في طريق الجيش السوري، هي قوة اسرائيلية صغيرة نسبياً، تنتشر في المناطق المسيطرة في هضبة الجولان. وهذه القوة تكفي لحماية اسرائيل، اذ بعد حرب الايام الستة، أصبح الجيش الاسرائيلي يسيطر على الاراضي السورية من الأعلى، من قمم جبل الشيخ، من جبل أبيطال، ونقاط مرتفعة أخرى على طول هضبة الجولان. وهذه النقاط المسيطرة، تعوّض اسرائيل عن عدم وجود عمق استراتيجي، على حدودها مع سوريا.

ولم يكن، محض صدفة، إصرار حكومة اسرائيل، في مفاوضات فصل القوات مع سوريا عام ١٩٧٤، على الاحتفاظ بهذه المنطقة ـ رغم تذمر الادارة الأمريكية، التي لم تستطيع ادراك سبب اصرار حكومة اسرائيل، برئاسة اسحق رابين نفسه، على الاحتفاظ ببضعة كيلومترات. كما أن رابين كرر التزامه بهذا الموقف، عشية الانتخابات للكنيست عام ١٩٩٢، عندما قال: "أن من ينزل عن هضبة الجولان، يكون قد تخلى عن أمن اسرائيل". ولكن، بعد الانتخابات، تبين ان حكومة رابين مستعدة للتنازل عن الجولان مقابل سلام تعاقدي مع سوريا. ويبدو أن معظم اعضاء هذه الحكومة يتجاهلون السبب الذي جعل الحدود مع سوريا أكثر الحدود الاسرائيلية هدوءاً طيلة عشرين سنة. لم تُطلق منها ولو طلقة واحدة، خلافاً لما هي الحال على حدودنا مع مصر والاردن، ولبنان. ان السبب في ذلك، لا ينبثق من رغبة الأسد في الوفاء بتعهداته، مثلما اعتاد أن يقول مؤيدو الانسحاب من الجولان. ففي لبنان، مثلاً، خرق الأسد كل التزاماته تقريباً، بما فيها اتفاقية الطائف، التي التزم بموجبها باخلاء الجيش السوري من لبنان. كما خرق، المرة تلو المرة، تعهداته لتركيا بشأن الغاء قواعد المنظمات الكردية السرية المعادية لتركيا، في الاراضي السورية، كما خرق الاتفاق الذي توصل اليه (بوساطة امريكية) مع اسرائيل في عام ١٩٧٦، بشأن تقليص النشاطات الجوية والبرية السورية في لبنان.

ان السبب وراء حرص الأسد على تطبيق اتفاقيات فصل القوات في هضبة الجولان، بسيط للغاية: فهو يعرف ما سيحدث في حالة خرقه لهذه الاتفاقيات. ويجب ان نستذكر أنه عندما كان الجيش السوري يسيطر على الجولان، ظلت الحدود مع سوريا تشهد حرباً مستمرة طيلة ١٩ سنة. إذ ظلت مستوطنات سهل الحولة وبحيرة طبريا، عرضة لقصف سوري مستمر من مواقع الجيش السوري في أعلى الهضبة. وبعد احتلال الجيش الاسرائيلي هضبة الجولان في عام ١٩٦٧، لم يكن واضحاً للسوريين، مدى التغيير الذي طرأ في المنطقة، نتيجة للانتصار الاسرائيلي في الحرب، الأمر الذي دفعهم لمحاولة الهجوم على اسرائيل مرة أخرى.

وبعد وقت قصير، وجدوا الدبابات والمدافع الاسرائيلية تقف على أبواب دمشق. ومنذ ذلك الوقت، يسود الهدوء الشمال، لان السوريين يعترفون بحقيقة بسيطة هي: طالما بقي الجيش الاسرائيلي مرابطاً في مواقعه الحالية في الجولان،

ليس للسوريين خيار حقيقي للحرب مع اسرائيل، أو لحرب تنطوي على فرصة لانتصار سوري.

لهذا، فان استمرار سيطرة اسرائيل على الجولان، يعتبر عنصراً حيوياً للمحافظة على السلام، أو على الأقل لضمان بقاء حالة اللاحرب مع سوريا. واذا تم استبدال هذا العنصر، بسلام تعاقدي، فلن نستطيع ضمان صمود هذا السلام، في غياب الكابح الأرضي لهجوم سوري جديد.

رغم كل هذا، يقول الكثيرون رغم المتطلبات الأمنية والمائية، فان اسرائيل ملزمة ـ حسب القرارات الدولية التي قبلت بها ـ باعادة هضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة الى العرب. وتعتمد هذه المطالبات على أساس قرار رقم ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في اعقاب حرب الأيام الستة، والذي تبنته اسرائيل أيضاً. واليوم نسي الجميع الصيغة الأصلية لهذا القرار، والهدف من صياغتها. وفي حالات عديدة نجد أن صيغة القرار التي تُعرض في وسائل الاعلام، كثيراً ما تكون أقرب الى نوايا اعداء اسرائيل، منها الى الحقائق.

يتحدث قرار ٢٤٢ عن السلام. انه يدعو الى وقف كافة اشكال التصريحات المتعلقة بالحرب أو حالات الحرب، والاعتراف بالسيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة. والاعتراف بحق جميع هذه الدول في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وعدم تعريضها للتهديدات أو أعمال عنف.

ان أهم ما ورد في هذا القرار، على أية حال، هو مطالبة دول العالم، الدول العربية، بصنع سلام مع اسرائيل: على الدول العربية ان توقف حالة الحرب، والاعتراف بوجود اسرائيل، وضمان سلامة وأمن حدودها. فقد أكد السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آنذاك، آرتور جولدبرغ، الذي كان أحد واضعي صيغة القرار ان هذه هي المواضيع الرئيسة التي تحدث عنها القرار قائلاً: "دعا قرار رقم ٢٤٢ الى الاعتراف واحترام سيادة كافة دول المنطقة. وبما أن اسرائيل لم يسبق أن أنكرت سيادة الدول العربية المجاورة لها، فمن الواضح أن هذه الصيغة، تطالب هذه الدول، بالاعتراف بسيادة اسرائيل". لكن المسؤولين عن الدعاية العربية، ادعوا دائماً، ان اسرائيل هي المسؤولة عن عدم تطبيق قرار ٢٤٢، معتمدين على بند واحد في القرار، وهو الداعي الى "إنسحاب قوات الجيش الاسرائيلي من أرض

أُحتلت في النزاع الأخير". ويدعى العرب ان اسرائيل لم تنصع لدعوة الانسحاب من هذه المناطق، فما السبب الذي يلزمهم بابرام سلام معها وهي ما تزال تحتل الضفة الغربية وهضبة الجولان؟

إن الدول العربية، تتجاهل، عن قصد، حقيقة أن انسحاب اسرائيل من أية منطقة، يجب ان يتم بعد التوقيع على اتفاقية سلام، وليس قبلها، تلك الاتفاقية التي تصر هذه الدول نفسها على عدم، التوقيع عليها. وفعلاً، اذا تفحصنا الأمور من خلال عدسة الدعاية العربية المشوّهة للحقائق، فمن السهل الاقتناع، بأن قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، دعا بوضوح، الى اخراج اسرائيل من "الاراضي" ـ أي من كل الاراضي، وان الصيغة "اراضٍ" (بدون أل التعريف) لم تكن سوى زلّة قلم. غير أنه في حقيقة الأمر، ويشهد على ذلك واضعوا صيغة القرار أنفسهم، لم يكن إخلاء الجيش الاسرائيلي من "الاراضي" هو الموضوع المركزي نهائياً، وانه تم شطب "أل التعريف" بصورة متعمدة، كي تستطيع اسرائيل التفاوض حول عمق الانسحاب وان تظل تحتفظ بجزء من هذه الاراضي لاغراضها الأمنية. فقد قال ارتور جولدبيرغ: "الكلمات المشطوبة والمتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي، سواء أل التعريف، أو كلمة "كل"... يتحدث القرار عن انسحاب من اراضٍ محتلة، ولا يحدد حجم الانسحاب".

وفيما يلي أيضاً، شهادة اللورد كردون، السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة، الذي اشترك مع جولدبيرغ في صياغة القرار: "لم نقل أنه يجب الانسحاب الى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. لم نضف، أل التعريف. لقد قصدنا عدم قول كلمة كل الاراضي... كنا نعرف جميعنا ان خط الحدود الذي كان قائماً قبل ١٩٦٧، لم يُرسم كخط حدود ثابتة، بل كان خطاً لوقف اطلاق النار تم تحديده قبل ذلك بعشرين سنة... لم نقل إن خطوط ما قبل ١٩٦٧، يجب أن تدوم الى الأبد".

كما أن، يوجين روستاو، الذي كان نائباً لوزير الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية، عندما بادرت الادارة الامريكية بالقرار، يؤكد أيضاً، أقوال واضعي صيغة القرار، حيث يقول: "قرارا مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ ... يعتمدان على مبدأين. أولاً: يحق لاسرائيل سيطرة على المنطقة الى حين ابرام معاهدة سلام مع جاراتها الدول العربية. ثانياً: عند صنع السلام، تنسحب اسرائيل الى حدود آمنة ومعترف بها، وليس الى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، بالذات".

هل انسحبت اسرائيل من "اراضٍ أُحتلت في النزاع"؟ وهل يوجد شك في هذا؟

ان شبه جزيرة سيناء، التي أُعيدت الى مصر في إطار اتفاقية السلام مع اسرائيل، تعتبر ثروة أرضية هائلة وفقاً للمعايير الاسرائيلية: حوالي (٦٥) ألف كيلو متر مربع، أنشأت اسرائيل فيها مطارات كبيرة، وفنادق فخمة، واكتشفت فيها مصادر نفطية. ان سيناء أكبر بعشرات الاضعاف من الضفة الغربية، وتشكل أكثر من ٩١٪ من مساحة الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧.

ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لم يحدد ولا في أي بند من بنوده، ان اسرائيل ملزمة بالانسحاب من كافة الجهات (سيناء، غزة، الجولان، الضفة الغربية) لقد ترك واضعوا صيغة القرار، هذه المسألة، بصورة متعمّدة، للتفاوض عليها بين اسرائيل وجاراتها الدول العربية. غير أن كل هذه الأقوال، تبتعد عن الرسالة الرئيسية الكامنة في الصيغة الدبلوماسية للقرار ٢٤٢: ان العرب، هم الذين يجب عليهم التنازل من أجل السلام. فاذا كان القرار يعترف بحق اسرائيل في حدود أمنة، ولم يتوقع منها العودة الى الحدود التي بدأت الحرب منها، فان المنطق يقول انه يجب على العرب ان يضحّوا بجزء من مطالبهم الاقليمية من أجل السلام المضمون.

ولم لا؟ أية تسوية هذه التي يتنازل في اطارها أحد الاطراف عن مطالبه كاملة، في حين لا يتنازل الطرف الآخر عن ١٪ من مطالبه؟ أي موقف اخلاقي هذا، الذي يقول ان المعتدي الخاسر، يحق له إستعادة المنطقة التي شن عدوانه منها؟

ان قرار ٢٤٢، اذا أزلنا عنه غبار الدعاية العربية الذي تراكم عليه منذ عشرات السنين، نجد أنه يقرر ما يقبله كل ذي منطق وهو: السلام الحقيقي، يجب ان يكون لمصلحة الطرفين، لذا يتوجب على الطرفين، دفع ثمنه. ان الحدود الامنة لاسرائيل، هي شرط ضروري لاحلال السلام في الشرق الأوسط. لقد أثبت العرب أكثر من مرة، عن طريق تكرار هجماتهم على اسرائيل ان قطاعاً أرضياً بعرض ١٦كم، الذي كانت اسرائيل مضغوطة في داخله قبل ١٩٦٧، لا يمكن اعتباره حدوداً آمنة. لذا يجب على العرب تقديم شيء ما من أجل السلام.

ان الاستراتيجية العسكرية العربية بسيطة وواضحة، وهي ضغط اسرائيل داخل خطوط الهدنة التي سبقت حرب الأيام الستة ، ووضعها ، مرة ثانية، في حالة لا

يمكن تحتلها.

كما ان الاستراتيجية السياسية العربية، هي أيضاً بسيطة وواضحة وهي: ممارسة الضغط على الدول الغربية بغية إرغام اسرائيل على الانسحاب الى هذه الخطوط.

منذ تولي الحكومة اليسارية السلطة في اسرائيل عام ١٩٩٢، تقلصت هذه الضرورة، في ضوء استعداد اسرائيل للانسحاب دون ممارسة أية ضغوط عليها.

ولن تجدر الاشارة الى الأقوال التي أدلى بها الرئيس الأمريكي، ليندون جونسون، بعد وقت قصير من حرب الأيام الستة، حيث قال: "نحن لا نقول لدول أخرى كيف ترسم بينها الحدود التي توفر لكل واحدة منها أكبر قدر من الأمن". ومع ذلك، اشار جونسون: "من الواضح أن العودة الى الوضع الذي كان سائداً في الرابع من حزيران ١٩٦٧، لن تؤدي الى السلام".

بغض النظر عن الخلافات في الرأي داخل اسرائيل، سواء بين مؤيدي حزب العمل، أو الليكود، أو بين المعارضة، والحكومة ـ فان معظم الجمهور الاسرائيلي يؤمن بأن اسرائيل لا تستطيع العودة الى حدود حزيران ١٩٦٧، دون ان تعرض وجودها للخطر، وانه لا يحق لها التفريط بالسيطرة الاستراتيجية على الجولان، ومناطق الضفة الغربية.

تبدو مسائل مثل الحدود، والمناطق والعمق الاستراتيجي، أموراً هامشية في نظر سكان الدول التي يكون فيها السلام ظاهرة روتينية. لكن هذه المسائل ذات أهمية مصيرية، في الشرق الأوسط، فاذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لمناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان، فلا بد ان نستنتج ان الشعار "أراض مقابل السلام" غير صحيح من أساسه.

ان سيطرة اسرائيل على هذه المناطق ليست "عائقاً أمام السلام" إنما هي عائق أمام الحرب. ولكي نحقق سلاماً دائماً، يتوجب على اسرائيل المحافظة على قدرة ردع قوية طيلة فترة طويلة، أي الى حين حدوث تحوّل حقيقي في نظرة العرب تجاهها. ان وجود اسرائيل، بالذات، في هذه المناطق، هو الذي ردع العرب عن شن حرب شاملة عليها، وهو الذي زاد احتمالات تحقيق سلام حقيقي في المستقبل.

الفصل الثامن

المشكلة السكانية

يجب على اسرائيل مواجهة حقيقتين اساسيتين مرتبطتين الواحدة بالاخرى. فمن جهة اولى، هنالك اهمية حاسمة للجدار الواقي المتمثل بمناطق الضفة الغربية، في مجال الدفاع عن الدولة، ومن جهة اخرى، يعيش على ظهر هذا الجدار حوالي مليون عربي، وهذه خلاصة المشكلة التي تثار دائما في النقاش السياسي داخل اسرائيل: اذا تنازلت اسرائيل عن مناطق الضفة الغربية، ستواجه كابوسا امنيا. ولكن اذا واصلت التمسك بهذه المناطق بما فيها من سكان عرب، الا تواجه بذلك كابوسا ديمغرافيا؟ لا شك ان المسألة الديمغرافية حقيقية وصعبة بالنسبة لاسرائيل. ويجب دراسة هذا الموضوع بجدية والتعرف على حجمه وخطورته، بغية اتباع سياسة معقولة تجاهه، ولكننا لا نستطيع ان نجد طريقة مثلى لمعالجة المشكلة السكانية.

خلال السنوات الاخيرة، يتحدثون في اسرائيل عن المشكلة السكانية على انها "مدمرة"، من خلال الافتراض بأنه اذا واصلت اسرائيل سيطرتها على الضفة الغربية، فلن تستطيع المحافظة على الطابع الديمقراطي للدولة اليهودية.

لقد حذر اصحاب هذا الرأي الاسود، بعد حرب الايام الستة، من ان معدل التكاثر الطبيعي لدى العرب، سيؤدي الى خلق اغلبية عربية في اسرائيل، في غضون ثلاثين سنة. يقترح اليساريون ان تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية من جانب واحد، وليكن ما يكون. في حين يقترح اليمينيون "ترحيل" السكان العرب من الضفة الى الاردن.

لا يقتصر هذا الجدال على اسرائيل وحدها، فقد شهدنا في السنوات الاخيرة وافراً من المقترحات والنصائح الصادرة عن دول اخرى، كان معظمها على صيغة النصيحة التي اسدتها صحيفة "التايمز" اللندنية للتشيكيين في عام ١٩٣٨: ان المكاسب التي ستجنيها تشيكوسلوفاكيا في حالة كونها دولة قومية، ستكون اكبر بكثير مما ستخسره من فقدانها لاقليم سوديت".

قبل قيام الدولة ، تحدث ديمغرافيون يهود عن نهاية سوداء للدولة اليهودية،

وتعزز هذا الاعتقاد بصورة اعمق بعد حرب الايام الستة. بعد اسبوعين من استيلاء اسرائيل على مناطق الضفة الغربية وغزة، في حزيران ١٩٦٧، نشرت صحيفة هآرتس تنبؤات الدكتور يهودا دون القائلة: ان المناطق المحتلة والمحررة، جلبت لاسرائيل حوالي ١،٤ مليون عربي... وهذا يشكل شحنة ثقيلة جداً من المشاكل والالتزامات، وبخاصة في ضوء حقيقة ان نسبة التكاثر الطبيعي المتوقع، ستجعل عدد الشعبين متساوياً هنا في غضون ١٤ سنة.

لقد اخطأ "دون" بالطبع، اذ بعد مضي ١٤ سنة لم تتغير تقريباً، النسبة العددية بين اليهود والعرب.

كما ان صحيفة "جيروزلم بوست" وصفت كلاً من دوف فريدلندر، وكلافين جولدشتايدر، بأنهما من اكبر الديمغرافيين في اسرائيل، واوردت على لسانهما في عام ١٩٧٤: انه مع الحد الاقصى من الاستيطان اليهودي (الاحتفاظ بكل المناطق المحتلة) قد يصبح السكان اليهود اقلية عددية واضحة، عام ٢٠٠٠. وقد اخطأ الاثنان ايضا. صحيح انه كان هنالك انخفاض بسيط في نسبة اليهود نسبة الى المجموع السكاني العام، غير انه من الواضح اليوم، انه لا يوجد احتمال لان يصبح العرب اغلبية في عام ٢٠٠٠.

البروفسور ارنون سوفر، الذي وصفته صحيفة "شيكاغو تريبيون" بأنه اهم خبير اسرائيلي في مجال الديمغرافيا، قال عام ١٩٧٨، انه حتى عام ٢٠٠٠، ستصل نسبة السكان العرب في "ارض اسرائيل" الى ٤٦٪. واضاف: ان هذه الاحصائية، لا تكذب... واذا استمر الوضع على ما هو عليه الان، فستختفي اسرائيل بصورتها الحالية.

ها هي اسرائيل، لا يوجد فيها اية مؤشرات للاختفاء. ان الكثيرين من هؤلاء الديمغرافيين هم ذوو مواقف سياسية يسارية، وجميعهم يعرفون كيف يشرحون ان الخلاص يأتي عن طريق التنازل عن المناطق المحتلة.

وفي اوساط اليمين المتطرف ايضاً، هنالك جماعة متزايدة تقبل بتنبؤاتهم، مع انها لا تقبل حلولهم، فاليمينيون المتطرفون في اسرائيل يقترحون اخلاء السكان العرب من الضفة الغربية، للحيلولة دون حصول هذه النتيجة الحتمية.

ان مؤيدي فكرة وجود مشكلة سكانية، من التيارين السياسيين في اسرائيل،

يعلنـون، بكـل ثقـة، ان العـرب سيصبحـون اغلبيـة في البـلاد، اذا لم نعمـل وفقاً لمنصائحهم، غير ان القليلين فقط، هم الذين فحصوا امكانية تحقيق تنبؤات هؤلاء الخبراء السكانية السوداء، التي بنوا على اساسها سياستهم.

ان الديمغرافيا، ليست بالعلم الدقيق، وتوقعاتها، ليست حقائق. اذ عندما يقول لنا عالم فيزيائي ان الكرة الساقطة من علو ٢٠ متراً، ستصطدم بالارض بعد مضي ثانيتين، نستطيع الافتراض بأن هذا ما سيحدث فعلا: لقد اجريت مثل هذه التجربة آلاف المرات، واذا اردنا التأكد من صحتها، نستطيع اعادة التجربة او اجراءها. ان الكرة، شيء جامد. ولا يوجد اي احتمال ان تقرر من تلقاء نفسها تغيير مسار سقوطها، وتتجه فجأة الى اتجاه آخر. ان سقوط الكرة خلال ثانيتين - حقيقة ثابتة. لكن الامر مختلف، عندما نتحدث عن انسان. فالمراقب يستطيع ان يتنبأ بأن شخصاً معيناً سيذهب الى العمل يوم الجمعة في تمام الساعة ٨,٣٠ صباحاً لانه اعتاد هذا، في بقية ايام الاسبوع - لكن هذه ليست حقيقة علمية. اذ من المحتمل جداً ان يغير هذا الشخص عادته، ويذهب الى الشاطىء بدلا من مكان عمله. اي ان النتيجة النهائية، تتوقف الى درجة كبيرة، على الشخص نفسه.

في حالات كثيرة، يتعامـل الديمغرافيون مع بني البشر، كما يتعاملون مع الكرة المطاطية في التجارب العلمية. فالديمغرافي يحدد رأيه على اساس تطور الاشياء حتى اليـوم الذي يحدد فيه رأيه هذا _ النسبة العددية بين العرب واليهود، نسبة الولادة، العمر، وهكذا _ ويتنبأ بما سيحدث، فيما لو تصرف الجميع على نفس النحو. غير ان الحركة الصهيونية اعتمدت، منذ البداية، على نظرية عكسية تماماً. لقد تفحص هرتسل الامور، كما تطورت حتى ذلك اليوم، وقال انه ليس من الضروري ان تستمر على نفس النحو، وكتب: ان اردتم، لن تكون هذه خرافة".

لقد كان عدد السكان العرب في البلاد، آنذاك، يزيد بعشرة اضعاف عن عدد اليهود. لكن الشعب اليهودي اختار آنذاك ان يتجاهل الحقائق السكانية: هاجر الصهاينة الى البلاد وبنوها، اقاموا المدن والمستوطنات لاستيعاب المزيد من اليهود، وخلقوا واقعاً ديمغرافياً جديداً: دولة يهودية ذات اغلبية يهودية.

لقد هاجر جد امي الى "ارض اسرائيل" عام ١٨٩٦. وفي تلك السنة، كان عدد العرب يعادلون عشرة اضعاف عدد اليهود. وظل اليهود متمسكين بالارض من خلال الايمان بأنهم سيصبحون اغلبية في نهاية الامر. وعندما هاجر الى البلاد جدي لوالدي عام ١٩٢٠ كانت النسبة (١:٦) وفي عام ١٩٤٧، عندما اقر مشروع التقسيم في الامم المتحدة، كانت النسبة (١:٢). وبعد حرب "الاستقلال" بدأت هجرة يهودية واسعة النطاق من الدول العربية وغيرها، وخلال ١٥ سنة انقلبت الامور: اصبح عدد اليهود ضعف عدد العرب تقريباً. ولقد تغيرت هذه النسبة قليلاً في غير صالح اليهود في العقد الاخير، غير ان هذا التوجه العام يمكننا استخلاص الاستنتاج العكسي، بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية: سيحافظ اليهود على اغلبيتهم الحالية، بل سترتفع نسبتها اذا ما استمروا في تنمية هجرة يهودية على نطاق واسع.

لقد اثيرت خلال نقاش جرى داخل حزب العمل، عام ١٩٦٨، التوقعات السوداء بشأن "الاختناق الديمغرافي" المتوقع لاسرائيل في غضون ثلاثين سنة، اذا لم تتنازل عن المناطق المحتلة. آنذاك، رد شمعون بيرس بقوله: لدي شك بالنسبة للحكم سلفاً، وحسب احصائيات ١٩٦٧، على ما سيحدث خلال الثلاثين سنة القادمة، وانه لن يحدث خلال الثلاثين سنة القادمة سوى زيادة عدد العرب بنسبة ٣،٥٪ سنويا، وتكون نسبة تكاثر اليهود اقل من ٢٪.. هل نحن متأكدون من انه حتى عام ١٩٩٨، لن يهاجر اي عربي من اسرائيل، وان اليهود لن يزيدوا نسبة التكاثر الطبيعي لديهم؟... وهل ستبقى روسيا، على ما هي عليه اليوم؟ وهل سيظل اليهود الامريكيون كما هم اليوم؟ يهود فرنسا وبريطانيا وامريكا الجنوبية- كلهم سيظلون على حالهم، دون تغيير؟ هل هذا هو الحلم الصهيوني؟...

ستتاح لنا الفرص خلال السنوات الثلاثين القادمة، لاتخاذ قرارات بشأن تغيير مسارنا، حتى لو تحققت اسوأ التنبؤات. لكن من هو المستعد للتنازل اليوم _ وهناك من هم مستعدون للتنازل، حتى دون سلام- لا يتنازل عن المناطق المحتلة فحسب، انما يتنازل عن مستقبل البلاد وفعلا، لا تزال هذه الاقوال صالحة للتكرار اليوم ايضا. هيا نفحص الحقائق التي كان من المقرر ان ترجح الكفة لصالح "ترانسفير" يهودي او عربي من الضفة الغربية وغزة، فور انتهاء حرب الايام الستة.

بعد الحرب، بدأت تتردد التنبؤات السوداء التي توقعت ان يصبح العرب في غضون ٢٥ سنة اغلبية سكانية في منطقة غرب نهر الاردن. وبما انه قد مضت الان اكثر من ٢٥ سنة، يمكننا التعرف على مدى تحقيق هذه التوقعات. فيما يلي المعطيات العددية لسكان "أرض اسرائيل" في ٢٥ سنة:

	١٩٦٧		١٩٩٣	
	غير يهود	يهود	غير يهود	يهود
- اسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧	٣٢٨،٠٠٠	٢،٣٤٨،٠٠٠	٨١٧،٠٠٠	٤،٠٥١،٠٠٠
- الضفة الغربية (٢)	٥٦١،٠٠٠	-	١،٢٤٤،٠٠٠	٢٦٦،٠٠٠
- غزة	٣٨١،٠٠٠	-	٧٤٩،٠٠٠	٥،٠٠٠
- هضبة الجولان	٨،٠٠٠	-	١٦،٠٠٠	١٣،٠٠٠
المجموع	١،٣٦٨،٠٠٠	٢،٣٨٤،٠٠٠	٢،٨٦٢،٠٠٠	٤،٣٣٥،٠٠٠
المجموع بالنسبة المئوية من مجمل السكان	٣٦،٥٪	٦٣،٥٪	٣٩،٥٪	٦٠،٥٪
كما هو مذكور اعلاه بدون غزة	٢٩،٣٪	٧٠،٧٪	٣٢،٤٪	٦٧،٦٪

ملاحظات:

١- علاوة على العرب المسلمين والمسيحيين المشمولين بمصطلح "غير اليهود" هنالك الدروز والشركس، واقليات اخرى بلغ عددهم، عام ١٩٩٢، (٨٥) الف نسمة، اي نسبة ١،٣٪ من مجموع السكان.

٢- تشمل المعطيات المتعلقة بالضفة الغربية، القدس الشرقية ايضاً، حسب احصاء حجم السكان في شرق المدينة: ٦٥،٠٠٠ غير يهود، عام ١٩٦٧، ١٥٥،٠٠٠ غير يهود و (١٥٠) الف يهودي في عام ١٩٩٢.

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل.

في عام ١٩٩٢، لم تكن العلاقة العددية بين اليهود والعرب مختلفة كثيراً عما كانت عليه في عام ١٩٦٧ : كانت نسبة اليهود آنذاك ٦٣،٥٪ ، وفي عـــام

١٩٩٢ وقفت عند ٦٠،٦٪ بعبارة اخرى، تقول انه بعد مضي ربع قرن، لم يحدث بعد الانهيار الديمغرافي الذي كثرت التحذيرات بشأنه (ولو لم تسمح اسرائيل بجمع شمل العائلات العربية في الضفة والقطاع، لكانت نسبة اليهود اليوم ٦٢،٤٪، اي اعلى قليلاً مما هي عليه اليوم- او ٦٧،٦٪ بدون عرب غزة).

لماذا لم تتحقق التنبؤات الديمغرافية السوداء؟

ان خوف اليهود من المشكلة السكانية ينبع اساساً من مصدر واحد هو: نسبة الولادة العالية في اوساط العرب في اسرائيل، التي تصل الى خمسة اولاد للاسرة الواحدة، اي حوالي ضعفي حجم الاسرة اليهودية. وعندما نعتمد على هذه الحقيقة فقط، نصل الى استنتاج واحد تقريباً، هو ان نهاية اسرائيل كدولة يهودية، ليست بعيدة.

هنالك معلومة احصائية اخرى يكثرون من ترديدها، تفيد بأن السكان العرب، هم اكثر شباباً من اليهود، الامر الذي سيجعل تكاثرهم الطبيعي في المستقبل اعلى. كما ان معلقين اسرائيليين اضافوا الى هذه المعلومة عنصراً دراميأ هو: ان المعركة الان تدور حول "الرحم"، هكذا بكل بساطة. وهذه المعركة لا بد ان يخسرها اليهود". غير ان الواقع اكثر تعقيداً. ان مستقبل اسرائيل السكاني لن تحسمه "معركة على الرحم" فقط. فالعناصر التي تكون المستقبل الديمغرافي للدولة كثيرة، والصورة العامة ليست بهذه الدرجة من الوضوح. اذ ان الحجم السكاني لا يكثر او يقل لسبب واحد فقط، انما يأتي نتيجة لتأثير اربعة عناصر: الولادة، الموت، "الهجرة"، "والهجرة المعاكسة". فالولادة، والهجرة، تزيدان عدد السكان، بينما الموت، والهجرة المعاكسة، يقللان عدد السكان.

وبما اننا نتحدث هنا عن نوعين من السكان، اليهود والعرب، فاننا نتعامل مع ثمانية عناصر، وليس اربعة فقط. ويجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار، كل هذه العناصر مجتمعة، في كل مرة نجري فيها دراسة جدية لمستقبل اسرائيل الديمغرافي. كما ان كل واحد من العناصر الثمانية هذه، يتأثر بمجموعة كبيرة من القوى والظروف. فالهجرة اليهودية، على سبيل المثال، تتأثر بالتقلبات السياسية في روسيا، وفي مجموعة الدول المستقلة، ومن زيادة قوة اللاسامية في اوروبا، وفي اماكن اخرى، ومن وضع العمالة في اسرائيل والعالم، ومن حجم نشاط الحركة الصهيونية، وغيرها. اذا، ليس من الغريب ان يخطىء كثيرون من

الديمغرافيين في توقعاتهم.

لذا، فان بناء التوقعات بالنسبة للزيادة السكانية في الضفة الغربية وغزة، على اساس نسبة التكاثر الطبيعي السنوي لدى العرب هناك، ليس له اهمية كبيرة.

ان الطرف العربي في المعادلة الديمغرافية، كما يعرض في وسائل الاعلام، ينقصه دائماً عنصران: الانخفاض السريع في نسبة الولادة في الوسط العربي، وهجرة العرب الواسعة الى خارج مناطق الضفة وغزة.

قبل حرب الايام الستة، كان متوسط عدد افراد الاسرة العربية في اسرائيل ٩,٢ فرد وانخفض هذا العدد في عام ١٩٨٧ الى معدل ٤,٦ فرد. في حين انخفضت نسبة الولادة في اوساط العرب المسيحيين اكثر من هذا، واصبحت اقل من نسبة الولادة في الوسط اليهودي. وكانت تلك نتيجة مباشرة لارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي في الوسط العربي، وبخاصة بين النساء: الغالبية العظمى من النساء العربيات، يعرفن اليوم القراءة والكتابة، واذا استمر التطور الاقتصادي والثقافي، فمن غير المتوقع ان تنخفض ايضاً نسبة الولادة في الوسط العربي، غربي نهر الاردن، وان تصل الى مستوى نسبة الولادة في الوسط اليهودي.

اما بالنسبة للعنصر الثاني، الهجرة العربية للخارج: فمنذ سنوات الخمسينات، يهاجر عرب الضفة الغربية وغزة بمحض ارادتهم، بمعدل هجرة ثابت تقريباً، وذلك لدواقع اقتصادية في معظم الحالات، حيث بلغ معدل الهجرة السنوية في تلك الفترة حوالي ٢٠ الف شخص.

وعندما انتقلت هذه المناطق الى الحكم الاسرائيلي، تحسن الوضع الاقتصادي بصورة جوهرية، ووجد حوالي (٧٠) الف عربي من هذه المناطق مصادر عمل لهم، داخل الخط الاخضر، وادى ذلك، الى تقليص حجم الهجرة من الضفة الغربية الى الخارج الى درجة معينة. رغم ذلك، هاجر من هذه المناطق آلاف العرب سنوياً، بسبب الرواتب والاجور المرتفعة التي يمكن الحصول عليها في دول الخليج ودول عربية اخرى وظهور جاليات عربية فلسطينية في اوروبا وامريكا تجعل من السهل على المهاجرين الجدد العثور على ملجأ لهم.

في منتصف الثمانينات تباطأ معدل الهجرة العربية، لكن التدهور الاقتصادي

الذي نجم عن الانتفاضة، وبخاصة الخوف من "الارهاب العربي"، زادا من معدل الخروج من هذه المناطق. وقد برزت هذه الظاهرة بصورة جلية، امام مبنى القنصلية الامريكية في القدس الشرقية، حيث كانت تقف طوابير طويلة من المراجعين العرب، الذين يريدون الحصول على تأشيرات دخول الى الولايات المتحدة. (من ان احدهم قال معلقاً على هذه الظاهرة انه لو كانت الولايات المتحدة تسمح بدخول عرب الضفة الغربية اليها، كما تسمح ليهود الاتحاد السوفياتي، لحلت مشكلة اسرائيل السكانية في يوم واحد). لقد كانت هجرة العرب من المناطق الخاضعة للسلطة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، عنصراً مهماً في الميزان السكاني. ولكن، اذا كانت الاحصائيات السكانية، تشير الى وجود "خطر" سكاني حقيقي، فان هذا الخطر ليس مصدره عرب الضفة الغربية وغزة، بل "عرب اسرائيل" بالذات.

ففي الفترة من ١٩٦٧-١٩٩٢، انخفضت نسبة عرب الضفة الغربية وغزة من ٢٥،٨٪ الى ٢٤،٨٪ من مجمل السكان غرب نهر الاردن. وفي المقابل، زادت نسبة "عرب اسرائيل" من ١٠،٥٪ الى ١٣،٤٪ ولعل اي خبير سكاني لا يقول صراحة، كم يحتاج "عرب اسرائيل" من الوقت، حتى يشكلوا اغلبية في اسرائيل، اذا تخلت عن الضفة الغربية وغزة. فاذا كانت تنبؤات هؤلاء الخبراء، خالية من اية ميول سياسية، فان عليهم القول صراحة، ان اسرائيل يجب ان تتخلى ايضاً عن مناطق الجليل والنقب التي توجد فيها نسبة كبيرة من "عرب اسرائيل".

عندما نأخذ بالحسبان هذه المعطيات، يتضح لنا ان التوقعات الخيالية بشأن "انفجار سكاني مؤكد" بعيدة جداً عن كونها توقعات مؤكدة. ويزيد التأكيد على هذا الاستنتاج ايضاً، عندما نتفحص الطرف اليهودي في المعادلة: يبلغ متوسط عمر الشخص اليهودي ٧٨ سنة لدى النساء، و ٧٥ سنة لدى الرجال. ويمكن الافتراض بأن هذا المعدل سيزداد مع التقدم الطبي. كما ان نسبة الولادة في الوسط اليهودي ثابتة منذ سنوات عديدة، عند الرقم ٢،٧ ولد في الاسرة، وهي اعلى معدل ولادة في العالم الغربي، ويبدو ان هذا هو رد الجمهور اليهودي نتيجة تجاربه في الحروب المتكررة، وخوفه من حرب جديدة، وكتعبير عن رغبته في ضمان بقاء الشعب اليهودي.

لا شك ان هناك مصلحة لدولة اسرائيل ، بصفتها دولة يهودية في تشجيع

زيادة حجم الاسرة اليهودية. وتجدر الاشارة، في هذا المجال، الى ان دولاً مثل فرنسا وهنغاريا، وبلغاريا، والجمهوريات السوفياتية سابقاً، اكتسبت خبرة ناجحة للغاية في تطبيق برامج وطنية لتشجيع الولادة. وقد وردت في احدى الدراسات الحكومية مقترحات مختلفة لتحقيق هذا الهدف: منح قروض لانشاء اسر جديدة: مساعدة النساء اللواتي يعانين من صعوبات في الاخصاب، تقديم المشورة او المساعدة للنساء اللواتي حملن بصورة غير متوقعة، تقديم المساعدة في مجال اسكان العائلات التي ترغب في زيادة عدد اولادها، لكنها لا تستطيع بسبب النقص في المسكن، تعديل قوانين الشؤون الاجتماعية في مواضيع تتعلق بالاولاد، والامهات العاملات وغير ذلك.

لا يوجد، بالطبع، اي ضمان بأنه حتى لو اتخذت هذه الاجراءات، ستؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة، غير ان توقعات "مؤكدة" بشأن نسبة ولادة منخفضة في الوسط اليهودي، في الوقت الذي تستطيع فيه اسرائيل تنفيذ برامج لتشجيع الولادة، تشبه التوقعات التي تؤكد بصورة مطلقة "عدم نزول مطر" ان معدل الولادة في الوسط اليهودي، لا يمكن التنبؤ به بصورة قاطعة، كون جزء من هذه المسألة، على الاقل، يتعلق بتصرفات اسرائيل نفسها..

ان العنصر الثاني الذي يؤثر على حجم السكان اليهود، فهو الهجرة المعاكسة، وهذا ينطوي على مشاعر فورية بشكل خاص. ان الهدف الرئيسي للحركة الصهيونية هو تجميع الشعب اليهودي في دولة اسرائيل، ولهذا السبب ينظر معظم الجمهور في البلاد الى الهجرة المعاكسة باعتبارها تصرفاً سلبياً جداً. اذ ان كل شخص يهاجر من اسرائيل، يعتبر خسارة حقيقية، مثلما يعتبر وصول اي مهاجر جديد مكسباً حقيقياً.

في الثمانينات، عندما بلغ معدل الهجرة المعاكسة من اسرائيل حوالي ٣٠ الف شخص سنوياً، اعتبر الكثيرون في اسرائيل، هذا الامر، خطراً حقيقياً على مستقبل الدولة. لكن وفي اعقاب تحسين الوضع الاقتصادي والتشجيع النفساني في اعقاب الهجرة من الاتحاد السوفياتي، توقف هذا التوجه.

يقدر عدد الاسرائيليين الذين هاجروا من اسرائيل منذ قيامها بحوالي ٤٠٠ الف نسمة - حوالي ١٠٪ من مجموع السكان اليهود حالياً . ويعتبر هذا الرقم

كبيراً جداً بالنسبة لدولة لا تزال تبذل الكثير من اجل زيادة عدد سكانها، من غير الممكن ان نتوقع ما اذا كانت الهجرة المعاكسة من اسرائيل ستستأنف على نطاق واسع، ان الامر متوقف، اولا وقبل كل شيء، على ما سيحدث داخل اسرائيل نفسها. اذ ان نسبة الهجرة المعاكسة، تتأثر بشكل عام، بالصعوبات الاقتصادية، وليس بالتطورات السياسية او العسكرية بالذات، وان معظم الاسرائيليين المقيمين في الولايات المتحدة وفي اماكن اخرى، تربطهم باسرائيل علاقات قوية، وكثيرون منهم يعربون عن رغبتهم في العودة اليها. وفعلاً، زاد في السنوات الاخيرة، عدد الاسرائيليين الذين قرروا العودة الى اسرائيل، فالمهاجرون من اسرائيل يتأثرون جداً بأية مشاريع تشجعهم على العودة الى اسرائيل. ومن الخطأ الفاحش، عدم اخذهم بنظر الاعتبار لدى الحديث عن التوزان السكاني. فاذا طرأ على الاقتصاد الاسرائيلي تحسن حقيقي، فمن المتوقع ان ينخفض معدل الهجرة المعاكسة من اسرائيل، وزيادة في عدد العائدين اليها، وبينهم رجال اعمال ناجحون، يستطيعون المساهمة، بدرجة كبيرة، في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي.

ان اكثر العناصر اثراً على الهجرة الى اسرائيل، هو الوضع الاقتصادي فيها. وتعتبر الهجرة، كما اسلفنا، اهم عنصر في الطرف اليهودي من المعادلة السكانية. فمنذ بداية الحركة الصهيونية كانت الهجرة اليهودية، مصدراً للحل السكاني الوحيد الذي كان قابلاً للتنفيذ آنذاك. لقد حولت الهجرة اليهودية ارضاً قاحلة، سكانها العرب قليلون، لكنهم يبلغون عشرة اضعاف الجالية اليهودية الصغيرة التي كانت فيها، الى دولة اسرائيل الحالية، التي يزيد فيها عدد السكان اليهود على العرب بنسبة ملموسة، حتى بعد الاخذ بالاعتبار سكان المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧.

واليوم ايضاً لا تزال الهجرة اليهودية تنطوي على امكانيات ضخمة لتقوية الدولة في المستقبل، اذ يوجد في جمهوريات الاتحاد السوفياتي المستقلة، حوالي ٢-٣ ملايين يهودي، اي اكثر من عدد العرب في كل "ارض اسرائيل" الغربية. وربما يزيد عدد اليهود في هذه الدول، عن هذا الرقم بكثير نظراً لأن معطيات التعداد السكاني في الاتحاد السوفياتي، لم تكن دقيقة، ولان كثيرين من اليهود السوفيات، لم يرغبوا في اظهار يهوديتهم.

لقد اصبح شبه مؤكد الان ، ان جميع يهود روسيا ، واوكرانيا ، وجمهوريات

اخرى، سيهاجرون الى اسرائيل فيما لو زادت خطورة الوضع الاقتصادي والسياسي هناك، واذا استطاعت اسرائيل توفير فرص عمل مناسبة لهم.

هنالك ما يزيد على مليون يهودي في روسيا، قدموا، حتى الان، طلبات هجرة الى اسرائيل، وقد يحذو كثيرون آخرون حذوهم، وهذا عنصر اخر مهم يتوقف استغلاله على اسرائيل نفسها.

ليس بالضرورة، ان تكون الهجرة الكبرى من مجموعة الدول المستقلة التي بدأت في مطلع التسعينات، اكبر هجرة في تاريخ الحركة الصهيونية. ففي فرنسا، يقترب عدد اليهود من مليون نسمة، ويعيش حوالي ١٠٠ الف يهودي في جنوب افريقيا، وحوالي ٣٠٠ الف يهودي آخرون يعيشون في الارجنتين. وتشهد فرنسا في السنوات الاخيرة، موجة لاسامية آخذة في الازدياد، مع ظهور القومية المتشددة لليمين المتطرف، كما ان مستقبل الجالية اليهودية في جنوب افريقيا يلفه الغموض، مع التغييرات الدراماتيكية التي تمر بها هذه الدولة.

ومن شأن مثل هذه التطورات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها هذه الدول، احداث تيار جديد للهجرة الى اسرائيل، وبخاصة اذا تحسن الوضع الاقتصادي في البلاد. وتنطبق هذه الامور ايضا على دول اخرى عديدة، توجد فيها تجمعات يهودية، من ضمنها الولايات المتحدة وكندا اللتان تنتظر فيهما اكبر قوة يهودية، اليوم الذي تبدي فيه اسرائيل استعدادها لتهجيرهم اليها.

ان تاريخ الصهيونية، هو تاريخ هجرة اليهود الى "ارض اسرائيل" وهذا هو العنصر الذي سيحسم مستقبل الدولة السكاني. لذا فان المفتاح لمستقبل الدولة والحل لكافة مشاكلها السكانية، يكمنان في استمرار هجرة اليهود الى اسرائيل حتى تصبح مأوى للجماهير اليهودية التي شاهدها مؤسسو الحركة الصهيونية في احلامهم. ولهذا فان النضال من اجل الهجرة اليهودية، هو نضال من اجل استمرار بقاء اسرائيل. فاذا ما انتهجت اسرائيل سياسة صحيحة بالنسبة للهجرة والتكاثر الطبيعي، سيكون بمقدورها مضاعفة عدد السكان اليهود في غضون عشرين سنة. ومن المحتمل ان يرى كثيرون من اليهود بذلك هدفاً صعب المنال، لكن العرب يعتقدون غير هذا.

صحيح انهم يتحدثون الى الخارج عن انتصار الام العربية في "المعركة على

الرحم" لكنهم يعرفون في قرارة انفسهم مدى قوة الهجرة اليهودية. لقد كان العرب دائماً يتأثرون بحجم الزيادة السكانية التي تحدثها الهجرة اليهودية، اكثر من تأثرهم بالتوقعات السكانية المتكررة. وهذا هو السبب الذي دفع العرب لمحاربة الهجرة اليهودية بلا هوادة، لانهم يرون فيها العنصر الحاسم في المنافسة الديمغرافية مع اليهود. كما ان هذا هو السبب وراء حقيقة كون العرب يديرون صراعهم ضد اسرائيل، على محورين متوازيين: محاولة تقويض اسرائيل من الناحية الجغرافية عن طريق اضعاف احتفاظها بالارض وتقليص حدودها، ومحاولة اضعافها من الناحية الديمغرافية، عن طريق وقف تيار الهجرة اليها.

وفعلاً، كانت الزيادة في عدد اليهود في اسرائيل مثيرة جداً من ٦٠٠ الف نسمة من قبل اربعين سنة الى اربعة ملايين نسمة حالياً. لكن، حتى هذه الزيادة، ليست كافية بالنسبة لاسرائيل كقاعدة ديمغرافية مناسبة لجيشها، ولاقتصادها، ولوجوه اخرى من حياتها القومية.

ان اربعة ملايين نسمة، ليس بالرقم الكبير وفقاً للمفاهيم المتعلقة بالشعوب. ويدفع المواطنون الاسرائيليون ثمناً باهظاً بسبب قلة عددهم- سنوات كثيرة في الخدمة العسكرية النظامية والاحتياط، الضرائب، نوعية الحياة في مجالات عديدة. اذ ان معظم واردات الدولة مخصصة لضمان بقائها، كما ان كثيرين من الاسرائيليين الذين كان باستطاعتهم ان يصبحوا، علماء، فنانين، رجال صناعة، او شعراء، وجدوا انفسهم مضطرين لتكريس حياتهم للدفاع عن الدولة، ويقتل احيانا افضلهم، في ميدان المعركة. لذا فالدولة تدفع ثمناً باهظاً جداً في كافة هذه المجالات. فلو كان حجم السكان اكبر، لكان بالامكان توزيع عبء الدفاع عن الدولة بين شرائح اكبر من السكان، وتحرير قوى خلاقة اكثر، للعمل في مجالات الحياة الاخرى. ولهذا السبب، يجب ان نرى في كل مهاجر جديد الى اسرائيل، مساهمة خاصة لاثراء التجمع البشري في البلاد. وفي المقابل، فان فرض قيود على الهجرة، وبخاصة قبل ان يبلغ حجم السكان اليهود المستوى المطلوب لضمان مستقبل الدولة، سيؤدي بالتأكيد الى تفكك اسرائيل (كما حدث للكيان المسيحي في لبنان) ولدمارها النهائي.

هنالك، توافق كامل بهذا الشأن بين العرب وبين عدد كبير من الاسرائيليين . وقد اجاد ، محمود عباس ، التعبير عن رأي منظمة التحرير

الفلسطينية حول هذا الموضوع بقوله: "لكي ندرك الخطر الذي تنطوي عليه الهجرة اليهودية، علينا ان نتذكر بأن عدد سكان اسرائيل لدى اقامتها كان ٦٠٠ الف نسمة... وانا واثق من انه لو بقي عدد سكان اسرائيل على ما هو عليه، لما استطاعت البقاء حتى الان، ان الهجرة بالنسبة لاسرائيل، تشبه الوريد المتصل بقلب الانسان، فهي تغذي الاقتصاد الاسرائيلي بالجنود، والعمال، والفلاحين، لذا فاننا نعتبر الهجرة اليهودية اكبر واهم تحد يواجه الامة العربية.

ان الاعتراف بالعلاقة المباشرة بين الهجرة وبين استمرار بقاء كيان يهودي في ارض اسرائيل... كان هو السبب الذي ادى الى معارضة الزعماء العرب ومقاومتهم لاية هجرة يهودية الى البلاد. لكن، اكبر خطأ ارتكبته الحكومات العربية، كان مطاردة وطرد اليهود الذين كانوا يعيشون في الدول العربية بعد اندلاع حرب "الاستقلال" عام ١٩٤٨. اذ اصبح كل يهود البلاد العربية تقريباً، لاجئين بعد مصادرة ممتلكاتهم وتعرضهم لازعاج مستمر، مما اضطر معظمهم للهجرة الى اسرائيل، وهكذا زاد عدد سكان اسرائيل بضعفين او اكثر خلال السنوات الاولى التي تلت قيام الدولة. وعندما ادرك الحكام العرب فداحة خطئهم، استأنفوا جهودهم الرامية الى منع الهجرة اليهودية من خلال عقد الاحلاف مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعية. وكان آنذاك ملايين اليهود في دول الكتلة الشيوعية معرضين للملاحقة والاضطهاد شأنهم شأن يهود الدول العربية. فقد حظر عليهم تعلم اللغة العبرية، وحتى اقامة شعائرهم الدينية، من خلال تطبيق سياسة اعتقالات لا سامية رسمية.

في اعقاب انتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧، نشأت في اوساط يهود الاتحاد السوفياتي، حركة طالبت بحق هجرة اليهود الى اسرائيل ونتيجة لضغوط مارستها اسرائيل وجاليات يهودية في الدول الغربية، طرح موضوع هجرة يهود الاتحاد السوفياتي للبحث بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، مع بداية تحسن العلاقات بينهما وتبني سياسة المصالحة.

واوضح الكونغرس الامريكي، برئاسة السناتور هنري جاكسون للسوفيات انهم لن يحصلوا على حنطة وقروض من الولايات المتحدة، اذا لم يخفضوا شروط الهجرة على اليهود. ونتيجة لهذا الضغط الامريكي، فتح باب السجن السوفياتي لفترة ما حيث نجح في مطلع السبعينات، حوالي ٢٠٠ الف يهودي سوفياتي، في الهجرة الى

اسرائيل، وبدأ العرب يمارسون ضغطاً شديداً على بريجنيف. بغية وقف الهجرة اليهودية، لكنه رفض طلبهم. وبعد الغزو السوفياتي لافغانستان عام ١٩٧٩، علقت الولايات المتحدة محادثات التقارب مع الاتحاد السوفياتي، والغت التسهيلات التي منحتها له، وهكذا لم يبق لدى الاتحاد السوفياتي اي سبب لابقاء الابواب مفتوحة امام المهاجرين اليهود من بلاده، حيث اوقف الهجرة، وزج بنشطاء الهجرة اليهودية في السجون. غير ان الابواب التي اغلقها بريجنيف، فتحت على مصاريعها من جديد على ايدي غورباتشوف، فور تطبيقه لسياسة البروسترويكا. ومنذ عام ١٩٨٩، اصبح يسمح ليهود الاتحاد السوفياتي سابقا، بمغادرة البلاد دون اية قيود. وهكذا غادر عدد كبير من اليهود، روسيا، في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٢ في طريقهم الى اسرائيل، بمعدل حوالي ٢٠٠ الف نسمة سنوياً (اي ما يساوي حوالي ٥٪ من مجموع السكان في اسرائيل).

وفي عام ١٩٩٠، هجّرت اسرائيل حوالي ١٥ الف يهودي من اثيوبيا، كما زاد حجم الهجرة من رومانيا ودول اخرى في اوروبا الشرقية. وهكذا، اصبحت هنالك امكانيات هائلة لاستمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل، في اواخر هذا القرن.

بطبيعة الحال، لم تخف هذه الامكانية على اعين العرب، وفي عام ١٩٩٠ استأنفوا، بنشاط ملحوظ، ضغوطهم على الدول الغربية بشأن وقف تدفق المهاجرين اليهود على اسرائيل. وادعى العرب، ان اسرائيل تعتزم توطين المهاجرين الجدد في اراضي الضفة الغربية، وطرد المواطنين العرب من اراضيهم. الامر الذي دفع بعض زعماء الدول الغربية لارسال مبعوثين للاطلاع على حقيقة الوضع، ووجد هؤلاء المبعوثون انه لا اساس للادعاءات العربية - اقل من ١٪ من المهاجرين، استوطنوا في الضفة الغربية وغزة، دون تشجيع من الحكومة، وسرعان ما اتضح ان المعركة ضد الهجرة التي ادارها العرب لم تكن موجهة لمنع استيطان المهاجرين في الضفة الغربية وغزة فقط، انما في اي جزء من "أرض اسرائيل". بناء على طلب من صدام حسين، وياسر عرفات، قبل الغزو العراقي للكويت ببضعة اسابيع، الى اتخاذ وسائل متشددة ضد كافة الاطراف، والهيئات، والمنظمات التي تساعد، بأية طريقة كانت، هجرة اليهود الى فلسطين، وبخاصة في مجالي النقل والتمويل. ولم يتردد عرفات مرة اخرى في اللجوء الى سلاح الارهاب، (بعد اربعة اشهر فقط من

تظاهرة بالتنديد بالارهاب في جنيف) حيث قال: اود القول بوضوح: اطلقوا النار على المهاجرين اليهود الجدد، وليكونوا سوفياتيين او اثيوبيين، او من اي اصل اخر. سيكون من العار علينا ان نرى قطعان المهاجرين يحتلون بلادنا ويستوطنون ارضنا، ونحن لا نحرك ساكناً. اريد منكم ان تطلقوا النار على الارض او في الجو (في الطريق الى اسرائيل) على كل مهاجر، يتخيل ان بلادنا واحة جنان، وان الهجرة اليها، لعبة اولاد... ولا يهم ما اذا استوطن هؤلاء في يافا، ام في اريحا. انني آمركم بكلمات واضحة وصريحة باطلاق النار. "افعلوا كل شيء في سبيل وقف تيار الهجرة اليهودية".

ولاقت هذه الدعوة آذاناً صاغية. ففي كانون اول ١٩٩١، انفجرت سيارة مفخخة بجانب سيارة باص كانت تقل مهاجرين في طريقهم الى اسرائيل، في بودابست. غير ان المهاجرين نجوا بأعجوبة، وقتل في الانفجار شرطي هنغاري كان يرافقهم.

غير ان المعركة ضد المهاجرين اليهود، سرعان ما انحرفت لتسلك مسارات اخرى، بعدما تحولت انظار العالم الى معركة عربية اخرى. ففي اعقاب الغزو العراقي للكويت، ادرك العرب فجأة انهم يواجهون اخطاراً اشد بكثير، وتوقفت آلة الدعاية العربية ضد الهجرة اليهودية، دفعة واحدة. صحيح ان حرب الخليج حملت الشعب الاسرائيلي اعباءً مالية ونفسانية ثقيلة، لكن اسرائيل حظيت من خلالها بفترة هدنة استغرقت بضعة اشهر ثمينة في المعركة العربية ضد الهجرة. فعلى الرغم من ان عدد المهاجرين القادمين من روسيا، انخفض قليلاً، الا ان المهاجرين واصلوا القدوم الى اسرائيل، حتى في اصعب الاوقات، عندما كانت الصواريخ العراقية تتساقط على المدن الاسرائيلية.

كان المهاجرون القادمون، يحصلون فور وصولهم مطار اللد، على بطاقة الهوية، وكمام الغاز، وهكذا تبين انه، حتى خطر استخدام الاسلحة الكيماوية ضد اسرائيل، لم يكن ليردع المهاجرين عن القدوم.

بعد انتهاء حرب الخليج، استأنف العرب المعركة، وبدأوا بالضغط على الادارة الامريكية كي لا تمنح اسرائيل ضمانات القروض، التي كانت بحاجة ماسة اليها، لاستيعاب المهاجرين الجدد. فقد بدأت انظمة الحكم العربية، التي كانت قد نجت

لتوها من مخالب صدام حسين، بفضل جهود الولايات المتحدة، تطالب الامريكيين، بكل صفاقة، ان يكافئوا هذه الانظمة مقابل موافقتهم على الانضمام الى الائتلاف، ضد العراق، والغريب في الامر، ان الادارة الامريكية رضخت لهذه الطلبات، وبدأت باعاقة منح الضمانات لاسرائيل. ولم تكن مبررات الادارة الامريكية لهذه الاعاقة، اقتصادية بل سياسية: قال الامريكيون انهم يخشون من ان تستغل الاموال التي ستحصل اسرائيل عليها، من هذه القروض، لاقامة مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة. وان اسرائيل تستطيع الحصول على هذه الضمانات في حالة تعهدها بتجميد البناء في كافة المستوطنات، باستثناء المباني التي يجري العمل في انشائها.

لقد كانت الادارة الامريكية تعرف جيداً ان المهاجرين القادمين من روسيا، لم يستوطنوا في الضفة الغربية وغزة تقريبا. ومع ذلك، ربطت الادارة الامريكية، هذا الموضوع الانساني المتعلق بالمهاجرين، بمواقف العرب السياسية. الامر الذي شجع العرب على زيادة التطرف في مواقفهم.

ما الذي سيجعل العرب يتنازلون لاسرائيل، ما دامت الولايات المتحدة، تبتز منها تنازلات، دون ان تطلب من الجانب العربي اية مقابل؟

لو أن الولايات المتحدة، رفضت منح الضمانات لاسرائيل لاسباب اقتصادية، لكانت على الأقل، ثابتة في موقفها. لكنها اعترفت ان المبرر الاقتصادي ليس مهماً في نظرها، وربطت الضمانات بتوجيه انذار سياسي شديد، طلب من اسرائيل، في إطاره، الاختيار بين "الهجرة أو الاحتلال". ومن الواضح للجميع ان المغزى الحقيقي "لتجميد الاستيطان" ينطوي على شيء ما من الموافقة الاسرائيلية، على إنهاء وجود اليهود في المناطق "المجمدة".

ولهذا، عندما طلبت الولايات المتحدة تجميداً مطلقا للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة، وضعت اسرائيل أمام الاختيار بين استيعاب المهاجرين دون اموال الضمانات، وبين الشروع في العودة الى الحدود الخطيرة، حدود عام ١٩٦٧. بعبارة أخرى الاختيار بين حنق ديمغرافي، وخنق جغرافي. وفي هذه الحالة، لم يكن أمام اسرائيل خيار حقيقي، إذ ليس بمقدورها الحياة ضمن حدود ضيقة الى هذه الدرجة. مثلما ليس بمقدورها التنازل عن استيعاب اعـــداد جديدة من المهاجرين.

وبالطبع، رفضت اسرائيل هذا الاختيار.

وفي إطار الحل الوسط، الذي تحقق أخيراً، اعلنت الحكومة الاسرائيلية التي تشكلت بعد الانتخابات عام ١٩٩٢، عن عدم "البدء باقامة مستوطنات جديدة أو بناء جديد في مستوطنات قائمة، وأوضحت ان المباني العامة التي هي قيد الانشاء في مناطق الضفة الغربية وغزة، سيستمر البناء فيها. ومكّن هذا الحل الوسط، الادارة الأمريكية من عدم الدخول في مواجهة مباشرة وشديدة مع اسرائيل، وفي نفس الوقت منحها الضمانات للقروض، في ذروة معركة الانتخابات القادمة للرئاسة الأمريكية، كما وفّر الحل الوسط، امكانية السماح لليهود بممارسة حقهم في القدوم والعيش في مناطق الضفة الغربية وغزة.

وهكذا، لأول مرة، تنجح الولايات المتحدة، نتيجة للضغوط العربية، في أن تحدد لاسرائيل ماهية الضرورات الحيوية لأمنها. كان ذلك مؤشراً أولياً لنجاح العرب في ضم واشنطن الى معركتهم ضد الهجرة اليهودية. ومن وجهة نظرهم، كان ذلك تطوراً مثيراً للآمال ـ انتصار صغير أولي، يمكن توسيعه في المستقبل. وهكذا، أُغلقت دائرة أخرى، من الصراع العربي ضد الهجرة اليهودية. ففي سنوات العشرينات والثلاثينات، تمكن العرب من إقناع بريطانيا والتأثير عليها لاصدار سلسلة من "الكتب البيضاء" التي خنقت الهجرة اليهودية، وتركت اليهود طعماً للنيران التي التهمت اوروبا فيما بعد.

وفي مطلع التسعينات، حاول العرب ضم الولايات المتحدة، ووريثة بريطانيا، الى الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف نفسه ـ تقويض المستقبل الغامض لملايين اليهود المقيمين داخل انقاض الاتحاد السوفياتي.

إن أياً كان، لا يستطيع التنبؤ بما سيحدث في روسيا، او أكرانيا، وفي دول أخرى من الجمهوريات السوفياتية سابقاً. لكن اليهود استطاعوا من خلال تجاربهم في الألفي سنة الماضية، معرفة انه عندما تنتقل السلطة من أيدي الملوك والنبلاء الى أيدي الجماهير، أو قوات تثير المشاعر الشعبية، يصبح اليهود في خطر كبير. وهذه العبرة، يمكن الاستفادة منها، في الوقت الحالي، بشأن ما يجري في دول الجمهوريات السوفياتية سابقاً.

صحيــح ، أن الشـيوعية ، كانت نظاماً دكتاتوراً ظالماً ، لكن منذ سنوات

الخمسينات، وبعد ان تولى خروتشوف الحكم في الاتحاد السوفياتي، عمل على ضمان الأمن الجسدي لليهود. لكن لا يوجد أي ضمان بشأن استمرار هذا النهج الرسمي، في المستقبل في ضوء عدم الاستقرار السائد حالياً في الجمهوريات المستقلة. ففي عدد من الجمهوريات السوفياتية سابقا، تنمو حركات لاسامية متجددة تدعو صراحة لانهاء مسألة اليهود. وما صعود اليمين اللاسامي في روسيا، في انتخابات البرلمان الروسي في ربيع عام ١٩٩٤، إلاّ واحداً من هذه المؤشرات الواضحة لهذا التوجه. وستزداد خطورة هذه التوجهات، إذا ما انهار النظام العام الجماهيري، وسادت الفوضى في هذه الجمهوريات. ولهذا السبب، هنالك ضرورة مزدوجة لتهجير اليهود الى اسرائيل: الضرورة الملحّة لمغادرة يهود الجمهوريات السوفياتية المستقلة أماكنهم؛ والضرورة القومية الاسرائيلية، التي تدعو لاستيعابهم داخل اسرائيل.

إذاً، مالذي يمنع يهود الاتحاد السوفياتي سابقاً من مغادرة اماكن سكناهم في هجرة جماعية؟ ان يهود أوروبا الشرقية، يعرفون جيداً الخطر الذي يتهددهم من انفجار اللاسامية هناك. ويعرفون أيضاً، أن أبواب الوطن القومي اليهودي مشرعة الان أمامهم، وتحكمها دولة يهودية مستقلة. لكنهم، مع ذلك، يعرفون أيضاً ان الأبواب الاقتصادية، التي تعني العثور على عمل محترم، وسكن مريح، في اسرائيل، غير مفتوحة أمامهم. فالاقتصاد الاسرائيلي عاجز الان عن استيعاب هذا الكم الهائل من المهاجرين خلال وقت قصير.

صحيح، أن يهود روسيا، مستمرون في القدوم الى اسرائيل، ولكن ببطء، يختلف كثيراً عن موجات الهجرة التي شهدتها فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. ويعود هذا التباطؤ في الهجرة، الى المعلومات غير المشجعة التي يتلقاها هؤلاء اليهود من أقاربهم واصدقائهم الذين سبقوهم الى اسرائيل ويعانون من صراع يومي في سوق العمل الاسرائيلي. وبما أنه لا توجد لدى يهود روسيا، امكانية الهجرة الى مكان آخر غير اسرائيل، يفضلون الآن البقاء في اماكنهم ريثما يتضح الوضع.

وهنا، تواجه الحركة الصهيونية تحدياً فريداً. هناك ملايين اليهود يشعرون بأن الأرض تميد تحت أقدامهم. وهم منفتحون لاستيعاب رسالة صهيونية جديدة مصدرها الدولة اليهودية ـ تلك الدولة التي لم يكن لها وجود في الثلاثينات، وكانت في الخمسينات تصارع من أجل البقاء . فاسرائيل اليـوم ، بأربعة ملايين

يهودي، وقدرة تكنولوجية وعلمية مميّزة، وجيش ربما يكون أفضل جيش في العالم، اسرائيل هذه، تستطيع ان تبعث، من جديد، الحياة في الحركة الصهيونية المتجددة، في الوقت الذي يواجه فيه الشعب اليهودي تحديات القرن الحادي والعشرين. فبواسطة هجرة جماعية متجددة، تستطيع اسرائيل تأمين الحجم السكاني المطلوب، الذي كان دائماً وأبداً الهدف المنشود للصهيونية منذ نشأتها.

لم يقل، هرتسل، نورداو، وفينسكر، أنه يجب على كل الشعب اليهودي الهجرة الى الدولة اليهودية، لكنهم آمنوا بأن غالبية هذا الشعب ستعيش فيها. ان تجميع اكثر من نصف الشعب اليهودي في اسرائيل، لم يعد حلماً بعيد المنال، وربما يصبح هذا الهدف في متناول اليد، حتى في مطلع القرن القادم.

هذه فرصة، لم تتوفر للشعب اليهودي منذ ظهور الحركة الصهيونية. ففي النصف الأول من هذا القرن، مِنعت الهجرة الجماعية الى "أرض اسرائيل" لأن أبواب البلاد كانت مغلقة من قبل الاتراك، ومن ثم البريطانيين. أما في النصف الثاني من هذا القرن، فقد فُتحت ابواب البلاد بعد قيام الدولة، لكن ابواب الهجرة أُغلقت من قبل السوفيات الذين منعوا هجرة اليهود. وبعد سقوط الشيوعية، فُتحت الأبواب، مرة ثانية، أمام الهجرة الى البلاد على نطاق واسع، لأول مرة منذ مائة عام. إذ لم يعد هناك أي مانع خارجي يحول دون هجرة يهود العالم الراغبين في القدوم الى اسرائيل. وهذا تغيير تاريخي كبير، لم يدرك اهميته سوى القليل. ان أياً كان، لا يستطيع القول الى متى يستمر هذا الوضع. فمن المحتمل ان يؤدي عدم الاستقرار في الجمهوريات السوفياتية المستقلة الى تولي السلطة من قبل انظمة حكم دكتاتورية، تعيد اغلاق الأبواب أمام الهجرة اليهودية من جديد. لذا، يتوجب على اسرائيل ان تستغل "نافذة الفرص" التاريخية التي فُتحت امام الشعب اليهودي. يتوجب عليها العمل بجد وسرعة من أجل تهجير اليهود الى البلاد، والشرط الوحيد لذلك، هو تغيير اسلوب ادارة الدولة، بشكل يبعث الرغبة لدى اليهود بالهجرة الى اسرائيل.

رغم كل المشاكل التي واجهتها في مجالي الاستيعاب والاسكان، أدركت حكومة الليكود اهمية هذه المسألة، ووجهت كافة الموارد القومية في هذا الاتجاه، في عامي ٩٠ _ ١٩٩١. من الصعب القول ان حكومة العمل، التي خلفت حكومة الليكود، أظهرت نفس الادراك، أو أنها تعاملت بنفس الجدّية مع مسألة

الهجرة. فهذه الحكومة، تشغل نفسها في الركض وراء سلام مضلل مع شركاء، ليسوا بالشركاء. وبدلاً من هذا، كان عليها ان تدرك العلاقة بين هجرة يهودية جماعية، وبين ترسيخ السلام، بيننا وبين العرب.

ان من شأن موجات هجرة جماعية، ان تضع نهاية للحلم العربي برؤية دولة اليهود تنهار كدولة الصليبيين التي ظلّت تصغر وتتقزم، حتى تلاشت نهائياً. ستكون مثل هذه الهجرة اليهودية، خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام: وجود ديمغرافي يهودي قوي، الى جانب السيطرة على المنطقة الجغرافية المطلوبة لضمان أمننا، سيقنعان العالم العربي بأن وجود اسرائيل أصبح حقيقة تاريخية ثابتة، وان محاولات القضاء عليها لن تنجح. والسؤال الحاسم هو: كيف تستطيع الصهيونية تجسيد الطاقة الكبيرة الكامنة في الهجرة اليهودية، وفي نفس الوقت منع حدوث هجرة معاكسة من اسرائيل، على نطاق واسع؟

لا شك في أن الاجابة على هذا السؤال، سيكون لها تأثير على مستقبل اسرائيل الديمغرافي، اكثر بكثير من التوقعات الفارغة الصادرة عن الديمغرافيين المحترفين.

يجب ان لا نستخلص من كل ما قلناه، أن اسرائيل لا تعاني من "مشكلة ديمغرافية". ان مثل هذه المشكلة موجودة فعلاً، مع أنها أصغر بكثير مما يعرضه علينا المؤيدون للانسحاب. لكنني أومن ان بمقدور اسرائيل والشعب اليهودي، ايجاد حل لهذه المشكلة بأبعادها الحقيقية. ان مستقبل اسرائيل يتوقف على السياسة العامة التي تتبناها اسرائيل بشأن الهجرة، واصرارها وحكمتها في تنفيذها.

ان هجرة ملايين اليهود الى اسرائيل، لن تحدث بصورة تلقائية، كما لن تكون ثمرة لاجراء دراماتيكي وحيد. بل يجب حشد وتنسيق كافة الجهود في ثلاثة اتجاهات قد تؤدي، مجتمعة، الى ظهور حركة هجرة كبيرة، في اوساط الشعب اليهودي: إحياء الدافع الصهيوني في اوساط يهود العالم؛ إنشاء علاقات سلام مبنية على الأمن مع جيراننا العرب؛ وإحداث تحوّل اساسي في النظامين السياسي والاقتصادي في اسرائيل:

* أولاً: يجب ان تنمي بصورة منهجية الدافع للهجرة في أوساط كافة

الجاليات اليهودية في العالم، ونبدأ بالبلدان ذات المستقبل السياسي، غير الواضح. فالى جانب تعميق الثقافة اليهودية، وتدريس اللغة العبرية في المهجر، لا توجد وسيلة أفضل من تعميق الفكرة الصهيونية في اوساط الجاليات اليهودية هذه، لمنع عملية انصهار اليهود في بلاد المهجر، الآخذة بالتسارع.

يجب أن نبدأ بشرح الفكرة الصهيونية من جذورها، لهؤلاء اليهود. أن نوضح لهم، ما اراده هرتسل، وهو أن الدولة اليهودية خُلقت لتكون ملجأً لليهود. كما أن هناك رسالة صهيونية أخرى يجب توجيهها الى يهود الدول المستقرة، وهي أن الحركة الصهيونية ترى أن دولة اليهود ضرورية، ليس من أجل حماية اليهود من الإبادة، فحسب، إنما لتكون وسيلة لرفع قيمة حياتهم كشعب.

فاسرائيل، هي المكان الوحيد على وجه البسيطة، الذي يستطيع اليهود ان يعيشوا فيه كقومية مستقلة، وليس كأقلية تعيش تحت رحمة أغلبية. كان هذا المبدأ، في نظر الجماهير اليهودية في العالم، قوة ايجابية، وجذابة، أكثر من الحاجة الى الفرار من اللاسامية أو لتحسين مستوى الحياة. يجب ان ننمي لدى الشعب اليهودي النظريات التي تمكنه من السعي الى حياة جديدة، حياة سيادة وكرامة. وهذه، ما زالت أكبر مهمة تواجه اسرائيل والشعب اليهودي.

* ثانياً: يجب أن تكون لدى اليهودي الذي يفكر في الهجرة الى اسرائيل، القناعة التامة، بأن بقاء الدولة مضمون. ان النزاع المستمر مع العرب، لم يمنع الموجات المتلاحقة من المهاجرين اليهود، في السنوات المائة الماضية، من الوصول الى البلاد، ذلك لأن اليهود قدموا الى "أرض اسرائيل" التي كانت تقاتل ضد العرب الفوضويين، ومن ثم الى دولة اسرائيل، التي تصارع ضد الدول العربية، آمنوا أن الصهيونية، ستتغلب في نهاية المطاف على أولئك الذين يريدون القضاء عليها. ويجب ان نعزز هذا الايمان من خلال عملية سياسية، تسعى لتحقيق سلام حقيقي، أي سلام يرتكز على أسس أمنية قوية. وهذا هو التحدي الثاني الذي يواجه دولة اسرائيل.

* ثالثاً: يجب إحداث تحوّل في النظامين السياسي والاقتصادي في اسرائيل. إذ دون مثل هذا التحوّل، لن يؤدي تعزيز الدافع الصهيوني الى تحقيق نتائج بعيدة الأثر . ودون اقتصاد فعّال وقوي ، لا يمكن توطين ملايين اليهود في

دولة اسرائيل.

ان مصير الاتحاد السوفياتي، يشير الى انه، على المدى الطويل، لا يمكن استقرار شعب دون اقتصاد ملائم. غير ان الحواجز العالية التي تضعها البيروقراطية الاسرائيلية الرسمية والمتصلّبة في وجه تحرير الاقتصاد الاسرائيلي، أحبطت، أكثر من مرة، مبادرات وصفقات قام بها اسرائيليون ويهود من الشتات. ولو أزالت اسرائيل هذه الحواجز لأتيحت أمامها فرص كبيرة، ولتدفقت عليها جماهير اليهود من كافة أنحاء العالم.

إذا أصبح الاقتصاد الاسرائيلي حراً مزدهراً، ستفرغ روسيا من يهودها، ويأتي مئات الالاف من المهاجرين من دول أخرى، ويضمنها الولايات المتحدة. لقد أدهشت اسرائيل العالم، عندما ضاعفت عدد سكانها في سنواتها الأولى، غير ان استيعاب لاجئين مشردين في الخمسينات، لا يشبه استيعاب مهاجرين مثقفين من دول متطورة، في سنوات التسعينات.

ها هي اسرائيل تواجه، مرة أخرى، فرصة زيادة عدد سكانها بصورة مثيرة ـ إذا قررت اغتنام هذه الفرصة. إذ ان دولة يهودية، يبلغ عدد سكانها ثمانية ملايين يهودي، بعد جيل، أي في عام ٢٠٢٠، مع معدل دخل اقتصادي للفرد، أفضل مما هو عليه اليوم، تستطيع أن تكون قوة حقيقية على الحلبة الاقتصادية العالمية.

إن اسرائيل كهذه، ستتوفر لها القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لضمان أمن عسكري واستقلال سياسي، وبالتأكيد، لن تظل بحاجة الى المساعدة الأمريكية التي تقيّد حرية حركتها، على هذه الأصعدة. غَير أن إدخال إصلاحات على الاقتصاد الاسرائيلي ليس بالأمر السهل. والغريب أن كافة محاولات احداث إصلاح جذري في الاقتصاد الاسرائيلي، باءت بالفشل، لأن هذا الاقتصاد لم تكن لديه القدرة الكافية على تحمّل هذه الاصلاحات بالذات.

لم يسبق أن وقفت اسرائيل على حافة هاوية اقتصادية مثلما تقف اليوم دول اوروبا الشرقية. ففي، براغ، مثلاً، يحدث اليوم تحوّل حاد من اقتصاد شيوعي الى اقتصاد حر، رغم المعاناة المرتبطة بتحوّل من هذا النوع، ذلك لأن الشعب التشيكي يدرك أنه ليس لديه خيار آخر.

لقد فشل الاقتصاد السابق في هذه الدولة، الذي كان يُدار بقوة أوامر وتعليمات بلشفيّة، جعلت المواطنين يعيشون مستوى حياة دول العالم الثالث، رغم ان هؤلاء السكان، كانوا في مستوى ثقافي وتعليمي يماثل المستوى الذي كان سائداً في الدول الغربية. وفي اسرائيل ايضاً، لا تزال الحياة الاقتصادية تُدار وفقاً لأوامر صادرة من الأعلى، كما جرت العادة منذ خمسين سنة، لكن النتائج هنا لم تكن مخزية، بل متوسطة فقط.

لا شك في أن إنجازات الاقتصاد الاسرائيلي، ليست جيدة للغاية، لكنها ليست سيئة الى درجة تثير لدى الجمهور الاسرائيلي الرغبة في احداث ثورة في النظام الاقتصادي المعمول به في اسرائيل. واذا لم يطرأ تحوّل، ربما تواصل اسرائيل السير في نفس الطريق، وقد تحقق نمواً اقتصادياً متواضعاً. ففي الواقع، هنالك نموّ كهذا، يتحقق تدريجياً، منذ منتصف الثمانينات، بفضل اجراءات ليبرالية معينة، واستثمارات في مجال الصناعات العلمية قامت بها شركات اجنبية واسرائيلية. وأدى هذا النشاط الاقتصادي، الى تحقيق زيادة متواضعة في الناتج العام للفرد، طيلة العقد الأخير. ولكن هذه الزيادة، لم تجعل من اسرائيل مركز اجتذاب للمبادرات الهائلة الكامنة لدى الشعب اليهودي في العالم، وبالتأكيد، ليست كافية لاستيعاب ملايين المهاجرين الجدد.

يستثمر رجال أعمال يهود أموالاً طائلة في المكسيك، وتشيكيا، وسنغافورة، لكنهم يمتنعون عن الاستثمار في اسرائيل، ليس لأنهم يعارضون الصهيونية، إنما لأنهم يخشون على مستقبل مشاريعهم. وفي حقيقة الأمر، حاول بعضهم الاستثمار في اسرائيل، لكنهم اكتووا بنار البيروقراطية الاسرائيلية. كان عليهم الانتظار لعدة أشهر أو سنين، للحصول على الموافقات المطلوبة. ان نمواً اقتصادياً بعيد الأثر، يمكن ان يتحقق في حالة واحدة فقط، وهي تحرير الاقتصاد من الاشراف الحكومي الخانق.

هناك من يدعي، أنه بعد احلال السلام فقط، سيحقق الاقتصاد الاسرائيلي نمواً حقيقياً، غير ان هذا الادعاء هو مجرد ذريعة، يستخدمها الراغبون في تكبيل أيادي اسرائيل بقيود اقتصادية. لا شك في أن السلام الحقيقي، سيحسّن المناخ الاقتصادي، ويلغي المقاطعة العربية. لكن الادعاء بأن السلام وحده، سيؤدي الى نموّ اقتصادي ثوري كهذا ، تردد بشكل خاص في اعقاب التوقيع على اتفاق

أوسلو، وقد اعتمد على الادعاء المعروف، بأن السلام سيؤدي الى الاستقرار السياسي، وهو العنصر الرئيسي في اعتبارات المستثمرين.

لا شك في ان الاستقرار السياسي، أمر مرغوب من قبل رجال الأعمال، لكنه ليس شرطاً كافياً لترجيح القرار الاستثماري. لقد كانت دول مثل تشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا في العهد الشيوعي، من أكثر الدول استقراراً سياسياً، بعد الحرب العالمية الثانية، لكن أحداً لم يستثمر فيها أغورة واحدة، لانهما لم توفرا للمستثمرين ظروف السوق الحرّ. وفي المقابل، هناك دول مثل تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، كان وضعها السياسي والدولي بعيداً عن الاستقرار، حظيت باستثمارات ضخمة ومعدلات نموّ اقتصادي مرتفعة، لأنها حوّلت اقتصادها الى اقتصاد السوق.

عملياً، لا يعتبر السلام مع الدول العربية عنصراً مهماً الى هذه الدرجة، في مجال التجارة المستقبلية معها. فبعد ١٥ سنة من السلام مع مصر، بلغت التجارة الاسرائيلية مع مصر حوالي (٢٠) مليون دولار سنوياً. وفي ضوء الصادرات الاسرائيلية المصنّعة والموجهة، بشكل رئيس، الى الاسواق المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة، لا يوجد الكثير مما يمكن عرضه على اقتصاديات الدول العربية، التي في معظمها متأخرة جداً عن الاقتصاد الاسرائيلي. ولكن، لا شك في أن إنشاء علاقات سلام سيفتح أمام الشركات الاسرائيلية، نافذة نحو الشرق، الى الاسواق الواسعة في جنوب شرق آسيا، واليابان والصين. كما أن موقع اسرائيل الجغرافي، القريب من أوروبا، قد يمكّنها من ان تكون جسراً بين الشرق والغرب، وبين الشرق، وبين اوروبا الوسطى، ورابطة الدول المستقلة. وهذه ثروة اقتصادية حقيقية لكن فيها طاقة كبيرة. لقد بنت سنغافورة امبراطورية اقتصادية كاملة، على أساس كونها جسراً بالاتجاه المعاكس، من الغرب الى الشرق.

ولكن لن تكون هنالك أية إمكانية جدية لتجسيد هذه الطاقة دون انتهاج سياسة واسعة الأفق، يرافقها استعداد لتحرير الاقتصاد الاسرائيلي من قبضة البيروقراطية السياسية، التي تحول دون تجسيد الطاقات والامكانيات الكامنة في هذا الاقتصاد.

ألا يمكن تقليص الاشراف الحكومي على الاقتصاد.

لقد أثبتت المانيا في سنوات الستينات امكانية مثل هذا التقليص ، وذلك

عندما الغي المستشار الألماني ايرهارد، آلاف الأنظمة والقوانين غير المبررة في الاقتصاد الألماني. ويمكننا أيضا العثور على نماذج أخرى، في التحرر الاقتصادي الذي طرأ في الثمانينات في كل من اسبانيا وبريطانيا، وفي التسعينات في المكسيك والارجنتين وتشيكيا. لقد ثبت أنه، في أي مكان تقلّص فيه التدخل الحكومي، كان يتدفق رأس مال كبير على الدولة، ويبدأ النمو الاقتصادي فيها بالتسارع.

يمكننا عمل كل هذا، في اسرائيل أيضاً، إذا توفرت الرغبة السياسية لذلك. حيث أن الصعوبات الاقتصادية الاسرائيلية، هي صعوبات سياسية في جوهرها.

ان البروقراطية هي أعشاب طفيلية تنبت في وزارات الحكومة، لكن الوزارات التي ستكون مستعدة للتنازل، بمحض ارادتها، عن القوة والنفوذ للذين تمنحهما لها صلاحيات الاشراف والسيطرة، قليلة جداً. وهذا هو السبب وراء عدم قدرة أي رئيسُ حكومة في اسرائيل، على تقليص صلاحيات وزيرها، أو وزارة في حكومته. دون تعريض حكومته لخطر السقوط الفوري. إذ أنه بمقتضى النظام السياسي المتبع في اسرائيل، يعتبر كل وزير أو عضو كنيست، "لسان ميزان" قد يتوقف مصير الحكومة كلها على موقفه. لذا، فليس مصادفة، ان يكون حوالي ربع أعضاء الكنيست وزراء، رغم عدم وجود كفاءة لديهم لاشغال منصب الوزير.

كيف سقطت اسرائيل في هذا المستنقع الاقتصادي، وكيف يمكن إخراجها منه؟

بدأ الاقتصاد الاسرائيلي طريقه منطلقاً من ايديولوجية اشتراكية. بالنسبة لمن كان يريد انشاء دولة من لا شيء، وان يقيم في طرفة عين، بنية تحتية لم تكن موجودة نهائياً، كان الاسلوب الاشتراكي منطقياً في نظره. إذ أنه في السنوات الأولى بعد قيام الدولة، لم يكن بمقدور الحكومة الاسرائيلية، الاعتماد على رأس المال الخاص في بناء المستشفيات، والمدارس، وشق الطرق، وإنشاء المصانع التي كانت ضرورية للنهوض بالدولة الناشئة.

ولكن، في سنوات الستينات، بعد الانتهاء من إنشاء البنية التحتية الاساسية، أصبح الاسلوب الاشتراكي لا مبرر لاستمراره، وكان من شأن الاشراف الحكومي، خلق الصعوبات، وإفشال النشاط الاقتصادي فقط. وخلال الثلاثين سنة التي تلت ذلك ، رفض الجهاز الاقتصادي الحكومي الاعتراف بأنه أصبح قديماً

بالياً. لم يكن ذلك إنفلاتاً اقتصادياً فقط. منذ البداية خدمت المركزية، حزب العمل، الذي أوجد هذا الاسلوب، وحقق بفضله فائدة سياسية كبيرة، ومن ثم الليكود الذي سارع بعد توليه السلطة، عام ١٩٧٧ لتولي كافة الصلاحيات التي كانت بأيدي السلطة السابقة.

في الواقع، لم يكن هنالك أي سياسي، في اسرائيل، مستعداً لتقليص صلاحياته بمحض إرادته. ومن كان يفكر في ذلك، سرعان ما يحذره الواقع السائد من أن زملاءه سيزدادون قوة على حسابه. ان نظام الحكم الوزاري، على غرار ما هو متبع في اسرائيل غير قادر على التسليم بتطبيق نظام خصخصة، على نطاق واسع، للمشاريع الصناعية التي تملكها الحكومة أو تقع تحت اشرافها.

يبلغ عدد الشركات الحكومية حوالي ١٥٠ شركة، وهي متغلغلة في كل زاوية من الحياة الاقتصادية التجارية في اسرائيل ـ من تزويد الماء والكهرباء وحتى رسم الخرائط وتقديم خدمات الطعام لشركات الطيران. صحيح أنه يجب عدم خصخصة كل هذه الشركات، ولكن لا داعي أبداً لأن يكون معظمها ملكاً للحكومة. لقد تم الان، كما هو معلوم، خصخصة عدد ضئيل من هذه الشركات، لكن التدخل الحكومي، عديم المسؤولية، في البورصة الاسرائيلية، يزيد في صعوبة خصخصة هذه الشركات.

ولكي ندرك كيف يحول النهج السياسي المتبع في اسرائيل، دون تحقيق هذه الخصخصة المطلوبة للاقتصاد، نفترض ان رئيس الحكومة طلب من الوزير الفلاني، بيع شركة حكومية تسيطر عليها وزارته. سيرفض الوزير هذا الطلب، بشكل عام، أو يقوم بتأخير تنفيذ الطلب، لأن من المحتمل أنه ما كان ليصبح وزيراً لولا أنه تعهد لحزبه بتعيين مجلس إدارة هذه الشركة من رجال الحزب، ولن يتنازل عن هذا الحق بسهولة. واذا أصرّ رئيس الحكومة، وظل يطلب منه بيع الشركة، سيلمح له نفس الوزير، بأنه في اعقاب التصويت على عدم الثقة القادم، بالحكومة، قد يجد رئيس الحكومة نفسه في وضع لن يستطيع بعده ان يطلب أي شيء. وبهذه الطريقة وغيرها، يمنع النظام السياسي الاسرائيلي، ليس خصخصة الاقتصاد فحسب، إنما يحول أيضاً، دون تقليص الاشراف والسيطرة الحكومية على القطاعات الاقتصادية غير الحكومية.

هناك من يعتقد أنه، خلافاً لأمم اخرى، يعتبر الاسرائيليون أقل قدرة على إدارة الاعمال، وهذا هو السبب الرئيس وراء عدم نجاح النمو الاقتصادي في اسرائيل. ويقولون ان القدرات على إدارة الأعمال، تقف عند ساحل البحر الابيض المتوسط، ولا تتجاوزه. غير أن بالامكان تفنيد هذا للادعاء بسهولة إذا ما نظرنا الى الاعمال المزدهرة التي يديرها اسرائيليون كثيرون هاجروا من اسرائيل الى الخارج، واصبحوا رجال أعمال بارزين، في ظل مناخ اقتصادي مفتوح، في سهل السيليكون في كاليفورنيا، وفي شارع ١٢٨ في بوسطن، وشيكاغو، وميامي وغيرها.

يجب أن لا نشكك في كفاءة الاسرائيليين، لأن العيب موجود في النظام السياسي الاسرائيلي، الذي كبّل أيديهم بقيود حديدية من التعليمات والقوانين المانعة. ان الاقتصاد الاسرائيلي قادر على التغير بسرعة، أو على الاقل بمعدل سرعة التغيير التي شهدها اقتصاد الارجنتين والمكسيك، وتشيلي، بعد أن تم تطبيق الليبرالية المطلوبة. وبما أن مثل هذا التحوّل، هو تحوّل سياسي في جوهره، فان الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هذا التحوّل، هي الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ليتم بهذه الخطوة تقليص قدرة بعض الوزراء واعضاء كنيست وكتل نيابية صغيرة، على الاحتفاظ بالحكومة كرهينة لتلبية مطالبهم. فلو أن رئيس الحكومة تم انتخابه بالاقتراع المباشر من الشعب، وليس من قبل اغلبية (٦١) عضوا في الكنيست، لأصبح اكثر قوة في مواجهة العناصر المعنية بمنع تطبيق الليبرالية الاقتصادية. هذا الاسلوب، يمنح رئيس الحكومة، صلاحية تعيين أو إقالة أي وزير في حكومته، هذه الصلاحية غير الموجودة حالياً، سوى على الورق فقط. ان من شأن الانتخابات المباشرة، منح رئيس الحكومة حرية العمل المطلوبة، لتنفيذ سياسة قاسية، مثل تقليص حقيقي في عدد الشركات الحكومية، وقوة البيروقراطية، دون ان يخشى سقوط حكومته، كنتيجة لمثل هذه الاجراءات.

لكن هذا لا يكفي بالطبع. فالوضع يتطلب تغييرات أخرى عديدة، مثل إدخال تعديلات على القوانين السائدة الآن، في مجالات العمل والتأمين الصحي، التي تمنح الهستدروت قوة منع تطبيق اي اجراء، من شأنه تقليص احتكارها للاقتصاد العمالي. فالهستدروت ذاتها، تملك مشاريع اقتصادية كثيرة، ومؤسسات

تشغيلية كبيرة وغير ناجعة، والتي يتم انقاذها من الافلاس التام، بفضل دعمها بمبالغ هائلة من اموال دافعي الضرائب. ولكي تقضي على هذه العيوب المختلفة في الاقتصاد، يجب الشروع بنضال شديد ضد أصحاب المصالح المتنوعة، الذين يتخندقون في مواقعهم، منذ ما يزيد على خمسين سنة. ولكي نطوّر الصناعة وتقضي على الضائقة السكنية، تدعو الضرورة الى نقل اجزاء كبيرة من العقارات والاراضي التي يسيطر عليها الجهاز البيروقراطي، الى السوق الحرة. ففي اسرائيل، تحتفظ الحكومة بجزء كبير جداً من الاراضي ـ ٩٣٪ ـ مقابل ٣٠٪ في الولايات المتحدة.

على الرغم من التغيير الذي يبدو في الأفق، في النظام السياسي المتبع في اسرائيل، لا يستطيع أحد ان يضمن بأن تخرج اسرائيل من احشائها زعماء سياسيين، لديهم الرغبة في تغيير النظام الاقتصادي.

ان تحرير الاقتصاد الاسرائيلي بصورة جذرية، يعتبر شرطاً حتمياً لاستيعاب موجات هجرة كبيرة، ويمكننا تنفيذ ذلك عملياً، عندما تكون لدى الحكومة الاسرائيلية سياسة اقتصادية صحيحة، واصرار سياسي على تطبيقها.

ولهذا السبب، يجب أن ندخل الى وعي الزعماء والمشرعين الاسرائيليين المشتغلين، حقائق الحياة الاقتصادية. ان الكثيرين من رجال السياسة والمثقفين في اسرائيل، يعتقدون لسبب ما، ان قوانين الاقتصاد الاساسية لا تنطبق على اسرائيل، وان دولة اليهود معفاة من تأثير قوة السوق. إن هؤلاء لا يميزون بين حاجة اسرائيل لاستثمارات حكومية كبيرة في مجالات شق الطرق، والبنية التحتية لشبكة المياه والكهرباء وما شابه ذلك، وبين الحاجة الى الغاء الاشراف الحكومي على الصناعة، والتجارة، والخدمات.

يحق للحكومة، وهي ملزمة أيضاً، بشق الطرق وتنفيذ مشاريع حيوية أخرى، تفوق كلفتها قدرة شركات خاصة، ولكن في مجالات أخرى، على الحكومة ان تقلص إشرافها. إن جانبي هذه السياسة، يقوّي أحدهما الآخر. فمثلاً، وجود شوارع وطرق سريعة وحديثة، يساعد على رفع مستوى الانتاج في المصانع، بينما تستطيع المصانع ذات الانتاج العالي، المساعدة في تغطية نفقات شق طرق أفضل وأسرع.

وسيكون أول من ينجذب الى اسرائيل بعد تقليص الاشراف ، وتخفيض

الضرائب، هم الاسرائيليون الذين هاجروا.

يعيش اليوم في الولايات المتحدة الآلاف من رجال الاعمال الاسرائيليين، كما في أوروبا وأماكن أخرى أيضاً، ناجحون في اعمالهم، ويرغبون في العودة الى اسرائيل. وبما أنه لا توجد حواجز لغوية وثقافية بينهم وبين بقية سكان اسرائيل، وبما أنهم اكتسبوا خبرة وعلاقات عمل دولية، يستطيع هؤلاء المساهمة بدور حقيقي في توسيع نطاق الصادرات الاسرائيلية.

وهناك دور مميّز ليهود الولايات المتحدة في هذا الانتعاش الاقتصادي المأمول. إذ يمكن ان تكون مساهمتهم كبيرة في العقد القادم كونهم "مهاجرين اقتصاديين"، أي رجال أعمال ومدراء، يقومون بدور حاسم في إدارة أعمال جديدة في اسرائيل. إذ لا يوجد في العالم مجموعة سكانية مؤهلة ومبدعة، كيهود الولايات المتحدة، في مجالات الصناعة والتجارة والمال. ولا شك أنه في اعقاب حدوث تحوّل جذري، يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي ان يجني فائدة كبيرة من قدرتهم هذه. ولا شك أيضاً، انه في حالة تحسّن صورة الاقتصاد الاسرائيلي، سيأتي الى اسرائيل ليس اليهود، واليهود المهاجرين منها فحسب، بل ستجتذب مستثمرين كثيرين من غير اليهود أيضاً.

ان كل هذه الأمور، هي في متناول يد اسرائيل. فحقيقة ان الاصلاح السياسي قد بدأ، والافكار الليبرالية الاقتصادية بدأت تتغلغل في وعي الاسرائيلي العادي، تدل على ان اسرائيل أصبحت ناضجة لادخال تغييرات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق.

هذا القول لا يعني الاعتراف باجراءات التحرير الاقتصادي التي اتخذتها حكومة الليكود في أواخر السبعينات والثمانينات اعتراض أيضاً، على الانفتاح التدريجي الذي تشهده السوق الاسرائيلية منذ ذلك الوقت. ولكنه مع ذلك يعبّر عن حقيقة أساسية واحدة: لا يزال مركز الثقل في النظام الاقتصادي السائد في السياسة الاسرائيلية، يميل نحو المركزية في الاقتصاد، وادارته بواسطة أوامر عليا، صادرة عن الحكومة.

ان من مصلحة الصهيونية اقتلاع "البلشفية"، و"البارونية" وابعادهما عن الساحة الجماهيرية . إذ أن شعباً صمد في مواجهة ظروف التشــرد ، وتغلّب على

معارضة ومقاومة امبراطوريات فورية، والعالم العربي كله، يستطيع، بالتأكيد، ان يجند قوة الارادة المطلوبة، للتغلب على العائق الاخير أمام عودة ملايين من أبنائه الى وطنهم. ان إذابة الجمود البيروقراطي الذي فرضته اسرائيل على نفسها، ليس بالمهمة المستحيلة. فالمسألة الديمغرافية هي مسألة هجرة في أساسها، والهجرة هي مسألة اقتصاد وثقافة. ان بمقدور اسرائيل ان تضع الأسس القوية والصلبة، لأغلبية يهودية قوية وثابتة في دولة اليهود، إذا رغبت في ذلك فقط، تماماً كما تنبأ هرتسل في حينه.

ان الحلم الصهيوني، الذي أعلن الاحصائيون والضعفاء عن موته، مرات عديدة، لا يزال على قيد الحياة، مثلما تبين لنا بعد ان فُتحت أبواب دول الكتلة الشرقية أمام هجرة اليهود. وتبين أيضاً أن كل توقعات الضياع، التي تغلّفت بغطاء الواقعية العلمية، لم تكن سوى اهتزاز الثقة بالاهداف الصهيونية وبقدرة الشعب اليهودي على تخفيفها.

إن العفريت الديمغرافي، ليس من نتاج "الواقع"، انما هو تعبير عن الانهزامية لدى أولئك النين فقدوا ايمانهم. بما أنهم، هم أنفسهم، لا يرون الطريق المؤدية الى انتصار الصهيونية، اعربوا عن استعدادهم للاعلان عن هزيمتهم، والانسحاب، حتى لو كان هذا الانسحاب الى دولة لا يتجاوز عرضها بضعة كيلو مترات، ظهرها الى البحر، واصبعها ممدودة الى الزر النووي. لكن الحلم الصهيوني لا يمكن تحقيقه عن طريق التراجع الى الخلف والهروب من اجزاء من "أرض اسرائيل" التي يخشى كثير من اليهود عدم قدرتهم على الاحتفاظ بأغلبية فيها. لم تقل الصهيونية أبداً، ان الطريق لتحقيق اغلبية يهودية في البلاد، هي الانصراف من كل منطقة أو اقليم، يكون اليهود فيه أقلية. إذ لو تصرفت اسرائيل على هذا النحو، لتنازلت، منذ زمن، عن يافا، عكا، الجليل، واجزاء كبيرة من النقب. ولتقلصت الى جيب يهودي صغير ذي "أغلبية" يهودية مصطنعة، تنشد الأمن لنفسها، على طول الساحل. ان مثل هذه الدولة الكئيبة، لم تكن لتجتذب الكثيرين للعيش فيها. كما أنها ستفرغ بسرعة من سكانها، ومن قوتها، نتيجة للهجرة المعاكسة، التي ستنبع من الضعف واليأس.

لقد شعرنا بمثل هذه الحالة النفسية القومية، فعلاً، في السنوات التي سبقت حرب الايام الستة ، عندما توقفت الهجرة نهائياً تقريباً ، وارتفعت نسبة الهجرة

المعاكسة من اسرائيل حتى أصبحوا يتندرون في اسرائيل بالقول: "على آخر شخص يهاجر من اسرائيل أن يطفئ أنوار المطار في اللد".

لقد اجتاز المسيحيون في لبنان مرحلة كهذه، لكن الأمر لم ينته هناك بترديد "نكتة". إذ استمرت هجرة المسيحيين الى خارج لبنان مما ادى الى خراب الدولة. كان المسيحيون الموارنة في لبنان، في الماضي، طائفة كبيرة وقومية، ولكن لم تكن لديهم "هجرة" وفكرة "صهيونية" تشجعانهم على البقاء في لبنان. وهكذا، غادر المسيحيون لبنان، ومع مرور السنين، لم يبق منهم سوى جيب صغير في ضواحي جونية، شمال بيروت، التي يسيطر عليها المسلمون من الجبال الواقعة الى الشرق من قطاع الساحل، ثم جاء السوريون أخيراً، ليسيطروا على لبنان كلها، وسلبوا الدولة من المسيحيين، ومن بقية سكان البلاد.

ان نفس الشعور بالضياع والضعف، ساد بين الاسرائيليين الذي توصلوا في سنوات الثمانينات الى استنتاج، هو أن عهد الصهيونية قد ولّى، بعد توقف الهجرة اليهودية. وقبل وقت قصير من بدء موجة الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفياتي، في مطلع التسعينات قال أولئك المتشائمون: "علينا ان نكون واقعيين"، "ان موجات الهجرة الكبيرة، التي حدثت في الماضي، لن تتكرر، لذا، علينا ان نتكيف مع اسرائيل صغيرة، دون هجرة". غير أن الصهيونية لا تزال تواجه مهمتها الرئيسة: جلب غالبية الشعب اليهودي الى "أرض اسرائيل".

واليوم، يجب ان نسعى، اكثر من أي وقت مضى، نحو تحقيق هذا الهدف الصهيوني. لذا يجب علينا عدم اضعاف الفكرة الصهيونية، بل تقويتها في المجالات الثقافية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، لكي تستطيع تحقيق الامكانيات الكبيرة المتاحة لها.

ان دولة اسرائيل، عندما يعيش فيها ما بين ٨ - ١٠ ملايين يهودي، بعد بضع عشرات من السنين، يمكنها ان تتمتع بالازدهار، والحركة، والاستقلال على نحو لا يمكن تخيله في اسرائيل اليوم. وبما أن اسرائيل ستتقوى الى هذا الحد، سيضطر العالم العربي، في النهاية، الى ابرام السلام الحقيقي معها. وهذه النظرية تتعارض مع النظرية السائدة اليوم في اسرائيل، والقائلة ان اسرائيل ستحقق السلام، إذا تصالحت مع العرب ، عن طريق تقديم تنازلات بعيدة المدى لهم ،

تؤدي الى اضعافها وتقليص حجمها، فقط. وفي واقع الأمر، فان السلام الدائم يمكن تحقيقه فقط، اذا استطاع الشعب اليهودي اقناع العرب، انه يجب ان يبقى معهم والى جانبهم، لأنه موجود هنا، وسيبقى هنا.

الفصل التاسع

"سلام دائم"

ان اسرائيل مؤهلة للتوصل الى سلام مع كافة الدول العربية المجاورة. ولكن، كي يكون هذا السلام دائما، يجب ان يرتكز على أُسس متينة من الأمن، والعدل، والحقيقة بشكل خاص. إذ أن الحقيقة كانت الضحيّة الأولى في المعركة العربية ضد اسرائيل، والسلام الذي يرتكز على أنصاف الحقائق، وعلى التشويه، لابد أن يتحطم، في النهاية، على صخرة الواقع في الشرق الأوسط.

ان السلام الحقيقي، يجب ان يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة الحقيقية، وحالات العداء الخاصة والدائمة فيها. وعليه ان يعرض حلولاً واقعية للنزاع الجوهري القائم والدائم بين العالم العربي وبين دولة اليهود. ان النزاع، ينبع من وجود كيان يهودي مستقل بالذات، وليس له علاقة بالأرض بشكل خاص. إن كل ما شاهدناه حتى الآن، يدل على ان معارضة العرب لوجود اسرائيل، كانت وما زالت، العقبة الرئيسة، التي تحول دول تحقيق السلام.

ففي مؤتمر مدريد، على سبيل المثال، دعا رئيس الوفد الفلسطيني في كلمته، إلى تسليم المراكز السكانية الاسرائيلية الكبيرة الى دولة فلسطينية جديدة، وإغراق ما تبقى من اسرائيل باللاجئين العرب. ومنذ ذلك الوقت، ظل عرفات يكرر فكرة "السلام" هذه يومياً تقريباً، وبعد اتفاق اوسلو أيضاً. وفي المؤتمر تساءل وزير الخارجية السوري فيما اذا كان يحق لليهود، وهم ليسوا شعباً، على حد تعبيره، إقامة دولة خاصة بهم. وقبل المؤتمر بحوالي سنة، أجاد وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، تلخيص جذور المشكلة بقوله: "ان النزاع بين الأمة العربية، وبين الصهيونية، هو نزاع وجود وليس نزاع حدود". ومن أجل تجسيد اقوال طلاس، يجدر بنا الاشارة الى أنه يوجد بين سوريا وتركيا، منذ سنوات كثيرة، نزاع حدود شديد، يتعلق بمنطقة الاسكندرونة التي تقع حالياً تحت السيطرة التركية. تطالب سوريا "باعادة" هذه المنطقة اليها غير ان هذا الأمر، لا يمنعها من الاعتراف بتركيا، وإنشاء علاقات دبلوماسية معها. لكن النزاع الاقليمي، بشأن هضبة الجولان، يتعدى مسألة موقع خط الحدود ، انه ينبع من رفض سوريا الاعتراف

بحق إسرائيل في الوجود ـ الرفض الذي عبّرت عنه سوريا بالهجمات المتكررة على اسرائيل، عندما كانت هضبة الجولان بأيديها.

إذن، هذه هي نقطة الانطلاق التي يجب ان نبدأ منها في حل النزاع بين العرب واسرائيل. يجب على الدول العربية أن تعترف وتسلّم بوجود اسرائيل بصورة مباشرة، ودون شروط. لا يكفي إنهاء حالة الحرب، إنما يجب على أنظمة الحكم العربية، التخلي نهائياً عن سعيها للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التغيير مصداقية، عن طريق إبرام سلام رسمي معها. وهذا يعني، الغاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل، وقف التعاظم العسكري الموجه ضدها، وصنع معاهدات سلام معها. يجب على الدول العربية ان تكيّف نفسها، مع الواقع الذي ظلت ترفضه حتى اليوم: ليس الاعتراف بحقيقة وجود اسرائيل فحسب، إنما الاعتراف رسمياً ودون اي تحفظ، بحق اسرائيل في البقاء بين هذه الدول. وهذا يعني ان على الدول العربية قبول مبدأ التعايش المتبادل، تقوم على أساسه علاقات هذه الدول مع دولة اسرائيل.

ان اسلوب التعايش، هو اسلوب واقعي، إذ أنه يمكّن المجتمعات المتصارعة مع بعضها البعض، من العيش والتطور، حتى من خلال استمرار النزاعات، وربما مع مرور الوقت، تستطيع هذه المجتمعات حل الخلافات العميقة بينها. ففكرة التعايش المتبادل، تحدد على أية حال، قيوداً للصراع. ولكن طيلة ٧٥ سنة، ظلت السياسة العربية رهينة لفكرة معادية لليهود لا تعرف الحدود: بسبب هذه الفكرة، حاول الزعماء العرب تجنيد النازيين لخدمة اهدافهم. كما أنهم شنّوا خمس حروب على اسرائيل بغية تحقيق "الحل النهائي"، ولجأوا للارهاب الدولي، وهزوا اقتصاد العالم بفرضهم الحظر على تصدير النفط، ويحاول بعضهم انتاج القنبلة النووية لاستخدامها في المعركة "الأخيرة" ضد الصهيونية. لذا يجب اقتلاع هذه الفكرة من جذورها ـ ليس من أجل اسرائيل فقط، بل من أجل العرب أنفسهم، ومن اجل سلام العالم أجمع.

إعتاد البعض التقليل من أهمية معارضة العرب لوجود اسرائيل، بصفتها القوة المحركة للنزاع العربي الاسرائيلي. ان مثل هذا الغموض، مألوف جداً في أقوال المعلقين حول الشرق الأوسط، ويتم التعبير عنه من خلال اجراء مقارنة كاذبة بين متطلبات وطموحات الطرفين ـ وكأنه مقابل مطالبة اسرائيل

بالاعتراف بحقها في الوجود، يجب عليها أن تدفع للعرب الثمن متمثلاً بالاستجابة لطلباتهم المتنوعة، وبخاصة الاقليمية منها. لكن من يجري مثل هذه المقارنة، بين حق الوجود، وبين هذه المطالب، ويرى أنهما طرفا معادلة واحدة، يتجاهل بذلك الحقيقة التاريخية، ويخلط بين السبب والمسبب. والأخطر من هذا، انه يقرر، في إطار معادلته مناقشة ذلك بسهولة، اذا تصورنا وضعاً عكسياً: لنفترض ان اسرائيل رفضت الاعتراف بحق سوريا بالوجود، وتهدد بالقضاء عليها، إذا لم تخرج من قطعة أرض تطالب بها اسرائيل لنفسها. عندئذ سيرى العالم كله، في ذلك طلباً جنونياً ـ وهو محق في ذلك. غير ان رفض العرب الاعتراف بوجود اسرائيل اذا لم تستجب لطلباتهم بشأن التخلي عن المناطق التي سبق ان هاجموها انطلاقاً منها، يحظى باهتمام بالغ من جانب معظم الدول. هيا، ننسى، ان حق اسرائيل في الوجود ليس موضوعاً للتفاوض ـ تماماً كما ان حق سوريا ومصر في الوجود غير قابل للمساومة.

في ردهم على هذا، يدعي العرب ان الظلم الذي الحق بالفلسطينيين شديد، لدرجة لا تسمح لهم بالتسليم بوجود اسرائيل قبل رفع هذا الظلم. غير ان الهدف الوحيد لهذا الادعاء هو اخفاء الحقيقة. ففي عام ١٩٤٧، عرضت الأمم المتحدة على العرب الفلسطينيين دولة، ورفضوها. وهكذا فعلت أيضاً كافة الدول العربية التي أرسلت جيوشها عام ١٩٤٨ الى اسرائيل، لاحتلال كل ما تستطيع احتلاله من أراضيها. اضف الى ذلك، انه عندما كانت الضفة الغربية وغزة بأيدي الاردن ومصر بعد عام ١٩٤٨، لم يطالب أي عربي، ولو تلميحاً، باقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق. لذا، فان العلاقة التاريخية بين رفض العرب الاعتراف باسرائيل، وبين مطالبتهم بدولة فلسطينية، ليس لها دليل على أرض الواقع.

على هذا الأساس، وكما يتضح من دراسة الحقائق التاريخية لم تكن القضية الفلسطينية القوة المحركة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بل جاءت نتيجة له. فلو تم "حل" القضية الفلسطينية، ستبقى هنالك عناصر قوية، في العالم العربي والاسلامي، تسعى للقضاء على اسرائيل.

ان قضية العرب الفلسطينيين، يجب ان تحظى بحل منطقي، يأخذ بالحسبان وضعهم وضائقتهم، الى جانب حقوق اليهود وأمن اسرائيل. لكن شيئاً واحداً يجب

توضيحه منذ البداية وهو ان مطالب العرب الفلسطينيين سواء الحقيقية منها أو الوهمية، لا يمكن ان تكون بمثابة المسدس المحشو والملصق بصدغ اسرائيل.

اليوم، وبعد خمس حروب، أصبحت عدة دول عربية مستعدة للاعتراف باسرائيل ـ لكن هناك دولاً أخرى تقول، أنها ستفعل شريطة أن توافق اسرائيل على اقامة دولة فلسطينية، تقسّم القدس، وتحاذي تل ابيب، وتشكل خطراً كبيراً على وجود اسرائيل. ومثل هذا الشرط المسبق، الذي يطرحه قسم كبير من العالم العربي، يشير الى المسافة التي لا يزال على هؤلاء العرب ان يقطعوها، قبل ان يسلموا حقيقياً بوجود اسرائيل، كدولة يهودية مجاورة لهم.

يجب ان لا نستغرب هذا الأمر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدعاية المعادية لاسرائيل، التي غسلت دماغ الجماهير العربية والاسلامية، طيلة عشرات السنين. لقد ظل ملايين الناس، يستمعون يوميا الى القول ان الدولة الصغيرة "الموجودة بينهم" ليس لها مكان تحت الشمس، ويجب اجتثاثها بصفتها "سرطاناً" وان يُلقى بها في سلة نفايات التاريخ"، مثلما استمعت الى ممثل ايران في الأمم المتحدة وهو يعلن ذلك في عام ١٩٨٥.

وان ظلت هذه الأقوال تتردد، صبح مساء، على مسامع الجماهير العربية طيلة حوالي خمسين سنة، يصعب الاعتقاد بأن هذه النظرة العدائية يمكن ان تتغير الى حد كبير، في أوساط هذه الجماهير. وفعلاً، حتى بعد مؤتمر مدريد، واتفاقيات أوسو، التي حظيت بتغطية عالمية واسعة، ووصفت بأنها وضعت حداً لعهد الحروب العربية ـ الاسرائيلية، اتضح ان كراهية اسرائيل في العالم العربي، عميقة الجذور لدرجة لن يسهل اقتلاعها.

في عام ١٩٩٤، نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" خلاصة استطلاع للرأي العام العربي أجراه البروفسور هلال حسان، من الجامعة الأمريكية في بيروت، عام ١٩٩٣. وشمل الاستطلاع ألف شخص، وتبين منه ان ثلاثة أرباع الجمهور العربي في سوريا ولبنان ومن الفلسطينيين، يعارضون أي نوع من السلام مع اسرائيل، ويؤيدون استمرار حالة الحرب معها. في حين ان الربع الأخير المتبقي، المؤيد لعملية السلام، يعتبرها "وقفاً لاطلاق النار فقط" هدفها اضعاف اسرائيل تمهيداً لشن حرب فعّالة ضدها في المستقبل.

رغم ذلك، تجدر الاشارة الى ان اتفاقية السلام مع مصر كانت بمثابة فسحة أمل جديدة، مثلما كان مؤتمر مدريد، رغم خيبة الأمل منه، نافذة نحو امكانيات جديدة للمصالحة. لقد شرع العرب والاسرائيليون بحوار مباشر، يمكن ان يؤدي الى ارساء سلام حقيقي بين اسرائيل وجيرانها، إذا استطاعت اسرائيل ان تواجه الظروف المطلوبة لارساء سلام كهذا. لقد أصبح هذا الحلم حقيقية، مع دولة عربية واحدة على الأقل، هي الأردن. لا شك بأن اتصالات اسرائيل العلنية مع دول عربية مختلفة تقع في اطراف العالم العربي، مثل امارات الخليج، وتونس، تعتبر اتصالات ايجابية، تنطوي على فرص تقليص العداء تجاهها، لكن هذه الاتصالات، لم تمس جذور المشكلة، المتمثلة بالمواقف المتطرفة لأنظمة الحكم العربية، التي تشكل مركز الثقل في العالم العربي.

من الواضح، أن هذه الأنظمة، لا تزال تضمر العداء الشديد لاسرائيل، ولكن يجب الاّ تنكر حقيقة، انه في السنوات الأخيرة، طرأ تحرك معيّن نحو الاستعداد لتحقيق تسويات سياسية مع الدولة اليهودية. وهذا التحرك لا ينبع من حدوث تغييرات في الايديولوجية، إنما جاء لآثار الانتصار الاسرائيلي في حرب الايام الستة، الذي منح اسرائيل حدوداً أمنية، ومن التحوّل الجيو ـ سياسي الكبير الذي تلا انهيار الاتحاد السوفياتي. لقد أدى اختفاء الامبراطورية السوفياتية الى تلاشي أكبر تأييد استراتيجي للعدوان العربي ضد اسرائيل، كما أن هزيمة العراق أمام ائتلاف دولي برئاسة الولايات المتحدة، أوضحت للأنظمة الراديكالية في الشرق الأوسط، بأن عليهم "الانصياع"، بشكل أو بآخر، للواقع الدولي الجديد.

كانت هذه هي الاسباب التي جعلتني أومن في اعقاب حرب الخليج، بأن على اسرائيل استغلال الفرصة، وأن تحاول الشروع في مفاوضات سلام مع جيرانها، من مواقف واضحة، هذه المرة. لقد آمنت أن باستطاعتنا ان نطلب من العرب التخلي عن مواقفهم التقليدية، وليس فقط الرد على مطالبهم التي ظلوا يطلبونها من اسرائيل منذ حرب الايام الستة، وأيدت ذهابنا الى مؤتمر مدريد، بهدف تشجيع بوادر التسليم بوجود اسرائيل، التي بدأت تظهر في العالم العربي. غير انه، مقابل هذه البوادر، هنالك رغبة في القضاء على اسرائيل، تشكل عنصراً مركزياً في السياسة الشرق أوسطية.

فمثلاً، قبل مؤتمر مدريد بأسبوعين، عُقد مؤتمر الدول الاسلامية في طهران،

وكان يمثل التوجه المعاكس في نظرة العرب الى اسرائيل. وفي هذا المؤتمر، قرر ممثلون عن جميع اجزاء العالم الاسلامي وبضمنهم ممثلو الدول التي شاركت في مؤتمر مدريد ومنها سوريا، وعدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بأنه يجب تدمير دولة اسرائيل.

لقد تخلت منظمة التحرير الفلسطينية، ظاهرياً، عن هذه النيّة في اطار اتفاقية اوسلو. إذ يتضح، في الواقع، من تصريحات زعماء المنظمة المتكررة، منذ اتفاق اوسلو، ان خطة المنظمة تهدف الى اقامة دولة فلسطينية على مراحل، تستطيع انطلاقاً من هذه الدولة ـ بالتعاون مع دول عربية أخرى ـ القضاء تدريجياً على دولة اسرائيل المقزّمة. وما دعوة عرفات الى الجهاد، بعد ثمانية أشهر، فقط، من اتفاق اوسلو، إلاّ دليل على النهج الاساسي تجاه اسرائيل، الذي لا يزال سائداً لدى شريحة كبيرة من العالم العربي. وهذه أعراض مرض سياسي شديد، يتطلب وقتاً طويلاً للشفاء منه. وكما هي الحال بالنسبة لاضطرابات نفسانية أخرى، فمن اعراض هذا المرض الرغبة في العنف كوسيلة لتفريغ ضغوط لا ارادية. ان الشرط الأول لتحقيق سلام، هو الرفض المطلق للتسليم بمثل هذا التعصب، بأي صورة كانت، والتنديد به بشدة في أي مكان كان في العالم.

ان القرارات المتطرفة التي صدرت عن المؤتمر الاسلامي في طهران، لم تثر ولو جملة تنديد واحدة من جانب أية دولة غربية، في حين حظيت دعوة عرفات للجهاد في عام ١٩٩٤، بتنديد ضعيف من جانب حكومة اسرائيل، والتأجيل لبضع ساعات فقط، سلسلة اللقاءات المستمرة بين وزير الخارجية الاسرائيلي وعرفات، التي تواصلت وكأن شيئاً لم يحدث.

من الخطأ، الاستهزاء بتأثير هذا التعصب، والنظر اليه باعتباره مراءاة وللاستهلاك الداخلي فقط، فاذا لم يواجه هذا الاسلوب المتطرف بمقاومة شديدة قد يؤدي الى إبعاد وجهات نظر المعتدلين في العالم العربي، واثارة حماس الجماهير العربية من جديد، وتفويت فرصة المصالحة بين اليهود والعرب. هنالك الكثيرون في العالم الغربي، الذين يعترفون بضرورة اعتراف العرب باسرائيل، ولكنهم، مع ذلك، يألفون نهجهم "الواقعي" الذي يعبرون عنه بالسؤال: إذا لم تتنازل اسرائيل عن المناطق المحتلة، ماذا نستفيد من السلام؟ لنترك جانباً موضوع الاراضي موضع الخلاف (سنعود اليه ثانية) ، لنرى أنه دون هذا الموضوع سيحقق العرب

مكاسب كبيرة أيضاً من السلام. يستطيع العرب ان يوفروا على أنفسهم تكاليف الحروب الآخذة بالازدياد، فقد دلّت حرب الخليج على ان الحرب أصبحت الآن أكثر كلفة وأكثر دماراً.

ففي ضوء التقدم التكنولوجي العسكري والقنابل الذكية والصواريخ وغيرها من اسلحة الدمار، يتوجب على كل زعيم عربي يصر على الخروج الى الحرب، ان يأخذ بالحسبان النتائج المحتملة للحرب وهي: قد يجد جيشه مدمراً، وعاصمته مدمرة، ونظام حكمه في خطر، وربما يفقد حياته ايضا. لكن اخطار الحرب هذه الايام، ليست عسكرية فقط. الحرب تجلب بين اجنحتها دماراً اقتصادياً فظيعاً ايضاً. فقد جاء في تقرير الامم المتحدة عن نتائج حرب الخليج، ان الدمار الذي الحق بالطرق، والجسور، والسكك الحديدية، محطات الطاقة، ومصافي التكرير، والمصانع في العراق، ترك اثراً بالغ الخطورة على اقتصاد الدولة: لا يمكن توزيع الاغذية، او تطهير المياه، او تصريف مياه المجاري، او ري المزروعات، او نقل العلاجات الى الاماكن المطلوبة.

باختصار، يقول التقرير ان العراق اعيدت الى عصر ما قبل الصناعة، لا شك ان هذا التقرير ينطوي على مبالغة. وقد الحقت هذه الاضرار بالعراق، عدو استخدم قوته بحذر نسبي. في حين ان العراق التي لم تستخدم بحذر قوتها ضد الكويت، كبدتها خسائر تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار.

اذن، فالحرب الحديثة، تنطوي على دمار مزدوج: دمار عسكري، ودمار اقتصادي. وبعد حرب الخليج، لا شك في انه يجب على الزعماء العرب، ان يأخذوا بالحسبان، ان اسرائيل لن تقف مكتوفة الايدي فيما لو تعرضت لهجوم آخر، واذا واجهت خطراً يهدد وجودها، فسترد بقوة هائلة. وان اي انسان عاقل، عربياً كان ام يهودياً، لا يمكن ان يرضى عن مثل هذا التطور.

كلما ارتفع ثمن الحرب، ازدادت الفائدة من الامتناع عن الحرب، واحلال السلام، فالسلام لا يحول دون الدمار والخراب وهدر طاقات وموارد هائلة فحسب، بل يوفر امكانية استغلال البنية الاقتصادية القائمة في الدولة، من اجل تحقيق النمو الاقتصادي. كما يمكن السلام، الدولة، من التعاون مع جيرانها بشكل يعود بالفائدة على الطرفين، وربما هنا، تكمن الفائدة الكبرى للسلام.

لقد عرفت اسرائيل هذه الحقيقة دائماً، غير ان الزعماء لم يقبلوا بعد بفكرة ان العالم العربي سيستفيد من السلام مع اسرائيل، بقدر لا يقل عن الفائدة التي ستجنيها اسرائيل من هذا السلام.

صحيح، انه في عصر الحرب الباردة، كانت الانظمة العربية تحظى بدعم عسكري واقتصادي من الدول العظمى - الدول الراديكالية، من الاتحاد السوفياتي، والدول المعتدلة، من الولايات المتحدة. ولكن بعد سكون الصراع بين الكتلتين الغربية والشرقية، تقلصت الى درجة ما، الاهمية الاستراتيجية لهذه الدول، ولم يعد بمقدورها التمتع بالامتيازات التي كانت تحظى بها آنذاك.

وكلما تركز اهتمام الدول الصناعية على التجارة المتبادلة بين بعضها البعض، زاد تهميش العالم العربي من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. لذا فالسلام مع اسرائيل، يمكن ان يصبح بالنسبة للدول العربية جسراً الى العالم الغربي الصناعي، من اجل تجنيد الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية جديدة.

كيف يمكن ان يكون شكل هذا السلام فيما لو آمن العرب به باخلاص؟ لن يكون هنالك مجال من مجالات الحياة لا يتأثر به واولها، على سبيل المثال، المجال التجاري. فمنذ حرب الايام الستة، انتهجت اسرائيل سياسة "الجسور المفتوحة" على نهر الاردن، ورغم ذلك، ظلت طرق التجارة الاسرائيلية نحو الشرق مغلقة، بشكل عام، نظراً لوجود حاجز بري عربي، ومقاطعة سياسية عربية لاسرائيل، في حين ظلت طرق التجارة العربية ايضاً محدودة، ذلك لان العالم العربي لم يستخدم المنشآت المتطورة في اسرائيل ولا موقعها الجغرافي المميز، ففي عهد السلام، يستطيع العالم العربي استغلال الموانىء الاسرائيلية على البحر المتوسط، ويستفيد من قدرة اسرائيل على ان تكون مركزا اقليمياً فعالا لاغراض التجارة والخدمات. ولا شك في ان السلام مع الاردن سيساعد على تحقيق مثل هذه الامكانيات. كما ان الاقتصاد المائي، سيجني فائدة كبيرة من السلام. وهذا السائل الثمين، سينافس النفط، كعنصر رئيس في النزاعات التي قد تندلع في المنطقة في السنوات القادمة. وستصبح الاتفاقيات المتعلقة بالمياه اكثر صعوبة في التحقيق في هذا الشرق الاوسط الجاف. فالحجم السكاني الكبير، والمتزايد في هذه المنطقة، يلقي عبئاً ثقيلاً ومتزايداً ايضاً على مصادر المياه القليلة فيها ، لذا فان

اجراء مفاوضات مبكرة حول موضوع الثروة المائية الاقليمية، سيكون لمصلحة كافة الاطراف. وستكون اول دولة تستفيد من السلام على هذا الصعيد، هي الاردن، اكثر الدول جفافاً. اذ ان مخصصات الفرد السنوية فيها لا تزيد على ١٥٠م مكعب من المياه (مقابل حوالي ٢٠٠٠م مكعب للفرد في سوريا). لذا فالتعاون بين الاردن واسرائيل، سيؤدي الى زيادة كميات المياه المتوفرة في الدولتين معاً. فمثلاً، سيوفر السلام امكانية ان تتعاون اسرائيل والاردن في انشاء محطة لتحلية المياه على البحر الاحمر، التي ستكون مشتركة للدولتين، واكثر جدوى على الصعيد الاقتصادي من اقامة محطتين منفردتين، بحجم اصغر، وسيكون باستطاعة دولة جافة اخرى تقع على البحر الاحمر، الانضمام الى المشروع، هي العربية السعودية. وكذلك الامر بالنسبة لسوريا، التي يبدو انها تتمتع بوافر من المياه، حيث انها تخشى من الجهود التركية، الرامية الى اقامة سدود على نهر الفرات الذي يزود سوريا بالقسم الأكبر من مياهها. وفي اعقاب هذه الجهود التركية، من المتوقع ان يزداد التوتر بشأن اقتسام مياه نهر اليرموك المشتركة لكل من سوريا والاردن واسرائيل. لذا يجب ان يتم في اطار الاستعدادات لابرام معاهدة سلام مع سوريا، وضع ترتيبات ثابتة كاستمرار للترتيبات الخاصة باقتسام مياه اليرموك من عام ١٩٥٥، والتي تم تحديدها بوساطة اريك جونسن، المبعوث الخاص للرئيس الامريكي ايزنهاور. كما أن السلام، سيساعد سوريا على الاستغلال الافضل لمصادر المياه الاخرى المتوفرة لديها.

لقد طوّرت اسرائيل اسلوباً حديثاً ومجدياً للري مثل اسلوب الري بالتنقيط، الذي يضمن وصول ٨٥٪ من المياه الى المزروعات المرويّة. في حين ان نسبة الاستفادة من مياه الري في سوريا لا تزيد على ٤٠٪، وبعد تحقيق السلام، سيصبح بمقدور المزارعين السوريين ان يتعلموا من اسرائيل أساليب الري الحديثة والمجدية، مثلما تعلمها المزارعون الفلسطينيون، في الضفة والقطاع.

كما يستطيع المهندسون الاسرائيليون مساعدة سوريا في إنشاء خطوط قطرية لنقل المياه، الى المناطق الجافة في الدولة، على غرار الناقل القطري للمياه الذي غيّر وجه الاقتصاد المائي في اسرائيل.

ومن بين المزايا الاقليمية للسلام، السياحة الحرّة وسهولة وصول مواطني الدول العربية الى المؤسسات الطبية في اسرائيل . ولا شك في أن المستوى الطبي

سيتحسن على مستوى المنطقة، ويصبح بمقدور الاطباء العرب الحصول على تأهيل مهني في اسرائيل.

إذا كان السلام سيعود بمثل هذه الفوائد الكثيرة على العالم العربي. لماذا لم ينهض زعماء الدول العربية، ليشرحوا لشعوبهم هذه الفوائد، ويسعوا لتحقيق السلام؟ هل من المعقول ان يكون (١٥٠) مليون نسمة، غير مدركين لهذه الحقائق الواضحة والجلية؟ ان الاجابة على هذا التساؤل، هي انهم ليسوا جميعاً مصابين بالعمى. إذ يوجد في كل دولة عربية أشخاص ليسوا بحاجة لأي شرح يحملهم على الاعتراف بضرورة إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل، والتوصل الى سلام معها، والعمل بالتعاون معها من أجل تقدم الشرق الأوسط، نحو مستقبل أفضل في القرن الحادي والعشرين. لكن هذا التوجه يصطدم بعقبتين: الأولى؛ ان عدد العرب الذين يدركون فوائد السلام، أقل من عدد أولئك الذين يرفضونه. كما أن بعض الزعماء العرب الذين يعلنون رغبتهم في تحقيق السلام، لا يعتبرونه هدفاً في حد ذاته، إنما مجرد وسيلة فقط، لاسترداد الاراضي التي فقدوها في الحرب، أو لضمان الحصول على مساعدات عسكرية من الغرب. ان السلام في نظر الكثيرين من الزعماء العرب، هو مجرد كلام يقصد به تحقيق غاية ما. الأمر الذي يجعل بالامكان التخلي عن السلام في الظروف المناسبة، وقد لا تطول المدة التي يحل فيها السلام. وهكذا، يمكن التوقيع على اتفاقية سلام اليوم، والتنكر لها غداً، بعد الحصول على ثمن هذا السلام وهذا الاسلوب "المرن" لتحقيق السلام، يتناقض مع اسلوب مواطني الدول الغربية، وبضمنهم الاسرائيليون، الذين يعتبرون السلام هدفاً، لا يرقى اليه الشك.

اليسار أو اليمين، في اسرائيل، جميعهم يرغبون ويتوقون الى انهاء حالة الحرب مع العالم العربي، والتوصل الى سلام مستقر ودائم معه. فالخلافات الداخلية في اسرائيل تتعلق بطرق تحقيق السلام، وليس حول قيمة وأهمية السلام نفسه.

ان بعض العرب الذين تنسجم وجهة نظرهم بشأن السلام، مع النظرية الغربية، يجدون أنفسهم في مواجهة مع شرائح مهمة من المجتمع العربي. فنظرية السلام التي تفهمها هذه الشرائح، تنسجم مع السلام الذي يعرضه عرفات على اسرائيل: "سلام صلاح الدين"، ما هو إلاّ هدنة تكتيكية في حرب مستمرة، أو انه كما قال

في مسجد جوهانسبرغ عام ١٩٩٤، "لايتعدى الاتفاق الذي وقعه النبي محمد مع قبيلة قريش". أي سلام مؤقت، تمهيداً للقضاء التام على العدو.

والثاني ان أياً من الزعماء العرب الراغبين في تحقيق سلام دائم مع اسرائيل، لا يريد ان ينهي حياته مثل الرئيس السادات، والرئيس اللبناني بشير الجميل، والاف العرب الفلسطينيين المعتدلين، الذين قُتلوا على أيدي المفتي، ومنظمة التحرير الفلسطينية من بعده، ومنظمات فلسطينية أخرى بتهمة "خيانة" القضية العربية لدى محاولتهم التوصل الى سلام حقيقي مع اسرائيل.
الحقيقة هي، أن أية بادرة عربية لتحقيق مثل هذا السلام مع اليهود، تواجه فوراً الارهاب والتهديد بالقتل من جانب القوميين العرب المتطرفين والاصوليين المسلمين.

يجب علينا الاعتراف بالواقع المر، وهو أننا سنجد دائماً، في الوسط العربي، جناحاً متطرفاً يرفض السلام. فسياسة الارهاب التي اتبعها المفتى، لاتزال قائمة حتى اليوم، كما كانت في عهد المفتي نفسه. وطالما ظل مثل هذا الجناح المتطرف من السياسة العربية يملك قوة كافية لارهاب وتخويف بقية الاجنحة وارغامها على الرقص على انغامه، سيكون من الصعب جداً، تحقيق سلام حقيقي وثابت. لذا فان تقليص قوة المتطرفين على التخويف والابتزاز، يعتبر شرطاً حتمياً لادارة مفاوضات سياسية ناجحة مع أي عنصر في العالم العربي.

إن المغرب، يعتبر نموذجاً لهذا المبدأ: عندما كان القذافي في ذروة قوته، وبعد ان احتل معظم مساحة تشاد، وبث الرعب في العالم، من خلال الارهاب الدولي الذي تبناه، دخل الملك الحسن الثاني الذي يعتبر "النقيض المطلق" للقذافي، في وحدة تثير الاستغراب بين ليبيا والمغرب. ولكن بعد بضعة اشهر من القصف الأمريكي لطرابلس، وهزيمة القوات الليبية في تشاد، حل الملك الحسن الاتحاد مع ليبيا، ودعا وزير الخارجية الاسرائيلي لعقد لقاء علني معه. ومنذ ذلك الوقت، يسعى الحسن الى انشاء علاقات سلام رسمية مع اسرائيل.

وكذلك سوريا، التي أدركت بعد حرب الخليج انه بعد سقوط الحليف السوفياتي، يجب عليها التعامل بحكمة مع عالم أصبحت فيه الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة. ولهذا السبب استجابت للدعوة الأمريكية بشأن الدخول في

مفاوضات مع اسرائيل، وسمحت لمندوبيها بالجلوس على طاولة واحدة مع المندوبين الاسرائيليين، لمحادثات السلام التي بدأت في مدريد.

غير انه في كثير من الاحيان، يتسبب العالم الغربي في تفاقم خطورة الوضع، وذلك عندما يتبنى أسوأ المتطرفين. إذ عندما يقوم هؤلاء، ببادرة حسنة ما، ولو كانت ضئيلة جداً، يميع العالم الغربي ويكثر من المديح والثناء عليهم، لدرجة انه يسارع في التوقيع على اتفاقيات اقتصادية أو عسكرية معهم، من خلال الافتراض بأن مثل هذه التسهيلات، ستغري الانظمة المتطرفة بالاعتدال في مواقفها.

لقد برز العيب الشديد في مثل هذا الاسلوب، في الثمانينات عندما كانت الدول الغربية، تتنافس فيما بينها على تسليح العراق، وقد تكرر هذا الخطأ من جديد، بصورة مدهشة هذه المرة، في مبادرة الحكومة الاسرائيلية، بتأييد حماسي من الدول الغربية، لانشاء قوة عسكرية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية غربي نهر الاردن، التي قُصد بها ظاهرياً، مواجهة حركة حماس، لكنها ستوجه في يوم ما ضد الدولة اليهودية.

ان الاستنتاج الواضح من كل ما تقدم، هو أنه يجب عدم تسليح المتطرفين. ويجب أيضاً فرض قيود على مبيعات الاسلحة "للمعتدلين"، فالشرق الأوسط، المعتدل اليوم، قد يصبح متطرفاً غداً _ في أعقاب ثورة داخلية، أو غزو خارجي، أو ضغط سياسي، من جانب العالم العربي.

ان الطابع الدكتاتوري لأنظمة الحكم العربية، وقوة المتطرفين بينها، يتطلبان من اسرائيل التمييز بين "السلام المرغوب" وبين "السلام الموجود"، أي نوع السلام الذي يمكن تحقيقه في منطقتنا. لا يوجد مواطن اسرائيلي، غير راغب أو لا يتمنى أن تكون هنالك علاقات سلام مع العالم العربي، على غرار تلك القائمة بين الدول الديمقراطية، في أوروبا الغربية وامريكا الشمالية. ان "السلام المرغوب" الذي يتمناه معظم المواطنين في اسرائيل، هو نوع السلام المتبع بين الدول الديمقراطية الذي لا يحتاج الى حراب للمحافظة على بقائه. ولو كان من الممكن ارساء مثل هذا السلام على المدى المنظور، لتخلصنا من مسائل الأمن والردع. إذ أنه في ظل سلام كهذا، سيتصالح العرب معنا، صلحاً مطلقاً، ولأصبح بالامكان التحدث عن "شرق أوسط جديد"، دون الخوف من انهيار الاتفاقيات التي أُبرمت

مع العرب في المستقبل.

هل نقف حقاً، على أعتاب عهد سلام من هذا النوع؟ هذا السؤال، يلزمنا أن نبدأ بطرح السؤال التالي: ما هي الاحتمالات المعقولة لحلول حكومات ديمقراطية محل الانظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط؟

يمكننا الجزم أنه دون ممارسة ضغوط خارجية شديدة ومستمرة، ليس ثمة أي احتمال لحدوث مثل هذا التحوّل على المدى القريب، ولا حتى على المدى البعيد. ذلك لأن احتمال حدوث تحوّل ديمقراطي في معظم اجزاء الشرق الأوسط، والى جانبه حدوث تحوّل في نظرية السلام، يتعلق، بصورة مباشرة، بقوة مطالبة العالم الغربي، للعرب باتباع النهج الديمقراطي في أنظمة الحكم العربية.

لقد كانت العلاقة الوثيقة بين القيم الديمقراطية وبين نموّ الرغبة في السلام، واضحة دائماً للمسؤولين عن السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. الأمر الذي دفعهم الى تقديم مساعدات اقتصادية وغيرها، لدول عديدة في العالم، لتشجيعها على تطبيق مبادئ الديمقراطية فيها. لكن العرب فقط، كانوا معنيين من مثل هذا الضغط. وكان هذا "الاعفاء الديمقراطي" الممنوح للعرب، في غير مصلحة اسرائيل، المضطرة للعيش في ظل احتمال قيام هذه الانظمة، في اية لحظة، بالعمل ضد الدولة اليهودية بنفس البشاعة والوحشية التي تتعامل بها مع مواطنيها أنفسهم.

قبل حرب الخليج، ربما كان من الممكن الافتراض، بأن الغرب يتقدم تدريجياً نحو الطلب من الحكام العرب إتباع النظام الديمقراطي في بلدانهم. وبعد الحرب، تبين أنه لا أساس لمثل هذا الافتراض.

لم يسبق أن شهد التاريخ حاكماً أضعف من الأمير الصباح، حاكم الكويت، الذي ظل في المنفى بالعربية السعودية، ينتظر الغرب لتخليص بلاده من مخالب العراق. ولم تكن هنالك لحظة أفضل أو أنسب من تلك اللحظة لمطالبته بالتعهد باتباع النهج الديمقراطي في بلاده بعد عودته، لكن أحداً لم يفكر في ان يطلب منه ذلك.

يبدو أن الغرب أعفى العرب من مطالبتهم بالديمقراطية، ليس بسبب سيطرتهم على الجزء الأكبر من احتياطي النفط في العالم فقط، بل بسبب النظرة

العامة تجاههم، التي ورثها من وزارة المستعمرات البريطانية في نهاية الحرب العالمية الأولى ـ ان العرب لا زالوا غير مستعدين للديمقراطية، وان الديمقراطية لا تنسجم مع الاسلام، وان أشكال الحكم التقليدية السائدة في العالم العربي، مناسبة لهم، وما شابه ذلك. لذا، فان اسلوب التعذيب، وقطع الاعضاء الجسدية، والعبودية، وعدم حرية الصحافة، والحكم المطلق لعائلة واحدة، لا تعتبر استبداداً أبداً.

إن الثقافة العربية، والعقيدة الاسلامية، لا تنطويان على أية ذريعة لاعفاء العرب من الديمقراطية، أكثر مما تنطوي عليه ثقافة اليابان في عام ١٩٤٥، والتراث الروسي في عام ١٩٨٩، فعلى الرغم من أنه لم يسبق ان كانت في هاتين الدولتين انظمة حكم ديمقراطية، لم يتنازل الغرب عن مطالبه بشأن تطبيق الديمقراطية فيهما، اذن لكي نستطيع تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط يجب على الولايات المتحدة التوقف عن تدليل الانظمة الدكتاتورية العربية. وعليها ان تمارس الضغط على هذه الانظمة، لحملها على احترام الحقوق الاساسية للانسان في دولها، وتسمح لمن يريد العيش بسلام مع اسرائيل "بالخروج من الخزانة" والاعراب عن وجهة نظره علانية. وتشكيل أحزاب سياسية، ومن ثم انتخابه لمناصب تمكنه من اخراج برامجه الى حيز التنفيذ.

هناك من يدعي بأنه يجب عدم تطبيق الديمقراطية في الدول العربية، خشية ان يؤدي ذلك الى جلب المتطرفين الاسلاميين الى السلطة. غير أنني لا أقصد بمصطلح "ديمقراطية" حكم الأغلبية فقط، إنما أقصد مجمل الاجراءات المطلوبة لانشاء نظام حكم تعددي، مثل دستور، حرية صحافة، احترام حقوق الفرد.

ومفهوم في حد ذاته، أن المطالبة بتطبيق الديمقراطية لا تسلب الدول العربية حقها في حماية نفسها من الحركات المعادية للديمقراطية، مثل الحركات الاسلامية المتطرفة. واذا لم تُتبع الخطوات الحقيقية لتطبيق الديمقراطية في الدول العربية، فلن يزداد عدد أولئك العرب المستعدين لصنع سلام حقيقي (وليس تكتيكياً) مع اسرائيل.

ولكن، في الوقت الذي لا نرى في الأفق احتمالاً حقيقياً لتطبيق الديمقراطية في منطقتنا ، فاننا نشهد في السنوات الأخيرة ، تعزيزاً للاتجاه المعاكس، وبخاصة

تجاه التطرف الديني الاسلامي الذي بدأ يحتل مواقع جديدة له كل سنة. وهذا لا يعني أنه في ظل واقع الشرق الأوسط الحالي، لا يمكن تحقيق السلام مع العرب. لكن الاستنتاج هو ان السلام الذي ستيته "سلام ديمقراطيات" ليس مجالاً للبحث الآن. وان السلام الذي تستطيع دولة اسرائيل أن تتوقع الحصول عليه، هو "سلام الردع" فقط، أي تسويات سلمية منوطة بقدرة اسرائيل على ردع الطرف الثاني عن خرق هذه التسويات، وشن حرب جديدة عليها. فالسلام مع مصر، شأنه شأن اتفاق السلام مع الاردن، تحققا نتيجة اعتراف زعماء هاتين الدولتين بعدم وجود احتمال لوحدة عربية قادرة على الحاق الهزيمة باسرائيل في ساحة الحرب.

من المرغوب فيه، ان يتم توقيع معاهدات سلام تؤدي الى انهاء حالة الحرب الرسمية، لكن مثل هذه المعاهدات لا تزال غير قادرة على كبح جماح خطر اندلاع حرب جديدة في المستقبل. لذا يجب ان تشتمل أية تسوية سلمية في المنطقة، على ترتيبات أمنية مفصّلة، وعلينا أيضاً، أن ندرس الحد الادنى من المطالب الأمنية التي تمكن اسرائيل من حماية نفسها من العدوان، وفي نفس الوقت تحافظ على استمرار السلام.

ولا أقصد هنا، المطالب الاقليمية فقط، فوجود ترتيبات أمنية متفق عليها بين اسرائيل والدول العربية مثل، "خط أحمر" بين دمشق والقدس، أو التزام كل طرف بابلاغ الطرف الآخر عن المناورات العسكرية الكبيرة، من شأنه تقليل خطر أن يؤدي توتر ما بين اسرائيل ودولة عربية، الى اندلاع حرب. ويمكن أيضاً إنشاء مناطق فاصلة، يُحظر فيها حشد قوات عسكرية كبيرة بالقرب من مناطق حدودية حساسة، بحيث يتم نزع هذه المناطق الفاصلة من الاسلحة الثقيلة مثل الدبابات والمدافع، ويُسمح لضباط من كلا الطرفين بالتجول فيها، والتأكد من تطبيق الاتفاق. وواضح انه لدى تحديد حدود المناطق الفاصلة، لابد من الأخذ بعين الاعتبار الفجوة الكبيرة القائمة بين حجم اسرائيل، وبين حجم الدول العربية المجاورة لها (كما يحق لاسرائيل المطالبة بتقليص حجم الجيش السوري المرابط مقابل حدودها).

غير أن هذه الترتيبات كلها، وبغض النظر عن مدى نجاعتها، لن تكون كافية في يوم ما، يقرر فيه اعداء اسرائيل خرق المبادئ المتفق عليها والشروع في حرب ضدها.

لقد سبق أن أوضحنا، أنه من الناحية العسكرية، لن يكون الجيش الاسرائيلي قادراً على وقف هجوم وتجنيد الاحتياط، بغية ضمان بقاء الدولة، دون العمق الاستراتيجي المتوفر حالياً لاسرائيل. كما ان الضمانات الدولية، لا يمكن ان تحل مكان العمق الاستراتيجي (أو ارتفاع استراتيجي، كما هو الحال بالنسبة للضفة الغربية والجولان معاً)، وكذلك، وضع قوة دولية رمزية في هضبة الجولان، لن يكون كافياً لحل هذه المشكلة بالطبع، اذ لا توجد لمثل هذه القوة أية أهمية عسكرية، أو قدرة على صد هجوم. فاذا ما قررت سوريا الخروج الى الحرب، سوف تتغلب على مثل هذه القوة بسهولة ـ أو انها ستطلب اخلاءها سلفاً، مثلما فعل عبدالناصر، قبل حرب الأيام الستة، أو من خلال الأعمال الارهابية، مثلما انسحبت القوة الأمريكية من لبنان، بعد نسف قيادة مشاة البحرية في بيروت، على أيدي عملاء سوريين.

وإذا قررت الدول العظمى استخدام قوة عسكرية كبيرة، فمن المشكوك فيه، أن تكون قادرة على ارسال القوات المطلوبة الى المنطقة، في الوقت المناسب.

فالكويت، هي دولة يساوي حجمها حجم دولة اسرائيل (دون الضفة الغربية)، تم احتلالها خلال ست ساعات، لكن تحريرها، تطلّب حشد قوات عسكرية هائلة أحضرها الغرب خلال ستة أشهر كاملة. يجب أن لا نطلب من اسرائيل الاعتماد على إحياء الموتى: إذا هُزمت في ميدان المعركة، فلن تنهض بعدها أبداً. خلافاً للكويت العربية، إذا أُحتلت الدولة اليهودية، سيتم تدميرها كلياً.

لقد أحسنت جولدا مئير في وصفها الضمانات الدولية بشأن اسرائيل عندما قالت: "حتى يأتوا لانقاذنا، لن يجدوا ما ينقذونه".

يمكننا ادراك مغزى وقيمة الضمانات الدولية، مما جرى ويجري في الصومال والبوسنة. ففي الوقت الذي عُرضت فيه المذابح أمام ملايين المشاهدين في أنحاء العالم، لم تنجح الدول "الراقية" وعلى رأسها الأمم المتحدة، في التغلّب على عصابات غيرمنظّمة مزودة بأسلحة قليلة، ولا تعتمد على دعم دول عظمى عسكرية أو اقتصادية. فكيف تستطيع هذه الدول صد جيوش عربية نظامية في ذروة الحرب؟

على أية حال، يجب أن يكون الدفاع عن اسرائيل، بأيدي قواتها العسكرية فقط ـ قوات تكون مستعدة وقادرة على العمل في أي لحظة ضد أي غزو أو

هجوم. وبما أن السلام في الشرق الأوسط يرتكز، أولاً وقبل كل شيء على الأمن، يجب ان نوضح ما هي الحدود الامنة بالنسبة لاسرائيل. واضح ان حدود ما قبل حرب الايام الستة، كانت حدود حرب وليست حدود سلام. إذاً فالسؤال الذي يحتاج الى الاجابة هو:

"إلى أي مدى يجب توسيع هذه الحدود لتحقيق الأمن المطلوب لضمان بقاء السلام".

لقد رأينا أنه ليس المقصود إضافة عمق استراتيجي فقط، إنما السيطرة على سلسلة جبال الضفة الغربية، الجدار الواقي للدولة من أي هجوم قادم من الشرق. وكما أوضحنا، فان اسرائيل ليست قادرة على التخلي عن السيطرة العسكرية على هذا الجدار، ولا حتى عن هضبة الجولان، التي تحمي شمال البلاد، دون تعريض نفسها لخطر حقيقي في الحرب. لذا، فلا يمكن الحديث عن السلام والأمن الاسرائيليين، وفي نفس الوقت نطالب بانسحاب اسرائيل الى حدود غير قابلة للدفاع عنها.

ان المقارنة التي يحاولون اجراءها بين الانسحاب من سيناء ونزعها من السلاح، وبين الانسحاب من الضفة الغربية والجولان ونزعها من السلاح، ليست ناجحة. إذ أن نزع السلاح من سيناء التي يبلغ عرضها حوالي ٢٠٠كم، يوفر للجيش الاسرائيلي الوقت اللازم لتعبئة الاحتياط، في حالة خرق اتفاق السلام من قبل مصر. غير أنه في هضبة الجولان، يدور الحديث عن عرض لا يزيد، في أقصاه، عن ٢٥كم فقط، وهي منطقة يستطيع الجيش السوري اجتيازها خلال بضع ساعات، فيما لو انسحبت اسرائيل منها. ولهذا السبب، لا يوجد بديل لاحتفاظ اسرائيل بمنطقة هضبة الجولان المسيطرة، إذ بواسطتها فقط يمكننا صد هجوم سوري في المستقبل. ولكي تصمد معاهدة السلام مع سوريا لوقت طويل، لا يجوز لاسرائيل ان تتخلى عن مواقعها الدفاعية والانذارية الموجودة على الهضبة، مقابل ترتيبات أمنية هشّة، ترتكز، بشكل رئيسي، على مناطق منزوعة السلاح ومقلّصة القوات، يمكن اغراقها بقوات معادية في ساعات معدودة. كما أن استمرار سيطرة اسرائيل على مرتفعات الضفة الغربية فقط، هو ما يمكن ان يعوضها عن عدم توفر العمق الاستراتيجي المطلوب للدفاع عن القدس والسهل الساحلي ضد عدوان عربي من الجبهة الشرقية القريبة جداً من هذه الأهداف.

ويجب على اسرائيل ان تصر على الاحتفاظ بالاماكن التي ترى أنها ضرورية للدفاع عن وجودها. لان مثل هذه السيطرة السيادية، هي الضمان الوحيد لتحقيق أمن عسكري حقيقي، لا ينهار فيما لو غيّر الطرف الثاني نواياه.

يوجد، بالطبع، من يستهين بأهمية مناطق الضفة الغربية على الصعيد الأمني، مقابل أهمية هضبة الجولان، ويدعون بأن هضبة الجولان، يرابط فيها جيش قوي لدولة عربية معادية، في حين ستقام في الضفة الغربية، "دويلة" مع جيش صغير، كما أن الاردن لا تشكل تهديداً استراتيجياً لاسرائيل بسبب صغر حجم جيشها نسبياً، وتوقيعها على معاهدة سلام معنا، غير أنه، كما سبق وأوضحنا، ان هذا الوضع قد يتغير في طرفة عين لقد كانت الاراضي الاردنية في الماضي جزءاً من الجبهة الشرقية. وقد اجتاز الجيش العراقي الاراضي الاردنية عام ١٩٤٨، وعام ١٩٦٧ (في عام ١٩٧٣ أرسلت العراق ثلث جيشها عن طريق سوريا). صحيح ان الجيش العراقي ضعف بعد حرب الخليج، لكن أي تخطيط مسؤول يتعلق باحتياجات الامن الاسرائيلية، لا بد أن يأخذ بالحسبان إعادة بناء هذا الجيش في السنوات القليلة القادمة.

ان وجود الاردن كمنطقة فاصلة مقابل تهديد كهذا من جانب العراق، هو أمر حيوي بالنسبة لاسرائيل، لكنه ليس شرطاً كافياً ولا بأي حال من الأحوال. فاذا ما تقوض نظام الحكم في الاردن نتيجة لتهديد خارجي، أو مؤامرة داخلية تقوم بها عناصر خارج سيطرة اسرائيل، سيتغير وضع اسرائيل الاستراتيجي بين عشية وضحاها.

ان تحويل الاردن الى منطقة مواجهة، بالاضافة الى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، يعتبر كابوساً استراتيجياً: اذ لاول مرة، قد تجد اسرائيل نفسها في مواجهة جبهة شرقية راديكالية، تتمتع بتواصل اقليمي من الهضاب المطلة على السهل الساحلي، وحتى بغداد. وهذا هو الخطر الكبير الذي تنطوي عليه اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية: انها تهدد بانهيار المنطقة الفاصلة في الجهة الشرقية للدولة، وتسلب قدرة اسرائيل على السيطرة على الجدار الواقي الحيوي جداً، لصد التهديد القادم من الشرق. كما يجب ان لا نسخر من قدرة الدولة الفلسطينية على انشاء جيش يشكل خطراً على اسرائيل مع مرور الوقت. اذ سيرابط هذا الجيش في الضفة الغربية ، اي في وسط البلاد، ويسيطر على المناطق

المشرفة على كل اسرائيل. في هذه الحالة، سيكون باستطاعة جيش صغير نسبياً، مزود باسلحة حديثة (ولوصواريخ كتف، مثلاً) خلق تهديد مباشر على المدن الاسرائيلية وقواعد الجيش والمطارات وكافة المرافق الحيوية فيها. والشروع في حرب ضد مثل هذا الجيش، ومحاولة احتلال مواقعه بعد ان يتمركز جيداً في جبال الضفة الغربية ومدنها، يحتاج الى جهد دام، وينطوي على سقوط اعداد كبيرة من الضحايا، حتى لو لم تتدخل دول اخرى من الجبهة الشرقية في هذه الحرب. ولهذه الاسباب نجد ان دولة فلسطينية لا تشكل تهديداً تكتيكياً فحسب، انما هي تهديد استراتيجي من الدرجة الاولى على وجود دولة اسرائيل. وسيزداد الوضع خطورة، اذا ما استخدمت الدولة الفلسطينية نقطة انطلاق لتوسع الاسلام الاصولي.

ان الاسلام المتطرف، يهدد الان دولاً عربية مثل الجزائر ومصر والاردن، وقد وجد له قاعدة واسعة في اوساط السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، ممثلاً بحركتي حماس والجهاد الاسلامي.

ان الافتراض بأن من شأن تحقيق اتفاقية سلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقف التوسع الاسلامي هو افتراض غير صحيح ابداً، اذ لا توجد علاقة بين هذا التوسع كما هي الحال في الدول التي ذكرناها آنفاً، وبين النزاع العربي الاسرائيلي، بل تتعلق بأمور ثقافية وتاريخية اعمق واوسع بكثير. والافتراض بأن منظمة التحرير الفلسطينية ستنبري، بمحض ارادتها، لمحاربة هذا التوجه، مشكوك فيه للغاية، فقبل ان يدخل منطقتي غزة واريحا، عقد عرفات اتفاقيات تعاون مشترك مع حركة حماس، والجماعات الاسلامية الاخرى، وفور انشاء الحكم الذاتي، دعا عرفات في غزة، الى تحالف بين المنظمة والحركات الاسلامية، ووصف الشيخ احمد ياسين، زعيم حماس، بأنه "بطل قومي". حتى ولو ادى صراع القوى القائم بين منظمة التحرير وحماس، الى صراع علني وعنيف، لا يمكننا معرفة اي من الحركتين قد تنتصر في النهاية.

ان احتمال قيام دولة فلسطينية اسلامية، في الضفة الغربية وغزة اولاً، ومن ثم في الاردن، يشكل خطراً ليس على اسرائيل فقط. اذ ان مثل هذا التطور سيجلب ايران الى مشارف تل ابيب، ويمنحها امكانية الاقتراب من سوريا من جهة الجنوب، وشبه الجزيرة العربية من الشمال، والى مصر من الشرق. ومعنى هذا التطور واضح بالنسبة لاسرائيل . ان وجود دولة فلسطينية لا بد ان يلزم

اسرائيل، عاجلاً ام آجلاً، بالدخول في مجابهة خطرين شديدين يهددان وجودها: جبهة شرقية قومية متحدة مع العراق، او جبهة اسلامية متطرفة بزعامة ايران.

لذا فان المطالبة بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية تتعارض كلياً مع السعي لتحقيق سلام حقيقي. اذ ان وجودها يضمن حالة عدم استقرار ونزاع مستمر، يؤدي في النهاية الى حرب حتمية.

كما ان هذه المطالبة تتجاهل حقيقة وجود دولة فلسطينية قائمة حالياً. فارض اسرائيل الانتدابية كبيرة لدرجة تجعلها قادرة على استيعاب دولة يهودية صغيرة، اسرائيل، ودولة اكبر لعرب فلسطين، تلك التي تدعى الاردن. هنالك حل للنزاع بين الشعبين، يتمثل باقامة دولتين: دولة يهودية للشعب اليهودي المقيم غرب نهر الاردن، ودولة عربية للشعب العربي الذي يقيم معظمه شرقي النهر.

واضح ان هذا القول لا يرضي القوميين الفلسطينيين، لكن هذا لا يهم ابداً: يمكن تحقيق الطموحات الوطنية للعرب الفلسطينيين في ارض اسرائيل الانتدابية الموجودة حالياً تحت سيطرة العرب - في دولة الاردن التي يحكمها الهاشميون.

ان القول بأن الاردن، هي الدولة الفلسطينية، هو تعريف لوضع قائم وموجود، وليس صياغة حقوق (التي تحدثنا عنها في الفصل الاول). كما انه ليس دعوة للقيام بأية عملية، ولا لاستبدال نظام الحكم في هذه الدولة.

ومفهوم، ان وجود وطن قومي فلسطيني، لا يستوجب اقامة كافة الفلسطينيين فيه، فالفلسطيني من الضفة الغربية، يستطيع السكن في اسرائيل، والا يختار الحياة في الاردن، مثلما يوجد يهود يفضلون العيش في الولايات المتحدة أو في فرنسا، وعدم الهجرة الى اسرائيل. لكن الفلسطيني الذي اختار العيش في الضفة الغربية، يجب عليه الاعتراف بحقيقة انه اختار ان يكون اقلية في منطقة خاضعة لسلطة الدولة اليهودية. ولا يحق له المطالبة بدولة فلسطينية ثانية في الضفة الغربية، مثلما لا يحق لعرب اسرائيل المطالبة بدولة فلسطينية ثالثة في الجليل ورابعة في النقب.

ان الموضوع الذي يجب مناقشته والتفاوض بشأنه مع عرب الضفة الغربية هو مسألة صفتهم المدنية وليس مطالبتهم بالسيادة العربية على هذه المناطق الحيوية لمستقبل اسرائيل . غير ان الفلسطينيين يواصلون التمسك بمطلبهم اقامة دولة

فلسطينية ثانية ضمن منطقة ٦٥كم تفصل بين الاردن والبحر:

"اسرائيل للاسرائيليين، الاردن للاردنيين، فلسطين للفلسطينيين". هكذا يعلن الناطقون باسم منظمة التحرير الفلسطينية باستمرار، ومنذ عام ١٩٩٢، انضم اليهم ايضاً الناطقون بلسان حكومة اليسار الاسرائيلية ان الهدف من هذا الشعار، هو خلق الانطباع وكأنه يعيش في فلسطين الانتدابية ثلاثة شعوب لا اثنان، من خلال نية واضحة لتثبيت "حقوق فلسطينية" على حساب اليهود.

ان هذه الشعارات العربية - والاكثر من ذلك استعداد الحكومة الاسرائيلية لقبولها، عندما وافقت في اوسلو على التمكين من اقامة دولة فلسطينية فعلياً في مناطق الحكم الذاتي، اولاً في غزة واريحا، ومن ثم في كل المنطقة، حتى الطرف الشرقي من "الخط الاخضر- قلصت، ان لم تكن قد الغت نهائياً، احتمال تنازل العرب عن شيء ما على المدى القريب. لقد عززت هذه الموافقة، الى درجة كبيرة جداً ، الميول التقليدية لدى العرب ، للتنكر للتسوية التي قد تدوم طويلاً وتضمن الاستقرار.

ان موافقة الحكومة اليسارية في اسرائيل، على اقامة دولة ثالثة، بين الاردن واسرائيل، لن تساهم في احلال السلام بين اليهود والعرب، انما ستزيد حماس اولئك المتطرفين بين العرب، لزيادة جهودهم الرامية الى القضاء على اسرائيل.

كذلك الحال، بالنسبة لمطالبة العرب باسترجاع القدس، فها هو عرفات، يعلن منذ سنوات عديدة، صبح مساء، ان السلام لن يتحقق، طالما لم يرفرف العلم الفلسطيني فوق المسجد الاقصى. وبعد اتفاق اوسلو، اخذ يعلن ان هدفه هو اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس في اسرع وقت ممكن. ولم ترفض الدول الغربية هذه المطالب نهائياً، حيث تضمنت مشاريع السلام التي عرضتها حكومات هذه الدول، حتى اليوم، بنداً يمكن منظمة التحرير الفلسطينية من رفع علمها في المدينة ـ بشكل عام، في الجزء المسمى بأجهزة الاعلام الغربية "القدس الشرقية العربية".

لا يوجد شيء خاص بالعرب فقط، في القدس الشرقية، فهذا الجزء من المدينة ، يضم الحي اليهودي ، الذي استطاع الجيش الاردني احتلاله في عام

١٩٤٨. لقد كانت الطائفة اليهودية مقيمة في هذا الحي الاف السنين، لكن هذه الحقيقة لم تمنع الاردنيين من قتل الكثيرين من ابنائها، والذين لم يقتلوهم – طردوهم. ويعيش حالياً في شرق المدينة حوالي ١٥٠ الف يهودي، وعدد مماثل تقريباً من العرب، الذين لم تمسهم اسرائيل بأذى بعد الاحتلال عام ١٩٦٧، بل عرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية ايضاً، وذلك خلافاً لتعامل الاردنيين مع اليهود.

كما تشمل القدس الشرقية ايضاً، المسجد الاقصى، وحائط المبكى، ومدينة داوود. كانت تلك عاصمة الشعب اليهودي لاكثر من الف سنة، وتشكل اليوم مركز الطموح للشعب اليهودي في سبيل العودة الى "ارض اسرائيل" وبعثها من جديد. لذا يجب ان لا يطلب من اسرائيل التفاوض بشأن اي جزء من القدس، ولا بأي ظرف من الظروف، تماماً مثلما لا يجوز ان نطلب من الامريكيين التفاوض على واشنطن ومن الانجليز على لندن، ومن الفرنسيين على باريس.

لقد عرضت اسرائيل على العرب منحهم حقوقاً مدنية بصفتهم سكان المدينة، اي مساواة في الحقوق داخل المدينة- ولكن ليس حكماً سياسياً على القدس.

ونظرا لاهمية القدس بالنسبة للشعب اليهودي، والحقائق التي نشأت في المنطقة بعد بناء الاحياء اليهودية الجديدة بعد تحرير المدينة عام ١٩٦٧- جيلو، رموت، رموت اشكول، مزراح تلبيوت، هجفعاه هتسرفاتيت، بسجات زئيف، نفيه يعكوف، معليه ادوميم، وجفعات زئيف- لم تعد فكرة تقسيم القدس من جديد، وأردة في الحسبان.

رغم كل ذلك، ليس العرب وحدهم الذين يتيهون في ظل هذا الحكم الخيالي، اذ توجد في معظم وزارات الخارجية للدول الغربية، وبضمنها الولايات المتحدة، خرائط لا تظهر عليها القدس الشرقية بصفتها جزءاً من القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية. وفي الواقع، لا تعترف معظم الحكومات، حتى بالجزء الغربي من القدس كجزء من اسرائيل، مدعية ان المكانة النهائية للقدس ستقرر في اطار المفاوضات، على امل ان تصبح المدينة في نهاية المطاف، دولية، نظراً لمكانتها الخاصة في نظر اليهود والمسلمين والمسيحيين معاً. ولكن طيلة عمر القدس ومنذ

نشأتها، لم تكن مفتوحة امام ابناء كافة الديانات، الا وهي تحت الحكم الاسرائيلي، وتحظى الاماكن المقدسة هذه بحماية متساوية. اذ انه خلال التسعة عشرة سنة التي عاشتها المدينة تحت الحكم الاردني، لم يمنع الاردنيون اليهود من الوصول الى الاماكن المقدسة لهم فيها وفقاً لاتفاقية الهدنة من عام ١٩٤٩، فحسب، بل بذلوا كل ما بوسعهم لمحو وتشويش اية ذكرى للماضي اليهودي في المدينة. حيث دمروا الكنس، ودنسوا المقابر، وحطموا المواقع الاثرية اليهودية. فماذا سلبت القدس من الشعب اليهودي الوحيد الذي ضمن حرية الوصول الى الاماكن المقدسة لاتباع كافة الاديان، واصبحت خاضعة لادارة دولية، فلن يشكل هذا الامر خرقاً لحق الشعب اليهودي التاريخي في عاصمته الوحيدة فحسب، انما سيكون بداية لحالة من التدهور يتمكن المتعصبون الاسلاميون خلالها، من تحويل المدينة الى ساحة اصطدامات دينية لا تنقطع.

يجب على اسرائيل، في اطار اتفاقية سلام مع العرب، ان تضمن حرية وصول المسلمين الذين يريدون الصلاة او الزيارة الى الاماكن المقدسة الاسلامية، ولكن لا يجوز لها ابداً، ان توافق على اية مساس بالمكانة السيادية في المدينة وقدرتها على ابقاء القدس مدينة مفتوحة وموحدة تحت حكم اسرائيل.

هذا هو السبب الذي جعل كل الحكومات الاسرائيلية بدءا من حكومة ليفي اشكول، وحتى حكومة اسحق شمير، ترفض طرح موضوع القدس للتفاوض مع العرب. ولم يرد اي ذكر للقدس في اتفاقيات كامب ديفيد.

لقد جاء في الاتصالات التي سبقت انعقاد مؤتمر مدريد ان باستطاعة كل طرف طرح مطالبه في المفاوضات، لكن اسرائيل رفضت ادراج موضوع القدس، كبند على جدول اعمال المباحثات.

هنالك مبدأ معروف في ادارة اية مفاوضات، وهو ان الصراع حول جدول الاعمال، هو جزء لا يتجزأ من المفاوضات نفسها. وفي اللحظة التي يوافق فيها احد الاطراف علانية على البحث في موضوع ما، في اطار جدول اعمال المباحثات، تبدا المباحثات في نفس الموضوع بالذات. وهذا، بالضبط، ما فعلته حكومة اسحق رابين بالنسبة للقدس في اتفاقيات اوسلو . لاول مرة منذ تحرير المدينة على ايدي

الجيش الاسرائيلي في عام ١٩٦٧، توافق اسرائيل رسميا على اجراء مفاوضات مع العرب بشأن مطالبتهم باعادة تقسيم المدينة. وبعد اتفاقيات اوسلو، بدأنا نسمع تلميحات واضحة صادرة عن اوساط معينة في الحكومة الاسرائيلية، بشأن النية في تقسيم المدينة الى احياء عربية ويهودية.

كما تراجعت الحكومة عن رفضها السماح لسكان المدينة ترشيح انفسهم لانتخابات المجلس الاداري الفلسطيني، الذي سيكون في واقع الامر، حكومة فلسطين التي تطالب بالقدس عاصمة لها. كما وافقت حكومة رابين ايضا على رسائل مرفقة لاتفاقية اوسلو، تضمنت ضمان حرية عمل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في المدينة. وهذا يعني ان الحكومة الاسرائيلية اعترفت واقعياً بنشاطات "الاورينت هاوس" بيت الشرق الذي يستخدم كمقر للحكومة الفلسطينية القادمة.

وفعلاً، بعد اتفاقية اوسلو، بدأ رجال منظمة التحرير الفلسطينية يستخدمون هذه المنشأة بصورة علنية، كوزارة خارجية فلسطينية بكل معنى الكلمة، واستقبلوا فيها رؤساء دول، ووفوداً رسمية ودبلوماسية من عشرات الدول.

كما افتتحوا مكاتب اخرى للمنظمة في جميع انحاء الجزء الشرقي من القدس، ومنذ التوقيع على اتفاقيات اوسلو، والاعلام الفلسطينية ترفرف في القدس دون ازعاج.

كل هذه الامور، تشير بوضوح، الى توجه المعسكر اليساري في اسرائيل، نحو تقسيم القدس من جديد، بناء على طلب العرب. ولهذه الاسباب بالذات، يجب على اسرائيل استغلال اول فرصة تتاح لها، لتأكيد رفضها المطلق، للبحث في مسألة السيادة على القدس. كما يجب عليها اتخاذ اجراءات طوارىء وعلى رأسها، اغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، بهدف ضمان سيادتها الوحيدة على العاصمة الابدية للشعب اليهودي.

سنجد من يدعي ان اسرائيل بمطالبتها السيطرة على القدس ومناطق الضفة الغربية، تتوقع ان يتخلى العرب عما يطالبون به من حق لهم. وردي على ذلك هو ببساطة:

منذ اكثر من مائة عام يحارب العرب اليهود لانهم يرفضون تليين نظريتهم المتصلبة بشأن عدم التنازل عن ذرة تراب واحدة من الارض العربية. وحقيقة الامر، لم يشهد تاريخ العرب كله، ان تنازل العرب بمحض ارادتهم عما هو حتى اقل من ذرة تراب واحدة، لا من اجل السلام، ولا لاي هدف آخر. لقد حان الوقت لندرك ان السلام لن يتحقق الا اذا كان الطرفان مستعدين للتنازل، ويحصل كل واحد منهما على الحد الادنى المطلوب لبقائه.

لقد سبق ان قدمت الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل الكثير من اجل التعايش والسلام. اذ انه خلال القرن الحالي، قدمت الحركة الصهيونية، في اربع حالات، على الاقل، تنازلات كبيرة:

* عام ١٩١٩، تنازل الصهاينة عن مطالبتهم بمياه نهر الليطاني في جنوب لبنان، الذي كان من المقرر ان يكون مصدر المياه الرئيس للاستيطان اليهودي.
* عام ١٩٢٢، تم اقتطاع حوالي ٨٠٪ من اراضي الوطن القومي اليهودي في شرق الاردن، وارغم اليهود على قبول هذا الاقتطاع.
* في اطار اتفاق السلام مع مصر عام ١٩٧٩، تنازلت الصهيونية من اجل السلام، عن صحراء سيناء، واخلت الاف اليهود وهدمت البيوت والمدارس والمزارع التي بنتها في الصحراء طيلة ١٥سنة ، وتنازلت حتى عن كل مطالبها القومية الاستراتيجية والاقتصادية المتمثلة في هذا الجزء من الارض، التي تلقى فيها الشعب اليهودي التوراة، ليصبح امة.
* عام ١٩٨٩، سلمت اسرائيل طابا للمصريين.

غير ان الاسوأ والاخطر من هذا كله، كانت موافقة حكومة اليسار الاسرائيلية في عام ١٩٩٤، على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع غزة، ورأس الجسر في اريحا، ممهدة بذلك لتوسع سلطة المنظمة الى بقية الضفة الغربية.

منذ ٧٥ سنة، واليهود يقدمون التنازلات المتكررة لقد تنازلوا المرة تلو الاخرى، عن مطالب جوهرية، واستراتيجية، وتقليدية، وتاريخية، في سبيل ارضاء جيرانهم العرب، ومن خلال الامل في شراء السلام. غير انه لا يمكن تحقيق سلام

حقيقي طالما ظل اليهود مطالبين بتقديم التنازلات التي لا تنتهي، في حين لا يطلب من العرب التنازل عن شيء، باستثناء اعلانهم التنازل عن الرغبة في ابادة اسرائيل (حتى هذا التعهد، يخرقه العرب احياناً".

ان الانظمة العربية التي تملك مساحات كبيرة من الارض تبلغ ٥٠٠ ضعف مساحة اسرائيل، يتوجب عليهم الان تقديم تنازل ضئيل مقابل التنازلات الكبيرة التي قدمها اليهود: للمرة الاولى في تاريخهم الذي امتاز بالاحتلال وعدم المعاناة، يتوجب على العرب التخلي عن مطالبهم الاقليمية. ومن اجل السلام ايضا، يطلب منهم التنازل عن اربعة اجزاء من عشرة الاف جزء (٠,٠٠٠٤) من المناطق الواسعة التي يسيطرون عليها. وهذا التنازل يجب ان يكون عن منطقة الضفة الغربية، قلب الوطن القومي اليهودي، والسور الواقي لدولة اسرائيل، والتي تشكل استمرارا للجدار الواقي في هضبة الجولان.

فاذا كان الزعماء العرب ليسوا على استعداد حتى للتنازل لمرة واحدة، واذا كان يدفعهم حلم انشاء مملكة عربية مترامية الاطراف وخالية من اليهود، لدرجة انهم غير مستعدين للتنازل عن مساحة ارض صغيرة لتمكين دولة اسرائيل من الحياة بصورة حقيقية، لا يمكننا الافتراض بأنهم مستعدون لسلام حقيقي.

لقد اصبح واضحاً ان المتطلبات القومية لاسرائيل تستوجب استمرار السيطرة على الجدار الواقي المتمثل بجبال الضفة الغربية . ولكن ، ماذا سيكون مصير العرب المقيمين في هذه المنطقة؟

يدعي الكثيرون، بأنه اذا احتفظت اسرائيل بهذه المنطقة، ربما تحقق الامن الذي توفره لها مساحة هذه المنطقة، لكنها ستكون مضطرة، في نفس الوقت، لتحمل اعباء وجود عدد كبير من السكان المعادين لها. لذا يجب على اسرائيل ايجاد طريقة لتخفيف عداء هؤلاء السكان العرب، الذين سيبقون تحت سيطرتها، دون التنازل عن المنطقة التي تعتبر حيوية لوجودها.

اين تقع التجمعات السكانية العربية الكبيرة في المنطقة التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧؟

في هضبة الجولان، لا يوجد عرب تقريباً، (باستثناء ١٦ الف درزي). وفي الضفة الغربية، السكان قليلون نسبيا، والتجمعات البلدية (باستثناء القدس) تقع في نابلس، جنين، رام الله، الخليل، التي تقع على مرتفعات جبلية حيوية من الناحية الاستراتيجية للدفاع عن اسرائيل. في الواقع، توجد منطقة واحدة مكتظة بالسكان العرب، وتعتبر اقل حيوية من الناحية الاستراتيجية هي قطاع غزة. اذ يتساوى عدد السكان في هذا القطاع مع عدد سكان الضفة الغربية تقريباً، لكن مساحته تشكل حوالي ٦٪ من مساحة الضفة الغربية (حوالي ٣٥٠ مقابل ٥،٥٠٠ كيلومتر مربع). ولا توجد في قطاع غزة جبال او مناطق مسيطرة، وتفصله عن مصر منطقة واسعة هي صحراء سيناء. لهذه الاسباب، فان الاهمية الاستراتيجية لقطاع غزة، هي اقل بكثير من اهمية الضفة الغربية. اذ ان اهمية هذه المنطقة الامنية تكمن في قربها من المدن الاسرائيلية.

لقد كتبت في الطبعة باللغة الانجليزية لهذا الكتاب، قبل اتفاق اوسلو، واخلاء غزة، ان غزة قد تستخدم قاعدة ينطلق منها "المخربون" لتنفيذ عمليات ارهابية ضد المواطنين الاسرائيليين. وهذا ما حدث بالضبط. فبعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من غزة وتسليمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، تصاعدت العمليات الارهابية المنطلقة من هذه المنطقة، التي تتمركز فيها قيادات حركتي حماس والجهاد الاسلامي. وهكذا تبين ان افتراض حكومة رابين، بأن يأخذ عرفات دور اسرائيل في مكافحة الارهاب الاسلامي في غزة، لا اساس له من الصحة. من المحتمل، بالطبع، ان يحدث صراع قوى بين حماس والجهاد الاسلامي ، وبين منظمة التحرير الفلسطينية من اجل السيطرة على المناطق التي ستخليها اسرائيل، غير انه فيما يتعلق بهدفهم النهائي، لا يوجد فرق بين هذه الحركات كلها. فكلها تسعى للقضاء على اسرائيل في النهاية. لقد خدمت اتفاقيات اوسلو والقاهرة، هذا الهدف الى درجة كبيرة، وزادت قوة الحركات الاسلامية في مناطق الضفة الغربية وغزة، وبخاصة في غزة.

ان الشرط الذي لا بد منه، لابعاد خطر الارهاب القادم من غزة، ومن اماكن اخرى في البلاد، هو اعادة منح حرية العمل للجيش الاسرائيلي وقوات الامن، بحيث تشمل امكانيات غير محدودة للعمل الوقائي، والمطاردة والاستخبارات التي

بدونها لا يمكن محاربة الارهاب. كذلك، يجب الاسراع في تنفيذ استثمارات اقتصادية من قبل دول مختلفة في غزة نفسها، تحت اشراف حريص لضمان عدم انتقال هذه الاموال الى خدمة اهداف معادية لاسرائيل، او لمنافع شخصية. اذ ان مثل هذه الاستثمارات، ستوفر اماكن عمل في غزة وتقلل من حاجة مواطني القطاع، للبحث عن مصادر عمل في اسرائيل. ولكن، على الرغم من اهمية محاربة الارهاب القادم من غزة، يجب الاعتراف بالاهمية البالغة للاخطار التي تهدد وجود اسرائيل بالذات، والكامنة في تخلي اسرائيل عن مناطق الجولان والضفة الغربية. في الضفة الغربية، يجب على اية حال، معالجة مسألة مكانة السكان العرب بطريقة لا تعرض امن اسرائيل للخطر، وفي نفس الوقت توفر حلاً يضمن استمرار الاستقرار والتعايش السلمي. في عام ١٩٧٩، اتفقت اسرائيل ومصر في اطار اتفاقيات كامب ديفيد، على التفاوض بشأن تسوية الوضع في هذه المناطق، لكن هذه الاتفاقيات رفضتها كل العناصر العربية التي كان من المقرر ان تتفاوض مع اسرائيل: رفض العرب الفلسطينيون، والحكومة الاردنية (التي يوجد لديها معظم الفلسطينيين) البحث في هذه المسألة. وبعد ذلك، باثنتي عشرة سنة، في مؤتمر مدريد ١٩٩١، ظل العرب يرفضون، اتفاقيات كامب ديفيد. فقد رفض الوفد الاردني ـ الفلسطيني البحث في هذه الاتفاقيات، حتى انه امتنع عن ذكر اسمها فقط، لكن كان يبدو ان المندوبين الاردنيين والفلسطينيين يقبلون على الاقل، بمبدأين من المبادىء الاساسية لاتفاقيات كامب ديفيد، ليكون قاعدة للبحث هما:

* اولاً: ان يكون هدف المفاوضات التوصل الى اتفاقية مرحلية تعالج الترتيبات المتعلقة بالحياة اليومية للسكان وتؤدي الى توفير حالة من الهدوء تمكن من بناء الثقة، في حين تبدأ المفاوضات بشأن الحل الدائم بعد ذلك بسنوات معدودة فقط.

* ثانيا: وافق الوفدان على ان تكون التسوية المرحلية على شكل ادارة ذاتية للعرب الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تحدد الاطار السيادي في المستقبل.

كانت تلك هي السياسة التي اتبعتها الحكومات الاسرائيلية منذ كامب ديفيد، الى حين تولي الحكومة اليسارية السلطة في عام ١٩٩٢، حيث حرقت كل الاوراق.

ظاهرياً، واصلت هذه الحكومة المفاوضات حول "الحكم الذاتي" لكن تفاوضها مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالذات، التي تطالب بدولة فلسطينية، وموافقتها، في اطار اتفاق اوسلو، على تمكين المنظمة من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، يعتبر انحرافاً عن هذه السياسة.

كانت نظرية حكومة اسرائيل، عندما وقعت على اتفاقيات كامب ديفيد، تقضي بضرورة التوصل الى تسوية تمنح الادارة الذاتية لعرب الضفة الغربية وغزة، من خلال الابقاء على موضوعي السيادة والامن بأيدي اسرائيل. ففي اطار مثل هذه التسوية، ستكون اسرائيل هي المسؤولة الوحيدة عن الامن الداخلي في كل المنطقة، وعن التفتيش الحدودي، والسياسة الخارجية، ومميزات اخرى تتعلق بالسيادة. في حين يتم نقل مجالات اخرى الى ادارة ذاتية فلسطينية، بشكل يبقي عرب الضفة وغزة خاضعين لسلطتهم الادارية، تحت الحكم الاسرائيلي.

لكن، ما فعلته حكومة رابين، عام ١٩٩٣، يتجاوز هذا الحد بكثير. فمن خلال تطبيق اول مرحلة من اتفاقيات اوسلو في غزة واريحا عام ١٩٩٤، تنازلت هذه الحكومة عن اية امكانية للسيطرة الامنية في هذه المناطق، بعدما سلمت هذه المسؤولية لجيش "المخربين" التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، فحتى لو ان منظمة التحرير الفلسطينية وحركتي حماس والجهاد الاسلامي، جمدت عملياتها الارهابية، في الوقت الحاضر، كاجراء تكتيكي، فهي قادرة على استئنافها بسهولة في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، استخدمت حكومة رابين مصطلح "حكم ذاتي" الوارد في اتفاقيات كامب ديفيد، لاقامة بنية اساسية لدولة فلسطينية، في كل مناطق الضفة الغربية وغزة، وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات اوسلو، فقد وافقت الحكومة الاسرائيلية على منح السلطة الفلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية، صلاحيات الحكم في كافة المنطقة حتى الخط الاخضر (باستثناء المستوطنات اليهودية، القدس، منشآت الجيش الاسرائيلي، التي ستبقى لبحثها في المفاوضات حول الحل الدائم).

كما حصلت السلطة الفلسطينية على اشياء اخرى ذات اهمية مثل المياه الاقليمية في غزة، وحق اصدار جوازات سفر وطوابع، وادارة علاقات خارجية

بواسطة ممثليات المنظمة في الخارج، ووضع افراد شرطة فلسطينيين على نقاط العبور على جسري نهر الاردن ورفح، والحق في رفع علم دولة فلسطين.

في الواقع، لم تبق صلاحيات سيادية لم تسلم لمنظمة التحرير الفلسطينية، في المرحلة الاولى من اتفاقيات اوسلو. وان تطبيقاً مماثلاً لبقية مراحل الاتفاقيات في بقية اجزاء الضفة الغربية سيؤدي حتماً الى انسحاب اسرائيلي كامل الى خطوط عام ١٩٦٧، الامر الذي سيعرض اسرائيل لاخطار جسيمة تهدد وجودها. لذا، يجب ان لا نسمح بأن يكون اتفاق غزة واريحا اولا سابقة لتسويات اخرى في الضفة الغربية. يجب اعادة العمل بمقتضى السياسة التي تبنتها كافة الحكومات الاسرائيلية حتى عام ١٩٩٢، اي تحقيق تسويات تبقي بايدي اسرائيل المسؤولية الامنية، وتحول دون قيام سيادة عربية في الضفة الغربية، وفي نفس الوقت تمكن السكان العرب، من ادارة شؤون حياتهم اليومية بأنفسهم، في اطار حكم ذاتي.

ان الحكم الذاتي، لا يعني دولة. انه نوع من نظام حكم داخلي يسمح لاقلية قومية او دينية بادارة شؤونها تحت سيادة شعب اخر.

يختلف الحكم الذاتي عن السيادة "الاستقلال" ببقاء عدة صلاحيات معينة بأيدي الحكومة السيادية، وعلى رأسها السيطرة المطلقة على حدود الدولة والامن الداخلي، والعلاقات الدبلوماسية مع دول اخرى، فمثلاً: رغم وجود اقليم يتمتع بحكم ذاتي في شمال اسبانيا، هو اقليم الباسك، يرابط جنود اسبان على الحدود الشمالية، وشرطة اسبانية وليس باسكية، ويرفع العلم الاسباني وليس الباسكي، والمسؤولية عن محاربة الارهاب الباسكي، هي بأيدي الحكومة الاسبانية، وليس الجيش الباسكي، ووزارة الخارجية الاسبانية هي التي تقيم علاقات دبلوماسية مع دول العالم وليس وزارة الخارجية الباسكية.

غير انه في اطار اتفاق " الحكم الذاتي " الذي وقعته حكومة رابين مع الفلسطينيين، سلمت كل هذه الصلاحيات الى السلطة الفلسطينية، لذا فالاستنتاج الحتمي لما تسميه حكومة رابين "حكما ذاتيا" هو "دولة". لذا يتوجب علينا رفض هذا النموذج المزيف للحكم الذاتي ، وعدم تطبيقه في مناطق الضفة الغربية، التي

يجري التفاوض بشانها الان، والعودة الى نظرية الحكم الذاتي الحقيقي.

كيف يمكننا تحقيق توازن عملي بين مطلبي الامن لليهود، والحكم الذاتي للعرب؟

ان المتطلبات الامنية الاسرائيلية، وحاجة العرب لادارة حياتهم اليومية، يمكن تقسيمها حسب طبيعة الارض تقريباً. فالجيش الاسرائيلي لا يقيم منشآته داخل مراكز المدن، ولا يجري تدريباته في المناطق البلدية. باستثناء حالات تقع فيها مفترقات او مناطق مسيطرة، داخل حدود البلديات. ان الدفاع العسكري، يعني اولاً وقبل كل شيء، السيطرة على المناطق المفتوحة. وبالطبع، تنطبق هذه الاقوال على الدفاع ضد غزو خارجي من قبل قوات عسكرية نظامية، وليس في اطار مقاومة ارهابيين قادمين من داخل المنطقة، الامر الذي يتطلب الوصول الى اية نقطة بحرية.

من جهة ثانية، لا مجال للافتراض بأن سكان كل مجموعة منازل مقامة على رأس تلة ما، يحق لهم المطالبة بحكم ذاتي لانفسهم. يجب ان يمنح الحكم الذاتي للمراكز البلدية، اذ انه في الاماكن التي يسكنها عدد قليل من العرب، تكون مسألة الحكم المحلي لا معنى لها عملياً.

وبمقتضى هذه النظرية، لن نجد صعوبة ابداً في تلبية هذين المطلبين:

يمكن تطبيق الحكم الذاتي على السكان العرب في مناطق التجمع السكاني العربي، وعدم تطبيقه على المناطق قليلة السكان، بحيث تضم هذه المناطق ضمن "مناطق الامن الاسرائيلية" التي اتفق بشأنها مبدئياً في كامب ديفيد، والتي اعترفت بها اتفاقيات اوسلو ايضاً.

مفهوم، انه بمقتضى نظرية منظمة التحرير الفلسطينية، من المقرر ان تكون الضفة الغربية منطقة متصلة واحدة وحكم عربي فلسطيني لمنطقة معظمها خالٍ من السكان، باستثناء مستوطنات ومنشآت عسكرية تكون موزعة كجزر معزولة. بحيث يصبح بالامكان خنق هذه الجزر وابعادها نهائياً لدى اقامة الدولة الفلسطينية على كل المنطقة ، حتى "الخطر الاخضر". وفعلاً، لن تكون هنالك اية

قيمة عسكرية، لثكنات متفرقة هنا وهناك كجزر متباعدة في احد المحيطات اذ انه، لكي نستطيع الدفاع عن منطقة يجب ان تتوفر حرية الحركة في المنطقة كلها.

يجب ان لا توافق اسرائيل، ولا بأي حال من الاحوال على وضع يقضي بأن تراقب قوات الجيش الاسرائيلي ما يجري في المنطقة، من وراء الاسلاك الشائكة المحيطة بمعسكراتها المغلقة، دون ان تكون لديها القدرة على العمل والتدخل. ففي هذه الحالة، سيكون بمقدور "المخربين" العرب، ضرب اي هدف يحلو لهم، دون اي ازعاج اذاً، كي نستطيع محاربة الارهاب، يجب تمكين قوات الجيش الاسرائيلي من الوصول الى اي زاوية في المنطقة، بما فيها، التجمعات السكانية في المدن، التي قد ينطلق "المخربون" منها، ومن ثم يهربون اليها. كما يجب على اسرائيل ان تضمن في اطار اية تسوية تتعلق بالضفة الغربية، مصالحها القومية الحيوية.

ان اول واهم هذه المصالح هو المحافظة على الامن الاستراتيجي اي المحافظة على قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها، ضد هجوم تشنه جيوش الدول العربية (علاوة على قدرتها في مجال محاربة الارهاب، التي تحدثنا عنها، والتي عليها ان تحرص على الحفاظ عليها). ان اسرائيل ملزمة بضمان سيطرتها الحتمية على المناطق الحيوية لصد اي هجوم من الشرق: وهذا يعني، السيطرة الكاملة على غور الاردن وعلى المحاور المؤدية اليه من وسط البلاد، والسيطرة على ظهر الجبل، والاحتفاظ بمنشآت عسكرية حيوية في اماكن ذات اهمية استراتيجية في الضفة الغربية. كما ان فكرة وضع قواعد عسكرية ومنشآت انذار مسبق اسرائيلية، لمدد غير محدودة، في المناطق التي ستكون حتى تحت سيطرة فلسطينية جزئية، ليست مناسبة على المدى البعيد، لذا، يجب على اسرائيل منع اقامة اية سيادة اجنبية على الضفة الغربية.

* ثانياً: يجب على اسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية، اي السيطرة على المناطق الواقعة فوق احواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الاسرائيلي. يوجد الى الاسفل من مرتفعات السامرة "الغربية حوض المياه" يركون ـ تنينيم " الذي يزود اسرائيل بحوالي ٤٠٪ من مياهها الجوفية. وان استغلالا مبالغا فيه من قبل الفلسطينيين، قد يفرغ هذا الحوض من المياه، او يلوثه، او يزيد نسبة الملوحة فيه ، ودون هذا الحوض، ستواجه اسرائيل مشكلة

خطيرة، تهدد وجودها، بصورة لا تقل عن مسالة الامن العسكري، ومفهوم، ان احضار مئات الاف الفلسطينيين الى المنطقة واسكانهم في غرب "السامرة"، سيزيد من هذا الخطر، لذا، يجب الحيلولة دون تحقيق هذا الامر الذي من شأنه خلق مشاكل اضافية خطيرة.

* ثالثاً: يجب على اسرائيل ان تحتفظ لنفسها بحق المراقبة الديمغرافية، فها هي منظمة التحرير الفلسطينية تعلن صراحة عن نيتها اغراق الضفة الغربية بأكثر من مليون لاجىء اضافي. ولا شك في ان معظم هؤلاء سيسكنون على المنحدرات الغربية والشمالية والجنوبية لمناطق الضفة الغربية، بغية خلق اتصال ديمغرافي، عربي يمتد الى داخل وادي عارة، المثلث، النقب، ومناطق اخرى داخل "الخط الاخضر". ومن هناك، سيطالبون باصرار اكثر، "بحق العودة الى الوطن السليب". ولكي نوقف هذا الخطر، يجب على اسرائيل خلق مناطق عازلة، تكون مأهولة باليهود، في نفس المناطق التي يمكن ان تؤدي السيطرة الاسرائيلية عليها الى الحيلولة دون تطبيق هذا التوجه الفلسطيني الديمغرافي. كما يجب على اسرائيل، ان تحتفظ بسيطرتها على المعابر الحدودية، لمنع دخول اعداد كبيرة من السكان المعادين لاسرائيل ويجب عليها ايضاً، العودة الى مبدأ توطين اللاجئين الفلسطينيين في الاماكن التي يتواجدون فيها حالياً، في لبنان، سوريا، والاردن، وغيرها. واذا لم تصر اسرائيل على تطبيق هذه المبادىء، ستجد نفسها، في غضون بضع سنوات، تواجه طلباً عربياً بالعودة الى مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، بغية "حل المشكلة السكانية" التي ستنشأ في مناطق الضفة الغربية وغزة.

واخيراً، على اسرائيل ان تبدأ فوراً باتخاذ اجراءات كفيلة بضمان وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية. اذ ان اعادة تقسيم المدينة، وجعل الجزء الشرقي منها عاصمة فلسطين (في المرحلة الاولى من مشروع المراحل) يعتبر هدفاً مركزياً لكافة الحركات الفلسطينية. ويجب على اسرائيل ايضاً، تعزيز حلقة الاستيطان اليهودية التي تبدأ من غوش عصيون في الجنوب، مروراً بمستوطنة متسبيه يريحو، ومعاليه ادوميم، في الشرق، وتنتهي في مستوطنات منطقة بيت ايل، في الشمال. وبهذه الطريقة تحول اسرائيل دون مهاجمة المدينة من خلال تجمعات سكانية عربية.

لا يوجد امام اسرائيل خيار، سوى الاصرار، وبشدة، للمحافظة على مصالحها

القومية، المذكورة آنفاً، وبضمنها تعريف واسع، وليس محدوداً، لمصطلح "المناطق الامنية" التي ورد ذكرها في اتفاقيات كامب ديفيد. وعن طريق تعريف "المناطق الامنية" بالذات، تستطيع اسرائيل تقليل الخطر الذي تنطوي عليه امكانية خلق اتصال اقليمي عربي من نهر الاردن حتى الخط الاخضر، ومن بئر السبع حتى الناصرة. اذ دون مثل هذا الاتصال الفلسطيني، لن يكون من السهل اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وسيتوقف الى درجة كبيرة، خطر تحول الحكم الذاتي في هذه المناطق، الى دولة بكل معنى الكلمة.

ان الدمج بين الاصرار على الاحتفاظ بمناطق امنية واسعة، والاحتفاظ بصلاحيات مركزية في كل المنطقة، يعتبر المفتاح لدفاع، طويل الامد، عن وجود اسرائيل.

ولكي تحافظ اسرائيل على مصالحها هذه، يجب ان توضح بصورة لا تقبل التأويل، ان الحكم الذاتي في الضفة الغربية، يجب ان يكون حكماً ذاتياً فقط، وليس دولة عربية جديدة. ويجب ان تركز ادارة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية، على مجموعة الوية يكون اهمها: جنين، نابلس والخليل، بحيث يشمل كل واحد من هذه الالوية، المدينة الرئيسية فيه، والبلديات والقرى المحيطة بها، وستضم هذه الالوية الاغلبية العظمى من السكان العرب في الضفة الغربية. وباستثناء مواضيع حيوية، مثل الامن، واراضي الدولة، والمياه، التي يجب ان تبقى بأيدي السلطة المركزية الاسرائيلية، يتم تطبيق الحكم الذاتي في كافة المجالات الادارية الاخرى، ويصبح بمقدور الفلسطينيين بناء مجتمعهم بالطريقة التي تحلو لهم. ويجب تطبيق هذه التسوية المكونة من مناطق امنية، والوية ادارية للحكم الذاتي، في البداية لفترة انتقالية ثم يتم دمجها في المفاوضات حول التسوية الدائمة. على ان تشتمل التسوية الدائمة على حل مشكلة الجنسية لسكان الحكم الذاتي في الضفة الغربية، الذين يحمل معظمهم الجنسية الاردنية، والتي يجب ان نسعى لكي يبقوا يحتفظون بها. ويجب على العرب، سكان الضفة الغربية، ان يبرهنوا بوضوح، انهم يريدون السلام وليس الحرب، طيلة فترة تمتد لعشرات السنين، قبل ان تفكر اسرائيل بمنح الجنسية الاسرائيلية لمعظمهم، او لجزء منهم.

من شأن هذه الخطة، منح اسرائيل السيطرة على المنطقة الحيوية للدفاع عن

نفسها، وتوفر استمرار السيادة اليهودية على قلب بلادنا، بالاضافة الى تطوير الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وغزة، وفي نفس الوقت، ستوفر للعرب في هذه المناطق، الظروف التي تمكنهم من ممارسة الحرية الفردية، والحكم الذاتي الجماعي.

واذا ما اخرجت هذه الخطة الى حيز التنفيذ، لن يبقى الى الغرب من نهر الاردن، ولو عربي واحد، لا يملك حق التصويت. وبما ان هذه الخطة معدة لكي تدوم فترة طويلة، يستطيع العرب واليهود معاً، بناء ثقة متبادلة وتكييف انفسهم مع الظروف الجديدة.

وهل سيقبل العرب الفلسطينيون بالحكم الذاتي، كما هو مقترح هنا؟ سيقبلون به، اذا ادركوا بأن اسرائيل لن توافق ابداً على السماح لهم باقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية.

من خلال هذا الادراك، جاءوا الى محادثات السلام مع حكومة الليكود في مدريد، رغم معرفتهم الجيدة بمواقف اسرائيل. غير انه بعد اتفاقيات اوسلو، اعتادوا حالة عدم وجود حدود لما يستطيعون الحصول عليه من حكومة اسرائيل، ولا يوجد اي سبب يجعلهم يقبلون بأقل من دولة فلسطينية مستقلة، على كامل الارض. وعندما يعلم الفلسطينيون ان في اسرائيل حكومة ترفض تمكينهم من اقامة دولة فلسطينية، ستزداد احتمالات التوصل الى اتفاق معهم، حول انشاء حكم ذاتي وليس دولة.

في مثل هذه الظروف، قد تجد بين العرب عناصر ذات اهمية تفضل تسوية الحكم الذاتي المقترحة آنفاً، على اقامة دولة فلسطينية. فنظام الحكم الاردني لا يريد، بالتأكيد، رؤية دولة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، يمكن لها أن تهدد وجوده. كما يمكن ان تفضل سوريا والعربية السعودية ايضاً استمرار وجود نظام الحكم الاردني، على دولة فلسطينية ـ اسلامية قد تتوسع بسرعة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية، وتنشىء حلفاً مع صدام حسين او مع ايران، وتشكل عندئذ تهديداً لوجود هذه الانظمة بالذات.

ان الركض الجنوني، الذي تقوم به حكومة رابين في سعيها لاقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ، يعيد الى الاذهان ، تأييد الدول الغربية لاقامة

جمهورية اسلامية في ايران عام ١٩٧٩. وعلى غرار ما حدث آنذاك، ستكون النتيجة الحتمية لمثل هذه السياسة الطائشة، الدمار ليس لاسرائيل وحدها. انما للشرق الاوسط، وفي النهاية ـ للعالم كله ايضاً. لذا فان مشروع الحكم الذاتي تحت السلطة الاسرائيلية، هو البديل الوحيد للحيلولة دون وقوع هذا الخطر الذي ينطوي عليه مشروع "السلام" بمقتضى اتفاقيات اوسلو، وهو الضمان الذي يقوم به التيار اليساري في اسرائيل، بين "مؤيدي السلام"، و"معارضيه" داخل اسرائيل، ليس مضحكاً فحسب، انما لا اساس له من الصحة ابداً. اذ لا يوجد في الشعب الاسرائيلي، من يعارض السلام، لكن يوجد معارضون كثيرون للسلام الوهمي، الذي يهدف فقط، لاقامة دولة فلسطينية، ومن ثم الى حرب خطيرة، واشد بكثير مما شهدناه حتى اليوم.

وفي نهاية الامر، نقول ان الفرق الرئيسي بين نظرية اليسار الاسرائيلي، وبين النظرية الواردة هنا، هو كما يلي: يؤمن اليساريون بأن السلام سيتحقق عن طريق تقزيم اسرائيل ورضوخها لمعظم املاءات العرب، في حين نؤمن نحن بأن السلام سيتحقق عن طريق تعزيز قوة اسرائيل، من خلال تمسكها بخطوط الدفاع الحالية، والاصرار على حقوقها، وفي حين ان اليساريين يريدون دولة وليس حكماً ذاتياً، نريد نحن حكماً ذاتياً، بدلاً من دولة. كما ان الفرق بيننا ينبع من مبدأين اساسيين هما: نحن نؤمن بضرورة توسيع الاستيطان اليهودي، وليس العربي، وزيادة الهجرة اليهودية، وليس تحقيق فكرة "العودة" الفلسطينية، وتعزيز قوة الجيش الاسرائيلي بدلاً من الاعتماد على جيش "المخربين" ليدافع عنا.

نستطيع تلخيص البديل الذي ننادي به بكلمتين: تقوية الصهيونية. فقد كانت قوة الصهيونية وثباتها، اي "دولة اسرائيل" دائماً وابداً، المفتاح الحقيقي للسلام مع العالم العربي. وهكذا، فان اسرائيل قوية، هي فقط القادرة على التوصل الى تسويات سلام حقيقية مع العرب. لكن، ليست اسرائيل والدول العربية فقط، هي المسؤولة عن احلال السلام الدائم في منطقتنا اذ توجد اهمية بالغة ايضاً للمساعدات السياسية والاقتصادية من جانب الدول الغربية، لتحقيق مثل هذا السلام عملياً.

لقد حدثت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه، لدى افتتاح المحادثات متعددة الاطراف في اطار مفاوضات السلام التي بدأت عام ١٩٩١ . فاذا قدمت عناصر

خارجية كهذه مساعدات في مجالات، مثل تطوير مصادر مائية وحماية البيئة، فان المنطقة ستجني فائدة كبيرة، ويقل فيها خطر اندلاع حرب جديدة، تكون ناجمة عن احتكاكات في مجالات حساسة كهذه.

في هذه المرحلة، يرتكز التدخل الدولي في المساعدات، على تنفيذ المطلب الفلسطيني، بشأن اقامة دولة فلسطينية بالذات. وبدلا من ذلك، كان على حكومات الدول الغربية، تركيز مساعداتها على مجالين محددين يتطلبان تدخل هذه الدول، واللذين بدونهما ربما لن تتوفر امكانية احلال سلام مستقر ودائم هما: اعادة توطين اللاجئين العرب، ومنع تطوير اسلحة غير تقليدية في الدول العربية وايران. فخلال عشرات السنين الماضية، تبين ان مخيمات اللاجئين المنتشرة في ارجاء الشرق الاوسط، هي عبارة عن مستنبتات لنمو الكراهية وبؤر للغليان والارهاب. اذ بدون هذه المخيمات، لن تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية الاستمرار في البقاء.

بالنسبة للدول الغربية، لا يعتبر حل مشكلة اللاجئين، مجرد مسألة اخلاقية. اذ توجد لهذه الدول مصلحة حيوية واضحة في القضاء على وجود هذه المخيمات وانهاء معركة الارهاب، التي يديرها زعماء المخيمات ضدها، وستكون الدول الغربية ملزمة بتنفيذ مشاريع للبناء وانشاء البنية التحتية التي من شأنها تحويل المخيمات الى احياء سكنيةٍ دائمة. ويتوجب عليها ايضا ان تستثمر اموالا طائلة في مجالات التربية الثقافية والاقتصاد في سبيل رفع مستوى حياة اللاجئين.

صحيح ان الدول العربية قادرة وبسهولة على تمويل عملية توطين اللاجئين بقدرتها الذاتية، لكن وفي ضوء تصرف هذه الدول في الماضي، سيكون مكسباً كبيراً، فيما لو ساعدت بشيء ما في مشروع توطين كهذا. ولكن، يجب عدم التنازل عن ضرورة مساهمة الدول العربية في توطين اللاجئين: الدول العربية، هي التي خلقت مشكلة اللاجئين منذ البداية، وهي المسؤولة ايضاً عن عدم حلها حتى اليوم. وان اشتراك هذه الدول بالذات، في توطين اللاجئين في اماكن تواجدهم الحالية، يعتبر اختباراً بالغ الاهمية بالنسبة لالتزاماتها بأنهاء النزاع مع اسرائيل.

غير ان الدول الغربية لا تضغط على العرب لحملهم على التخلي عن حلم "حق العودة". وعندما سئلت الولايات المتحدة، عما اذا كانت لا تزال تؤيد قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ في كانون اول ١٩٤٨، الذي دعا الى اعادة اللاجئين الى اماكن سكناهم، لم تجرؤ على القول "لا" وبعد ثلاثة ايام من التردد، تفوه ممثلوها بكلام ليس له معنى: هذا القرار، لا يتعلق بمسيرة السلام. ان مثل هذه المواقف، تبقي العرب في ظل الامل، بأن يحل اليوم الذي يتمكنون فيه من غمر اسرائيل بمئات الاف اللاجئين، الامر الذي سيؤدي الى انهيار الدولة.

يجب على العالم الغربي ان يعلن، بصورة لا تقبل التأويل، ان قرارات الامم المتحدة، التي مضى وقتها، والمتعلقة باللاجئين، اصبحت ملغاة، وعليه ان يضع الفلسطينيين والعالم العربي امام الامر الواقع، فالعرب، غير قادرين على القول، مثلاً، انهم يوافقون على مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، الذي رفضوه قبل خمسين سنة تقريباً.

ان الظروف تتغير مع الزمن، ويجب على العرب ان يدركوا بأنه لا يمكنهم ارجاع عقارب الساعة الى الوراء كلما ارادوا ذلك. لذا يجب ان نكمل، على اية حال، المسيرة التي بدأت في الامم المتحدة، في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، وان نلغي كافة القرارات المعادية لاسرائيل، التي اتخذتها هذه المؤسسة الدولية خلال الحرب الباردة.

ان كل هذه الاجراءات، تشكل في الواقع مشروع سلام واحداً، يتألف من ثلاثة عناصر هي:

* اتفاقيات ثنائية بين اسرائيل والدول العربية، بما فيها تحديد رسمي للحدود بينها وتسويات سلمية.
* تقديم مساعدات دولية من قبل بقية دول العالم.
* اتفاقيات ثنائية بين اسرائيل والفلسطينيين، يتحدد فيها كيف يمكن ان يعيش العرب واليهود معاً، ويتم الاتفاق على مسائل الحكم الذاتي والامن.

وكل واحد من هذه العناصر الثلاثة، يتطلب بلورة صيغة دقيقة ومفصلة تأتي نتيجة لمفاوضات متعمقة.

من المحتمل ، بالطبع ، ان يطرأ من خلال المفاوضات تعديل على بعض هذه

العناصر، بأن تضاف اليها عناصر جديدة، مثلاً، لكنني على قناعة تامة، بأن الفكرة العامة التي اوردتها في هذا الفصل، يمكن ان تكون اطاراً لاحلال سلام حقيقي واقعي ودائم بين العرب واسرائيل.

ان محاولة تحقيق سلام بين أسرائيل والعرب، يجب ان تشمل علاوة على مسألة الاراضي المختلف عليها، العناصر الاتية: معاهدات سلام رسمية بين الدول العربية واسرائيل. ترتيبات امنية مع الدول العربية تحمي اسرائيل من اي هجوم، وتمكن الاطراف من التأكد بأن الاتفاقيات تنفذ نصاً وروحاً، تطبيع العلاقات بين الدول العربية واسرائيل والغاء المقاطعة الاقتصادية على اسرائيل. وقف الدعاية اللاسامية واللاصهيونية الرسمية في المدارس ووسائل الاعلام في الدول العربية. هيئة دولية تمنع بيع اسلحة ووسائل قتال غير تقليدية لانظمة الحكم المتطرفة في الشرق الاوسط: مشروع دولي لتوطين اللاجئين، وتعاون اقليمي لتطوير مصادر للمياه وحماية الطبيعة والبيئة.

هذه هي الطريق لتحقيق سلام بيننا وبين العرب في الشرق الاوسط، كما هو في حقيقة الامر - منطقة متوترة، غير مستقرة، غير ديمقراطية، مشبعة بالعداوات المتأصلة. وهذه العداوات والشعور بالكراهية لن يختفيا بسرعة لذا، يجب ان نبني المصالحة العربية مع اسرائيل على اسس من الاستقرار والامن والتعاون، وبالتدريج، فالاسلوب التدريجي سيوفر للاطراف امكانية تغيير نظريتهم بشأن تطبيق السلام وشكله، فيما لو طرأ تغير جوهري نحو الافضل، في الظروف السياسية والعسكرية الاساسية السائدة في المنطقة.

منذ انتصار اسرائيل في حرب الايام الستة، يتنافس في الوسط العربي توجهان متناقضان:

* توجه ايجابي يقضي بالتسليم بوجود اسرائيل والتصالح معها، من خلال الافتراض بأنها لن توافق على تقليص مجالها الامني، وتوفير خيار عسكري عربي للقضاء عليها نفسها.

* توجه تتزعمه منظمة التحرير الفلسطينية، يدعو الى اعادة اسرائيل، على مراحل، الى خطوط عام ١٩٦٧، بوسائل دبلوماسية وعسكرية معاً، وخلق الظروف المطلوبة للقضاء عليها.

برز التوجه الاول في مؤتمر مدريد، عندما حضرت كل الدول المجاورة لاسرائيل الى التفاوض معها، دون ان تتنازل اسرائيل، سلفاً، عن متطلباتها الامنية الحقيقية. في حين برز التوجه الثاني معززاً في اتفاقيات اوسلو والقاهرة، عندما بعثت اسرائيل في العرب الامل من جديد، بأنها ستتقلص ضمن حدود عام ١٩٦٧.

ان اصرار العرب على اعادة اسرائيل الى حدود حرب عام ١٩٦٧، لا يمكن ان يلاقي رداً ايجابياً من جانب كل من يرغب في تحقيق سلام حقيقي. يجب ان نقول للعرب، انه لن يحل السلام دون امن، ولسنا على استعداد للمغامرة بوجودنا، من اجل تلبية مطالبهم. واذا لم يوافق العرب، اليوم، على هذا، يجب ان نتحلى بالصبر على امل ان يوافقوا عليه غداً. وعلى اية حال، لا يجوز ابداً ان نتأثر بتصريحاتهم بأنهم لن يوقعوا على معاهدات سلام معنا، اذا لم نوافق على انسحاب من شأنه وضعنا في حالة خطر دائم.

في الشرق الاوسط، يتقدم الامن على السلام ومعاهدات السلام، وكل من لا يدرك هذا، سيظل دون امن ودون سلام، وفي نهاية الامر - محكوم عليه بالفناء. ولكن، علاوة على كل ما اسلفنا، توجد مشكلة خطيرة جداً، يجب على كل اولئك الراغبين في احلال سلام حقيقي في منطقتنا، تكريس اهتمام بالغ بها. وهذه المشكلة، تتطلب منا النظر اليها على انها مسألة اولى على رأس سلم الاولويات، تتقدم من حيث الاهمية على كافة المواضيع المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ان مشكلة توسع الاسلام المتطرف واحتمالات حصول ايران على اسلحة نووية، مشكلة لا تحظى بمعالجة مناسبة من جانب الدول الغربية. فعلاوة على الارهاب، كان التعصب الديني موجوداً في الشرق الاوسط طيلة مئات السنين، غير انه اصبح قوة دولية في السنوات الاخيرة فقط، عندما حظي باداة نشر دولية، بصورة دولة مستقلة ذات سيادة. فمنذ اللحظة الاولى لاقامة الجمهورية الاسلامية في ايران، عملت هذه الدولة، دون كلل، على اثارة الاقليات الاسلامية في آسيا وافريقيا، واوروبا الغربية. ووجهت جهودها، بشكل رئيس، لاثارة الجماهير الاسلامية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

في العقد الاول لقيام الجمهورية الاسلامية ، كانت مواردها مخصصة للحرب

مع العراق، وبعد انتهاء الحرب، تفرغت لاذكاء نار الارهاب ضد اهداف غربية، وبوساطة مبعوثيها، نظمت ايران سلسلة هجمات ارهابية ضد عناصر غربية في الشرق الاوسط، وعلى رأسها اسرائيل، وعلى اهداف غربية في العالم، بما فيها تفجير المركز التجاري في قلب نيويورك.

ان ظهور التعصب الديني بزعامة ايران، يعيد الى الاذهان، الى درجة كبيرة، ظهور الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفياتي، في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي: ايديولوجية قتالية، تنشرها دولة تستخدم ملايين المؤيدين في دول مختلفة، لديهم قناعة بأن هدفهم، هو احتلال العالم. لكن هناك فرقاً واحداً اساسيا بين الحركتين: ففي حين ان الشيوعيين، اظهروا اسلوباً واقعياً تجاه امكانيات توسعهم، مفضلين التعايش على تحقيق هدفهم الايديولوجي، نجد ان المتعصبين الاسلاميين يلجأون الى الاسلوب المعاكس، بحيث ينمون لدى مؤيديهم الاستعداد للموت في سبيل تحقيق حلمهم الديني، وهكذا، شهدنا "ارهابيين انتحاريين"، وشباباً ارسلتهم امهاتهم للموت في سبيل الاسلام.

كل هذه الامور، تعتبر مؤشرات لتشوهات نفسانية وثقافية عميقة، تجعل من التعصب الاسلامي "ورماً سرطانياً" يهدد بصورة حقيقية المدنية الحديثة. ومن شأن حصول هذه الحركة على قنبلة نووية زيادة خطورتها على العالم كله، عشرات الاضعاف: علاوة على التشجيع العظيم الذي سيمنحه مثل هذا التطور، لملايين المؤمنين، ولا يمكن، ولا بأي حال من الاحوال، الغاء احتمال قيام ايران باستخدام السلاح النووي، ليس ضد اسرائيل فقط، بل ضد دول اخرى، وستنخدع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وستحاول بهذه الطريقة تحقيق الحلم القديم، المتمثل بانتصار الاسلام على الكافرين.

لذا، يجب ان لا يظل الرد على هذا الخطر الجسيم مقتصراً على وقف او احتواء ايران (Containment) فقط، بل يجب ان يكون اكثر شمولاً. فمثلما ادت التغييرات في نظام الحكم الروسي الى انهيار الشيوعية، فان احداث تغيير في مواقف نظام الحكم الايراني، قد يؤدي الى وقف توسع وباء التعصب الديني.

من اجل ضمان مثل هذه النتيجة، يجب على الولايات المتحدة ان تقود عملية دولية ، على غرار تلك التي قامت بها ضد العراق ـ اي فرض حظر دولي

على صادرات النفط من ايران، وعقوبات اقتصادية وسياسية ضدها، تنمية ورعاية طموحات ديمقراطية لدى جماعات مختلفة داخلها، واتخاذ اجراءات اخرى كفيلة بوقف المسيرة الخطيرة التي تقوم بها ايران وعلاوة على كل هذا، يعتبر التدخل الدولي امرا ضروريا لمنع انتشار الاسلحة غير التقليدية في ايران، والعراق ايضاً. حيث انه بعد هزيمة العراق، لا تزال تكتشف لديه منشآت اسلحة نووية، لذا، فان الطريقة الرئيسة لمنع، او ابعاد اليوم الذي ستتملك فيه الدول العربية وايران القدرة على تدمير المدن الاسرائيلية (ومدن دول اخرى) بضغطة زر، هي فرض حظر شديد وشامل على تزويد الوسائل والمعلومات التكنولوجية النووية، لانظمة حكم دكتاتورية في الشرق الاوسط، وتطبيق هذا الحظر عن طريق فرض عقوبات مشددة على الدول التي تخرقه.

ان الولايات المتحدة الامريكية، هي الدولة الوحيدة القادرة على تطبيق مثل هذا النهج العقابي. فاذا لم يتخذ الاجراء الدولي المناسب بهذا الشأن، فستكون مسألة وقت فقط، حتى تمتلك ايران، او اية دولة اخرى من الدول الدكتاتورية في الشرق الاوسط، اسلحة نووية، وعندئذ لن تهدد وجود اسرائيل فقط، بل سلام العالم اجمع.

واخيراً، يجب ان ندرك ان اي تقدم، او عدم تقدم في تحقيق التسويات في الضفة الغربية والجولان، لن يغير شيئاً مقابل هذا الخطر المتميز.

الفصل العاشر

مسألة القوة اليهودية

في عام ١٩٨٧، زرت بولندا، عندما كانت تحت الحكم الشيوعي. هبطت بنا الطائرة في مطار عسكري بالقرب من كركوب، حيث سافرنا من هناك بالسيارة، وسط مناظر طبيعية رتيبة. وسرعان ما مررنا بقرية صغيرة، كان فيها شيء واحد يميزها هو الاسم: "اوشفاينتشي" (اوشفايتس). وبعد وقت قصير، وصلنا الى باب المعسكر الذي لا زال يحمل العنوان الفظيع "العمل يحرر". واوضح لي المضيفون، ان عملية الابادة الرئيسية التي قتل فيها حوالي مليوني يهودي، لم تكن تجري هنا. صحيح ان عدة الآف من اليهود ماتوا في المعسكر الرئيس في اوشفايتس، لكن هذا المعسكر كان يستخدمه الالمان كمركز تحقيقات وتعذيب، بينما تتم عملية القتل والابادة في مكان آخر.

وبعد ذلك توجهت سيرا على الاقدام برفقة اعضاء كنيست وشباب اسرائيليين ويهود من دول اخرى، على طول خط سكة الحديد من اوشفايتس الى بركناو، القريبة. وبعد مسير ١-٢كم، قادتنا قضبان سكة الحديد عبر بوابة اخرى، الى باب معسكر "بركناو"، حتى وصلنا على بعد بضع مئات الامتار داخل المعسكر، الى بقايا ثكنات محروقة، كانت تصلها يومياً عدة قطارات محملة بآلاف اليهود، الذين يتم انزالهم في هذا المعسكر ثم يقتادون بسرعة الى حجرات الغاز.

قبل وقوفي هناك، في بركناو، لم اكن اتخيل كم كان صغيراً وحقيراً ذلك المكان. لقد كان بالامكان وقف العمل في ذلك "المسلخ" من خلال طلعة جوية واحدة يقوم بها سرب من القاذفات، ولم يكن ذلك الامر يتطلب جهداً خاصاً. اذ ان دول الحلفاء قصفت اهدافاً متنوعة قريبة من هذا المعسكر. لم تكن هنالك حاجة سوى لاعطاء امر بسيط واحد، لاحدى الطائرات لكي تنحرف قليلاً، وتوقف تلك المجزرة. لكن ذلك الامر لم يعط ابداً.

يعتقد الكثيرون من زوار "بركناو" ان دول الحلفاء لم تكن تعلم بأن الالمان يبيدون، بصورة منهجية، كل يهود اوروبا. لكن تلك ليست هي الحقيقة.

طيلة سنة ونصف السنة ، هي فترة عملي كمندوب لاسرائيل لدى الامم

المتحدة، عملنا انا وزملائي على فتح الارشيف السري الذي كان يحتوي على ملفات الامم المتحدة الخاصة بمجرمي الحرب النازيين. وبعد ان نجحنا في التوصل الى الملفات تبين لنا ان "لجنة جرائم الحرب" التابعة للحلفاء والتي شكلت في بريطانيا عام ١٩٤٢، وضمت مندوبين عن ١٧ دولة كانت تعرف جيداً ما يدور في معسكر "بركناو" منذ مطلع عام ١٩٤٤- قبل سنة ونصف السنة من هزيمة المانيا النازية. ولو ان دول الحلفاء تصرفت بناء على تلك المعلومات المتوفرة، لكان بالامكان انقاذ ملايين اليهود من الابادة. غير ان الحلفاء عرفوا، ولم يفعلوا شيئاً، وبذلك حكموا على يهود اوروبا بالموت.

كيف وصل اليهود هذا الحد من حالة الضعف والوهن المطلق؟ وكيف حدث ان شعباً كاملاً، اقتيد كالاغنام الى المسلخ، دون القدرة على مقاومة هذا الهجوم المخيف، الذي استهدف وجوده؟ وما السبب الذي منع الشعب اليهودي من التأثير على دول العالم كي تفعل شيئاً، ولو ضئيلاً لانقاذه؟

ان مسألة الضعف اليهودي تحتل مركز التجربة المأساوية التي اجتازها الشعب اليهودي، وتشكل جانبا واحداً لعملة الوجود اليهودي.

اما الوجه الثاني، فهو اعادة تعبئة القوة اليهودية في جيلنا الحالي. وهذان هما القطبان اللذان تحرك بينهما تاريخ الشعب اليهودي في العصر الحديث.

ولا شك في ان السنوات المائة الاخيرة، التي يتطرق اليها هذا الكتاب، مثلت تجربة مريرة خاضها الشعب اليهودي. من المذابح في روسيا، ومحاكمات درايفوس، واللاسامية المتصاعدة في اوروبا والسياسة البريطانية لمنع دخول اللاجئين اليهود الفارين من اوروبا، بفعل الكارثة، الى "ارض اسرائيل"، كلها، كانت مراحل مأساوية في مسيرة تدهور الشعب اليهودي الى حالة الضعف المهينة التي اصابته. في حين ان قيام دولة اسرائيل، واحياء القوة العسكرية اليهودية وتغلبها على اعداء اكبر منها بكثير، تعبر عن تحرك المؤشر نحو القطب المضاد.

وعلى الرغم من الدراما العظيمة التي شهدها تاريخ اليهود في القرن الحالي، يمكننا ان نفهم قيام اسرائيل من خلال زاوية نظر تاريخية اوسع، تتعلق بالاف السنين من الوجود اليهودي. فالشعب اليهودي هو من اقدم الشعوب في العالم. ويمتاز عن بقية الشعوب بقوة ذاكرته. والصهيونية، هي عبارة عن تجربة معروضة

لنسج مستقبل جديد، لشعب عريق، بخيوط الارادة القومية التي غزلت في فجر التاريخ اليهودي ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

لكي نفهم العلاقة المتبادلة بين مسألة القوة اليهودية، وحالة الوهن والضعف الذي تميز بها شعبنا في عهد الكارثة، يجب علينا دراسة وضع اليهود خلال فترة اطول بكثير من العهد الجديد.

اولاً، يجب ان ندرس وضع اليهود في العالم القديم، حيث انه، في التاريخ القديم، حدثت احداث حاسمة في حياة الامة، تركت بصماتها الى درجة كبيرة على طابع اليهود، ووجهات نظرهم، وآمالهم المستقبلية.

خلافاً للشخصية التي الصقت باليهود، خلال مئات السنين الماضية، لم يكن اباؤنا في العصر القديم معروفين كضحايا، لا حول لهم ولا قوة. فالتاريخ الروماني وغيره يشير الى ان اليهود لم يكونوا مرغوبين كثيراً في العالم القديم، لكن الجميع كانوا يكنون لهم الاحترام بفضل اصرارهم وصمودهم في وجه اي هجوم يستهدف حقوقهم وحريتهم، اذ، في حقيقة الامر، قل ما نجد شعباً يحارب بهذا الاصرار والاستمرارية، ضد قوات اكبر منه بكثير.

لقد تم احتلال وطن اليهود مرات عديدة، من قبل الاشوريين والبابليين والفرس، والمكدونيين، والرومانيين والعرب، لكن الشعب اليهودي، صمد في الاحتلال وفي الشتات، طيلة ما يقرب من الفي عام وبقي موجوداً.

خلال المرحلة الاولى والطويلة من تاريخ الشعب اليهودي خرج من ابنائه رجال جيش وزعماء مرموقون قادوه في صراعه المستمر. ولا توجد امم تستطيع الافتخار بأشخاص مثل: موسى، يهوشع، جدعون، شمشون، دبورا، شاؤول، يهونتان، داوود، ملوك اسرائيل ويهودا، نحميا، المكابيون، يهود هجليلي، اليعازر بن يئير. شمعون بارجيورا، باركوخفا، وغيرهم من الزعماء الاقل شهرة، الذين صمدوا وقادوا التمرد ضد روما وبيزنطة.

لقد وقف يهود "أرض اسرائيل" وحدهم، في وجه روما، تلك الدولة العظمى التي خضعت لها معظم شعوب العالم في تلك الايام، وظلوا يقاومون باصرار طيلة سنوات كثيرة ضد الحكم الروماني.

اذا كانت هنالك ميزة واحدة ، على الاقل ، تبرز في ثنايا التاريخ اليهودي

القديم، فهي تلك المتمثلة برفض الشعب اليهودي الشديد، للتنازل عن استقلاله السياسي، والديني، واستعداده لمواصلة الكفاح، ضد من ارادوا استعباده. لقد نجح اليهود في كفاحهم عدة مرات، وفشلوا عدة مرات اخرى، لكن الكفاح في حد ذاته ساعدهم في المحافظة على هويتهم وقيمهم، وبفضله، لم ينصهروا ولم يختفوا مثل امم اخرى كثيرة تلاشت تحت وطأة امبراطوريات عظمى.

كيف اختفت هذه القدرة على المقاومة، وكيف استبدلت بشخصية اليهودي الضعيف؟ لم يحدث ذلك في يوم وليلة. لا شك في ان الصراع الطويل والمأساوي ضد الرومان، قد استهلك قسطاً كبيراً من طاقة الامم اليهودية. هناك من حدد زمن السقوط النهائي للشعب اليهودي، بقمع تمرد باركوخفا، الذي حدث بعد ستين سنة من فشل التمرد الاول، وخراب القدس، وخلافاً لهذا الاعتقاد، لم تضعف سلسلة الهزائم التي الحقت بالشعب اليهودي، مقاومة اليهود، والشاهد على هذا، هو ثورتهم ضد البيزنطيين، بعد تمرد باركوخفا.

طالما، ظل الشعب اليهودي يعيش على ارض وطنه، كان يجد طريقة للقيام بعمل عسكري وسياسي. حتى في مطلع القرن السابع للميلاد، كانت لا تزال هناك قدرة على المقاومة لدى اليهود، وذلك عندما ابرم يهود البلاد حلفاً مع الغزاة الفرس، ضد الحكم البيزنطي. ولكن، بعدما طردوا من بلادهم وتشردوا في انحاء العالم، لم تعد لدى اليهود الظروف المطلوبة للدفاع عن النفس. صحيح ان اليهود في اوروبا عاشوا في احياء محصنة خاصة بهم، لكنهم فقدوا القدرة على حماية انفسهم شيئاً فشيئاً. ففي المانيا، حرموا حق حمل السلاح للدفاع عن انفسهم، رغم انهم كانوا، في تلك الدولة، اكثر عرضة للهجوم من اي دولة اخرى.

ان من يحرم من حمل السيف، سرعان ما ينس كيفية استخدامه، ويبدأ استعداده النفسي للمقاومة يتلاشى. وهكذا اصبح اليهود اقلية اجنبية بحاجة الى حماية الحكام الذين لم يسارعوا، في كثير من الاحيان، لتوفير هذه الحماية لهم.

ان الضعف في حد ذاته يغري بالعدوان على الضعيف، وهذا ينطبق، بشكل خاص، على اليهود، الذين دمجوا النجاح الاقتصادي مع الضعف السياسي والعسكري، وهكذا اصبح اليهود هدفاً للمطاردة والطرد.

عندما كان يطرد اليهود من دولة ما، يجدون ملجأ في دولة اخـــرى ، ولكن

بعد ان يعقدوا صفقة مع حاكم تلك الدولة، او مع المقربين اليه. وعندما يطاح بهؤلاء الذين منحوا الحماية لليهود، يصبح اليهود عرضة للمطاردة والاعتداء عليهم من جديد. الامر الذي جعل من الشعب اليهودي ضحية لاعمال التنكيل والقتل على ايدي شعوب اخرى، وتلاشت قدرته على المقاومة نهائياً. واصبحت كلمة "يهودي" شتيمة تثير الاشمئزاز والسخرية. وفي لغات عديدة في العالم اصبحت كلمة "يهودي، كلمة مرادفة لمعنى "جبان". والاخطر من هذا، ان اوساطاً واسعة بين اليهود سلموا بهذه الشخصية المهينة، وبدأوا يرون انفسهم كما يرونهم الغرباء.

زئيف جيوتنسكي، كان احد القلائل من زعماء الجيل الثاني للصهيونية، الذين ادركوا الى اين يتجه اليهود. فطيلة سنوات الثلاثينات لم يتوقف جيوتنسكي عن دق جرس الانذار والتحذير من الخطر القادم الذي يتهدد اليهود، في اوروبا.

ففي التاسع من آب ١٩٣٨، قال في ذكرى خراب بيت المقدس (الهيكل)، في وارسو مخاطباً اليهود: منذ ثلاث سنوات، وانا اناشدكم يا يهود بولندا واحذركم، من اقتراب الكارثة. ان قلبي يقطر دماً لرؤية اخواني واخواتي الاعزاء لا يحسون بالبركان الذي سيبدأ قريباً بقذف لهب الابادة. اناشدكم بالله ان ينقذ كل منكم نفسه، طالما وجدت امامه فرصة لذلك- والوقت قصير. لكنني اود ان اقول لكم شيئاً آخر في هذا اليوم، التاسع من آب: ان من يستطيع ان يفر بنفسه من الكارثة، لا بد ان يشهد الفرحة اليهودية الكبرى: ولادة وقيام دولة يهودية من جديد. لا اعرف ما اذا كنت أنا سأحظى بذلك - لكن ابني، "نعم". انني مؤمن بهذا، مثلما انني واثق بأنه غداً صباحاً ستشرق الشمس من جديد، انني مؤمن بهذا ايماناً كاملاً.

في تلك الفترة، اي سنة واحدة قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، كان هنالك عدد قليل فقط من اليهود يتوقعون الكارثة القادمة، وقليلون ايضا هم الذين شاركوا جيبوتنسكي ايمانه، بأن الشعب اليهودي سيتغلب على الكارثة ايضاً.

عام ١٩٤٢، اجتمع حكام المانيا النازية في بيت واسع في حي فنزا في برلين، لوضع خطة "الحل النهائي"، وعلم، فيما بعد، من خلال وثائق مؤتمر فنزا، ان النازيين خططوا لابادة اليهود، في جميع انحاء اوروبا، من بريطانيا وحتى الاتحاد السوفياتي . واعدوا قوائم مفصلة للقضاء على (١١) مليون انسان. كان النازيون

يقصدون في البداية القضاء على يهود اوروبا فقط، ولكن عندما وصلت جيوشهم الى شمال افريقيا، بدأوا يطردون اليهود من هناك الى معسكرات الموت. وكانت هزيمة هتلر، فقط، هي التي انقذت يهود شمال افريقيا وروسيا من الابادة.

يبدو ان تلك كانت النتيجة الحتمية للتغيير المستمر الذي طرأ على وضع اليهود: تحول ابناء المكابيين الى خراف تقاد الى الذبح، وتقرر اخفاؤهم من على وجه الارض. ولكن، من تلك النقطة بالذات، في الدرك الاسفل من الانحطاط اليهودي، بدأ التحول الكبير الثاني في تاريخ الشعب اليهودي: لقد اكتشف، من جديد، قدرة المقاومة اليهودية. ففي مطلع القرن السابق، كانت قد بدأت تظهر في الوسط اليهودي اول مؤشرات للثورة. اذ ان الجيوش الضخمة التي تشكلت في اوروبا بعد هزيمة نابليون، بدأت تجند في صفوفها جنوداً يهوداً. وفي الحرب العالمية الاولى، قدم عدد كبير من الجنود اليهود في مختلف الجيوش، وكان من بينهم قادة بارزون. وفي الحرب العالمية الثانية، برزت القوة اليهودية في اطار جيوش الحلفاء. غير ان المؤشر الذي كان له بالغ الاثر بشأن قرب حدوث التحول الكبير في تاريخ الشعب اليهودي الحديث، اكتشف في قاع الهوة بالذات. في "جيتو" وارسو، في معسكرات تربلنكا وسوبيبور واماكن اخرى، حيث تمرد اليهود على الجنود النازيين في صراع بطولي لا مثيل له في تاريخ البشرية. تلك الحالات من التمرد التي وقعت في ظل ظروف يائسة ولا امل فيها، اثبتت انه لم ينقطع بعد، الخيط القديم، الذي نسج منه الطابع اليهودي.

اصبحت نهضة القدرة اليهودية على المقاومة، جزءا من سياسة موجهة، في اطار الحركة الصهيونية فقط. ففي الحرب العالمية الاولى، بدأ الصهاينة باعادة بناء القوة العسكرية اليهودية التي اهملها اليهود طيلة مئات السنين. بدأت الجهود في هذا الاتجاه، بتشكيل تنظيمات دفاعية يهودية، ضد العصابات في روسيا، في الفترة ما بين ١٨٨١-١٨٨٢، والمذابح التي تلت ذلك.

ثم تكررت في تشكيل منظمة "هشومير، (الحارس) في "ارض اسرائيل"، قبل الحرب العالمية الاولى وخلالها، واستمرت من خلال تشكيل الكتائب العبرية في اطار الجيش البريطاني، و "سرايا الليل" التي نظمها، اورد فينجايت، في الثلاثينات، واللواء اليهودي، والوحدات اليهودية من "ارض اسرائيل" التي قدمت في اطار الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية . ومن خلال هذه البدايات

المتواضعة، نمت المنظمات السرية اليهودية ـ الهجناه، ايتسل، ليحي ـ التي مهدت الطريق لتأسيس الجيش الاسرائيلي، مع قيام الدولة.

بعد قيام دولة اسرائيل، ادرك معظم اليهود في العالم، الاهمية الحاسمة لبناء قوة عسكرية يهودية. وخصصت اسرائيل معظم مواردها لتقوية جيشها، وكلفت افضل ابنائها لهذه المهمة. ومما ادهش العالم، ان اسرائيل افرزت من ابنائها افضل المقاتلين في العالم، وانشأت جيشاً اثبت المرة تلو الاخرى، قدرته على الحاق الهزيمة بآلة حرب كبيرة وعظيمة. اضف الى ذلك، ان جنود الجيش الاسرائيلي اثبتوا في حربهم ضد الارهاب، ان الدول المتحضرة ايضاً، قادرة على محاربة هذا الوباء الخبيث.

لم يؤد هذا التطور الى احداث تغيير جذري في وضع اليهود في "ارض اسرائيل" بعد ان استطاعوا ان يصدوا بنجاح، هجمات استهدفت القضاء عليهم، فقط، بل تحسنت صورة اليهودي في نظر الاجانب ايضاً.

غير ان التحول الدرامي، طرأ على الشكل الذي اصبح اليهود يرون انفسهم فيه. بدا هذا التحول في سنوات التسعينات من القرن الماضي. اذ كان من يزور "ارض اسرائيل" في تلك الفترة، يشاهد التغيير الذي طرأ على ابناء الجيل الاول من اليهود، الذين ترعرعوا خارج الاحياء اليهودية القديمة والمغلقة في صفد والقدس. كان يشاهد شباباً، معظمهم من ابناء وبنات مهاجرين يهود، وصلوا منذ فترة وجيزة الى البلاد، يحرثون الارض، ويركبون الخيول، ويتعلمون الرماية، يتحدثون اللغة العبرية الحديثة، يتصادقون مع جيرانهم العرب، ويتصارعون معهم اذا دعت الحاجة ايضاً، حتى انهم كسبوا احترامهم.

كانت عائلة اهرونسون، من زخرون يعقوب، نموذجاً واضحاً لهذا اليهودي الجديد. كان ابناء العائلة، فلاحين اثرياء، حتى ذاع صيتهم في "ارض اسرائيل" وخارجها في بداية القرن الحالي، بفضل انجازات الابن الاكبر للعائلة، اهرون. كان اهرون اهرونسون، شخصية متعددة الصفات، مهندساً زراعياً ناجحاً، اثبتت تجاربه العلمية، في المجال الزراعي، القدرة على احياء الارض القاحلة، واستغلالها بنجاح، كما كانت له افكار سياسية، وكان زعيماً مؤهلاً للقيادة ايضاً.

لقد قرر اهرونسون المساعدة في طرد الاتراك من البلاد ، والعمل من اجل

احتلالها من قبل البريطانيين. عندئذ اقام هو، وشقيقته، سارة، ومجموعة من الشباب اليهود، بينهم الرومانسي الحساس، ابشلوم فاينبرغ، والمغامر المثير، يوسف ليشنسكي، شبكة "نيلي" وهي شبكة تجسس نقلت معلومات الى السفن البريطانية، من مزرعة عائلة اهرونسون، التي كانت قريبة من ساحل البحر.

لقد قتل جميع افراد هذه الشبكة، فيما بعد في ظروف مأساوية: سارة، انتحرت بعد ان القي القبض عليها من قبل الاتراك وعذبوها: ابشلوم، قتل على ايدي البدو في رمال رفح، بينما كان في طريقه الى مواقع البريطانيين في مصر: ليشنسكي، اعدم شنقاً على ايدي الاتراك في دمشق، بعد ان القي القبض عليه في شمال البلاد: واهارون، قتل في عام ١٩١٩ في حادث طائرة غامض، فوق بحر المانش، وكان في التاسعة والثلاثين من عمره. لكن تلك الروح والجرأة المستمدتين من التراث اليهودي، خلقا نموذجاً جديداً للتقدير والتقليد من قبل جيل كامل من الشباب، الذين نشأوا في "أرض اسرائيل".

لقد حدث هذا التحول الجوهري في طبيعة اليهود في "أرض اسرائيل" في النصف الاول من القرن الحالي. فعشية قيام الدولة اليهودية، كان قد نما وترعرع جيل جديد، كان مستعداً لان يحمل على كاهله مهمة الصراع من اجل تحرير الامة.

ان ابناء الجيلين الثاني والثالث الذين ولدوا وكبروا في اسرائيل، بعد حدوث التحول المذكور، بدأوا ينسون، او ربما لم يعرفوا كلياً، ماذا كانت تعني حياة اليهودي في "جيتو" في اوروبا او في اليمن.

ثمة يهود كثيرون ترعرعوا في اسرائيل، لا يعرفون الشعور بعدم الامن الذي يمتاز به يهود كثيرون في المهجر، وبضمنهم ايضاً، اليهود الذين يعيشون في اغنى الدول واكثرها استقراراً. صحيح، ان اسرائيل نفسها عرضة دائماً لهجمات مستمرة، وان مواطنيها معرضون لعمليات عدائية قاتلة، لكن في احيان متباعدة فقط، يشعر اليهودي بعدم الراحة بسبب يهوديته. وصحيح انه بين الحين والاخر، تجد من يتساءل بشأن اهمية وجود دولة اسرائيل بالذات، وفيما اذا كان العيش في المهجر افضل من العيش فيها . لكن هذه حالات شاذة فقط . اذ ان الغالبية

العظمى من يهود اسرائيل يشعرون بأن اسرائيل هي بيتهم رغم كل الصعوبات التي تواجه الدولة.

ومقابل هذا، رغم ان يهوداً كثيرين يقولون انهم يشعرون بأن امريكا بيتهم، فان وقوع عدة حوادث لا سامية شديدة كافية لسلبهم هذا الشعور بالامن، هذا لا يعني ان يهود اسرائيل يتفوقون بالجرأة والشجاعة على اليهود خارج اسرائيل. لكن ما يمتاز به اليهود في "ارض اسرائيل" هو شعور داخلي بالانتماء الذي يخلق في اعماق القلب شعوراً بالامن بهوية اليهودي وبقوته. وهذه هي النتيجة الثانية العظيمة لعودة صهيون.

لكن التحول لم يكن مكتملاً، كما لم يكن متوقعاً ان يكون مكتملاً في هذه الفترة الزمنية القصيرة. فالشعب اليهودي الذي عاش خارج العمل السياسي الحقيقي، ولم تكن لديه قوة سياسية طيلة مئات السنين، لم يكن قادراً على التكيف في يوم وليلة، مع وجود مستقل. اذ بعد مضي اجيال عديدة، كان الغرباء هم الذين يقررون مصير اليهود، اصبح من الصعب على الكثيرين منهم هضم فكرة انتهاء الوضع الذي كان يفرض فيه الاجانب عليهم رغبتهم وارادتهم، وانه اصبح بمقدورهم رسم سلوكيات الاخرين وفقاً للمصلحة اليهودية.

ان التربية السياسية الحقيقية، تعترف بحقيقة انه بين الحين والاخر، يجب على الشعب ان يمارس ضغوطاً ويعبىء قوة، لكي يحقق هدفه، وهذا الاجراء هو جزء طبيعي وحتمي من الصراع المستمر من اجل البقاء.

غير ان هذه النظرية، لم تكن بالامر الطبيعي إبداً، بالنسبة للغالبية العظمى من اليهود. الامر الذي تطلب، في النصف الاول من القرن الحالي كفاحاً مراً من اجل اقناعهم بضرورة بناء قوة عسكرية، وتجريدهم من النظرية التي تعمقت لديهم وهي انه لا يجوز لليهود "تدنيس" ايديهم بحمل السلاح. اذ واجهت محاولات هرتسل وجيبوتنسكي وغيرهما، في تحدي هذا السلوك، وخلق قوة عسكرية وسياسية يهودية، الاستهزاء والسخرية من قبل كثيرين من اليهود، الذين اعتبروها سجوداً فاشياً للقوة.

كان هناك الكثير من اليهود الذين حذروا من ان انشاء قوة عسكرية يهودية سيؤدي باليهود الى السلوك العسكري والقومية المتطرفة، وكأن حمل السلاح بالذات

امر محظور من الناحية الاخلاقية.

لم تستجب الغالبية العظمى من يهود اوروبا الى نداءات الصهيونية السياسية، لتنظيم قوة مقاومة سياسية وعسكرية، وهدرت اربعة عقود اثمن من الذهب، كان باستطاعتهم ان يحصلوا خلالها، على السلاح والحلفاء وان يفتحوا ابواب البلاد"، او على الاقل طرقاً للهروب خلال الحرب. وكانت النتيجة الحتمية لعدم الاستجابة تلك هي - معسكر اوشفايتس.

في ايامنا هذه، يصعب ان نفهم اصرار معظم اليهود، قبل مئة سنة، او حتى قبل خمسين سنة، على عدم اعتبار الدفاع الذاتي ضرورة واضحة ومفهومة في حد ذاتها. كان ذلك هروباً من الواقع، نابعاً من ابتعاد اليهود عن مجالات العمل السياسي والعسكري طيلة ما يزيد عن الف سنة.

ومفهوم، انه بعد الكارثة، ادرك يهود كثيرون ان عدم قدرتهم على وضع قوة مقاومة شديدة، في مواجهة النازيين، جعل من السهل عليهم تنفيذ عملية ابادة ستة ملايين يهودي. وقد ترجم الشعب اليهودي هذا الفهم المتجدد الى عمل، عندما انشأ الجيش الاسرائيلي، اذ كان واضحاً لكل ذي عقل، انه دون وجود مثل هذه القوة، ستحل باليهود كارثة جديدة - هذه المرة، على ايدي العرب.

هذا الأمر، لا يمنع الكثيرين من الاسرائيليين الذين سبق أن اعترف اباؤهم بضرورة مثل هذه القوة العسكرية في حرب "الاستقلال" وبقية حروب اسرائيل، من التشكيك في ضرورة الابقاء على هذه القوة وتطويرها.

من المحتمل، انه نتيجة للرحلة المؤلمة التي قطعها الشعب اليهودي، اصبحت النفس اليهودية تبحث عن طريقة للخلاص من ضرورة البقاء في صراع دائم. وأصبح هؤلاء الاسرائيليون يتساءلون: متى سينتهي هذا الأمر؟ هل محكوم علينا أن نبقى نحارب الى الأبد؟

لا يمكننا إعطاء اجابة كاملة عن هذه التساؤلات. إذ أن أيا كان، لا يستطيع أن يتنبأ بما اذا كان السلام أفضل بالنسبة لنا أم الاستمرار في الحروب، لأن أي انسان غير قادر على ان يتنبأ بنتائج وحجم تلك الحروب المستقبلية. هل ستندلع حروب؟ وهل ستنجح الجهود الدبلوماسية في منع وقوعها؟ أم ستتوقف الحروب بسبب وجود قوة الردع؟

رغم أننا غير قادرين على اعطاء اجابات قاطعة على هذه الأسئلة، نستطيع القول، بالتأكيد، أن النزاعات السياسية والدينية في الشرق الأوسط، لن تنتهي في المستقبل المنظور، إلاّ إذا قبلنا بفكرة أن "نهاية التاريخ" تقف على الأبواب وان عهد عودة المسيح يقترب.

لا توجد بلاد في العالم يسودها الميول والرغبة لرؤية كل شيء يأخذ مكانه بسلام وبسرعة، مثلما هي الحال في اسرائيل. دولة، تحاصرها باستمرار منذ نشأتها جيوش تريد القضاء عليها، وابناؤها وبناتها يكرسون معظم حياتهم في الخدمة العسكرية النظامية والاحتياطية، لا بد أن تصبح لديها رغبة شديدة في السلام.

وهكذا حدث، ان انجرفت طبقات واسعة من الجمهور الاسرائيلي، وكثير من زعمائه أيضاً، وراء نظريات مجردة وغير واقعية، وخيالية بشأن الوضع في الشرق الأوسط.

إنني أذكر جيداً، المزاج الذي ساد اسرائيل، بعد هزيمة العرب، في حرب الايام الستة، لقد توقع الكثيرون ان العرب، سيطلبون فوراً إنهاء النزاع، "نحن بانتظار مكالمة هاتفية"، كما قال ديان آنذاك. لقد بدت لي تلك الفكرة آنذاك، وأنا في الثامنة عشرة من عمري، فكرة صبيانية. لكن المدهش، هو أن معظم الاسرائيليين تملكتهم، آنذاك، فكرة ان العرب سيطلبون انهاء النزاع، ولم يفكروا أبداً بأن العرب سيظلون يحاربون اسرائيل بوسائل أخرى، حتى يصبحوا قادرين على خوض جولة عسكرية قادمة. لم يقدّر الكثيرون آنذاك، كم من الجولات والهزائم الأخرى، يتطلب الأمر، حتى يبدأ التغيير البطيء في نظرة العرب تجاه اسرائيل.

يبدو أن الكثيرين من اليهود في اسرائيل، توصلوا الى استنتاج بان العرب يرغبون في التوصل الى سلام مع اسرائيل لاعتقادهم بأن العرب يحملون نفس المشاعر، متجاهلين الاختلافات القائمة من حيث الثقافة والتاريخ والدين والقيم السياسية التي تفصل بين المجتمع الاسرائيلي، والعالم العربي.

اعتقد كثير من الاسرائيليين أيضاً، أن العرب يمقتون الحرب مثلهم، وأنهم اذا شرحوا لهم نوايا السلام الاسرائيلية كما يجب، سيرحبون بنا.

لقد سبق أن وُجد مثل هذا الاسلوب الساذج، لأول مرة في "ارض اسرائيل" في

العشرينات بواسطة حركة "بريت شلوم" (حلف السلام)، بزعامة الحاخام الأمريكي يهودا لايب مجنس، الذي استوطن في القدس وعُيّن رئيساً للجامعة العبرية. فقد فسّر مجنس مقاومة العرب للحركة الصهيونية بمصطلحات استمدها من الثقافة السياسية الأمريكية مباشرة: صراع العرب ضد اليهود ناجم عن سوء اتصال. وآمن انه من الممكن اجراء حوار منطقي مع المفتي لاسكاته وارضائه. ولا يجوز لليهود ان يحملوا السلاح، ولا بأي حال من الاحوال، لان هذا من شأنه، فقط، تعميق العداء العربي لهم.

لكننا من الصعب ان نصدق اليوم، بأن المفكرين اليهود البارزين من مستوطني "أرض اسرائيل" ظلوا متمسكين بهذه النظرية في سنوات الثلاثينات بعدما تمادى المفتي في تصريحاته التحريضية وتعاونه مع النازيين. ولكن، مع مزيد الأسف، لا يزال مؤيدو هذه النظرية موجودين بين ظهرانينا حتى اليوم. انهم يواصلون تجاهل الواقع السياسي في العالم العربي، يسخرون من نوايا أولئك الذين قرروا تدمير اسرائيل، والمناداة بمصالحة وإرضاء الاعداء بأية وسيلة.

ان معظم سكان اسرائيل، يرفضون هذه النظرة السطحية المجردة لمشكلة العالم العربي، لكن التيار الفكري آنف الذكر، يضم شرائح ذات اهمية في المجتمع، ولدى تولي الحكومة اليسارية السلطة، عام ١٩٩٢، ترسخ هذا التيار في اوساط الحكم الاسرائيلي أيضاً.

ينبع هذا التيار من رغبة اليهود الشديدة، في رؤية نهاية هذا الصراع والتوصل بسرعة، الى حالة سلام وأخوّة، التي تنبأ بها الأنبياء في آخر الزمن. وهذا الاسلوب غير سياسي، وغير واقعي، وخطير على حياة الأمم. لكن مؤيدي هذه النظرية يؤمنون بأن تاريخ الشرق الأوسط، سيصل أخيراً الى نهاية محددة، أو الى الوضع الذي يدعى "السلام" الذي سيكون خالياً من أية منغصات تقض مضاجعنا: لن تكون هنالك حروب، ولا نزاعات خارجية، ولا خلافات داخلية. سيسلّم العرب بوجود اسرائيل، ويعيش اليهود بسعادة ورفاه الى الابد. وستصبح دولة اسرائيل جنّة الدنيا، يحظى اليهود فيها بالراحة اخيراً، من معاناتهم وصراعهم المستمر .

ولا بأس في الرغبة لتحسين الواقع شريطة أن لا نجمّله بالاماني. لكن هذا،

بالضبط، ما يريده كثيرون من الاسرائيليين ويحاولون عمله. فمن خلال خيالهم الابداعي الخصب، يؤمنون بامكانية انهاء النزاع العربي _ الاسرائيلي بالكلام الفارغ. وكأننا لا نعيش في ذروة عاصفة صحراوية تغمرنا بخليط من التعصب والعداء، وكأننا نعيش في الغرب المتوسط الأمريكي، وليس في الشرق الأوسط.

ان هذه النظرية الخيالية لوضع اسرائيل والايمان بقدرتها على تحقيق نهاية مفاجئة للمقاومة العربية والاسلامية، كانت تسيطر على التربية التي منحت للأجيال الصاعدة قبل قيام الدولة وبعده. لكنه بعد قيام دولة اسرائيل وتزايد الهجمات عليها، وبعد ما بدأ يلوح في الأفق السلام المنشود، بدأت الفجوة بين المثالية والواقع، وزاد الشعور بالاحباط لدى الجمهور، وخاصة في الاوساط التي تشكل قطبي الخارطة السياسية الاسرائيلية.

حسب نظرية هذه الاوساط، لم يكن الخطأ في المثالية، ولا حاجة لدراستها من جديد، انما نحن المذنبون، لأننا انحرفنا عن الطريق الصواب. إذ ان رفض العرب الاعتراف بنا، هو عقاب على خطيئتنا. واذا أصلحنا طريقنا الخاطئة نستطيع تحقيق حلم السلام المثالي، الذي تتوق اليه النفس الاسرائيلية.

إن هذا الايمان الشديد، السائد في الاوساط اليسارية الاسرائيلية، ينبع من وعيهم للايمان "بالخطيئة القديمة"، خطيئة "الاحتلال" التي ارتكبتها اسرائيل في حرب الايام الستة. وهذه الاوساط، تتوق بشدة الى السنوات التسعة عشرة التي سبقت حرب الايام الستة، والتي كانت اسرائيل تعيش فيها كالطفل "الخداج". انهم قادرون على ان يبعدوا من ذاكرتهم ذلك الخطر الفظيع الذي كان يهدد الدولة، في تلك الأيام، ويتذكرون فقط الوحدة الوطنية القوية التي نشأت آنذاك لمواجهة ذلك الخطر.

حسب نظرية اليساريين الاسرائيليين، كان احتلال الضفة الغربية وغزة وشمولها باسرائيل، في اعقاب حرب الأيام الستة، السبب الرئيس لجعل اسرائيل دولة لا إنسانية، حيث أدى الى قمع العرب الفلسطينيين وتلويث النفس الاسرائيلية. واصبحت هذه الادعاءات، نظرية تثبت صحتها، في أعقاب المذبحة التي نفذها أحد مستوطني كريات اربع ضد المصلين في الحرم الابراهيمي في الخليل، رغم ان أياً كان، لم ينتبه الى انه بعد ست سنوات من الانتفاضة والاف العمليات والاصابات

ضد المستوطنين في الضفة وغزة، فقد المستوطنون قدرتهم على ضبط النفس وخرقوا القانون في حالات عديدة.

ويقول اليساريون، أنه من أجل انقاذ نفسها، يجب على اسرائيل ان تجري عملية جراحية مؤلمة وتبتر عضواً من اعضائها. فاذا تخلصت اسرائيل من "المناطق" سيتغير كل شيء فيها نحو الأفضل دفعة واحدة: سيتحسن الاقتصاد، وتتقلص الخدمة الاحتياطية، تنشأ أماكن عمل للمهاجرين الجدد، وستتوفر الأموال الكافية لشق طريق جديدة وآمنة.

كانت هذه إحدى الرسائل التي نشرها حزب العمل لدى تسلمه السلطة عام ١٩٩٢، ولا يزال يحاول ترسيخ هذه الرسالة في أذهان الجمهور الاسرائيلي. وعلاوة على ذلك، تنشر هذه الادعاءات في الصحافة الأجنبية، على شكل مقالات تتحدث عن التأثير السلبي للاحتلال الذي يتعرض في ظله، الاطفال والنساء للتعذيب والتنكيل. ان هذه النظرية تنطوي على استنتاج هو: "أُخرجوا من المناطق وأنقذوا أنفسكم".

ان مؤيدي هذه النظرية، على قناعة تامة بأننا نقف، في الواقع، على أبواب الخلاص، لكننا لا نزال أغبى من أن ندخلها. وفي المقابل، يمكننا العثور على صورة طبق الأصل لهذه النظرية في اوساط الحركات اليمينية، التي تعتقد ان باستطاعة اسرائيل ان تنعم بالاستقرار الحقيقي فيما لو تخلصت من العرب الذين يعيشون فيها بواسطة "الترانسفير" (الترحيل).

وهكذا، يعتقد اليساريون أنه اذا تخلصنا من المناطق المحتلة سيحل الخير على اسرائيل، في حين تعتقد الحركات اليمينية انه اذا تخلصنا من العرب، سنحقق نفس النتيجة.

ان هاتين النظريتين تدلاّن على عدم وجود رؤية واقعية للواقع السياسي الاسرائيلي، وعلى أحلام كاذبة تنبع من محاولة الهروب من الصراع الصعب المحتوم علينا، نتيجة لوجودنا كأمة بين الشعوب العربية. إن الصراع المستمر، لا يعني بالضرورة حرباً الى ما لا نهاية. غير أنه سيتطلب، بالطبع، جهداً قومياً طويل المدى، وربما ندخل، بين الحين والاخر، في مجابهات دولية شديدة. حتى لو توصلنا الى انهاء حالة الحرب مع العرب ، وأحللنا السلام الرسمي معهم، وحتى

لو نتج عن ذلك انخفاض حقيقي في مستوى النزاع العربي ـ الاسرائيلي فلن تتلاشى نهائياً أخطار الحرب والمجابهات في المستقبل، تماماً مثلما لم تنته كلياً لنزاعات بين الشرق والغرب. بعد انتهاء الحرب الباردة، ومثلما لم تنته نزاعات أخرى في اماكن أخرى. لذا، لا يمكننا الابتعاد عن صراع البقاء، دون ان نتخلى عن الحياة نفسها. وهذا هو الشيء الذي يصعب على اليهود عامة، والاسرائيليين خاصة، التكيّف معه. فالشعب اليهودي، الغني بالمثاليات، بعدها سري، والاخر علني، لا يزال يفتقر الى تجارب السنين في السلطة السيادية وادارة حياة دولة، وهي امور مطلوبة لجعل الرؤية السياسية اكثر دقة وحدة.

ان مثل هذه الأمة، تجد صعوبة في التكيّف مع ظروف واقع السياسة الدولية. فميول السياسة الاسرائيلية للهروب الى الخيال، تنبع من عدم قدرة اليهود على التسليم بوجودهم الدائم مع الصراعات، ومع ضرورة الاحتفاظ دائماً بقوة يهودية لمواجهة هذه الصراعات.

مفهوم، أنه بعد عشرات السنين من النزاع الدامي مع العرب، أصبح معظم الاسرائيليين يقبلون بالنظرية القائلة ان القوة العسكرية، هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن اسرائيل، على الأقل، في المستقبل المنظور. غير أن انتصارات الجيش الاسرائيلي بالذات، هي التي شوشت الحقيقة الحاسمة التالية: ان القوة العسكرية لا تكفي لضمان بقاء الأمة. في الماضي، فشل يهود كثيرون نتيجة لعدم قدرتهم على فهم اهمية القوة العسكرية؛ واليوم يفشلون نتيجة للمبالغة في أهمية هذه القوة، باعتبارهم انها القوة الوحيدة المطلوبة لضمان بقاء الدولة، ونتيجة لعدم ادراكهم ضرورة وجود انواع أخرى من القوة، وعدم وجود رؤية شاملة لعناصر القوة القومية التي ترتكز على طاقات ثقافية واقتصادية وسياسية. ولهذا السبب يبدي كثير من الاسرائيليين استعدادهم للدفاع عن بلادهم بقوة، لصد أي هجوم عسكري، وهذا ينطوي على ميل واضح ومثير للقلق، للانحناء أمام أي ضغط دولي، سياسي أو اقتصادي. إنهم يتساءلون: من نحن الذين سنقاوم العالم كله؟ فاذا كانت الدول العظمى تريد ذلك، فما علينا سوى الرضوخ".

ان فكرة" انه يجب على دولة ما ابداء مقاومة شديدة لرغبة الدول العظمى أحياناً ، لا تخطر ببال هؤلاء الاسرائيليين. كما أن هناك عددا أقل، أيضاً ،

يعتقدون بأن مثل هذه المقاومة يمكن ان تعود علينا بالفائدة. ان عادة الانحناء والاستسلام التي اكتسبها الشعب اليهودي طيلة سنوات التشرد، لا تزال سائدة الى درجة كبيرة على الصعيد السياسي. وكما تنبأ هرتسل في حينه، حيث قال: ان من أصعب التغييرات التي يمكن ان يجتازها الشعب اليهودي هي الاقتلاع عن هذه العادات. اذ كتب في يومياته: "ان اصعب شيء سنواجهه هو العثور على دبلوماسيين يهود". لقد ثبت في القرن العشرين، ان القوة السياسية لا تقل اهمية عن القوة العسكرية، في النزاعات الدولية. ها هو هتلر، مثلاً، فهم هذا الأمر جيداً، في حين لم يحاول ضحاياه التشيكيين صد هجومه السياسي: لقد مكّنوه من دفعهم الى زاوية سياسية في مؤتمر ميونيخ، واضطروا اخيرا للاستسلام، دون ان يطلقوا ولو طلقة واحدة.

ولكن، ليس ضحايا العدوان فقط هم الذين يدفعون احياناً ثمن استهانتهم بالقوة السياسية، فالمعتدون أيضاً، قد ينسون احياناً، اهمية القوة السياسية ويدفعون الثمن باهظاً. ها هو، صدام حسين، مثلاً، لم يأخذ بعين الاعتبار أهمية الرأي العام الدولي، عندما خرج لاحتلال الكويت.

لقد تغلب الجيش العراقي، في غضون ساعات فقط، على الجيش الكويتي، لكن صدام حسين، لم يكن مستعداً نهائياً للصراع السياسي الذي استمر طيلة الشهور الستة التي تلت الغزو. انه لم يستطع اقناع دول العالم بعدالة حربه، ولذا لم يتمكن من منع نشوء جبهة حربية ضده استهدفت انقاذ الكويت. ولو أدرك صدام حسين الخطر السياسي الذي كان ينتظره، لحاول بالتأكيد، أن يمهد للغزو من خلال حملة دعائية محكمة، توفر له خلفية تبرر الاحتلال، كأن يدعي أن حكام الكويت يقمعون شعبهم بوحشية، أو ان الكويتيين هم جزء من الشعب العراقي، أو أن الشعب الكويتي سيرحب بالجيش العراقي الذي سيحررهم، وهكذا. ولكن، لأن صدام أهمل ميدان المعركة الدولي، ألحق بنفسه هزيمة مهينة. حيث كان وحيداً على الحلبة الدولية. ولم يهب أحد لمساعدته، وأخيراً نجا صدام نفسه بسبب عدم اصرار الامريكيين، في الساعات الأخيرة، من الحرب. وكما تعلم صدام بالطريقة الصعبة، لكي ينتصر المرء في ميدان المعركة، يجب ان ينتصر أيضاً على الحلبة السياسية، ولكي ينتصر سياسياً يجب ان يضمن النصر على صعيد الرأي العام، ولكي يضمن النصر في هذا الصراع، يجب ان يقنع الجمهور بصحة طريقه.

ان مثل هذه الامور التي تستهدف تجنيد الرأي العام على نطاق واسع وتأييد الجماهير، لا تعتبر زائدة عن الحاجة، وبمقدور أي أمة تعيش حالة صراع، ان تتنازل عنها. ففي ظل المفاهيم الديمقراطية في العالم، وعلو شأن وسائل الاعلام الجماهيرية، أصبح الرأي العام الدولي ميداناً رئيساً، يتم فيه حسم الصراعات السياسية. وبغض النظر عن كون الصراع عادلاً، او ظالماً، يتوجب على كل طرف في صراعات سياسية وعسكرية، أن يحاول اقناع العالم بعدالة هدفه.

ولكي نفهم قوة الرأي العام في عصر وسائل الاعلام الجماهيرية، تكفينا المقارنة بين التأثير المكهرب لخطابات تشرتشل في الحرب العالمية الثانية، التي كان يستمع اليها، عبر الراديو، الملايين من البشر، وتأثير خطاب الرئيس لينكولن في جستبرغ، الذي كان معدوماً تقريباً.

كان خطاب لينكولن، إبان الحرب الأهلية في امريكا، ينطوي على كثير من الايحاء، ولا يقل في فحواه عن أفضل خطابات تشرتشل، وهناك من يعتبره أحد الخطابات القوية التي سُمعت في التاريخ، لكن ذلك، استمع اليه عدد قليل من الناس فقط، ولم يكن له أي تأثير على مجريات الحرب الأهلية.

وهناك من يقول أيضاً، أنه لو وجدت اذاعة في تلك الفترة، خلال الحرب الاهلية الامريكية، وكان باستطاعة لنكولن بث خطابه عبرها، فلن يكون قادراً على نقله الى الجماهير بالقوة المطلوبة نظراً لضعف صوته، خلافاً لصوت تشرتشل الجهوري. لكن كل هذه الأمور، تؤكد الواقع الجديد في القرن الحالي وهو: في الصراعات السياسية والعسكرية، هنالك أهمية بالغة للرسالة القوية، المصوغة كما يجب، والتي يجري بثها عبر وسائل الاعلام بالشكل المناسب.

كثيرون من المتورطين في صراعات دولية في هذه الايام، ادركوا هذا المبدأ. فهذا، ستالين، حاول تقديم نفسه وكأنه منقذ البشرية، وعرض نظام حكمه الاستبدادي امام ملايين الناس على أنه ديمقراطية راقية. وقد خلّف هتلر وستالين تركة " الكذبة الكبرى" هذه، لعدد من أنظمة الحكم الاستبدادية والدكتاتوريين الصغار بعدهما، أمثال عبدالناصر، وهوشي منه، وفيدل كاسترو.

لقد استخدم هؤلاء جميعاً نفس التقنية في محاولاتهم للتأثير على أبناء

شعوبهم، وعلى حلفائهم، وعلى أعدائهم أيضاً، بغية اضعاف قوة المقاومة لديهم، أو لحملهم على تأييدهم.

فيتنام الشمالية، مثلاً، ادارت اثناء الحرب الفيتنامية حرباً دعائية ضد الجنوب، بحيث عرضت نفسها كنموذج حسن، في حين عرضت الجنوب كنموذج سيء للحكم. كما أن الحرب الدعائية التي ادارتها فيتنام الشمالية، والتي كانت موجهة الى الرأي العام الامريكي، ساهمت كثراً في اضعاف رغبة الامريكيين في مواصلة الحرب.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تفوّقت الانظمة العربية على أي عنصر آخر في استغلالها الدعاية كأداة لخدمة سياستها. لقد ادركت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية أهمية هذه الأداة وتسخيرها لتحقيق الهدف المشترك وهو القضاء على اسرائيل.

ففي أعقاب انتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧، أدرك العرب انه من أجل اعادة العجلة الى الوراء، يجب عليهم الحاق الهزيمة باسرائيل على الحلبة السياسية، أي، في الصراع على كسب الرأي العام، ولهذا وجدوا ان عليهم مخاطبة حاسة العدل، لدى الانسان العادي، في العالم الغربي، وفي اسرائيل ذاتها. ولهذا السبب، بدأ العرب ينسجون "قناعاً واسعاً من الاكاذيب"، التي سبق أن تطرقنا الى معظمها: الادعاء أن القضية الفلسطينية هي قلب النزاع في الشرق الاوسط، وتحويل السبب الى المسبب، وعرض منظمة التحرير بأفضل صورة، وغير ذلك.

لقد ركز العرب سعيهم في الدرجة الاولى على تجريد اليهود من كل جانب أو رمز يحتوي على ما يشير الى عدالة نضالهم، وشوّهوا تاريخ اسرائيل بصورة مدهشة، وزرعوا بدلاً منها تاريخاً فلسطينياً كله من نسج الخيال، والاكاذيب: حل العرب مكان اليهود في كونهم أبناء هذه الارض منذ بدء الخليقة، في حين ان اليهود احتلوا مكان العرب في الدور التاريخي "للغزاة" الاجانب؛ وأُستبدل الشتات اليهودي، "بشتات" فلسطيني فظيع.

كل هذ الأمور، استهدفت اقناع شعوب العالم بأن اسرائيل ألحقت ظلماً شديداً بالعرب، وأنهم، أي العرب، يحاولون رفع هذا الظلم فقط، وان أهل المنطق في كل العالم، يجب ان يساعدوهم على رفع هذا الظلم.

ومقابل العرب الذين بدأوا معركة منهجية ومستمرة لكسب الرأي العام، هجرت اسرائيل كلياً تقريباً، هذا الميدان.وما أثقل على اليهود بشكل خاص، كان عدم خبرتهم في الحلبة الدولية النابع من انقطاعهم الطويل عن حياة الدولة. كما أن التركيز الاسرائيلي على القوة العسكرية، كان خطأً. إذ بقي الاسرائيليون سنوات عديدة يؤمنون بعدم ضرورة الرد على الدعاية العربية.

ألم ينقذ الجيش اسرائيل من الدمار في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧؟ وألا يستطيع ان يفعل هذا مرة أخرى؟ وحتى لو واصل العرب "الكذب" في الأمم المتحدة ووسائل الاعلام والجامعات الغربية. هل يجب على اسرائيل ان تزعج نفسها بهذه التفاهات، طالما توجد لديها قوة عسكرية قادرة على صد هجماتهم؟

بهذا المعنى تماماً، جاءت اقوال بن غوريون في احدى المرات وهو يخاطب الأمة الفتيّة في سنوات الخمسينات: "ليس مهماً ما يقوله الغرباء، بل ما يفعله اليهود".

لقد صدق الى حد ما في قوله هذا، إذ دون عمل يهودي لا يمكن ترسيخ الدولة. ولكن دون دعم سياسي دولي، سيكون من الصعب المحافظة على مكاسبها. لذا فان ما يقوله الغرباء، قد يكون بالغ الأهمية في ظروف معينة، ويجب ايجاد طرق للتأثير على ما يقولونه. كما أن بن غوريون ارتكب خطأً فاحشاً عندما استهان بأهمية الرأي العام الدولي، بعد أن احتل الجيش الاسرائيلي سيناء عام ١٩٥٦، حيث أعلن بن غوريون آنذاك، ان اسرائيل ستبقى في سيناء ألف سنة، لكنه لم يفعل شيئا لكسب التأييد السياسي في اوساط الرأي العام الامريكي، الذي كان بحاجة ماسة له، لاضعاف معارضة الرئيس الامريكي ايزنهاور لهذه الخطوة. لذا أُرغم على الانسحاب من سيناء ومن قطاع غزة، انسحاباً سريعاً بعد بضعة اشهر فقط من الحرب.

ان ايمان الاسرائيليين بتفوق قوتهم العسكرية بالذات، هو الذي قلص جهود اسرائيل كي تضمن لنفسها أحلافاً سياسية، التي بدونها يصعب على أية أمة، وبخاصة اذا كانت أمة صغيرة، العمل على الساحة الدولية.

من هنا، ينبع الرأي السائد حالياً، بأن مصير اسرائيل قد حُسم وحُكم عليها بالعزلة، وان العالم كله ضدنا، واننا لا نستطيع ان نفعل شيئاً بهذا الشأن، وانه لا توجد لاسرائيل طريقة اخرى، سوى تعبئة قوتها (العسكرية) لمواجهة الضغوط التي

تُمارس عليها، أو حسب نظرية اليسار الاسرائيلي، الاستسلام، والرضوخ لكافة المطالب العربية، لتحظى بشعبية قصيرة المدى.

غير ان حقيقة تعرّض اسرائيل، أكثر من مرة في تاريخها، للعزلة المطلقة، لا تستوجب أن يكون الوضع هكذا، دائماً. فدول العالم، تقرر عقد الاحلاف السياسية، وفقاً لمصالحها الانية، وفي الدول الديمقراطية ـ حسب ميول الرأي العام ايضاً.

ولهذا، تستطيع اسرائيل ان تعمل على هاتين الجبهتين معاً ـ جبهة المصالح، وجبهة الرأي العام ـ لكي تقنع حكومات دول كثيرة وشعوبها أيضاً، بأن دعم اسرائيل له ما يبرره، ومناسب أيضاً لهذه الدول. لن يؤدي هذا الى كسب كل دول العالم الى جانب اسرائيل، ولا حتى معظمها، لكنه يكفي لكسب قسم منها الى جانبنا، وتخفيف عداء القسم الآخر لنا. كانت هذه هي بالضبط، نظرية هرتسل عندما سعى بنجاح لكسب التأييد للصهيونية من حكام بريطانيا، المانيا، روسيا، تركيا، وغيرهم. لكن خلفاءه في الحركة الصهيونية، لم يدركوا عمق نظريته ولم يطبقوها بنجاح، ربما لان هرتسل كان أحد اليهود الاقلاء من أبناء جيله، الذين ادركوا كيفية ادارة هجوم دبلوماسي ومعركة على الرأي العام، ونفذ ذلك بكفاءة. غير ان هرتسل توفي ولم يترك وراءه تلاميذ يسيرون في طريقه. فمعظم الزعماء الصهاينة الذين جاءوا بعده، سلّموا تقريباً، ودون مقاومة تذكر، بالظلم الذي تعرض له اليهود على أيدي البريطانيين، في الفترة بين الحربين العالميتين. كان معظمهم يعتقدون ان اليهود غير قادرين على مصارعة دول عظمى مثل بريطانيا، رغم ان الرأي العام البريطاني، ومن ثم الامريكي، كان متعاطفاً للغاية مع الحركة الصهيونية.

كان جيبوتنسكي، هو الوحيد، من تلاميذ هرتسل، الذي فهم أهمية المقاومة السياسية، وقال انه من الممكن، ويجب، مقاومة الضغوط التي تتعرض لها الصهيونية. وأكد جيبوتنسكي أهمية ما أسماه "نظرية الضغط الجماهيري" الى جانب بناء القوة العسكرية اليهودية التي تتولى حماية المستوطنين اليهود.

ان السياسة لا تتحمل الفراغ: إذ مارس أحد الاطراف الضغط السياسي والدعائي، في حين بقي الطرف الثاني مكتوف اليدين، سيضطر الطرف السلبي للرضوخ للضغط في نهاية الأمر. لذلك، قال جيبوتنسكي ان الطريق الوحيدة المتوفرة للشعب اليهودي هي مقاومة الضغط الذي تتعرض له الصهيونية، بممارسة

ضغط مضاد يكون موجهاً ضد الحكومات الاجنبية، وجماهير المواطنين فيها. ومن أجل القيام بذلك، يجب ان يبدي اليهود روحاً قتالية في المعركة السياسية، لا تقل عن تلك المطلوبة في المعركة العسكرية.

وجيبوتنسكي، شأنه شأن هرتسل، مات دون ان يفهمه كثير من الصهاينة. لقد مات جيبوتنسكي صغيراً نسبياً، عندما كان يعمل في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠ في مجال الاعداد لمعركة اعلامية استهدفت اقناع الرأي العام الامريكي بعدالة المطالبة باقامة دولة يهودية. لقد أدرك معظم السائرين في طريق جيبوتنسكي أفكاره العسكرية والاقليمية، لكن قليلاً منهم فقط، هم الذين أدركوا المبدأ الثالث، السياسي، في نظريته: "ضرورة بذل جهود متواصلة من الاقناع وممارسة الضغوط على الساحة الدولية، بغية الدفاع عن مصالح الشعب اليهودي".

لقد قامت حكومات الليكود في اسرائيل والتي حذت حذو جيبوتنسكي في نواحٍ عديدة، بجهود متواصلة على الصعيد الدولي، ولكن بصورة جاءت مناقضة تماماً للمبادئ المذكورة آنفاً. لقد نفذت حكومات الليكود عدة أعمال بالغة الاهمية، لكنها لم تفعل شيئاً لاقناع العالم بعدالة هذه الأعمال. إذ ان هذه الحكومات، أبدت اصراراً وجرأة في اعمالها، لكنها لم تحاول توضيح الضرورة والمنطق في هذه الأعمال، لكي يعترف الجمهور في اسرائيل والعالم، بضرورتها وفائدتها.

ببساطة، نقول، ان ضرورة كسب الرأي العام، لم تكن مسألة ذات أهمية في نظر حكومات الليكود، لذا لم توجد الوسائل المطلوبة لتحقيق هذا الكسب على الساحة الدولية.

هنالك نموذج بارز جداً لهذا السلوك، يتمثل في هجوم سلاح الجو الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. كانت تلك العملية، هدفاً للانتقاد والشجب من كل مكان في العالم تقريباً، لان اسرائيل لم تفعل شيئاً ضد الدعاية العربية والانتقادات الغربية للهجوم. وعندما غزت اسرائيل لبنان، عام ١٩٨٢، ارتكبت خطأً فاحشاً: فبدلاً من ادارة حرب دعائية، عملت اسرائيل العكس تماماً، حيث فرضت على نفسها صمتاً اعلامياً في الايام الأولى والحاسمة للحرب، وبذلك، مكنت اعداءها من غمز العالم بوجهات نظرهم المشوّهة لما يجري. فقد اختفت، من الصورة ، التي عرضتها وسائل الاعلام العالمية حقيقة أن مستوطنات

شمال اسرائيل كانت تعاني من قصف وهجمات "الارهابيين" التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، طيلة عشر سنوات كاملة. وان جيلاً كاملاً من الاطفال الاسرائيليين نشأ في الملاجئ؛ وان سكان المدن الاسرائيلية الشمالية بدأوا يهجرون منطقة الحدود مع لبنان. كما لم تُذكر أيضاً. أعمال القتل والاغتصاب والسلب التي ارتكبها رجال منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، خلال السنوات العشر التي سبقت الحرب، وحقيقة أنه، حتى المسلمين الشيعة، في جنوب لبنان، استقبلوا جنود الجيش الاسرائيلي بالترحيب.

عندئذ قفزت منظمة التحرير الفلسطينية الى هذا الفراغ في الاعلام العالمي، وأكثرت من نشر القصص والروايات الملفقة حول جرائم الاسرائيليين في جنوب لبنان. فقد نجحت المنظمة، على سبيل المثال، في اقناع وسائل الاعلام العالمية، أن الهجوم الاسرائيلي على جنوب لبنان ترك حوالي ٦٠٠ ألف نسمة دون مأوى (ولم ينتبه أحد الى ان هذا الرقم يزيد على عدد سكان المنطقة). وعندما رفعت اسرائيل ستار التعتيم التي فرضته على نفسها، كانت تلك "الاكاذيب"، قد أصبحت حقائق ثابتة، لدرجة ان أفضل اصدقاء اسرائيل، صعب عليهم تأييدها. وهكذا كانت المعركة السياسية فاشلة قبل ان تبدأ. لكن النتائج كانت أخطر بكثير. فاذا كان هناك شيء ما لا يزال عالقاً في اذهان العالم، من حرب لبنان، فهو المذبحة التي ارتكبها مسيحيون لبنانيون ضد مئات الفلسطينيين في مخيمي اللاجئين صبرا وشاتيلا، القريبين من بيروت. ان جنود الجيش الاسرائيلي لم يرتكبوا تلك الجريمة البشعة، بل نفذها عرب جاءوا للانتقام لمقتل الرئيس المسيحي المنتخب للبنان. بشير الجميل. ولم تشترك قوات اسرائيلية في المذبحة، كما لم تمهد لها، حتى أنها لم تعلم بها. وقد أوصت لجنة التحقيق برئاسة رئيس المحكمة العليا الاسرائيلية القاضي كهان، باقالة وزير الدفاع اريئيل شارون، لانه لم يعلم بان المذبحة ستحدث فقط. كان رأي لجنة التحقيق هو انه بحكم وظيفته كان يجب عليه ان يتوقع قيام المسيحيين بارتكاب هذه المذبحة وكان من واجبه منع وقوعها. لكن الدعاية العربية، بدعم من اليسار الاسرائيلي، خلقت الانطباع بان اسرائيل المعتدية، انحطت الى الدرك الاسفل، وارتكبت مذبحة بحق عرب ابرياء.

تركت تلك الحرب آثاراً ملموسة، اذ لم يدرك الجمهور في الدول الغربية ان العملية الاسرائيلية في لبنان ، أنزلت ضربة قاصمة بالارهاب الدولي ، بل على

العكس، اعتبرها حرباً عديمة المنطق وليس لها أي مبرر. ولذا زادت معارضة الدول الغربية للعملية الاسرائيلية في لبنان، وزاد أيضاً الضغط على اسرائيل لمنعها من القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان حاصرتها قواتها في غرب بيروت.

فالعالم الغربي، الذي اختطف رجال منظمة التحرير الفلسطينية طائراته ومواطنيه وقتلوا ممثليه، أصبح يكافح الآن من اجل انقاذ المنظمة من ايدي الجيش الاسرائيلي. واخيراً رضخت اسرائيل للضغوط الغربية. وغادر بيروت عشرات الالاف من "القتلة" مع اسلحتهم، ونُقلوا الى مكان آمن في تونس (كمرحلة انتقالية في طريق العودة الى غزة واريحا بعد ١٢ سنة).

كان أهم حدث في حرب لبنان، أبرز أهمية الصراع السياسي، هو قضية الرئيس الامريكي ريغان والطفلة الفلسطينية مبتورة اليدين، فبعد أن طرد الجيش الاسرائيلي قوات منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان، بدأ عملية قصف انتقائية وحذرة على معقل المنظمة الاخير في غرب بيروت. وكان الهدف ارغامها على الاستسلام وتجنب الخسائر البشرية الجسيمة، التي كانت ستلحق بالطرفين فيما لو تم اقتحام المدينة. وفي ذروة حصار بيروت، عُرضت على الرئيس ريغان صورة لطفلة فلسطينية صغيرة فقدت ذراعيها نتيجة للقصف الاسرائيلي. عندئذ اتصل ريغان، وهو بحالة تأثر وغضب شديدين، برئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن، وأبلغه بأن القصف الاسرائيلي يجب ان يتوقف فوراً. واستجاب بيغن لهذا الطلب.

في تلك الايام، كنت اعمل بوظيفة سكرتير سياسي في سفارة اسرائيل بواشنطن. وعندما شاهدت الصورة طلبت تكبيرها. وكلما زاد تكبير الصورة، زاد الشك لدي بأنها مزيفة، أي انها صورة لم تلتقط أثناء الحرب نهائياً. واخيراً طلبت من قيادة الجيش الاسرائيلي في بيروت العثور على الطفلة. وبعد بضعة ايام عُثر عليها، وتبين فعلاً أنها مصابة ولكن منذ سنوات عديدة قبل الحرب ــ في الحرب الاهلية في لبنان، ــ أي على ايدي عرب. ولكن لم يكن آنذاك بالامكان اصلاح ما حدث. فقد تغلغلت حقيقة وحشية اسرائيل في وعي ملايين الناس في الولايات المتحدة وفي العالم كله.

بعد كل هذه الاحداث، كان من المتوقع ان تعترف اسرائيل بحقيقة عدم الفصل بين السياسة والاعلام. لكن هذا لم يحدث.

في دول اخرى، يعتبر هذا الامر مفهوماً في حد ذاته. فالرئيس الامريكي ومعظم زعماء العالم لا يتخذون بشكل عام، قرارات ذات اهمية قبل ان يفحصوا الرد المتوقع على قراراتهم لدى الرأي العام العالمي (والرأي العام داخل بلدانهم، بالطبع).

في حقيقة الامر، يشمل اجراء اتخاذ القرارات، مناقشة مستفيضة للسؤال: "كيف يمكن ان يرد الجمهور على هذا القرار، وما الذي يجب عمله لكي يكون الرد ايجابياً". ان هذا المبدأ، يمكن ان تتجاهله الدول الكبرى، في بعض الاحيان، لكن دولة صغيرة، يتوقف وجودها الى درجة كبيرة على نظرة دول العالم اليها، لا يحق لها بأي حال من الاحوال، تجاهله. ربما تضطر دولة ما لاتخاذ قرارات من المتوقع ان لا تلقى التأييد المطلوب، الا انه لا يوجد ما يمنعها من محاولة تقليص المعارضة الى ادنى حد ممكن بوسائل مختلفة. لكن الوضع في اسرائيل، وبخاصة حسب نظرية اليساريين، فان الاسلوب السائد هو ان الطريقة الوحيدة لكسب تعاطف العالم مع اسرائيل في النزاع العربي _ الاسرائيلي، هو قبول املاءات العرب.

ان اسرائيل، التي اكتشفت قوتها العسكرية، لا تبدي نفس القدرة السياسية المطلوبة لاستمرار بقائها في عالم متغير وخطير. لذا يجب علينا احداث تحول بعيد المدى في الصراع الاسرائيلي على هذه الحلبة، وعرض مواقفها وسياستها بصورة مختلفة عن تلك الصورة التي عُرضت بها حتى اليوم.

خلافاً للنظرية المألوفة، لا توجد مشكلة اعلامية تقتصر على تزويد صورة معينة، لعرضها على شاشات التلفاز. اذ ان قدرة العدو على خلق أمور واضحة بواسطة الصيغ اللغوية، تعتبر المرحلة الحاسمة الأولى في اي جدل سياسي، وتُحسم هذه المرحلة، بشكل عام، بواسطة الصحيفة والكتاب في كثير من الاحيان، قبل وصولها الى شاشات التلفاز.

فخلال السنوات التي عملت فيها كممثل لاسرائيل في الولايات المتحدة، تبين لي، انه خلافاً لما يعتقده الكثيرون ، فان كلمة واحدة تساوي أحياناً ، من حيث

قيمتها ألف صورة: مثلاً، الاصطلاحات "احتلال اسرائيل"، "شعب مشرد"، "ارض عربية"، "اراض مقابل السلام"، وما شابه ذلك، قدمت خدمة للعرب، أكثر من كل صور الانتفاضة مجتمعة.

لقد بذل العرب جهوداً كبيرة، في نشر المقالات، والرسائل الصحفية والكتب، والنشرات الاعلامية ضمنوها صيغاً لغوية، تظهر ان مقاومتهم لاسرائيل عادلة واخلاقية.

لذا يتوجب على اسرائيل شن حملة واسعة النطاق لانقاذ نفسها من المصيدة التي وقعت فيها، بسبب عدم مبالاتها. يجب عليها تفنيد "الاكاذيب" العربية، من خلال طرح الايضاحات والحقائق التي لا تقبل التأويل ونشرها في الصحف والنشرات والكتب، في الغرب، وفي سائر أرجاء العالم. يجب على اسرائيل ان توضح للجميع، قاعدة حق اليهود في هذه الارض، وتاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، واهداف وتكتيك اعدائها، والشروط المطلوبة لاحلال سلام دائم وحقيقي في المنطقة.

عندما أؤكد على اهمية الكلمة المكتوبة في الصراع ضد من يحاول تشويه سمعة اسرائيل، لا أقصد بالطبع، التقليل من أهمية الكلمة المذاعة، وبخاصة عبر شاشة التلفاز. فكما اتضح خلال حرب الخليج، كانت شبكات التلفزيون الدولية، المصدر الرئيس للمعلومات، سواء للزعماء أو الجمهور. إذ ان ما شاهده جورج بوش على شاشة التلفاز في البيت الابيض، شاهده صدام حسين في فندقه تحت الارض في بغداد، وشاهده ميخائيل غورباتشوف في الكرملين، واسحق شمير في مكتب رئيس الحكومة في القدس. وكان لما عُرض وسُمع عبر هذه الشبكات، تأثير فوري على وجهات نظر زعماء العالم، وعلى مواطني الدول الحرة. فاذا كان للرأي العام الدولي أهمية كبيرة في النصف الأول من هذا القرن، فان أهميته الان لم تكن تخطر ببال أحد، قبل ثلاثين أو اربعين سنة. لذا، فان اسرائيل التي تواجه عواصف سياسية كثيرة ومتلاحقة، لن تستطيع الاستمرار في ادارة شؤونها السياسية والدبلوماسية، في ظل تجاهل هذا العنصر بالغ الاهمية. ولكي تفند "الاكاذيب" التي تلصق بها، يجب على اسرائيل ان تجند أفضل العقول والكتاب لخدمتها.

وهذا الأمر يستوجب "تحسيناً عاماً" في مكاتب الحكومة ذات العلاقة بمسألة الاعلام مثلاً : يجب إعادة النظر في تعريف واجب الشخص الدبلوماسي،

وتعيين الدبلوماسيين حسب الكفاءة، وحسب قدرتهم على الظهور أمام وسائل الاعلام في البلاد التي يعملون بها. كما يجب اعادة النظر في المخصصات المرصودة لاغراض اجراء الدراسات والبحوث والاصدار، والابقاء على علاقات مناسبة مع وسائل الاعلام. والأهم من هذا كله، يجب ادراك مبدأ، انه لا يمكن النجاح في الصراع السياسي الدولي دون كسب تأييد الرأي العام الدولي. والغريب في الأمر، ان اليسار الاسرائيلي غير القادر على هضم هذه الحقيقة، على الصعيد الدولي، يفهمها جيداً ويطبقها بأدق تفاصيلها على الصعيد القومي. فاذا كانت هنالك جهة يحاول اليساريون السيطرة عليها بصورة كاملة، فهي وسائل الاعلام الاسرائيلية. إذ لا توجد صحيفة، أو قناة تلفزيونية، أو دار نشر كتب أو نشرة اعلامية، تخلو من وجود دائم لليساريين فيها. ان معظمهم يسيطر، بصورة عملية، ولا يترددون في استخدام هذه القوة، لرسم أفكار ووجهات نظر المواطنين في اسرائيل، والحسم في مواضيع سياسية هامة. لكن، ما يبدو لهم مفهوماً داخل اسرائيل، يعتبر في نظرهم؛ لا لزوم له، أو غير ممكن تحقيقه خارج حدودها. ما السبب وراء هذا التناقض؟ في نظر الكثيرين من اليساريين، لا حاجة أصلاً، لبذل جهد سياسي دولي، لانهم يعتقدون بأنه إذا انتهجت اسرائيل السياسة "الصحيحة"، سيضمها العالم فوراً الى أحضانه. والتفسير العملي لهذه النصيحة، هو التخلص من "المناطق المحتلة" التي يكرهونها، لانهم يعتقدون بأن كل ما تتعرض له اسرائيل الآن، مصدره "الكارثة" التي أصابت اسرائيل في حرب الأيام الستة، عندما سيطرت على هذه المناطق. لقد نسي اليساريون الحروب الفظيعة التي خاضها العرب ضد اسرائيل في السنوات التي سبقت حرب الايام الستة. ويمحون من ذاكرتهم الخطر الجسيم الذي كان يهدد اسرائيل عشية تلك الحرب، وحقيقة أن تلك الحرب شنها العرب عليها، انطلاقاً من جبال الضفة الغربية.

كما يرفض اليساريون التطرق الى امكانية ان لا تتوقف مطالب العرب من اسرائيل، عند اخلاء الضفة الغربية وغزة (مثلما لم تتوقف عند اخلاء سيناء).

إنهم لا يفكرون بأنه بعد سقوط المناطق التي احتلتها اسرائيل في حرب الايام الستة، بأيدي العرب، سيطالبونها بالقدس الشرقية، وبحق العودة، وباستقلال عرب الجليل والنقب، وما شابه ذلك، سلسلة لا تنتهي من الطلبات، التي ستعرض اسرائيل لخطر فادح ، ستضطر اخيراً لدفع هذا الخطر باللجوء الى الدفاع عن

وجودها بالذات. ان الحاجة لادارة معركة سياسية ـ اعلامية لكسب تأييد العالم، لن تتلاشى حتى لو تغيرت الظروف السياسية.

إن العالم الذي اعتاد رؤية اسرائيل كمعتدية، سيصفق لها على كل انسحاب تقوم به من المناطق حسبما يطلب العرب. وستحظى اسرائيل بالثناء والتربيت على اكتافها، طالما ظلت تقدم التنازلات من طرف واحد، غير أنه في اليوم الذي تقرر فيه حكومة اسرائيلية ما ـ ولا بد أن يأتي هذا اليوم ـ بأن عليها ان ترسم خطاً لا تستطيع الانسحاب منه، ستتوقف فوراً صيحات التأييد، ليعود الضغط الدولي عليها من جديد.

مخطئ، كل من يدعي بأن مشاكل الاعلام الاسرائيلية، ستُحل مع انشاء الدولة الفلسطينية. إذ ان العرب سينمون الفارق القومي في اوساط العرب في اسرائيل المقزّمة، وعندئذ ستواجه الدولة خطراً يهدد وجودها، وورطة اعلامية في آن واحد.

ان الاسرائيليين الذين لا يولون اهمية لتأثير الرأي العام، يعتقدون، بشكل عام، ان المطالب العربية هي عادلة من البداية. وهذا هو نوع خاص لعقدة المطاردة: " اذا كان اعدائي يطاردونني، فيبدو أنني أسأت لهم. واذا كان اعدائي يطلبون مني ـ مقابل فك الحصار عني ـ ان افتح لهم ابواب جداري الواقي، يجب ان افتحها، لكي اتحرر من عبء الحصار الثقيل".

وبغية تبرير هذا الاسلوب، يطرح مؤيدو الاستسلام كل انواع الادعاءات التي يمكن ان تساعدهم مثل:
"العدو لم يعد عدواً"، والجدار الواقي لم يعد واقياً" وما شابه ذلك.

واذا لم يقبل أحد بهذه الاقوال، يمكنهم الادعاء دائماً بأنه طرأ "تغيير دراماتي" في العالم المحيط بنا. ألم يطرأ في تاريخ الانسانية تحوّل حقيقي، بحيث جعل الاعداء اصدقاء؟ فلماذا يجب ان تبقى اسرائيل بالذات ظاهرة شاذة سيئة؟ إذاً فلنفتح الابواب، ونعانق اعدائنا، ونعيش معاً بهدوء وسعادة من الان والى الأبد.

ان مثل هذا الادعاء، محبب بشكل خاص، لدى مؤيدي "الشرق الاوسط الجديد" الذين يدعون بأن ثورة البروسترويكا في الاتحاد السوفياتي السابق ،

وسقوط نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا، وتغييرات كثيرة أخرى شهدها العالم، تبرهن على ان الشرق الاوسط أيضاً، يقف على عتبة عهد جديد، عهد السلام.

ان حقيقة حدوث تغييرات معيّنة في مناطق عديدة من الكرة الارضية، ليس بمقدورها الاثبات أن نفس الشيء يمكن ان يحدث في الشرق الاوسط.

صحيح ان أنظمة متطرفة، كالنظام السوري، أُرغم على الجلوس الى مائدة المفاوضات مع اسرائيل، بعد سقوط راعيه السوفياتي، وان أنظمة أخرى اكثر اعتدالاً، تجرأت على انشاء علاقات علنية مع اسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق، غير أنه ومن نواحٍ عديدة، تغيّر الوضع في منطقتنا الى الأسوأ بالذات، أو على أية حال، لم يحدث فيه تحسّن. هل تغيّر صدام حسين الى الأفضل؟ أو القذافي؟ هل يبدو في الأفق ثورة ديمقراطية في العراق؟ أو في ايران؟

لم يحدث أي تحوّل على الانظمة الدكتاتورية في الشرق الاوسط. فمشترياتها من الاسلحة الشرقية والغربية آخذة في التزايد، ولم تعد بحاجة الى موافقة الاتحاد السوفياتي للخروج في مغامرة عسكرية. والأخطر من هذا، هو ان تطوير الاسلحة النووية في ايران، يتقدم بسرعة، والتعصب الاسلامي يزداد قوة ونشاطاً.

ولكن، يبدو ان أياً من هذه الأمور، لا يزعج اولئك الذين يدعون بأنها مجرد محاولة لتشويه الصورة النقيّة للواقع الذي يرونه في مخيلتهم.

أحياناً، يعرض هؤلاء الاسرائيليون، أنفسهم، صيغة مختلفة لتبرير يأسهم. يقولون، ما الفائدة من رفض مطالب العرب، اذا كانت الولايات المتحدة، وبقية الدول العظمى في العالم، تؤيد هذه المطالب بصورة مطلقة؟ إنهم لا يفكرون أبداً بأن مهمة الزعامة الاسرائيلية هي اقناع الادارة الامريكية، بأن مصلحة الولايات المتحدة تلزمها بانتهاج سياسة تتناسب والمصالح الاسرائيلية وليس العكس.

ان من يؤيد وينادي بهذا الموقف الاستسلامي الذي ذكرته آنفاً، لا يدرك ان الولايات المتحدة دولة ديمقراطية فيها عدة قوى فاعلة ومؤثرة على رسم السياسة الامريكية: الادارة ، الكونغرس، وبخاصة الرأي العام، وان كل واحد من هذه العناصر، منفتح للحوار والاقناع، والنقاش. وبالتالي فان السياسة الامريكية تجاه اسرائيل تتقرر بناء على مزج لمواقف هذه القوى مجتمعة ، ولدى اسرائيل الفرصة

الممتازة لمحاولة اقناع كل واحد من هذه العناصر، بعدالة قضيتها.

هنالك دول قضاياها ليست عادلة، تحاول الاقناع، فلماذا لا تفعل اسرائيل أيضاً؟ غير ان هذا هو بالضبط ما حدث في الثلاثينات، عندما وقف الشعب اليهودي مكتوف اليدين ولم يناضل في سبيل عدالة مطالبه، في وجه السياسة البريطانية المعادية، ولم يحاول تجنيد الرأي العام البريطاني الذي كان آنذاك يتعاطف مع الصهيونية. واليوم أيضاً، يوجد في اسرائيل تيار يعارض أية مقاومة اسرائيلية للضغط الامريكي، خشية ان يؤدي هذا الى تعكير صفو العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة.

ان هذا منطق أعوج، اذ لا يجوز أبداً لاسرائيل ان تضحي بمصالحها الحيوية في سبيل المحافظة على علاقات تكمن اهميتها في قدرتها على ضمان هذه المصالح، وليس التضحية بها.

ان الكثيرين من الاسرائيليين، يميلون الى نسيان ان اسرائيل لم تحصل على مساعدة أمريكية في الفترة مابين ١٩٤٨-١٩٦٧، تلك الفترة التي بدت فيها اسرائيل دولة ضعيفة يهددها الخطر.

لقد بدأ الدعم الأمريكي الواسع لاسرائيل، بعد حرب الايام الستة فقط، بعدما تبين، دون أدنى شك، أن اسرائيل، هي أقوى دولة عسكرية في الشرق الاوسط. وان من يطالب باستمرار بالعودة الى حدود عام ١٩٦٧ الخطيرة، ينسى هذه الحقائق، ويدعي أن استمرار التمسك بالمناطق المحتلة، هو الذي سيعرض الدعم الأمريكي للخطر. لا شك بأن اصرارنا على البقاء في الضفة الغربية سيؤدي الى خلافات مع الولايات المتحدة، لكنه في الواقع لا يوجد شيء يمكن ان يعرض للخطر الدعم الامريكي لاسرائيل على المدى الطويل، أكثر من اعادة اسرائيل الى وضعها الهش. عندئذ لن تجد اسرائيل دولة في العالم تقف الى جانبها وهي ضعيفة خائرة القوى، تماماً كما كان وضع الشعب اليهودي، قبل قيام الدولة.

كذلك الأمر بالنسبة للضعف الاقتصادي. فاسرائيل الضعيفة اقتصادياً، لا تنجح على عقد الاحلاف معها سواء اقتصادية او سياسية. لكن، عندما تتخلص اسرائيل من القيود السياسية والبيروقراطية التي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي، ستصبح، في اسرع وقت ، دولة اقتصادية عظمى ، الجميع يخطبون ودها ، مثلما

حدث لتايوان، وكوريا الجنوبية: لقد استطاعت هاتان الدولتان التغلب على عزلتهما السياسية من خلال تعاظمهما الاقتصادي.

علاوة على هذا، وبما ان هناك امكانية معقولة بان تتقلص المساعدات الامريكية لاسرائيل في السنوات القادمة، أو ربما تتوقف نهائياً (لاسباب امريكية داخلية لا علاقة لها بالشرق الاوسط) فمن الافضل أن تبدأ اسرائيل باجتذاب الاستثمارات اليها من الولايات المتحدة، بدلاً من الاعتماد على التبرعات فقط. الأمر الذي سيجعل للولايات المتحدة مصلحة محددة في اسرائيل، ربما ستكون أقوى مما كانت عليه ابان الحرب الباردة.

هنالك من يعتقد انه في اعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتحييد تهديده للمصالح الغربية في المنطقة، تقلصت كثيراً، أهمية اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة. لكنني لا أشاركهم هذا الرأي. لقد استبدل انهيار الاتحاد السوفياتي، خطراً، بخطر أشد.

لقد حرص السوفيات على كبح الدوافع العدوانية لدى الدول التابعة لهم، وكانوا دائماً يعرفون كيف ينسحبون في المرحلة المتقدمة من صراع خطير ربما كان سيؤدي الى مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة. فمثلاً، امتنع الاتحاد السوفياتي دائماً عن السماح لوصول التكنولوجيا النووية لأنظمة الحكم الحليفة له، لانه كان يدرك جيداً، حجم الخطر الذي ينطوي عليه تسليم حكام مغامرين امثال صدام حسين والقذافي، أسلحة مدمرة كهذه. لكن هذا هو الخطر الذي لا زال يهدد العالم حالياً. فايران والعراق، وربما سوريا أيضاً، تبذل جهوداً حثيثة لتطوير قنابل نووية، وصواريخ تستطيع حمل هذه القذائف الى اهدافها. كما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي، الى تمكين أنظمة الحكم العسكرية في الشرق الاوسط من التزود بالاسلحة دون رقابة، ولم يعد في المنطقة عنصر قادر على كبح طموحاتهم العدوانية سوى اسرائيل. فاسرائيل، تعتبر عنصراً مساعداً على تثبيت الاستقرار في منطقة مضطربة. ولكن ليس اسرائيل الضعيفة، التي ستكون غارقة، طيلة الوقت في محاولات للمحافظة على بقائها، وتكرّس كل مواردها وطاقاتها من أجل الدفاع عن حدودها الهشّة. إذ أن اسرائيل كهذه، لن تكون مؤهلة للقيام بدورها في ردع الدوافع العدوانية لدى انظمة الحكم الدكتاتورية في الشرق الاوسط. كما أن صعود

نجم ايران كمركز عالمي لنشر التعصب الديني الاسلامي، ينطوي على اخطار لم يسبق ان عرفناها إبان الحرب الباردة.

كل هذه الأمور، هي أخطار حقيقية، لم تختفي من العالم، مع اختفاء التهديد السوفياتي، وقد تزداد خطورة في السنوات القادمة. وهنالك مصلحة اسرائيلية مشتركة مع دول اخرى كثيرة، في دفع هذه الاخطار، وهذا القاسم المشترك، قد يشكل قاعدة لأحلاف سياسية ذات اهمية في المستقبل.

لكن، مع انهيار الدولة السوفياتية، برزت مجالات أخرى لمصالح متبادلة كانت سرية حتى الوقت الأخير. إذ أن دولاً عديدة لم تكن تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، أو انها كانت قطعت علاقاتها معها بعد حرب الايام الستة وحرب "يوم الغفران"، أنشأت علاقات مع اسرائيل بزعامة حكومة الليكود في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩٢: الصين، روسيا، الهند، نيجيريا، وغيرها، حوالي ثلاثين دولة (وهناك دول أخرى عديدة أعادت علاقاتها مع اسرائيل، بعد تولي حكومة العمل في ١٩٩٢).

كانت العملية الديمقراطية التي تشهدها دول اوروبا الشرقية، أحد اسباب هذا التغيير، لكن هناك دافعاً قوياً ومهماً آخر، كان وراء تدفق الدبلوماسيين والزعماء من هذه الدول، على اسرائيل، هو تقديرهم بأن لاسرائيل قدرة مميزة في التأثير على سياسة الولايات المتحدة التي تعتبر الآن الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

ان الدول الديمقراطية تتصرف بدرجة كبيرة. وفقاً للرأي العام الجماهيري داخلها. ولا توجد دولة في العالم، تبرز فيها هذه الحقيقة أكثر من الولايات المتحدة. فالدعم الامريكي لاسرائيل، لا ينبع من المصلحة فقط. فالولايات المتحدة، أكثر من أي دولة ديمقراطية أخرى في العالم، ترسم سياستها الخارجية وفقاً لتوجيهات جمهور الناخبين الامريكيين، ومنذ وقت طويل، يرى هذا الجمهور باسرائيل، دولة ذات قيم مشتركة مع الولايات المتحدة، وان تنمية هذا التعاطف والتأييد، هو واجب كل حكومة اسرائيلية.

ورغم ذلك، فانني أؤكد من جديد، انه إذا كانت اسرائيل دولة ضعيفة ومهددة بالخطر ، لن تحظى باي دعم من جانب الولايات المتحدة ، سوى الاعراب عن

تعاطفها معها. ولا نتحدث هنا عن تقديرات نظرية؛ إذ انه قبل حرب الايام الستة، وعندما فرض الائتلاف العربي بزعامة عبدالناصر، حصاراً على اسرائيل، أبدت الادارة الامريكية تعاطفاً شديداً مع اسرائيل. لكن الادارة الامريكية، آنذاك، لم تحرك ساكنا لمساعدتها. فاذا لم تكن قادراً على حماية نفسك، ربما لن تجد من هو مستعد للدفاع عنك". ان ضائقة الارمن في مطلع هذا القرن، واليهود في منتصفه، والاكراد في اواخره، تعتبر أفضل نموذج للمذابح التي ارتكبت بحق شعوب لا حول لها ولا قوة .

كل ما تقدم يقودنا الى استنتاج واضح هو: القوة، هي حجر الزاوية لكل جهد يستهدف كسب حلفاء جدد، والمحافظة على تحالفات قائمة. ولكن دون حملة تستهدف اثارة التأييد السياسي العالمي، لن تكون القوة العسكرية والاقتصادية كافية لضمان استمرار هذا الدعم من قبل دول العالم. وبنفس الدرجة، لا يعتبر التأييد الدولي، بديلاً عن الدفاع الذاتي. لذا، يجب على الشعب اليهودي ان يرفض بشدة، الادعاء العقيم، الذي يردده اليسار الاسرائيلي، وهو انه اذا تنازلت اسرائيل عن اجزاء ذات اهمية في جدارها الواقي، فانها ستكسب قوة اخلاقية تكسبها تأييداً مستمراً من جانب الدول الكبرى في العالم. اذ ان الضعف لا يكسب شيئاً. وانه لن يضمن استمرار تأييد هذه الدول، بل سيكون سبباً لضمان عدم اكتراثها باسرائيل. وفي نفس الوقت، يجب ان ترفض اسرائيل أيضاً، النظرية الفجّة السائدة في اوساط اليمين الاسرائيلي وهي أن ما قيل حتى الان، لن يغير شيئاً، لان العالم يعادينا، ولا مجال لتغيير هذا الوضع. ويقول اصحاب هذه النظرية، ان الافعال هي التي تقرر الاشياء وليس الكلمات، لذا نستطيع ان نتنازل عن الكلام.

انهم مخطئون. إذ يمكننا تنمية التأييد والتعاطف مع اسرائيل في اوساط الشعوب، وخاصة في الدول الديمقراطية الغربية، عن طريق حملة اعلامية مستمرة تستهدف كسب تعاطف الجمهور. ولو ان الشعب اليهودي عرف هذه الحقيقة في الثلاثينات، لاستطاع حمل الولايات المتحدة وبريطانيا على مساعدته آنذاك. ولو أن اسرائيل أدركت هذا ايضاً، لما سمحت للدعاية العربية المشوّهة للحقائق، بأن تسيطر على الرأي العام الدولي.

كيف يمكننا توضيح حقيقة ان هذه الاقوال غير واضحة ولا مفهومة، في اوساط الشعب اليهودي، وبخاصة في أعقاب المطاردة التي عانوا منها في السنوات

المائة الأخيرة؟ يجب ان نذكر هنا انه لو نظر عدة اشخاص الى لوحة "كلمات متقاطعة" فقد يتوصلون الى آراء مختلفة بشأن طريقة حلّها. فعلى سبيل المثال: هناك اسرائيليون يدركون أن القوة العسكرية لا تكفي، ويستنتجون من ذلك، أنه لا حاجة لقوة عسكرية كبيرة. واخرون يشككون في نبوءة هرتسل، ويبرهنون على ذلك بحقيقة أن مطاردة اليهود لم تتوقف، حتى بعد قيام الدولة اليهودية التي تتعرض للاعتداء، مثلما كان يتعرض اليهود للاعتداء في المهجر. لكن هؤلاء يخطئون باصابة النقطة الرئيسة وهي: ان هرتسل لم يتنبأ بان الدولة اليهودية ستلغي كل احتمال لتعرض اليهود للمهاجمة، إذ لا توجد دولة يمكن ان تضمن لشعبها عدم تعرضه للاعتداء. لكن هرتسل والصهاينة الاوائل، رأوا في الدولة اليهودية إطاراً لوجود قومي رسمي، وأفضل أداة دفاعية بيد الشعب عند الخطر.

وفعلاً، لا يمكننا تجاهل التغيير الكبير الذي طرأ على مصير الشعب اليهودي منذ قيام الدولة. إذ انقذت اسرائيل جاليات يهودية تتعرض للاضطهاد، مثل يهود اليمن، واثيوبيا الذين تم احضارهم الى وطنهم العتيق على اجنحة النسور.

وتشكل اسرائيل ملاذاً آمناً لملايين اليهود من روسيا واوكرانيا وأماكن أخرى تشهد موجة متجددة من اللاسامية. ويشعر كل هؤلاء اليهود، بما لم يشعر به يهود اوروبا، قبل خمسين سنة: بأنهم ليسوا معزولين في العالم، وان لديهم مكاناً يلوذون به، ودولة تتوق لرؤيتهم، وهي على استعداد للعمل والتدخل من اجل ضمان أمنهم وسعادتهم عند الحاجة.

ولو أن اسرائيل أُقيمت قبل موعدها ببضع سنين، لما حدثت الكارثة، أو لربما كانت أضيق نطاقاً. إذ ستكون هنالك بلاد تستوعب اللاجئين اليهود الذين طردتهم الولايات المتحدة وبقية دول العالم من اراضيها. ولكانت هنالك دولة تعمل من اجل السماح ليهود اوروبا بالخروج، وجيش مستعد للقتال من أجل تحقيق هذا الهدف. لكن ما كان ناقصاً في الماضي، لن يكون ناقصاً في المستقبل ابداً: لم يعد اليهود ضعفاء، بل اصبح بمقدورهم الكفاح في سبيل قضيتهم، وتجنيد الاخرين لصالح هذه القضية. هناك حقيقة لا تقبل التشكيك فيها، وهي انه منذ قيام الدولة تولى اليهود مهمة السيطرة على مصيرهم.

دولة اسرائيل هي الآن في قلب دوّامة دولية، وتحتاج الى حكمة سياسية بالغة لكي تستطيع المناورة على هذه الحلبة، ولا تكون مسيّرة من قبل الاخرين. يجب عليها ان تتجاوز، بسرعة، مرحلة الشباب، والانتقال الى مرحلة النضوج السياسي. لقد اجتاز الشعب اليهودي عملية تحوّل سريعة في مجال بناء قوته العسكرية، ويجب عليه الآن، اجتياز عملية أخرى مماثلة لتعزيز قدرته السياسية. إن العالم كله، يشهد التغيير التاريخي الذي يمر به الشعب الاسرائيلي، من وضع الضعف المتناهي، الى وضع القوة، من حالة عدم القدرة على مقاومة قوى الظلام، الى ترسيخ قوة قومية تمكنه من أخذ زمام مصيره بيديه.

وهذا تحوّل لا يمكن تصديقه بسهولة. وهو ينطبق كثيراً على اعداء اسرائيل بشكل خاص، الذين يعتقدون بأن وجود القوة اليهودية ليس سوى انحراف مؤقت عن مسار التاريخ الثابت، وان مصير الدولة اليهودية الزوال عاجلاً ام اجلاً، على أيدي القوى السياسية والدينية والعسكرية المحيطة بها.

غير أن أولئك المتعاطفين أيضاً مع المعاناة اليهودية، والذين يرغبون في ان يروا نهاية لهذه المعاناة، يصعب عليهم التكيّف مع وجود قوة يهودية. ان هذا النوع من المؤيدين لاسرائيل، يجد صعوبة في رؤية اليهود كمجموعة قومية تملك قوة، لأن القوة لا بد أن تجلب معها ضرورة مواجهة مسائل أخلاقية، وان من يملك القوة، معرض أيضاً لارتكاب الاخطاء. وعندما يكون لليهود جيش ودولة، يصبح بالامكان اتهامهم بالقيام بأعمال مختلفة تنبع من هذا الوضع الجديد، وهذه النظرة بالذات، تعتبر أحد أُسس نجاح الدعاية العربية: إنها تخاطب عالماً لم يعتد بعد على واقع يشهد قوة يهودية عسكرية وسياسية. فالدعاية العربية تشجع المتعاطفين مع اليهود، على الرغبة في العودة الى العصر الذي كان فيه اليهود متهمين بكل شيء، لانهم كانوا الضحية التي لا يوجد من ينقذها.

وعلى هذه الخلفية، لم يتعرض العرب لأي انتقاد عندما طردوا مئات الالاف من الناس، مثلما فعلت السعودية بمواطنيها من أصل يمني عام ١٩٩٠، والكويت بالفلسطينيين عام ١٩٩١، في حين تعرضت اسرائيل للشتائم والانتقادات الشديدة، عندما طردت لمدة سنة، مجموعة "ارهابيين" متعصبين من حركة حماس، أقسموا على القائها في البحر. وهذا هو المقياس الذي تتعرض اسرائيل وفقاً له للتنديد والشجب بسبب مرابطة بضعة الاف من جنودها ، في قطاع ضيق

في جنوب لبنان، من اجل حماية نفسها، في حين لم يتفوّه أحد ولو بكلمة واحدة، ضد سوريا التي ضمّت معظم الاراضي اللبنانية؛ كما لم يتعرض أي انسان للدول العربية التي تطبق التمييز العنصري العلني الذي يمنع اليهود من الاقامة على اراضيها، وفي نفس الوقت تُتهم اسرائيل بالعنصرية، عندما تحاول قمع أعمال شغب يقوم بها العرب الذين يتمتعون بالحرية اكثر من مواطني أية دولة عربية. وهذه النظرة لا تقتصر فقط على أعداء اسرائيل، بل يوجد كثيرون من المتعاطفين والمؤيدين لها الذين يؤمنون حقاً بفكرة الدولة اليهودية، لكنهم لا يستطيعون قبول الواقع المرافق لهذه الفكرة ـ أي ان الدولة المضطرة للعيش في هذا الواقع الصعب المحيط بها، لا بد ان تجد نفسها مرغمة أحياناً، على اتخاذ اجراءات مثل، خلق مناطق فاصلة، أو طرد "مخربين" وقمع اضطرابات.

ومع ذلك، توجد في المجتمع الحديث الذي لا يزال متأثراً بالقيم "التناخية" رغبة قوية لرؤية نهاية لرحلة العذاب للشعب اليهودي. لقد عبّر الفيلسوف الايطالي، جوباني بتستافيكو، الذي عاش في القرن السابع عشر، عما بدا له قانون التاريخ الذي لا مفرّ منه: "ان دورة حياة الأمم تتألف من سلسلة متوقعة من المراحل ـ ولادة، شباب، نضوج، وموت".

وقد تبنى مؤرخون كثيرون جاءوا بعد ذلك، من، هيجل، حتى تورينبي، هذه الفكرة، وكبرهان على صحتها اوردوا الحقائق المتعلقة بمصير الاشوريين، البابليين، الفُرس، المصريين، اليونانيين، الرومانيين وحتى الشيوعيين في عصرنا الحاضر ـ حضارات، وُلدت، ازدهرت، ذبلت، ثم ماتت. على هذا الاساس، يؤكد لنا المؤرخون، أنه اذا انتظرنا فترة طويلة للغاية، فان التاريخ كفيل بارضاخ الجميع، دون استثناء. غير أن اليهود يشكلون ظاهرة شاذّة عن هذه النظرية: لقد تلقوا ضربات أكثر من أي شعب آخر، ورغم كل ذلك، رفضوا الموت.

وربما نجد الصواب أكثر، في أقوال أحد اليهود من تلاميذ (هيجل) وهو الحاخام نحمان كروكمل، الذي يقول: ان اليهود أيضاً شهدوا فترات ذبول وانحطاط شأنهم شأن الأمم الأخرى، لكنهم تهربوا من الموت المرة تلو الاخرى، من خلال ولادة جديدة، فتحت امامهم دورة حياة جديدة. ويمكن ان تكمن هنا الحقيقة المدهشة:

"عندما طلب فريدريك الأكبر من طبيبه ان يأتيه ببرهان على وجود الله، اكتفى بالقول: "أن وجود اليهود هو الدليل على وجود الله".
لقد عادت خاصيّة الشعب اليهودي للبروز بشكل أكبر مع نهضة القومية الجديدة. يمكننا الاشارة الى بقايا شعوب قديمة أخرى موزعة في جميع انحاء العالم كشرر لحريق كبير انتشر في انحاء العالم. لكن اليهود، فقط، هم الذين لم تنطفيء جمرتهم بعدما خبت نارهم. والشعب الاسرائيلي، فقط، هو الذي عرف كيف يشعل ناراً جديدة من الجمرات المتقدة.

أما الآن، فقد بدأت مرحلة جديدة في تاريخ شعبنا. منذ قيام دولة اسرائيل، تغيّر جوهر طموحاته. ففي المهجر، كان الهدف الرئيس للشعب هو استعادة ما فقده، أما اليوم، فأصبح هدفه المحافظة والاحتفاظ بما استعاده.
نحن الآن في بداية هذه المهمة، وستكون لنتائج نضالنا أهمية بالغة، ليس بالنسبة لمصير الشعب اليهودي فقط، بل بالنسبة للانسانية أجمع.

هنالك أمل لدى الكثيرين في العالم، بأن يستطيع اليهود التغلب على العقبات الكأداء التي تعترض طريقهم، ويجتازوا النهر الهائج الذي يفصل بين الموت والحياة، وان يعودوا لبناء أرضهم المختارة من جديد. واذا كانت أقوال النبي عموس؛ "في ذلك اليوم سأبني عريشة داوود الساقطة" بدأت تتحقق، يجب أن نرى فيها برهاناً على وجود الأمل لكل الشعوب والأمم تحت الشمس".

ان نهضة شعب اسرائيل، هي على أية حال، أحد الرموز الكبرى للانسانية. فهذه ليست قصة اليهود فقط، إنما هي روح الانسان التي ترفض باصرار وعناد، الاستسلام لحكم التاريخ. هذه رحلة لا مثيل لها. رحلة شاقة لشعب صمم على العودة من جديد ليحظى بالمكانة التي يستحقها بين الشعوب.

انتهى

مكان بين الأمم

هذا الكتاب

مثال صارخ، على مضامين الفكرة الصهيونية، التي لا تتغير بتضاريس الزمان أو المكان، وأنموذج للعقلية التي تحجّرت عند منطق القوة، الذي سفح التاريخ، وطمس الجغرافيا، ليبرز من بين أطلالهما شعب الله المختار، الذي دانت له حضارات الأمم، ونطقت باسمه الديموقراطية، وشُدت الرحال إلى أعتابه طلباً للعلم والمعرفة، شخوصه هم الكمال بعينه، وفيما عداهم رعاع.. خدم.

وهو برنامج عمل، يلبي أطماع المتطرفين، الذين سيجدون في نتنياهو ضالتهم، فيحملونه على الأعناق إلى سدة الحكم، رمزاً لإسرائيل الحلم، التي لا تنتظمها حدود وإلى ذلك، فالكتاب خلط لأوراق الزيف، والاتهامات، مشفوعة بحقائق مستخرجة من صكوك الاستعمار، وأشياع الصهيونية، ممن تخرجوا في مدارس الهيمنة واستعباد الشعوب.

المؤلف بنيامين نتنياهو، مقدّم احتياط، ولد عام ١٩٤٩ في تل أبيب، وشارك في عدد من الحروب، أنهى دراسته الجامعية وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيلادلفيا، وهو عضو نشط في حركة حيروت – الليكود ويعد أحد أكثر المتطرفين فيها.

شغل عدة مناصب رفيعة، منها مندوب دائم لإسرائيل في الأمم المتحدة، انتخب للكنيست الثانية عشرة، وعين نائباً لوزير الخارجية، وعضو الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر مدريد.

انتخب زعيماً لحزب الليكود اليميني، وسيخوض منافسة على رئاسة الوزراء، في الانتخابات القادمة عام ١٩٩٦م.

بقي أن نقول، أن المترجم محمد عودة الدويري، ومن خلال سعة إطلاعه، ومعرفته بأعماق اللغة العبرية، استطاع أن يضع بين أيدينا كتاباً يتميز بسلاسة التعبير والأمانة العلمية.



المملكة الاردنية الهاشمية - عمّان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ هاتف ٦٣٨٦٨٨
فاكس ٦٥٧٤٤٥ منشور الثاني العام ١٩٩٦م.
الغلاف : زهير أبو شايب